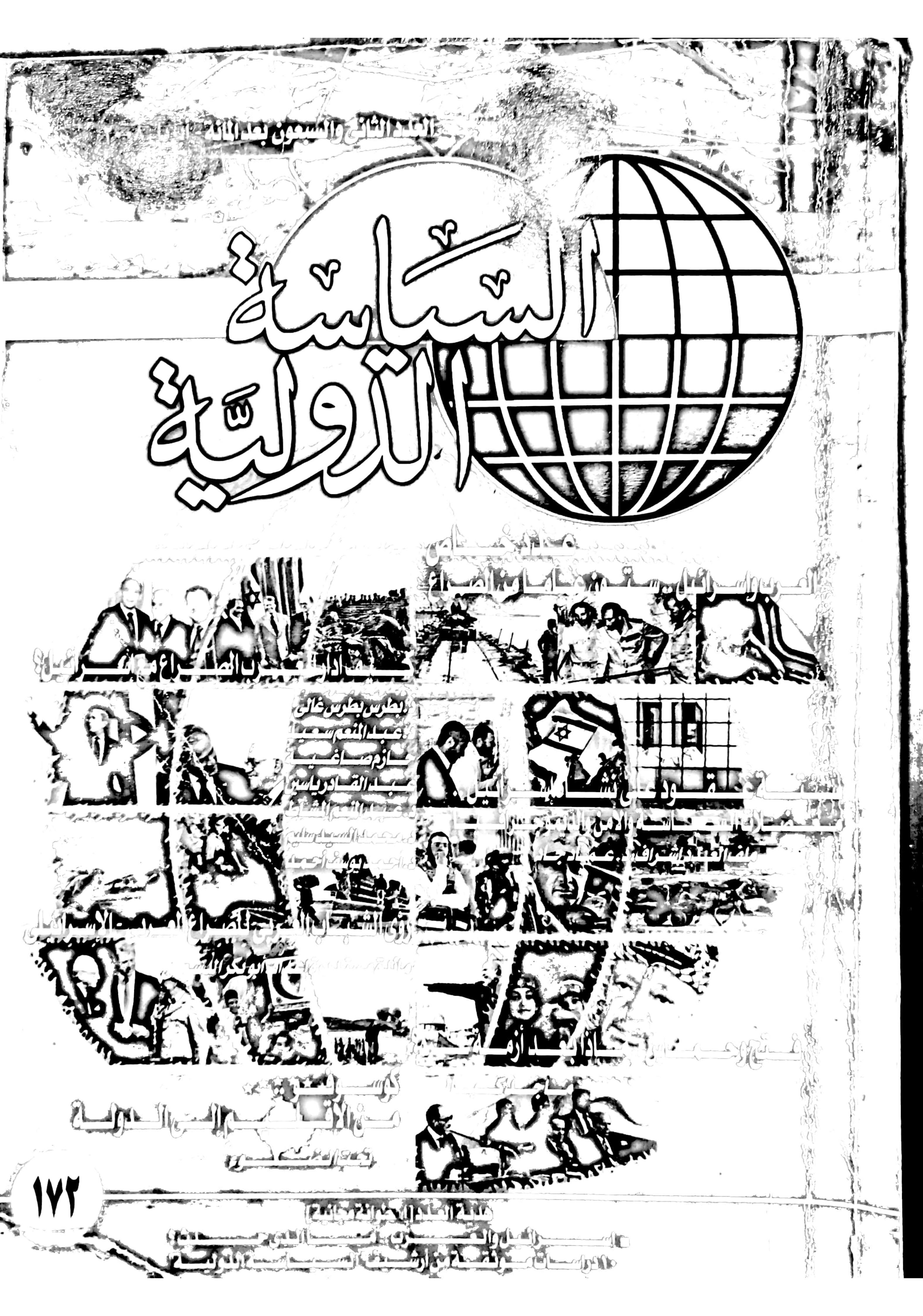
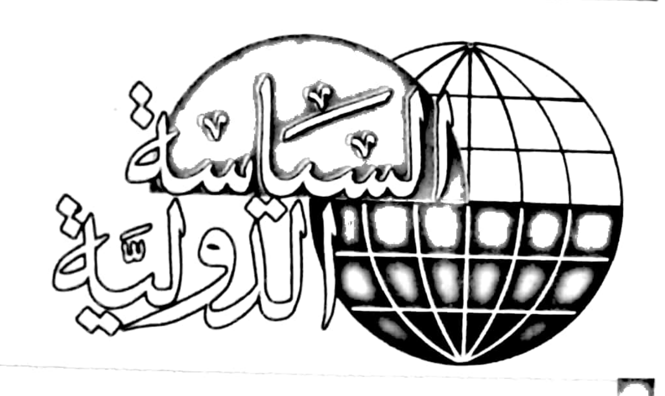

العدد الثاني والسبعون بعد المائة
السياسة الدولية
بطرس بطرس غالى
عبد المنعم سعيد
حازم صاغية
عبد القادر ياسين
١٧٢



المحتويات

السنة الرابعة والأربعون
العدد الثانى والسبعون بعد المائة
أبريل ٢٠٠٨

العرب وإسرائيل.. ستون عاما من الصراع

ستون عاما مضت على الصراع العربى – الإسرائيلى، حُفرت معها أحداث ومسارات، بدأت بما يسميه البعض بالنكبة (١٩٤٨) ومرت بالنكسة (١٩٦٧) وبينهما حرب ١٩٥٦، وبعدهما حرب أكتوبر ١٩٧٣. وفى كل، كانت مجلة "السياسة الدولية" حاضرة، تعليقا وتحليلا وتوثيقا، بحيث بات ملف الصراع، بكل أبعاده وأطرافه وتجلياته، أحد الملامح الأساسية للمجلة منذ صدورها فى يوليو ١٩٦٥. وفى هذا الصدد، فقد أصدرت المجلة ما يقرب من خمسة وعشرين ملفا تتعرض للصراع من مختلف جوانبه، فضلا عن العديد من الدراسات والمتابعات التى كانت حاضرة كلما طرأ جديد على تطورات الصراع، وهو ما يعد إسهاما حقيقيا لا تزال تنفرد به مجلة "السياسة الدولية".

الآن، وبعد مرور ستين عاما على هذا الصراع، كان جديرا بالمجلة أن تصدر عددا خاصا بهذه المناسبة، ليس فقط بسبب الالتزام المهنى بضرورة تغطية هذا الملف، وإنما أيضا بسبب التحولات والتغيرات التى طرأت عليه طيلة العقود الستة الماضية، والتى تدفع بضرورة إعادة النظر للصراع عبر رؤى مغايرة. وقد حرصت المجلة، بشكل مستمر، على الالتزام بالمنهج العلمى والأكاديمى فى ملف الصراع العربى – الإسرائيلى، وذلك دون تهوين أو تهويل، وهو ما أضفى قدرا كبيرا من الجدية والموضوعية على جميع الدراسات والتقارير التى تناولت هذا الملف الشائك.

وهى محاولة تبدو كما لو كانت استكمالا لما بدأته المجلة قبل أربعة عقود ونيف، حين تناولت الأبعاد المختلفة للصراع من خلال إسهامات وكتابات العديد من المفكرين والباحثين وأصحاب الرأى والتأثير. ولتعميق الاستفادة من هذه الخبرات، واطلاع الأجيال الجديدة على أبعاد هذا الملف، آثرت إدارة المجلة إعادة إنتاج نماذج من أهم الدراسات التى تناولت الصراع العربى – الإسرائيلى من مختلف أبعاده، سواء من خلال تناول مواقف أطرافه وقضاياه، أو من خلال تتبع مساراته وتطوراته، وذلك على الأسطوانة المدمجة المرفقة بالعدد.

وهنا، يمكن الإشارة إلى كتابات الدكتور بطرس بطرس غالى التى تناولت الأبعاد السياسية والقانونية التى حددت طبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل (أكتوبر ١٩٦٧)، وكتابات الدكتور حاتم صادق التى تناول فيها الوزن العسكرى لإسرائيل، وانعكاساته على فرص السلام فى المنطقة (يناير ١٩٦٨)، وإسهامات الدكتور على الدين هلال فى ملف النكبة والموقف الأمريكى من الصراع (يناير ١٩٧١ و١٩٧٣)، فضلا عن كتابات وإسهامات العديد من أصحاب الأقلام البارزة التى أضفت قدرا كبيرا من الجدية والرصانة على تناول هذا الملف، نذكر منهم –على سبيل المثال لا الحصر– الأستاذ السيد يس، والدكتور محمد السيد سعيد، والدكتور عبدالمنعم سعيد، والدكتور عبدالعليم محمد، والدكتور وحيد عبدالمجيد، وغيرهم كثيرون.

وفى هذا العدد، تسعى المجلة للقيام بنوع من إعادة النظر فى الصراع العربى – الإسرائيلى، بأبعاده المختلفة، وهى عملية لا تهدف إلى تقييم مسارات الصراع، سواء التسوية أو المواجهة، فحسب، وإنما أيضا للتفكير فيما آل إليه هذا الصراع، وما رسخه من أنماط إدراكية ساهمت فى تشكيل الوعى العربى طيلة العقود الماضية.

وقد عمدنا فى هذا العدد إلى التعرف على خبرات وتجارب نفر مهم من النخبة الفكرية التى عاصرت الصراع بمختلف مراحله، وأسهمت فى استكشاف وبلورة العديد من جوانبه طيلة العقود الأربعة الماضية. فى المقابل، كان مهما أن يتم التعرف أيضا على رؤى ومقاربات الباحثين الشباب فى الملف نفسه.

وكم كان لافتا ذلك التناظر الفكرى والبحثى بين كلا الجيلين، مما يشى بأن الصراع العربى – الإسرائيلى لا يزال عنصرا حاكما فى الإدراك العربى، رغم اختلاف الأجيال والخبرات، فضلا عن اختلاف المواقف والمسارات.

بكلمات أخرى، هذا العدد محاولة أقرب ما تكون إلى "زيارة" أو رحلة إلى الماضى، ولكن بعيون الحاضر، وتطلعات المستقبل، حاولنا فيها إعادة النظر فى مفردات الصراع، وما تبقى منها، وتقييم مسارات التسوية والمواجهة، فضلا عن دراسة تداعيات هذا الصراع على حركة النمو والتطور الذاتى فى المجتمعات العربية.

فلدينا فى هذا العدد رؤية عميقة للصراع العربى – الإسرائيلى، كتبها الدكتور بطرس غالى، ركز فيها على أثر الإخفاقات المتكررة لعملية السلام بين العرب وإسرائيل على تنامى الفجوة بين الطرفين، وتصاعد حالة العداء والكراهية الشديدة لإسرائيل فى المنطقة. وهو يلخص رؤيته فى عبارة بليغة يقول فيها "... ما دامت قوة الكلمات، ليست أكبر من قوة الرصاص، فلا أرى حلا عادلا للمأساة الفلسطينية".

فى حين يتعرض الدكتور عبدالمنعم سعيد لمشروع التسوية العربية مع إسرائيل، وذلك من خلال اختبار المنهج الذى اتبعه الرئيس المصرى الراحل أنور السادات فى إدارة العلاقة مع إسرائيل. وهنا، يشير الدكتور سعيد إلى الاستراتيجية التى اتبعها السادات فى التعاطى مع إسرائيل، والتى مزجت بين خيارى الحرب والسلام، وأجبرت إسرائيل على الدخول فى علاقات سلام مع مصر، أفضت لبسط السيادة المصرية على كامل الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧.

فى المقابل، قام الدكتور أحمد يوسف أحمد باستعراض جدلية المقاومة والتسوية، واختبار مدى نجاعة كلا الخيارين، مع التركيز على تطور خيار المواجهة بين العرب وإسرائيل، وهو يقرر أن المقاومة كخيار لم تسقط أهميته، بل كانت هى المحرك الأساسى لجميع النجاحات التى حققها العرب فى الصراع مع إسرائيل.

وحول تأثير العوامل الخارجية على الصراع العربى - الإسرائيلى، يشير الدكتور محمد السيد سليم إلى الدور الذى لعبته القوى والأطراف الدولية فى ساحة الصراع بين العرب وإسرائيل طيلة أكثر من نصف قرن، وذلك من خلال استعراض الأدبيات والأطروحات الأكاديمية التى تناولت هذا الموضوع.

ويتناول الدكتور عبدالمنعم المشاط مسألة الأمن القومى العربى، وما آل إليه هذا المفهوم، وقد قام فى هذا الصدد بعقد مقارنة مهمة بين مفهومى الأمن الوطنى والأمن القومى. أما فيما يخص العلاقة مع إسرائيل، فيرى الدكتور المشاط أن قيام دولة فلسطينية لن يحد من اعتبار إسرائيل مصدرا لتهديد الأمن القومى العربى، مستعرضا طبيعة الاختلافات العربية - العربية فى تقييم النظر لإسرائيل، باعتبارها مصدرا للخطر.

وتناول المعلق السياسى اللبنانى، حازم صاغية، التطور الذى حدث للمشروع القومى العربى، وانتهاءه إلى مشاريع الدولة الوطنية، وهو يقيم كلا من الاستراتيجية المصرية والسورية فى التعاطى مع الحالة الإسرائيلية، مشيرا إلى الاستغلال الذى مارسته بعض الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية من أجل دعم مصالحها الخاصة.

وفيما يخص الشأن الفلسطينى على وجه التحديد، يستعرض المفكر الفلسطينى عبدالقادر ياسين مسارات التسوية على الجانب الفلسطينى، وتطور الأداء الفلسطينى فى العلاقة مع إسرائيل من خلال نهج التسوية. وهو هنا يشير إلى ضرورة الإبقاء على خيارى المقاومة والسلام دون انفصال.

أما فيما يخص إسرائيل، المشروع والدولة، فقد آثرت المجلة تخصيص ملف العدد لمناقشة كافة الأبعاد التى تتعلق بإسرائيل من الداخل. وقد تناول فيه الدكتور عماد جاد موضوع العقيدة الصهيونية وما تبقى منها، مشيرا إلى أنه على الرغم من اعتقاد التيار الرئيسى فى الفكر السياسى الإسرائيلى بأن الصهيونية قد أدت مهمتها بنجاح فى إقامة الدولة اليهودية ودفع اليهود للهجرة إليها، إلا أن البعض لا يزال يرى للصهيونية دورا رئيسيا فى التعبئة والحشد من أجل اتخاذ القرارات المصيرية التى تمس بقاء الدولة.

ويتناول الدكتور محمد عبدالسلام موضوع القوة العسكرية لإسرائيل، مستعرضا نظريات الأمن التى هيمنت على الفكر العسكرى الإسرائيلى. مشيرا إلى أن عملية السلام لم تؤثر كثيرا على مفاهيم الأمن الإسرائيلية، ولم يحدث أن خيار السلام كان يمثل بالنسبة لإسرائيل "خيارا استراتيجيا" دون محددات، بل إن هناك مقولات إسرائيلية تؤكد أن اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، أو أنها يجب أن تكون ضمن أية معادلة تهدف إلى التسوية السلمية.

وفى موضوع "إسرائيل .. إشكالية الجغرافيا والديموجرافيا"، يتناول الباحث محمد جمعة طبيعة الجدل الدائر فى إسرائيل حول مسألة العامل الديموجرافى، ويخلص إلى أنه من الصعوبة بمكان على إسرائيل أن تجمع بين الاستيلاء على الأراضى من جهة، وزيادة عدد سكانها من جهة أخرى.

ولاختبار مدى تأثير ذلك البعد الديموجرافى على القرار السياسى الإسرائيلى، يحلل الباحث أكرم ألفى أبعاد هذا الموضوع، وذلك من خلال استعراض السياسات الإسرائيلية المختلفة التى تسعى للحفاظ على توازن ديموجرافى بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفيما يخص الرؤية الإسرائيلية لعملية التسوية، يتناول الباحث صبحى عسيلة طبيعة الخلاف الداخلى فى إسرائيل حول منهج التسوية. ففى حين ترفض التيارات اليمينية مسألة التسوية، باعتبارها خصما من مكاسب إسرائيل المتحققة والمحتملة، فإن التيارات اليسارية ترى أن عملية التسوية أمر ضرورى فرضته المتغيرات الدولية والإقليمية.

ويختتم هذا الملف بموضوع مميز للكاتب أحمد بهاء الدين شعبان حول قضية "العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل"، مشيرا إلى أن كافة القادة الإسرائيليين، بدءا من "تيودر هيرتزل" وحتى "إيهود أولمرت"، قد أدركوا الأهمية القصوى لموضوع العلم والتكنولوجيا فى الصراع مع العرب.

وللتعرف على رؤية جيل الباحثين الشباب للصراع العربى - الإسرائيلى، خصصت المجلة قسما خاصا يستطلع آراء هؤلاء الباحثين، ويستوضح مواقفهم وإدراكاتهم للصراع ومستقبله، ومدى اختلاف رؤيتهم عن تلك التى تبناها كبار الكتاب والمفكرين، الذين كانت لهم بصمات واضحة فى هذا الملف على مدى العقود الثلاثة الماضية.

يونان لبيب رزق .. وداعا

فقدت "السياسة الدولية"، بل فقدت مصر كلها، علما من أعلام الدراسات التاريخية والسياسية لمصر المعاصرة، هو الأستاذ الدكتور/ يونان لبيب رزق، عضو الهيئة الاستشارية للمجلة.

لقد كان الدكتور يونان رمزا عظيما للمواطن المصرى، والأستاذ المصرى، والمؤرخ المصرى، وجمع فى شخصيته الفريدة بين عمق المعرفة، ودماثة الخلق، وصدق الوطنية .. رحم الله يونان لبيب رزق، وألهمنا جميعا الصبر والسلوان.

كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل ؟

بين جذور الصراع ومستقبل السلام

د. بطرس بطرس غالى *

فى آخر لقاء لى مع إسحاق رابين - فى عشاء فى مقر سكن السفير الإسرائيلى فى نيويورك فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٣- طُلب منى أن ألقى كلمة، وقد قلت فيها: "إننى أتذكر الكلمات الأولى من كتاب توماس مان (يوسف وإخوته)، والتى يقول فيها "عميقة بئر الزمان هذه. إنها عميقة بالفعل آبار التاريخ فى الشرق الأوسط. فى بداية القرن العشرين، جاء ثيودور هيرتزل إلى القاهرة للتفاوض مع جدى -الذى كان فى هذا الوقت وزيرا للخارجية- من أجل بناء مستوطنة يهودية فى سيناء.

بعد ثلاثين عاما، وفى الوقت الذى انضمت فيه مصر إلى عصبة الأمم، اقترح عمى، وكان أيضا وزيرا للخارجية، إقامة حوار بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، حتى يسود السلام أرض فلسطين التى كانت تحت الانتداب البريطانى. بعد أربعين عاما، رافقت الرئيس السادات فى رحلته التاريخية للقدس .... أتمنى ألا تأتى أجيال أخرى تضيف إلى آبار الزمن قبل إقامة سلام حقيقى فى فلسطين.

لكن الإخفاقات المتلاحقة فى العثور على حل للمشكلة الفلسطينية، والمعاناة المستمرة للفلسطينيين، أدتا، بدلا من تقوية مسيرة السلام، إلى تصاعد حدة العداء الشديد والكراهية لإسرائيل فى المنطقة. هذه الكراهية هى نتيجة شعور قوى بالمهانة والإذلال، يعانى منه العرب الذين يشعرون بأنهم غير قادرين على الإطلاق على مساعدة أشقائهم الفلسطينيين. فمهما تكن الخلافات الداخلية التى تمزق العالم العربى، فإن هناك شعورا داخليا حقيقيا بالإخاء بين شعوبه. إن العداء العربى لإسرائيل ليس نتيجة للدعاية أو حشو الأدمغة، بل هو مسألة تشعر بها كل الشعوب العربية فى أعماقها وعلى جميع مستوياتها. وقد ساهم هذا التركيز المستمر على غرس إسرائيل فى قلب العالم العربى فى تكريس التأخر والتخلف الذى يعانى منه العرب. وبالنسبة لمصر، ومنذ أول حرب بين العرب وإسرائيل وحتى زيارة السادات للقدس، فقد ركزت كل طاقاتها على محاربة إسرائيل، على حساب مشاكلها الداخلية، واهتمامها بقضاياها الملحة المتعلقة بعلاقاتها مع السودان وتأمين منابع نهر النيل. ورغم التراجع التدريجى لاستخدام شعارات العداء لإسرائيل فى الخطاب السياسى العربى بعد مبادرة

(*) الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، وزير الدولة للشئون الخارجية الأسبق، وحاليا رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان.

السادات، إلا أنها عادت بقوة من جديد، حيث استغلها الأصوليون لما لها من قدرة رهيبة على تعبئة المواطنين. ولهذا السبب، نرى إيران، التى ليست لديها مشاكل أو حتى حدود مع إسرائيل، تعبر باستمرار عن عدائها لإسرائيل، واعتبارها الشيطان وسرطان العالم الإسلامى.

ولكى نفهم لماذا سيطرت القضية الفلسطينية على مخيلة العرب لكل هذه العقود، فيجب أن نضع تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى فى الإطار الأوسع لعملية الاستقلال من الاستعمار. ففى الوقت الذى تصور فيه العرب أن عصر الاستعمار على وشك الانتهاء، وأن عملية الجلاء قد بدأت بالفعل، بحصول الهند على استقلالها -على سبيل المثال- وُوجه العرب بنية مستوطنين من الغرب إقامة دولة يهودية - غربية فى فلسطين، التى هى بالنسبة لهم أرض عربية بدون أى مناقشة.

ووجدت فلسطين، التى أرادت أن تتحرر مثل الدول العربية المحتلة الأخرى، نفسها وقد فقدت أكثر من نصف أرضها، مما اعتبره العرب ظلما لا يحتمل، وعودة للواقع الاستعمارى، ومملكة الصليبيين، ولكن هذه المرة فى شكل حلف يهودى مسيحى.

لقد اعتبر العرب إسرائيل منذ البداية قوة استعمارية غربية زرعت فى قلب العالم العربى، وتخوفوا من أن الصلات القوية التى تربط هذه الدولة الجديدة بالغرب ستؤدى إلى إبقائهم تحت الوصاية الدائمة. وعلى مر السنين، اقتنع العرب برغبة إسرائيل فى التوسع إلى حد أن تأكد لديهم إقناع، بل هاجس، بأن الدولة اليهودية تنوى تأسيس نفسها من النيل إلى الفرات. وقد تغذى هذا الهاجس على عدد من الوقائع. فبينما نص القرار رقم ١٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين إلى دولتين، على أن تقام الدولة العربية على ٤٥٪ من هذه الأراضى، وجدت هذه الدولة نفسها تتقلص، حسب القرار رقم ٢٤٢، الذى صدر بعد حرب الأيام الستة، لتضم قطاع غزة والضفة الغربية فقط، أى ٢٢٪ من الأراضى. وتأكد لدى العرب رغبة الدولة اليهودية فى التوسع أيضا نتيجة لضم القدس الشرقية، وإعلان ضم الجولان، ومساندتها لإقامة "دولة جنوب لبنان الحرة" التى دعيت لأن تكون تابعة لإسرائيل، بالإضافة إلى رغبتها فى اقتسام سيناء عند خط العريش -رأس محمد- من أجل ضم نصف تلك الصحراء إليها، وإعادة نصفها الغربى فقط إلى مصر.

كما ساهم تاريخ منطقة الشرق الأوسط ككل فى إثارة مخاوف العرب، سواء كان ذلك فى محاولات "بلقنة" العالم العربى تحت إشراف بريطانيا وفرنسا فى القرن التاسع عشر، أو العدوان الثلاثى: البريطانى - الفرنسى - الإسرائيلى فى حرب السويس عام ١٩٥٦، أو مساندة القوة العظمى، الولايات المتحدة، لإسرائيل بلا شروط خلال كل السنوات الماضية. لقد أظهر كل ذلك إسرائيل وكأنها، بفضل الشتات اليهودى، تملك القدرة على ضمان مساندة المجتمع الدولى.

لقد شعر العرب بأن عليهم مساعدة الفلسطينيين، وتوفير الدعم الدبلوماسى والمالى لهم، منذ أن بدأوا فى الترتيب لإنشاء جامعة الدول العربية، التى كان كل أعضائها يسعون إلى التحرر من الاستعمار، وظلوا يدعمون القضية الفلسطينية طوال هذه العقود، ورغم كل المصاعب، لأن هذه القضية كانت فى نظر العالم العربى الفصل الأخير من مسلسل حروب التحرير.

لقد ظهر اهتمام العرب بالقضية الفلسطينية فى تخصيص فقرة أساسية من بنود ميثاق جامعة الدول العربية لتقرير أن المساس بحقوق العرب الفلسطينيين يضر بالسلم والاستقرار فى العالم العربى كله. وبينما أعرب العرب عن تألمهم لما أصاب اليهود فى أوروبا، فلم يروا أنفسهم طرفا فى هذه المشكلة، ورأوا من الظلم أن تحل عن طريق ظلم آخر يقع على عرب فلسطين. وبينما أثيرت مشاكل عملية وقانونية أمام ضم فلسطين، كعضو فى الجامعة العربية، تم الاتفاق فى ملحق خاص على أنه بالرغم من أن فلسطين لم تجسد فى شكل دولة لأسباب

خارجة عن الإرادة، فإن ذلك لا يعد سببا يحول دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة، الذى أُعطى الحق فى اختيار ممثل لفلسطين. وبعد ذلك الوقت، تعامل العالم العربى مع الفلسطينيين بوصفهم مواطنين لدولة فلسطينية يستعمرها الصهاينة. وبينما تزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين فى الدول العربية، فقد اتفقت الأخيرة -عدا الأردن- على عدم إعطائهم جنسياتها تحديدا من أجل احترام وحماية حقهم فى أن تكون لهم دولة شرعية. وقد رفض غالبية اللاجئين الحصول على جنسية عربية أخرى، لأن ذلك كان يعنى تخليهم عن حق العودة ومقامرتهم بمستقبل الدولة الفلسطينية.

وهنا، يثور السؤال عن سبب رفض العرب لقرار الأمم المتحدة بالتقسيم وإقامة الدولة الفلسطينية عام ١٩٤٧. وربما نرى اليوم أن العرب كانوا مخطئين فى ذلك. ولكن فى ذلك الوقت، لم يكن ليجرؤ أى زعيم عربى على قبول هذه الخطة دون أن يضع حياته فى خطر. لقد كان رفض العرب لإسرائيل كاملا، وكان هدف تحرير فلسطين بالكامل يسبق إقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالى كانت فكرة إقامة دولة على جزء من الأراضى الفلسطينية لا يمكن تصورها.

من ناحية أخرى، لم تكن الدول العربية لديها من المقومات ما يؤهلها لمواجهة قيام دولة إسرائيل بطريقة فعالة. لقد افتقدت هذه الدول -حديثة العهد بالاستقلال- وجود شبكة اتصالات قوية فيما بينها نتيجة لأسلوب إدارة الدول الاستعمارية، والتى كانت تمنع اتصال المستعمرات بعضها ببعض مباشرة. لقد كانت الاتصالات تتم رأسيا بين العاصمة الاستعمارية والمستعمرات : الجزائر - باريس، دلهى - لندن. لكن كان من الممنوع الاتصال المباشر مثلا بين القاهرة والجزائر، ولم يكن ممكنا أن يسافر مصرى مباشرة من القاهرة إلى الجزائر. كل ذلك عرقل التعاون والتضامن بين الدول العربية، ودول العالم الثالث بشكل عام.

من ناحية أخرى، افتقد العرب ثقافة الوضع الدولى التى اكتسبها اليهود -خاصة الأمريكيين منهم- والذين تمرسوا على إقامة اتصالات دولية. فلم يكن للعرب فى ذلك الوقت اتصالات كثيرة بالعالم الخارجى، ولا معرفة بأساليب الدبلوماسية الدولية الحديثة. فمن قبل وقوعهم تحت الاستعمار الغربى، كانت العلاقات الخارجية فى تاريخ الامبراطورية العثمانية تدار فى الأغلب عن طريق الأقليات.

لقد افتقدت هذه الدول مقومات الحداثة فى المجال العسكرى أيضا، ولم يكن لديها ما يتيح تنظيم تحالف عسكرى فيما بينها، وإدارة حرب تشترك فيها عدة جيوش، بما يتطلبه ذلك من دقة عسكرية، وحرص على التوافق الزمنى. وفى النهاية، لم يكن الزعماء العرب مجتمعين على رؤية موحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ويرجع ذلك إلى التنافس الذى غذته الدول الاستعمارية السابقة، والتى احتفظت بنفوذ قوى فى بعض الدول العربية، حتى بعد أن حصلت على استقلالها. وانقسمت الجامعة العربية بين تيارين : التيار الهاشمى ويضم: الأردن والعراق، والذى أيد ضم الضفة الشرقية للأردن، وإقامة مملكة موحدة، والتيار المصرى- السعودى، الذى أيد بناء دولة فلسطينية مستقلة.

وعند التصويت على عملية التقسيم فى الأمم المتحدة، ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، قام ممثلو الدول العربية بمغادرة الجمعية العامة، وأعلنوا أن قرار التقسيم باطل. لقد تصور العرب أنهم سيفوزون بسهولة فى حرب ١٩٤٨ على مجموعة من المستوطنين ليس لديها جيش نظامى. وقد قللوا، بلا شك، من شأن القوة والتصميم الإسرائيلى. ولكن نظرا للاختلال فى التوازن العددى بين اليهود والعرب، تصورت الدول العربية أنه يمكنها الانتظار، وأنه حتما، خلال سنوات قليلة، سيتم اكتساح الدولة اليهودية. وفى المخيلة العربية، لا تزال - حتى اليوم - فكرة أن الديموجرافيا ستلعب يوما ما دورها لصالح العرب، وبالتالى ما عليهم إلا المقاومة والانتظار.

وبعد اتفاقيات الهدنة، عزل الخصوم أنفسهم داخل مواقف رافضة للآخر، وهو ما منع أى نوع من الحوار. فالعرب، من جانبهم، لم يعترفوا بالدولة الإسرائيلية، التى لم تظهر على أية

خريطة عربية، والإسرائيليون من جانبهم لم يعترفوا بوجود الشعب الفلسطيني.

وبينما انقسم العالم العربي، حتى منتصف الخمسينات من القرن الماضي، حول أولوياته السياسية، بين من فضل النضال من أجل استقلال جميع الدول العربية، ومن رأى أن فلسطين يجب أن تكون لها الأولوية، فإن وصول الضباط الأحرار إلى السلطة في مصر عام ١٩٥٢ حسم جدلا مشابها داخلها. فقد كان هناك من المسئولين المصريين في هذه الفترة من يرى – اتساقا مع السياسة المصرية التقليدية– أن مشاكل مصر الأساسية تكمن في علاقاتها مع السودان وفي إدارة مياه النيل، وكان هناك من يؤيد الاستمرار في الحرب مع إسرائيل. لقد اعتبر الضباط الأحرار الاستعمار والإقطاع والفساد وحالة الخراب التي وصل إليها الجيش السبب في هزيمة ١٩٤٨، وكان لديهم رغبة، وإن لم تكن معلنة، في الانتقام لهذه الهزيمة واستعادة مكانة الجيش. وبوصولهم إلى الحكم، أصبح من الواضح أن الحرب مع إسرائيل ستعود مرة أخرى، إن آجلا أم عاجلا.

وقد جاءت مشاركة إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي على مصر لتؤكد صورة إسرائيل كدولة استعمارية غربية، ولتؤجج المشاعر المناهضة للاستعمار والكراهية لإسرائيل على المستوى الشعبي. لقد استطاع عبد الناصر تحويل الهزيمة العسكرية في هذه الحرب إلى نصر سياسي. كما ساد الاعتقاد بأن إسرائيل لم تكن أبدا لتستطيع احتلال سيناء دون مساهمة الفرنسيين والإنجليز، وكل ذلك ساهم في التمهيد لمواجهة عسكرية جديدة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٦٧. ولا أعتقد شخصيا أن الرئيس عبد الناصر كان يرغب حقيقة في أن تتصاعد أزمة ١٩٦٧ إلى حرب جديدة، ولكنه كان يهدف، من خلال مناورة سياسية، إلى إثناء إسرائيل عن مهاجمة سوريا، وربما كان يهدف إلى حث القوتين العظميين على التدخل لمنع الحرب، وبالتالي الوصول إلى فوائد سياسية كبيرة لمصر في أثناء التفاوض الدولي لحثها على الامتناع عن الدخول في مواجهة جديدة مع إسرائيل.

ومازلت أعتقد أن الدعاية العربية الصاخبة، التي صاحبت تلك الأزمة، سمحت لإسرائيل بأن تبدو بصورة الضحية، وأدت إلى تقوية معسكر الصقور في إسرائيل لصالح الحرب. إن اتخاذ موقف أكثر اعتدالا، على الجانبين المصري والإسرائيلي، كان كفيلا بتجنب الحرب والوصول إلى حل سلمي. ورغم الهزيمة المدوية، فقد تفجرت مشاعر الشعوب العربية في كل مكان، تدعو عبد الناصر إلى البقاء والاستمرار في النضال. وكانت اللاءات الثلاث الشهيرة في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، عقب الحرب، تعبيرا عن إدراك القيادات العربية لقوة هذه المشاعر الشعبية. ورغم أن إسرائيل قدمت عرضا في ذلك الوقت للانسحاب من سيناء وهضبة الجولان، في إطار توقيع سلام شامل على أساس ترسيم حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، إلا أنه كانت هناك، هذه المرة أيضا، استحالة تاريخية لأن يخاطر أي زعيم عربي ببدء مباحثات مع إسرائيل في ظل المشاعر العارمة المناهضة لإسرائيل في العالم العربي. وبعد قليل، لم يعد العرب يتحدثون عن هزيمة، بل نكسة، وخسارة لمعركة أمام تحالف أمريكي – إسرائيلي. وساد الاعتقاد بأن الوقت يلعب في صالح العالم العربي، وأنه سوف ينتقم إن آجلا أم عاجلا.

وبينما انتهج الرئيس عبد الناصر سياسة عربية شاملة، فقد اعتمد الرئيس أنور السادات رؤية مختلفة عند توليه السلطة، حيث كان مقتنعا بأن حل المشكلة العربية – الإسرائيلية يعتمد أساسا على الولايات المتحدة. وهو في ذلك أحيا التوجه التقليدي للسياسة المصرية، والتي، حتى إنشاء الجامعة العربية في ١٩٤٥، لم تكن تهتم كثيرا بالعالم العربي، بل كانت تسعى لإقامة علاقات مثمرة مع الدول الأوروبية الكبرى، والتي تعد الولايات المتحدة الامتداد الطبيعي لها. كان الخديو اسماعيل يردد أن حلمه أن يرى مصر قطعة من أوروبا. وكاتبنا الكبير طه حسين أعلن، في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر"، الذي نشر في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، أن المستقبل الثقافي لمصر يرتبط بالثقافة الغربية. وقد لعبت حرب أكتوبر دورا كبيرا في تفعيل هذا التحول، حيث اعتبر العالم العربي عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف انتصارا عربيا عظيما، هز ثقة الجيش الإسرائيلي المشهور بأنه لا يقهر. لقد كان لهذه الحرب

تأثير كبير على إعادة التوازن، ليس للقوى العسكرية، ولكن للقوى النفسية والدبلوماسية، مما سمح لمصر بأن تستعيد كرامتها ودورها كزعيمة للعالم العربى.

لقد أمضى الرئيس السادات أربع سنوات بعد حرب ١٩٧٣، محاولا تكوين جبهة مشتركة فاعلة تضم الدول العربية والفلسطينيين لتفاوض من أجل الوصول إلى حل للصراع العربى - الإسرائيلى، حيث كان مقتنعا بأن العالم العربى من مصلحته أن يتحد وأن يتحدث بصوت واحد. ولكن بمرور الوقت، توصل السادات إلى قناعة بأنه "إذا كان علينا الانتظار لتحقيق هذه الجبهة المشتركة، فلن نتقدم أبدا". لذلك، بدأ السادات يفكر فى استراتيجية غير مسبوقة، وشخصية تماما، لكسر جمود الوضع السياسى بين مصر وإسرائيل، ودفع الأمور إلى الامام. [illegible] رة السادات بزيارة القدس، والتى صدمت العالم العربى كله. وبينما كان [illegible] اعتبروا السادات خائنا، كان هناك أيضا من أكد أن هذا التحرك لن [illegible] نحن الذين رافقناه فى رحلته لم نكن واثقين تماما بأن هذه الخطوة الأولى تسير فى الاتجاه الصحيح.

ولا أعتقد إطلاقا أن السادات تصور منذ البداية عقد سلام منفصل، بل كان يعتقد أن عليه، بسبب وجوده على رأس أكبر بلد عربى، مسئولية تجاه الشعب الفلسطينى. وكان يأمل فى إعطاء دفعة لمسيرة السلام بحيث تنتهى بإقامة الدولة الفلسطينية. وفى هذا الصدد، فقد وجهت القاهرة الدعوة إلى كل من سوريا، والأردن، ولبنان، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، والأمم المتحدة، ومنظمة التحرير، وفلسطين، لحضور مؤتمر يمهد لإعادة انعقاد مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط. ولكن الدول العربية والفلسطينيين رفضوا حضور هذا المؤتمر الذى عقد فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٧، بحضور مصر وإسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة. لقد قدرت فى ذلك الوقت أن الفلسطينيين قد أضاعوا بذلك فرصة تاريخية لإقامة اتصالات، ولو غير مباشرة، مع الإسرائيليين. ولكن يجب أن أعترف بأنه حتى لو كان الفلسطينيون قد قبلوا، فإن الإسرائيليين فى ذلك الوقت كانوا سيرفضون المشاركة.

لقد واصل الرئيس السادات مسيرة المفاوضات المصرية - الإسرائيلية، رغم الرفض العربى، لأنه كان حريصا على استعادة كافة الأراضى المصرية، ومقتنعا بأن مصر لن تستطيع العمل بفعالية لكسب حقوق الفلسطينيين إلا إذا تخلصت أولا من الاحتلال الإسرائيلى لسيناء. وبالرغم من توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، فإن هذا السلام أضحى باردا بعد أن وضح للجميع أنه لم يقدم حلا للمشكلة الفلسطينية، ولم ينجح فى أن يكون الحلقة الأولى من سلام إسرائيلى - عربى شامل.

لقد أظهرت تطورات عملية السلام بين مصر وإسرائيل أن الإسرائيليين كانوا يسعون فقط للوصول إلى سلام منفصل مع مصر. وفى أثناء مباحثات كامب ديفيد، رفض الوفد الإسرائيلى اعتبار القضية الفلسطينية قضية سياسية، وسعى إلى تقليصها لتصبح مجرد تفصيلات عملية للإدارة المحلية للأراضى الفلسطينية. عمى البصيرة هذا إزاء الواقع الفلسطينى بدا لنا مثيرا للدهشة، فقد كان يماثل تماما موقف العرب الذين أنكروا وجود الدولة الإسرائيلية كل تلك السنوات.

لقد اعتقد الإسرائيليون، ولمدة طويلة، أنهم يستطيعون صرف النظر عن المطالب الفلسطينية، وأن الوقت يسير لصالحهم، وأن الدول العربية سوف تتعب فى النهاية من قتال يبدو أنه لا يتقدم. وبالتالى فإسرائيل، يوما ما، ستستطيع التوصل إلى سلام منفرد مع كل جيرانها العرب بدون أن تضطر إلى القبول بإقامة دولة فلسطينية. لقد كان هذا وهما أو خطأ جسيما.

لقد أدت معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، وقسوة القمع الإسرائيلى للانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى ثم الثانية، واستمرار عمليات الاستيطان، إلى إضعاف معسكر السلام العربى. لقد تزايدت برودة السلام المصرى - الإسرائيلى، على سبيل المثال، مع تصاعد قمع

إسرائيل "لانتفاضة الحجارة"، حيث بدأت نقابات الأطباء والمحامين والصحفيين تعارض أي اتصال مع إسرائيل. وطالب البعض باستدعاء السفير المصرى فى إسرائيل، بل وطالبوا بقطع العلاقات الدبلوماسية معها. مالم يستطع الإسرائيليون فهمه هو أن العنف والبؤس اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون يقويان الأصوليين والمتطرفين ويضعفان معسكر السلام العربي، وأن السلام المصرى - الإسرائيلى سيظل باردا، والرأى العام المصرى سيظل معاديا بشدة لأى تطبيع فى العلاقات مع الدولة الإسرائيلية، مادامت المشكلة الفلسطينية لم تحل.

لقد تبنيت خيار "مصر أولا" مع الرئيس السادات، وأنا مقتنع بأن أنصار جبهة الرفض سوف يدركون فى النهاية أن الحوار مع إسرائيل هو الفرصة الوحيدة لحل هذا الوضع المعقد والدموى. وقد رحبت مصر فى عام ١٩٨٨ بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية فى الجزائر الاستقلال الفلسطينى، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وعقد مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. إن إعلان منظمة التحرير عن استعدادها للتفاوض مع إسرائيل، بينما أدانت مصر بشدة عندما قامت بالشىء نفسه عام ١٩٧٧، أظهر أننا كنا على حق. كما رحبت مصر أيضا برغبة الرئيس الأمريكى، الجديد فى ذلك الوقت، جورج بوش الأب، فى لعب دور أكبر لحل الصراع العربى - الإسرائيلى، لأنها كانت مقتنعة بأن الأمريكيين يملكون مفتاح المشكلة.

ورغم أن مؤتمر مدريد للسلام، الذي تمخض عن الاهتمام الأمريكى فى ذلك الوقت، كان إلى حد ما مسرحية سياسية، وجرى فى مناخ عدائى، إلا أن أهميته كانت تكمن فى أنها المرة الأولى التى طرحت فيها المسألة الوطنية الفلسطينية بوضوح على جدول أعمال مؤتمر دولى. فخلال مدة طويلة، ظل الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى صراعا لا يهم أحدا على المستوى الدولى، "صراع يتيم"، وقد أعطت رعاية القوتين العظميين الأهمية الواجبة للقضية الفلسطينية لأول مرة. من ناحية أخرى، كانت هذه هى المرة الأولى التى أخذ فيها الفلسطينيون الفرصة لكى يمثلوا أنفسهم فى مؤتمر دولى بشكل يكاد يكون مستقلا.

وعندما تم الإعلان عن اتفاقيات أوسلو، تلقينا فى مصر هذا الخبر برضا ممزوج بشىء من السخرية. فها هى منظمة التحرير تنطلق فى العملية نفسها التى خططنا لها فى عام ١٩٧٨، مع الفارق أنهم لو كانوا انضموا إلينا فى ذلك الوقت لحصلوا على أكثر بكثير مما توصلوا إليه فى أوسلو. ولكننا بقينا فى حالة ترقب، فأوسلو لم تكن أكثر من خطوة أولى، بلا قيمة إن لم تتبعها خطوات ثانية. وبالفعل، فقد اصطدمت المفاوضات على المسار الفلسطينى بعقبات عديدة، نبع كثير منها من عدم تقدير إسرائيل لشعور الفلسطينيين الذين عانوا الاحتلال لعشرات السنين، حيث كان العمل أو البناء أو الانتقال ممنوعا بدون موافقة الإدارة الإسرائيلية. لقد كان من الطبيعى، على سبيل المثال، من أجل إعطاء مصداقية للاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، أن يشعر الفلسطينيون عند عودتهم إلى غزة بأنهم يعودون إلى وطنهم. ولكن إصرار الإسرائيليين على إجراءات مشددة، وتعميم التفتيش الجسدى عند نقاط التفتيش والمعابر على حدود الأرض التى قدموها إلى الفلسطينيين، كأرض ذات سيادة، كان مسألة غير محتملة على الاطلاق بالنسبة لهم. كان على الفلسطينيين الانتظار لساعات، بل وأحيانا ليوم كامل، قبل أن يصلوا إلى التفتيش الجسدى، وهذا الانتظار كان أحد رموز الاحتلال القمىء. وأتذكر فى هذا الصدد تصريحات ديزموند توتو فى عام ٢٠٠٢، والتى ندد فيها بالسياسة الإسرائيلية فى الضفة وغزة، وإهانة الفلسطينيين عند نقاط التفتيش والحواجز ومعاناتهم، وقارنها بالطريقة التى كان جنود الشرطة البيض يمنعون بها السود من التنقل بحرية فى نظام الفصل العنصرى.

لقد كانت مواصلة إسرائيل لسياسة بناء المستوطنات عقبة أساسية أمام مسيرة السلام. ومنذ مفاوضات كامب ديفيد، كنا نقول للإسرائيليين: كيف تريدون إعطاء أمل للفلسطينيين بالتوصل إلى حل لمشاكلهم، إن كنتم كل يوم تبنون مستوطنة جديدة؟. إن مواصلة عمليات استيطان الأراضى فى الوقت نفسه الذى كانت إسرائيل تقوم فيه بالتفاوض من أجل السلام، بل وعلى مستقبل الضفة الغربية وغزة، جعلها تفقد كل مصداقية فى نظر العرب

والفلسطينيين. لقد كانت سياسة بناء المستوطنات أفضل وسيلة لدعم المتشددين العرب، وإضعاف أنصار السلام.

وفى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تبنى مساكن جديدة للمستوطنين، فإنها كانت تدمر منازل الفلسطينيين، فى سياسة تتناقض تماما مع كل المواثيق الدولية. وعلى سبيل المثال، فقد أظهر تقرير أعده بيتر هانسن، مدير وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، أنه منذ انطلاق الانتفاضة الثانية وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، دمرت إسرائيل ١١٣٤ منزلا فى غزة، تاركة عشرة آلاف شخص بلا مأوى. ومن عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢، كانت إسرائيل تدمر شهريا ٣٢ منزلا، وبعد عام ٢٠٠٣، ارتفع العدد إلى ٧٢ منزلا شهريا. لقد زادت هذه السياسة المتعمدة من تدمير المساكن والبنية التحتية من البؤس فى غزة، والتى كانت، ولا تزال، فى حالة مزرية: زيادة رهيبة فى السكان، بطالة متفشية، ووضع اقتصادى مفجع، مع قصور شديد فى نظام الصرف الصحى وشبكة المياه النقية والكهرباء.

إن الاحتلال العسكرى، ومصادرة الأراضى، والتوسع فى المستوطنات السكانية، والعجرفة وعدوانية المستوطنين والسلطات الإسرائيلية، هى التى غذت ما يطلق عليه "الإرهاب الفلسطينى"، بقيامها بالقضاء على كل أمل فى العثور على حل لهذا البؤس. إن إسرائيل، التى تزعم أنها الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط، استخدمت إجراءات ضد الفلسطينيين يمنعها أى نظام ديمقراطى، ومنها سياسة الاغتيالات الموجهة، التى تتناقض بشكل صارخ مع الاخلاق والقانون. إن اغتيال القيادات الفلسطينية من حماس، مثل يحيى عياش، والشيخ أحمد ياسين، يبرر فى نظر الفلسطينيين دم الإسرائيليين، ضحايا العمليات الانتحارية.

لقد عاتب الجميع عرفات لأنه، فى الجولة الأخيرة للمفاوضات فى طابا، رفض فى اللحظة الأخيرة التوقيع. ولكن ذلك كان يعنى أن نطلب منه تقديم تنازلات غير محتملة، بدون الحصول على ضمانات حول تطبيق هذه الاتفاقيات أو احترامها من قبل إسرائيل. لقد رفض عرفات تقديم المزيد من التنازلات من أجل أن يظل رمزا للمعركة الفلسطينية، بأمل أن يكون المستقبل أكثر مناسبة للفلسطينيين. ولا يزال هناك الكثير من الفلسطينيين، والمؤرخين، يرون أن إسرائيل "حادث تاريخى"، و"ظاهرة عارضة"، وأنها فى طريقها إلى الزوال فى غضون خمسين أو ثمانين عاما. ومادامت الحدود النهائية للدولة الإسرائيلية والدولة الفلسطينية لم يتم تحديدها والاعتراف بها، فإن الإسرائيليين، مثل الفلسطينيين، سيعيشون فى فكرة توسيع حدودهم على حساب الآخر، وهو ما يمثل كابوسا للجميع.

إن التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية يبقى صعبا، نتيجة لعدم المساواة العميق بين الطرفين. فعلى سبيل المثال، فإن الانسحاب الإسرائيلى من غزة يصبح، فى التحليل الأخير، بلا قيمة، إن كان لابد من الحصول على تصريح من الإسرائيليين لإجراء الاتصالات بين غزة والضفة الغربية، وحيث لا يحق للفلسطينيين بناء ميناء أو إعادة بناء المطار، وحين يمتلك الإسرائيليون القوة العسكرية التى تمكنهم من إعادة احتلال غزة بين ليلة وضحاها، إن قرروا ذلك. من ناحية أخرى، فإن الجدار العازل فى الضفة الغربية لا ينبىء بأى شكل من الأشكال بتقارب إسرائيلى – فلسطينى. إن هذا الجدار يجعل حياة الفلسطينيين مستحيلة تماما، ويمنع أى قدرة لهم على التحرك بسهولة، نظرا للتكدس عند نقاط التفتيش، كما أنه يجور على الأراضى الفلسطينية.

إن هناك مليون عربى داخل إسرائيل نفسها قد عانوا لعقود من التهميش، إن لم نقل الإذلال، فى مجتمع إسرائيلى لم يكن بالتأكيد مجتمعهم. ولم تتوصل إسرائيل إلى حل لدمج هؤلاء العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، والذين واجهوا رفضا مزدوجا: فهم بالنسبة لإسرائيل يشكلون طابورا خامسا محتملا فى قلب المجتمع الإسرائيلى، وينظر إليهم -بشك على الأقل- من فلسطينيى الأرض المحتلة بوصفهم "يوافقون على كل ما يطلب منهم".

ويبدو لى، بديهيا، أنه لن يكون من الممكن حل كل المستعمرات اليهودية، وبالتالى سيبقى

أيضا سكان يهود فى فلسطين. ومن الضرورى خلق ظروف مناسبة لتعايش وتواصل كل هذه الجماعات، والجدار العازل لا يشجع على ذلك.

من ناحية أخرى، يعانى الفلسطينيون من التمييز فى قضية حق العودة. فاليهود من جميع أنحاء العالم لهم حق العودة إلى إسرائيل، بينما الفلسطينيون، الذين عاشوا على هذه الأرض منذ نصف قرن فقط، ليس لديهم هذا الحق. ويشير الإسرائيليون دائما فى هذا الصدد إلى خوفهم من "غزو عربى"، وعودة ثلاثة ملايين فلسطينى إلى إسرائيل. إن ذلك لا يعدو أن يكون وهما، ولا يمكن تخيل عودة شاملة لفلسطينيي الشتات. ولكن يبقى لهذا الحق قيمة رمزية، حيث تعود نسبة ما على الأقل من الفلسطينيين بشكل يسمح بجمع شمل أعضاء العائلة الواحدة. ويظل الاعتراف بحق العودة مسألة جوهرية لدى الفلسطينيين، لأنه يعنى أن إسرائيل تعترف بمسئوليتها فى خلق مشكلة اللاجئين، وذلك على نفس مستوى اعتراف الدول بجرائم الحرب التى ارتكبتها، كما أنه يتضمن تقديم تعويضات على غرار تلك التى حصل عليها اليهود من ألمانيا. ولن تكون هناك أى مشكلة بعد إنشاء الدولة الفلسطينية أن يستقر فلسطينيو الشتات فى البلاد العربية المختلفة، بوصفهم مواطنين لدولة أجنبية، وليسوا لاجئين.

إن التصالح والتعايش والتعاون فى المنطقة لن يتحقق إلا بحوار غير عنيف يستمر على المدى الطويل. وما دامت قوة الكلمات ليست أكبر من قوة الرصاص، حسب الاستعارة التى قدمها كامو، فلا أرى أى حل عادل للمأساة الفلسطينية. لقد كنت أتمنى، عندما أصل إلى نهاية حياة عملية طويلة، أن أستطيع رؤية النور ينبثق أخيرا فى نهاية النفق. ولكن الواقع لا يترك لى إلا حيزا صغيرا من الأمل فى تحسن الوضع خلال السنوات المقبلة. وأخشى، مثلى مثل موسى والسادات، أننى لن أرى أرض الميعاد هذه.

السادات ومنهج جديد لإدارة الصراع

د. عبد المنعم سعيد *

استن الرئيس الراحل أنور السادات طريقا جديدا لإدارة الصراع العربى - الإسرائيلى، يكفل تقليص الامبراطورية الإسرائيلية ولا يوسعها، وينتهز الفرصة ولا يضيعها. وفى الحقيقة، فإنه يخلقها خلقا، ويضعها فى خدمة المصالح القومية المصرية. وبذلك، استرد لمصر كرامتها بعد هزيمة قاسية، واسترد سيناء كاملة غير منقوصة إلى السيادة المصرية.

وكان الطريق الذى اختطه الرئيس السادات قائما على مشروع للمقاومة، ومشروع آخر حقيقى من أجل السلام، يضع إسرائيل وشعبها أمام خيار وجودى. وكان مشروع المقاومة ممثلا فى حرب أكتوبر المجيدة. أما مشروع السلام، فقد كان ممثلا فى زيارته التاريخية للقدس. وفى المشروع الأول، كانت الرسالة أن مصر لن تسكت عن احتلال أراضيها. وإذا أرادت إسرائيل الاحتفاظ بها، فإن عليها أن تدفع الثمن بالدماء والضحايا. وفى المشروع الثانى، أن هناك أملا لكى تعيش إسرائيل فى المنطقة دون أحلام إمبراطورية. أيامها، لم يشغل الرئيس السادات نفسه كثيرا بالأحاديث الذائعة عن "التطبيع" أو "التطبيع المجانى"، فقد كان عالما تماما - كما ينبغى لرجل الدولة أن يعلم - أنه فى السياسة لا يوجد تطبيع بالمجان ولا انسحاب بالمجان أيضا. وأصبحت سلامة الخطوات السياسية والدبلوماسية ليست مرتبطة بالانتقام أو الغضب أو النكاية أو إشفاء الغليل، وإنما المعيار الأول والأخير هو القدرة على تحرير الأرض المحتلة. ولم يكن الرئيس السادات منشغلا بالدفوع القانونية، والقانونية المضادة، ولا التفسيرات تلو التفسيرات للقرارات الدولية، ولا كان ممن يتشدقون بالحديث عن الشرعية الدولية، أو يشعر بالارتياح لأنه كسب نقطة أمام الرأى العام العالمى، أو أضاف قرارا جديدا مؤيدا من الأمم المتحدة. فقد كان السؤال الجوهرى هو إلى أى حد يفيد تحرك ما - عسكريا كان أو سياسيا أو دبلوماسيا - فى تحرير الأرض وإعادتها إلى أصحابها؟

وربما كان الرئيس السادات وحده هو الذى كسر القاعدة عندما فاجأ الإسرائيليين والأمريكيين بقرارات استراتيجية كبرى، وتحركات تكتيكية صغرى لم تكن أبدا فى دائرة الحساب، فخاض الحرب عندما ساد الظن بأن الحرب مستحيلة، وذهب إلى القدس من أجل السلام عندما أصبحت الحرب لا مفر منها. وما بين الحرب والسلام، لم يكف السادات أبدا عن

(*) مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المبادرة وطرح المبادرات التى كانت تجعل الأطراف الأخرى جميعها تلهث حول تحركاته ومبادراته، وكانت النتيجة هى تحرير سيناء (٦١ الف كيلومتر مربع أو ثلاثة أمثال إسرائيل وعشرة أمثال الضفة الغربية وقطاع غزة). وكانت بعض هذه المبادرات الساداتية تبدو غريبة للكثيرين. وعندما دعا الممثلة إليزابيث تيلور إلى اللقاء معه، ظنت كثرة أن ذلك من أجل الشهرة والتمسح مع هوليوود. وعندما دعا إلى بناء مجمع للأديان فى سيناء، ظن البعض أن ذلك نوع من التزيد فى ممالأة الإسرائيليين. وعندما قال لبريزنسكى، مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر، إنه يرغب فى أن تكون مصر عضوا فى حلف الأطلنطى، كان الأمر لدى البعض نوعا من التزيد فى ممالأة الغربيين، ولكن كل ذلك كان جزءا من استراتيجية أكبر للتحرير والتخلص من الاحتلال. ولكن الذى يهمنا هو أنه - ولمرة واحدة فى التاريخ المعاصر - كنا نحن الذين نجعل الإسرائيليين والغربيين يرقصون على أنغامنا وليس العكس.

لقد كان الرئيس السادات أول الجادين فى العالم العربى، الذى لم يشن فقط حربا ناجحة بالدم والنفط عام ١٩٧٣، دفعت إسرائيل والولايات المتحدة ثمنها غاليا، وإنما مد يده فى الوقت نفسه إلى الولايات المتحدة فى تحالف استراتيجى يخلق مصالح هائلة لواشنطن ويجعلها جادة جدا فى عملية السلام. وكانت نتيجة هذه المعادلة الجادة هى الانسحاب الإسرائيلى على مرتين من الأراضى المصرية من خلال اتفاقيتين للفصل بين القوات، ومرة من الأراضى السورية من خلال اتفاقية أخرى. ولما بدا أن زمن الدم والنفط يمكنهما أن يذهبا بسبب المزايدات العربية حول مدى الثقة الواجب وضعها فى جدية الولايات المتحدة، كانت زيارة السادات للقدس هى التى أعادت تشكيل المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى اتجاه السلام.

وكان أهم ما يعرفه السادات هو أن الزمن عامل مهم فى المعادلة كلها، لأن الزمن يخلق شرعية لمن لا شرعية له، وقبولا من العالم لمن لا قبول به، وقد برعت إسرائيل فى استغلاله. كما كان يعلم أن الزمن يخلق حقائق جديدة لا يستطيع أحد تجاهلها بعد ذلك. وكانت المستوطنات تبنى وتمتد فى سيناء حتى قطعها اتفاق السلام، ولكنها استمرت فى البناء والامتداد فى كل الأراضى المحتلة التى أصر أصحابها على اتباع طريق آخر. وكان السادات يعرف أن الفرص عندما تضيع يصعب استعادتها مرة أخرى إلا بثمن جديد، وقد أضاع العرب القبول بقرار التقسيم ثم دخلوا حربا كاملة فى ١٩٤٨ من أجل تطبيقه دون استعداد للإعلان عن ذلك. وكان يعرف أن العرب الذين يطالبون بتطبيق القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩ - الخاص بالتسوية واللاجئين معا - سبق لهم أن رفضوا القرار فى الوقت الذى قبلته إسرائيل. وقد كانت الفرصة المصرية متاحة لاستغلال نتائج حرب أكتوبر، ولاستغلال نتائج الأزمة النفطية العالمية. ولم يكن السادات على استعداد لإضاعتها كما فعل آخرون، واسترد أرض سيناء المقدسة، تاج الأرض المصرية، ودرة الشرف المصرى، وتقلصت الإمبراطورية الإسرائيلية وتراجعت فاقدة ٩٠٪ من الأراضى التى احتلتها.

وكما يقال عادة، فإن السياسة والدبلوماسية هما استمرار للحرب بوسائل أخرى، والحرب هى حالة من التناقض الحاد فى المصالح الاستراتيجية والمادية والقيمية. ولمن تابع المفاوضات الإسرائيلية - المصرية من أول زيارة الرئيس السادات للقدس وحتى جلاء الإسرائيليين عن طابا بعد تحكيم دولى، يجد صراعا متعدد الأبعاد. وفى هذا الصراع، لم تكن زيارة الرئيس السادات للقدس تطبيعا بل تغيير للبيئة التفاوضية العالمية والمحلية. ولم تكن لقاءات الوفود وسحبها وفضها وانعقادها إلا عمليات كر وفر، وهجوم ودفاع، لم يكن فيها تطبيع أو تدليع. وفى النهاية، كانت الجائزة المصرية هى تحرير الأراضى المصرية المحتلة حتى آخر ملليمتر فيها.

الجائزة الكبرى :

ونقطة البداية أن سيناء مثلت أكبر جائزة حصلت عليها إسرائيل فى صراعها مع العرب، ولم تكن هناك أرض أخرى تماثلها فى المشروع الإسرائيلى الإمبريالى - الكولنيالى - الاستيطانى - الإمبراطورى. بل إنه حتى من الناحية التاريخية والدينية -على مستوى الحقيقة أو الخرافة- كان فيها ما يكفى لمنافسة فلسطين ذاتها أو التكامل معها، حسب حكايات الكتب المقدسة وروايات التاريخ، ما حدث منها وما لم يحدث.

فمن ناحية المساحة، كانت سيناء تمثل ٦١ ألف كيلومتر مربع، أى ثلاثة أمثال إسرائيل ضمن حدودها التى انتهت إليها بعد حرب ١٩٤٨، ولم تكن هذه المساحة صحراء جرداء وإنما امتداد عبقرى على البحرين الأبيض والأحمر وخليجى السويس والعقبة، ورأس جسر آسيوى على أولى عتبات إفريقيا، وحاضنة إفريقية لأول تعبيرات آسيا، ونافذة على الكتلة الحضارية العربية بتصريحاتها الشامية والحجازية والنجدية حتى بلاد بين النهرين. ومن الناحية الاقتصادية، لم يكن هناك فى المنطقة -حتى فى كل فلسطين- ما يماثل سيناء من حيث التنوع بين السهل والجبل، والشاطىء والصحراء، والتعدين والصيد، والبترول والغاز والسياحة، ومزارات الأنبياء والمرسلين وأولياء الله الصالحين. ومن الناحية الاستراتيجية، فإن شبه الجزيرة محاطة بالبحر من كل الجهات تقريبا. وبالنسبة لدولة لديها تفوق استراتيجى جوى، فإن صحراءها معبر للقوات المدرعة والميكانيكية، وبينها وبين وادى النيل مانع مائى هائل هو قناة السويس. وفوق ذلك كله، فإن الجائزة كانت شبه خالية من السكان، ومن فيها من الجماعات السكانية مبعثرة، ولا يشكل أى منها مانعا بشريا كبيرا يصعب على قوة استعمارية غاشمة وعنيفة، مثل إسرائيل، أن تسيطر عليه لفترات طويلة.

وهكذا، كانت سيناء جائزة كبرى وعامرة بالخيرات للمستعمر الإسرائيلى، لا تماثلها أرض عربية أخرى احتلتها فى نفس الحرب المشئومة أو فى الحروب السابقة عليها. ولم تكن هناك مصادفة أنه فى عام ١٩٧٧ قبل شهور من زيارة الرئيس السادات للقدس، كان ٩٠٪ من الإسرائيليين يعتبرون سيناء أكثر أهمية لإسرائيل من كل الأراضى العربية الأخرى بما فيها القدس الشرقية. ولم يكن صحيحا أبدا ما دار فى أقوال وكتابات عربية أن إسرائيل لم تعتبر الأراضى المصرية المحتلة جزءا من مشروعها الاستعمارى، أو أنها كانت تعتبرها أرضا قاحلة لا فائدة منها ولا رجاء. وعلى العكس من ذلك تماما، كانت الدولة العبرية تعتبرها امتدادا للنقب وعمقا استراتيجيا حاميا ورادعا، كما أنها كانت مصدرا للنفط والطاقة، ومنفذا عابرا إلى إفريقيا، ومركزا للتفاوض والمقايضة حتى على قناة السويس. وفى بلد محدود المساحة ومخنوق المجال، قدمت سيناء فسحة غير عادية للتنفس الجغرافى والاستراتيجى والمتعة السياحية والمكانة العالمية لدولة نجحت - رغم كل منطق - فى الاستيلاء على ثلاثة أمثال مساحتها. ولم تتوان إسرائيل ليس فقط عن الاستغلال الاقتصادى والاستراتيجى لسيناء، بل إنها بدأت وضعها تحت دائرة الاستغلال السكانى من خلال سلسلة من المستوطنات. وأكثر من ذلك، بدأت فى نسج القصص التوراتية والتاريخية عن العلاقة بين إسرائيل وسيناء. وخلال هذه الفترة، انتشر رسل إسرائيليون فى طول العالم وعرضه يقولون إن سيناء لم تكن جزءا دائما من مصر، وإنها كانت معبرا لحركة الإمبراطوريات والدول، كان آخرها الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم فإن الاحتلال الإسرائيلى لها هو مجرد حلقة جديدة من حلقات التاريخ الذى يكتبه ويحدده المنتصر.

وللحق، فإن كل ذلك لم يكن جديدا على إسرائيل، فقد دأبت على ربط توسعاتها الإمبريالية بمبررات تاريخية ودينية وأخلاقية، ولم تكن سيناء، على عكس كل ما قيل بعد التحرير، استثناء من هذه القاعدة. ولأسباب متنوعة، كان العالم على استعداد للاستماع إلى هذه المبررات، خاصة العالم الغربى الذى كانت لديه القدرات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية لمساندة إسرائيل، أو الوقوف موقف التجاهل، كما هو الحال الجارى الآن، إزاء احتلال الجولان والضفة الغربية. ولكن مصير سيناء لم يقدر له أن يكون مماثلا لمصير الأراضى الفلسطينية والإسرائيلية، لأن مصر اختارت طريقا مختلفا لاسترداد أراضيها، انتهى فى النهاية إلى عودة الجائزة الكبرى إلى مصر، بينما بقيت باقى الجوائز الأخرى فى يد إسرائيل، لأن أصحابها حافظوا على نفس الاستراتيجية التى أضاعت الأرض منذ البداية، والقائمة على حزمة هائلة من الشعارات والإعلانات وقليل جدا من الفعل.

مقارنة مناهج التحرير :

لقد ساد منهجان لتحرير الأرض العربية، الأول: كان منهج الرئيس السادات، الذى بدأ بزيارته التاريخية للقدس، والثانى: منهج الرئيس حافظ الأسد، الذى كان سائدا فى العالم العربى قبل وبعد زيارة القدس. وربما كان أكثر ما جسد ولخص المقابلة بين هذين المنهجين ما جرى خلال النصف الثانى من السبعينيات، عندما برز اتجاه الرئيس السادات فى مصر لكى يقابل اتجاه الرئيس الأسد فى سوريا. وبينما سعى الأول إلى سلسلة من الخطوات السلمية لتغيير البيئة

الإقليمية إلى الدرجة التى تدفع المجتمع الإسرائيلى إلى المطالبة بالانسحاب من الأراضى المحتلة، حتى ولو كانت سلطته رافضة أو مترددة فى اتخاذ قرار الجلاء. فإن الثانى كان رأيه ضرورة تحقيق التكافؤ الاستراتيجى مع إسرائيل أولا واستمرار الكفاح المسلح ثانيا. وبينما كان الأول حريصا على زيادة عدد الحلفاء الفاعلين فى العالم من خلال توصلهم إلى قناعة بأن الجلاء الإسرائيلى عن الأراضى المصرية يمثل مصلحة لهم، كان الثانى يعتقد أن القضية العربية من العدالة بحيث لا تحتاج إلى مزيد من الحلفاء، ويكفيها ذلك العدد الهائل من دول العالم الثالث والمعسكر الاشتراكى التى تصوت لصالحها بحماس بالغ فى المحافل الدولية كل عام.

وبعد ثلاثة عقود من التاريخ والعمل السياسى والدبلوماسى والعسكرى والغزوات والانتفاضات، لم تعد سيناء محررة فقط، بل سارت الزهرة المتوجة لمصر النامية الحديثة المزدهرة، ولم تبق الجولان محتلة فقط، بل إنها أصبحت أكبر مزرعة استيطانية للدولة العبرية فى المنطقة، بينما لا توجد لا خطة سلام ولا خطة حرب تسعى إلى تحريرها. وبالنسبة للحاضر، فقد كانت المسألة كلها لا تقل بساطة، فمن حق المصريين الشكوى كثيرا من سوء أحوالهم، ولكن ما كان عليهم إلا تخيل سيناريو فشل الرئيس السادات فى تحرير سيناء. فساعتها، لم تكن مصر، أو قيادتها، بتلك الدولة التى تترك أراضيها المقدسة تحت الاحتلال الإسرائيلى، وهى التى لم تقبل طوال تاريخها باحتلال. ومن المؤكد ساعتها أن مصر سوف تخوض حربا أو حربين من أجل استعادة ما ضاع. وتعالوا ساعتها نتخيل آثار تلك الحالة من المعركة المستمرة، والحرب المستعرة، على ثمانين مليونا من المصريين يطلبون العلم والعمل فلا يجدونه، ولا يعلو لديهم صوت على صوت القتال، فيصبح الصمت دائما فضيلة، ولا يبقى لديهم بطون يمكن شد الأحزمة عليها من أجل أهداف مقدسة ونبيلة. وبالنسبة للمستقبل، فإن مصر المحررة تماما من الاحتلال الأجنبى، ولمدة أكثر من ربع قرن الآن، هى وحدها التى تستطيع التحدث عن انطلاقة جديدة من أجل التنمية والديمقراطية. وفى هذه الحالة، تستطيع أن تقدم تجربتها لمن يريد الاستفادة من العرب عامة ومن الفلسطينيين خاصة.

وكانت نتيجة المنهجين معروفة، فقد تم تحرير الأراضى المصرية حتى آخر كيلو متر فيها فى طابا، وبقيت الجولان على حالها حتى الآن. ولكن كلا المنهجين ظل مهيمنا على الساحة العربية والفلسطينية بوجه خاص. وحتى نهاية الثمانينيات، كانت وجهة نظر الرئيس حافظ الأسد هى المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية حتى أخذت قيادتها غربا إلى تونس البعيدة. ولكن أسبابا شتى جعلت هذه الحركة تقترب من منهج الرئيس السادات، فتم تحرير ٤٠٪ من الأراضى الفلسطينية المحتلة، وعادت القيادة الفلسطينية لأول مرة فى التاريخ الفلسطينى إلى رام الله. ولكن مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة من الميلاد، انتصر منهج الرئيس الأسد مرة أخرى، وكانت النتائج ما أشرنا إليه من قبل، وعاد ذلك لأسباب إسرائيلية أحيانا، وأمريكية وعربية أحيانا أخرى. ولكن المؤكد أن الساحة الفلسطينية شهدت انقلابا فى السياسة والاستراتيجية، كانت نتائجه فادحة للغاية.

والحقيقة أن كلا من المنهجين لم يكن نقيا خالصا، فلم يكن منهج السادات خاليا من استخدام العنف والمقاومة، ولكن العنف والمقاومة كان لهما دائما هدف معلوم، هو تحقيق الهدف الاستراتيجى فى تحرير الأرض. ولا كان منهج الأسد خاليا من التفاوض والمساومة، ولكن كان له هدف محدد، هو ترتيب الأوضاع الدولية، بحيث لا تكون معادية لاستخدام السلاح.

والخلاصة أنه كان لمصر ما أرادت واستعادت أراضيها كاملة غير منقوصة، وكان للأردن ما أرادت واستعادت أراضيها وأبقت على استقلالها ووحدة أراضيها، لأن القيادات فى البلدين لم تقبل أولا الأمر الواقع، وثانيا لأنها شمرت عن ساعدها من أجل إنجاح عملية سلام وتحقيق تسوية يستطيع أن يعيش معها الطرفان العربى والإسرائيلى. وإذا كان لأحد أن يتصور أنها كانت معركة دبلوماسية وسياسية سهلة، فما عليه إلا أن يعود للتاريخ مرة أخرى، ويقرأ الصحف الإسرائيلية من أول يديعوت أحرونوت وحتى هآرتس، مرورا بمعاريف، لكى يعرف أن العملية كان محكوما عليها بالانهيار فى كل مرة.

السلام الصعب :

ولكن مع ذلك، فإن السلام ممكن. وبالمعنى العربى، فإن تحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ممكن ومتاح، لو تعاملنا مع الموضوع بالطريقة الحديثة التى قدمها وأصَّل لها الرئيس السادات، الذى كان أول زعيم عربى يعرف أنه من الممكن الحصول على السلام. فبالنسبة له، لم تكن المفاوضات عملية يمكن حسمها قبل أن تبدأ، فيقبل الإسرائيليون بالشروط العربية قبل المفاوضات ومن ثم لا يوجد داع لها من الأصل. وبالنسبة له، لم يكن هناك ما هو أكثر إهانة وتعريضا بالشرف العربى قدر استمرار الاحتلال للأرض العربية والتحكم والسيطرة فى الشعب الفلسطينى، ومن ثم فإن التلذذ باستمرار القضية، انتظارا لتنازل لن يأتى أبدا، لا يوجد له معنى إلا استمرار أوضاع مؤلمة وذليلة. وكان السادات أول من أدرك أن المفاوضات ليست عملية لاستعراض القدرة القانونية فى تفسير القرارات الدولية والتأكيد على أصح المعانى للقرار ٢٤٢، الصادر عن مجلس الأمن، أو القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أنه كان الرجل الذى عرف أن التفاوض السياسى فى العلاقات الدولية لا يماثل عملية المساومة التى تجرى فى سوق السجاد أو فى أسواق الفاكهة!.

عادت السخونة مرة أخرى للمناقشات الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى بعد فترة من الهدوء، وبالتحديد منذ فشل آخر المحاولات السلمية لتحرير فلسطين من خلال مؤتمر كامب ديفيد الثانى فى صيف عام ٢٠٠٠، وواشنطن فى ديسمبر من العام نفسه، وطابا فى يناير ٢٠٠١. ورغم وجود بعض المحاولات لاستئناف عملية السلام عقب الحرب الأمريكية فى العراق فى صيف عام ٢٠٠٣، عندما تم تشكيل حكومة "أبو مازن"، ومن قبلها عندما تم إشهار خريطة الطريق وموافقة جميع الأطراف عليها، فإن السمة العامة كانت نوعا من الهدوء العام فى المناظرات العربية انتظارا لما سوف تسفر عنه استراتيجية التحرير عن طريق الانتفاضة المعسكرة، والعمليات الانتحارية - الاستشهادية. وكان قد قيل إن هذه العمليات سوف تحرر فلسطين من النهر إلى البحر، كما حدث تماما نتيجة مقاومة حزب الله فى الجنوب اللبنانى، حيث انتهى الأمر بالانسحاب الإسرائيلى من الأراضى اللبنانية المحتلة إلا من جيب صغير يعرف بمزارع شبعا، لم يجد الحزب أن له من الأهمية ما يستدعى استمرار النضال المسلح من أجل تحريره.

ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق الكثير خلال السنوات الماضية من حيث تحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة، وكان أعظم إنجازاتها هو شفاء الصدور العربية المحروقة بعمليات العدوان الإسرائيلية الغاشمة على الأرض الفلسطينية. أما من الناحية الاستراتيجية البحتة، فقد حدثت مجموعة من النتائج السلبية بالنسبة للقضية الفلسطينية كلها، وكانت أولاها وأهمها هى إعادة احتلال الأراضى الفلسطينية المحررة فى المنطقتين أ و ب، وعودتهما إلى السيطرة الإسرائيلية مرة أخرى. وثانيتها كانت تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية التى كانت أول التعبيرات السياسية على دخول القضية إلى لحظة تطبيق حق تقرير المصير فى إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضى التى يتم تحريرها، كما كان مقررا فى الميثاق الوطنى الفلسطينى. وثالثتها كانت تدمير البنية المؤسسية والبشرية الفلسطينية. ونتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بدأت أعداد غير قليلة من الفلسطينيين فى الهجرة، خاصة من بين المهنيين أصحاب مستويات التعليم العالية، وبين المسيحيين الفلسطينيين تحديدا، بعد أن بدأت الانتفاضة تأخذ سمات دينية خالصة مع وقف عملية عودة الفلسطينيين إلى إسرائيل والتى كانت تتم تحت غطاء أسلو. ورابعتها كانت تحقيق الازدواج فى السلطة داخل الأرض الفلسطينية. فمع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية المدمرة والضعيفة، نشأت إلى جوارها سلطة أخرى لها الحق الشرعى من الشعب الفلسطينى فى استخدام القوة، مما خلق حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية، جعلت فكرة ترجمة حق تقرير المصير إلى واقع لا وجود لها. وخامستها أن كل ذلك جرى لأول مرة فى التاريخ الفلسطينى دون تعاطف دولى يذكر مع الفلسطينيين، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، التى جعلت العالم لا يفرق بين هجمات انتحارية تجرى على أرض فلسطين، أو هجمات انتحارية تجرى فى جروزنى فى إقليم الشيشان، أو هجمات انتحارية تجرى على

استراليين فى بالى، أو هجمات انتحارية تجرى فى باحة مجلس النواب الهندى.

كل هذه النتائج الاستراتيجية شكلت الخسارة الصافية للقضية الفلسطينية خلال السنوات الماضية. ورغم أن عددا من المثقفين والمفكرين العرب حذروا منها، وكانت هناك شجاعة السيد محمود عباس"أبو مازن" الذى حذر دوما من عسكرة الانتفاضة، إلا أن أصوات هؤلاء جميعا ذهبت أدراج الرياح، ليس فقط بسبب علو صوت التيارات الراديكالية العربية، والغضب العربى العام لأسباب شتى، وإنما أيضا بسبب الغطرسة الإسرائيلية والعنف الإسرائيلى غير المحدود ضد المدنيين الفلسطينيين، والتعاطف الأمريكى غير المحدود مع السياسة الإسرائيلية. وبالتأكيد، فإن كل استطلاعات الرأى الفلسطينية كانت تشير إلى أن الشعب الفلسطينى نفسه قد بات مؤيدا للعمليات الانتحارية - الاستشهادية كاستراتيجية لتحرير فلسطين، وللرد على العدوان الإسرائيلى. وقد أدى كل ذلك إلى فراغ الساحة من المعتدلين العرب، كما خلت الساحة على الجانب الآخر من المعتدلين الإسرائيليين، وكان نتيجة ذلك كله خسارة صافية للفلسطينيين والإسرائيليين، ولقضية السلام فى المنطقة كلها.

السادات وتاريخ الصراع :

وكما هى العادة، فإن التاريخ يمر عبر حلقات متشابهة أحيانا، حتى ولو كان من المؤكد أنه لا يعيد نفسه. وفى أوقات الصراع العظمى بين طرفين، فإن أهم ما يحصل عليه طرف إزاء الطرف الآخر هو القدرة على التنبؤ بأفعاله. وقد حصلت إسرائيل على نعمة دائمة فى صراعها مع العرب، فهى تعرف تماما ردود أفعالهم إزاء كل تصرف تقوم به. وقد كان لدى الإسرائيليين قدرة هائلة على التنبؤ بما سوف يقوم به العرب من تصرفات إزاء كل خطوة إسرائيلية. فالعرب فى كل مرة يغضبون، وإزاء كل مبادرة يرفضون، ومع كل قرار دولى أو غير دولى يغرقون فى المزايدة على بعضهم بعضا، وهم قادرون دوما على الاستنكار، وبعد الاستنكار يستنكرون الاستنكار مرة أخرى، لأنه ليس فاعلا بما فيه الكفاية، وهكذا. ونتيجة ذلك، كانت هناك مكاسب مجانية لإسرائيل، فهى وحدها أو ومعها الولايات المتحدة، تتخذ خطوات هنا أو هناك، وهى عارفة تماما ماذا سوف يفعل العرب، فتحركهم على الموسيقى الإسرائيلية طوال الوقت.

لقد كان السادات يعتمد فى إعداد نفسه للمعارك التى يخوضها على الصمت، وكان على استعداد دائم لأخذ زمام المبادرة السياسية والدبلوماسية إلى الدرجة التى كان فيها قادرا على عزل إسرائيل دوليا وتوليد ضغوط عالمية عليها. ولكن أهم ما كان يقوم به السادات هو إقامة الجسور مع الولايات المتحدة التى أرادت إسرائيل احتكار العلاقة معها، وكان ذلك تغييرا استراتيجيا هائلا فى الحياة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. وعندما بدأت مصر عملية السلام عام ١٩٧٧، لم يكن هناك معسكر يذكر للسلام. وكانت حكومة مناحيم بيجين اليمينية الليكودية تقول بما قالت به قوى إسرائيلية متعصبة من أن الاحتفاظ بسيناء لا يختلف عن الاحتفاظ بتل أبيب. ولكن ما قام به الرئيس السادات، عندما قام بزيارة القدس، خلق معسكر السلام فى إسرائيل، وكان هذا المعسكر هو الذى ضغط على بيجين من أجل الانسحاب من سيناء، بل كان هو الذى أجبر إسرائيل على الانسحاب من لبنان بسبب المظاهرات وحالات العصيان التى شنها.

لقد كانت جدية السادات تقوم على أن الطرف الذى يحتاج إلى الحركة والفعل هو الجانب العربى لأنه الناحية التى توجد فيها آلام وعار الاحتلال، وهو الجانب الذى عليه أن يطرح المبادرات التى تخلق المصالح المشتركة بكل الجدية. وعندما خاض العرب حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقى مع الجانب الأمريكى، كانوا فى الحقيقة يخلقون مصلحة مشتركة بينهم وبين واشنطن كانت كافية لكى تتحرك فى عملية سلام شاقة، أدت من ناحية إلى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الأردنية المحتلة. ولأول مرة فى تاريخ القضية الفلسطينية، أصبحت هناك سلطة وطنية فلسطينية على أرضها من خلال عملية أسلو. وفى هذه المرة، كان العرب جادين عندما دخلوا فى مفاوضات مباشرة حتى على الجبهة السورية، واستثمرت الأردن تاريخها الجاد فى الحديث مع إسرائيل، وكان الكل نشيطا من خلال المفاوضات متعددة الأطراف فى خلق القنوات والاتصالات التى كانت كلها تطالب بضرورة الجلاء الإسرائيلى عن

الأراضى العربية المحتلة، لكى تزدهر المصالح العربية الإسرائيلية فى أمور متعددة.

وفى الحقيقة، فإن مفتاح نجاح أى من محاولات حل الصراع العربى - الإسرائيلى لا يقع فى اليد الأمريكية، وبالتأكيد ليس فى اليد الأوروبية، أو حتى الإسرائيلية، وإنما يقع المفتاح فى اليد العربية. ولمن يعود إلى التاريخ مرة أخرى، سوف يكتشف أن محاولات الرئيس كارتر لحل الصراع كانت قد وصلت إلى طريق مسدود، حتى أخذ الرئيس السادات الأمر بيده لكى يغير معادلات المصالح والأوضاع فى المنطقة كلها، ثم استعاد سيناء كاملة غير منقوصة. وقد كان ممكنا فى تلك الفترة أن تضرب مصر كفا بكف، وتتحسر على الضعف الأمريكى، والغطرسة الإسرائيلية، وتطالب العرب بوحدة الجبهة الشرقية والغربية، استعدادا لنضال سوف يطول، ومع طوله يستمر الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، وتضيع أجيال من المصريين استعدادا ليوم انتصار قادم من رحم المستقبل. ولكن مصر لم تفعل ذلك، لأنها عرفت من تجربتها فى هزيمة ١٩٦٧، وفى انتصار ١٩٧٣، أن هناك حدودا لاستخدام القوة العسكرية، وأن الرابطة العضوية بين إسرائيل والعالم، خاصة الغرب والولايات المتحدة، مع امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، لا تجعل هناك بدائل كثيرة حقيقية لعملية سلام جادة ومخلصة.

إن المفاوضات لتسوية المنازعات والصراعات الكبرى هى عملية سياسية، حيث السياسة لها تعبيراتها العسكرية والدبلوماسية والإعلامية، ويفوز فيها من يستطيع تغيير الخصم ودفعه لتغيير أولوياته، بحيث يكون مستعدا للتنازل عن الجائزة موضع النزاع. وببساطة، فإن جوهر العملية السياسية هو تغيير البيئة التفاوضية كلها من خلال معادلة قوامها أنه لكى تنسحب إسرائيل من الأراضى المحتلة، فلا بد أن يتم ذلك من خلال الحكومة الإسرائيلية، ولن تفعل ذلك الحكومة الإسرائيلية ما لم تقع عليها ضغوط أو تتغير توجهات الشعب الإسرائيلى نحو الانسحاب، ولن يتم هذا التغير الأخير ما لم يكن هناك اقتناع بأن السلام والتسوية، وليس الحرب والنزاع، هما اللذان يمكنهما تحقيق الأمن والرفاهية.

خاتمة:

"أنابوليس" ومنهج السادات :

عندما دعا الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ١٦ يوليو إلى عقد اجتماع دولى للتعامل مع القضية الفلسطينية، كان رد الفعل العربى الشائع هو أن رئيس الولايات المتحدة ليس جادا فيما يقول. وكان دليل عدم الجدية هو أن الولايات المتحدة الغارقة فى وحل العراق لا تستطيع حلا لقضية الشرق الأوسط الأولى ولا غيرها من القضايا، وواشنطن التى كانت تتأهب لضربة عسكرية لإيران لا تحتاج من الحديث عن الصراع العربى - الإسرائيلى إلى أكثر من تعبئة مناصرين لضربتها القادمة بين العرب وفى العالم. والرئيس الذى كانت شعبيته قد وصلت إلى الحضيض لم يعد بمقدوره سوى الكلام، لأنه لو كان جادا لحرك الاجتماع المزعوم بنفسه، وليس بتركه تحت قيادة وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس.

ولكن الاجتماع عقد وحضره خمسون طرفا دوليا. وتقريبا، فإن كل دول العالم المهمة شاركت فى الاجتماع، سواء كانت من الدول الصناعية الثمانى أو الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، أو كانت حتى دولا كبرى من حيث الحجم مثل الهند، ومن لم يحضر مباشرة مثلته منظمات الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، والاتحاد الأوروبى، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى. وفوق ذلك، لم يكن رئيس الولايات المتحدة بعيدا عن المؤتمر، وإنما كان حاضرا، رئيسا ومشرفا، بل كان هو الشخص الذى قرأ البيان المشترك لإطلاق المفاوضات تحت الرقابة المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية.

هنا، انتقل الإعلام العربى فى اتجاه آخر تماما. وبعد أن نسى الجمع ما قيل بعد خطاب ١٦ يوليو، وتجاهل الجميع ما قيل حول انعقاد اجتماع "أنابوليس"، فإن الجولة الثالثة ركزت على فشل ما سوف يأتى بعد الاجتماع. ووجد الكثرة ذخيرة حية فى تصريحات إسرائيلية، كما وجدوا ما هو أكثر فى تصرفات وإجراءات إسرائيلية. ولو رجع الجميع إلى سابق المفاوضات العربية - الإسرائيلية، سواء ما نجح منها أو ما فشل، لوجد أن ذلك تصرف إسرائيلى عادى.

وخلال المفاوضات المصرية - الإسرائيلية قبل وبعد كامب ديفيد، لم يكف القادة الإسرائيليون عن إطلاق التصريحات المعادية لمصر والمفاوضات، بل إن إسرائيل استمرت في بناء المستوطنات كنوع من الأوراق التفاوضية، تضغط بها على الشعب والمفاوض المصرى معا. ولم تجد إسرائيل مشكلة فى استمرار بناء فندق طابا وافتتاحه، رغم أنها كانت تعرف أن طابا أرض مصرية تماما وسوف تعود إلى مصر، وهو ما حدث بعد ذلك وأصبح الفندق مصريا خالصا.

وهكذا بعد أنابوليس، قامت إسرائيل بما كانت تقوم به كل مرة، ولكن الأعصاب ظلت متماسكة، وتم افتتاح المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية حول الحل النهائى الذى كانت إسرائيل تؤجله حتى نهاية خريطة الطريق. وبعد ذلك، تم عقد مؤتمر باريس، حيث جمع للقيادة الفلسطينية ٧,٤ مليار دولار وهى التى طلبت ٥,٤ مليار دولار. ولأول مرة، قرر جورج بوش زيارة المنطقة لكى يكون له دور مباشر فى عملية التفاوض الصعبة. وفوق ذلك كله، قامت واشنطن بعدة عمليات للتهدئة فى المنطقة، فقالت للعالم إن إيران توقفت منذ عام ٢٠٠٣ عن بناء سلاح نووى، ودعت سوريا إلى حضور مؤتمر أنابوليس. وبوسائل شتى، حاولت أن تتعاون معها فى لبنان. وفى العراق، حقق جورج بوش تقدما ملحوظا من الناحيتين الأمنية والاقتصادية، وهو ما فشل فيه طوال السنوات الماضية. وبدون مبالغة، بدا الموقف فى المنطقة جديدا تماما، فقد جرت العادة على اعتبار الاهتمام بالقضية الفلسطينية راجعا إلى الرغبة فى المساهمة فى حل القضايا الأخرى فى العراق وإيران ولبنان. ولكن الواقع الآن هو أن تهدئة كافة القضايا الأخرى هى من ضروريات حل القضية الفلسطينية.

لقد كان "أنابوليس" فرصة أخرى لتطبيق منهج الرئيس السادات، فهناك قيادة فلسطينية لديها أهداف واضحة للنضال الفلسطينى، وهذه القيادة كان لها دوما موقفها الواضح من رفض عسكرة الانتفاضة والدعوة إلى المقاومة السلمية بأشكال شتى، مع الحفاظ على وحدانية السلطة الفلسطينية الشرعية وقدرتها على إعادة تشكيل الوضع الإسرائيلى والإقليمى والدولى، بحيث يصب فى مصلحة التحرير وليس مصلحة الاحتلال كما هو الآن. والأهم من ذلك كله أن هذه الأفكار والمبادئ سوف تكون مطروحة على الشعب الفلسطينى للتصويت عليها. وقد كان ممكنا أن تقدم منظمتا حماس والجهاد الإسلامى مرشحيهما بمبادئهما واستراتيجيتيهما للتصويت العام، حتى تكون جميع الخيارات الاستراتيجية مفتوحة أمام الشعب الفلسطينى للاختيار من بينها عن وعى ومعرفة. ولكن كلتا المنظمتين رفضت الاحتكام للشعب الفلسطينى، لكى تشككا بعد ذلك فى شرعية السلطة واعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى. وعلى العكس من ذلك، عملت منظمة "حماس" ليس فقط على فصل قطاع غزة بعيدا عن السلطة الوطنية الفلسطينية، بل أيضا عملت على تفجير الوضع فى غزة من خلال استخدام الصواريخ التى تستدعى كل أنواع العدوانية الإسرائيلية.

وهكذا، بعد ثلاثة عقود من زيارة الرئيس السادات إلى القدس وتحرير الأراضى المصرية المحتلة، يبدو أن جماعة منا لا تزال مصرة على نفس التفكير الذى أضاع فلسطين وسيناء والجولان ومزارع شبعا من البداية، حيث لم تعد القضية هى استعادة أرض مفقودة وإنما تسجيل الموقف باحتلالها، ولا صار الموضوع حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وإنما التباهى بقدرته على الصمود، ولا أصبحت المسألة تطويع دولة إسرائيلية عنيفة لصالح مستقبل المنطقة، وإنما مد العداء معها إلى بقية العالم. وهنا، نفهم تحديدا لماذا تم اغتيال السادات، لأن بقاءه كان سيعنى تحريرا للعقل العربى من قوالب أيديولوجية جامدة أخذت الأمة كلها إلى مسالك التهلكة.

هامش :

(*) من محاضرة ألقيت فى جامعة أسيوط فى ذكرى مرور ٣٠ عاما على زيارة الرئيس السادات للقدس، نوفمبر ٢٠٠٧.

الصراع بين هزيمة المشروع القومى ومشاريع الدولة الوطنية

حازم صاغية *

كانت هزيمة ١٩٦٧ مرة ومذلة، ولم تكن التسمية الإسرائيلية لها، أى "حرب الأيام الستة"، غير تظهير وتعظيم لهاتين المرارة والمذلة اللتين تسبب بهما انهزام ثلاث دول عربية وانهيار طاقم كامل من الأفكار والتصورات والممارسات. لكن المهزوم الأول كان جمال عبد الناصر.

والمشهد بدا انكسارا دراميا يدل على الفارق بين الأساطير الامبراطورية والواقع الفعلى. لكن البعد الأهم فى هزيمته تجسد فى دمار المشروع القومى العربى. والحق أن القومية العربية لم تعد، بعد هزيمة يونيو، مشروعا، بل غدا هم الأنظمة التى تقول بها مجرد الدفاع عن بقائها فى السلطة. ففى مصر، استقال عبد الناصر فى ٩ يونيو، ثم عاد عن استقالته "تحت ضغط الجماهير"، لكن تنامت الاحتجاجات التى كانت مكبوتة ضد النظام، فيما راح عبد الناصر يبدى إشارات متضاربة فى عدادها الموافقة على مشروع روجرز وقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وفى المقابل، وفى موازاة "حرب الاستنزاف"، تعاظم الارتماء فى أحضان السوفيت بإقامة قواعد لهم واستقدام مستشارين منهم الى القاهرة. لكن على العموم، بدا الاهتمام بمصر واستعادة أرضها يطغى على المزاعم الأيديولوجية العروبية المتضخمة، فجرى التمييز بين حق المصريين فى قبول القرار ٢٤٢ وحق الفلسطينيين فى رفضه، ولعب الزعيم المصرى دور الوسيط والمهدئ بين الملك الأردنى حسين والمنظمات الفلسطينية فى الأردن. أما فى لبنان، فتولى أيضا دورا وسيطا، ولو أن تلك الوساطة التى أنتجت اتفاقية القاهرة، أثمرت بداية نهاية الاستقرار اللبنانى.

وكان من علامات تداعى القومية العربية أن البعث عاد، فى ١٩٦٨، إلى السلطة التى أبعد عنها أواخر ١٩٦٣ فى العراق، لكنه لم يحمل أى مشروع ما عدا الرغبات الثأرية من خصومه. وما بين هزيمة يونيو ورحيل عبد الناصر فى ١٩٧٠، وصل الضباط القوميون والناصريون الى السلطة فى كل من الخرطوم وطرابلس. بيد أن وفاة الزعيم المصرى أعفتهم من التزاماتهم، فاصطدم الرئيس السودانى جعفر نميرى بحلفائه اليساريين، وما لبث أن اختط لنفسه نهجا آخر مختلفا تماما، بينما أعاد العقيد الليبى معمر القذافى تدوير عروبيته فى سياسات "إيكزوتيكية" ومتقلبة تصعب نسبتها الى أى مشروع، كما تصعب نسبة أى مشروع إليها. كذلك، وأيضا بعد غياب الرمز الأكبر والأهم للمشروع القومى العربى فى زمن صعوده، أطاح حافظ الأسد رفاقه

(*) كاتب ومعلق لبنانى .

"اليساريين" فى البعث السورى ليؤسس ديكتاتورية عسكرية ستعيش معه ثلاثين عاما قبل أن يورثها إلى نجله.

وارتسمت، قبيل رحيل الزعيم المصرى وبعيده، لوحة للمشرق العربى تحكمها الملامح التالية: فى مقابل الارتباك والضياع المصريين، أواخر الحقبة الناصرية وأوائل الساداتية، يقيم البعث نظامين ديكتاتوريين فى العراق وسوريا، بينما تنفجر النزاعات الأهلية فى لبنان (١٩٦٩) والأردن (١٩٧٠-٧١) بذريعة الموقف من المقاومة الفلسطينية وطريقة التعايش معها.

لكن المسمار الأخير فى نعش المشروع القومى المترنح والمتداعى هو الذى زرعه السادات، بادئا بإخراج مصر من دائرة الصراع العربى - الاسرائيلى، وهى السياسة التى توجت، فى أواخر العقد، بصلح كامب ديفيد المصرى - الاسرائيلى.

لقد كان السادات وطنيا مصريا على قدر بعيد من المزاجية والميل إلى المغامرة والتعويل على مبادرات شخصية صادمة تحل محل الأفكار المعقدة. وقد تكونت شخصيته إبان شبابه كمناهض للبريطانيين متأثر بالفاشية، الى أن برز فى صف "الضباط الأحرار" وعاش فى ظلال عبد الناصر منفذا لأوامره. لكن السادات المفاجىء، فاجأ الجميع، خصوصا منهم الناصريين وبيروقراطيى اليسار الذين انقض عليهم تباعا، فيما أنشأ "المنابر" بوصفها مقدمة للأحزاب السياسية. هكذا، ومع تأسيس منابر لليمين والوسط واليسار، انتقل السادات من حكم الحزب الواحد، وبالأحرى "التنظيم" الواحد، إلى ديمقراطية نسبية جدا ومضبوطة جدا.

ومن أجل استعادة الأرض، انخرط، بالشراكة مع الرئيس السورى حافظ الأسد، وفى ظل تحالف آخر مع ملك السعودية فيصل، فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى ترتبت عليها أبعاد سياسية وعسكرية، ومن ثم سيكولوجية. فقد تمكن الجنود المصريون من تحقيق إنجازات، كان أهمها عبور قناة السويس. صحيح أن الحرب انتهت، فى آخر الأمر، إلى انتصار عسكرى إسرائيلى آخر، إلا أن الأداء العسكرى الذى سبقها كان -بلا قياس- أفضل مما كان فى حرب ١٩٦٧. هكذا، تولى الإعلام المصرى والسورى تصوير الأمر "انتصارا" عربيا، ومن ثم إعطاؤه قامة تاريخية وملحمية. بيد أن المهمة هذه كان المقصود بها لدى القيادة المصرية غير ما قصدته منها القيادة السورية. فالأولى، وكما بدأ يتبين سريعا، أرادت استعمال "الانتصار" لاستكمال الانتقال إلى المعسكر الغربى، وتكليف واشنطن إرجاع الأراضى المحتلة، وإنهاء النزاع مع إسرائيل، ذلك أن الولايات المتحدة، وكما كان السادات يكثر القول، تملك "٩٩٪ من أوراق الحل". أما الأسد، من ناحية أخرى، فاستخدم "الانتصار" لتوطيد قبضته على الحياة السورية وإقامة سلطة توحد بالقوة المجتمع السورى، لأول مرة، بحيث لا يعود من الممكن الرجوع بعدها إلى مسلسل الانقلابات العسكرية.

وكان هذا التباين فيما أراده كل من السادات والأسد من "انتصار أكتوبر التاريخى" بالغ الدلالة. فهو أصلا بدأ فى الحرب نفسها مع اتضاح الاختلاف بين الاستراتيجيتين العسكريتين، قبل أن يتوج تاليا فى فكى الارتباط، أحدهما الذى توقف على الحدود السورية - الإسرائيلية بعد اتفاق واحد يتيم، والثانى الذى راح يتصاعد على الجبهة المصرية - الإسرائيلية، فتطور من فض اشتباك إلى سلام.

بيد أن التباين المذكور إنما عكس الفارق بين مجتمعين وسلطتين فى إنجاز الخروج من حطام المشروع القومى، ومن ثم طريقة توطيد كل منهما للدولة - الأمة. فمصر، ذات الوحدة الترابية التاريخية، كان من السهل عليها الرجوع إلى الأولوية الوطنية واعتمادها فى صناعة قرارها. فهى ليست نتاج "تجزئة استعمارية"، بلغة القوميين العرب فى المشرق، حين يصفون المنطقة الواقعة بين مصر والعراق، وفى قلبها سوريا. ولأنها واحدة ترابيا، لم يكن ممكنا أصلا إنزال هذه "التجزئة الاستعمارية" بها. وهذا لا يعنى أن الرواية العروبية عن الشطر الآسيوى من المشرق رواية صائبة، ذلك أن الأراضى التى قسمتها اتفاقية سايكس بيكو كانت أجزاء من السلطنة العثمانية، ولم تكن أراضى عربية تجمع بينها دولة موحدة. غير أن ما يتبقى من تلك الحجة

إعلانها صعوبة الانتقال إلى بناء دولة – أمة تحل محل المشروع القومى المحطم، فى ظل تجزئة وتناثر أهليين لا سبيل، إلا بالقمع، إلى ضبطهما فى وحدة وطنية.

فإذا كانت استجابة القاهرة مباشرة وطبيعية لأولوية المصلحة المصرية، فإن دمشق استجابت، هى الأخرى، بطريقة محورة ومداورة لأولوية المصلحة السورية. وهذا إنما جاء تعبيرا عن المعضلة البنيوية للوطنية والتشكل الوطنى السوريين.

فاتفاق فصل القوات السورى – الإسرائيلى، الذى رعاه وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر، لم يكن قليل الأهمية فى دلالاته القريبة والبعيدة. فقد أنهى فعليا الاشتباك على تلك الحدود، بحيث التزمت سوريا بعدم إطلاق رصاصة واحدة على الإسرائيليين منذ ذلك الحين. إلا أن الوجه الآخر للعملية تجسد فى نقل المواجهة إلى الجبهة اللبنانية، بالاستفادة من تعدد لبنان الطائفى غير المستقر على صيغة للعيش متفق عليها، كما من الوجود المسلح للمقاومة الفلسطينية على أرضه، والتى وصل إليها سلاحها عبر سوريا.

بلغة أخرى، حرص النظام السورى، الذى استمر يقول بأيديولوجية القومية العربية، على الدفاع عن الوطنية السورية إنما ضديا، ومن خلال الرهان على حل أزماته بالواسطة والتفويض. فى هذا الإطار، تحولت الجيرة الجغرافية مع لبنان إلى مسرح احتياطى للتدمير، بينما تحول الفلسطينيون، عبر استغلال نشط ومرتفع النبرة لقضيتهم، إلى بشر احتياطيين للموت.

أما اقتصاديا، فنتج عن حرب أكتوبر عدد من النتائج البارزة، ربما كان أهم ما يعنينا منها – هنا– أن ارتفاع عائدات النفط أربعة أضعاف فى ١٩٧٤ ترافق مع إذعان غربى لقوانين السوق، ولم يرتب أى هجوم عسكرى على بلدان النفط وحقوله، عملا بما تفترضه النظريات الشائعة عن الإمبريالية ونهب الشعوب. صحيح أن بعض السيناريوات الحربية قد وضعت فى العواصم الغربية آنذاك، لكن كان من الواضح أن ردا -كالذى تلا تأميم عبد الناصر لقناة السويس فى ١٩٥٦– بات من الماضى. فقد شرع بالظهور نمط تكاملى فى العلاقات الاقتصادية الدولية، من علاماته أن الرأسمالية الجديدة تتطلب رفع القدرات الشرائية لسكان المستعمرات السابقة. وفعلا، ظهرت بدايات ثقافة الاستهلاك العالمية التى تتولى التعبير عنها طبقة غير مسبوقة من حاملى محفظة السمسونايت العابرين للحدود، يوقعون الصفقات ويرسخون النمط التكاملى ذاك.

هذه التحولات الاقتصادية هبت، مرة أخرى، فى مواجهة الموجات الأقوى سياسيا وثقافيا، فى مصر كما فى المنطقة.

فسياسة "الانفتاح الاقتصادى" التى اتبعها السادات حولت القاهرة إلى مدينة – متروبول، بعدما كانت أشبه بقرية كبيرة. لكن هذا تصاحب مع صب المثقفين المصريين والعرب، بأكثرياتهم الساحقة، جام غضبهم على السياسات الاقتصادية الجديدة وعلى السادات. وبدا هذا النقد الضدى عاجزا عن تقديم اقتراح مقنع بالعودة إلى السياسات الناصرية التى ظهرت نتائجها البائسة على الأصعدة جميعا، أو بتطوير سياسات بديلة أخرى تكون دولتية أو اشتراكية. لكن نقطة القوة فى ذلك النقد أن "الانفتاح" لم يعبأ إطلاقا بالفقر، ولم يكترث بالفقراء الذين تعاظموا فى مناخ من تفجر ثورة ديموجرافية لم تشكل مواجهتها هما من هموم الدولة أو البورجوازية الجديدة "الحديثة النعمة" التى انتقلت، بين ليلة وضحاها، من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والتى سمى المصريون رموزها الأكثر فسادا بـ "القطط السمان". أما فى سوريا، فتعاظمت الراديكالية السياسية والثقافية فى موازاة الإخفاق فى التقدم على جبهة السلام مع إسرائيل والتقارب مع الولايات المتحدة. لكن تلك الراديكالية تعاظمت أيضا فى ظل مزيد من الاعتماد على الدعم المالى للبلدان النفطية العربية ذات العائدات المسمنة. ولئن لم تنعكس هذه الثروة الريعية على إنتاج سياسات بديلة تكون أكثر عقلانية، فهى أيضا راحت تمول الحرب الأهلية الإقليمية فى لبنان من خلال مساعدات سخية لأطراف "منظمة التحرير الفلسطينية" وبعض القوى اللبنانية المشاركة فى القتال. وربما كان الأسوأ عدم السعى إلى بناء تصورات ثقافية بديلة، بل العكس هو الذى حصل من خلال إنفاق سخى، وفرته العائدات النفطية، على نشر تعاليم الإسلام وكتبه فى

العالمين العربى والإسلامى بذرائع، بعضها إيمانى وبعضها يتصل بمكافحة الشيوعية، وملء الفراغ الذى خلفه ضمور النزعة الإمبراطورية المصرية، كما جسدتها الناصرية.

وقصارى القول إنها كانت حقبة لا مكان فيها للأفكار ولا للمنطق. فتوسع العلاقات الاقتصادية الحديثة واكبه توسع فى الأفكار الأعتق وفى بعض السياسات الأشد ضدية، على ما رأينا فى دمشق ومع الثورة الفلسطينية، كما فى صعود الحرب الأهلية اللبنانية. وفى المقابل، اتبع حافظ الأسد نهجا يمزج بين الحصول على الدعم السوفيتى "الإلحادى" عسكريا، والدعم السعودى "الإسلامى" ماليا.

ووجد هذا النهج، فى تضاربه والتباسه، تتويجه فى السلام أو معاهدة كامب ديفيد التى كانت الحدث الأضخم فى تاريخ المنطقة منذ ولادة النزاع العربى – الإسرائيلى. فخروج مصر من الصراع كان يعنى فراغ الصراع من مضمونه الاستراتيجى بوصفه تنافسا بين القاهرة وتل أبيب على النفوذ والمكانة الإقليميين. أى أن ما كان نزاعا عربيا – إسرائيليا صار نزاعا فلسطينيا – إسرائيليا فحسب، وهو ما نم عن استجابة مصر، الرسمية أساسا والشعبية نسبيا، للرضة التى أحدثتها هزيمة يونيو ولمحاولة لعب دور إمبراطورى لم تملك مقوماته، فضلا عن أن أكلافه الاقتصادية والاجتماعية وعلى صعيد الحريات كانت باهظة جدا.

لقد كان واضحا أن الانسحاب إلى دور مصرى متواضع عمل أملاه الواقع وضروراته، لا الأيديولوجيا الصاخبة. ومن هذا القبيل، جاء توقيع كامب ديفيد مرفقا بتلقى معونات أمريكية هى جزء عضوى من التسوية نفسها. لكن مغادرة الصراع بعد الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية –التى احتلت فى ١٩٦٧، ولاحقا، وعبر التحكيم الدولى، من طابا– لا تعنى مغادرة الاهتمام بشئون المنطقة وبمحاولة التغلب على النزاع الفلسطينى – الإسرائيلى. فمصر لا يمكن أن تغض النظر عن هذه المسألة التى تقيم فى جوارها. وهى منذ ١٩٤٥، أى إبان العهد الملكى وقبل سبع سنوات على الانقلاب الجمهورى، رعت إنشاء الجامعة العربية بالتنسيق يومها مع السياسة البريطانية، هذا فضلا عن خوضها، بطريقتها، حرب ١٩٤٨ ضد نشأة الدولة العبرية.

إذا رغبت مصر –السادات فى العودة إلى المدرسة التقليدية فى السياسة العربية– الإقرار بواقع الدول ومحاولة توفيقها مع تلبية المصالح الوطنية الخاصة –هكذا احتوى اتفاق كامب ديفيد على ملحق فلسطينى، فقد بدا من الواضح مبكرا أن الامتناع عن التجاوب معه إيجابا سيحصر الفلسطينيين وحدهم فى صراع خانق مع الإسرائيليين.

بيد أن الخط الجديد الذى اتبعته القاهرة وقع وقعا صادما على المركزين الآخرين فى الشرق الأوسط العربى، أى دمشق وبغداد، فهاتان اختارتا سياسة مكابرة تحدو بهما إلى استئناف الصراع، من خلال الآخرين فى الحالة السورية، ولفظيا فى الحالة العراقية.

وكائنا ما كان الأمر، فقد ردت بغداد ودمشق على سلوك السادات بالتصعيد والاتهامات بالخيانة و"عزل مصر". ولهذا الغرض، عقدت قمة بغداد متجاوزة، لوهلة سريعة فحسب، الخلافات الكثيرة بين البعثين الحاكمين فى سوريا والعراق. ذاك أنه لما كانت المنطقة والحرب مترادفتين، تبعا لثقافة نضالية بقيت حية رغم ذواء المشروع القومى، فقد بدا الخروج المصرى من الحرب كأنه خروج من المنطقة.

وبطبيعة الحال، ومن أجل الحرص على إبقاء القضية الفلسطينية موضوعا للاستعمال، فقد منع الفلسطينيون من التجاوب مع السادات، فغدوا مضطرين إلى وضع رهاناتهم كلها فى سلال العرب. وهذا ما ظهرت كارثيته بعد حين، مع الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢.

وكان يتبين بوضوح كم أن الفارق بين إيجابية مصر وضدية سوريا والعراق هو الفارق بين التشكيلين السياسيين والمجتمعيين. فالأولى، كما سبقت الإشارة، ليست بحاجة إلى حرب من أجل أن تبقى مجتمعا واحدا وسلطة واحدة، بل الحرب هى ما يضعف بقاءها هكذا. أما البلدان المشرقيان الآخران، فالحرب –أو أقله الحالة الحربية– شرطهما لتجنب القيام بهذه المهمة. هكذا، ومنذ البداية، كان وجود إسرائيل ومأساة الفلسطينيين هدية لهما، لا سيما لسوريا المتاخمة للدولة العبرية، والأكثر تأثرا بمجريات الصراع معها والتأثير فيه.

مسيرة "التسوية" فى الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة

عبد القادر ياسين *

جاء حين من الدهر كانت فيه "التسوية" أمرا مذموما. فحين وقعت هزيمة ١٩٦٧ العربية المدوية، نهضت المقاومة الفلسطينية، وتضخمت، وكأن الهزيمة أعلنت عجز الحرب النظامية لصالح "الحرب الشعبية"، التى لطالما وعدت بها فصائل المقاومة الفلسطينية، وإن لم تأخذ بها، إذ اكتفت تلك الفصائل بحرب الكوماندوز، بتسلل فدائيين فلسطينيين من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية للأردن، فى سبيل تنفيذ عملية فدائية، وغالبا ما كان الفدائيون يُقتلون فى الطريق إلى موقع عمليتهم المنتظرة.

اغترت الحركة الفدائية الفلسطينية، وطفقت تصف نفسها بأنها "طليعة الثورة العربية" على مدى الوطن العربى، وليس فى فلسطين وحسب. وكان طبيعيا أن يفضى ذلك الغرور بالحركة الفدائية الفلسطينية إلى التشبث بشعار "تحرير فلسطين .. الآن الآن، وليس غدا".

الشيوعيون كانوا الوحيدين من بين كل أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية الذين رأوا فى قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، شعارا للكفاح تحت رايته، وإقناع الرأى العام العالمى بعدالة ذاك الكفاح، أما بقية فصائل المقاومة، فكادت تخوِّن الشيوعيين على تواضع شعارهم ذاك.

بيد أن احتكاك "فتح" المبكر باليسار الأوروبى اضطر الأولى إلى تبنى شعار "فلسطين الديمقراطية"، التى تتسع لكل مواطنيها، وذلك منذ مطلع ١٩٦٩ - بعد أن كانت "فتح" استحوذت على "منظمة التحرير الفلسطينية"، منذ صيف ١٩٦٨- وبتأثير من "يسار فتح" الذى أخذ عوده يشتد، فضلا عن التأثير الملموس لليسار الأوروبى على "فتح"، آنذاك.

لكن هذا الشعار قوبل بمعارضة قوية من الفصائل القومية الفلسطينية (الصاعقة، وجبهة التحرير العربية)، بدعوى أن فلسطين الديمقراطية ستخرج عن المشروع القومى التقدمى. أما الفصيل اليسارى، الذى حمل اسم "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، فقد بنى معارضته

(*) كاتب فلسطينى.

لشعار "فلسطين الديمقراطية" على أن العرب لم يتسببوا بالهولوكوست، حتى يكفِّروا عن ذنبهم بحل المسألة اليهودية.

أدى خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، على النحو المعروف، بعد صدامات سبتمبر/أيلول ١٩٧٠، ويوليو/تموز ١٩٧١، مع القوات الأردنية، إلى ضعف المقاومة، وتمددها الإعلامى، على حساب انحسارها العسكرى، وإن بقيت أصوات، هنا وهناك، تندد بما سمته "الحل السلمى"، بينما استمرت "إذاعة الثورة الفلسطينية" فى إذاعة الأناشيد التى تخوِّن "الحل السلمى"، مما حدا بالمفكر التقدمى السورى المرموق إلياس مرقص، إلى أن يسخر من مجرد صك "الحل السلمى"، ويستهجنه، حتى إنه تساءل: لو أن الاحتلال انسحب، لسبب أو لآخر، هل نستبقيه حتى نطلق بعض زخات الرصاص، قبل الانسحاب، حتى لا يكون حلا سلميا؟!

أدى ضعف المقاومة إلى تشدد بعضها، وتلهف بعضها الآخر على التسوية، مما وفر فرصة سانحة للإدارة الأمريكية للعب على هذا التناقض، علَّها توسعه، وتفيد منه، هى والحكومة الإسرائيلية، ولعل فى هذا ما يفسر كل تلك البعثات الأمريكية إلى بعض قادة المقاومة، وبعض مشاريع "التسوية" الأمريكية السرابية.

حتى كانت حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، والانتصار الجزئى العربى الذى تحقق فيها، مما فتح باب تسوية حقيقية مع إسرائيل، بعد أن ألان الانتصار الجزئى العربى رأسها.

بيد أن باب التسوية انفتح مع مصر، دون غيرها، بما فى ذلك فلسطين، إذ كان مطلوبا إخراج مصر من الصراع العربى - الإسرائيلى، وإنهاء دورها القيادى فى الوطن العربى، وهو ثمن يستحق من إسرائيل تنازلات مؤلمة.

لم تكن قيادة المقاومة الفلسطينية فى حاجة إلى إشارة من الرئيس المصرى أنور السادات، كى تعلن تلك القيادة استعدادها للانخراط فى "مؤتمر جنيف" للسلام. يومها، قال المفكر القومى الفلسطينى الشهير، د. فايز صايغ: "إن التسوية لن تنعقد، وإذا انعقدت فبدون الفلسطينيين، وإذا أشرك الفلسطينيون فبدون منظمة التحرير".

مع ذلك، فإن الدورة ١٢ للمجلس الوطنى الفلسطينى (القاهرة/ صيف ١٩٧٤) أقرت مشروعا للتسوية حمل اسم "برنامج النقاط العشر"، ولم يعارضه سوى ثلاثة أعضاء، أحدهم (سعيد حمامى) الذى اعتبر البرنامج متشددا. أما الآخران (ناجى علوش، ومناضل مخضرم فاتنى اسمه)، فعارضا البرنامج، لأنه "تصفوى". وقد تضمن هذا المشروع رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لطمسه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، مع استمرار العمل لإقامة سلطة فلسطينية وطنية مستقلة ومقاتلة، لا يكون هدفها الاعتراف بإسرائيل، أو الصلح معها، أو التنازل عن حق العودة أوحق تقرير المصير، وصولا إلى الدولة الديمقراطية. وقد عارضت "الجبهة الشعبية"، وجبهة "التحرير العربية" و"النضال الشعبى" و"الشعبية - القيادة العامة"، هذا البرنامج لاحقا، واعتبرته تصفويا. وسرعان ما ائتلفت هذه الفصائل فى "جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية"، الأمر الذى فتح الباب لشق الساحة الفلسطينية إلى نصفين، أولهما يؤيد تسوية، لم تعرضها عليه أى من جهات الاختصاص (إسرائيل والولايات المتحدة)، والنصف الآخر يعارض التسوية نفسها، ووصل الأمر إلى اقتتال بين النصفين، غير مرة.

ثم جاءت "مبادرة السادات" (١٩ نوفمبر ١٩٧٧) لتؤكد أن "الرفض" كان الأقرب إلى الصواب، لكن المفاجأة أن موقع القيادة الفلسطينية المتنفذة - المتلهفة للتسوية - قد تعزز، بينما انفرط عقد "جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية"، أغلب الظن لأنها كانت تعى ما ترفض، ولم يتفق أطرافها على ما يريدون، فضلا عن أن تلك القيادة المتنفذة كانت مدعومة من النظام السياسى العربى، الذى ناصب "جبهة القوى" الخصومة، باستثناء النظام العراقى.

وهنا يُطرح سؤال له ما يبرره، مؤداه: لماذا لم ينضم عرفات إلى السادات فى مبادرته؟

والجواب ببساطة أن إجماع الدول العربية على رفض المبادرة أجبر عرفات على رفضها، لأنه يعلم أن وجوده على رأس منظمة التحرير هو محصلة لتوازنات النظام السياسى العربى. ولم يكن هناك فلسطينى يجرؤ على حضور المفاوضات التى جرت فى القاهرة فى فندق ميناهاوس (ديسمبر ١٩٧٧) فى ظل هذا الرفض العربى، فى غياب أى ضمانات للحصول على تسوية.

مع الاجتياح الإسرائيلى للبنان، صيف ١٩٨٢، عادت "التسوية" لتطل برأسها من جديد، بل ثمة من طرح من بين القادة الفلسطينيين انتهاز فرصة الصمود الفلسطينى/اللبنانى/السورى فى بيروت، ووجود المبعوث الأمريكى فيليب حبيب فى المنطقة، للدخول فى تسوية نهائية مع إسرائيل، لكن هذا الاقتراح سرعان ما توارى، خشية أن تفضى التسوية إلى تصفية للقضية الفلسطينية.

معروف أن خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت قد تم باتفاق مع المبعوث الأمريكى فيليب حبيب، عبر رئيس الوزراء اللبنانى آنذاك، شفيق الوزان. ورغم أن الأمريكيين تعهدوا بحماية الفلسطينيين الذين بقوا فى بيروت، فإن "مذبحة صبرا وشاتيلا" (١٨ سبتمبر ١٩٨٢) كانت كافية لإقناع عرفات بسرابية الوعود الأمريكية، ومع ذلك فإن عرفات أرخى قلوعه لتلك الوعود. وبعد خروج المقاومة من بيروت (أغسطس ١٩٨٢)، أدار عرفات ظهره لدول الممانعة – سوريا وليبيا – وأخذ يقترب، باطراد، من الأردن ومصر، بدلا من أن يُثمِّر الصمود الفلسطينى – السورى – اللبنانى فى بيروت أمام الجيش الإسرائيلى (أعتى جيش فى الشرق الأوسط). وقد ترتب على ذلك شق "فتح" (٩ مايو ١٩٨٣)، ومعها الساحة الفلسطينية، حيث وقف مع الانشقاق الفتحاوى كل من: الصاعقة، والشعبية – القيادة العامة، والنضال الشعبى، والشيوعى الثورى، وشكلوا مع "فتح الانتفاضة" ائتلافا حمل اسم "التحالف الوطنى"، سرعان ما انضم إليه انشقاق من "التحرير الفلسطينية"، تصدره عبد الفتاح غانم، وعارض هذا التحالف ما اعتبره مراهنة من عرفات على مشاريع التسوية الأمريكية. بينما تحفظت كل من الجبهتين "الشعبية" و"الديمقراطية" و"الشيوعى"، وجناح الأمين العام للتحرير الفلسطينية، "طلعت يعقوب"، على الطرفين المتخاصمين. أما الطرف المتخاصم الثانى، فضم جناح عرفات فى "فتح" الأم، و"التحرير العربية"، وجناح الأمين العام المساعد للتحرير الفلسطينية "أبو العباس". واستمر هذا الانشقاق زهاء خمس سنوات، تخللها اقتتال دام فى طرابلس الشام بين جناحى "فتح" فى خريف ١٩٨٣، عدا الحملات الدعائية المتبادلة. وبدا كأن عرفات اقتنع بعقم الوعود الأمريكية، بعد أن قدم الزعيم الفلسطينى الكثير من التنازلات المجانية، دون جدوى، وكان ضمن هذه التنازلات "اتفاق عمان"، الذى عقده عرفات مع ملك الأردن "الحسين بن طلال" فى ربيع ١٩٨٥، وفيه أوكل عرفات أمر تسوية القضية الفلسطينية للملك الأردنى، لكن معارضة أطراف قوية فى "فتح" نفسها لاتفاق عمان أسقطته، بعد نحو عام. على أن عقد الاتفاق المذكور دفع "الشعبية" إلى أحضان المعارضة الفلسطينية، المتمثلة فى "التحالف الوطنى"، وهنا حمل الائتلاف الجديد اسم "جبهة الإنقاذ"، التى ولدت لتواجه الحرب ضد المخيمات الفلسطينية فى لبنان، والتى شنتها حركة "أمل" الموالية لسوريا، والتى جاءت على ثلاث موجات فيما بين مايو ١٩٨٥ وأبريل ١٩٨٨ . واللافت أن كل الفصائل الفلسطينية قد تصدت لأمل، فى خندق واحد، لكن هذه الحرب عادت فأقنعت "الشعبية" بعقم التواكل على حلفاء المعارضة الفلسطينية، فى الوقت الذى كان فيه عرفات قد فقد صبره فى التعامل مع وعود التسوية الأمريكية. هنا، كان طبيعيا أن تلتقى فصائل المقاومة – عدا أطراف "التحالف الوطنى" السابق – فى "دورة توحيدية" للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى أبريل/نيسان ١٩٨٧، مما أسهم فى تجهيز الضفة الغربية وقطاع غزة لانتفاضة الحجارة فى أواخر السنة نفسها، وذلك بعد أن تحقق قسط من الوحدة الوطنية من ناحية، وبعد أن اهتزت ثقة الداخل فى فعالية العمل الفلسطينى من الخارج من ناحية أخرى. لقد أخذ الداخل الفلسطينى الأمر بيده، معززا استمرار الكفاح على حساب اللهاث وراء سراب مشاريع التسوية.

خلال الانتفاضة المذكورة، توالت أحداث دراماتيكية كبرى فى العالم، وفى الوطن العربى، إذ سقط "المعسكر الاشتراكى" (١٩٨٩) صديق القضية الفلسطينية، وسرعان ما انفرط عقد الاتحاد السوفيتى (١٩٩١)، رأس ذاك المعسكر. وفى الوطن العربى، اندلعت حرب الخليج الثانية، فى صيف ١٩٩٠، وحاقت بالعرب هزيمة كبرى جراء هذه الحرب. ولعل المثير للدهشة فى هذه الحرب أن عرفات انحاز للجانب العراقى، بينما لطالما دأب عرفات على عدم إزعاج دول الخليج، على مدى عمله على رأس كل من "فتح" و"منظمة التحرير"، لنحو ربع قرن، فما الذى استجد؟

معروف أن الأمريكيين كانوا قد بدأوا حوارا مع منظمة التحرير فى تونس، فى أوائل ١٩٨٩، غداة إعلان عرفات، فى جنيف فى أواخر ١٩٨٨، نبذه للكفاح المسلح، وإدانته لهذا الشكل الكفاحى بالإرهاب، واعترافه بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨. لكن الأمريكيين عادوا فقطعوا هذا الحوار، بعد اتهامهم للمنظمة بتدبير عملية "إرهابية"، وكان ذلك أثناء انعقاد القمة العربية فى بغداد، فى مايو/أيار ١٩٩٠ . غضب عرفات، لكن الرئيس العراقى صدام حسين هدأ من غضبه، ووعده بأن يجبر الأمريكيين على أن يأتوا لعرفات بالحل على صينية من فضة. وبعد نحو ثلاثة أشهر، غزت القوات العراقية الكويت، فتذكر عرفات وعد صدام له.

وقد لعبت رغبة عرفات، الملحة فيما يبدو، فى كبح جماح "انتفاضة الحجارة"، دورا فى مساندة عرفات للعراق ضد الكويت. فقد كان الأربعمائة ألف فلسطينى الذين يعملون فى الكويت مصدرا مهما لدعم أهليهم فى الضفة والقطاع المحتلين بالمال. فضلا عن أن دولة الكويت كانت مصدرا مهما لتمويل حماس، خصم فتح، حيث كان أكثر من ثلاثة أرباع ما يجنى من تبرعات فى الكويت يذهب لحماس. ونتيجة لموقف عرفات، تم طرد النسبة الكبرى من الفلسطينيين العاملين فى الكويت، كما تم تجفيف الدعم المالى السخى لحماس، مما وفر لعرفات تربة رخوة، ترنو لتسوية ما للصراع العربى - الإسرائيلى.

هنا، حثت دول الخليج الخطى لإقصاء عرفات عن سدة القيادة الفلسطينية فى "فتح" و"منظمة التحرير" على حد سواء، فأوقفت دعمها المالى عن المنظمتين، وبدأت حملة إعلامية ضد عرفات. وحين انعقد المجلس الثورى لفتح، جمع بين المتحدثين العشرة فى تلك الدورة (يوليو/تموز ١٩٩٣) انتقاداتهم القوية ضد أداء عرفات، هنا دلف عرفات إلى ممر أوسلو، علّه يفلت من محاولة الإطاحة الخليجية به، عن طريق قطع الدعم عنه وتحريك الموالين لدول الخليج داخل "فتح" ضده. وقد طرح عرفات للإسرائيليين أدنى سعر ممكن، فرست عليه مناقصة التسوية، وكان "اتفاق أوسلو"، الذى تم توقيعه من قبل محمود عباس (أبو مازن) عن الجانب الفلسطينى، وشيمون بيريز عن الجانب الإسرائيلى فى الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض بواشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

وقد وقفت كل الفصائل الفلسطينية ضد اتفاق "أوسلو"، كما انقسمت اللجنة المركزية لفتح بالتساوى، ٨ مع و٨ ضد الاتفاق، لكن رئيس فتح رجح كفة الموافقين. وقد أوضح محمود عباس، فى دورة المجلس المركزى (خريف ١٩٩٣)، أن هذا الاتفاق إما أن يمنح الشعب الفلسطينى دولة، وإما أن يكرّس الاحتلال الإسرائيلى، الأمر الذى ترجمه الأديب الفلسطينى المعروف، إميل حبيبى، فى صورة رجل يحاول امتطاء صهوة حصان جامح، فإما أن ينجح الرجل فى محاولته هذه، وإما أن تنقصف رقبته.

تسارعت الأحداث، وحل موعد إعلان الدولة الفلسطينية فوق أراضى الضفة والقطاع فى ٤ مايو ١٩٩٩، الأمر الذى لم يتم، بعد أن حنثت الحكومة الإسرائيلية بوعدها بشأن الدولة. وبعد تريث لسنة ونصف سنة، وعقب نجاح المقاومة اللبنانية فى دحر الاحتلال الإسرائيلى عن الأراضى اللبنانية فى ٢٥ مايو ٢٠٠٠، وبمجرد إخفاق محادثات كامب ديفيد الثانية بين الطرفين، الإسرائيلى والفلسطينى، فى يوليو/تموز ٢٠٠٠، لم يجد عرفات مفرا من دفع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الثانية إلى الاندلاع، أولا ليضارب بها، علّه يحصل من

الإسرائيليين على تسوية كريمة، وثانيا حتى يحرف السخط الشعبى الفلسطينى عن الفساد غير المسبوق الذى غرقت فيه سلطة الحكم الإدارى الذاتى المحدود فى الضفة والقطاع.

وقد فات عرفات أنه يمارس لعبة خطرة، وأنه إذا كان خارج وطنه محصلة للتوازنات الرسمية العربية، فإنه فى الضفة والقطاع محصلة للتوازنات الأمريكية - الإسرائيلية، بالدرجة الأولى، ولإرادة الدول المانحة بالدرجة الثانية، قبل التوازنات الرسمية العربية، وإرادة الشعب الفلسطينى. هذا فضلا عن أنه لا يمكن الجمع بين خطى "أوسلو" و"المقاومة" معا، الأمر الذى أفضى إلى نهاية عرفات، على النحو المأساوى المعروف، ولاحقا إلى محاولة قلب انتصار "حماس" فى الانتخابات التشريعية (يناير/كانون الثانى ٢٠٠٦)، وإلى توجيه ضربات قاصمة متلاحقة إلى "حماس".

لكن هذا كله لا يعنى أن الصيغة التى يقدمها الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية، محمود عباس، طريق صائب إلى تسوية عجز عرفات عن تحقيقها، ذلك أن عباس يدعو - كما هو معروف - إلى إلقاء سلاح المقاومة ووقف الانتفاضة، والاكتفاء بمائدة المفاوضات، وكأن نتيجة هذه المفاوضات ليست محصلة لميزان القوى فى ميدان القتال، وكأن من لا يملك مفتاح الحرب يملك مفتاح السلام.

شروط التسوية

ما من سياسى يمكنه إسقاط التسوية من حسابه، فهى ضرورية أحيانا لإعادة تنظيم صفوفنا، ولالتقاط أنفاسنا، ولسد الثغرات والعيوب فى أدائنا، السياسى والعسكرى على حد سواء. والقتال لا يُخاض فى سبيل القتال، وقد نضطر إلى التسوية، حين يستعصى الحسم على الطرفين، لكن للتسوية شروطا، لا مفر من مراعاتها.

فليس من المقبول أن نسعى للتسوية فى كل الأحوال، خاصة ونحن فى حال ضعف تحت عبء الهزيمة، لأن مثل تلك الهزيمة ستعكس حالنا فى الصراع، فى تلك اللحظة. وفى هذا الصدد، يبقى المثل الفيتنامى أمامنا، إذ أثناء محادثات باريس بين فيتنام والولايات المتحدة، كان يحدث أن يخسر الفيتناميون موقعا عسكريا، عندها كانت القيادة السياسية الفيتنامية تطلب إلى وفدها المفاوض الكف عن التفاوض، لحين استرجاع الموقع المفقود. لذا، لا يصح الادعاء بمجرد "الفيتناميون فاوضوا أعداءهم".

من ناحية أخرى، يجب ألا ندع الخلاف حول أى مشروع يستبد بصفوفنا، بل نجيد ممارسة خلافاتنا، بالدرجة نفسها التى نجيد فيها ممارسة اتفاقاتنا، وإلا نجح العدو فى شق صفوفنا، وفى تنفيذ مبتغاه فى "من الأجدى أن ندع العدو يضرب العدو". ذلك أن دفع التناقضات الثانوية بين الفصائل الفلسطينية إلى مستوى التناقض الرئيسى يخلخل الصف الوطنى، تاركا للأعداء الفرصة للعب على هذه التناقضات، ويدفع طرفا فلسطينيا أو أكثر من المتصارعين إلى تقديم تنازلات مجانية لا توصل إلى تسوية، بل تزيد الوضع الفلسطينى ضعفا على ضعف. ويجب أن ندقق فى كل مشروع تسوية يقدمه الأعداء، حيث قد يكون مفخخا أو مجرد بالون اختبار. كما يجب ألا نعتمد أى تسوية تقطع الطريق على الحل النهائى.

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار طبيعة العدو، ومدى ميله للتسوية من عدمه، ولكل حال تكتيكات تختلف عن الأخرى.

كما يجب أن ندرك أن للتناقضات فى صفوف الأعداء حدودا. فبعيدا عن التهويل أو التهوين بشأنها، ثمة ضرورة للتأمل فيها، أولا: لمعرفة مداها، وعما إذا كانت هامشية أم رئيسية، قابلة للاحتواء أم عدائية، وثانيا: عما إذا كانت فيما يخص الصراع بيننا وبين العدو، أم لا، مع ملاحظة أنه بدون قوتنا نبقى عاجزين عن اللعب على التناقضات فى صفوف الأعداء. وفى كل الأحوال، لا يجوز لنا أن نتواكل على التناقضات فى صفوف أعدائنا، مهما اشتدت واستفحلت.

* على أنه لا يبقى، بعد ذلك، إلا أمر المفاوضين، ومهاراتهم، وخرائطهم، ومعلوماتهم. وفى هذا الصدد، لاحظ المساعد الأسبق لوزارة الخارجية الأمريكية، روبرت بيللترو، أن المفاوضين الفلسطينيين كانوا يأتون إلى مائدة المفاوضات مع الإسرائيليين - مطلع التسعينيات - وهم إما يحملون فى أيديهم مسبحة، أو السيجار، بينما كان الإسرائيليون ينوءون تحت ثقل الحقائب المتخمة بالخرائط والمعلومات، والأنكى أن المفاوض الفلسطينى استمرأ الاستعانة بخرائط عدوه الإسرائيلى ومعلوماته. وحين كانت جلسة مفاوضات تنتهى، فإن المفاوض الإسرائيلى كان يلتقى بزملائه لتفحص ما مضى، والتهيؤ للقادم من المفاوضات، بينما يذهب المفاوضون الفلسطينيون إلى التسوق.

وبعد، فليس أمامنا إلا الاستقواء بالقاعدة الذهبية، بحيث نعد للحرب كأننا سنقاتل غداً، ونبدى ميلاً للسلم كأننا لن نحارب أبداً.

إن الحديث عن الأمن القومى العربى لا يعنى بالضرورة الإعلاء منه على حساب الأمن الوطنى للدول العربية، كما أن الحديث عن الأمن القومى العربى لا يعنى بالضرورة الاتفاق بين الدول العربية كافة حول المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومى. فمن المعلوم أن للدول كافة الحق فى تحديد المصادر الرئيسية للتهديد والمصادر الثانوية، كما أنه من حقها أن تضع الاستراتيجية الملائمة لمواجهة تلك المصادر. بعبارة أخرى، تعطى الدول أولوية لأمنها الوطنى على الأمن الإقليمى أو القومى، وقد تجلى ذلك بوضوح فى العمل العربى منذ عام ١٩٤٥ حتى يومنا هذا. ويعود السبب فى ذلك إلى أن الهدف الأساسى لوجود أية حكومة وطنية يكمن فى الحفاظ على بقائها والارتقاء بمستوى شعبها. فإن تطابق ذلك مع أهداف دول مجاورة أو دولة تشترك معها فى الأصول القومية، أعلت من التزاماتها المشتركة بالأمن الإقليمى أو الجماعى. أما فى حالة وجود تعارض بين مقتضيات تحقيق الأمن الوطنى ومستلزمات الأمن الإقليمى أو الجماعى، فإنها تلجأ إلى الالتزام بمقتضيات تحقيق أمنها الوطنى. ولا شك فى أن ذلك يشكل معضلة كبرى بالنسبة لصناع السياسات الأمنية فى الدول العربية. فعلى الرغم من وجود تهديدات رئيسية للأمن الوطنى لعدد من الدول العربية وللأمن القومى العربى، مثل التهديدات الإسرائيلية، إلا أن بعض الدول العربية، مثل دول الخليج العربية أو دول شمال إفريقيا، قد لا ترى بالضرورة أن إسرائيل تشكل بالنسبة لها تهديدا رئيسيا مباشرا، من ثم فإن صناع السياسة الأمنية فى تلك الدول قد يضعون التهديد الإسرائيلى فى مرتبة أقل من تلك المرتبة التى يضعها آخرون. كما أن دولا عربية أخرى قد تقلل من أهمية التهديدات التى تحددها دول بعينها على أنها تهديدات رئيسية. وهكذا، تباينت السياسات الأمنية للدول العربية، ولم يحدث اتفاق فيما بينها إلا فيما ندر حول نوعية التهديدات ومصادرها وكيفية مواجهتها. ولعل أهم مظهر للاتفاق كان القرار المصرى - السورى المشترك بشن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل بغرض تحرير الأراضى العربية المحتلة، بالرغم من اختلاف الدولتين فيما بعد حول استراتيجية التعامل مع نتائج الحرب، بما فى ذلك التسوية السياسية مع إسرائيل.

الأمن القومى: تعريف :

لا يوجد تعريف محدد للأمن القومى، وإن تباينت الاتجاهات ما بين الإعلاء من المفهوم التقليدى المحدود، والمتعلق بالقدرات العسكرية للدولة، وما بين توسيع المفهوم ليتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى القدرات العسكرية. ويمكن تعريف الأمن القومى بأنه قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الرئيسية والثانوية لأمنها ومصالحها القومية. مؤدى ذلك أن رسم سياسة للأمن القومى يقتضى - أولا - تحديد مصادر التهديد الرئيسية منها والثانوية، ويستلزم - ثانيا - دراسة ووزن القدرات القومية ومقارنتها بما لدى مصادر التهديد، ثم وضع سياسة أمنية ملائمة ومتفق عليها بين الأقطار العربية، شريطة أن يسبق ذلك كله وجود رغبة مشتركة فى العمل الجماعى للحفاظ على الأمن القومى العربى.

وفى هذا الصدد، فإن القضية الفلسطينية لا تزال تشكل جوهر الأمن القومى العربى، سواء بالنسبة لمصادر التهديد أو لاختبار القدرات العربية، ووضع الرغبة العربية موضع التنفيذ.

مصادر تهديد الأمن القومى العربى :

على الرغم من أن كل دولة عربية تحدد لنفسها مصادر تهديد أمنها الوطنى كيفما يراها صانعو القرار، فإنه يمكن القول - دون أدنى شك - إن المصدر الرئيسى لتهديد الأمن القومى العربى الجماعى والفردى يكمن فى إسرائيل بما تمتلكه من قدرات عسكرية، وعلى رأسها قدراتها النووية، وفيما تؤمن به من خطط استراتيجية طويلة المدى، وفى مقدمتها رفض إنشاء دولة فلسطينية على أى جزء من أراضى فلسطين. فمما لا شك فيه أن استمرار الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى وتصعيده اليومى، والحصار الإسرائيلى ضد الفلسطينيين، وعمليات قتل الأبرياء منهم، يقود بالضرورة إلى ارتفاع موجات التشدد أو ما يسميه البعض التطرف، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للأوضاع القائمة فى الوطن العربى، وقد يودى بالنظم

الإسرائيلية المتزايدة تدفع بالدول العربية إلى زيادة معدلات إنفاقها على التسلح، ومن ثم الحد من إنفاقها على التنمية، والأخيرة هى التى تدفع بنتائجها الإيجابية إلى الرضا عن النظام السياسى وعدم التمرد عليه.

إذا أضفنا إلى ذلك التحالف العسكرى والأمنى الأمريكى مع إسرائيل، لاكتملت مصادر التهديدات الخارجية للأمن القومى العربى. يضاف إلى ذلك أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق يشكل بالضرورة مصدرا إضافيا للتهديد من زاويتين. فمن ناحية، يضعف من الجبهة الشرقية للأمن القومى العربى. ومن ناحية أخرى، يؤلب الشعوب العربية على حكامها الذين يتعاونون مع الولايات المتحدة الأمريكية، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا فيما يطلق عليها دول الاعتدال العربى.

ونحن هنا لا نريد الدخول فى مصادر التهديد الداخلية، والمتمثلة فى تململ الشعوب العربية نظرا لتدنى مستوى الحريات السياسية، وتزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والتى تدفع -فى أحيان كثيرة- إلى التمرد والعنف والثورة، لأننا مهتمون بمآل الأمن القومى العربى فى إطار مستقبل القضية الفلسطينية.

مستقبل الدولة الفلسطينية والأمن القومى العربى :

بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وانعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وإعلان أوسلو عام ١٩٩٣، وتوقيع اتفاقية وادى عربة بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤، ثم تبنى خريطة الطريق الأمريكية ومبادرة السلام العربية، رأى البعض أننا قاب قوسين أو أدنى من قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة إلى جوار دولة إسرائيل المستقلة ذات السيادة. ولكن طموحات إنشاء دولة فلسطين تضاءلت نتيجة تطورات أخرى على الساحة، منها: الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ووصول شارون إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية، ثم أحداث سبتمبر ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، والصراعات الفلسطينية العنيفة التى ترتبت على وصول حماس للسلطة نتيجة انتخابات ٢٠٠٦، والحرب الإسرائيلية - اللبنانية عام ٢٠٠٦، وتعثر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، والتحيز الأمريكى المطلق لإسرائيل، والانصراف العربى عن تبنى مواقف سياسية ذات أولوية إزاء المستقبل الفلسطينى. فما هى الآثار المترتبة على استمرار وتصعيد الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى على الأمن القومى العربى؟ أو - بطريقة أخرى - ما هى الآثار الناجمة على الأمن القومى العربى إذا ما تم الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين على إنشاء دولة فلسطينية؟

إن إنشاء دولة فلسطينية فى حد ذاته لن يحقق الأمن القومى العربى، لكنه يحد فقط من الآثار السلبية المترتبة على التهديد الرئيسى لهذا الأمن، مع بقاء التهديدات الأخرى على ما هى عليه. إلا أن عدم إنشاء دولة فلسطينية يؤدى إلى تفاقم وتكريس كافة مظاهر التهديد للأمن الوطنى لعدد كبير من الدول العربية، وعلى رأسها مصر ولبنان وسوريا والأردن. كما أن ذلك سوف يشكل تهديدا للأمن القومى العربى فى جملته، نظرا لما ينجم عنه من تفاقم درجة عدم الرضا الشعبى عن النظم السياسية العربية، التى عجزت خلال ستين عاما عن تحقيق أى انتصار لصالح القضية الفلسطينية أو التأثير على القدرات العسكرية المتزايدة لإسرائيل، أو حتى الحد من التحالف الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة، على الرغم من صداقة العرب الحميمة للأخيرة.

ومع مرور الوقت، فقد تعمقت جوانب التباين والاختلاف بين الدول العربية، وظهرت بوضوح أبعاد التباعد العربى عكس كافة التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية المعاصرة فى جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا. وهكذا، فإن استمرار الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى من شأنه أن يعمق التعلق بالمصالح القطرية على حساب ما يمكن أن يطلق عليه المصالح القومية، بما فى ذلك الأمن القومى. ومما يساعد على تكريس القطرية على حساب القومية ذلك الثراء الفاحش لدى الدول العربية المنتجة للنفط، مقابل الفقر المدقع لدى

الدول الأخرى. إذا أضفنا إلى ذلك استمرار هاجس الخوف من التفوق العسكرى الإسرائيلى، ومن ثم الاتجاه نحو إنفاق المزيد من الموارد النادرة على التسلح، مع عدم القدرة الفعلية أو الرغبة على مواجهة إسرائيل، فإن ذلك يصيب قطار التنمية الضرورية بالعطل.

سيناريوهات المستقبل:

يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات خاصة بالمستقبل الفلسطينى ومآل الأمن القومى العربى، أولها: سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة. إن استمرار الأوضاع يؤدى إلى تعميق الخلافات الفلسطينية من ناحية، وزيادة الانشقاق العربى من ناحية أخرى، مع تكثيف الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى، إضافة إلى اتجاه العراق نحو التجزئة على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية وانتقال ذلك إلى دول عربية أخرى، كل ذلك من شأنه أن ينسف أى معنى للأمن القومى، ناهيك عن الأمن الوطنى لعدد كبير من الدول العربية.

السيناريو الثانى فى هذا الصدد يشير إلى تألق الأمن الإسرائيلى، أى تكامل التحالف الاستراتيجى الأمريكى - الإسرائيلى إلى درجة أعلى مما هو قائم حاليا، خاصة فى حالة ما إذا انتخب نيتانياهو رئيسا لوزراء إسرائيل، وانتخب الأمريكيون ماكين رئيسا جمهوريا جديدا. فى هذه الحالة، سوف يتم تقويض أية محاولات عربية أو فلسطينية لحل الصراع مع إسرائيل. ومن المرجح أن يتفق الطرفان الإسرائيلى والأمريكى على تسوية ما مع إيران، وتوثيق أعمق للعلاقات الاستراتيجية مع تركيا. وسيعود ذلك بالمنطقة إلى سيناريو الستينيات والسبعينيات، حين كانت دول الجوار الجغرافى تتحالف مع إسرائيل ضد المصالح العربية. فى هذه الحالة، لن يكون هناك مجال للحديث عن أمن عربى، قومى أو حتى قطرى.

يبقى فى النهاية سيناريو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، على الرغم من أنه بعيد المنال. فلا يزال من المحتمل أن يظهر تيار سياسى فى إسرائيل يرى أنه من الأفضل للمصالح الإسرائيلية والأقوم للأمن الإسرائيلى إنشاء دولة فلسطينية تحت إشراف إسرائيلى. ومما يقوى من احتمالات ظهور هذا التيار ضجر الأمريكيين من استمرار الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، الذى قد يرونه مضرا بالمصالح الأمريكية المباشرة، سواء الاقتصادية أو العسكرية أو حتى الثقافية والفكرية المتعلقة بالصورة الأمريكية فى الخارج. هذا السيناريو يعطى للأقطار العربية درجة أعلى من المرونة فى سياساتها الخارجية، حيث يمكن أن تمد يد التعاون إلى دول كبرى أخرى، مثل الصين وروسيا، لكى تعادل القوى الأمريكية والإسرائيلية فى المنطقة. حينئذ، يمكن القول إن هناك ملامح جديدة لالتزام عربى بحماية الأمن القومى والقطرى.

ومهما يكن شكل السيناريوهات المستقبلية، فإننا ينبغى أن نعترف صراحة بأنه لا توجد جدية حقيقية لدى الدول العربية والمؤسسات العربية المشتركة للتفكير الموضوعى فى الأمن العربى الجماعى أو وجود الرغبة السياسية الحقيقية لمحاولة تحقيقه والحفاظ عليه. فقد أنشأت جامعة الدول العربية، على سبيل المثال، قطاعا جديدا يطلق عليه مجلس السلم والأمن العربى، الذى يفترض - نظريا - أن يختص بالقضايا المتعلقة بالأمن القومى العربى. إلا أن النظر إلى اتفاقية النظام الأساسى لهذا القطاع يؤكد أنه هيكل إضافى لا علاقة له بتحقيق الأمن القومى العربى. كما أنه لا توجد مؤسسات عسكرية أو استراتيجية عربية مشتركة فاعلة، يعول عليها الحفاظ على الأمن القومى العربى.

من ناحية أخرى، فإن القدرات العسكرية العربية لم تختبر بعد حرب ١٩٧٣، باستثناء الجيش العراقى الذى عجز مرتين عن تحقيق الأمن الوطنى للعراق.

نخلص مما سبق إلى أن مآل الأمن القومى العربى يتوقف - فى جزء كبير منه - على مصير الدولة الفلسطينية من ناحية، وعلى التحولات الداخلية المرتبطة بعدالة التوزيع وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وتأكيد الاحتواء والحد من الاستبعاد من ناحية أخرى. ويبدو أن هذه المتغيرات جميعا لا تسير فى الاتجاه الذى يحافظ أو يقوى أو يحمى الأمن القومى العربى.

دور العوامل الخارجية فى الصراع العربى - الإسرائيلى

د. محمد السيد سليم *

كان الصراع العربى - الإسرائيلى، ولايزال، ساحة رحبة للاختلاف، ليس فقط بين أطرافه، ولكن أيضا بين دارسيه. فقد اختلف الدارسون حول مصادر الصراع، هل هى مصادر داخلية كامنة فى الدول المتصارعة أم أنها خارجية نابعة من خارج الصراع ؟

كما اختلفوا حول أساليب تسويته، هل تتم من خلال سلوك محدد، أى اتفاقيات تنهى الصراع، أم من خلال سلسلة من الإجراءات طويلة الأمد التى تجعل من التسوية بمثابة "عملية"، وليس سلوكا؟ وحول مضمون التسوية، هل تتضمن فرض طرق لشروطه على الآخر، أم أنها تتضمن تنازلات متبادلة؟ وحول دور القوى الكبرى فى الصراع، هل هو تسهيل تسوية الصراع، أم أنه من عوامل استمرار الصراع؟ هذا بالاضافة إلى غيرها من نواحى الاختلاف. ومن أهم تلك النواحى، يبرز التمييز بين العوامل الخارجية، والعوامل الداخلية فى التأثير فى مسارات الصراع العربى - الإسرائيلى، وهو موضوع هذا المقال.

يقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل التى تنشأ من البيئة الخارجية للأطراف العربية والإسرائيلية المتصارعة، أى تلك الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطاتها، أو التى تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى. والنقاش حول مصادر الصراع العربى - الإسرائيلى ليس مجرد مسألة أكاديمية، ولكنه مسألة تتعلق بأدوات حل الصراع. فاذا سلمنا بأن مصادر الصراع داخلية أو خارجية، فإننا فى تلك الحلة سنصوغ استراتيجيات للحل تتعامل مع تلك المصادر. فإذا قلنا مثلا، كما يقول التيار السياسى الذى يمثله جورج بوش، إن سبب الصراعى يرجع الى الطابع الديكتاتورى للأنظمة السياسية العربية، فاننا سنبدأ أولا بالتحول الديمقراطى العربى كمدخل ضرورى لجعل الأنظمة العربية أكثر استعدادا للتنازل عن الأراضى. ولذلك، سنبدأ بالاشارة إلى مصادر الصراعات فى الشرق الأوسط، ثم نتحول منها الى مصادر الصراع العربى - الإسرائيلى.

مصادر الصراعات الشرق أوسطية :

كان الخلاف حول مصادر الصراع العربى - الإسرائيلى جزءا من خلاف أكبر حول

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة .

مصادر الصراعات وأشكال عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط عموما. فقد انقسم دارسو تلك المصادرالى فريقين، حيث ركز أنصار الفريق الأول على الجذور الداخلية للصراعات فى الشرق الأوسط. فيرى هؤلاء أن الشرق الأوسط هو إقليم تسوده الفوضى والتخلف، وتحكمه أنظمة تسلطية فاقدة للشرعية وعاجزة عن القيام بالتنمية، ومن ثم فهى غير قادرة على صياغة أو قبول أى استراتيجيات للسلام أو الخوض فى أى ارتباطات سلمية بعيدة الأمد. ويغلب هذا الرأى على معظم الدراسات الغربية للشرق الأوسط، وعلى الدارسين المحللين للمنطقة ممن يغلب على فكرهم العام الميل الى التطابق مع الغرب. فيسرد جيرد نونمان أربعة عشر سببا لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط، مثل نقص الشرعية السياسية، والتخلف، والانفجار السكانى، وضعف المشاركة السياسية، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتمزق والتوتر العرقى - الدينى، والهيمنة والتدخل الخارجى، والصراع العربى -الإسرائيلى، وسباق التسلح، وعدم وجود آلية لحل المنازعات، وضعف التكامل الاقليمى. ومن الواضح أن معظم تلك العوامل هى عوامل داخلية بالأساس(١). كذلك، فان ايان ليسر أشار إلى المصادر الداخلية، والاقليمية، والعالمية للصراعات فى الشرق الأوسط. وعند المستوى الداخلى، ركز على نقص الشرعية والاستقرار الداخلى، وتزايد سكان الحضر، وصعود التطرف السياسى. وبعد أن سرد المصادر الأخرى، أشار الى أن المصادر الداخلية هى الأهم. وأضاف "الأمن المتوسطى هو - فوق كل شىء- مسألة تتعلق بالأمن الداخلى لدول تواجه ضغوطا من قوى التغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى"(٢). و فى محاضرته فى الجمعية الملكية للشئون الآسيوية سنة ١٩٩٢، قال سير جيمس كريج إن هناك خمسة أنواع من الضغوط الكبرى التى تستتر خلف "الفوضى" فى الشرق الأوسط، وهى: العداء للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا، والأصولية الاسلامية، وفقدان الديمقراطية، وعدم المساواة فى توزيع الثروات داخل الدول وبينها، والصراع العربى - الإسرائيلى. وأضاف سير كريج أنه يفضل حذف الصراع العربى - الإسرائيلى من القائمة، ولذلك لن يتحدث عنه كمصدر للصراعات فى المنطقة(٣). أما بيرتز، فانه سار فى الاتجاه ذاته ليقول إن التحديات الأساسية للاتحاد الأوروبى فى الشرق الأوسط و البحر المتوسط هى تحديات غير عسكرية، أهمها الهجرة، والمخدرات، والارهاب، وما يمكن تسميته بتصدير الصراعات(٤). فالشرق الأوسط -فى رأى بيرتز- هو الذى يصدر الصراعات للاتحاد الأوروبى، وليس العكس. ويضيف تانر الى ما سبق رأيا آخر فى مصادر عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط، مفاده أن أسباب عدم الاستقرار تكمن فى المسافات القصيرة بين الحدود والعاصمة، ونقصان العمق الاستراتيجى، وانكشاف خطوط المواصلات، مصحوبا بالخوف من الهجوم المفاجىء(٥). ويلاحظ أن ما ذكره تانر إنما يشير الى هواجس إسرائيل الأمنية فقط. وعلى المنوال ذاته، سار بعض الباحثين العرب، وفى مقدمتهم الحبيب بن يحيى وعبدالله سعف. فيقول بن يحيى إن أهم مصادر التهديد للأمن فى البحر المتوسط إنما تكمن من داخل الاقليم، خاصة من التطرف، والنزعة القومية، والتلوث، والبيئة، وتجارة السلاح، والفجوة بين الشمال والجنوب(٦). أما عبد الله سعف، فيرى أن مصادر التهديد هى بالأساس داخلية واقتصادية(٧).

يميل الفريق الثانى الى رؤية مصادر عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط على أنها نابعة من عوامل خارجية. فبالنسبة لهم، تعد مركزية الصراعات الاقليمية، وعدم التوازن الاقليمى للقوى، ونمط التدخلات الغربية فى شئون الشرق الأوسط، هى المصادرالأهم للصراعات فى المنطقة. فالصراع العربى - الإسرائيلى يشكل أهم تهديد أمنى للشرق الأوسط، وبالتالى لا يمكن التقدم نحو تحقيق تعاون أمنى فى الشرق الأوسط، مالم يحل هذا الصراع أولا، أى إنهاء الأجندة الجيوسياسية القديمة قبل البدء فى أجندة جيواقتصادية جديدة. وبالتالى، فان حل الصراع ضرورى لتحقيق الاستقرار والتعاون الاقتصادى، وهى وجهة نظر عبر عنها عبد المنعم سعيد سنة ١٩٩٦(٨). كذلك، يرى هؤلاء أن الخلل فى توازن القوى بين العرب وإسرائيل هو المحدد للتوسعية الإسرائيلية فى الشرق الأوسط، كما أن التدخل الغربى غير المتوازن فى

الشرق الأوسط. لصالح إسرائيل يضاعف من تلك التوسعية، ومن هؤلاء كاتب هذا المقال(٩).

ومن بين صراعات الشرق الأوسط، يبرز الصراع العربى - الإسرائيلى باعتباره الصراع الأهم، والأكثر خطورة، مما يقودنا الى عرض الرؤى المتفاوتة لدور العوامل الخارجية والداخلية فى الصراع العربى -الإسرائيلى، ثم نعرض ثانيا لمفهومنا للعوامل الخارجية، وأشكالها، وآليات علاقاتها مع الصراع العربى - الإسرائيلى.

ثلاث رؤى لدور العوامل الخارجية فى الصراع العربى - الإسرائيلى :

لعل أول ما يلفت الانتباه فى الأدب الأكاديمى حول محددات الصراع العربى - الإسرائيلى هو ذلك التباين الشاسع حول تحديد الوزن الحقيقى للعوامل الخارجية مقارنة بغيرها. فهناك اتجاه يرى أنصاره أن الصراع العربى - الإسرائيلى يمتلك آلية ذاتية نابعة من العوامل المحلية، تجعل منه بمثابة "صراع اجتماعى ممتد"، بحيث إن الصراع ذاته يصبح مصدرا لاستمراره. ويتسم الصراع الاجتماعى الممتد بأربع خصائص هى استمراره على مستوى عال من التفاعل الصراعى، وتذبذب مدى هذا التفاعل، وامتداده لكى يشمل كل القضايا، ووجود قوى توازنية داخلية تجعله واقعا فى إطار النمط التفاعلى الصراعى العادى. وقد عبر عازار وجيريدينى، وماكلورن، عن هذه الرؤية للطبيعة الذاتية لحركية الصراع العربى - الإسرائيلى(١٠). كذلك، فقد درس مليستين ثلاثة عوامل تصور أنها تؤثر فى السلوك الصراعى للعرب والإسرائيليين تجاه بعضهم بعضا، وهى السلوك الدولى السابق لكل طرف تجاه الآخر فى مرحلة سابقة، والمساعدة التى تقدمها القوتان العظميان للأطراف المحلية المتصارعة، وتوازن القوى العربى - الإسرائيلى، وذلك من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٠. وقد خلص إلى أن العامل الرئيسى المحدد للسلوك الصراعى هو العامل الأول، وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ليس لهما إلا تأثير محدود على هذا السلوك، مما يعنى ترجيح أهمية العوامل الداخلية(١١).

وفى حقبة مابعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، برز شكل آخر لتلك المقولة مؤداه أن الصراع العربى - الإسرائيلى ناتج عن الطبيعة التسلطية للنظم السياسية العربية. فهذه التسلطية تفسر عدم قدرة الدول العربية على الدخول فى تعهدات للسلام، وهى تعيش وتزدهر على توتر البيئة الاقليمية. وبالتالى، فان حل الصراع لا يكمن فى إجراء مفاوضات للسلام، وإنما فى إحداث تغيير جذرى فى النظم السياسية العربية فى اتجاه التحول الديمقراطى. وتستند تلك المقولة إلى مقولة أكبر، هى أن النظم الديمقراطية لا تتحارب. فاذا كانت إسرائيل دولة ديمقراطية بالفعل، فإن تحويل الدول لعربية الى ديمقراطيات سينهى الحروب على الأقل فى الشرق الأوسط(١٢). وهى المقولات التى تستتر خلف مشروع الشرق الأوسط الأكبر الذى طرحته الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٤.

وفى المقابل، هناك اتجاه آخر يرى مؤيدوه أن المتغيرات الخارجية هى المحدد الرئيسى، وأحيانا الوحيد، للصراع العربى - الإسرائيلى. وفى الأدب العربى، تزعم هذا الاتجاه الدكتور حامد ربيع فى كتابه بعنوان "المتغيرات الدولية وتطور مشكلة الشرق الأوسط" الصادر فى دمشق سنة ١٩٧٩. فى هذا الكتاب، أكد المؤلف أن المتغيرات الدولية هى المتغيرات الوحدة التى تؤثر فى أزمة الشرق الأوسط، بحيث "إن المتحكم الرئيسى فى تشكيل الصراع الاقليمى فى الشرق الأوسط بجميع أبعاده ومستوياته هو أساسا وفقط المتغيرات الدولية"(١٣). كما أن القوى المحلية لا تملك إرادة فى، ولم تستطع بعد أن ترتفع إلى، مستوى المتغير المستقل. كما أن مستقبل المنطقة إنما تتحكم فيه متغيرات وعناصر تنبع من الاطار الدولى والقوى الخارجية. فإسرائيل ذاتها لا تملك إرادة أو قوة ذاتية، والقيادات العربية لا إرادة لها فى الصراع. من الواضح أن المؤلف قد ألغى إرادات القوى المحلية فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وجعل المنطقة مجرد مسرح لصراع دولى أكبر لا قدرة لها على التأثير فيه(١٤).

وبالمثل، يرى سيار الجميل أنه منذ أن ولد النظام الإقليمى للشرق الأوسط بعد الحرب

العالمية الأولى وبقى حيا حتى يومنا هذا، فانه يعد واحدا من "النظم التابعة" للنظام الدولى. فهذا النظام يتحدد بالنظام الدولى الأم. ونظام الشرق الأوسط فى القرن العشرين كان صناعة أوروبية، بينما نظام الشرق الأوسط القادم هو صناعة أمريكية. ويضيف الجميل أنه خلال العصور الثلاثة الأخيرة (١٩٦٠-١٩٩٠)، ركز النظام الدولى على التناقض العام بين الدول العربية، وعلى استخدام التناحر العرقى والدينى والطائفى(١٥).

وأخيرا، فهناك اتجاه ثالث يرى أن العوامل الخارجية والعوامل الداخلية تتفاعل فى التأثير على الصراع العربى - الإسرائيلى، بمعنى أنه لا يمكن فهم الصراع دون العودة إلى النوعين من العوامل. وإن كان بعض أنصار هذا الاتجاه يميلون إلى تغليب نوع معين من العوامل، فإنهم لا يغفلون أثر العوامل الأخرى، كما يفعل أنصار الاتجاه الأول والاتجاه الثانى. ولعل من هؤلاء تيم نيبلوك، فهو يرى أن التغيير فى العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، خاصة نهاية الاتحاد السوفيتى، كان هو العامل الحاسم وراء كل تطورات الصراع العربى - الإسرائيلى فى اتجاه المفاوضات، وضاعف من تأثير ذلك حرب الخليج الثانية، وهى أيضا عامل خارجى. ولكنه يضيف أنه بدون التحولات الداخلية، لما كان من الممكن للعوامل الخارجية أن تنتج أثرا. فنهاية الحرب الباردة خلقت فرصا جديدة لإسرائيل حاولت استثمارها من خلال التسوية السلمية. ولكن بدون الانتفاضة الفلسطينية، ما كان لإسرائيل أن ترى تلك الفرص. "فالدمار الذى ألحقته الانتفاضة بصورة إسرائيل فى العالم وصورة إسرائيل لذاتها، كان عاملا حاسما"(١٦). ويذهب طارق إسماعيل إلى رأى مشابه فى كتابه "العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر". فهو يرى أن الشرق الأوسط هو نظام إقليمى تابع للنظام العالمى، وأن موقع هذا الإقليم فى النظام العالمى يضع قيودا مهمة على حرية الحركة للقوى المحلية، وأن هذا الأثر مازال مهما رغم ازدياد القوة الوطنية والإقليمية لدول الشرق الأوسط فى مواجهة الفاعلين والنظم الإقليمية الأخرى. ويرجع ذلك الى أن النظام المعاصرتم بناؤه بشكل أوروبى وتم تعديله لاحقا من خلال المنافسة بين القوتين العظميين. ومن ثم، فإن دول الشرق الأوسط -باعتبارها قوى مشاركة جديدة فى المباراة الدولية- مضطرة إلى العمل فى اطار القواعد والأسس التى لم تشارك هى فى وضعها. ولكنه يضيف أن ذلك لا يعنى أن دول الشرق الأوسط لا حول لها ولا قوة. بالعكس، فهى تمارس تأثيرا سياسيا مهما، ولكن هذا التأثير يتم فى أطر خارجية (وداخلية) محددة. ويضيف أنه برغم أن النظام الدولى يحدد الأطر التى تتم من خلالها العلاقات الدولية فى الشرق الأوسط، فإنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل حاسمة هى: (١) إن السياسة الداخلية هى التى تحدد "الخطاب" السياسى للدول الشرق أوسطية فى مجال السياسة الداخلية، فالثقافة، والأيديولوجية، والمقدرات الاقتصادية وغيرها تؤثر فى سلوك تلك الدول. (٢) إن التماسك الإقليمى فى الشرق الأوسط يزيد من قدرته على التعامل بجدية مع النظام العالمى. (٣) إن الشرق الأوسط يحتل مكانا وسطا فى النظام العالمى، فهو يتلقى التأثيرات ويؤثر أيضا فى هذا النظام(١٧). وحديثا، دافع جيمس رسل عن رؤية مشابهة لمصادر التوتر فى الشرق الأوسط فى السنوات الخمس الأخيرة. ولكنه يركزعلى المستوى الاقليمى والداخلى، ويكاد يغفل المستوى العالمى. فهو يشير الى سباقات التسلح فى الشرق الأوسط، والى أشكال التوترات الداخلية مثل الصراع بين حماس وفتح، والتوترات الطائفية فى العراق وغيرها(١٨). ولا يشير رسل الى مسئولية الولايات المتحدة عن تلك التوترات.

ونحن نميل إلى الاتجاه الثالث فى تفسير الصراع العربى - الإسرائيلى، لعدة اعتبارات، أولها أنه الأقرب إلى المنطق العلمى الذى يؤكد أن الظواهر السياسية لا يمكن أن تكون نتيجة لعامل واحد. وثانيها أنه الأقرب إلى الصحة من الناحية الإمبيريقية. فمنذ نشأة مفهوم الشرق الأوسط على يد القوى الغربية، ارتبط الإقليم دائما بنمط الصراعات والتدخلات الغربية، وكانت القوى الغربية -ولاتزال- تسعى إلى تطبيق أجندتها فى الشرق الأوسط، حتى لو تطلب ذلك الدخول فى حروب، كما حدث فى العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦، والعدوان الأنجلو-أمريكى على العراق سنة ٢٠٠٣. كما أن حداثة استقلال دول المنطقة أدت بالنخب الحاكمة الى تأكيد

السيادة وإلى الدخول فى منافسات تسعى الى تأكيد السيادة والدولة القومية والقيادة الإقليمية، مما أدى إلى أشكال متعددة من الصراعات. ويقودنا ذلك إلى محاولة فهم مصادر أحد أهم صراعات الشرق الأوسط، وهو الصراع العربى - الإسرائيلى، مع التركيز على العوامل الخارجية بالأساس، لأنها موضوع هذا التقرير.

العوامل الخارجية المؤثرة فى الصراع العربى - الإسرائيلى :

سبق أن عرفنا المقصود بالعوامل الخارجية. ويمكن القول إن تلك العوامل تنقسم إلى أربعة أقسام: عوامل تتعلق بالنسق الدولي، والتفاعلات الدولية، والمسافة الدولية، والموقف الدولي. ينصرف النسق الدولى إلى تلك التفاعلات المنتظمة المترابطة بين الوحدات الدولية، وهو يتضمن عدة أبعاد، لعل أهمها هيكل أو بنية النسق، ومؤسساته، وعملياته. أما التفاعلات الدولية، فهى عدة عوامل تتعلق بسياسات الأطراف الدولية الخارجية تجاه الأطراف العربية والإسرائيلية المتصارعة. ومن ذلك الدعم الذى تقدمه بعض القوى الكبرى لتلك الأطراف، كالدور الأمريكى فى الوصول إلى المعاهدة المصرية - الإسرائيلية سنة ١٩٧٩. أما المسافة الدولية، فيقصد بها المسافة النسبية بين الأطراف العربية والإسرائيلية. ولا نقصد بتلك العوامل مجرد المسافة الجغرافية، ولكن أيضا ميزان القوى، والمكانة الدولية للأطراف المتصارعة كأن نقول إن اختلال ميزان القوى العربى - الإسرائيلى كان من عوامل استمرارية التصلب الإسرائيلي، والتراجع العربى. وأخيرا، فإن عامل الموقف الدولى ينصرف إلى مواقف محددة نشأت فى البيئة الدولية فى لحظة معينة، ومن ذلك أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠-١٩٩١ وأثرها على مسار الصراع العربى - الإسرائيلى، أو أثر الاحتلال الأمريكى للعراق سنة ٢٠٠٣ على هذا المسار.

أولا- النسق الدولى :

لعل أهم العوامل الخارجية التى أثرت على مسارات الصراع العربى - الإسرائيلى هو النسق الدولى بكل مكوناته. وتتضمن تلك المكونات ثلاثة عناصر جوهرية هى، بنية النسق، ومؤسساته وعملياته، ولكل منها دور مهم فى الصراع.

بنية النسق الدولى :

يقصد بذلك شكل توزيع القوى فى النسق الدولى، ومدى الترابط بين تلك القوى. وينصرف توزيع القوى إلى ما إذا كان البنيان أحادى القطبية، أم ثنائى القطبية، أم متعدد الأقطاب. تأثر الصراع العربى - الإسرائيلى بشكل الاستقطاب العالمى، أحاديا كان أو ثنائيا. فقد اتسم البنيان الدولى بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٧ بدرجة من القطبية الأحادية التى تمثلت فى تفوق قطب الحلفاء وسحق القطب الآخر (المحور)، مع وجود درجة من التوافق بين الحلفاء، خاصة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، سواء فى إطار مؤتمرات إعادة تشكيل النسق العالمى (يالتا وبوتسدام) أو مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأربع والتى انتهت فى مارس ١٩٤٧. كان للتوافق فى اطار القطبية الاحادية المؤقتة دور كبير فى مسارعة كل عناصر القطب المنتصر فى الحرب العالمية الثانية إلى دعم انشاء إسرائيل، والاعتراف بها بعد إنشائها، وذلك بالنظر إلى تعاطف الحركات الوطنية العربية، وقيادة الحاج أمين الحسينى مع دول المحور. وبعد تحول البنيان الدولى نحو القطبية الثنائية اعتبارا من عام ١٩٤٧، تغير نمط التأثير. فمع عصر الحرب الباردة بين القطبين، أصبح الشرق الأوسط إحدى الساحات المفتوحة للصراع بين القطبين، وأصبح اهتمام كل قطب مركزا على إضعاف نفوذ القطب الآخر. وانعكس ذلك على الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث أصبح الصراع يدور فى إطار القواعد المتفق عليها للتفاعل العالمى بين القطبين، والتى كرسها نظام ميزان الرعب، وأهمها: الالتزام المتبادل بعدم مفاجأة الطرف الآخر، وضبط النفس المتبادل، والتدخل غير المباشر فى الصراعات الإقليمية، ومنها الصراع العربى - الإسرائيلى(١٩). من ناحية أخرى، فقد وفرت البنية القطبية الثنائية مساحة واسعة للأطراف العربية والإسرانيلية للمبادرة السياسية بعيدا عن نفوذ القطبين.

ولذلك، كان من الممكن للأطراف العربية رفض المشروعات الأمريكية للتسوية بل وتحدى النفوذ الأمريكى صراحة -استنادا إلى وجود البديل السوفيتى- بل وممارسة الضغط أحيانا على القوتين العظميين لتبنى استراتيجية تلائم مصالح القوى المحلية، وهى مساحة من المناورة فقدتها تلك الأطراف بعد سقوط الاتحاد السوفيتى. فقد أدى تحول البنيان الدولى نحو الأحادية إلى نهاية التنافس العالمى كمحدد للصراع، وإلى تراجع هامش المبادرة والحركة للدول العربية، مما دعا الأردن والسلطة الفلسطينية الى توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل. ولكن المساندة الأمريكية الكاملة للمشروع الصهيونى أفقدت التسوية السلمية قوة الدفع التى ولدها انتهاء القطبية الأحادية. ومع تصاعد الانحياز الأمريكى، تصاعد التحدى الإقليمى للولايات المتحدة(٢٠).

أما الجانب الآخر للنسق الدولى، فهو مدى الترابط بين الوحدات، يقصد بذلك كثافة المعاملات بين الوحدات الدولية ووجود مؤسسات لبلورة التفاعلات والمعاملات، ومدى تكامل المصالح وتبادل التأثير بين تلك الوحدات. وقد اتخذ ترابط البنيان الدولى بعد الحرب العالمية الثانية صفة "الاعتماد المتبادل". ورغم تأثير تلك الصفة على السياسة الدولية عموما، إلا أنها لم تؤثر بشكل واضح على الصراع العربى - الإسرائيلى، لعمق التناقضات بين العرب والإسرائيليين، ولوجود بنيان القطبية الثنائية. بيد أنه بعد نهاية الحرب الباردة، تحول الاعتماد المتبادل إلى شكل أرقى أطلق عليه مسمى "العولمة". وتتسم العولمة بالتركيز على التماثل بين الدول فى القيم الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبأن هناك قوى عالمية تدفعها فى اتجاه تحقيق "التنميط العالمى"، أهمها الشركات متعدية الجنسيات، و"مجلس إدارة" العالم المكون من الدول الصناعية السبع الكبرى. كانت المشروعات عبر الإقليمية للتعاون هى أحد تجليات العولمة. وقد كان مشروع "المشاركة الأوروبية - المتوسطية" هو أحد أهم أشكال تلك المشروعات، وقد دخلت الدول العربية المطلة على البحر المتوسط ذلك المشروع، والذى مثل بذلك أول مشروع عبر إقليمى تشترك فيه الدول العربية وإسرائيل فى ترتيب مشترك ذى أبعاد اقتصادية، وسياسية، وثقافية. وفى إطار تلك المشاركة، طرحت الدول الأوروبية مشروعات عقد ميثاق أمنى متوسطى يحدد مسار تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، كما شجعت التكامل الاقتصادى العربى - الإسرائيلى من خلال قواعد المنشأ. كذلك، فقد أدت العولمة إلى تراجع أهمية القضايا الإقليمية التقليدية، كالصراع العربى - الإسرائيلى لحساب ما يسمى "التهديدات الأمنية الجديدة" كمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والمخدرات وغيرها.

المؤسسات الدولية :

يقصد بها مجموعة القواعد الرسمية والعرفية التى تنظم سلوك الفاعلين الدوليين وتفاعلاتهم، وهى تشمل التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية الرسمية والعرفية المستقرة فى النسق الدولى، أو ما يسميه بعض الدارسين "بالأنظمة الدولية".

قامت المؤسسات الدولية العالمية بدور مهم فى الصراع العربى - الإسرائيلى، ومن ذلك دور الأمم المتحدة فى إصدار قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى تحول إلى "مرآة" يرى فيها العرب والإسرائيليون ما يريدون، مرورا بقرارات الهدنة سنة ١٩٤٩، ووقف إطلاق النار سنة ١٩٦٧، وسنة ١٩٧٣، ووجود قوات الطوارئ الدولية على حدود الدول العربية المجاورة لإسرائيل، بما فى ذلك القوات الموجودة فى لبنان وسوريا فى الوقت الراهن. ويلاحظ أن هذا الدور قد تضاءل بعد نهاية نظام القطبية الثنائية، إذ تحولت الأمم المتحدة إلى إطار لتنفيذ السياسة الأمريكية وشرعنتها، وتراجع دورها لحساب دور حلف الأطلنطى. فالحلف يقدم بدور أمنى فى البحر المتوسط، والخليج العربى. ويتم حاليا تداول فكرة وجود قوات أطلنطية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

من ناحية أخرى، فإن الاتفاقيات القانونية الدولية قامت أيضا بدور فى الصراع. ولعل أشهر الأمثلة على ذلك هو معاهدة منع الانتشار النووى الموقعة سنة ١٩٦٨، والتى تحولت إلى أداة لمنع الدول العربية من تحقيق توازن نووى مع إسرائيل، حيث صدقت الدول العربية عليها،

بينما امتنعت إسرائيل عن ذلك. كما أن بعض جوانب الصراع العربى – الإسرائيلى (مصر وإسرائيل، والأردن، وإسرائيل) قد سويت فى إطار اتفاقيات قانونية ثنائية. ولا يمكن تجاهل دور التحكيم الدولى فى حل مشكلة طابا بين مصر وإسرائيل، والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية بشأن شرعية الجدار العازل الذى بنته إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

العمليات الدولية :

يتضمن النسق الدولى عددا من العمليات السياسية الكبرى، التى تؤثر على الصراعات الإقليمية، ومنها الصراع العربى – الإسرائيلى. ففى أثناء الحرب الباردة، سادت عملية "توازن الرعب" بالمعنى الذى يعرفه الدارسون. وفى إطار تلك العملية، حدثت عمليات الحرب الباردة، والانفراج العالمى الأولى والثانى. وبصرف النظر عن التفاوت بين تلك العمليات الفرعية، فإن توازن الرعب كان هو العملية المركزية التى فرضت عدة قواعد للعمل بين القوتين العظميين، تلخصت فى الالتزام بعدم مفاجأة الطرف الآخر، وضبط النفس المتبادل، وعدم اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية، والاستعاضة عن ذلك بالحروب بالوكالة. ولهذا، لم تواجه القوتان العظميان بعضهما بعضا بشكل مباشر فى الصراع العربى – الإسرائيلى، ولجأتا إلى مد القوى المحلية بالسلاح. وكان الانفراج الدولى، ممثلا فى بيان الانفراج الصادر عن قمة نيكسون -بريجينيف- سنة ١٩٧٢، أحد العوامل التى دفعت مصر وسوريا إلى اللجوء إلى البديل العسكرى فى أكتوبر سنة ١٩٧٣. وبعد نهاية القطبية الثنائية، أدى التحول البنيوى فى النسق الدولى الى اتجاه الصراع العربى – الإسرائيلى نحو التسوية السلمية فى إطار مؤتمر مدريد والمحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف، ثم اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، وإعلان أوسلو وما ترتب عليه(٢١). بيد أن القطبية الأحادية أظهرت أثرها السلبى على الصراع لانحياز الولايات المتحدة المعلن والمطلق لإسرائيل، مما أدى إلى تعطيل العملية السلمية، بل وتحول الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر نحو إعادة الشرق الأوسط الى العصر الاستعمارى ودبلوماسية البوارج بشكل جديد.

ثانيا- التفاعلات الدولية :

يشمل هذا البعد الخارجى عددا من العوامل الفرعية، لعل أهمها دور القوى الخارجية، والاعتماد الاقتصادى الدولى. ينصرف العامل الأول إلى تأثير الوحدات الثالثة على الصراع. وقد اضطلعت هذه الوحدات بدورين مهمين فى الصراع العربى – الإسرائيلى. الدور الأول: هو التدخل فى الصراع عن طريق مد الأطراف المتصارعة بالعون الاقتصادى والعسكرى والدعم المعنوى، مما يؤثر فى سلوك الأطراف المحلية تجاه بعضها بعضا. وقد اتسم الصراع العربى – الإسرائيلى إبان القطبية الثنائية باستقطاب ثنائى مماثل، حيث أيد الاتحاد السوفيتى الدول العربية "الثورية"، وأيدت الولايات المتحدة إسرائيل. ومن المعروف أن فرنسا لعبت الدور الأهم فى تمكين إسرائيل من امتلاك السلاح النووى ودعمتها الولايات المتحدة فيما بعد. وفى دراسة رائدة لهما، قرر إيزارد وسميث أن الصراع العربى – الإسرائيلى قد تأثر كثيرا بحجم المعونات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية والأمريكية لإسرائيل والعرب على التوالى(٢٢)، فى الوقت الذى وجد فيه ميلستاين أن هذا التأثير كان محدودا(٢٣). كذلك، فقد درست ودودة بدران أثر الأطراف الثالثة على الصراع العربى – الإسرائيلى -خاصة أثر الولايات المتحدة على الصراع المصرى – الإسرائيلى بين عامى ١٩٦٧ و١٩٧٩- ووجدت أن الولايات المتحدة قد تصرفت فى الصراع إما كحليف (لإسرائيل) أو كوسيط. وفى الحالتين، أثرت -إلى حد كبير- على مسار التسوية، سواء من حيث إدارة الصراع أو تسويته(٢٤). أما الاعتماد الاقتصادى الدولى، فإنه يشير إلى علاقة بين القوى العربية والإسرائيلية من ناحية وبين القوى الكبرى بشكل تعتمد فيه الأولى على الثانية فى تنظيم اقتصادها من ناحية أخرى. الاعتماد هو علاقة تبعية ذات اتجاه واحد، وهو بذلك يختلف عن الاعتماد المتبادل. ومن المؤكد أن إسرائيل والدول العربية اعتمدتا اقتصاديا على القوى الكبرى، سواء كمصدر للمعونة

الاقتصادية، أو التكنولوجيا، وأن ذلك قد أنشأ أشكالا مهمة من الاستجابة السياسية للعرب والإسرائيليين لمطالب الدولة المعتمد عليها. ولكن العرب وإسرائيل لم يكونا مجرد مستجيبين لمطالب ومصالح القوتين العظميين، ولكنهما مارسا تأثيرا عليهما فى الوقت نفسه إلى حد عجز القوتين عن تحقيق بعض أهدافهما. ومن ذلك أنه رغم اعتماد مصر الساداتية على المعونة العسكرية السوفيتية، إلا أنها سنة ١٩٨٢ أخرجت الخبراء السوفيت من مصر بشكل مهين.

وهناك نوع آخر من التفاعلات "عبر القومية" أثر فى الصراع العربى -الإسرائيلى، وهى التفاعلات بين القوى المحلية المتصارعة، والقوى الداخلية فى مجتمعات أخرى. فقد لعبت القوى السياسية الصهيونية فى المجتمعات الغربية دورا مهما فى مسار الصراع العربى - الإسرائيلى. ولعل أشهر الأدلة على ذلك هو دور اللوبى الصهيونى فى إطار منظمة "إيباك" فى الولايات المتحدة. فقد كانت تلك القوى تقليديا أكثر تطرفا من الحكومات الإسرائيلية تجاه العرب، وقامت بمدها بالمهاجرين وبالمتطوعين عند نشوب القتال، وساهمت فى الضغط على حكوماتها لتبنى سياسات موالية لإسرائيل. وبذلك، كانت تلك القوى عاملا معطلا لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى.

ثالثا- المسافة الدولية :

يقصد بها المسافة النسبية بين العرب والإسرائيليين من حيث المقدرات النسبية، والمكانة الدولية. ففى تقديرنا أن المقدرات النسبية، أى ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، لعبت دورا مهما فى مسار الصراع. ذلك أن الخلل فى الميزان لصالح إسرائيل، بشكل دائم منذ بدء الصراع، كان من العوامل، بالإضافة إلى الدعم الغربى، التى أدت إلى تعطيل تسوية الصراع، خاصة مع احتكار إسرائيل للسلاح النووى فى الشرق الأوسط. ولو كانت دولة عربية واحدة قد امتلكت السلاح النووى أيضا، لكانت معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى قد تغيرت بالكامل، كما هو الحال فى العلاقات بين القوتين العظميين فى عصر القطبية الثنائية، والعلاقات الهندية - الباكستانية بعد سنة ١٩٩٨. أما من حيث المكانة الدولية، فإنه يقصد بها مدى اتساق أو عدم اتساق مكونات مكانة الدولة فى النسق الدولى. فمكانة الدولة فى هذا النسق تتحدد بناء على مكونات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وثقافية، وحضارية، وغيرها. فإذا كان هناك اتساق فى تلك المكونات للدولة الواحدة، أى كانت تتمتع بقيم عليا أو دنيا فى تلك المكونات، فإنها تكون فى حالة توازن فى المكانة. أما إذا كانت تتمتع ببعض القيم العليا، بينما تظل القيم الأخرى دنيا، فإنها فى تلك الحالة تتسم بعدم توازن المكانة. ويدلنا استعراض مكانة الدول العربية وإسرائيل فى النسق الدولى على أنها غير متوازنة، مما كان له أثره على الصراع العربى - الإسرائيلى. فمن ناحية، نجد أنه منذ سنة ١٩٧٣، تمتعت السعودية بقيم عليا فى البعد الاقتصادى للمكانة، وبقيم دنيا فى باقى أبعاد المكانة، بينما امتلكت مصر قيما عليا فى البعدين العسكرى والثقافى للمكانة، وفقدت قيمها العليا فى البعد الاقتصادى، مما أدى إلى توزيع هيكل القوة فى النظام العربى، وافتقاد النظام للقيادة الإقليمية. وأصبح من المتعين على الدول العربية أن تدخل فى مساومات متعددة، يسعى كل طرف من خلالها لتعظيم مكانته، وذلك من أجل الوصول إلى قرار موحد، مما أضعف بدوره من الأثر العربى على الصراع. كذلك، فإسرائيل ذاتها تتمتع بقيم عليا فى البعدين الاقتصادى والعسكرى للمكانة، ولكنها لا تتمتع بقيم عليا فى البعد السياسى لتلك المكانة، خاصة فى محيط الشرق الأوسط، مما يدفعها إلى اتباع سياسات عدوانية لاكتساب النفوذ السياسى المكمل لقوتها الاقتصادية والعسكرية.

رابعا- المواقف الدولية :

المقصود بذلك هو نشوء حافز مباشر فى البيئة الخارجية، أى فى إقليم خارجي، يؤدى إلى سلسلة من التفاعلات الجديدة التى سرعان ما تنعكس على الصراع فى الإقليم محل الدراسة (وهو فى حالتنا الشرق الأوسط). لعل أهم المواقف الدولية هى تلك التى تتميز بطابع الأزمة

الدولية من حيث توافر عناصر المفاجأة، والتهديد لقيم الوحدات الدولية، وتوافر وقت محدود لاتخاذ القرار، وزيادة احتمال نشوب الحرب فى هذا الموقف. وقد تأثر الصراع العربى - الإسرائيلى بالعديد من الموقف الدولية، لعل من أخطرها الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وحرب الخليج الثانية الناشئة عن الغزو العراقى للكويت (١٩٩٠- ١٩٩١)، والمواقف الناشئة عن الغزو الأنجلو - أمريكى للعراق سنة ٢٠٠٣، والمواجهة المتصاعدة منذ ذلك التاريخ بين الغرب وإيران حول برنامجها النووى. وقد أفادت تلك المواقف الدولية إسرائيل، إذ أدت إلى مزيد من الخلل فى ميزان القوى الإقليمى لصالحها، وأضعفت من النظام العربى بإخراج العراق من معادلته. كما أن العالم العربى يشهد استقطابا إقليميا حادا تدعمه الولايات المتحدة بين من يسمون "بالمعتدلين العرب" مع إسرائيل فى مواجهة إيران وسوريا، وهو استقطاب من شأنه اعتبار إيران بمثابة العدو الرئيسى وليس إسرائيل، التى مازالت تحتل الأراضى السورية والفلسطينية واللبنانية المحتلة سنة ١٩٦٧ وما بعدها.

من ناحية أخرى، فقد أثر الموقف الدولى فى جنوبى آسيا، بعد أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، على الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث تركز الاهتمام على ما يسمى "مكافحة الإرهاب"، بما فى ذلك الحركات الإسلامية الأصولية فى باكستان وأفغانستان المؤيدة للشعب الفلسطينى، بل وتحول حكومة مشرف فى باكستان إلى إقامة علاقات مع إسرائيل.

خاتمة :

هناك مخاطرة تكمن فى تحليل العوامل الخارجية للصراعات فى الشرق الأوسط، وهى قيام المدافعين عن الأثر الحاسم للعوامل الداخلية برفع لواء "الأكليشيه" التقليدى بأن من يشير إلى العوامل الخارجية يتبنى "نظرية المؤامرة". وقد أصبح رفع هذا الأكليشيه علامة ثابتة فى الخطاب السياسى لفريق من الدارسين، يرى أن صراعات المنطقة ناتجة عن معضلات بنيوية وإدراكية لشعوب المنطقة، وللشعوب العربية خاصة، وأن حل تلك الصراعات إنما يكمن فى التخلى عن "أوهام" دور العوامل الخارجية، والانكفاء على الذات لحل المعضلات الداخلية، وقبول الاندماج الكلى مع القوى الخارجية، خاصة قوى العولمة. والحق أن هذا الأكليشيه أصبح أداة سهلة لتفادى الدخول فى حوار جاد حول محددات صراعات الشرق الأوسط، خاصة الصراع العربى -الإسرائيلى. ولو تم هذا الحوار، فسيتضح أن العوامل الداخلية والخارجية قد تفاعلت فى نشأة وتطور وتعميق الصراع العربى - الإسرائيلى، وأن وزن العوامل الخارجية كان دائما، سواء فى حقبة القطبية الثنائية أو بعدها، عاملا حاسما فى وضع ضوابط وفرض ضغوط على القوى المحلية للتحرك فى اتجاه معين موات لمصالح تلك القوى. وفى هذا الصدد، لا يمكن إغفال الدور الغربى فى الخلل الرهيب فى ميزان القوى فى الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، وهو ما يكمن خلف سلوك الهيمنة الإقليمية الإسرائيلى. ولا يمكن فهم أسباب الإصرار الأمريكى على غزو العراق سنة ٢٠٠٣ إلا فى هذا السياق، أى سياق تغيير البيئة الإقليمية، مما يكرس من الخلل فى التوازن لصالح إسرائيل. ولذلك، لاحظنا أن الذين تحمسوا لهذا الغزو من المثقفين العرب هم أنفسهم من يلجأون باستمرار الى أكليشيه نظرية المؤامرة.

ولا يعنى ذلك أن العوامل الداخلية لم يكن لها، أو ليس لها، دور فى استمرار الصراع. فالضعف البنيوى للنظم السياسية والاقتصادية العربية مسئول عن عدم قدرة الدول العربية على التحرك الاستراتيجى العقلانى فى الصراع. ونقصد بذلك التحرك الذى يقوم بحساب العوائد، ليس فقط فى المدى القصير، وإنما أيضا فى المدى البعيد، وعلى اتخاذ القرار فى ضوء حسابات واقعية للمكاسب والخسائر. وقد فتح هذا الضعف الساحة أمام مزيد من تدخل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها فى المقام الأول. ونشير هنا -على سبيل المثال- إلى سوء الحسابات السياسية للقيادة المصرية فى أزمة مايو - يونيو سنة ١٩٦٧، مما أعطى

إسرائيل المجال لتعميق الخلل فى التوازن، وكان بداية لصعود المشروع الامبراطورى الأمريكى - الإسرائيلى فى الشرق الأوسط.

ولذلك كله دلالات مهمة بالنسبة لأدوات إدارة وتسوية ومستقبل الصراع. فالأمر يتطلب حركة على المستويين الإقليمى والعالمى فى اتجاه تصحيح موازين القوى، وهى حركة لن تثمر نتائجها بدون تحول جذرى عربى فى اتجاه التنمية والديمقراطية. ولا يعنى ذلك، كما يرى البعض، تجميد الصراع أو القبول بالمعروض والتركيز على الداخل، فتلك صيغة مقنعة للاستسلام للمطالب الامبراطورية الإسرائيلية.

الهوامش :

1- Nonneman, Gerd, "Obstacles to stability in the Middle East: An overview of context and linkages", in Couloumbis, T. T. Veremis; and T. Dokos (Eds.), The Southeast European Yearbook, (Athens: Hellenic Foundation for European and Foreign Policy, 1994): 105-134.

2- Lesser, Ian, "New dimensions of Mediterranean security", (Santa Monica, CA, Rand), 1996, mimeo.

3- Craig, James, "What is wrong with the Middle East?" in Asian Affairs, 2, 23 (June 1992): 131-141.

4- Perthes, Volker, "Security challenges from the Mediterranean: A German Perspective", in Hegazy, Sonja (Ed.) Egyptian and German Perspectives on Security in the Mediterranean (Cairo: Friedrich Ebert Stiftung, 1998): 29-36.

5- Tanner, Fred, "The Euro-Mediterranean Partnership: Prospects for arms limitations and confidence building after Malta", in International Spectator, 32, 2 (April-June 1997): 3-26.

6- Ben-Yahia, Habib, "Security and stability in the Mediterranean Regional and international changes", in Mediterranean Quarterly, (winter 1993):

7- Saaf, Abdullah, "A framework for stability in the Mediterranean", in Scheben, Thomas (Ed.) Towards a Partnership between Europe and the Mediterranean Region: Security and Peace, (Cairo: Konrad Adenauer Stiftung, 1996): 76-78.

8- Abdel-Monem Said Aly "The Egyptian concepts in a transitional period", in Ibid, 41-45.

9- Mohammad Selim "Southern Mediterranean perceptions of security cooperation and the role of NATO", in Hans Gunther Brauch, A. Marquina & A. Biad, Eds. Euro- Mediterranean Partnership for the 21st Century, (London: Macmillan 2000), pp. 129-146.

10- Edward Azar, P. Jureidini, and R. McLaurin, "Protracted Social Conflict, Theory and Practice in the Middle East", Journal of Palestine Studies, (USA), 8 (1), autumn 1978,pp. 41-61.

11- Jeffery Milstein, "American and Soviet influence, balance of power, and Arab-Israeli violence", in Bruce Russet, ed., Peace, War, and Numbers, (London, Sage, 1972), pp. 139-161.

12- Marie-Joelle Zahar, Democracy, War, and Peace in the Middle East, reviewed in Journal of Palestine Studies, 26 (3), 1997, pp. 105-106.

وفى رؤية عامة للموضوع

- Fred Chernoff, "Democratic peace and progress in International Relations", International Studies Review, 6 (1), March 2004, pp. 49-77.

- Kenneth Pollack et al., "Symposium: Imperial dreams: Can the Middle East be transformed?" Middle East Policy, 10 (4), Winter 2003,pp. 1-28.

١٣- حامد عبدالله ربيع، المتغيرات الدولية وأزمة الشرق الأوسط (دمشق، دار الطلائع، ١٩٧٩) وراجع عرضنا لهذا الكتاب فى السياسة الدولية، يناير سنة ١٩٨١، ص٢٣٧-٢٣٩.

فى هذا الكتاب، قدم المؤلف عدة تنبؤات مهمة ربما يفيد أن نتذكرها بعد مرور ثلاثة عقود على نشرها. فقد تنبأ المؤلف بأن إسرائيل ستفقد تأييد القوتين العظميين، مؤسسا رأيه على أنه مع نهاية القرن، فان المسلمين السود سيمارسون نفوذا هائلا فى المجتمع الأمريكى، بحيث سيفوق نفوذهم النفوذ الصهيونى. كما أن المسلمين سيمارسون فى المجتمع السوفيتى نفوذا حاسما فى صنع القرار السوفيتى، ومن ثم ستنحاز القوتان الى جانب العرب (ص١٧٤). كما توقع أن إسرائيل ستزول إن عاجلا أو آجلا، وأنها إما ستتفتت من الداخل أو تتحول إلى "دولة عربية" (ص١٨٦). وفى المقام ذاته، يتنبأ بأنه سيكون "من مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل دعم الوحدة الإقليمية العربية" (ص٢١٤). وفى هذا السياق، يأتى تأكيد المؤلف القاطع بأن المتغيرات الخارجية وحدها هى التى تحدد مصير الصراع العربى -الإسرائيلى.

١٤- المرجع السابق، ص١١، ٢٤، ٥٤.

١٥- سيار الجميل، المجال الجوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم .. من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات، تحديات مستقبلية، المستقبل العربى، يونيو ١٩٩٤، ص٢٠-٢٢.

16- Tim Niblock, "A Framework for renewal in the Middle East", in Haifa Jawad, ed., The Middle East in the New World Order, (London, McMillan, 1994), pp. 4-5.

17- Tareq Ismael, International Relations of the Contemporary Middle East, (Syracuse, Syracuse University Press, 1986), pp. 12-13.

18- James Russell, Regional Threats and Security Strategy: The Troubling Case of Today's Middle East, November 2007 (www.Strategic Studies Institute.army.mil/)

١٩- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص٢٩٤-٢٩٧.

20- B.A. Roberson, "The impact of the international system on the Middle East", in Raymond Hinnebusch, and A. Ehteshami, eds., The Foreign Policies of Middle East States, (Boulder, Lynne Reinner, 2002), pp. 55-70.

21- Mohammad Selim, "Regional Systems in Transition: The Middle Eastern and African Systems in Comparative Perspective", The Middle East and African Studies, (Korea), 1993, pp. 18-48.

22- Walter Isard and T. Smith, "The major power confrontation in the Middle East: Some analysis of short-run, middle-run, and long-run considerations", Peace Research Society (International) Abstracts, 15, 1970, pp. 33-34.

23- Milstein, op.cit, p. 14.

24- Wadouda Badran, The Role of Third Parties in Conflict betwee Small States: A Case Study of the United States and the Egyptian-Israeli Conflict, January 1967, December 1978, (Doctoral dissertation submitted to Carleton University, 1981.

ستون عاما من الصراع العربى - الإسرائيلى .. جدلية المقاومة والتسوية

د. أحمد يوسف أحمد *

فى صراع مصيرى، كالصراع العربى - الإسرائيلى، تكتسب الأسئلة حول الطرق المثلى لإدارته أهمية فائقة، إذ يترتب على الإجابات الصحيحة لهذه الأسئلة إمكان تحقيق طرف ما لأهدافه، أو على الأقل لجزء منها. وبعد مرور ستين عاما على نشأة دولة إسرائيل، التى تعد علامة فارقة فى تطور هذا الصراع، يزداد إلحاح الحاجة إلى البحث عن الإجابات الصحيحة، خاصة أن كلا من نهجى المقاومة والتسوية يبدو مأزوما، ولذلك فإن من شأن البحث أن يساعد على إيضاح الأمور، ومن ثم اتخاذ قرارات رشيدة فى إدارة الصراع.

المقاومة أو التسوية .. دروس الخبرة العملية :

يشتد الجدل فى الآونة الراهنة على الصعيد العربى عامة والفلسطينى خاصة حول نهجى التسوية والمقاومة، خاصة وقد انفرط عقد فصيلى المقاومة، الرئيسيين فى فلسطين، جغرافيا وسياسيا، بسيطرة حماس المتبنية خيار المقاومة على قطاع غزة، وسيطرة فتح التى تتبنى قيادتها خيار التسوية على الضفة الغربية. فهل يمكن أن تقدم القراءة المقارنة لخبرات التحرر الوطنى المعاصرة دروسا مفيدة فى هذا الصدد؟

كقانون عام، يكون التناقض بين المشروع الاستعمارى والوطنى واضحا منذ بدايته، فيؤدى إلى إرهاصات لمقاومة وطنية عفوية للاستعمار تأخذ عادة فى البداية الطابع العنيف، ربما لتصور جدواها فى دحض المشروع الاستعمارى، نظرا لعدم الإلمام بأبعاده المتكاملة ومدى ضراوته. ومع مرور الوقت، "تتعلم" الحركات الوطنية المزيد عن المشاريع الاستعمارية فتهدأ إلى حين، و"تتعلم" السلطات الاستعمارية المزيد عن حركات التحرر الوطنى فتحسن أساليبها فى مواجهتها. غير أن التناقض يأخذ فى التجذر مرحلة بعد مرحلة فتستمر هذه الحركات فى نضالها وتوسع نطاقه أفقيا على المستويين: الاجتماعى بضم طبقات جديدة للنضال،

(*) استاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة .

والجغرافى بانتشار مكانى أوسع له، وتطور أساليبه رأسيا على مستوى أشكال النضال وأدواته. فاستمرار حركات التحرر الوطنى فى نضالها ليس إذن مجرد نبض روتينى يشير إلى بقاء الحياة، وإنما هو إرادة فعل متزايدة تتحرك بثبات بسرعة أحيانا، وببطء- فى أغلب الأحيان- نحو تحقيق أهدافها. ولا يعنى الاستمرار -كما تشير خبرات أغلب حركات التحرر الوطنى- النضال اليومى الذى لا يتوقف لحظة واحدة، فهناك التوقف الذى أعقب الهزائم والنكسات التى بقيت بالمنظور التاريخى ظاهرة مؤقتة فى المسار العام لعملية التحرر الوطنى، وهناك التوقف الذى كان يعنى إعادة الحسابات والتخطيط للمواجهة.

ويؤدى هذا المسار المستمر تاريخيا والمتصاعد موضوعيا لحركات التحرر الوطنى إلى آلية أكيدة لتآكل المشروعات الاستعمارية، نتيجة للضرر المتزايد الذى تلحقه هذه الحركات بمستعمريها. وفى البداية، يصل الإخفاق فى إدراك حقيقة الموقف وجوهر التاريخ من قبل المستعمرين إلى حد "العمى" الكامل، فيتصورون أن حركات التحرر الوطنى ما هى إلا ظواهر مؤقتة تطفح على جلد المشروعات الاستعمارية، فيعملون على استئصالها بإعمال القوانين والنظم الاستعمارية من خلال استخدام مكثف لأدوات الإكراه. ويرتبط ذلك عادة بمواقف سياسية بالغة التطرف ضد مطالب هذه الحركات، تكون هى فى حد ذاتها بعد ذلك خير دليل على بداية التآكل الحقيقى فى المشروع الاستعمارى، عندما تبدأ هذه المواقف فى التغيير تحت وطأة الضغط المستمر والضربات المتزايدة لحركات التحرر. وعند نقطة معينة، يكون من الواضح أن تكلفة المشروع الاستعمارى قد أصبحت تفوق العائد المترتب عليه، وعادة ما يستمر "العمى" لدى نظام الحكم القائم فى الدولة الاستعمارية، فلا تحدث الاستجابة المطلوبة للمتغيرات الجديدة النابعة من بيئة حركات التحرر الوطنى. وهنا، تصل آلية التآكل إلى قمتها بحدوث تغيرات سياسية فى معسكر المستعمر، قد تكون جذرية فى بعض الأحيان، وتضطلع السلطة الجديدة فى الدول الاستعمارية بمهمة التكيف مع حركات التحرر الوطنى بضرورة التسليم بمطلبها فى الاستقلال السياسى.

ومن الأهمية بمكان أن نناقش، فى سياق تحليل ظاهرة المقاومة الوطنية لعمليات الاستعمار والاحتلال الأجنبيين، العلاقة الجدلية بين الكفاح المسلح والنضال السلمى. فليس صحيحا أن كل مقاومة ينبغى أن تكون مسلحة، أو يستحسن أن تكون ذات طابع سلمى، إذ تظهر القراءة المتأنية لمسار حركات التحرر الوطنى من منظور أساليب النضال أن ثمة نموذجا يكاد يكون عاما، تتكشف أبعاده من خلال هذا المسار. فتطبيق المشروعات الاستعمارية على أرض الواقع، من خلال الغزو العسكرى بصفة خاصة، يولد إرادة المقاومة لدى الشعوب التى تستهدفها هذه المشروعات، تنعكس فى شكل مقاومة عنيفة لهذا الغزو. غير أن الخلل العام فى ميزان القوى بين الاستعماريين والوطنيين يؤدى بعد فترة تطول أو تقصر- وفقا للظروف الخاصة بكل حالة على حدة- إلى إخماد المقاومة العنيفة للوطنيين.

وتمر مرحلة من السكون، من الواضح أن المجتمع المقهور يتأمل خلالها فى كل ما جرى، ويعيد حسابات المواجهة، وذلك فى الوقت الذى تكون فيه أبعاد المشروع الاستعمارى قد بدأت تتكشف شيئا فشيئا عن أبشع صور الاستغلال والقهر لجماهير الوطنيين. وتبرز المقاومة من جديد، باعتبارها الطريق الوحيد والحتمى للخلاص، غير أنها تأخذ فى البداية الطابع السلمى السياسى، ربما للوعى بالخلل الهائل بين معسكر الاستعمار ومعسكر التحرر. وتبرز طلائع من الوطنيين لقيادة عملية المقاومة، ويتم بالتدريج جذب مزيد من القوى الاجتماعية فى عدد أكبر من المناطق إلى معسكر التحرر. وفى لحظة معينة، يتأكد إفلاس الطابع السلمى السياسى وحده، وتبرز ضرورة إدخال الكفاح المسلح فى المجرى العام للنضال، وتنطلق الشرارة الأولى فى اللحظة التى تثق فيها طلائع التحرر فى قدرتها على تحقيق النصر. لكن تبنى الكفاح المسلح لا يعنى فى حد ذاته انتهاء المشكلات، فهناك بطبيعة الحال مشكلات مواجهة العنف المضاد من الاستعماريين، وهناك مشكلة العلاقة بين النضال العسكرى

والنضال السياسى، خاصة عندما يكون لكل من الأسلوبين رجاله، وهناك مشكلة الدعم الخارجى للكفاح المسلح، والذى يتوقف على ظروف لا تسيطر عليها هذه الحركات بطبيعة الحال، وتؤدى هذه الظروف فى أحيان غير قليلة إلى تقلبات غير مواتية فى هذا الدعم.

وفى مواجهة هذه الإشكاليات، يلاحظ أن الكفاح المسلح فى بعض حركات التحرر الوطنى قد تصاعد -على الرغم من كافة الصعوبات الهائلة- وصولا إلى الاستقلال السياسى الكامل، بينما أصيب فى حركات أخرى بانتكاسات واضحة أو -على الأقل- لم يفض إلى نتائج فعالة فى المواجهة مع المشروع الاستعمارى، الأمر الذى يفتح الباب للحديث عن "النضال السلمى". وهنا، يمكن الإشارة إلى الملاحظات الأربع التالية:

الملاحظة الأولى : إن الخيار بين النضال السلمى والكفاح المسلح ليس خيارا "مبدئيا" فى حركات التحرر الوطنى، وإنما هو خيار يتعلق بالتكتيك، ومن ثم فإن الانتقال من أسلوب إلى آخر أو المزاوجة بينهما -بحسب الظروف- لا تمثل "تنازلا" أو "تشددا" أو "وسطية" فى حد ذاتها، ذلك أن الأمر يجب أن يقاس بالعائد الذى يترتب على أى أسلوب يتبع من منظور تحقيق حركة التحرر الوطنى لأهدافها. وقد يقال فى هذا الصدد: وما الذى يستطيع النضال السلمى أن يحققه من عائد؟ وهنا نسارع إلى القول إن الخيار المطروح ليس خيارا بين "اللاقوة" و"القوة"، فالقوة ليست بالضرورة مسلحة، والمقاطعة الاقتصادية مثلا أسلوب سلمى يمكن أن يرتب نتائج أكثر فعالية بكثير من الكفاح المسلح فى ظروف معينة بالنسبة لعملية التآكل الاستعمارى. وقد فشلت بريطانيا فى الهند، لأن الشعب الهندى بقيادة غاندى نجح فى تحويل ضعفه من المنظور المسلح إلى قوة سياسية، وذلك باستخدام وسائل غير مسلحة نجحت فى تقويض الاحتلال وإرادته وثقته بنفسه.

والملاحظة الثانية: إن الخيار بين النضال السلمى والكفاح المسلح لا يبدو بأى حال خيارا نظريا، وذلك بمعنى أن أساليب النضال التى تأخذ بها حركات التحرر الوطنى تتبلور من خلال تطور عملية التحرر ذاتها. ولا نقصد بذلك أن نقاشا لا يحدث فى صفوف حركة التحرر الوطنى حول هذه المسألة، ولكننا نقصد معنيين محددين، أولهما : إن هذا الخيار لا يمكن أن يفرض من أعلى بتحليلات أكاديمية على سبيل المثال، أو من خارج الحركة التحررية ذاتها. وثانيهما: إن الانتقال الفعلى إلى أسلوب محدد من أساليب النضال يحدث على أرض الواقع، عندما يدرك المناضلون جدوى هذا الانتقال. ومع ذلك، فثمة فائدة أكيدة دون شك فى دراسة الخبرات التحررية الأخرى واستخلاص الدروس منها فى هذا الخصوص ووضعها أمام المناضلين لمجرد الاسترشاد بها.

الملاحظة الثالثة: إنه فى مجال المفاضلة بين النضال السلمى والكفاح المسلح، تبدو حجة التحسب لردود الفعل العنيفة من جانب السلطات الاستعمارية إزاء لجوء حركة التحرر الوطنى للكفاح المسلح حجة واهية، إذ تظهر خبرات التحرر الوطنى أن هذه السلطات قد عاملت كلا من النضال السلمى والكفاح المسلح بنفس العنف. وليست لدينا بطبيعة الحال أرقام محددة عن ضحايا النضال السلمى والنضال المسلح، كل على حدة، حتى نقول إن هذا الأسلوب أكثر "أمانا" من ذاك. ومن المؤكد أن الشعوب لا تسأل نفسها أصلا مثل هذه الأسئلة الترفية وهى تواجه الاستغلال والقهر الاستعماريين. لكن الثابت على الأقل أنه لم يكن هناك تناسب على الإطلاق بين رد الفعل الاستعمارى والفعل التحررى السلمى. وتبرز المذابح الجماعية للوطنيين المسالمين فى الهند والجزائر وفلسطين وجنوب إفريقيا وغيرها شاهدا على ذلك. بل إن عدم التناسب هذا كان فى حد ذاته هو العامل الذى حسم ضرورة الأخذ بالكفاح المسلح فى عدد من الحالات.

والملاحظة الرابعة والأخيرة: إن الجدل النظرى حول الخيار بين النضال السلمى والكفاح

المسلح يظهر المسألة - ربما لأنه نظرى- وكأنها "إما" "أو"، مع أن الخبرات العملية تشير إلى الحدوث الفعلى على أرض الواقع للمزاوجة بين الخيارين.

ويشير النموذج العام لتطور حركات التحرر الوطنى إلى نجاحها فى تحقيق هدف الاستقلال السياسى من المستعمر. غير أن هناك تمايزا واضحا فى صور الحصول على هذا الهدف، فهناك من هذه الحركات من نجح فى انتزاع الاستقلال انتزاعا بقوة السلاح، بحيث إن الاتفاق الذى وقع مع المستعمر لم يكن سوى تسليم منه بالأمر الواقع الموجود فى الساحتين العسكرية والسياسية، ويكون الحصول على الاستقلال السياسى على هذا النحو حلا نهائيا للتناقض السياسى بين الاستعمار وحركات التحرر الوطنى لصالح الأخيرة. ويمكن أن نلحق الخبرات الفيتنامية والجزائرية واليمنية والأنجولية بصفة عامة بهذه الصورة من صور تحقيق الاستقلال السياسى. غير أن هناك من حركات التحرر الوطنى من حصل على الاستقلال السياسى من خلال تسوية تتضمن حلولا وسطا فى إطار التسليم بمطلب الاستقلال بطبيعة الحال، وذلك نتيجة لكون النضال التحررى لم يحسم المعركة لصالح حركات التحرر بالكامل. ويمكن أن نستشهد هنا بخبرات التسوية فى الجنوب الإفريقى (زيمبابوى وناميبيا وجنوب إفريقيا).

وتحدث التسوية عادة، لأن حسابات طرفى الصراع تشير بدرجة أو بأخرى إلى وجود مصلحة فى التسوية. فعلى الجانب الاستعمارى، سبقت الإشارة إلى عملية التآكل التى يتعرض لها، والتى يأتى وقت لابد أن يشعر بآثارها الحتمية، وفى هذه اللحظة، يصبح من الحكمة بالنسبة لمعسكر الاستعمار أن يبادر بإظهار المرونة والاستعداد للتسوية، لتحقيق أكثر من هدف، فهو -أولا- يأمل فى أن يحقق له هذا السلوك المرن فترة لالتقاط الأنفاس فى مواجهة تصاعد النضال التحررى سلميا وعسكريا فى حالة نجاح بالونات المرونة التى يطلقها فى تخدير الحركة الوطنية وإشاعة الانقسام فى صفوفها. وهو يأمل- ثانيا- فى أن يحصل من خلال المفاوضات على أفضل الشروط، خاصة إذا نجح فى تحقيق الانقسام فى صفوف الوطنيين واستغلاله. وهو يأمل -ثالثا- فى أن يفضى هذا كله إلى ضمان أن يجئ مجتمع ما بعد الاستقلال على النحو الذى يكفل لمصالحه الاستمرار.

وإذا كانت هذه هى الدوافع التى تحرك المعسكر الاستعمارى نحو التسوية، فما الذى يدفع حركات التحرر، التى يفترض فيها أن تكون مسلحة بوعى كامل بحتمية النصر، إلى قبول الحلول الوسط؟ يجب ألا ننسى ونحن نحاول الإجابة على هذا السؤال أننا نتحدث عن نضال فعلى وليس عن مجادلات نظرية. وهنا، فإن حركات التحرر الوطنى التى تتعرض بدورها لا للتآكل، فمسارها صاعد تدريجيا كما رأينا، وإنما لخسائر مادية وبشرية رهيبة، ولانقسامات شديدة- فى بعض الأحيان- فى صفوفها، ولتناقص أو توقف مصادر الدعم الخارجى فى ظروف معينة. وهنا، يثور الجدل داخلها بقوة حول جدوى القبول بالتفاوض، وقد يؤدى هذا الجدل إلى مزيد من الانقسام كما يطمح العدو، وقد يصل الأمر إلى حد انسلاخ الفصائل الأكثر اعتدالا، والتى تكون عادة الأقل أداء فى ميدان النضال ومسارعتها بالسير فى اتجاه العدو، مما يخلق ضغوطا إضافية على الفصائل الأكثر نضالية فى اتجاه قبول التسوية، وعادة ما ينتهى الأمر بقبولها وبدء مرحلة من النضال السياسى. ويكون من الأهمية بمكان هنا أن يأتى هذا القبول فى التوقيت السليم من وجهة نظر حركات التحرر، والذى يفترض فيه أن يشير إلى توازن- ولو كان نسبيا- فى القوة بينها وبين معسكر الاستعمار، وإلا فإن قبول التسوية لن يكون سوى بداية لقبول التنازلات.

وتتضمن هذه المرحلة عادة أعمالا تفاوضية مع العدو، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وتواجه حركات التحرر الوطنى، هنا، فى سلوكها التفاوضى بمشكلة التنازلات التى يجب أن تقدمها. وفى الواقع أنها ما دامت رضيت بدخول المفاوضات فى الإطار السابق، فلابد من

توقع أنها ستقدم تنازلات، ويقدم بعضها بالفعل تنازلات واضحة، إما كتكتيك سليم أو كخطأ جسيم، وقد يترتب الخطأ أصلا على سوء توقيت قبول التسوية. ومن هنا، فإن شروط التسوية تكون مهمة للغاية فى العملية النهائية للحصول على الاستقلال، سواء هذه الخاصة بالمرحلة الانتقالية أو تلك المتعلقة بتنظيم مجتمع ما بعد الاستقلال، وقد تؤثر هذه الشروط على أمور بالغة الأهمية، مثل طبيعة القوى الحاكمة فى هذا المجتمع. وهذا يجعل الحديث عن الضمانات الموضوعية لمرحلة ما بعد الاستقلال يكتسب أهمية خاصة، وإن كان هذا موضوعا آخر.

موقع الصراع العربى - الإسرائيلى من جدلية المقاومة والتسوية :

فى محاولة الاستفادة من الدروس السابقة التى أمكن استخلاصها من الخبرات المعاصرة لحركات التحرر الوطنى، يمكن الإشارة إلى ثلاث ملاحظات رئيسية.

تكشف الملاحظة الأولى عن أن الصراع العربى - الإسرائيلى قد سار وفقا لنموذج حركات التحرر الوطنى الذى سبقت الإشارة إليه، وقد بدأ النضال التحررى الفلسطينى كرد فعل لتبلور المشروع الصهيونى على فلسطين منذ الربع الأول من القرن الماضى، وما انتفاضة البراق فى العشرينيات وثورة ١٩٣٦ فى الثلاثينات من ذلك القرن إلا علامتان بارزتان فى هذا الصدد. وعقب إعلان دولة إسرائيل على معظم أراضى فلسطين فى ١٩٤٨، استمرت المقاومة الفلسطينية المسلحة وإن اتخذت فى البداية طابعا عفويا غير منظم، ثم بدأ الكفاح المسلح المنظم فى ١٩٦٥ على أيدى حركة "فتح". وفى ١٩٦٧ وبعد الهزيمة العربية فى مواجهة العدوان المسلح فى تلك السنة واحتلال أراض تابعة لثلاث دول عربية هى مصر وسوريا والأردن، دخلت هذه الدول على خط استخدام الأداة العسكرية فى الصراع مع إسرائيل، بشكل أو بآخر، كما فى حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، اعتبارا من عام ١٩٦٨ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ التى كانت عملا مشتركا بين مصر وسوريا.

وإذا كانت الظروف الذاتية والخارجية بالنسبة للنضال الفلسطينى المسلح قد أدت إلى محدودية نتائجه حتى نهاية الستينيات، فإن هذا النضال فى السبعينيات، وبصفة خاصة فى الثمانينيات، قد وصل إلى مستوى جماهيرى غير مسبوق، بالغا ذروته فى انتفاضة الحجارة فى نهاية ذلك العقد، وتحديدا اعتبارا من ديسمبر ١٩٨٧ وحتى تفجر أزمة الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ . وبعد فترة من الهدوء الذى سببته ملابسات التسوية فى العقد الأخير من القرن العشرين، تفجر النضال الفلسطينى المسلح فى شكل انتفاضة الأقصى اعتبارا من سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن. وتضاف إلى سجل الكفاح العربى المسلح فى الصراع العربى - الإسرائيلى بطبيعة الحال المقاومة اللبنانية التى بزغت اعتبارا من ثمانينيات القرن الماضى وتمحورت لاحقا حول حزب الله.

ويلاحظ أن كافة الإنجازات، التى حققها العرب حتى الآن على صعيد الصراع مع إسرائيل، قد تحققت بفضل المقاومة وحدها، فلم يكن ممكنا أن تقبل إسرائيل الانسحاب من باقى شبه جزيرة سيناء، لو لم تكن القوات المصرية قد أثبتت بأدائها، قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأثناءها وبعدها، أنها قادرة على إلحاق الهزيمة بالمحتل أو على الأقل رفع تكلفة بقائه فى شبه جزيرة سيناء إلى درجة لا يحتملها. ولم يكن ممكنا انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان بعد احتلالها فى ١٩٨٢ بدون المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد الاحتلال. ولم يكن ممكنا أن تهرب إسرائيل من الشريط الحدودى الجنوبى فى لبنان فى ٢٠٠٠ بدون مقاومة حزب الله. ولم يكن ممكنا أن تفشل فى تحقيق أهدافها فى لبنان من خلال عدوانها عليه فى صيف ٢٠٠٦ بدون الأداء القتالى الرفيع لحزب الله. وعلى الصعيد الفلسطينى، لم يكن ممكنا أن تقبل إسرائيل الاعتراف بالشعب الفلسطينى ومنظمته- كما جاء فى اتفاقية أوسلو ١٩٩٣- بدون انتفاضة الحجارة. ولم يكن ممكنا لشارون أن يتخلى عن قطاع غزة ويفكك مستوطناته

الاستعمارية فى ٢٠٠٥ لو لم تتفجر انتفاضة الأقصى، وتفشل القوات الإسرائيلية، المرة تلو المرة، فى القضاء عليها. ومن منظور زمنى ممتد، فإن تحول السياسة الإسرائيلية من اعتبار الضفة والقطاع بالكامل أراضى إسرائيلية محررة إلى قبول فكرة إنشاء دولة فلسطين على جزء منها- مهما يكن هذا الجزء ضئيلا- ليس إلا ثمرة من ثمار المقاومة.

تظهر الملاحظة الثانية أن الصراع العربى - الإسرائيلى قد دخل أيضا مسار التسوية، وفقا للنموذج السابق بيانه لحركات التحرر الوطنى المعاصرة. غير أن المشكلة أن الطرف العربى قبل مبدأ التسوية فى لحظة انكسار (هزيمة يونيو ١٩٦٧)، ولذلك ظل نموذج التسوية مع إسرائيل متأثرا بهذه الحقيقة التى تشير إلى خلل بنيوى فى ميزان القوى العربى - الإسرائيلى. ولذلك، فإن التسويات العربية - الإسرائيلية إما أنها لم تتم أصلا (المسار السورى)، وإما أنها تمت وإن بشكل لا يحقق تطلعات الطرف العربى بالكامل، كما فى المسار المصرى، الذى تعيب التسوية فيه الشروط المتعلقة بتوزيع القوات المصرية فى شبه جزيرة سيناء، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمنطقة الفاصلة بين مصر وإسرائيل، وهو توزيع ثبت مؤخرا أنه غير قادر على التصدى لاجتياح جماهيرى، فما بالنا بعدوان من دولة إقليمية كبرى؟ وإما أنها- أى التسويات العربية - الإسرائيلية -قد انتكست دوما وعادت إلى نقطة الصفر (اتفاقية كامب ديفيد الثانية الخاصة بتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى على المسارين الأردنى والفلسطينى فى ١٩٧٨- اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ١٩٩٣- خريطة الطريق الأمريكية ٢٠٠٣). ويلاحظ أن ثمة إنجازات لافتة قد تحققت دون تسويات أصلا، كما فى طرد القوات الإسرائيلية من لبنان بعد واقعة احتلاله فى ١٩٨٢، ثم من الشريط الحدودى الجنوبى فى ذلك البلد فى ٢٠٠٠، ثم التصدى الناجح للعدوان الإسرائيلى فى ٢٠٠٦.

ويعنى ما سبق أن الخلل فى ميزان القوى العربى - الإسرائيلى ما زال قيدا على إمكان التوصل إلى تسوية شاملة ومتوازنة- ولا نقول عادلة- فى الصراع، وأن ثمة جهدا فائقا ينبغى بذله لتصحيح ذلك الخلل من خلال استمرار مقاومة الاحتلال وتصعيدها، غير أن المعضلة العربية عامة والفلسطينية خاصة تشير إلى أن هذه المقاومة تواجه فى الوقت الراهن ومنذ عدة سنوات صعوبات هائلة على النحو الذى يمثل قيدا واضحا على إنجازاتها، وهو ما ينقلنا إلى الملاحظة التالية.

فى هذه الملاحظة الثالثة والأخيرة، نشير إلى أن المقاومة العربية فى الصراع مع إسرائيل تواجه صعوبات على كافة الأصعدة على النحو التالى:

فعلى الصعيد العالمى، نجحت إسرائيل فى أن تستغل توجهات إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن، خاصة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فى أن تقنع هذه الإدارة بأن ثمة تطابقا بين حربها العالمية على الإرهاب وبين حرب إسرائيل على المقاومة الفلسطينية، وبالتالى تبنت هذه الإدارة من المواقف ما عقد الأمور كثيرا بالنسبة للمقاومة، ووصل إلى ذروة جديدة فى الانحياز إلى إسرائيل ودعمها. وهكذا، أصبحت الإدارة الأمريكية ترى أن السلام فى الشرق الأوسط مرتهن بيد حفنة من الإرهابيين (خطاب الرئيس الأمريكى جورج بوش فى يونيو ٢٠٠٢)، وبالتالى فإنه يبدأ بالقضاء عليهم (وليس بتغيير سياسة الاحتلال الإسرائيلى أو حتى تعديلها)، وأصبح الرئيس جورج بوش نفسه لا يرى أن عودة اللاجئين إلى وطنهم أمر عملى، وكذلك الحال بالنسبة لتفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى فى الضفة الغربية (المؤتمر الصحفى مع رئيس الوزراء الإسرائيلى اريل شارون فى أبريل ٢٠٠٤) كما اخذ يؤكد علينا، وبصفة خاصة فى سنتى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، دعمه لمبدأ يهودية الدولة الإسرائيلية بكل ما ينطوى عليه من تداعيات فادحة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تراجع التأييد العربي للمقاومة الفلسطينية على نحو لافت. ويبدو معقولا أن مرد هذا التراجع إلى عاملين، أحدهما ذاتي والآخر خارجي. أما العامل الذاتي، فهو انفضاض عدد من الدول العربية من حول المقاومة الفلسطينية عقب رهانها الخاسر على صدام حسين إبان احتلاله للكويت فى ١٩٩٠ . وأما العامل الخارجي، فهو تأثر الحسابات العربية بالموقف الأمريكي من المقاومة السابق الإشارة إليه.

وهكذا، تحول النظام العربى الرسمي من المبادرة بتأسيس المقاومة الفلسطينية وتبنيها (كما فى قمتى القاهرة والإسكندرية فى ١٩٦٤) وحمايتها من مخاطر الصدام مع الدول التى تعمل على أراضيها (كما فى قمة القاهرة ١٩٧٠) إلى الاكتفاء بدعمها لفظيا واقتصاديا (كما فى القمم التى عقدت عقب انتفاضة الحجارة ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠) إلى المشاركة فى حصارها بل ولومها، كما هو الحال منذ عام ٢٠٠٦ بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية فى مطلع تلك السنة، وإبان العدوان الإسرائيلى على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. ويلاحظ أن الدعم الإيرانى للمقاومة اللبنانية والفلسطينية قد تبلور فى إطار هذا الفراغ الذى نجم عن تخلى النظام العربى عن المقاومة.

وعلى الصعيد الفلسطيني، وقعت المقاومة فى الشرك الذى نصبته لها اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ بقبولها - أى المقاومة- فكرة تأسيس سلطة فى ظل الاحتلال. وعن طريق هذا القبول، تم تحييد أهم فصائل المقاومة الفلسطينية فى حينه، وهى حركة فتح التى تحولت من قوة مقاومة ضد إسرائيل إلى شرطة محلية تقف بينها وبين الشعب الفلسطينى، ناهيك عن آثار انغماسها فى "الحكم" ومغانمه. وفى البدء، نأت "حماس"- أهم فصيل مقاوم بعد فتح- بنفسها عن المشاركة فى لعبة أوسلو، غير أنها غيرت توجهها الاستراتيجى، عندما قررت خوض الانتخابات التشريعية فى مطلع ٢٠٠٦ . وبفوز حماس بهذه الانتخابات، انضمت إلى شقيقتها فتح فى ابتلاع طعم السلطة الذى يتناقض مع منطق حركات التحرر الوطنى القائم على الكر والفر، فأصبح لحماس مقار رسمية يمكن تدميرها بصواريخ إسرائيلية وقيادات علنية يمكن اغتيالها. وهكذا، تراجع الأداء المقاوم لحماس.

وزادت الأمور سوءا بالحصار الذى فرض على حماس من قبل فتح بقيادة رئيس السلطة الوطنية المنتمى إليها، وهو الأمر الذى أفضى إلى الصدام المسلح الكامل بين الحركتين فى يونيو ٢٠٠٧ ، والذى وصل بالمقاومة الفلسطينية إلى أخطر مراحلها بانشغال فصيليها الرئيسيين بترسيخ وجود كل منهما على الأرض التى يقف عليها فى مواجهة شقيقه، مما يمكن تصور تأثيره الفادح على "فعل المقاومة" وإمكانات التسوية معا. فالمقاومة تخسر، بداهة، ولو جزءا من إمكاناتها بسبب هذا الصدام، وعملية التسوية مستحيلة فى ظل وجود رأس للسلطة الفلسطينية لا يسيطر على كافة أراضى ما يسمى بالحكم الذاتى الفلسطينى.

وعلى الصعيد الفكرى، تواجه المقاومة بأنصار "ثقافة الخنوع" الذين لا يفتأون يؤكدون أن طريقها مسدود، وأن جريمتها فى حق شعبها لا تغتفر، أو أنها بأعمالها غير الناضجة (كإطلاق الصواريخ على سبيل المثال) لا تتسبب إلا فى مزيد من العنف الذى تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى. وهذا المنطق مردود، أولا لأن النهج البديل (أى التسوية) عقيم، وسيبقى كذلك دون ممارسة فعل مقاوم حقيقى. وثانيا، لأن تاريخ المشروع الصهيونى على أرض فلسطين - كأى مشروع استعمارى- يشير إلى أن العنف المفرط سمة من سمات الاستعمار، بغض النظر عن أعمال المقاومة المضادة له. وهل يمكن - على سبيل المثال- أن نقارن العنف الإسرائيلى الحالى الذى يرده أنصار ثقافة الخنوع إلى إطلاق الصواريخ الفلسطينية بالعنف الذى مورس ضد الشعب الفلسطينى لحظة نشأة دولة إسرائيل وعقبها ؟

ختام :

هكذا، تبدو معضلة المقاومة/التسوية فى الوضع العربى فى سياق الصراع مع إسرائيل. فالتسوية مستحيلة، لأن ثمة خللا بنيويا فى ميزان القوى العربى - الإسرائيلى يجعل دولة الاحتلال فى غير عجلة من أمرها لإنجاز تسوية، والمقاومة تواجه صعوبات هائلة بسبب المتغيرات التى أشير إليها فى السابق. ولكى يصل العرب والفلسطينيون إلى تسوية متوازنة، فإن ثمة جهدا خارقا يتعين عليهم بذله، يبدأ بإعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتخلص من أوهام أوسلو (السلطة الوطنية فى ظل الاحتلال)، والتفرغ بدلا من ذلك لمهمة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية فى ظل المتغيرات الجديدة. فليس معقولا أن تكون المنظمة- وفقا لقرار القمة العربية فى الرباط فى ١٩٧٤ -هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، دون أن يكون فيها تمثيل لحماس. فإذا نجح الفلسطينيون والعرب فى مهمة إعادة البناء هذه، أصبح بمقدورهم أن يديروا حوارا حول الاستراتيجية المثلى للنضال مع إسرائيل، والتى يجب أن تتبنى رؤية واضحة ومتماسكة لإدارة الصراع، وتحدد أدوات النضال لتحقيق هذه الرؤية، بدءا بالعمل الدبلوماسى والإعلامى، ومرورا بالمقاطعة الاقتصادية والعصيان المدنى، وانتهاء بالنضال المسلح. وعلى الظهير العربى للمقاومة أن يدرك أن نكوصه عن دعم هذه المهام المطلوبة لن يكون له من نتيجة سوى زيادة الاختراق الإيرانى والأمريكى للنظام العربى، ما دام يتوانى عن الوفاء بمهامه الأساسية.

مفهوم الاتجار بالنساء والتدابير الدولية لمكافحته

د. محمود السيد حسن داود

الأستاذ المشارك بجامعتي البحرين والأزهر

فى العصر الذى تدعى فيه البشرية الارتقاء بمركز المرأة وتكريمها وإسناد كل الحقوق الإنسانية إليها، تظهر -وعلى نطاق واسع من الدول التى تتباهى بالمدنية والحضارة- عصابات "الاتجار بالنساء"، حيث يتعرض كل عام -حسب تقارير الأمم المتحدة- عدة ملايين من النساء والأطفال للخداع أو البيع أو القسر أو الإرغام -بطرق مختلفة- على الوقوع فى أوضاع من الاستغلال التى لا يمكنهم الفكاك منها، ويشكلون بذلك سلعا رائجة فى تجارة عالمية، تسيطر عليها جماعات إجرامية، منظمة تنظيما دقيقا. وقد عرفت هذه التجارة باسم "الاتجار فى النساء"، أو "تجارة الرق الجديدة".

وبكل أسف، فإن "الاتجار بالنساء" يعد من أكثر أنواع التجارة غير المشروعة رواجا(١)، وباتت أعداد كثيرة من النساء فى بلدان العالم الثالث وبلدان الاتحاد السوفيتى سابقا وأوروبا الشرقية وغيرها، مواد خاما جديدة وسلعا رخيصة ومتعددة فى هذه التجارة المحظورة، التى اعتبرتها الأمم المتحدة شكلا من أشكال العبودية.

ولقد ساعد على ظهور هذه التجارة الدنيئة عدد من العوامل والأسباب المحلية والدولية(٢)، لعل من أهمها: البطالة الضخمة، وسوء أنظمة التأمين الاجتماعى، وبصفة خاصة ما يخص المرأة فى كثير من بلدان العالم، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، خاصة فى بلدان العالم الثالث، وسياسات صندوق النقد الدولى والبنك العالمى المفروضة على عدد من هذه الدول، والتى تؤدى إلى الإفساد التدريجى لحياة الشعوب. إذ تحت إكراه سداد الديون، شجعت هذه المؤسسات العديد من الدول المدينة -كالدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وبعض دول إفريقيا- على تطوير صناعة السياحة، والتجارة الجنسية(٣).

وحيث إن لهذه التجارة آثارها المدمرة والوخيمة على نفسية الإنسان وحياته بالكلية، فقد اهتم بها كثير من الأجهزة الدولية بغية

١- الاتجار بالبشر هو ثالث أكبر تجارة إجرامية فى العالم بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح، وهى تشكل بالنسبة لعصابات الإجرام المنظم مخاطر أقل من تجارة المخدرات وتجارة السلاح. ومن المتوقع أن تتقدم تجارة الأشخاص فى المستقبل على تجارة السلاح. وتقدر الولايات المتحدة الأمريكية عدد ضحايا الاتجار بالبشر ما بين ٨٠٠ ألف و٩٠٠ ألف شخص سنويا يتم الاتجار بهم عبر الحدود الدولية، منهم ما بين ١٨ ألف شخص وعشرين ألفا يتم الاتجار بهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ونادرا ما تجد دولة لا تعانى من ظاهرة الاتجار بالبشر، سواء كانت الدولة مصدرة للضحايا أو كانت مسرحا لمزاولة الاستغلال الجنسى أو العمل القسرى. يراجع: لواء د. محمد فتحى عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها فى الاتجار بالأشخاص، بحث ضمن كتاب: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، الرياض، ص١٥-١٦.

٢- خالد محمد سليمان المرزوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها فى الشريعة الإسلامية والقانون الدولى، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى العدالة الجنائية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص٣٥-٣٧.

٣- حول أسباب نماء ورواج الاتجار بالمرأة فى العصر الحديث، يراجع:

Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes Points de repres dans la documentation des coalitions feminists internationales anti-trafic.

www.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html

العمل على منعها وإيقافها أو -على الأقل- تخفيف آثارها الوخيمة التى من شأنها الحط من كرامة الإنسان، بل وإلغاء إنسانيته بالكلية. ومن هذه الأجهزة: الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة، ومركز الأمم المتحدة لمنع الإجرام الدولى، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية لشئون الهجرة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والاتحاد الأوروبى وغير ذلك من الأجهزة الدولية(٤).

وأهم إشكاليات البحث الذى يدور حول مكافحة "الاتجار بالنساء" هى بيان ظروف نشأة هذه التجارة غير المشروعة، ثم بيان مفهوم مصطلح "الاتجار بالنساء Le traffic des femmes" ثم بيان الأساس القانونى لمنع هذه التجارة ومكافحتها، وأخيرا توضيح التدابير الدولية اللازمة لمنع الاتجار فى النساء وكل أعمال البغاء. ونستطيع من خلال هذه النقاط أن نقسم موضوع البحث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام.

أولا- ظروف نشأة الاتجار بالنساء.

ثانيا- تعريف الاتجار بالنساء.

المبحث الثانى: مكافحة الاتجار بالنساء فى ظل القانون الدولى العام.

أولا- الأساس القانونى لمنع الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام.

ثانيا- التدابير الدولية لمكافحة الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام.

الخاتمة وتتضمن نتائج البحث والتوصيات.

المبحث الأول- مفهوم الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام :

أولا- ظروف نشأة الاتجار بالنساء :

على الرغم من التكريم الإلهى لبنى آدم أو لجنس الإنسان عامة، بوصفه إنسانا فقط، دون النظر إلى نوعه أو لونه أو لغته أو حتى دينه، وعلى الرغم من التأكيد والتركيز على هذا التكريم الذى يشمل فى الإنسان الروح والجسد، فى مثل قوله تعالى: "(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)(٥)" وقوله سبحانه: "(لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)(٦)" - إلا أنه قد ظهرت من جديد مشكلة الاتجار بالنساء أو الاتجار بالإنسان عموما(٧). ويرجع ظهور هذه المشكلة "الاتجار بالنساء" إلى الحركات الكبرى للهجرة التى انتشرت فى القرن العشرين(٨). وفى البداية، كانت هذه الحركات مجرد حركات هجرة تقليدية من بلاد الجنوب النامية إلى بلاد الشمال الصناعية، طلبا للمال أو بحثا عن عمل أو فرارا من قسوة الحياة فى البلاد الفقيرة. وفى الواقع، كانت توجد بعض الأعمال المتاحة فى بلد المقصد، للمرأة القادمة من البلاد الفقيرة. وكان أهم ميادين هذا العمل، العمل فى مجال الزراعة، أو فى مجال صناعة النسيج، أو فى مجال الخدمة، وبصفة خاصة خدمة الأشخاص والبيوت، والعمل فى صناعة الجنس. ولعدم الاهتمام بقضايا المرأة فى هذا الوقت وضعف المركز القانونى والاجتماعى لها(٩)، بالإضافة إلى التمييز الجنسى فى العمل، كان الإقبال على هذه الأعمال كبيرا من قبل النساء فى البلاد الفقيرة المصدرة للأيدى العاملة، ومن قبل النساء المهمشات أو اللاتى لا يقيم المجتمع لهن وزنا أيضا فى الدول الغنية.

وفى بداية ظهور هذه الهجرة، كان يصاحبها من قبل البلاد المستقبلة أو بلد المقصد إجراءات وسياسات مشددة للتقليل منها.

٤- حول بعض الأجهزة التى تهتم بمكافحة الاتجار بالنساء، يراجع: د. محمد عبدالله المر، تدابير منع الاتجار بالبشر فى إطار منظومة حقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية، ورقة بحثية، ص٣-٦.

٥- سورة الإسراء، آية رقم ٧٠.

٦- سورة التين، آية رقم ٤.

واتفاقا مع موقف الشريعة الإسلامية من تكريم الإنسان وعدم إهانته، نصت كثير من المواثيق والاتفاقيات الدولية على تكريم الإنسان وحمايته وسلامة جسده أيضا، ومن هذه المواثيق: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، فى مادته الخامسة، وكذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عام ١٩٦٦. وقد رمى إلى ذلك الهدف أيضا اتفاقيات أخرى كثيرة مثل: اتفاقية منع إبادة الجنس البشرى عام ١٩٤٨، واتفاقيات جنيف الخاصة بحماية الإنسان وقت النزاع المسلح والصادرة عام ١٩٤٩، وغير ذلك.

٧- يراجع فى التطور التارخى لظاهرة الاتجار بالبشر، ومسالة الرق عموما، خاصة عند الرومانيين، وعند العبريين: د. عبد الحافظ عبد الهادى عبد الحميد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص، بحث ضمن كتاب: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥، الرياض، ص٣٤٤ وما بعدها.

٨- حول هذه المسالة يراجع:

- Assemblee Parlementaire, Conseil de l' Europe, Rsolution 1337 (2003),Migrations lies la traite des femmes et la prostitution., Rapporteur: Mme Zwerver, Pays-Bas, SOC., http://assembly.coe.int/Documents/WorkingDocs/doc03/FDOC.9795htm

وإن كان البعض يرى أن ظهور الاتجار بالنساء، أو السود خصوصا يرجع إلى منتصف القرن الخامس عشر أو السادس عشر، حيث كان البرتغاليون والإسبان يقومون بهذه التجارة من خلال إفريقيا. يراجع فى ذلك:

Eric Saugera: La traite des Noirs en 30 questions http://ww.3ac-creteil.fr/hgc/spip/article.php3?id_article=284&artsuite=0#sommaire_2

٩- فى التطور التاريخى للمركز القانونى والاجتماعى للمرأة عبر الحضارات المختلفة، انظر: د. أسامة عرفات أمين عثمان، حقوق المرأة فى المواثيق الدولية .. دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ص٩ وما بعدها.

بل وفى بعض الأحيان، كانت تلجأ هذه الدول إلى غلق الحدود إزاء هذه الهجرة بقصد منعها والهروب من أضرارها. وشيئا فشيئا تحت ضغط الطلب وزيادته على الأيدى العاملة الأجنبية، خاصة من النساء للعمل فى بعض الميادين شبه غير الشرعية وغير المقننة اقتصاديا، بدأت هذه الدول تفتح أبوابها لهذه الهجرة، وكان ذلك بمثابة ثغرة أو فرجة استطاعت أن تنمو فيها "التجارة بالأشخاص، خاصة النساء" أو ما كانت تسمى "تجارة الرقيق الأبيض - Traite des Blanches"(١٠)، لا سيما وأن عمل النساء فى هذه الحالة كان غير منظم تنظيما دقيقا، وتغيب عنه ضوابط العمل والتشريعات اللازمة فى هذا الميدان(١١).

ويضيف البعض -إلى ما تقدم- ثغرة أخرى، ويرى أنها ساعدت على نمو هذه التجارة ورواجها، وهى عدم القدرة القانونية لكثير من النساء فى بعض البلاد الفقيرة على السفر أو الهجرة بناء على محض إرادتهن(١٢)، حيث كانت المرأة لا تستطيع السفر وحدها أو حتى مجرد الحصول على "جواز السفر وتأشيرة الدخول" دون موافقة أحد أقاربها كالأب أو الأخ أو الزوج. وكان غياب هذه القدرة القانونية مع ضغط الحاجة الشديدة إلى السفر يجبر النساء ضعاف العقيدة وضعاف الإيمان على المرور على مكاتب الوسطاء والمخالفين الذين يقومون بالاتجار بالنساء للسفر عن طريقهم. وفى كثير من الأحيان، كانت تقدم هذه المكاتب التسهيلات الكثيرة لسفر النساء، مثل تجهيز أوراق السفر، ونفقات السفر، والتأكيد على وجود أعمال شرعية مجزية السفر، لكن يتم خداعهن فيفاجأن بأعمال غير شرعية، أو جرهن من الأعمال الشرعية إلى أعمال الدعارة بعد ذلك بال والمكر وكثير من الوسائل التى يلجأ إليها من يعمل بهـ التجارة(١٣).

وفى ضوء ظروف هذه النشأة، ظلت التجارة بالنساء تنمو غدت اليوم تجارة رائجة تحتل المرتبة الثالثة بعد تجارة السلا وتجارة المخدرات. وربما يكون من الصعوبة بمكان الوقوف حجمها الحقيقى، لأن بيان ذلك يكتنفه بعض الصعوبات، منـ صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة عن حجم الاتجار بالنسا وأحيانا يتم اعتماد الرقم الإحصائى من خلال الدراسات التى تجريها المنظمة الدولية للهجرة، وهى المنظمة النشيطة فى هذا المجال. لكن هذه الإحصاءات ربما تكون غير وافية، لأنها تتعلق بقضايا العدالة الجنائية فقط، هذا بالإضافة إلى أن قضايا الاتجار بالنساء تتم فى سرية تامة وتأتى تحت مسميات مختلفة(١٤).

ثانيا- مفهوم الاتجار بالنساء :

لخطورة موضوع الاتجار بالأشخاص عموما، والاتجار بالنساء خصوصا، وآثار ذلك السيئة والوخيمة فى الانحطاط بالمجتمعات والدول(١٥)، لم يكن غريبا من المجتمع الدولى محاولة علاج هـ

١٠- حول تدرج استعمال مصطلحات: L'Esclavage ثم Traite des Blanches ثم Trafic des Femmes، يراجع:
Jelena Bjelica, Journaliste AU Quotidien Serbe Danas, Colloque du 20 janvier 2005, Le trafic d'tres humains entre les Balkans et la France, .http://balkans.courriers.info/print_article.php3?id_article=5081

١١- على الرغم من ارتباط مشكلة الاتجار بالنساء بالهجرة، خاصة غير الشرعية فى البداية، إلا أن المهاجرين غير الشرعيين الذين لم يقعوا فريسة الاتجار تظل عندهم الحرية الكاملة فى أعمالهم وتصرفاتهم. أما من يقع فريسة الاتجار، فإنه يمكن أن يجبر على الدعارة أو العمل الجنسى. يراجع:
Tim Riordan Raaflaub, Division des affaires politiques et socials, La traite des personnes,: Rvis le 21 novembre 2006, http://www.parl.gc.ca/information/library/PRBpubs/prb0425-f.htm

١٢- أثبتت الأيام، وبرهنت الأحداث على عظم المفاسد المترتبة على سفر النساء بلا محرم، بعد أن كثرت الفتن، وعمت المحن، ومن تلك المفاسد: تعرض المرأة للابتزاز من قبل ضعاف الإيمان، وسفهاء الأحلام، إذ ربما زين الشيطان لبعض الرجال إسداء خدمة للمرأة المسافرة، أو النظر إليها خلسة لأنها من غير محرم أو ظنهم السوء بالمرأة لجرأتها على السفر بلا محرم. وقد جاءت بعض الأحاديث لتؤكد هذه الضوابط، مثل الذى رواه البخارى وغيره عن ابن عباس رضى الله عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم". وعن أبى هريرة مرفوعا: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم" (رواه مالك والشيخان وأبو داود والترمذى وابن ماجة عن أبى هريرة). ولو التزمت النساء بمثل هذه الأحكام، ما وقعن فى فخ المتجرين ولا فى شرك العصاة والفاسقين. وعلى ذلك، تكون الثغرة التى ساهمت فى ظهور الاتجار بالنساء هى ضعف إيمانهن وعدم التزامهن بهذه الأحكام الشرعية تحت ضغط الحاجة إلى العمل أو السفر من أجل العمل، وتستغل المكاتب الخاصة هذه الحاجة الشديدة. يراجع حول سفر المرأة فى الفقه الإسلامى: الأم، محمد بن إدريس الشافعى، علق عليه محمود مطرجى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣، ج٢، ص١٦٥. المغنى، ابن قدامة، ج ٣، ص١٩٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبى الوليد محمد بن أحمد ابن رشد، تعليق ماجد الحموى، دار ابن حزم، مؤسسة المعارف، ط الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥، ج ٢، ص٦٢٨. نيل الأوطار، محمد بن على الشوكانى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٧٣، ج ٥، ص١٥.

13- Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes Points de reperes dans la documentation des coalitions feminists internationals anti-trafic, www.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html

١٤- حول حجم ظاهرة الاتجار بالبشر عموما، انظر: خالد محمد سليمان المرزوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها فى الشريعة الإسلامية والقانون الدولى، دراسة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير فى العدالة الجنائية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص٣١ وما بعدها.

١٥- يراجع فى تفصيل هذه الآثار د. عبدالحافظ عبدالهادى عبدالحميد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص، بحث ضمن كتاب مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥، الرياض، ص٣٧٤ وما بعدها. كما يراجع باستفاضة حول هذه الآثار السيئة والوخيمة، سواء كانت آثارا صحية وجسمية أو آثارا اجتماعية، أو آثارا نفسية، أو آثارا اقتصادية: خالد محمد سليمان المرزوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها فى الشريعة الإسلامية والقانون الدولى، دراسة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير فى العدالة الجنائية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص٥٥ وما بعدها

المسألة ومحاولة منعها على صعيد القانون الدولى العام، وفى وقت مبكر(١٦)، حتى قبل قيام عصبة الأمم والأمم المتحدة. فقبل ظهور هذه المنظمات، تم التوصل إلى الاتفاق الدولى الخاص بمكافحة تجارة الرقيق الأبيض بتاريخ ١٨ مايو ١٩٠٤، والاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار فى الرقيق الأبيض بتاريخ ٤ من مايو ١٩١٠. وفى ظل عصبة الأمم، تم التوصل إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار فى النساء والأطفال بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢١، والاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار فى النساء البالغات بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٣٣. وفى ظل الأمم المتحدة، تم التوصل إلى عدد من الاتفاقيات التى تخص مكافحة الاتجار بالنساء، وكان أهم هذه الاتفاقيات: الاتفاقية الدولية المعدلة لكل الاتفاقيات السابقة والخاصة بشأن إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير، وذلك فى ٢ ديسمبر ١٩٤٩، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى ٢٥ من يوليو ١٩٥١، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، والبروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد اعتمد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥ فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠.

ومع محاولة المجتمع الدولى معالجة قضية الاتجار بالنساء مبكرا، إلا أن مفهوم هذا المصطلح "الاتجار بالنساء" قد كان مسألة صعبة(١٧)، ونقطة شاغرة وثغرة واضحة، ولم يحدد تحديدا دقيقا فى كل الاتفاقيات التى أبرمت حول موضوع الاتجار بالنساء ومنع أعمال البغاء، التى تمت الإشارة إليها سابقا، وذلك حتى الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير، التى أبرمت فى ٢ ديسمبر ١٩٤٩. ولم يحدد هذا المصطلح تحديدا دقيقا إلا فى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠. وربما يكون ذلك راجعا لخطورة هذه الجريمة التى يحملها هذا المصطلح من ناحية، وكثرة استحداث الأعمال والوسائل الإجرامية الجديدة التى يمكن أن تدخل وتساعد على ارتكاب هذه الجريمة من ناحية أخرى(١٨).

ونستطيع فى ضوء الوثائق الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالمرأة أن نقرر أن تعريف الاتجار بالنساء، قد مر بثلاث مراحل، هى:

أولا- مرحلة ما قبل اتفاقية إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير ١٩٤٩: فى هذه المرحلة وفى القرن التاسع عشر، كان المصطلح الشائع هو مصطلح "الاتجار بالرقيق الأبيض" والذى كان مرتبطا ارتباطا مباشرا بمسألة "الدعارة"(١٩). وفى البداية، كانت النساء العاهرات تمارس تجارة الجنس بصورة متقطعة، ولم يكن يمثلن فئة محددة فى مجتمعاتهن، وبهذا كانت النساء تستطيع بسهولة ترك هذه المهنة، والعود إليها حسب الظروف. ولكن بعد أن تنبهت بعض الحكومات إلى وجود الأمراض المعدية "les maladies contagieuses" الناتجة عن ممارسة الجنس مع هؤلاء البغايا، أقدمت على إصدار بعض اللوائح التى يمكن أن تنظم هذه المسألة، ومن هذه الحكومات، الحكومة الإنجليزية التى أصدرت عام ١٨٦٤ مثل هذه اللوائح، وكان أهم ما تضمنته هذه اللوائح:

"إن كل امرأة معروفة من قبل بوليس الآداب كعاهرة" بغى "ستكون خاضعة للفحص الطبى، وإذا لم تكن مصابة بمرض الزهرى فإنها تسجل رسميا، وتستطيع أن تأخذ شهادة رسمية بأنها عاهرة صحيحة خالية من الأمراض".

وكانت هذه الإجراءات تهدف إلى حماية العسكريين، ومراقبة

١٦- ومما هو جدير بالذكر أيضا أن جهود المجتمع الدولى فى مجال مكافحة الاتجار بالنساء أو الأشخاص عموما قد سبقت أيضا جهوده فى مجال مكافحة المخدرات، لأن أول مؤتمر دولى فى شأن المخدرات هو مؤتمر شنغهاى الذى عقد عام ١٩٠٩. وأول اتفاقية دولية فى شأن المخدرات كانت اتفاقية الأفيون الدولية التى عقدت فى لاهاى١٩١٢. أما بالنسبة للتجارة بالأشخاص، فلم ينته القرن التاسع عشر إلا وقد أحس المجتمع الدولى بخطورة هذه التجارة، فعقد لذلك مؤتمر فى لندن عام ١٨٩٩، وأسفر عن بعض التوصيات التى وضعت أسس التعاون الدولى فى مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص ثم تصاعدت جهود المجتمع الدولى بعد ذلك، فعقد مؤتمر فى باريس بدعوة من فرنسا عام ١٩٠٢ لمحاولة تنفيذ توصيات مؤتمر لندن، وأسفر المؤتمر الأخير عن اتفاق دولى من أجل ضمان حماية فعالة من الاتجار بالرقيق الأبيض، وتم التوقيع عليه فى ١٨ مايو ١٩٠٤، ودخل حيز التنفيذ فى ١٨ يوليو ١٩٠٥.

١٧- حول صعوبة هذه المسألة، يراجع:

- Marie Guiraud: Trafic :une dfinition difficile, Le Cahier, TRAFIC ET PROSTITUTION, La nouvelle Lettre de la FIDH / n38 - juin 2000,

http://www.fidh.org/lettres/2000pdf/fr/pros38c.pdf

- Conseil de L' Europe, Assemblee Parlementaire: Traite des femmes et la prostitution force dans les Etats membres du Conseil de l'Europe, Rapporteur: Mme Renate WOHLWEND, Doc. 7785, 26 mars 1997, http://assembly.coe.int/Documents/WorkingDocs/Doc97/FDOC.7785htm

١٨- لقد سهلت التقنيات الحديثة المستخدمة فى مجال الاتصالات والمعلومات عمليات استغلال النساء جنسيا، سواء فى الدعارة أو عمل أفلام فيديو أو باستخدام التقنية الرقمية فى إنتاج الأفلام الجنسية، انظر: حول استخدام التقنية الحديثة فى الاستغلال الجنسى للنساء والأطفال: لواء د. محمد فتحى عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها فى الاتجار بالأشخاص، فى: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، الرياض، ص٢٨ وما بعدها.

19- Phillipe ROY, Trafic des femmes : Recensement des besoins d'information et de l'information disponible, Janvier 2000, Etudes speciales, Unite de recherche, Canada, P. 2 http://www.cic.gc.ca/francais/pdf/recherche-stats/trafic.pdf

النســاء اللائى يعـملن فى تجـارة الجنس، وتحـديد عناوينهن وأماكنهن، ولفصلهن كفئة محددة فى مجتمعهن.

وفى معارضة هذه اللوائح والإجراءات، تأسست جمعية نسائية مستقلة عام ١٨٦٩ تحت قيادة Josephine Butler، وقد قامت بشن حملة سياسية لإجبار الحكومة الإنجليزية على إلغائها، بدعوى أنها تحرم النساء من بعض حقوقهن الدستورية، وتجبرهن على الخضـوع للكشف الدورى المهين، كما أنها تحدد النساء وتفصلهن عن مجتمعهن، ويمنعهن ذلك من أن يجدن عملا آخر محترما، إذا ما فكرن فى تغيير سلوكهن ونشاطهن.

وبالفعل، تمكنت هذه الجمعية النسائية من إلغاء هذه اللوائح الخاصة بالأمراض المعدية، ثم ركزت بعد ذلك نشاطها حول الاتجار الدولى بالنساء، الذى كان قائما تحت مسمى "الاتجار بالرقيق الأبيض"، واستطاعت أن تدفع رجال الكنيسة فى البلاد الأوروبية إلى المناداة بحملة صليبية من أجل الطهر والعفة "Un croisade pour la purete". وفى جو هذه الحملة الصليبية، مع وجود تقارير مثيرة حول الفتيات البريئات السذج المخطوفات والمخدرات والتنقلات بين دور البغاء فى أوروبا وأمريكا الجنوبية، تطورت مسألة الاتجار بالنساء فى بداية القرن العشرين(٢٠).

وعلى أثر هذه الجهود، توصل المجتمع الدولى إلى عدد من الاتفاقات الدولية التى تعالج هذه المسألة، وكان من بين هذه الاتفاقات اتفاق باريس الدولى حول: مكافحة تجارة الرقيق الأبيض، الذى تم التصديق عليه من قبل ١٢ دولة عام ١٩٠٤، وفيه تعهدت الحكومات بمنع الحصول على نساء أو فتيات فى الخارج بهدف غير أخلاقى، ثم عقدت اتفاقية مكافحة تجارة الرقيق الأبيض، عام ١٩١٠، من قبل ١٣ دولة، وقد مددت حرم[...] بالنساء حتى داخل الحدود الوطنية. وتحت رعاية عصبة [...] عقد اتفاقيتين دوليتين بعد ذلك لمعالجة المسألة نفسها، كان[...] عام ١٩٢١ والخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، [...] عام ١٩٣٣ والخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء البالغات(٢١) [...] هذه الفترة، تم تداول مصطلح "الاتجار بالنساء"، ولكن لم [...] له الاتفاقيات السابقة ببيان المفهوم الدقيق له، وكان يرا[...] الاستعمال مصطلحات "الاتجار الجنسى بالنساء، أو الـ[...] الاستغلال الجنسى التجارى(٢٢)".

ثانيا- مرحلة اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بإلغاء الاتـ[...] الأشخاص واستغلال دعارة الغير ١٩٤٩: بعد عقد الاتفا[...] السابقة، والتى كان آخرها عام ١٩٣٣، قل الاهتمام الدولى [...] المسألة شيئا فشيئا، لكن ذلك لم يكن يعنى أن ظاهرة ا[...] بالمرأة قد اختفت تماما، بل كانت مستمرة. وبناء على ذلك، [...] الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ وعالجتها باتفاقية خاصة، عدلت [...] الاتفاقيات الدولية السابقة وحلت محلها، هذه الاتفاقية هى [...] إلغاء الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير(٢٣).

والمدقق فى مضمون هذه الاتفاقية يجد أن مفهوم الا[...] بالأشخاص عامة والاتجار بالنساء خاصة يراد به فى [...] الاتفاقية: الاتجار بقصد الدعارة(٢٤)، ويتضح ذلك من ا[...] الأولى، أو الكلمات الأولى التى تصدرت ديباجة هذه الاتفا[...] وهى: "لما كانت الدعارة وما يتبعها من شر الاتجار فى الأشـ[...] بقصد الدعارة لا تليق بكرامة الإنسان وقيمته، وتعرض [...] صالح الفرد والأسرة والمجتمع..".

20- Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes Points de reperes dans la documentation des coalitions [...]nists internationals anti-trafic,
[w]ww.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html.

٢١- يراجع فى ذلك:

- Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la [mi]gration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, [...]2, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P11. http://www.erudit.org/revue/rf/2002/ [...]n006509/2ar.pdf

- Conseil de L' Europe, Assemblee Parlementaire: Traite des femmes et la prostitution force dans les Etats [me]mbres du Conseil de l'Europe, Rapporteur: Mme Renate WOHLWEND, Doc. 7785, 26 mars 1997, http:// [ass]embly.coe.int/Documents/WorkingDocs/Doc97/FDOC.7785htm

وعلى أثر هذه الاتفاقيات، صدرت بعض القوانين الوطنية، لتعطى للدولة سلطات واسعة فى معاقبة النساء اللائى يدمن العمل الجنسى، هذا بالإضا[فة] تضييق حق المرأة فى السفر، بعد أن كان حقا مطلقا دون قيد. وعلى سبيل المثال، منعت اليونان ابتداء من عام ١٩١٢ النساء الأقل من ٢١ عا[ما] السفر إلى الخارج، إذا لم يكن معهن إذن خاص.

22- Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes Points de reperes dans la documentation des coalitions [...]nists internationals anti-trafic,
www.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html

23- Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la [mi]gration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, [...]2, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P9.-11 http://www.erudit.org/revue/rf/2002/ [...]n006509/2ar.pdf

24- Phillipe ROY, Trafic des femmes : Recensement des besoins d'information et de l'information disponible, [...]ier 2000, Etudes speciales, Unite de recherche, Canada, P. 2 http://www.cic.gc.ca/francais/pdf/recherc[...]

ولعله من الواضح من خلال هذه العبارة أن الاتجار بالنساء يراد به الاتجار بقصد الدعارة. ومما يؤكد ذلك أن الأفعال التى جرمتها هذه الاتفاقية دارت كلها حول موضوع الدعارة، حيث تضمنت معاقبة أى شخص يقوم بما يلى بقصد إشباع شهوات الغير(٢٥):

- تقديم أو ترغيب أو حمل أى شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور.

- استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر.

كما تضمنت أيضا موافقة الأطراف فى هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص(٢٦):

- يفتح أو يدير بيتا للدعارة أو يقوم -وهو يعلم- بتمويل أو بالاشتراك فى تمويل مثل هذا البيت.

- يؤجر أو يستأجر -وهو يعلم بذلك- بناء أو أى مكان آخر أو أى جزء من بناء أو مكان بقصد دعارة الغير.

وتجاه هذه الاتفاقية، وبصفة خاصة حول تحديد المراد بهذه الدعارة التى تجرمها الاتفاقية، تعددت واختلفت مواقف الحركات والاتحادات النسائية التى نشأت على أثر زيادة الإرهاب الجنسى وكثرة المناقشات التى دارت حول مسألة الإباحية الجنسية فى بداية العقد الثامن من القرن الماضى "الثمانينيات".

حيث كانت تتضامن بعض هذه الحركات مع هذه الاتفاقية، وتقوى من شأنها، وتؤيد أحكامها، وترى فيها حماية مناسبة للمرأة من الاستغلال الجنسى والدعارة، فى حين أن بعض الحركات النسائية الأخرى كانت ترى أن الاتفاقية لم تهدف إلا لعقاب النساء أكثر من حمايتهن، كما تنكر على النساء حقهن فى الهجرة وحقهن فى الاستقلال الاقتصادى والجنسى، وهذا يؤدى إلى تهميشهن وفضيحتهن، هذا فضلا عن أنه لم يتم استفتاء النساء محترفات الجنس عند إعداد هذه الاتفاقية.

وفى المراد من "الدعارة" التى تضمنتها هذه الاتفاقية، نستطيع أن نبين موقف الحركات أو التحالفات النسائية من ذلك فى اتجاهين أساسيين(٢٧):

الاتجاه الأول: اتجاه اتحاد مكافحة الاتجار بالمرأة Coalition Against Traffic in Women (CATW)

ويعد هذا الاتحاد شبكة دولية تهدف إلى إلغاء الاسترقاق والدعارة عموما، لأنها تمثل انتهاكا قويا للحقوق الإنسانية. وترى هذه الشبكة أن الدعارة المجرمة بهذه الاتفاقية هى كل ألوان الدعارة عموما، ولا يفرق بين دعارة قسرية أو اختيارية، لأن الدعارة مع الاتجار لا يمكن أن تكون كفعل إرادى، إذ لا يوجد بصددها اختيار. كما يرى هذا الاتحاد ضرورة استبدال فكرة "الاتجار" بفكرة عامة هى فكرة "الاستغلال الجنسى"، لأن الدعارة التى تجرمها هذه الاتفاقية تعد محددة بأنها شكل من أشكال الاستغلال الجنسى، إذ هى من نفس طبيعة الاغتصاب "هتك العرض"، وتشويه أو التمثيل بالأعضاء التناسلية، وارتكاب الفاحشة مع المحارم، والعنف ضد المرأة، ويضيف البعض لذلك أيضا الاتجار بالدم والأعضاء الإنسانية.

الاتجاه الثانى: اتجاه جمعيات الدفاع عن حقوق محترفى الجنس ومحاولة تغيير الرؤية حول الاتجار.

وتقدم هذه الجمعيات رؤية أخرى حول المراد من الدعارة فى هذه الاتفاقية، وتنطلق فى بيان هذه الرؤية من حقوق الإنسان فى العمل الجنسى(٢٨)، حيث ترى أن العمل الجنسى اختيارى، وأن الدعارة عمل من الأعمال، ومن الممكن أن تكون مع وجود الاتجار بالنساء قسرية أو اختيارية(٢٩). وعلى ذلك، فإذا كانت اختيارية، فلا تكون مجرمة(٣٠). أما إن كانت قسرية، فإنها تكون مجرمة. وهذا النوع من الدعارة هو المراد فى هذه الاتفاقية، وبذا يكون

٢٥- مادة ١ من اتفاقية إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير ١٩٤٩.

٢٦- مادة ٢ من اتفاقية إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير ١٩٤٩.

27- Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes Points de reperes dans la documentation des coalitions feminists internationales anti-trafic, WWW.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html.

Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la migration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P.9-11, http://www.erudit.org/revue/rf/2002/v15/n006509/2ar.pdf

٢٨- حول مدى اعتبار العمل الجنسى عملا من الأعمال، يراجع:

- Anne-Christine Habbard: Le corps n'est pas une marchandise., Les travailleurs du sexe ne vendent pas leur corps : ils vendent des services., Propos recueillis par M.G, Le Cahier, TRAFIC ET PROSTITUTION, La nouvelle Lettre de la FIDH / n38 - juin 2000,

http://www.fidh.org/lettres/2000pdf/fr/pros38c.pdf

٢٩- لقد تبين من نتائج بعض الاستبيانات التى وزعتها المنظمة الدولية للهجرة على عينة من النساء، بلغت ١١٨٩ (امرأة وفتاة) تراوحت أعمارهن ما بين ١٥ و٣٥ سنة، فى عشر مناطق فى أوكرانيا، أن العمل فى الدعارة أمر غير مقبول ولا تختاره المرأة على الرغم من حاجتها الشديدة إلى العمل، وبالتالى فإن الدعارة فى ضوء هذه الاستبيانات لا تقع اختيارية غالبا. وإن وقعت اختيارية، فإنه يكون من ورائها ضغوط شديدة.

٣٠- حول هذه الرؤية، يراجع:

- Elaine Audet, Droits des femmes ou droit aux femmes?, http://kropot.free.fr/Audet-prostitution.htm

المراد من الاتجار بالنساء في هذه الاتفاقية هو دفع المحترفين للجنس وجرهم قسرا إلى الاستغلال وممارسة الدعارة.

وإزاء هاتين الرؤيتين المتناقضتين، فإن المدقق في نصوص الاتفاقية يستطيع أن يخلص، دون جهد كبير، إلى أن الاتفاقية تحرم الدعارة عموما، دون أدنى تفرقة بين الدعارة القسرية والدعارة الاختيارية، خاصة أنها قد أهملت إرادة وموافقة الشخص الذي سيقوم بهذه الأعمال، وذلك في المادة الأولى منها، حيث تضمنت تجريم تقديم أو ترغيب أو حمل أي شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور، وكذلك تجريم استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر.

وسواء كانت الدعارة التي تجرمها هذه الاتفاقية، والتي تمثل الاتجار بالنساء، هي الدعارة القسرية فقط كما يراها الاتجاه الثاني، أو الدعارة عموما كما يراها الاتجاه الأول، فإنه مما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تعالج فقط إلا مسألة الدعارة والقوادة "الوساطة في شئون البغاء"، لكنها أغفلت بعض أشكال الاتجار الحديثة مثل: الاتجار بعمال الخدمة، والزواج بالمراسلة، وعمل السود في المتاجر أو في الزراعة، والاتجار بالأشخاص داخل الحدود الوطنية. كما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تربط بين الهجرة غير الشرعية والاتجار في النساء من ناحية، والاتجار بالنساء والدعارة من ناحية أخرى. بينما الأمر كما بينته منظمة الهجرة الدولية أن الشخص موضوع الاتجار لا يلزم أن يكون بالضرورة دخوله دخولا غير شرعي في البلاد عن طريق الهجرة غير الشرعية. فهناك الكثير من البلاد الأوروبية التي ترسل تأشيرات دخول، والتي تسمح بالعمل للمرأة كراقصة أو مضيفة. وفي هذه الحالة، يكون الدخول شرعيا، ثم تتعرض بعد ذلك هذه المرأة للغش أو الخداع ليتم بيعها بعد ذلك للعمل في الدعارة. كما أنه ليست كل دعارة خارجية تنطوي على اتجار، وليس كل اتجار للمرأة المهاجرة ينطوي على دعارة. وكما يقول المقرر الخاص للأمم المتحدة حول مسألة العنف ضد المرأة: "إن كل اتجار يجب أن يكون غير شرعي، بينما كل هجرة غير شرعية لا تمثل اتجارا"(٣١).

وعلى الرغم من وضوح الاتفاقية في بيان أن المراد من الاتجار بالنساء هو الاتجار بقصد الدعارة، إلا أن المقررين Marjan wijers و Lin Lap-Chew التابعين للاتحاد العالمي لمكافحة الاتجار بالمرأة والمؤسسة الهولندية ضد الاتجار بالمرأة، يفرقان عند تعرضهما لتعريف الاتجار بالنساء -في تقرير لهما حول هذه المسألة- بين الاتجار بالنساء والدعارة. ويكمن هذا الفرق من جهتين:

الجهة الأولى: إن كل اتجار بالمرأة ينطوي على عنصر رئيسي لا يقبل المناقشة، ومشترك في كل أحوال الاتجار وهو القهر أو القسر والإكراه، ومن ثم ينبغي أن يظهر في كل تعريف للاتجار بالنساء، بخلاف الدعارة التي يمكن أن تكون منطوية على قسر أو غير منطوية عليه.

الجهة الثانية: إن أي تعريف للاتجار ينبغي أن ينطوي على التمييز بين مرحلتي التجميع والنقل من ناحية وظروف العمل الفاحش من ناحية أخرى، وذلك لأن إجراءات منع التجميع والنقل ليس من الضروري أن تكون هي نفس الإجراءات اللازمة لمعالجة ظروف العمل الفاحش أو المخالف للقانون.

وبناء على ذلك، فلقد توصل المقرران السابقان Marjan wijers وLin Lap-Chew إلى تعريف للاتجار بالنساء، مضمونه أن الاتجار بالنساء: كل تصرف مرتبط بالتجميع والنقل للمرأة في الداخل أو خارج حدود البلاد، لإجبارهن على العمل أو تقديم خدمات عن طريق العنف أو التهديد أو استغلال السلطة والهيمنة، أو تحت إكراه الديون أو الغش أو أي شكل آخر للأعمال القسرية.

وأهم ما نلاحظه على هذا التعريف أنه لم يجعل الاتجار بالنساء مقصورا فقط على العمل بالدعارة، قسرية كانت أو اختيارية، بل مدد الاتجار إلى كل عمل تجبر المرأة عليه، وإلى كل خدمة تجبر المرأة على تقديمها للغير، سواء كانت من قبل الأعمال والخدمات الجنسية أم لا.

ويعتبر هذا التعريف بحق تطويرا لما جاء في الاتفاقية الخاصة بإلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير، ومهد هذا التعريف، مع ضغط الحركات أو التحالفات النسائية الدولية على كثير من أجهزة الأمم المتحدة(٣٢)، لظهور مرحلة جديدة من الجهود الفقهية والدولية لتعريف مفهوم الاتجار بالنساء، هذه المرحلة هي التي ظهرت بعد اعتماد البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في نوفمبر من عام ٢٠٠٠.

ثالثا: مرحلة البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نوفمبر ٢٠٠٠.

ففي إطار اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين، بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، البروتوكول الخاص بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. واعتمد هذا البروتوكول في مادته الثالثة تعريفا دوليا جديدا

٣١- لقد علقت على ذلك منظمة الهجرة الدولية بقولها:

(ce ne sont pas toutes les prostituees etrangeres qui ont ete l'objet de traffic, et ce n est pas tout le trafic des femmes migrantes qui implique prostitution) -

32- Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes ,vers la migration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002. Directrice: Christine Piette. Rdacteur en chef: Christine Piette. P9-11. http://www.erudit.org/revue/rf/2002/ ...15/n006509/2ar.pdf

المراد من الاتجار بالنساء فى هذه الاتفاقية هو دفع المحترفين للجنس وجرهم قسرا إلى الاستغلال وممارسة الدعارة.

وإزاء هاتين الرؤيتين المتناقضتين، فإن المدقق فى نصوص الاتفاقية يستطيع أن يخلص، دون جهد كبير، إلى أن الاتفاقية تحرم الدعارة عموما، دون أدنى تفرقة بين الدعارة القسرية والدعارة الاختيارية، خاصة أنها قد أهملت إرادة وموافقة الشخص الذى سيقوم بهذه الأعمال، وذلك فى المادة الأولى منها، حيث تضمنت تجريم تقديم أو ترغيب أو حمل أى شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور، وكذلك تجريم استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر.

وسواء كانت الدعارة التى تجرمها هذه الاتفاقية، والتى تمثل الاتجار بالنساء، هى الدعارة القسرية فقط كما يراها الاتجاه الثانى، أو الدعارة عموما كما يراها الاتجاه الأول، فإنه مما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تعالج فقط إلا مسألة الدعارة والقوادة "الوساطة فى شئون البغاء"، لكنها أغفلت بعض أشكال الاتجار الحديثة مثل: الاتجار بعمال الخدمة، والزواج بالمراسلة، وعمل السود فى المتاجر أو فى الزراعة، والاتجار بالأشخاص داخل الحدود الوطنية. كما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تربط بين الهجرة غير الشرعية والاتجار فى النساءمن ناحية، والاتجار بالنساء والدعارة من ناحية أخرى. بينما الأمر كما بينته منظمة الهجرة الدولية أن الشخص موضوع الاتجار لا يلزم أن يكون بالضرورة دخوله دخولا غير شرعى فى البلاد عن طريق الهجرة غير الشرعية. فهناك الكثير من البلاد الأوروبية التى ترسل تأشيرات دخول، والتى تسمح بالعمل للمرأة كراقصة أو مضيفة. وفى هذه الحالة، يكون الدخول شرعيا، ثم تتعرض بعد ذلك هذه المرأة للغش أو الخداع ليتم بيعها بعد ذلك للعمل فى الدعارة. كما أنه ليست كل دعارة خارجية تنطوى على اتجار، وليس كل اتجار للمرأة المهاجرة ينطوى على دعارة. وكما يقول المقرر الخاص للأمم المتحدة حول مسألة العنف ضد المرأة: "إن كل اتجار يجب أن يكون غير شرعى، بينما كل هجرة غير شرعية لا تمثل اتجارا"(٣١).

وعلى الرغم من وضوح الاتفاقية فى بيان أن المراد من الاتجار بالنساء هو الاتجار بقصد الدعارة، إلا أن المقررين Marjan wijers و Lin Lap-Chew التابعين للاتحاد العالمى لمكافحة الاتجار بالمرأة والمؤسسة الهولندية ضد الاتجار بالمرأة، يفرقان عند تعرضهما لتعريف الاتجار بالنساء -فى تقرير لهما حول هذه المسألة- بين الاتجار بالنساء والدعارة. ويكمن هذا الفرق من جهتين:

الجهة الأولى: إن كل اتجار بالمرأة ينطوى على عنصر رئيسى وهو القهر أو لا يقبل المناقشة، ومشترك فى كل أحوال الاتجار وهو القهر أو القسر والإكراه، ومن ثم ينبغى أن يظهر فى كل تعريف للاتجار بالنساء، بخلاف الدعارة التى يمكن أن تكون منطوية على قسر أو غير منطوية عليه.

الجهة الثانية: إن أى تعريف للاتجار ينبغى أن ينطوى على التمييز بين مرحلتى التجميع والنقل من ناحية وظروف العمل الفاحش من ناحية أخرى، وذلك لأن إجراءات منع التجميع والنقل ليس من الضرورى أن تكون هى نفس الإجراءات اللازمة لمعالجة ظروف العمل الفاحش أو المخالف للقانون.

وبناء على ذلك، فلقد توصل المقرران السابقان Marjan wijers وLin Lap-Chew إلى تعريف للاتجار بالنساء، مضمونه أن الاتجار بالنساء: كل تصرف مرتبط بالتجميع والنقل للمرأة فى الداخل أو خارج حدود البلاد، لإجبارهن على العمل أو تقديم خدمات عن طريق العنف أو التهديد أو استغلال السلطة والهيمنة، أو تحت إكراه الديون أو الغش أو أى شكل آخر للأعمال القسرية.

وأهم ما نلاحظه على هذا التعريف أنه لم يجعل الاتجار بالنساء مقصورا فقط على العمل بالدعارة، قسرية كانت أو اختيارية، بل مدد الاتجار إلى كل عمل تجبر المرأة عليه، وإلى كل خدمة تجبر المرأة على تقديمها للغير، سواء كانت من قبل الأعمال والخدمات الجنسية أم لا.

ويعتبر هذا التعريف بحق تطويرا لما جاء فى الاتفاقية الخاصة بإلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير، ومهد هذا التعريف، مع ضغط الحركات أو التحالفات النسائية الدولية على كثير من أجهزة الأمم المتحدة(٣٢)، لظهور مرحلة جديدة من الجهود الفقهية والدولية لتعريف مفهوم الاتجار بالنساء، هذه المرحلة هى التى ظهرت بعد اعتماد البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فى نوفمبر من عام ٢٠٠٠م.

ثالثا: مرحلة البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نوفمبر ٢٠٠٠.

ففى إطار اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والخمسين، بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، البروتوكول الخاص بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال واعتمد هذا البروتوكول فى مادته الثالثة تعريفا دوليا جديدا

٣١- لقد علقت على ذلك منظمة الهجرة الدولية بقولها:

ce n est pas tout le trafic des femmes migrantes qui implique prostitution

- (ce ne sont pas toutes les prostituees etrangeres qui ont ete l'objet de traffic, et ce n est pas tout le trafic des femmes',vers la femmes migrantes qui implique prostitution)

32- Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes vers la migration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P9-11. http://www.erudit.org/revue/rf/2002/v15/n006509/2ar.pdf

للاتجار بالنساء، وقد لوحظ فيه كل الملحوظات والتطورات السابقة(٣٣).

وجاء فى المادة الثالثة فقرة (أ) من هذا البروتوكول تحديد مصطلح الاتجار بالأشخاص عموما ومنه الاتجار بالنساء:

[يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص": تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى: استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء].

وإتماما لهذا التعريف، بينت المادة نفسها فى الفقرات الأخرى أن موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص لا تكون محل اعتبار فى الحالات التى يكون قد استخدم فيها أى من الوسائل المشار إليها فى التعريف "فقرة ب"، وبالتالى فإن البروتوكول يصب فى حماية الحقوق الإنسانية للمرأة عموما(٣٤). ويعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال "اتجارا بالأشخاص" حتى إذا لم ينطو على استعمال أى من الوسائل المبينة فى التعريف "فقرة ج". كما يقصد بتعبير طفل فى هذا البروتوكول أى شخص دون الثامنة عشرة من العمر "فقرة د".

وبالتدقيق فى هذا التعريف، يتضح أن الاتجار بالنساء لغرض الاستغلال(٣٥) يتناول الصور التالية:

١- الاستغلال الجنسى: وأغلب جرائم الاتجار بالنساء تكون من قبيل هذه الصورة، وهو استغلال الجانب الأنثوى لدى المرأة، لأنه هو الذى يمثل البضاعة الرائجة فى سوق الفجور والفسق، ولأن هذا الجانب هو أرغب ما فى المرأة مما يمكن استغلاله والاتجار فيه، واتخاذه سلعة للتداول وإرضاء شهوات الغير.

وتشير كلمة "الاستغلال" الواردة فى هذا التعريف عموما إلى أن الغرض من هذا العمل هو التكسب أو الربح، لأن الاستغلال فيه معنى الاستثمار والذى يتضمن جنى الثمرة والغلة، وهذا يعنى أن الاتجار بالنساء بقصد الاستغلال الجنسى إنما يهدف دائما إلى تحقيق الربح. فالذى يحرض أنثى أو يقودها أو يغريها بممارسة الفاحشة، أو يقدمها إلى آخر على أى نحو دون أن يكون غرضه جنى المنفعة فى ذلك، فإنه لا يكون متجرا بتلك المرأة، كالذى تكون له صديقة أو عشيقة ثم يطلب إليه أحد الناس أن يقدمها إليه، ويجيبه إلى ذلك، دون أن يكون قاصدا الحصول على منفعة أو ربح، وإنما يكون فقط فى حكم المسهل لأعمال الزنا، ويوصف بالديوث إذا كانت تلك المرأة زوجة له أو من أحد محارمه. أما إذا فعلت المرأة ذلك من نفسها، فإن كان بقصد الربح والمنفعة كانت "بغيا"، وإن كان ذلك بدون مقابل وليس على سبيل الاحتراف، كانت زانية(٣٦).

ولا يخفى ما قامت به التقنيات الحديثة المستخدمة فى مجال الاتصالات من تسهيل عملية الاستغلال الجنسى عموما، سواء كان ذلك فى الدعارة أو إنتاج الأفلام والصور الخليعة أو غير ذلك، حيث يوجد على شبكة المعلومات الدولية سوق كبيرة للجنس، تعرض فيه اللقطات الجنسية أو الأفلام الكاملة، ويمكن للمشاهد شراء هذه الأفلام عن طريق البطاقات الذكية، ومن خطورة هذه المواقع أنها لا تخضع للرقابة الوطنية، ولا تعوقها الحدود الجغرافية(٣٧).

٢- استغلال السخرة فى العمل أو الخدمة قسرا: وقد يتم الاتجار بالنساء أيضا من أجل السخرة فى العمل، حيث تتآمر بعض مكاتب السفر فى بعض البلاد على من يرغب من الرجال والنساء فى السفر من أجل العمل. وبعد أن يبيع الرجل أو المرأة ما يملك، أو يستدين، تتحطم أحلامه على أرض الواقع بعد السفر، حيث لا يوجد عمل، وإذا وجد فبدون مقابل أو بمقابل ضئيل جدا. وفى العمل، تتعرض النساء لأسوأ معاملة، حيث العمل الشاق والأجر الضئيل، بالإضافة إلى الإيذاء باللفظ أو اليد، وفى بعض

٣٣- وقد اعتبر الوصول إلى هذه المرحلة فى تعريف الاتجار بالنساء على الصعيد القانونى انتصارا كبيرا، وفى بيان ذلك مع الخلفيات التاريخية لاعتماد هذا البروتوكول، يراجع:

- PROX?N?TISME, Victoire Vienne sur les dfinitions de la Traite des Personnes, 6 dcembre 2000, http://lipietz.net/spip.php?page=impr_art&id_article=41 , Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la migration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P-17 http://www.erudit.org/revue/rf/2002/v15/n006509/2ar.pdf

34- Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la migration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P20. http://www.erudit.org/revue/rf/2002/v15/n006509/2ar.pdf

٣٥- يقصد بالاستغلال عموما أى ممارسات يتم اتخاذها من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص ضد شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص، ويكون من شأنها التأثير سلبا على حق من حقوقهم المشروعة. يراجع: خالد محمد سليمان المرزوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها فى الشريعة الإسلامية والقانون الدولى، دراسة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير فى العدالة الجنائية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص١٨.

٣٦ - د. على حسن الشرفى، تجريم الاتجار بالنساء واستغلالهن فى القوانين والاتفاقيات الدولية، بحث ضمن كتاب: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، الرياض، ص١٧٣-١٧٤.

٣٧- انظر فى ذلك: توصيات اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فى قرارها رقم ١٩٩٩/١٧ الدورة الحادية والخمسين

الأحيان التحرش الجنسى، وتكون النتيجة وبالا على العامل، وقد يستولى رب العمل على وثائق سفر العاملين لديه. وفى بعض الأحيان، يوهم رب العمل بأنه سيحفظ للعامل أجره حتى يسلمه له عند العودة إلى بلده، وعادة ما ينكر رب العمل إذا حان وقت السفر والعودة حقوق العامل لديه. وإذا حاول العامل المطالبة بحقه، فإنه يلفق له قضايا بالسرقة أو بالاعتداء. وإذا كان ذلك يحدث مع الذين يقيمون إقامة شرعية فى البلاد، فما بالنا بمن دخل البلاد بطريقة غير شرعية أو استمر فى الإقامة بعد انتهاء المدة المسموح بها؟ لاشك فى أنه فى هذه الحالة يكون العامل بين مطرقة رب العمل وسندان السلطة التى تطارده لمخالفته قوانين الإقامة، وكثيرا ما تتعرض حقوقهم لانتهاكات صارخة(٣٨).

٣- الاسترقاق والاستعباد وما شابه ذلك: ومن صور الاتجار بالنساء أيضا بيعهن واستعبادهن أو التصرف فيهن بأى تصرف يشبه التصرف فى السلع والخدمات، وهذا هو الرق الحقيقى، الذى يعرف بأنه: "تملك إنسان لإنسان آخر وممارسة حق الملكية عليه"(٣٩) لأن الرقيق عامة هو: كل إنسان ذكرا كان أو أنثى يكون محلا للتصرف بالبيع أو الشراء أو الهبة أو غير ذلك، ولا يزال - بكل أسى وأسف- يوجد هذا النوع من الاسترقاق والاستعباد الذى يكون عن طريق بيع الإنسان بمقابل مادى كأى سلعة من السلع. ومما يدخل فى ذلك ظاهرة بيع الأجنة التى انتشرت فى المجتمعات الغربية، حيث يلجأ الكثير من النساء إلى بيع أطفالهن وهم مازالوا أجنة فى أرحامهن لمن يرغب فى تبنيهم، وقد يعمد البعض من النساء إلى تأجير أرحامهن لمن لا ينجبن.

وقد ازدهرت الآن فى موسكو تجارة الأطفال الذين يشتريهم متسولون محترفون، ويستخدمونهم فى الحصول على الصدقات. كما لوحظ فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤ اختفاء نحو مليون طفل سنويا، منهم بضعة آلاف لا يعودون بعد الاختفاء وتستغلهم عصابات الاتجار فى الأطفال، فيما يسمى بالرق الجنسى أو غير ذلك(٤٠). ومما يشبه الاتجار من أجل الإسترقاق، الاتجار بقصد نزع بعض الأعضاء البشرية لدى النساء أو الأطفال(٤١)، وقد يتم ذلك عن طريق الاتفاق مع الأطباء فى بعض المستشفيات وعيادات الولادة فى بعض البلدان النامية، أو إغراء الآباء والأمهات الفقراء بالمال للتنازل عن الأطفال حديثى الولادة، وقد يترك الآباء والأمهات أطفالهم على أساس أنهم سيتعلمون فى الخارج، ثم يتم تصدير هؤلاء الأطفال بمعرفة العصابات الإجرامية إلى الخارج فى بعض العواصم تمهيدا لبيعهم(٤٢).

ولعله من الواضح أن هذا التعريف الذى يتضمنه بروتوكول عام ٢٠٠٠ يختلف اختلافا جوهريا عن تعريف اتفاقية عام ١٩٤٩ فبعد أن كان مفهوم الاتجار بالنساء مقصورا فقط على الاتجار بقصد الدعارة، أصبح الآن وفى ظل البروتوكول الجديد يشمل أى تصرف قسرى كالتجنيد أو النقل أو التنقيل أو الإيواء أو الاستقبال أو الاختطاف أو غير ذلك بقصد الاستغلال، سواء كان استغلالا من أجل الدعارة أو السخرة أو الخدمة أو الاسترقاق أو نزع الأعضاء أو غير ذلك.

والتجريم الوارد على الأفعال المبينة فى التعريف السابق لا يقتصر فقط على الأفعال المرتكبة عمدا، والمبينة فى المادة ٣ من بروتوكول عام ٢٠٠٠، بل يتناول التجريم أيضا الشروع فى ارتكاب أحد هذه الأفعال المجرمة، والمساهمة كشريك فى أحد هذه الأفعال، وتنظيم أو توجيه أشخاص آخرين لارتكاب أحد هذه الأفعال المجرمة أيضا، بل وتعامل الأفعال التحضيرية كجرائم مستقلة إذا لزم ذلك لمنع الهروب من العقاب(٤٣).

وعلى ذلك، نستطيع القول إن هذه الأفعال المكونة لجريمة الاتجار بالنساء تشمل الأفعال التى يقوم بها الفاعل الأصلى أو الشريك أو الشروع فى هذه الأفعال من كل منهما، وذلك على النحو التالى:

أ- الأفعال المكونة للجريمة من قبل الفاعل الأصلى :

وقد حددت هذه الأفعال المادة ٣/أ من بروتوكول عام ٢٠٠٠ بقولها: "الاتجار بالأشخاص: تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى: استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء". ويمكن تقسيم هذه الأفعال إلى ثلاث طوائف هى(٤٤):

٣٨- لواء د. محمد فتحى عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها فى الاتجار بالأشخاص، فى: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، الرياض، ص٣١-٣٣.

٣٩- د. عبد السلام الترمانينى، الرق .. ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر ١٩٧٩، ص١٣.

٤٠- د. محمد فضل عبد العزيز المراد، تحريم الاتجار بالأطفال واستغلالهم فى الشريعة الإسلامية، فى: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، الرياض، ص ٧٦-٧٧.

٤١- وقد ترتب على مسألة نزع الأعضاء البشرية تجارة أخرى خاصة هى الاتجار بالأعضاء البشرية، وتصدق على كل عملية تجارية تتم بغرض بيع أو شراء الأنسجة أو عضو أو أكثر من الأعضاء البشرية.

٤٢- د. عبد السلام الترمانينى، الرق .. ماضيه وحاضره، سلسلة، مرجع سبق ذكره، ص٧، وايضا ص١٤.

٤٣- مادة ٥ من بروتوكول عام ٢٠٠٠، والمادتان الثالثة والرابعة من اتفاقية عام ١٩٤٩، حيث تنص المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على: "وكذلك يجب فى الحدود التى تسمح بها القوانين الوطنية معاقبة الشروع فى ارتكاب اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين الاولى والثانية والأفعال التحضيرية لها".

٤٤- د. على حسن الشرفى، تجريم الاتجار بالنساء واستغلالهن فى القوانين والاتفاقيات الدولية، فى: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، الرياض، ص١٨٤، وما بعدها.

- الطائفة الأولى: الأفعال ذات الطبيعة الاستدراجية، وهى مجموعة الأفعال الإجرامية التى تنطوى على التغرير والخداع، بحيث يتم استدراج الأنثى بها للوقوع فى أيدى عصابات الاتجار بالنساء من أجل استغلالهن. وقد أشارت إلى هذه الأفعال فى التعريف عبارة "أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال".

- الطائفة الثانية: الأفعال ذات الطبيعة الإجبارية: وهى مجموعة الأفعال التى تنطوى على الإكراه والعنف، بحيث تقع المرأة بناء على هذه الأعمال الإجرامية فريسة لعصابات الاتجار فى النساء، وتعد هذه الأفعال من أقبح ما تقوم به عصابات الاتجار، لأنها تجمع بين القهر والقسر والاستغلال. وقد أشار إليها التعريف بعبارة "بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف".

- الطائفة الثالثة: الأفعال ذات الطبيعة الاستعبادية: وهى الأفعال التى تتجاوز مجرد الإكراه والقسر، لتصل إلى حد الاستعباد، واتخاذ الأنثى مملوكا، بحيث لا يكون الاتجار بها تصرفا فى عرضها فقط، وإنما تصرف فى كيانها كله بحيث تصبح كالإماء اللاتى يُبعن ويُشترين، أو كسائر السلع التى تباع وتشترى أيضا. وقد أشار إلى هذه الحالات تعريف البروتوكول بقوله "أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء". ولخطورة هذا النوع من الأفعال، تم عقد بعض الاتفاقيات الخاصة بها، ومنها الاتفاقية الخاصة بالرق التى تم التوقيع عليها فى جنيف بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦، والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق عام ١٩٥٦.

ب- الأفعال المكونة للجريمة من قبل الشريك:

لا تقتصر الأفعال المجرمة بخصوص الاتجار فى النساء على تصرفات الفاعل الأصلى، وإنما تمتد بنص المادة ٢/٥ب إلى أعمال الشريك أيضا، وهو الذى يأتى ببعض الأعمال التى من شأنها أن تعين الفاعل الأصلى، أو تسهل له عمله، أو تمهد له. ويمكن أن نمثل لأعمال المساهمة بما يلى:

- إعداد المكان أو المسرح الذى تمارس فيه الجريمة: فإعداد المحل أو المكان الذى تمارس فيه الجريمة يعد عونا للفاعل الأصلى لأنه ليس داخلا فى أعمال الاتجار والاستغلال ذاتها، لأن الاتجار هو تعامل مع الشخص الذى هو محل التداول، إما بقيادته أو دفعه أو تحريضه أو إكراهه أو إغوائه أو خداعه أو استدراجه أو غير ذلك، وإعداد المكان لا يدخل فى ذلك كله.

- مساعدة أو حماية القائمين بأعمال الاتجار: قد يحتاج الفاعل الأصلى لجريمة الاتجار بالنساء إلى معاونة أو مساعدة أو حماية، حتى وإن كان بعد تنفيذ الجريمة، كالقيام بالتستر على الجناة وإخفائهم، فإن ذلك يعد من الأعمال التبعية المشاركة وليست الأصلية، لأنها لا تدخل فى الأعمال التنفيذية لهذه الجريمة.

المبحث الثانى: تدابير مكافحة الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام :

أولا- الأساس القانونى لمكافحة "الاتجار بالنساء" :

نستطيع أن نتلمس الأساس القانونى لمكافحة وحظر الاتجار بالنساء على مستوى عدد من الأصعدة القانونية، كالاتفاقيات الدولية، وأعمال المنظمات والأجهزة الدولية، وقواعد وأحكام الأنظمة الداخلية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

١- الاتفاقيات الدولية :

تعددت الاتفاقيات الدولية التى عالجت الاتجار بالنساء، ووضعت الأساس القانونى لمكافحته، ابتداء من الاتفاق الدولى لعام ١٩٠٤ حول تجريم الاتجار بالرقيق الأبيض، والاتفاقية الدولية لعام ١٩١٠ حول تجريم الاتجار بالرقيق الأبيض أيضا، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٢١ حول تجريم الاتجار بالنساء والأطفال، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٣٣ حول تجريم الاتجار بالنساء البالغات. وقد تمت مراجعة هذه الاتفاقيات فى عدد من الوثائق الحديثة، والتى يكمن الأساس القانونى لحظر ومنع ومكافحة الاتجار بالنساء، فى عدد من النصوص التى تضمنتها هذه الوثائق، ومن أهمها(٤٥):

- الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩، والتى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥١، ومن نصوص هذه الاتفاقية:

- توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة أى شخص يقوم بما يلى بقصد إشباع شهوات الغير(٤٦):

١- تقديم أو ترغيب أو حمل أى شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور.

٢- استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة ذلك الشخص الآخر.

- كما توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص:

١- يفتح أو يدير بيتا للدعارة أو يقوم وهو يعلم بتمويل أو بالاشتراك فى تمويل مثل هذا البيت

٢ - يؤجر أو يستأجر -وهو يعلم بذلك- بناء أو أى مكان آخر أو أى جزء من بناء أو مكان بقصد دعارة الغير(٤٧).

- الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، ومن نصوص هذه الاتفاقية:

٤٥- وبالإضافة إلى هذه الوثائق الرسمية الحكومية، هناك بعض الوثائق الأخرى التى ركزت على حرية الإنسان عموما وضرورة عدم خضوعه للعنف، أو الرق أو الزواج القسرى أو الاتجار أو الدعارة الجنسية، ومن ذلك الميثاق العالمى للنساء من أجل الإنسانية والذى اعتمد فى ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ فى KIGALI (رواندا RWANDA) فى اللقاء الدولى الخامس حول la Marche mondiale des femmes.

٤٦- المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩.

٤٧- المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩.

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما فى ذلك التشريع لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة"(٤٨).

– بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، ومن نصوص هذا البروتوكول:

– أغراض هذا البروتوكول هى(٤٩):

أ- منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال.

ب- حماية ضحايا ذلك الاتجار ومساعدتهم مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية.

ج- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف(٥٠).

٢- أعمال المنظمات والأجهزة الدولية :

وفى حقل مكافحة الاتجار بالنساء، تعمل كثير من المنظمات والأجهزة الدولية المتعددة، وذلك مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. ونستطيع أن نجد فى أعمال كثير من هذه المنظمات والأجهزة الدولية أساسا قويا لمكافحة الاتجار بالنساء. ومن هذه الأعمال ما يأتى:

– وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة حول المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان، والصادرة من اللجنة التحضيرية فى الجلسة الرابعة بجنيف بتاريخ ١٩-٣٠ أبريل ١٩٩٣، والتى تضمنت الإشارة إلى مكافحة أشكال الاستغلال الجنسى للمرأة، وضرورة معالجة الاتجار بنساء آسيا، ودعوة الأمم المتحدة إلى اعتماد اتفاقية جديدة ملحقة بهذه الوثيقة.

– قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول الاتجار بالنساء والفتيات رقم ١٩٩٨/٣٠، ومما تضمنه توجيه النداء إلى الحكومات لوضع العقوبات المناسبة للاتجار فى النساء والفتيات بجميع أشكاله وصوره، وعقاب الفاعلين والوسطاء الذين يرتكبون هذه الجريمة فى بلادهم أو فى بلاد أجنبية(٥١).

– قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم ١٣٢٥ والمعتمد فى الجلسة رقم ٤٢١٣ بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠، وقد تضمن فى الفقرة العاشرة منه: ضرورة أن يتخذ كل أطراف النزاع الاجراءات الخاصة لحماية النساء والفتيات من أعمال العنف، خاصة أعمال الخدمات الجنسية، وكذلك كل أعمال العنف الأخرى فى أوضاع النزاع المسلح.

– قرار لجنة حقوق الإنسان حول الاتجار بالنساء والفتيات، فى الدورة السادسة والخمسين، ومما تضمنه رقم ٤٤/٢٠٠٠، فى الدورة السادسة والخمسين، ومما تضمن التأكيد على ما قامت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فى مارس ١٩٩٩ بإنشاء برنامج لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتشجيع الحكومات على ضمان أن تتوخى جميع التدابير الدولية والوطنية الرامية إلى القضاء على هذا الاتجار -بما فى ذلك مشروع البروتوكول بشأن منع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود- تعزيز وحماية حقوق الإنسان للضحايا.

– قرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فى الدورة الحادية والخمسين، وثيقة الأمم المتحدة 2/2000/4E/CN، اعتمد بدون تصويت، اعتمد فى الجلسة ٣٣، المؤرخة فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٩، ومما ورد فيها بخصوص الاتجار بالأشخاص: تحث الحكومات التى لم تقم بعد بالتصديق على اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩ على التصديق على هذه الاتفاقية، وتوصى الجمعية العامة بأن تعلن عن سنة للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع إتاحة وقت كاف قبل بداية هذه السنة لإعداد خطط عمل وطنية ودولية وتشجع الدول على أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية التى لها خبرة فنية فى الميدان من أجل وضع خطط عمل وطنية وفقا لبرنامج العمل لمنع الاتجار فى الأشخاص واستغلال بغاء الغير (1/Add.28/1995/2/Sub.4E/CN) لعام ١٩٩٦، وأن تكفل التنسيق بين القوانين والوكالات المعنية بالتنفيذ فيما يتصل بمنع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير ولتحقيق الاستقلال الذاتى لضحايا هذه الممارسات الحاليين والسابقين، وأن تحيل خطط العمل هذه إلى الفريق العامل المعنى بأشكال الرق المعاصرة من أجل النظر فيها(٥٢).

٣- أحكام الأنظمة الداخلية :

لقد حفلت كثير من الأنظمة الداخلية للدول بوضع الأساس القانونى لتجريم الاتجار بالنساء داخل هذه الدول، وإن عالج بعضها أعمال الاتجار بالنساء واستغلالهن استغلالا غير مشروع فى الدعارة وغيرها، تحت مسمى جرائم الأخلاق والآداب العامة، أو جرائم الدعارة، كالنظام المصرى الذى وضع تشريعا خاصا، هو القانون رقم ١٠ لعام ١٩٦١، والمسمى بقانون مكافحة الدعارة

٤٨- المادة السادسة من الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩.

٤٩- المادة الثانية من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠.

٥٠- بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الدولية التى تعد أساسا قويا لمنع الاتجار بالنساء، هناك بعض الأعمال القانونية التى تصب فى نفس الهدف، ومن ذلك أعمال لجنة حقوق الإنسان، ومن اهم أعمالها القرار ٤٤/٢٠٠٠ الصادر فى الدورة السادسة والخمسين، والخاص بالاتجار بالنساء والفتيات، ومن ذلك القرار ١٩٩٩/١٧

51- Rsolution de la Commission des droits de l'homme 30/1998, Traite des femmes et des petites filles.

٥٢- حول جهود بعض المنظمات الدولية الأخرى، يراجع: د. محمد عبد الله المر، تدابير منع الاتجار بالبشر فى إطار منظومة حقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، ص٤-٥.

إلا أن هناك بعض الأنظمة الأخرى التى عالجت هذه الجريمة علاجا صريحا، ومن الأمثلة على ذلك:

– قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية، والذى نص فى المادة ٣٤٦ على أنه: "يعاقب بالسجن المؤقت من أدخل فى البلاد أو أخرج منها إنسانا بقصد حيازته أو التصرف فيه، أو كل من حاز أو اشترى أو عرض للبيع أو تصرف نحو إنسان على اعتبار أنه رقيق".

– قانون العقوبات السودانى، الذى ينص فى المادة ٣١٠ على أن: "كل من يبيع أو يشترى أى شخص أو يستأجر أو يؤجر شخصا دون الحادية والعشرين، أو يتوصل بأى طريقة أخرى إلى حيازته، أو التصرف فى شأنه، قاصدا بذلك أن يستخدم هذا الشخص أو يستعمله فى أغراض الدعارة، أو لأى غرض من الأغراض المنافية للآداب أو غير المشروعة، أو مع علمه باحتمال استخدام هذا الشخص أو استعماله فى غرض من الأغراض المذكورة، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات، كما يجوز معاقبته بالغرامة أيضا".

– قانون الجزاء الليبى: "كل من أرغم امرأة بالقوة أو التهديد على النزوح إلى مكان فى الخارج مع علمه بأنها سوف تستغل فيه للدعارة. يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة تتراوح بين مائة وخمسمائة دينار"(٥٣).

٣- مبادئ الشريعة الإسلامية :

ولاشك فى أن الاتجار بالنساء مما تمنعه وتكافحه الشريعة الإسلامية. والأساس الذى يمكن أن ينهض عليه هذا الحظر فى ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها يمكن أن نرجعه إلى ما يلى:

– الاتجار بالنساء ينافى التكريم الإلهى لهن ولبنى البشر عموما:

فلقد أكد المولى سبحانه وتعالى على تكريم بنى آدم تأكيدا قويا، دون أدنى تفرقة على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو حتى الديانة، فالتكريم الإلهى للإنسان بمقتضى إنسانيته فقط، وجاء ذلك فى هذا التصريح القرآنى الواضح "(**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً**)(٥٤)". ولعل من أهم ما يقتضيه هذا التكريم والتشريف العظيمان أن يحرم استغلال الإنسان واستعباده والاتجار فيه، ومساواته بالسلع والبضائع التى ما وجدت إلا لخدمته والتذليل والتسخير له، فبيع المرأة والاتجار فيها واستغلالها جبرا أو قسرا يتنافى مع هذا التكريم الإلهى العظيم.

– الاتجار بالنساء يتنافى واعتبار جسم الإنسان مملوكا لله تعالى وحده :

فلقد أكدت الشريعة الإسلامية أن الإنسان ممنوع من التصرف فى نفسه أو جسده، لأنه ملك لله وحده. وإذا كان الإنسان ممنوعا من التصرف فى جسده تصرفا ضارا، فإن غيره من هذا التصرف أشد منعا، وذلك هو ما جاء فى الحديث "إن هذا الإنسان بنيان الله، ملعون من هدم بنيانه"(٥٥). والمنع من التصرف فى جسد الإنسان يؤدى إلى منع البيع والشراء والاتجار بهذا الجسد. ومن مظاهر هذا المنع الواضحة أن الله عز وجل حرم على الإنسان إتلاف بدنه وإزهاق روحه، ولو كان جسده مملوكا له لما حرم عليه ذلك(٥٦). وقد تضافرت الأدلة على هذا التحريم، ومن ذلك قوله تعالى: "(**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا**)(٥٧). وقول الرسول ﷺ: "من قتل نفسه بحديدة فحديدته فى يده يتوجأ بها فى بطنه فى نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن شرب سما فقتل نفسه فهو يتحساه فى نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى فى نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا"(٥٨).

– تحريم الاتجار بناء على حرمة جعل الإنسان محلا للبيع:

ولعله مما ينهض أساسا قويا لمنع الاتجار بالنساء هو أن رسول الله -ﷺ- حرم فى حديث صريح بيع الإنسان الحر، ومنع بيعه لا أقول يقاس عليه منع شرائه، بل يؤدى بالنص نفسه وفى الوقت نفسه إلى منع شرائه والاتجار فيه واستغلاله أو استعباده ومنع أية صورة تدخل فى باب الاتجار، وذلك هو قول الرسول -ﷺ- (قال الله ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بى ثم

٥٣- ويراجع أيضا م ٢٤٧ من قانون العقوبات والجرائم اليمنى، رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤، والمادة رقم ١٧٨ من قانون الجزاء الكويتى رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، والمادة ٤٦٧ من قانون العقوبات المغربى، والمادة ٤٥٦ من قانون العقوبات الصومالى لسنة ١٩٦٢، والمادة رقم ٣١٠ من قانون العقوبات الأردنى رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، والمادة رقم ١٩٣ من قانون العقوبات القطرى رقم ١٤ لسنة ١٩٧١، والمادة ٢٦٠ من قانون الجزاء العُمانى الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٤ لسنة ١٩٧٤.

٥٤- سورة الإسراء، آية رقم ٧٠.

٥٥- استدل بهذا الحديث صاحب الكشاف الإمام الزمخشرى على التغليظ والتشديد فى عقوبة القتل العمد، يراجع الزمخشرى فى الكشاف، ج١، ص٢٧٤.

٥٦- حول جريمة الانتحار، يراجع: عبدالملك بن حمد الفارسى، جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها فى مدينة الرياض، بحث مقدم استكمالا لدرجة الماجستير فى العدالة الجنائية، مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤.

٥٧- النساء، الآيتان رقما ٢٩ و٣٠.

٥٨- صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى، كتاب الإيمان، باب تغليظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل نفسه بشئ عذب به، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ج ١، ص١٠٣.

فى السلامة الجسدية والنفسية، والحق فى عدم التعذيب وسوء المعاملة، والحق فى الحياة الذى يتم انتهاكه هو الآخر أحيانا، وغير ذلك من الحقوق الإنسانية المدنية والسياسية وغيرها(٦٧). فإذا ما وقعت المرأة فى عصابات الاتجار التى تستغلها استغلالا جنسيا، أو تجبرها على تقديم عمل، فإنها قد لا تستطيع بعد ذلك أن تمتنع عن ممارسة الفاحشة أو تقديم هذه الخدمة أو ذلك العمل، كما لا تستطيع أن تتحكم بعد ذلك فى طريقة سير حياتها، وتضيع حقوقها التى حرصت الشريعة الإسلامية الغراء على إثباتها، ومساواتها بالرجل فى كثير من هذه الحقوق التى حرصت الشريعة الإسلامية على إثباتها بمثل قوله تعالى: "(وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)"(٦٨)، وقول الرسول - ﷺ - "إنما النساء شقائق الرجال"(٦٩).

- الاتجار فى النساء يتعارض مع الآداب العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى للأمة الإسلامية :

إن الآداب العامة فى لغة القانون هى مجموعة المبادئ النابعة من المعتقدات الدينية والأخلاقية المتوارثة اجتماعيا والعادات والتقاليد والأعراف المتأصلة فى مجتمع ما، فى زمان معين، والتى يعد الخروج عليها انحرافا لا يسمح به المجتمع. وفى مقدمة المسائل التى يجمع الفقه العربى والإسلامى على اعتبارها مخالفة للآداب العامة مسألة الاتجار بالنساء أو البشر عموما، خاصة إذا قصد من ورائه الاستغلال الجنسى، وكذا كل الاتفاقيات المتعلقة بالجنس. إن الحقل الخصب لإعمال قواعد الآداب العامة هو العلاقات الجنسية، إذ يعد كل اتفاق غير شرعى على قيام علاقة جنسية بين طرفين مخالفا للآداب العامة، ويدخل فى ذلك كل الالتزامات التى يكون محلها، أو سببها الجنس، أو التعهد بتقديمه للآخرين، وكذا الاتفاقيات المتعلقة بدور البغاء. إن كل اتفاق يتضمن البيع، أو الإيجار أو الاستغلال، لأى عقار من أجل تخصيصه للدعارة، يعد مخالفا للآداب العامة، ولو كان ذلك برخصة إدارية. ويترتب على مخالفة الآداب العامة عمليا نتائج مهمة، فمن المعلوم أن القواعد المتعلقة بالآداب العامة هى قواعد آمرة، لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، وهى تعد قيدا على مبدأ سلطان الإرادة فى إجراء التصرفات القانونية، بمعنى أنه يجب على الأفراد احترامها حتما، وعدم الخروج عليها(٧٠).

ثانيا- التدابير الدولية لمكافحة الاتجار بالنساء :

وأما عن التدابير الدولية اللازمة لمكافحة الاتجار بالنساء، فلقد تضمنت الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩، وكذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ -عددا من التدابير اللازمة لذلك، وأهم هذه التدابير ما يلى:

١- مساعدة ضحايا الاتجار بالنساء وحمايتهم: وذلك بالعمل على صون الحرمة الشخصية للضحايا وهويتهم، وجعل الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك الاتجار سرية، وتوفير السكن اللائق، والمساعدة الطبية والنفسية والمادية، وتوفير فرص العمل والتعليم والتدريب، وتقديم المعلومات لهم، وتمكينهم من عرض آرائهم وشواغلهم، وأخذها بعين الاعتبار فى المراحل المناسبة من الإجراءات الجنائية ضد الجناة، بما لا يمس من حقوق الدفاع(٧١)، وذلك كله حتى لا يقع المجنى عليه فى جريمة الاتجار بالنساء ضحية مرتين، مرة حين وقع فريسة الاتجار بالنساء، ومرة أخرى حين لا يتمتع بالحقوق المقررة له والحماية القانونية التى يجب أن يحظى بها.

ومن مساعدة الضحايا أيضا العمل على أن يحتوى النظام القانونى لكل دولة على تدابير تتيح للضحايا إمكانية الحصول على تعويض عن الأضرار التى يمكن أن تكون قد لحقت بهم، كما تكفل كل دولة اتخاذ التدابير التى تسمح للضحايا بالبقاء داخل إقليمها مؤقتا أو دائما فى الحالات التى تقتضى ذلك.

٢- سن التشريعات والقوانين الوطنية التى تتفق وأحكامها مع الأحكام الدولية الخاصة بمنع ومكافحة "الاتجار بالنساء": حيث يلزم أن تعتمد كل دولة طرف فى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الاتجار فى النساء من القوانين والتدابير التشريعية اللازمة لمنع الاتجار بالنساء وتجريم كل الأفعال الواردة بها وكذا الشروع فيها أو المساهمة فى ارتكابها. كما تكفل كل دولة احتواء نظامها القانونى أو الإدارى الداخلى على تدابير توفر لضحايا الاتجار بالمرأة المساعدة اللازمة لها. كما ينبغى اعتماد تدابير تشريعية تسمح للضحايا -فى الحالات التى تقتضى ذلك- بالبقاء داخل إقليمها بصفة مؤقتة أو دائمة. كما تصدر تدابير تشريعية أخرى خاصة بمنع استخدام وسائل النقل فى ارتكاب الأفعال المجرمة المتصلة بتجارة النساء، وأن تتأكد شركات النقل من أن الركاب

٦٧- حول حقوق المرأة فى الجانب السياسى، يراجع: د. عبد الحميد الشواربى، الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام، منشأة المعارف الاسكندرية، ٢٠٠٣، خاصة ص٥١ وما بعدها.

٦٨- البقرة، آية رقم ٢٢٨.

٦٩- سنن أبى داود، أبو داود السجستانى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، وعليه تعليقات كمال يوسف الحوت، ومذيلة بأحكام الشيخ الالبانى، دار الفكر، ج١، ص١١١، وقال عنه الشيخ الألبانى حديث حسن، كما يراجع سنن الترمذى، ابو عيسى الترمذى، تحقيق احمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ج ١، ص١٨٩.

٧٠- يراجع موقع الموسوعة العربية: المجلد الأول، العلوم القانونية والاقتصادية، القانون، الآداب العامة.
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=282

٧١- مادة ٦ من بروتوكول عام ٢٠٠٠، ومادة ١٩ من اتفاقية عام ١٩٤٩.

يحملون وثائق سفر صحيحة، وفرض الجزاءات المناسبة عند الإخلال بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإلغاء كل قانون أو لائحة أو نظام إدارى يلزم الأشخاص الذين يزاولون أو يشتبه فى أنهم يزاولون الدعارة بقيد أسمائهم فى سجلات خاصة أو بحمل أوراق معينة أو بالامتثال لأحكام رقابة استثنائية أو عمل إقرارات استثنائية(٧٢).

ولعله لا يخفى الأهمية الحقيقية والواقعية لهذا الأمر، وهى سن التشريعات والقوانين الوطنية لمعالجة ومكافحة الاتجار، خاصة أن لجنة حقوق المرأة على المستوى الأوروبى قد اعتبرت أنه لا تزال هناك بعض الدول، حتى من بين الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، ليست لديها تشريعات خاصة لمكافحة الاتجار بالنساء، أو أن لديها بعض التشريعات لكنها غير مطبقة. ومن الأهمية بمكان أنه حينما تتبنى الدول هذه التشريعات، فيجب أن تتضمن بوضوح شديد ودقة بالغة تعريفا راجحا ومتفقا عليه بين الدول لهذه الظاهرة، وأن يكون مجال تطبيق التدابير محددا تحديدا دقيقا أيضا، وذلك حتى يتلقى ضحايا الاتجار فى كل الدول نفس المعاملة.

٣- إعادة ضحايا الاتجار بالنساء إلى أوطانهم: حيث يجب أن تحرص كل دولة، تكون إحدى ضحايا الاتجار بالنساء من رعاياها، أو تكون من المقيمين فيها بصفة دائمة، على أن تيسر لها العودة دون إبطاء لا مسوغ له إلى الوطن، وأن تكفل لها الأوراق والأموال اللازمة لذلك، مع مراعاة الاعتبار الواجب لسلامتها، ويفضل أن تكون العودة طواعية. وتسهيلا لعودة ضحية الاتجار بالنساء التى لا توجد معها وثائق سليمة، تلتزم الدولة التى هى من رعاياها بالتحقق دون إبطاء أيضا من أن هذه الضحية من رعاياها، أو كانت تتمتع فى إقليمها بحق الإقامة الدائمة وقت دخولها الدولة المستقبلة. وفى حالة التأكد من ذلك، تلتزم هذه الدولة بإصدار ما يلزم لذلك من وثائق السفر أو أوراق أخرى لمعاودة دخول هذه الضحية إلى بلدها(٧٣).

٤- تبادل المعلومات وتوفير التدريب: حيث تلتزم كل دولة بأن تنشئ قسما خاصا يكلف بتنسيق وتركيز نتائج التحريات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، وتقوم هذه الأقسام بجمع كافة المعلومات التى من شأنها أن تساعد على منع الجرائم المتصلة بتجارة النساء، ويجب أن تظل هذه الأقسام على اتصال وثيق بالأقسام المماثلة لها فى الدول الأخرى لتبادل البيانات الخاصة بأى جريمة متصلة بالاتجار بالنساء، وتبادل البيانات الخاصة بالتحريات عن الأشخاص الذين يرتكبون أيا من هذه الجرائم، أو بمحاكمتهم أو إلقاء القبض عليهم أو رفض دخولهم إلى البلاد أو طردهم منها وكافة المعلومات الأخرى عنهم(٧٤).

كما يجب أن تتعاون سلطات إنفاذ القانون والهجرة [و] السلطات ذات الصلة لدى كل الدول فيما بينها، لتحديد ما إذا [كان] الأفراد الذين يعبرون حدودا دولية بدون وثائق سفر [هم] أشخاصا آخرين أو بدون وثائق سفر، هم من مرتكبى جر[ائم] الاتجار بالنساء أو من ضحاياه أم لا، ولمعرفة أنواع وثائق الس[فر] التى استعملها الأفراد أو شرعوا فى استعمالها لعبور حدود [دولية] بهدف الاتجار بالأشخاص، وللتأكد من الوسائل والأساليب [التى] تستخدمها الجماعات الإجرامية لغرض الاتجار بالأشخاص [بما] فى ذلك تجنيد الضحايا ونقلهم، والدروب والصلات بين الأف[راد] والجماعات الضالعة فى ذلك الاتجار والتدابير الممكنة لكشفها.

وبالإضافة إلى تبادل المعلومات، ينبغى على الدول أيضا [أن] توفر التدريب اللازم لموظفى إنفاذ القانون وموظفى الهجرة [فى منع] الاتجار بالنساء، وينبغى أن ينصب التدريب على الأسال[يب] المستخدمة فى منع ذلك الاتجار وملاحقة المتجرين وحماية حقو[ق] الضحايا، بما فى ذلك حماية الضحايا من المتجرين. وينبغى [أن] يراعى هذا التدريب الحاجة إلى مراعاة حقوق الإنسان والمسا[ئل] الحساسة فيما يتعلق بالأطفال والنساء، كما ينبغى أن تشج[ع] الدول التعاون فى ذلك مع المنظمات غير الحكومية، وغيرها [من] المؤسسات ذات الصلة، وسائر عناصر المجتمع المدنى(٧٥).

٥- اتخاذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتعليمي[ة] والصحية والإعلامية وغيرها لمنع الاتجار بالنساء: حيث يجب [أن] تسعى الدول، من خلال هذه التدابير ومن البحوث ومن المعلومات والحملات الإعلامية، والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية، [لمنع] ومكافحة الاتجار بالنساء، ولضمان تأهيل ضحايا هذه الجريم[ة] وإصلاحهم اجتماعيا(٧٦). ومن الإجراءات التى يمكن أن تتخذ[ها] الدولة فى ذلك: وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات [لمنع] الاتجار أولا، ثم حماية ضحاياه من الإيذاء الجسدى والمعنو[ى] ثانيا، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف وطأة العوامل التى تجع[ل] الأشخاص ضعفاء أمام عصابات الاتجار بالنساء والإغراءات التى يقدمونها، مثل الفقر والحاجة والتخلف وعدم تكافؤ الفرص. كما يجب أن تعالج الدولة كل العوامل التى تدفع الأشخاص بقوة إلى السفر للخارج والتفريط فى ملازمة الوطن مهما تكن النتائج.

ولا يخفى ما يمكن أن يقوم به الإعلام اليوم إزاء هذه التجارة الإجرامية الرائجة، حيث يستطيع عبر وسائله المختلفة أن يشخص هذه الجريمة التى بدت للعيان كظاهرة عالمية، وأن يظهر حجمها الحقيقى أمام الجماهير المختلفة بصور وأساليب مناسبة، وأن يفضح أمام العالم الدوافع الإجرامية لهذه الجريمة من الدعارة والاستغلال الجنسى، والاسترقاق، والبحث عن أعضاء أو قطع

٧٢- تراجع المواد التالية: مادة ٥ من بروتوكول ٢٠٠٠، مادة ٢/٦ من بروتوكول ٢٠٠٠، مادة ١/٧ من بروتوكول ٢٠٠٠، مادة ١١ من بروتوكول ٢٠٠٠، مادة ٦ من اتفاقية عام ١٩٤٩.

٧٣- مادة ٨ من بروتوكول عام ٢٠٠٠، ولا يقتصر الأمر على مجرد العودة للضحايا إلى أوطانهم، بل يجب أن تعمل الدول التى عاد إليها هؤلاء الضحايا على إعادة تأهيلهم ودمجهم فى مجتمعاتهم.

٧٤- المادتان ١٤ و١٥ من اتفاقية عام ١٩٤٩، حيث تنص المادة ١٤ على: على كل طرف فى هذه الاتفاقية أن ينشئ قسما خاصا يكلف بتنسيق وتركيز نتائج التحريات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية

٧٥- مادة ١٠ من بروتوكول عام ٢٠٠٠

٧٦- مادة ١٦ من اتفاقية ١٩٤٩ - مادة ٢/٩ من بروتوكول عام ٢٠٠٠

غيار بشرية، كما يركز أيضا على أسباب هذه الظاهرة وكيفية علاجها. كما يستطيع الإعلام أيضا إلقاء الضوء على كل المعاهدات الدولية والاتفاقيات والتشريعات المختلفة التى تهدف إلى مكافحة الاتجار بالنساء.

٦- اتخاذ الدول بعض التدابير اللازمة لتأمين الهجرة منها أو إليها، ومن ذلك: حماية المهاجرين من هذه الدول أو إليها، خاصة النساء والأطفال، فى أماكن الوصول أو الرحيل أو خلال السفر، وتنظيم حملة دعائية مناسبة لتحذير الجمهور من استغلال هؤلاء المهاجرين فى الاتجار، واتخاذ التدابير المناسبة للقيام برقابة فى محطات السكك الحديدية والموانئ الجوية والبحرية وخلال السفر وفى الأماكن العامة لمنع الاتجار الدولى فى الأشخاص بقصد الدعارة، واتخاذ التدابير المناسبة لإخطار السلطات المختصة بوصول الأشخاص الذين يتضح لأول وهلة أنهم يشتغلون بهذا الاتجار أو شركاء فيه أو من ضحاياه(٧٧).

ومما يدخل فى ذلك أيضا محاولة الدول أخذ إقرارات من الأجانب الذين يزاولون الدعارة لإثبات شخصيتهم وحالتهم المدنية ولمعرفة الشخص الذى حملهم على مغادرة بلدهم، وتبلغ هذه المعلومات إلى سلطات الدولة التى ينتمى إليها هؤلاء الأشخاص توطئة لإعادتهم إليها إذا لزم الأمر(٧٨).

٧- رقابة الدول لمكاتب ووكالات العمل: حيث يجب أن تتعهد الدول باتخاذ التدابير اللازمة لرقابة مكاتب ووكالات العمل لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، ولا سيما منهم النساء والأطفال، لخطر الدعارة والاتجار بهم(٧٩).

٨- أمن الوثائق الشخصية وصلاحيتها: حيث يلزم على كل دولة ضمان كون وثائق السفر التى تصدرها ذات نوعية يصعب معها إساءة استعمال تلك الوثائق أو تزويرها أو تقليدها أو إصدارها بصورة غير مشروعة. وعلى أى دولة أن تبادر -بناء على طلب أية دولة أخرى- إلى التحقق وفقا لقانونها الداخلى، وفى غضون فترة زمنية معقولة من شرعية وصلاحية وثائق السفر والهوية التى أصدرت أو يزعم أنها أصدرت باسمها ويشتبه فى أنها تستعمل فى الاتجار بالأشخاص(٨٠). ومما يتصل بأمن الوثائق والسفر، إذا كان الضحايا من قبل الأطفال أو الفتيات اللائى لم يصلن إلى سن البلوغ، فيجب أن تبقى أوراقهن مع الشركة الناقلة لتسليمها لسلطات الجوازات عند الوصول لدولة المقصد، لمزيد من الأمن ولردع محاولة التحايل ابتداء(٨١). كما يجب أن تعزز الضوابط الحدودية بين كل دولة وغيرها من الدول، وأن تمنع دون تردد دخول الأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم أو حتى المشتبه فيهم، كما تمنع استخدام وسائل النقل فى ارتكاب مثل هذه الجرائم، وتلزم أصحاب شركات النقل أو المسئولين عنها بالتأكد من أن كل الركاب يحملون وثائق السفر الضرورية لدخول الدولة المستقبلة، وأن تكون هناك جزاءات معقولة على من يتساهل فى ذلك من الأشخاص أو من شركات النقل.

٩- اعتبار الأفعال المتصلة بالاتجار بالنساء من قبيل الأعمال التى تستوجب تسليم المجرمين: ففى أية معاهدة تسليم مجرمين معقودة، أو قد تعقد بين بعض الدول، ينبغى أن تكون الجرائم المتصلة بالاتجار بالنساء(٨٢) من قبيل الجرائم التى يتم التجريم فيها، والدول التى تعلق تسليم المجرمين على شرط وجود اتفاقية لهذا الغرض فإنها تعتبر من الآن أن جرائم الاتجار بالنساء من قبيل الجرائم التى يتم التسليم فيها، ويتم التسليم حسب قانون البلد المطلوب منه التسليم(٨٣).

١٠- تنفيذ الإنابة القضائية بين الدول فى الجرائم المتصلة بالاتجار فى النساء: لعله من المعقول أن المحكمة حينما تعترضها بعض العقبات أثناء الفصل فى بعض النزاعات، ويتضح من خلال هذه العقبات أن المحكمة لا تستطيع الفصل فى النزاع، أو لا تستطيع تقدير الأضرار والخسائر المتصلة بهذا النزاع، وذلك لبعد محل النزاع عن المحكمة، أو لعدم تمكن الخصوم من الحضور أمامها أو غير ذلك -فإنه يجوز لهذه المحكمة أن تنيب محكمة أخرى أو قاضيا آخر للقيام بهذه المهمة القضائية، وهذا ما يعرف فى الفقه القانونى بمصطلح "الإنابة القضائية". وقد تعددت عبارات

٧٧- مادة ١٧ من اتفاقية ١٩٤٩ التى تنص على: "تتعهد أطراف هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بالهجرة منها أو إليها أن تتخذ أو تواصل العمل -فى حدود التزاماتها الواردة فى هذه الاتفاقية- بالتدابير المعدة لمكافحة الاتجار فى الأشخاص من كلا الجنسين بقصد الدعارة.

٧٨- مادة ١٨ من اتفاقية ١٩٤٩.

٧٩- مادة ٢٠ من اتفاقية عام ١٩٤٩ والتى تنص على: يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأن تتخذ -إذا لم يكن قدسبق لها- التدابير اللازمة لرقابة مكاتب ووكالات التخديم لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، ولا سيما النساء والأطفال لخطر الدعارة.

٨٠- المادتان ١٢ و١٣ من بروتوكول عام ٢٠٠٠.

٨١- حول الإجراءات والتدابير المتصلة بالجوازات ووثائق السفر الخاصة بالأطفال، يراجع: خطة العمل القومية لمكافحة الاتجار بالأطفال، التى أعدها د. عشارى خليل إلى الحلقة العلمية التى عقدتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة حول: مكافحة الاتجار بالأطفال، فى الرياض بالمملكة العربية السعودية، فى الفترة من ١٨-٢٢ فبراير ٢٠٠٦، ص١١.

٨٢- لقد أوضحت المادة الخامسة من بروتوكول عام ٢٠٠٠ أن الأفعال الآتية من قبيل جريمة الاتجار بالنساء، ومن ثم ينبغى تجريمها لدى كل الدول، وهى:

- كل سلوك يتضمنه تعبير "الاتجار بالنساء" مثل تجنيد المرأة أو نقلها أو استقبالها بواسطة التهديد باستخدام القوة، أو وسيلة أخرى من وسائل القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة لغرض الاستغلال الجنسى أو غير ذلك مما نصت عليه المادة الثالثة من هذا البروتوكول (مادة ٥/١).
- الشروع فى ارتكاب أى من التصرفات الإجرامية السابقة (مادة ٥/٢أ).
- المشاركة كطرف متواطئ فى أى من الأفعال الإجرامية السابقة (مادة ٥/٢ب).
- تنظيم أو توجيه أشخاص آخرين لارتكاب أى من الأفعال الإجرامية السابقة (مادة ٥/٢ج).

٨٣- مادة ٨ من اتفاقية عام ١٩٤٩

القانونيين فى تعريف الإنابة القضائية، لكنها فى الغالب تدور حول معان واحدة، وإن اختلفت فى بعض الكلمات أو المصطلحات، ومن هذه التعريفات القول إنها: "حالة قانونية بموجبها تقوم المحكمة التى ترفع إليها الدعوى، وتسمى المحكمة المنيبة، بتكليف محكمة أخرى، تسمى المحكمة المنوبة، فى اتخاذ إجراءات معينة من قبيل إجراءات التحقيق أو الإثبات أو التنفيذ، لاختصاص المحكمة الأخيرة بها، وعجز المحكمة الأولى عن القيام بها من تلقاء نفسها"(٨٤). أو القول إنها: "عمل بمقتضاه تفوض المحكمة أو (القاضى) محكمة أخرى (أو قاضيا آخر) للقيام مكانها، وفى دائرة اختصاصها، بأحد أو بعض إجراءات التحقيق أو الإجراءات القضائية الأخرى التى يقتضيها فصل الدعوى المرفوعة أمامها، والتى تعذر عليها مباشرتها بنفسها بسبب بعد المسافة أو أى مانع آخر"(٨٥).

ويعرفها البعض الآخر بأنها "طلب من السلطة القضائية المنيبة إلى السلطة المنوبة، قضائية كانت أو دبلوماسية، أساسه التبادل باتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق أو جمع الأدلة فى الخارج، وكذا أى إجراء قضائى آخر يلزم اتخاذه للفصل فى المسألة المثارة، أو المحتمل إثارتها فى المستقبل، أمام القاضى المنيب، ليس فى مقدوره القيام به فى نطاق دائرة اختصاصه"(٨٦).

ويعترض البعض على استعمال بعض الكلمات أو المصطلحات الواردة فى بعض التعريفات، منها اعتبار الإنابة القضائية عملا، أو تفويضا، أو وكالة، أو انتدابا. ويرى أن الإنابة القضائية ليست عملا، وإنما هى طلب موضوعه القيام بعمل هو اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق أو أى إجراء قضائى آخر. كما أن الإنابة القضائية ليست وكالة ولا تفويضا ولا انتدابا، لأن القاضى المنوب ما هو إلا شريك للقاضى المنيب فى تحقيق المنازعة المعروضة عليه، والتى حالت ظروف معينة دون قيامه بتحقيق هذه الواقعة بنفسه، وعلى هذا فالقاضيان يشتركان -كل بنصيب- فى استجلاء وجه الحقيقة فى المسألة محل النزاع(٨٧).

والذى نراه أنه لا وجه لهذه الاعتراضات، لأن القول إن الإنابة القضائية ليست عملا وإنما هى مجرد طلب قول لا يستقيم، لأن الطلب نفسه نوع من العمل، والعمل بمفهومه العام يشمل الأ... والأفعال، إذ الأقوال كلها ما هى إلا عمل اللسان، فإن حرر... الأقوال على النحو والشكل المراد صارت طلبا. وعلى هذا... كان الطلب جزءا من العمل، فلا وجه للاعتراض على استع... كلمة العمل دون الطلب.

وأما القول إن الإنابة القضائية ليست تفويضا ولا وكالة... انتدابا، وإنما هى شراكة، فهو قول لا يستقيم أيضا، لأن الشر... لا تجعل الشريك ساعة التصرف فى حاجة إلى إذن من شريكه... إذا تم الاتفاق على ذلك. أما الإنابة القضائية، فإنه لا بد فيها... الإذن، إذ لا يستطيع أى قاض مهما تكن مكانته النظر فى دعو... تقع فى دائرة اختصاصه، إلا إذا أذن له القاضى المختص بذ... هذا الإذن هو الذى يمكن أن يتمثل فى الوكالة أو التفويض... الانتداب، وعلى هذا جاز اعتبار الإنابة القضائية من قبيل الوكا... أو التفويض أو الانتداب.

وفيما يتعلق بجرائم الاتجار بالنساء، تلزم الدول بتنفيذ الإنا... القضائية إذا وجد ما يدعو إلى ذلك. ويتم إرسال الإنابة القضائ... عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية، أو عن طري... الاتصال المباشر بين وزارتى العدل فى الدولتين أو بين الجه... المختصة فى الدولة المنيبة ووزارة العدل فى الدولة المنوبة، أو ع... طريق الممثل الدبلوماسى أو القنصلى للدولة المنيبة فى الدول... المنوبة، ويمكن أن ترسل كل دولة طريقة إرسال الإنابات القضائ... إلى الدول الأخرى، ولا يجوز المطالبة بأية رسوم أو نفقات عن تنفيذ... هذه الإنابات القضائية.

وفى حالة إرسال الإنابة القضائية عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية المختصة، أو عن طريق الممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين، فإنه يجب إرسال نسخة من هذه الإنابة إلى السلطة العليا فى الدولة المنوبة، والتى يمكنها طلب ترجمة معتمدة إلى لغتها بمعرفة السلطة المنيبة(٨٨).

وعلى الرغم من محاولة البروتوكول الصادر عام ٢٠٠٠ معالجة الاتجار بالنساء وحظره ووضع التدابير الملائمة لمنع الاتجار بالنساء، وعلى الرغم من أهمية هذه التدابير وعمل المنظمات الدولية

٨٤- د. محمود مصطفى يونس، الإنابات القضائية فى إجراءات التقاضى والتنفيذ .. دراسة تحليلية وتطبيقية مقارنة فى القانون المصرى والقانون المقارن والشريعة الإسلامية الغراء، دار النهضة العربية، ط الأولى، ٢٠٠٢، القاهرة، ص١٦.

٨٥- د. إدوار عيد، الإنابات والإعلانات القضائية وفقا لقواعد القانون الدولى الخاص واتفاقية الدول العربية فى عام ١٩٥٣، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٩، ص٩.

٨٦- د. عكاشة محمد عبد العال، الإنابة القضائية فى نطاق العلاقات الخاصة الدولية .. دراسة تحليلية مقارنة فى القانون المصرى والقانون المقارن، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص١٦-١٧.

٨٧- د. عكاشة محمد عبد العال، الإنابة القضائية فى نطاق العلاقات الخاصة الدولية .. دراسة تحليلية مقارنة فى القانون المصرى والقانون المقارن، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص١٦.

٨٨- مادة ١٣ من اتفاقية ١٩٤٩.

٨٩- ومن ذلك مجلس أوروبا الذى دعا الدول الأعضاء إلى تبنى هذه الإجراءات من أجل مكافحة الاتجار بالنساء، وذلك على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى، ويراجع فى ذلك:

- Assemblee Parlementaire, Conseil de l' Europe, Rsolution 1337 (2003),Migrations lies la traite des femmes et la prostitution., Rapporteur: Mme Zwerver, Pays-Bas, SOC., http://assembly.coe.int/Documents/WorkingDocs/doc03/FDOC.9795htm

على ضرورة تبنيها وتفعيلها(٨٩)، إلا أن هناك بعض الشبكات الدولية كانت قد أوصت أعضاءها بعدم التصويت لصالح هذا البروتوكول، وذلك مثل الشبكة الدولية NSWP التى تسمى (Network of sex work projects)، حيث وضعت استراتيجية خاصة من قبلها لمكافحة الاتجار بالنساء. وتعتمد هذه الاستراتيجية على هذه النقاط التالية:

١- أن تضمن الدول للعاملين فى مجال الجنس الحماية الدولية الممنوحة فى مجال العمل وحقوق الإنسان، وبالتالى فإنه ينطبق على صناعة الجنس كل الضوابط الدولية التى تضعها منظمة العمل الدولية لسائر الأعمال والصناعات.

٢- إن سياسات الهجرة، التى تساهم فى استغلال المهاجرين يجب عدم التقيد بها، فالعاملون فى مجال الجنس يجب أن يكون لهم الحق فى السفر بحرية، والحصول على تأشيرات الدخول، لا سيما إلى بلادهم الأصلية.

٣- إن بلد المقصد يجب أن يمول البرامج التى تهدف إلى الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاستقلال للعاملين فى مجال الجنس، حتى يستطيعوا تشكيل المجموعات الخاصة بهم للدفاع عن أنفسهم بعد ذلك.

٤- العاملون فى مجال العمل الجنسى يجب أن تقدم لهم خدمات وافية، وإمكانية العمل فى بلاد المقصد، كما تتاح لهم وسائل المواصلات المجانية للعودة إلى بلادهم الأصلية، لو رغبوا فى ذلك، على ضوء ما تم النص عليه فى وثيقة ضوابط حقوق الإنسان المطبقة فى معاملة الأشخاص ضحايا الاتجار(٩٠).

والذى يبدو أن هذه الاستراتيجية تقوم على أساس وجهة النظر التى ترى أن العمل الجنسى اختيارى، وأن الدعارة عمل من الأعمال، ولا يكون هذا العمل مجرما إلا إذا كان قسرا أو إجبارا، وهذا يتفق ووجهة النظر التى تتبناها جمعيات الدفاع عن حقوق محترفى الجنس Les associations de dfense des droits des travailleuses du sexe. وبمقارنة هذه الاستراتيجية بما تضمنه بروتوكول عام ٢٠٠٠، نجد أن البروتوكول أوفى وأشمل فى هذه التدابير التى يلزم الدول الأخذ بها لمكافحة الاتجار فى النساء، ولذا كان اعتماده وإقراره مهما بخصوص هذه المسألة.

مدى فعالية التدابير الدولية لمكافحة الاتجار بالنساء :

هذه هى أهم التدابير التى توصل إليها المجتمع الدولى لمنع الاتجار فى الأشخاص عموما وفى النساء خصوصا، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو: ما مدى فعالية هذه التدابير فى منع ومكافحة الاتجار بالنساء؟ وهل حققت ما يرنو إليه المجتمع الدولى من ورائها فى حماية المرأة والحفاظ عليها من المتجرين بشرفها وعرضها وكرامتها أم لا؟

والمدقق فى التقارير الدولية، والمواقع الإخبارية على الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت" وغيرها، يستطيع أن يؤكد، ببساطة شديدة، أن هذه التجارة تزداد رواجا ونموا رغم كل هذه التدابير، لدرجة أن بعض المواقع والتقارير الإخبارية تؤكد أن سعر المرأة لدى بعض شبكات المافيا يصل إلى ٥٠٠ دولار فقط، بعد أن كان سعرها يصل إلى عشرين الف دولار فى بداية التسعينيات، وأن عائدات تجارة الرقيق الأبيض فى منطقة البلقان تصل إلى ١٢ مليار دولار سنويا، وأن هناك قصورا شديدا فى وقف الاتجار بالبشر فى بعض الدول العربية.

ولا يقتصر الأمر عند ممارسة هذه التجارة على مجرد الدعارة القسرية، بل تنتهك عند ممارستها كل الحقوق الإنسانية، والتى أقلها الحق فى السلامة الجسدية والعقلية، وذلك من قبل المتجرين بالنساء أحيانا، ومن قبل الدول والحكومات التى تتقاعس عن حقوق المرأة وحمايتها من ناحية أخرى.

ومع رواج هذه التجارة، فإن معاقبة المتجرين وملاحقتهم قضائيا تعد -فى الحقيقة- أمرا نادرا. وإذا تمت ملاحقة بعضهم، فإن العقوبة التى تقررها القوانين والتشريعات الوطنية لهم يمكن أن تكون خفيفة نسبيا إذا ما قورنت بالعقوبة على تهريب المخدرات والسلاح. ويكمن من وراء عدم القدرة على ملاحقة المتجرين بالنساء بعض الأسباب، لعل من أهمها:

- انخفاض معدل الإبلاغ عن هذه الجريمة، خاصة أن ضحايا هذه الجريمة من النساء كثيرا ما يعاملن كمجرمات من قبل سلطات الدولة المعنية التى هاجرن إليها(٩١).

- الخوف الشديد الذى يملأ قلوب الضحايا من الإجراءات الانتقامية التى يهدد بها المتجرون بالنساء ضحاياهم، وذلك عندما يقوم الضحايا بالإبلاغ عنهم أو الشهادة ضدهم.

- إن ضحايا الاتجار بالنساء أو بالأشخاص عموما لا يجدون ما يحفزهم على التعاون مع السلطات الرسمية فى الدول المعنية، خاصة أن لديهم فقرا فى معرفة حقوقهم القانونية، ويعانون من العقبات الثقافية واللغوية ومن العزلة لهم، والحيلولة بينهم وبين محاولة التماس العدالة أو الوصول إليها.

٩٠- الوثيقة المشار إليها هنا تم وضعها فى ضوء الضوابط المعترف بها فى وثائق القانون الدولى المتصلة بحقوق الإنسان، وذلك مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، واتفاقية الرق، وضوابط المنظمة الدولية للعمل.

٩١- وبناء على ذلك، ينبغى على الدول فى مكافحتها لجريمة الاتجار بالنساء أن تعتمد الفرق الجوهرى بين الضحية والمجرم، كأساس لكل برامج مكافحة الاتجار بالنساء، وأن تقرر أن الاتجار بالنساء من الجرائم بالغة الخطورة، وأن تنفذ الإجراءات الكفيلة بعد تعريض النساء لمزيد من المعاناة والعذاب، وأن يكون مرتكز هذه الإجراءات هو المحافظة على حقوق الإنسان الأساسية بصفة عامة، وأن تعتمد التشريعات التى توفر هذا الأساس القانونى لتقديم الخدمات والحماية للنساء، خاصة أثناء التحقيق أو المحاكمة او قبل إعادتهم إلى بلادهم.

ولهذه الأسباب، يعد "الاتجار بالنساء" بلاء يصعب مقاومته والتخلص منه فى ظل هذه الحضارات المادية، ذات الأحوال الأخلاقية المتردية. لكن آثار هذه الجريمة الوخيمة تتطلب تدخلا سريعا ووقفة دولية جادة، لتنظر البشرية إلى أين تسير، خاصة أن الأمر يتعلق بملايين النساء والفتيات فى سائر أرجاء العالم، ولن يجد العالم تدابيره الحقيقية وإجراءاته الفعالة القوية إلا فى تعاليم الإسلام الحنيف، الذى حفظ المرأة وصانها بأحكام الحجاب والطهارة والعفة وسائر ألوان العبادات، التى تجعل من المرأة كائنا لا يمس، خاصة فى شرفه وعرضه، وتقدمها كالدرة المصون التى تستعصى على المس إلا من قبل صاحبها أو أحق الناس بها، وصدق الحق إذ يقول عن جنس النساء اللائى يضربن مثلا لسائر نساء العالمين "(كأنهن بيض مكنون)(٩٢)".

الخاتمة :

وفى ختام هذه الدراسة، نستطيع أن نسجل النتائج التالية:

أولا- ارتبط ظهور الاتجار بالنساء حديثا بحركات الهجرة الكبرى التى انتشرت فى القرن العشرين من بلاد الجنوب النامية إلى بلاد الشمال الصناعية، طلبا للمال أو بحثا عن عمل، أو فرارا من قسوة الحياة فى البلاد الفقيرة، والتى كان يصاحبها فى البداية إجراءات مشددة للتقليل منها. إلا أنه تحت ضغط الطلب وزيادته على الأيدى العاملة الأجنبية، خاصة من النساء للعمل فى الميادين شبه غير الشرعية، بدأت دول الشمال لفتح أبوابها لهذه الهجرة. وفى ظل هذه الهجرة، نمت جريمة الاتجار بالنساء، حتى غدت اليوم تجارة رائجة تحتل المرتبة الأولى بعد تجارة السلاح وتجارة المخدرات، بل من المتوقع أن يتقدم الاتجار بالنساء فى المستقبل حتى على تجارة السلاح وتجارة المخدرات، حيث نادرا ما نجد اليوم دولة لا تعانى من ظاهرة الاتجار بالنساء، سواء كانت الدولة مصدرة للضحايا، أو مستوردة لها، أو كانت مسرحا لمزاولة الاستغلال الجنسى أو العمل القسرى.

ثانيا- فيما قبل اتفاقية إلغاء الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير عام ١٩٤٩، كان المصطلح الشائع هو مصطلح "الاتجار بالرقيق الأبيض"، وكان النساء اللائى يمارسن هذه التجارة يستطعن بسهولة تركها والعودة إليها حسب الظروف. ولكن بعد أن تنبهت بعض الحكومات إلى وجود بعض الأمراض المعدية، من جراء هذه الممارسات الجنسية، أقدمت على إصدار بعض اللوائح المنظمة لهذه التجارة، بهدف حماية العسكريين من هذه الأمراض، ومراقبة النساء اللائى يعملن فى تجارة الجنس وتحديد عناوينهن، وفصلهن كفئة محددة فى المجتمع.

وقد قوبلت اللوائح المنظمة لهذه التجارة بالمعارضة من قبل بعض الجمعيات النسائية. وعلى أثر بعض الجهود الدولية فى هذا المجال، توصل المجتمع الدولى إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التى تخص مكافحه تجارة الرقيق الأبيض، ومنها: اتفاق باريس حول مكافحة تجارة الرقيق الأبيض عام ١٩٠٤، واتفاقية ... تجارة الرقيق الأبيض عام ١٩١٠. وتحت رعاية عصبة ... عقد اتفاقيتين دوليتين لمعالجة نفس الجريمة، هما: اتفاقية ... الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، واتفاقية عام ... الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء البالغات. وفى هذه الاتفا... الأخيرة، تم تداول مصطلح "الاتجار بالنساء"، لكن دون أن ... له هذه الاتفاقيات بمفهوم دقيق.

ثالثا: فى ظل اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بإلغاء الاتجار ... الأشخاص واستغلال دعارة الغير عام ١٩٤٩، ارتبطت جر... الاتجار بالنساء بمفهوم الدعارة. وبناء على ذلك، جرمت ... الاتفاقية كل الأفعال المرتبطة بالدعارة مثل تقديم أو ترغيب أو ... أى شخص آخر لأغراض الدعارة، ولو كان ذلك بموافقة ... الشخص الآخر. ولكن فى بيان المراد من هذه الدعارة التى تجر... هذه الاتفاقية، اختلف موقف الحركات النسائية إلى اتجا... كبيرين:

الاتجاه الأول: ويمثله موقف اتحاد مكافحة الاتجار بالمر... (CATW) ويرى ان الاتفاقية تجرم كل ألوان الدعارة، دو... تفرقة بين دعارة قسرية وأخرى اختيارية، لأنه مع الاتجار لا يمكـ... أن تكون الدعارة فعلا إراديا، إذ لا يوجد معها اختيار.

الاتجاه الثانى: ويمثله موقف جمعيات الدفاع عن حقو... محترفى الجنس، وترى أن حقوق الإنسان يجب أن يدخل فيها الحق فى ممارسة العمل الجنسى، وبالتالى فلا يكون العمل الجنسى مجرما إلا إذا كان قسرا. فإذا كان اختيارا، فلا يكون مجرما، وبالتالى فإن الاتفاقية لا تعالج إلا العمل الجنسى القسرى فقط.

لكن المدقق فى نصوص اتفاقية عام ١٩٤٩ يدرك أنها أهملت إرادة وموافقة الشخص الذى يقوم بأعمال الدعارة، خاصة فى المادة الأولى منها، وهذا يعنى أنها لا تفرق بين الدعارة القسرية والاختيارية، وتجعلهما سواء فى التجريم. لكن مما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تعالج إلا مسألة الدعارة والقوادة (الوساطة فى شئون البغاء)، وأغفلت بعد ذلك أشكال الاتجار الحديثة مثل الاتجار بعمال الخدمة، والزواج بالمراسلة، وعمل السود فى المتاجر وغير ذلك. كما ربطت هذه الاتفاقية بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالنساء من ناحية، والاتجار بالنساء والدعارة من ناحية أخرى، بينما لا يلزم بالضرورة ان يكون هناك هذا الرابط.

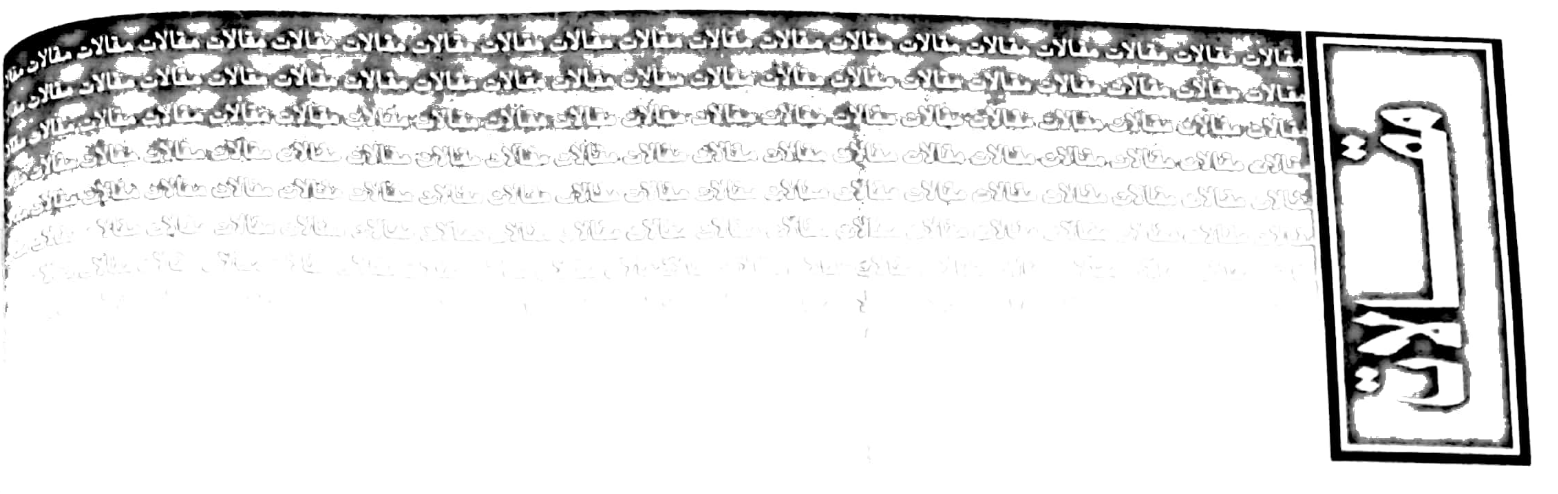
رابعا- أما فى ظل البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نوفمبر ٢٠٠٠، فقد تم تطوير مفهوم الاتجار بالنساء، حيث لم يقتصر فقط على

٩٢- الصافات، آية رقم ٤٩

معنى الدعارة، بل شمل كل أشكال الاستغلال للمرأة، والتى يمكن أن تكون من قبيل الاستغلال الجنسى او استغلال السخرة فى العمل أو الخدمة قسرا، أو الاستعباد والاسترقاق. كما لم تجرم الاتفاقية أعمال الفاعل الأصلى فقط، والتى يمكن أن تكون من قبيل الأعمال ذات الطبيعة الاستدراجية، أو ذات الطبيعة الإجبارية، أو الاستعباد والاسترقاق، بل جرمت أيضا مجرد الشروع فى هذه الأفعال، وكذلك كل أعمال الشريك كإعداد المكان أو المسرح الذى تمارس عليه الجريمة. واعتبر مفهوم الاتجار هو: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى: استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".

خامسا- ولمواجهة جريمة الاتجار بالنساء، تضمن القانون الدولى عددا من التدابير اللازمة لذلك، ومن أهم هذه التدابير مساعدة ضحايا الاتجار بالنساء وحمايتهن، وسن التشريعات والقوانين الوطنية التى تتفق أحكامها مع الأحكام الدولية الخاصة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء، وإعادة ضحايا الاتجار بالنساء إلى أوطانهم، وتبادل المعلومات وتوفير التدريب للضحايا، واتخاذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتعليمة والصحية والإعلامية وغيرها لمنع الاتجار بالنساء، واتخاذ الدول بعض التدابير اللازمة لتأمين الهجرة منها أو إليها، والحرص على أمن الوثائق الشخصية وصلاحيتها، واعتبار الافعال المتصلة بالاتجار بالنساء من قبيل الاعمال التى تستوجب تسليم المجرمين، وتنفيذ الإنابة القضائية بين الدول فى الجرائم المتصلة بالاتجار فى النساء.

سادسا- مع كل هذه التدابير، إلا أن الواقع يثبت أن الاتجار بالنساء بلاء صعب يصعب مقاومته، خاصة فى ظل الحضارة المادية ذات الأخلاقيات المتردية. ولذا، نوصى فى نهاية هذا البحث بضرورة التوجه نحو الشريعة الإسلامية والإفادة من أحكامها التى صانت المرأة وحفظتها بأحكام الحجاب والعفة والطهارة وسائر الأحكام الأخرى الخاصة بها.



جدلية الدينى والمدنى فى الدولة الخليجية

د. فتحى العفيفى *

رغم أن مفهوم الدولة الدينية يقف على طرف نقيض من مفهوم الديمقراطية الذى يستند إلى حكم الشعب، إلا أن دول الخليج تجمع بين خصائص وأشكال من كلا النقيضين، إذ لا يصل حكامها بالديمقراطية على النمط الغربى، وإنما وفق نظام البيعة (ولاية الأمر)، التى يعتبرونها نوعا من أنواع التفويض الإلهى.

على الرغم من أن الدولة الخليجية تستند فى شرعيتها إلى هذا التفويض، على خلفية الآية القرآنية (.. أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم..)، فإنها عرفت القوانين المدنية وتنظيم المؤسسات الحديثة للدولة المأخوذة عن الغرب، ودرجت على الدخول فى علاقات دولية متطورة، والانخراط فى تعقيدات تطبيق الممارسات الليبرالية فى الاقتصاد والسياسة، وجميعها أفكار ومذاهب تنتمى إلى الخلفيات الثقافية الغربية، والتجارب الأوروبية على نحو خاص. ثم أعيد مجددا اجترار المفهومين: الثيوقراطى/ العلمانى بحثا عن حلول عملية لمعضلة تنامى المد الأصولى الدينى المحافظ منذ وصول الملالى إلى الحكم فى إيران عام ١٩٧٩، والرغبة العارمة لدى السلفيين السنة فى إحداث توازن مع الشيعة الرابضين على الشاطئ المقابل من الخليج. ولما كان الحكم بالتفويض (الإلهى) هو أيضا من أهداف السلفية (الجهادية)، فقد عمدت السلطات الخليجية إلى تحويل المسار لتحوز خير الدين وخير الدنيا، فظهر ما يمكن أن نسميه (الدولة الدينية/ المد[...] تعويلا على عالمية الإسلام وعلمانيته[...] إعادة إنتاج مفهوم التفويض الإلهى، و[...] الأمر من جديد، وجعلهما يقبلان [...] بالفصل والعزل بين الدينى والسيا[...] وسواء فى الماضى أو فى الحاضر[...] يجرى هو استخدام الدين لتكريس وشر[...] السلطة، أو إنتاج سلطة بديلة.

الدين والسياسة فى الخليج:

المواجهة القائمة فى الرا[...] الأيديولوجى/ السياسى للمنطقة [...] فحواها بين الدولة الدينية والمدنية. ويـ[...] هذا التشخيص إلى مركزية وتأثير [...] المؤسسة الدينية، فى مكة والأزهر [...] والنجف، ومراكز التدين الأخرى، الأمـ[...] الذى أدى إلى الصدام بين حركـ[...] الإسلام السياسى المتصدية لأنظمة الحكـ[...] المدنية، والتحول فى المواجهة بعد ١[...] سبتمبر ٢٠٠١ من الإقصاء إلى الإخضـ[...] أى من الاستبعاد إلى إفقادها القدرة عـ[...] التعبئة (تجفيف المنابع)، وذلك عبر حصـ[...] هذه الحركات فى الداخل، أى قمعها [...]

(*) خبير فى الشئون الخليجية، استاذ بجامعة الزقازيق.

قبل الدولة الدينية ذاتها، حيث الشيعية الخمينية فى إيران، والسلفية والوهابية فى السعودية(١). وعندما يتحول النزاع حول التقليد (المدنى/ العلمانى) بين الدين والدولة إلى ما بين الدين الرسمى المؤسساتى والدين الشعبى لجماعات وحركات مخبوءة، لا يتورع كل طرف عن اتهام الآخر بأنه حامل للعنف مسكون بالإرهاب.

لكن لابد من الاشارة إلى التباس مفاهيمى يتعلق بمفهوم المدنية الحداثية (العلمنة) عند العرب والمسلمين، حيث ينظر لها كأحد أوجه الإلحاد والكفر والتهجم على رجال الدين والمقدسات الإسلامية، أو كوسيلة هدامة لنزع الصفة الإسلامية عن الشخصية العربية. ومن هذا المنطلق، أصبح الكثير من السياسيين والمفكرين الإصلاحيين يتجنبون استعمال هذا المفهوم ويفضلون التحدث عن "الدولة العلمانية" بدلا من الدولة المدنية، رغم أن "المدنية" قريبة من مفهوم "الحضارة" ولا تدل بدقة على المرتجى، أى ضرورة عدم الزج بالدين فى شئون الحكم، هذا فضلا عن أن المدنية تطرح قضايا مختلفة، أهمها: حرية التعامل مع النصوص الدينية، وتراث التشريعات والعادات المتفرعة عنها على مر العصور، وتأكيد قيمة الفرد مقابل قيمة الجماعة، بالإضافة إلى قضايا تركيب الهوية المجتمعية بأنماطها المختلفة (البينية، العرقية، اللغوية، المناطقية، القبلية ... إلخ) لتأكيد الانسجام واللحمة المجتمعية، والقدرة على التطور، والدفاع، ومجابهة التحديات الخارجية(٢).

قبيل منتصف القرن الثامن عشر الميلادى، ذاع فى البيئة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية شعاران متناقضان هما (مدنى - سلفى) وذلك بموجب الحلف السعودى - الوهابى، حيث أكد كل من الأمير محمد بن سعود، والشيخ محمد بن عبد الوهاب علمانية المنطلق الأساسى للمشروع السياسى الكبير، من خلال الفصل التام بين الزعامة المدنية السياسية التى تركت لابن سعود، بينما الزعامة الدينية للشيخ بن عبد الوهاب (الأمير والإمام). وبالنظر -على سبيل المثال- إلى تضخم نفوذ جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التى حافظت تاريخيا على الفصل والعزل الدينى فى المشروع السياسى السعودى، ويثور حاليا جدل موسع حول جدوى وجودها بوصفها تمثل شرطة بينية فى عصر الدولة المدنية، فإن المقاربة والتماهى لا يذهبان بعيدا بالدولة الخليجية الحديثة عن المنشأ العلمانى المتشبث بالجذور منذ البداية(٣)، علمانية لم تأخذ من الهوية الدينية فحسب، وإنما من الهوية الاجتماعية كذلك. فالشعب العربى المسلم فى المملكة، وهم عرب اقحاح وقبليون، عندما يسألون عن هويتهم، تكون الإجابة أنهم "سعوديون" وهم فى الحقيقة ليسوا كذلك، وإنما هم نجديون، وحجازيون، ومكيون ... إلخ. كما أن الدولة التى تجابه القبلية وتطالبها بالذوبان فيها، وترفض انتماءاتها لذاتها (المرة، الهواجر، الدواسر)، تتناقض مع ذاتها عندما تخلع الصفة الأسرية ذاتها على الدولة برمتها. وهكذا، فإن الدولة السعودية الحديثة لم تقم على أساس سلفى بحت كما كان معتقدا، وإنما على أساس علمانى محض يميز بين السلطة الدينية والسلطة المدنية (السياسية). ولم يكن نشر الدين الصحيح سوى ذريعة أيديولوجية مثل كافة الذرائع التى تستخدم الدين لتبرير ممارسات تؤسس لنشوء كيانات سياسية تسعى لأن تحوز الملك والسلطان. وإذا صح الظن الذى يقول إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان ينفذ مشروعا مضادا لدولة الخلافة الإسلامية، ويخدم بريطانيا فى المقام الأول تعويلا على خلفيته وثقافته الغربية، فإن ذلك يؤكد المنشأ المدنى للسلطة السياسية فى المملكة العربية السعودية(٤)، ويصبح بالضرورة الرأى الذى يذهب إلى انه ليس للاصوليين إرث أو أية حقوق فى الدولة السعودية المعاصرة.

وفى عام ١٩٢٧، وصل السير براى Bray، مبعوث الحكومة البريطانية فى لندن، إلى البحرين فى مهمة للنظر فى أساليب تطوير المستعمرات، وبعد أن تفقد الأوضاع فى المشيخات الخليجية، كتب يقول: (أرى التورط البريطانى فى البحرين قد وصل إلى أبعد مما يجب، فهناك مستشار مالى بريطانى، ومشرف بريطانى على البوليس، ومدير بريطانى للجمارك. لقد أصبحت البحرين بذلك أكثر مما هى "كاتال" الولاية الواقعة على الحدود.. وهذا نفسه ما يحدث فى قطر، والكويت بدرجة أقل، ومشيخات الساحل، إن الجماهير المسلمة تبدى استياءها من تطبيق القانون المدنى والجنائى الهندى على مشيخاتهم"(٥).

هذه الإدارة البريطانية المتغلغلة فى تفاصيل المجتمعات الخليجية كانت قد احتضنت نشاطا تبشيريا مسيحيا لتغيير واقع البنية الإسلامية، وذلك منذ مجئ الإرسالية البروتستانتية الأمريكية فى عام ١٨٨١، وإنشاء الإرسالية العربية - الأمريكية من قبل صموئيل زويمر S. Zweamer فى عام ١٨٨٩ فى البصرة ثم البحرين ١٨٩٣، ثم مسقط. ولم تتورع هذه الإرساليات فى الفترة ما بين (١٨٩٢ - ١٩٥٠) عن دعوة السكان إلى التحول نحو المسيحية من خلال المدارس وتعليم اللغات الأجنبية، وتوزيع المطبوعات بما يزيد على ١٢٠ مؤلفا، أهمها الكتاب المقدس(٦). بيد أن هذه النشاطات، وإن كانت قد فشلت بالمطلق فى تحويل الناس عن عقيدتهم، إلا أنها كانت ذات تأثير جوهرى فى التحلل التدريجى من الانغلاق السلفى الأصولى الصارم، وبداية قبول الناس لأفكار تحررية تتعلق بضرورة الأخذ عن الغرب فى القضايا الحساسة والملحة، مثل الصحة والخدمات الطبية، ووسائل التكنولوجيا الحديثة التى أضحت ضرورة لأناس يعيشون فى الصحراء، ومنعزلين عن العالم. كما كان لعنصر الإبهار والصدمة الحضارية التى مارسها الأوروبيون والأمريكيون دور فى إقناع شرائح من الطليعة المثقفة فى الخليج بأن هؤلاء إنما وصلوا إلى ما وصلوا إليه بفضل ثورتهم ضد الكنيسة، والخروج من عباءتها والتحرر من سطوة رجال الدين (الإكليريوس)، والنزوع المطلق إلى العلم والعقل، وأن على الشرقيين "الخليجيين" إذا أرادوا الالتحاق بركب الحداثة، ان يفعلوا ما فعله الغربيون دون تردد(٧).

قبل الدولة الدينية ذاتها، حيث الشيعية الخمينية فى إيران، والسلفية والوهابية فى السعودية(١). وعندما يتحول النزاع حول التقليد (المدنى/ العلمانى) بين الدين والدولة إلى ما بين الدين الرسمى المؤسساتى والدين الشعبى لجماعات وحركات مخبوءة، لا يتورع كل طرف عن اتهام الآخر بأنه حامل للعنف مسكون بالإرهاب.

لكن لابد من الاشارة إلى التباس مفاهيمى يتعلق بمفهوم المدنية الحداثية (العلمنة) عند العرب والمسلمين، حيث ينظر لها كأحد أوجه الإلحاد والكفر والتهجم على رجال الدين والمقدسات الإسلامية، أو كوسيلة هدامة لنزع الصفة الإسلامية عن الشخصية العربية. ومن هذا المنطلق، أصبح الكثير من السياسيين والمفكرين الإصلاحيين يتجنبون استعمال هذا المفهوم ويفضلون التحدث عن "الدولة العلمانية" بدلا من الدولة المدنية، رغم أن "المدنية" قريبة من مفهوم "الحضارة" ولا تدل بدقة على المرتجى، أى ضرورة عدم الزج بالدين فى شئون الحكم، هذا فضلا عن أن المدنية تطرح قضايا مختلفة، أهمها: حرية التعامل مع النصوص الدينية، وتراث التشريعات والعادات المتفرعة عنها على مر العصور، وتأكيد قيمة الفرد مقابل قيمة الجماعة، بالإضافة إلى قضايا تركيب الهوية المجتمعية بأنماطها المختلفة (الدينية، العرقية، اللغوية، المناطقية، القبلية ... إلخ) لتأكيد الانسجام واللحمة المجتمعية، والقدرة على التطور، والدفاع، ومجابهة التحديات الخارجية(٢).

قبيل منتصف القرن الثامن عشر الميلادى، ذاع فى البيئة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية شعاران متناقضان هما (مدنى - سلفى) وذلك بموجب الحلف السعودى - الوهابى، حيث أكد كل من الأمير محمد بن سعود، والشيخ محمد بن عبد الوهاب علمانية المنطلق الأساسى للمشروع السياسى الكبير، من خلال الفصل التام بين الزعامة المدنية السياسية التى تركت لابن سعود، بينما الزعامة الدينية للشيخ بن عبد الوهاب (الأمير والإمام). وبالنظر -على سبيل المثال- إلى تضخم نفوذ جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التى حافظت تاريخيا على الفصل والعزل الدينى فى المشروع السياسى السعودى، ويثور حاليا جدل موسع حول جدوى وجودها بوصفها تمثل شرطة دينية فى عصر الدولة المدنية، فإن المقاربة والتماهى لا يذهبان بعيدا بالدولة الخليجية الحديثة عن المنشأ العلمانى المتشبث بالجذور منذ البداية(٣)، علمانية لم تأخذ من الهوية الدينية فحسب، وإنما من الهوية الاجتماعية كذلك. فالشعب العربى المسلم فى المملكة، وهم عرب أقحاح وقبليون، عندما يسألون عن هويتهم، تكون الإجابة أنهم "سعوديون" وهم فى الحقيقة ليسوا كذلك، وإنما هم نجديون، وحجازيون، ومكيون ... إلخ. كما أن الدولة التى تجابه القبلية وتطالبها بالذوبان فيها، وترفض انتماءاتها لذاتها (المرة، الهواجر، الدواسر)، تتناقض مع ذاتها عندما تخلع الصفة الأسرية ذاتها على الدولة برمتها. وهكذا، فإن الدولة السعودية الحديثة لم تقم على أساس سلفى بحت كما كان معتقدا، وإنما على أساس علمانى محض يميز بين السلطة الدينية والسلطة المدنية (السياسية). ولم يكن نشر الدين الصحيح سوى ذريعة أيديولوجية مثل كافة الذرائع التى تستخدم الدين لتبرير ممارسات تؤسس لنشوء كيانات سياسية تسعى لأن تحوز الملك والسطان. وإذا صح الظن الذى يقول إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان ينفذ مشروعا مضادا لدولة الخلافة الإسلامية، ويخدم بريطانيا فى المقام الأول تعويلا على خلفيته وثقافته الغربية، فإن ذلك يؤكد المنشأ المدنى للسلطة السياسية فى المملكة العربية السعودية(٤)، ويصح بالضرورة الرأى الذى يذهب إلى أنه ليس للاصوليين إرث أو أية حقوق فى الدولة السعودية المعاصرة.

وفى عام ١٩٢٧، وصل السير براى Bray، مبعوث الحكومة البريطانية فى لندن، إلى البحرين فى مهمة للنظر فى أساليب تطوير المستعمرات، وبعد أن تفقد الأوضاع فى المشيخات الخليجية، كتب يقول: (أرى التورط البريطانى فى البحرين قد وصل إلى أبعد مما يجب، فهناك مستشار مالى بريطانى، ومشرف بريطانى على البوليس، ومدير بريطانى للجمارك، لقد أصبحت البحرين بذلك أكثر مما هى "كاتال" الولاية الواقعة على الحدود.. وهذا نفسه ما يحدث فى قطر، والكويت بدرجة أقل، ومشيخات الساحل، إن الجماهير المسلمة تبدى استياءها من تطبيق القانون المدنى والجنائى الهندى على مشيخاتهم"(٥).

هذه الإدارة البريطانية المتغلغلة فى تفاصيل المجتمعات الخليجية كانت قد احتضنت نشاطا تبشيريا مسيحيا لتغيير واقع البنية الإسلامية، وذلك منذ مجئ الإرسالية البروتستانتية الأمريكية فى عام ١٨٨١، وإنشاء الإرسالية العربية - الأمريكية من قبل صموئيل زويمر S. Zweamer فى عام ١٨٨٩ فى البصرة ثم البحرين ١٨٩٣، ثم مسقط. ولم تتورع هذه الإرساليات فى الفترة ما بين (١٨٩٢ - ١٩٥٠) عن دعوة السكان إلى التحول نحو المسيحية من خلال المدارس وتعليم اللغات الأجنبية، وتوزيع المطبوعات بما يزيد على ١٢٠ مؤلفا، أهمها الكتاب المقدس(٦). بيد أن هذه النشاطات، وإن كانت قد فشلت بالمطلق فى تحويل الناس عن عقيدتهم، إلا أنها كانت ذات تأثير جوهرى فى التحلل التدريجى من الانغلاق السلفى الأصولى الصارم، وبداية قبول الناس لأفكار تحررية تتعلق بضرورة الأخذ عن الغرب فى القضايا الحساسة والملحة، مثل الصحة والخدمات الطبية، ووسائل التكنولوجيا الحديثة التى أضحت ضرورة لأناس يعيشون فى الصحراء ومنعزلين عن العالم. كما كان لعنصر الإبهار والصدمة الحضارية التى مارسها الأوروبيون والأمريكيون دور فى إقناع شرائح من الطليعة المثقفة فى الخليج بأن هؤلاء إنما وصلوا إلى ما وصلوا إليه بفضل ثورتهم ضد الكنيسة، والخروج من عباءتها والتحرر من سطوة رجال الدين (الإكليريوس)، والنزوع المطلق إلى العلم والعقل، وأن على الشرقيين "الخليجيين" إذا أرادوا الالتحاق بركب الحداثة، أن يفعلوا ما فعله الغربيون دون تردد(٧).

وفى المقابل، تعددت حركات الإسلام السياسى الراديكالى والمعتدلة فى منطقة شبه الجزيرة العربية التى شكلت فى مجموعها خطوط المواجهة مع السلطة لمنع والحيلولة دون علمنة الدول الحديثة فى الخليج، ومنها: (جمعية الوفاق الوطنى الإسلامى)، وقد تأسست فى نوفمبر ٢٠٠١ بعد إقرار ميثاق العمل الوطنى فى البحرين، ويرأسها الشيخ على سلمان، وهى تضم ائتلافا من "حزب الله" فى البحرين، و"حركة أحرار البحرين الإسلامية"، "والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين". وهناك الجماعة السلفية فى البحرين، ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية فى السعودية منذ ١٩٩٣، و"حركة الإصلاح الإسلامى" فى الجزيرة العربية ١٩٩٦، ولجنة النصيحة والإصلاح، وتنظيمات القاعدة. وفى الكويت التجمع السلفى، والحركة السلفية ٢٠٠٢، والحركة الدستورية. وفى قطر (الحملة العالمية لمقاومة العدوان الأمريكى - الصهيونى "الكرامة") ٢٠٠٣(٨). ويقول عبدالله المطوع، أحد قياديى جمعية الإصلاح وحركة الإخوان المسلمين، وعضو المكتب التنفيذى الدولى لحركة الإخوان، ملخصا الفحوى التاريخية للمواجهة مع العلمانيين بقوله: (بدأت حركتنا الإسلامية منذ أوائل الخمسينيات مع اشتعال هجمة الغرب الشرسة على المنطقة العربية والإسلامية، طرحوا لنا أفكارا ومبادئ دنيوية، وجئ بالقومية الغربية ومنبعها الجامعة الأمريكية فى بيروت، وجئ بالبعثية ومنبعها ميشيل عفلق والغرب من ورائه، وجئ بالاشتراكية والحداثة، وكلها تصرف هذه الأمة عن دينها وعقيدتها، فقمنا نحن أبناء الكويت بتأسيس عمل إسلامى سياسى، نتصدى به لهذه الهجمة الشرسة(٩).

لم تعد نظم الحكم الخليجية بقادرة على الاستمرار والإقناع بأنها تحكم بموجب الدولة الدينية/ المدنية "تديين الديمقراطية" و"دمقرطة الدين"، لا سيما بعد أن بدأت تنخرط فى اللبرلة والعولمة بفعل ضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية المدفوعة بتحريض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المستفيدة من تنامى تيار الخصخصة وقوة الشركات المتعدية الإقليمية. وتولدت قناعة لدى قطاعات واسعة من النخب العربية المؤدلجة بأن منطقة الخليج قد تعرضت -ولا تزال- إلى موجات غزو علمانى واسع النطاق، تمثلت فى الإدارة الأجنبية لشئون الحكم والسياسة حتى عام ١٩٧١ عدا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، والوجود الغربى الكثيف (البريطانى ثم الأمريكى من بعده) المتمثل فى القواعد العسكرية، والشركات الاستثمارية فى مجالات النفط والتنمية الاقتصادية، ثم التأثير الأيديولوجى للهجرات الأجنبية المعاكسة من وإلى هذه الدول الغربية. من هنا، نشأت جماعات وتيارات تتبنى الاتجاهات الليبرالية والمدنية وتدافع عنها أمام الطغيان السلفى الذى يتمتع بأرضية صلبة فى بنية البيئة الإقليمية للمجتمعات الخليجية. والنتيجة أن الدولة الخليجية تعانى من مأزق عدم اكتمال التجربة الدينية لديها منذ الانقطاع عن دولة الخلافة الراشدة، كما تفتقد أيضا التجربة الديمقراطية الكاملة.

الممارسات المدنية للدولة الخليجية :

فى البنية السياسية الخليجية، تقف القبيلة (القبلية) فى اتـ
معاون لعلمنة الدولة الحديثة، حيث تنتزع بعضا من روائـ
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المأخوذة أصلا من الـ
القبيلة وكاريزما شيخها فى الصحراء. وقد حاولت الدولة الحد
استيعاب نفاذية وسطوة هذا العامل القبلى عبر نظـ
للمحاصصة تشترك فيه رموز القبائل (والأسر) النافذة فى شئـ
الحكم، هذا فضلا عن أن العرف القبلى يفوق فى بعـ
خصائصه الترتيبات الدينية فى إدارة النسق الاجتماعى بـ
يبعث على الظن بأن الدين والسياسة قد عانا من سطو القبلـ
عليهما، وهو نفسه الميثاق الغليظ غير المكتوب (العرف القبلى
الذى انتقل من شيخ القبيلة إلى رأس الحكم فى الدولة الحديـ
بينما يبقى التزام الأسر الحاكمة بتطبيق الشريعة الإسلاميـ
وأحكام القرآن والسنة التزاما شكليا يهدف إلى استقطاب دعـ
المؤسسة الدينية (العلماء). وبالمطلق، فإن الأمير أو رئيس الدو
هو صانع القرار النهائى. إن هذا النصر المظفر الذى حقـ
السياسى فى الأخير على كل من الدين والقبلية قد أغرى
الأخيرين بالتعنت ضد كل المحاولات الحداثية، فالتقت القيـ
الدينية والقبلية، وكونتا معا تكتلات وتنظيمات وحركات تقف
بالمرصاد للتوجهات التى اعتبروها أدلة دامغة على علمانية
الدولة، فحاربوا المقاهى وروادها واعتبروها "مفسدة"، وتعليـ
اللغات الأجنبية التى تسهم فى التمكين للمستعمر والمحتل، كما
اعتبروا إنشاء محطات لاسلكية بدعة، لأن "التليفون بحر
المصائب" وأن دخوله "سيسلم البلاد للإنجليز"، وذلك فى عهد
الملك عبد العزيز عام ١٩٣٢، وحاربوا سفور المرأة والاختلاط
على أساس أن المرأة مكانها المنزل والحجاب ستر لها(١٠)، وغير
ذلك من القضايا والإشكاليات التى وجد فيها التيار المحافظ
باستمرار فرصة مناسبة لوصم السلطة ورموزها بالعلمانية، وهى
لا تزال قضايا ملتهبة وساخنة وملفات حساسة يتم اللجوء إليها
لتأكيد أن النزاع حول التقليد العلمانى لا يزال قائما ومتجددا
ويعلق أحد المثقفين العرب ساخرا على جدلية المأزق الأبدى بين
التقليديين والحداثيين بقوله "المشكلة ليست فى البدو، المشكلة فى
اللى ما بدو"(١١).

استندت الإدارة البريطانية للمستعمرات على أسس مدنية/ علمانية، حيث الحكم بالعقد الاجتماعى والقانون الوضعى للكيانات السياسية الخارجة للتو، أو تكاد، من حقبة الدولة الدينية، أى الحكم الإلهى والقانون المقدس (القرآن الكريم). ثم حدث نوع من الفرز الأيديوسياسى، فخرجت جماعات تريد أن تنتزع هذا (الحق الإلهى) من النظم الحاكمة تحت دعاوى ومبررات عديدة (السلفيون)، وانبرت جماعات أخرى فى عملية تعريب واسعة للحداثة والعلمنة، حتى تكون مقبولة لدى الشعوب، تحت دعاوى التحرر والاستقلال وقيادة المشروع النهضوى على أسس وطنية. وقد برع كل فريق فى استخدام الميثولوجيا لإخفاء نزعة الهيمنة لديه، كما أن كلا صار يعد بالمدينة الفاضلة.

فانخرطت تيارات تتشدق بالليبرالية، وأخرى تنادى بالماركسية، وثالثة تتصدى بالقومية لكل محاولات الاختراق والتغريب والتجهيل، ورابعة سلفية متشظية بين متشددة ومستنيرة، ووسطية شكلت فى مجموعها العنوان الأبرز للنزاع حول التقليد العلمانى فى منطقة الخليج العربى(١٢).

ثمة مجتمع مدنى/ علمانى بامتياز يمارس حياته اليومية منذ عقود طويلة، ويستقطب أعدادا غفيرة ممن يتصلون به مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من أفراد المجتمع الخليجى، الأمر الذى يشى بأن أحاديث الأدلجة ما هى إلا (سوالف) نخب تلهو بالسياسة، بينما الدولة الرسمية فى الخليج ماضية فى طريقها دون تردد أو تعقيد. هذا المجتمع الجديد يتكون من الخبراء والعاملين فى مجالات النفط، والقوات المسلحة، والقواعد العسكرية الأمريكية، والمصانع، والشركات، والبنوك، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى. ففى مجتمع النفط، لم يقتصر عمل الشركات الأجنبية على مجال النفط فحسب، وإنما أنشأت مراكز للبحوث والتدريب مثلما فعلت شركة الزيت العربية - الأمريكية، وقامت بعمليات مسح جغرافى للتعرف على أنواع القبائل، وقامت بدراسات جادة عن الحدود الجغرافية، حتى إن الملك عبد العزيز آل سعود عهد إلى جورج رنز، مدير قسم الأبحاث بأرامكو، بعمل الدراسات اللازمة لمرافعة حكومة المملكة فى التحكيم ضد بريطانيا فى النزاع حول منطقة "البريمى"، حيث كانت الأخيرة تتفاوض نيابة عن "أبو ظبى" وسلطنة عمان. وفى مطلع السبعينيات، تجاوز عدد العاملين فى حقوق النفط فى دول الخليج العربية من العرب والأجانب مليونا ونصف مليون، وهو رقم كبير مقارنة بعدد السكان المنخفض فى هذه المجتمعات(١٣)، وهؤلاء لهم حياتهم العملياتية المنعزلة بعيدا عن تعقيدات المساجلات اليومية بين رجال الدين والسياسة. ولأن القيادة فى هذه التجمعات للغربيين، فإنهم بالضرورة يفرضون طقوسا علمانية صارمة، حيث لا يسمح بتطبيق التعاملات الإسلامية وغيرها من القوانين الداخلية على هذا النوع من العمل، وينحصر الدين فى مجرد تأدية الفروض المكتوبة فى أوقاتها، إن سمحت الظروف بذلك.

إلى جانب مجتمع النفط، هناك مجتمع العسكر (القوات المسلحة، القواعد العسكرية)، فالمؤسسة العسكرية فى دول الخليج هى مؤسسات تابعة للنظم، وهى ركن مهم وقوى فى منظومتها، ولا تتدخل فى الجدل الأيديولوجى وتعقيداته، وإنما الذى تفهمه هو أنها تتدخل إذا كان هناك خطر يهدد الأمن الوطنى (أمن الدولة وأمن السلطة)، وهى فى الغالب تستعمل كعصا غليظة ضد الحركات الإسلامية الراديكالية، وهى بذلك تسعى لتثبيت النهج العلمانى للدولة، هى، إذن، علمانية. ويقدر مجموع العاملين فى القوات المسلحة والشرطة فى دول الخليج بما يزيد على ثلاثة ملايين مواطن وأجنبى. وبناء على الأنشطة المتصاعدة لأسود الجزيرة فى الكويت، وتنظيم القاعدة فى السعودية، فقد اعتزمت دول الخليج إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب منذ مايو ٢٠٠٦، ومقره المنامة، إلى أن تطورت الفكرة فى القمة الخليجية لعام ٢٠٠٧ لتصبح "المركز الإقليمى لمكافحة الإرهاب"، يشترك فيه خبراء أمريكيون وأوروبيون وعرب وخليجيون، وهذه المؤسسة المتوخاة هى المنوط بها الفصل المؤسسى بين الأصوليين والسياسيين، بمعنى أنها ستتصدى بالوكالة، بعد أن أرهقت الحكومات من هذه المواجهات التى لا تنتهى، وهى مؤسسة علمانية بالضرورة تكرس النهج العلمانى للمنطقة، وتحافظ على استمراره.

أما بخصوص القطاع العسكرى، خصوصا القواعد العسكرية الأمريكية، فإن ستة ملايين شخص تقريبا يعملون فى هذا القطاع. فإذا أضفنا اجمالى الإنفاق العسكرى الذى يصعب تقديره إجمالا، نظرا لضخامته مقارنة بما ينفق على رعاية الدين ومؤسساته ومحاولات نشره فى العالم، فإن الأمر لا يحتاج إلى عناء كبير فى التحليل.

أما المؤسسات الاقتصادية (البنوك - أسواق الأوراق المالية - الشركات التجارية) فتستقطب مجتمعا علمانيا بامتياز من الأجانب والمواطنين يفوق عددهم تسعة ملايين، مع تطبيق دول الخليج لاتفاقيات الجات، والشروع فى التصحيح الهيكلى وفق سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، وإقرار السوق الخليجية المشتركة فى قمة الدوحة ٢٠٠٧، وجميعها يمارس سياسات ليبرالية بامتياز تنحى العدالة والمساواة والتكافؤ، التى هى قيم إسلامية، لصالح قيم التنافسية والحياد والتحرير. وبحسب آخر الإحصاءات، فإن أكثر من نصف سكان الخليج موزع بين شيوخ وأطفال ونساء لا يعملون، بينما تنتمى الشريحة الأوسع من القوة البشرية العاملة (أى عصب المجتمع الخليجى الفاعل فى ميادين العمل) إلى تلك الأنشطة المدنية/ الحداثية (النفط - العسكرة - العولمة الاقتصادية) التى تحولت إلى معاول هدم فى نسق البنيان الاجتماعى الخليجى، تضرب بقوة على المركز (الدين) ليتفتت أشلاء فى الأطراف.

أشكال من الدولة الدينية :

يلخص العراق بأزماته التاريخية حالة الاستقطاب الحادة بين أصوليتين دينيتين (السلفية الوهابية - وولاية الفقيه الخمينية)، ولم ينتبه أحد من الباحثين بعد إلى أن النزاع العلمانى حول المصالح والاستراتيجيات إنما يغذيه باطرد صراع الهيمنة للدينى على السياسى، والاستتباع بآليات علمانية بحتة ومحضة. عشية حرب الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١، أمر الرئيس العراقى كوادر حزب البعث الحاكم باستبدال شعاره (المؤمن يتقدم) بشعار (البعثى يتقدم). وفى وقت لاحق، صدر قرار بإضافة "الله أكبر" على العلم العراقى. وعلى الجانب الآخر، استضافت الرياض اجتماعا إسلاميا للبرهنة على أن سياسات العراق مناوئة للإسلام. وفى مصر التى استمرأت الراحة والكسل منذ عقود، استعانت الدولة برجال الدين والمنابر فى التعبئة العامة لتأييد

انخراطها فى حرب عربية يرى فيها القوميون عدوانا سافرا على الأمة. وهكذا، دخل الإسلام حلبة الصراع السياسى كسلاح أيديولوجى بالغ الأثر. وكان من المستغرب أن الصراع على الإسلام الحق، الذى كان سائدا فى الثمانينيات بين طهران والرياض، قد انتقل إلى ما بين بغداد والرياض، وصار النزوع الميتافيزيقى للدين تغذيه ثلاثة محاور رئيسية: (١) تطلع الرئيس العراقى السابق إلى تبوؤ الإمامة العسكرية والسياسية لسائر المسلمين، (٢) الإمامة الروحية التى خلعها على نفسه الخمينى مدعومة بالنزعة الفارسية كمحرض سياسى راديكالى، (٣) زعامة سلفية مهجورة فى عهد الملك عبد العزيز وتحديدا منذ اكتمال التأسيس ١٩٣٣، ورغبة سعودية فى العودة إليها (حركة تقليد - حداثة - تقليد جديد أو دولة ثيوقراطية - دولة دنيوية - دولة ثيوقراطية). فى المحور الأول، سعت بغداد منذ عام ١٩٨٠ إلى تدمير الأصولية الراديكالية، وممارسة العزل والإقصاء لنظيرها الأصولى المحافظ فى الجزيرة العربية. وخلال هذه الفترة، كان الرداء الأيديولوجى للحكم العراقى مزدوجا: فأمام الغرب، عرض وجه التحديث العلمانى، وأمام أنظار الإسلام المحافظ، تبدى بصورة العروبة المعتدلة. على المحور الثانى، هدفت طهران إلى توسع قومى فارسى مما أفقدها تعاطف الأصوليين والعلمانيين العرب على حد سواء، فضلا عن عداوات غربية - أمريكية بدعوى تهديد مصالحها المؤمنة منذ أمد بعيد، الأمر الذى وحد هذه القوى مجتمعة حول هدف السعى إلى علمنة الدولة الإيرانية. أما محور الزعامة السلفية، فقد أخذ عليها انحيازها للغرب - والولايات المتحدة تحديدا- ففقدت -بحسب رأى الأصوليين- بريق الثروة والدين. إجمالا، كان العنوان الأبرز لكل هذه الميثولوجيا ما أبداه الرئيس العراقى الراحل صدام حسين من ممارسة الشعوذة السياسية المدنية، عندما يقرر: "أن معركة الكويت ستقرر مصير الإسلام لعدة قرون"(١٤).

الآن يتوارى الدين ليكتفى بموقعه الذى أريد له، كبنية إبيستمولوجية لصالح عقائد ليبرالية (علمانية) تتمثل فى العراق المحتل الذى أدخل عنوة فى طريق طويل من العلمانية لم تتضح الكثير من معالمه بعد، وأصبح الدين يراق دمه ويهدر، وتسحق السياسة رجاله دون تمييز طائفى فى شوارع بغداد. وفى إيران، تناسى الملالى زخمهم الأيديولوجى الأصولى المحافظ، وتحولوا بثوريتهم نحو مشروعات علمانية بامتياز تتعلق بالبرنامج النووى الذى لا تخلو حملته الدعائية من الشكوك والحذر حول مدى صدقيته. لقد توارى الدين هنا أيضا لصالح القومية الفارسية فى عملية ثأر تاريخى واضحة وفاضحة. أما السعودية، فإنها لا تزال حائرة وتفكر طويلا، منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فى أن الأصوليين الذين تجرأوا على أقوى دولة فى العالم، ونجحوا فى اختراقها هى وأجهزتها الاستخباراتية الفائقة القدرة والتقنية، ليس من الصعب عليهم الوصول إلى أهدافهم فى الداخل السعودى ذاته، ومن ثم سمحت لمفكريها بالتأهب، وأطلقت لهم العنان حول العديد من المراجعات الفكرية، تركزت فى العمق على محاربة الإرهاب والتطرف والفئة الضالة، والحد من غ[...] وتسلطية جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كجماعة وظي[...] وصمت تاريخيا بكونها "الشرطة الدينية"، فضلا عن الانف[...] الاقتصادى والتصحيح الهيكلى، والدعوة إلى الخصخ[...] العقائدية ضد اعتبارات العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتما[...] بما يعنى عمليا التخلى بالمطلق عن المفاهيم الاقتصا[...] والاجتماعية فى الإسلام. وهكذا، تفعل دول الخليج العرب[...] الأخرى، حيث صارت الدولة المعاصرة هناك تعمل وفق قاعد[...] "الخطأ الشائع والصحيح المهجور" بحسب تفكير الأصوليي[...] الذين لا يرون فى كل ذلك إلا توجهات علمانية تسير بتفاعلا[...] نحو الصدام الحتمى بين (مدينة الله) و(مدينة الشر).

من الدينى إلى المدنى .. وبالعكس :

تشير التطورات الداخلية والإقليمية، فضلا عن الممارسا[...] الراهنة للدولة الخليجية، إلى أن ثمة تيارا علمانيا آخذا فى النم[...] تحت دعاوى تبريرية تضليلية من قبيل: العولمة، والحداث[...] واللبرلة، وبالتالى، فإن الغزو الثقافى الذى عجز تاريخيا ع[...] إحداث نقلة نوعية لصالحه نجح مؤخرا فى اختراق الحواجز وإسقاط التابوهات العتيقة، وفرض نوع من الدوغما السياسية لا ترى بديلا عن العولمة ضد كل الإثنيات والأديان والمذاهب، وتعتبر كل محاولات الرفض والممانعة والإمساك بالتقاليد والمحافظة على الأصول هرطقة سياسية وأرضية فكرية للحركات الراديكالية الضالة التى تمارس العنف والإرهاب، وهو الاعتقاد نفسه الذى تتبناه الأنظمة السياسية فى الخليج. ووفقا لهذا التيار، فإن المواجهة على أرضية علمانية كانت هى المحك والثابت شب[...] الوحيد فى واقع الممارسة التاريخية السياسية، وقد أرسى قواعدها تاريخ طويل من الوجود البريطانى ثم الأمريكى، ودساتير تم تحديثها وتطويرها للتخلص من الأعباء والالتزامات الدينية التى كبلت النظم الأساسية القديمة للحكم، وتحديث للمناهج التعليمية على غرار ما تفعله مؤسسة "راند" الأمريكية بشأن التعليم فى دولة قطر.

إن الوضع القائم فى منطقة الخليج لا يتيح الجزم بغلبة أى من المدنية أو الطابع الدينى على الدولة، ولكن يرجح أن هذه الدول فى منزلة وسط بينهما، فهناك أدلة قاطعة تشير إلى أن الإدارة العامة للدولة علمانية الطابع، بينما هناك أدلة أخرى تفيد بصعود المظاهر الدينية فى الخطاب السياسى، وأحيانا فى السلوك العام للدولة، مما يوحى بأن المرجعية السياسية والفكرية لم تفرُط بعد، ولا تزال تعض بالنواجز على اللحمة الدينية، تلافيا ودرءا لمحاولات إنتاج سلطة بديلة مغايرة تستند إلى تصور للمجتمع، مبنى على قراءة خاصة للدين.

إن الدولة فى منطقة الخليج العربية اتخذت ثلاثة أوجه، الوجه الأول: دولة مدنية على النسق المسيحى الأوروبى تتبناها المملكة العربية السعودية، حيث تفوق السلطة المدنية على السلطة الدينية،

وتقسيم العمل بين السلطتين فى إحكام الهيمنة المطلقة على المجتمع، فالسلطة الدينية تؤمن المراقبة الصارمة على التصرفات المجتمعية، بينما السلطة السياسية تراقب الحياة السياسية وتطغى عليها تماما. الوجه الثانى فى إيران هو الثيوقراطية الدنية، حيث أقامت الثورة نظاما جديدا مبنيا على تنظيم منفصل لكل من الحكم المدنى والسلطة الدينية المشرفة عليه. أما الوجه الثالث، فهو المدنية الثيوقراطية، وتجسده دول الخليج الأخرى، حيث الدولة يحكمها مدنيون يسيطرون على علماء الدين والفقهاء، يوجهونهم ويؤثرون فيهم، وهذا لا يعنى البتة أن الحكام غير متدينين.

إن منطقة الخليج العربى تعانى من ازدواجية علمانية معكوسة بين تيارين، الأول: يقول بالمدنية ولا يريد تطبيقها، والثانى: يطبقها ويتبرأ منها، فالتيار الدينى يتبنى خطابا شموليا إقصائيا رافضا للغير، ويتبنى نفس الخطاب القومى الداعى إلى التحرر الوطنى السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وهو خطاب ذو مضمون علمانى ويفضى إلى قاعدة اقتصادية منتجة للثروة بناء على المجهود لا على تقاسم الريع، وهى بذلك تمارس ثقافة علمانية (دنيوية) لا ثقافة ما ورائية. وقد انخرطت النخب الحاكمة بدورها فى تحالفات داخلية وخارجية تسعى جاهدة إلى التصحيح الهيكلى للاقتصادات الوطنية، وتفعيل المواطنة وتصعيدها ضد الأسلمة، وتتبنى اللبرلة بكل ما فيها من صور الفرز الإثنى والمذهبى والدينى، وفق مبدأ التحررية والتنافسية، إذن، النخب أيضا تمارس قصدا علمانيا، لكنها تتبرأ منه بهدف التنصل من الشبهات المحيطة به كنوع من غسيل السمعة.

الهوامش :

(١) خلدون حسن النقيب، حركات الإسلام السياسى والسلطة .. دراسة فى آليات الهيمنة والمقاومة، دراسة منشورة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٩)، يوليو ٢٠٠٧، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ص١٣، ٢١، ٢٢.

(٢) جورج قرم، ملاحظات منهجية للتعامل مع مفهوم المدنية فى الإطار العربى، مجلة الآداب، العدد ٥٥، أكتوبر ونوفمبر، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص٧.

(٣) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد .. بحث فى الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، ١٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٦-٤٧.

وانظر أيضا:

- تركى الحمد، توحيد الجزيرة العربية .. دور الأيديولوجية والتنظيم فى تحطيم البنى الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة، المستقبل العربى، السنة ٩، العدد ٩٣ (نوفمبر ١٩٨٦)، ص٢٨.

- عبد الفتاح حسن أبو علية، دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة فى جزيرة العرب فى العصر الحديث، المجلة التاريخية المصرية، السنة ٢ (١٩٧٤)، ص١٣٦.

(4) Leatherdale, Anthony Civle.,: "British Policy Towards Saudi Arabia, 1925- 1989" (Ph. D. Thesis, University of Aberdeen, 1981), pp. 17-19.

وانظر أيضا:

- R. Hrair Dekmejian, "The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia," Middle East Journal, Vol. 48, no. 4 (Autumn 1994), pp. 928-632.

(5) Muhammad T. Sadik and William P Snavely, Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: Colonial Past, present problems, and future prospects (Lexington, MA: Lexigton Books. 1972), p.120.

وانظر أيضا:

- يوسف محمد عبيدان، أجهزة الحكم الخليجية فى ظل الحماية البريطانية .. مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين، السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ص٤٣.

- Fred Lawson, "Labor politics, Economic Change and the Modernization of Autocracy in Contemporary Bahrain". In Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., Ideology and power in the Middle East: Studies in Honor of George lenczowski (Durham, NC: Duke University press, 1988), p.117.

- فيصل مرهون، البحرين .. قضايا السلطة والمجتمع (لندن، دار الصفا، ١٩٨٨)، ص٣٠.

(٦) عبد المالك خلف التميمى، التبشير فى منطقة الخليج العربى .. دراسة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى (الكويت، شكرة كاظمة للترجمة والتوزيع، ١٩٨٢)، ص٢٣٧.

(٧) عبد العزيز الصرعاوى، واقع ومستقبل إنسان الخليج العربى خلال القرن القادم، فى: الكويت، الخليج العربى فى مواجهة التحديات .. محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن ١٩٧٤- ١٩٧٥، الكويت، جمعية الاجتماعيين، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥، ص٣٥٢-٣٥٣.

وانظر أيضا:

- الطليعة (٤ مارس ١٩٨١)، ص١٠-١١.

- Mohammed Amin Sa'aty, "The Constitutional Development in Saudi Arabia", (ph, D. Thesis, Clermont Graduate School, 1982, pp. 33-67.

- أميل نخلة، الاستقرار الداخلى والأمن الإقليمى فى الخليج العربى، تعريب صفاء صالح العمر، مجلة الخليج العربى، (البصرة)، السنة ٥، الأعداد ٢-٤ (١٩٨٣)، ص٤٦.

(٨) مفيد الزيدى: المعارضة السياسية وعلاقتها بالنظم فى دول مجلس التعاون، المستقبل العربى، العدد ٣٢٠، أكتوبر ٢٠٠٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص٥٨.

(٩) فلاح عبد الله المديرس، جماعة الإخوان المسلمين فى الكويت (الكويت، دار قرطاس للنشر)، ١٩٩٩، ص١٤.

وانظر أيضا:

- سامى ناصر الخالدى، الأحزاب الإسلامية فى الكويت، (الكويت: دار النبأ للنشر والتوزيع ١٩٩٩)، ص١٦٢.

- باقر سلمان النجار، الحركات الدينية فى الخليج العربى، (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٧).

(١٠) مسعود ظاهر، المشرق العربى المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، الدراسات التاريخية (بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٨٦)، ص ٥١-٥٢.

وانظر أيضا:

- صلاح سالم زرنوقة، نمط انتقال السلطة فى النظم الوراثية العربية، (١٩٥٠- ١٩٨٥)، المستقبل العربى، السنة ١٣، العدد (١٤٠) أكتوبر، ١٩٩٠، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ص٧٣-٧٦.

- لبنى حمد عبد الله القاضى، التطور السريع فى بعض دول الخليج العربية النفطية، مراجعة مصطفى ناجى (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، ١٩٨٥)، ص٣٤-٣٥.

- J. E. Peterson, "Tribes and Politics in Eastern Arabia", Middle East Journal, Vol, 31, no. 3 (Summer 1977), pp. 311- 312, and

- محمد أحمد غنيم، التحضر فى المجتمع القطرى .. دراسة أنثروبولوجية لمدينة الدوحة، ط٢، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص٢٣٠-٢٣٨.

- عبد الحفيظ محمد شناق، التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية فى مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبى: مؤسسة دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦)، ص١٢٨.

- للتفاصيل حول النخب الجديدة، انظر:

- Nasser H. Aruri: "Politics in Kuwait" in: Jacob M. Landau, ed., Man, State, and Society in the contemporary Middle East, Man, State and Society (New York: Praeger Publishers, 1972), pp. 63-83.

(١١) الحسن بن طلال، مؤتمر منتدى الفكر العربى، الحياة اللندنية، عدد١٣ نوفمبر ٢٠٠٧.

(١٢) للمزيد من التفاصيل، انظر:

- فتحى العفيفى، الاستعصاء الليبرالى فى منطقة الخليج العربى، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد نوفمبر ٢٠٠٦، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية).

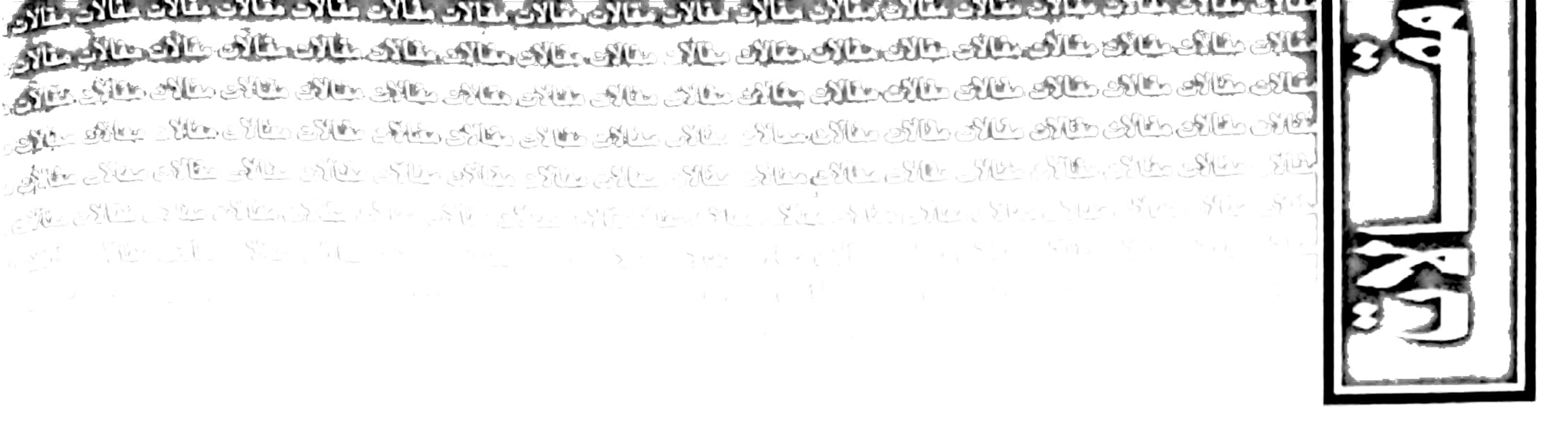
- فتحى العفيفى، الاشتراكية الجديدة والعولمة البديلة، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٤٠، يوليو ٢٠٠٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

(١٣) جواد العطار، تاريخ البترول فى الشرق الأوسط (١٩٠١- ١٩٧٢)، (بيروت: دار الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٧٧)، ص٣٢.

وانظر أيضا:

- أندرة نوسشى: الصراعات البترولية فى الشرق الأوسط، نقله إلى العربية أسعد محفل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١)، ص١٥٩.

(١٤) فالح عبد الجبار، معالم العقلانية والخرافة فى الفكر السياسى العربى، سلسلة بحوث اجتماعية (١٦)، (بيروت: دار الساقى ١٩٩٢)، ص٨٧.



كوبا .. ماذا بعد كاسترو ؟

السفير/ وهيب المنياوى *

لا شك فى أن إعلان تنحى الرئيس فيديل كاسترو مؤخرا عن الاستمرار فى الرئاسة وقيادة كوبا كان خبرا مثيرا، باعتبار ما مثلته كوبا من تحديات إقليمية ودولية كادت تؤدى فى وقت ما - لو تفاقمت - إلى قيام الحرب العالمية الثالثة.

وقد اتجهت أنظار المراقبين والمحللين السياسيين إلى كوبا لرصد ظروف الأوضاع حاليا وما يمكن توقعه بعد انتقال الرئاسة إلى راؤول، شقيق فيديل كاسترو، حيث تباينت هذه التوقعات بين قائل إن نهاية حكم كاسترو ستؤدى إلى انتهاء النظام فى مدى زمنى منظور، وما بين قائل باستمرارية النظام تحت راؤول لاعتبارات مختلفة. وفى الواقع، لا يمكن لأى مراقب حريص أن يستشف الوصول إلى قراءة موضوعية للمستقبل بدون وضع كوبا تحت المجهر من كافة النواحى التاريخية والجغرافية والسياسية.

وقعت كوبا، التى اكتشفها كريستوفر كولومبوس فى ٢٤ أكتوبر ١٤٩٢، تحت الاحتلال الإسبانى مثل عدد كبير من دول القارة اللاتينية، لعدة قرون. واتسم الحكم الإسبانى باستخدام أساليب القهر التى أسفرت عن بزوغ أول شرارة لحركات التمرد والمطالبة بالاستقلال والتى أخمدتها إسبانيا بعنف. وقد كان الاحتلال أول خيط قاد إلى اهتمام الولايا بتلك الدولة التى تقع على بعد جنوب ولاية فلوريدا، حيث أعلن على إسبانيا فى ٢٥ أبريل ١٨٩٨ تفجير سفينة امريكية فى مين وعقب إنهاء الاحتلال الإسبانى لل ١٠ ديسمبر ١٨٩٨، احتلتها المتحدة لمدة ٤ سنوات، حتى الا حصول كوبا على استقلالها فى ١٩٠٢ بموجب معاهدة باريس. الاطار، فقد توصلت الولايات المتح ٢٣ فبراير ١٩٠٣، إلى اتفاق مع الكوبى حينئذ لتأجير ميناء جوا (لمدة غير محددة) مقابل ٠٠٠ سنويا. واعتبر الرئيس الكوبى هذا تعبيرا عن الامتنان للمساعدة الامري تحرير الجزيرة. ولكن الحركة ا الكوبية التى انتصرت على الاح الإسبانى عارضت هذا الاتفاق بشد دفع كوبا إلى وقف صرف شيكات ا

(*) شغل الكاتب منصب سفير مصر فى البيرو وفنزويلا، وسفير غير مقيم فى جامايكا، وسورينام، وترينداد و
وجمهورية الدومينكان، وهايتى، وجرينادا .

الامريكية كتعبير عن الاعتراض والرفض، لجوانتانامو. ورغم محاولات كوبية متعددة لإنهاء عقد الإيجار الامريكي لجوانتانامو، فقد تمسكت الولايات المتحدة به، كما حولت الميناء إلى قاعدة بحرية، وأصبحت جوانتانامو حديث العالم اليوم بعد أن استخدمت لسجن المتهمين بالمساهمة فى عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة.

تعاقبت على كوبا الحكومات والرؤساء بعد إعلان استقلالها فى ٢٠ مايو ١٩٠٢ ، حتى قام الرئيس السابق فلوخينسيو باتيستا فى ١٩٥٢ بانقلاب عسكرى ضد الحكومة الكوبية القائمة (الرئيس كارلو بريو)، وأصبح ديكتاتورا لكوبا بمباركة وتأييد علنى من الولايات المتحدة. واتسم عهد باتيستا بالخضوع الكامل للهيمنة الامريكية وللفساد بكل أنواعه، وأصبحت كوبا بمثابة مرتع ترفيهى للأمريكيين إلى حد وصفها بالماخور الامريكى.

ثورة كاسترو وأسلوب حكمه :

كانت المحاولة الأولى لكاسترو لإسقاط نظام باتيستا فى ٢٦ يوليو ١٩٥٣، عندما قام مع مجموعة من الوطنيين الثائرين، من بينهم شقيقه راؤول، بهجوم على معسكرات الجيش. ولكن المحاولة فشلت وقتل الكثيرون من انصاره وحكم عليه هو وشقيقه راؤول بالسجن ١٥ عاما. تم الإفراج عن الشقيقين فى عفو عام بعد ٢٢ شهرا فقط، حيث توجها الى المكسيك لتجميع الثوار والمؤيدين. وهناك، قدم راؤول إلى شقيقه فيديل صديقه إرنستو "شيه" جيفارا، الثائر على الاوضاع اللاتينية المتردية وعلى الهيمنة الامريكية المسيطرة على معظم القارة.

عاد فيديل وراؤول وجيفارا ورفاقهم من المكسيك إلى كوبا على ظهر مركبتهم التى أصبحت فيما بعد شهيرة "جران ما"، فى عام ١٩٥٦، للقيام بالمحاولة الثانية لاسقاط النظام فى كوبا. وعندما فشلت هذه المحاولة أيضا، لجأوا إلى جبال سييرا مايسترا لإعادة التجمع وتجميع الانصار وبناء قاعدة أوسع لحرب عصابات مؤثرة. وبالفعل، تمكنت قوات فيديل من كسر دفاع نظام باتيستا المهترئ، ودخل الرفقاء وباقى قواتهم إلى هافانا فى أول يناير ١٩٥٩ وهرب باتيستا إلى جمهورية الدومنيكان. اختار كاسترو فى ذلك الوقت "أوروتيا" رئيسا للدولة، وماريو كاردونا رئيسا للوزراء. ولكن عقد هذه التركيبة انفرط بعد أقل من شهرين، فتولى فيديل كاسترو مسؤلية الدولة كاملة. وقد قام قادة الثورة بمحاكمة أنصار الرئيس السابق باتيستا، وإعدام أكثر من ٥٠٠ منهم.

بدأ كاسترو حكمه بداية اشتراكية واضحة على الصعيد الداخلى، فأصدر قانون الإصلاح الزراعى بعد أقل من ٥ أشهر من توليه السلطة وحدد الملكية الزراعية بحد أقصى قدره ١٠٠٠ هكتار. كما قام بعد ذلك بتأميم الممتلكات الأمريكية، حيث صادر عام ١٩٦٠ شركات تكرير البترول الأمريكية بلا تعويض - مما أثار غضبا شديدا فى واشنطن - ثم أمم كل الملكيات الاجنبية، وما تبقى من ملكيات أمريكية، وبالتالى دخلت كوبا مرحلة الاقتصاد الاشتراكى الموجه وسيطرة القطاع العام.

أدت هذه الخطوات، بالاضافة إلى قيام علاقات وثيقة بين كوبا فى عهد كاسترو والاتحاد السوفيتى، إلى قيام الولايات المتحدة بفرض حصار اقتصادى ومالى على كوبا، مما اثر على الاوضاع المعيشية للسكان. وبادر الاتحاد السوفيتى إلى مناصرة كوبا التى اعلنت الماركسية اللينينية، وكان اجمالى المساعدات يتراوح بين ٤ و ٦ مليارات دولار سنويا، بالاضافة الى استيعاب كل محصول السكر الكوبى الذى كان يمثل ٣٠٪ من الانتاج العالمى.

وضع انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ كوبا فى مأزق حقيقى لاعتمادها الشديد على مساعداته، وتدهورت الأحوال الاقتصادية والحياة المعيشية إلى حد كبير.

ولكن الرئيس الفنزويلى الاشتراكى، أوجو تشافيز، بادر عقب وصوله للحكم إلى مد جسور الصداقة إلى كوبا وإلى كاسترو، وبدأ فى مد كوبا بمائة ألف برميل بترول يوميا ليعيد بعض التوازن إلى اقتصاد كوبا، وليعطى كوبا دفعة معنوية كبيرة، نظرا لكسر الحصار الامريكى -نسبيا- مرة ثانية. ومع ذلك، فمازال مستوى معيشة الفرد الكوبى دون المستوى الذى كان عليه قبل انحسار مساعدات موسكو.

ويقدر متوسط النمو الاقتصادى السنوى فى كوبا بنحو ٥,٦٪.

وبلغت صادرات كوبا عام ٢٠٠٦ ما يقدر بـ ٣,٢ مليار دولار، بينما بلغت الواردات ١٠,٨ مليار دولار والدين الخارجى ١٧ مليار دولار. ويتأثر دخل كوبا تبعا لارتفاع وانخفاض أسعار السكر، ومعدنى النيكل والكوبالت، التى هى أهم صادرتها.

وقد انعكست المصاعب التى يواجهها الشعب الكوبى فى ازدياد محاولات الهجرة من كوبا الى الولايات المتحدة بكل السبل. ويوجد الآن بالولايات المتحدة ما يقرب من ٢٥٠ ألف مهاجر كوبى. ولكن لنظام كاسترو عدد من الإنجازات الايجابية، رغم كل المصاعب، منها هبوط نسبة الامية إلى أقل من ٢٪، والرعاية الصحية المجانية التى تتصف بمستوى عال من الكفاءة، بالاضافة إلى هبوط مستوى نسبة وفيات المواليد إلى مستوى الدول الغربية المتقدمة.

وعلى المستوى الدولى، كان لثورة كاسترو الاشتراكية-الشيوعية تأثيراتها العملية على كثير من حركات التحرر والحركات اليسارية فى إفريقيا، ثم إشعاعاتها المؤثرة على بعض انظمة الحكم فى أمريكا اللاتينية. وأهم ما سجل فى هذا المجال: إرسال كوبا عام ١٩٧٧ قوات إلى الكونجو، وموزمبيق، وغينيا، وغينيا بيساو، وغينيا الاستوائية. كما أرسلت عام ١٩٧٨ قوة من ٢٠ ألفا إلى إثيوبيا. أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فقد قامت بمساعدة ثوار حركة السانديستا فى الاستيلاء على الحكم فى

نيكاراجوا. كما أن اشتراكية كوبا كانت مصدر إلهام لكثير من حركات التمرد فى دول القارة.

ليس مستغربا ، فى ضوء كل ماسبق، أن الولايات المتحدة اعتبرت كوبا، بنظام حكمها الشيوعى وتحالفاتها الدولية، تهديدا مباشرا للأمن القومى الأمريكى.

وقد وضعت الولايات المتحدة هذه الجزيرة - التى تقع على بعد ٩٠ ميلا فقط منها-تحت الحصار الاقتصادى لعدة عقود. وقد كان الهدف من ذلك تحطيم الاقتصاد الكوبى، وبالتالى تآكل التأييد الشعبى لكاسترو ثم انهيار النظام برمته. وهناك تقديرات تذهب إلى أن العداء الامريكى بصوره المختلفة، خاصة الحصار الاقتصادى، كلف كوبا مايقرب من ٨٩ مليار دولار. كما يذهب البعض إلى أن محاولات اغتيال كاسترو بلغت أكثر من ٦٠٠ محاولة مختلفة الأشكال. وفى تقديرى، وكثير من المراقبين، فإن الاساليب التى استخدمتها الولايات المتحدة ضد كوبا ترقى لمستوى إرهاب الدولة.

وقد تجلى العداء السافر لكوبا فى مساندة الولايات المتحدة للمحاولة التى قام بها كوبيون مسلحون يقيمون فى الولايات المتحدة لإسقاط نظام كاسترو فى أبريل ١٩٦١، فيما عرف بمعركة خليج الخنازير، والذى عن طريقه حاولت سفن هؤلاء المسلحين دخول كوبا. وقد منيت هذه المحاولة بهزيمة منكرة .

وتعد أزمة الصواريخ الباليستية السوفيتية التى تم تركيبها فى كوبا هى الأزمة الأشهر والأكثر خطورة فى تاريخ العلاقات بين البلدين.

ففى مؤشر واضح على تصاعد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، قام الرئيس خروتشوف فى عام ١٩٦٢ بارسال صواريخ باليستية الى كوبا وتم تركيبها فى الجزيرة، وهنا كادت الحرب الباردة تتحول الى صدام بين القوتين العظميين، عندما أعلن الرئيس الأمريكى كنيدى - فى خطوة جسور تتماشى مع مكونات شخصيته -أنه ما لم تتم ازالة الصواريخ (التى تهدد الارض الامريكية بصورة مباشرة لاول مرة فى التاريخ) فإن الولايات المتحدة سترد على الاتحاد السوفيتى بكل قواتها العسكرية. وانتهت الأزمة الخطيرة -كما هو معروف- بتراجع خروتشوف وازالة كل الصواريخ التى تم تركيبها وغادرت بها السفن السوفيتية عائدة الى بلادها.

وقد مثل الدعم السوفيتى دعامة قوية لنظام كاسترو منذ عام ١٩٥٩، لقد أقام السوفيت جسرا بحريا دائما لمد كوبا بالمساعدات والمعونات ونقل السكر- عماد اقتصاد كوبا- والذى تعهد السوفيت بشراء إنتاجه بالكامل بهدف كسر الحصار الاقتصادى الذى فرضته الولايات المتحدة. ولذلك، كانت الصدمة شديدة الوطأة على نظام كاسترو، عندما أوقف الرئيس جورباتشوف شراء السكر الكوبى. وتبع ذلك فى سبتمبر ١٩٩١بسحب كل القوات السوفيتية التى كانت تؤمن كوبا ثم إيقاف كافة المساعدات فى ديسمبر من العام نفسه.

تنحى كاسترو وصعود راؤول :

تمت اعادة انتخاب فيديل كاسترو كرئيس للدولة ورئيس مجلس الوزراء باجماع ١٠٠٪ من أصوات الجمعية الوطنية (البرلمان) فى آخر انتخابات بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٣، وتمت إعادة انتخاب راؤول كاسترو فى الجلسة نفسها كنائب للرئيس بالإجماع نفسه.

ولكن منذ أن أعلن فى يوليو ٢٠٠٦ عن اجراء فيديل لعملية جراحية فى الأمعاء، لم يخرج بعدها للمشاركة فى أى مناسبة عامة. يذكر أن آراء المراقبين اتجهت الى استنتاج اصابة كاسترو بالسرطان، ولكن السلطات الكوبية نفت ذلك. وقد جاءت الاشارة الاولى إلى امكانية تنحى كاسترو فى خطاب اذيع بالتليفزيون فى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧، ذكر فيه ان من واجبه عدم التمسك بالحكم او الوقوف فى طريق جيل آخر. وما لبثت التوقعات أن أصبحت حقيقة حين أعلن فى ١٩ فبراير ٢٠٠٨ عن انه لا يتطلع ولا يقبل الاستمرار فى منصب الرئيس ومنصب القائد العام للقوات المسلحة فى ظل ظروفه الصحية.

قام البرلمان بانتخاب راؤول كاسترو رئيسا بالإجماع خلفا لأخيه فيديل فى ٢٤ فبراير ٢٠٠٨ . ولم يكن اختيار راؤول مفاجأة، حيث إنه نائب الرئيس وقد تولى مهامة أثناء مرضه، بالإضافة إلى أنه يشغل منصب وزير الدفاع، واشتهر عنه سيطرته على القوات المسلحة بقبضة من حديد. بالاضافة الى ذلك، فقد مهد له فيديل كاسترو منذ سنوات، حيث سبق ان ذكر فى ٢٠٠١ "أن راؤول هو بلا شك الرفيق الذى يملك اكبر سلطة بعدى ويملك الخبرة الافضل وكل المؤهلات لخلافتى"

وقد جاء وداع فيديل كاسترو إلى شعبه فى كلمة مؤثرة نشرها فى جريدة "جران ما"، وجاء بها: "ستكون خيانة لضميرى أن اقبل مسئولية تحتاج إلى قدرة على الحركة والعمل أكثر مما أستطيع عطاءه جسمانيا. إن رغبتى الوحيدة الآن هى ان استمر فى القتال كجندى فى معركة الأفكار، ولسوف أستمر فى الكتابة تحت عنوان "آراء الرفيق فيديل"، آملا أن يتم الاستماع إلى صوتى"

أما رد فعل راؤول، عند قبوله منصب الرئيس فى البرلمان، فقد كان ذا مغزى سياسى ومعنوى، حيث ذكر ان فيديل سيبقى القائد الاعلى للثورة وأن فيديل هو فيديل ولا بديل له. هذا، وقد حيا البرلمان فيديل فى تلك الجلسة بصورة عاطفية مشبوبة

ورغم أن نظرة راؤول لا تختلف عن نظرة فيديل للولايات المتحدة، إلا انه - فى أحد تصريحاته عام ٢٠٠١- عبر عن الرغبة فى تطبيع العلاقات مع العدو. كما أدلى راؤول بتصريح فى ديسمبر ٢٠٠٧، جاء به انه لكى يبقى الحزب الشيوعى الحزب الوحيد، فيتوجب ان يكون ديمقراطيا الى أبعد الحدود.

وفي الوقت نفسه، تشير تصريحات راؤول السابقة إلى انه يستلهم التجربتين الصينية والفيتنامية

وقد ذكر راؤول ان أولويته الأولى هي تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين كما أوضح انه يريد ان يكون النظام الكوبي اكثر مرونة وفاعلية، ولكنه اكد ان القرارات الرئيسية سيؤخذ راى فيديل فيها وقد عين راؤول احد اقطاب الحرس القديم وقادة الثورة "خوسيه رامون ماتشادو" نائبا اول للرئيس

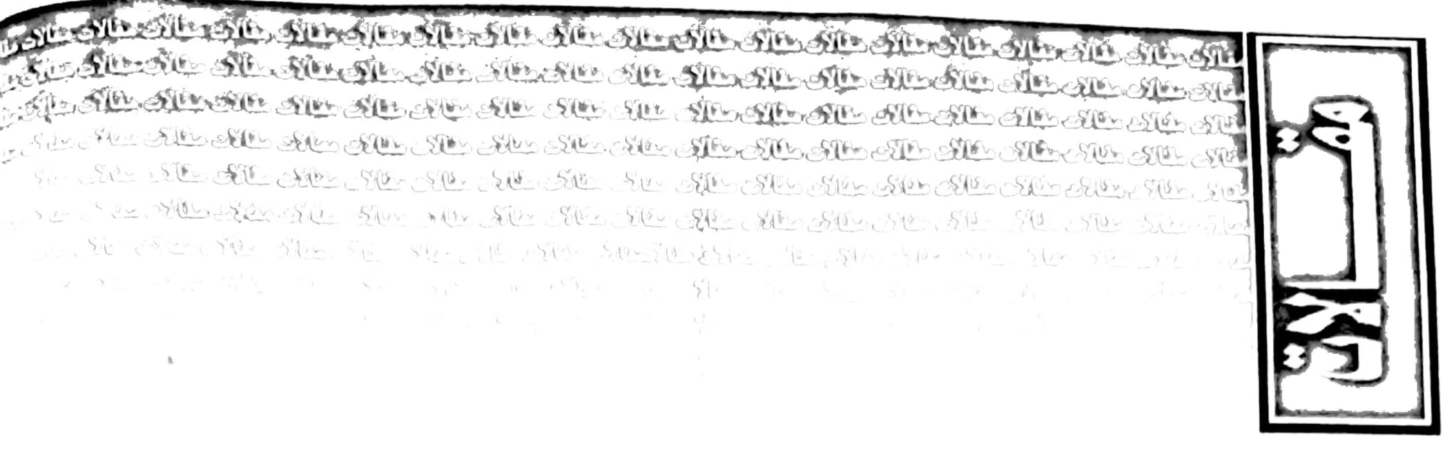
ومن المتوقع ان يعمد راؤول الى التخفيف من قيود الاقتصاد الموجه ذي الصبغة الاشتراكية الجامدة والاتجاه التدريجي إلى اتباع اساليب اقتصادية مرنة واكثر انفتاحا لرفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية. ولعل التجربة الصينية الناجحة في ادخال اقتصاديات السوق بضوابط معينة، والتي أثبتت نجاحها، يمكن ان تكون نصب أعين راؤول في محاولته لإنهاض الاقتصاد الكوبي

إذا وضعنا في الاعتبار ان المرحلة التي كانت تقوم فيها كوبا بمحاولة تصدير الثورة الماركسية ومساعدة الحركات الثورية في عدد من الدول الافريقية واللاتينية قد انتهت بحكم اعتبارات مختلفة كثيرة، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الحرب الباردة قد انتهت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء وجوده في كوبا، وفي ضوء صعود قيادة جديدة بعد القيادة التاريخية لمدة ٤٩ عاما للرئيس كاسترو - فالتقدير، انه رغم وجود اكثر من نصير لكوبا الآن في القارة اللاتينية، وعلى رأسهم الرئيس أوجو تشافيز في فنزويلا. فانه رغم ذلك قد تكون هناك فرصة لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة التي تبني حساباتها المستقبلية على ما بعد انتهاء حكم آل كاسترو في كوبا، باعتبار أن قادة الثورة الكوبية من الرعيل الاول أصبحوا الان يقاربون الثمانين عاما.

تجدر الاشارة إلى ان رد الفعل الامريكي الرسمي على تنحي كاسترو جاء معتدلا، حيث اعلن الرئيس بوش ان الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة شعب كوبا للاستمتاع بنعمة الحرية. أما السيناتور باراك اوباما، احد المتنافسين على ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة، فقد صرح بأن تنحي كاسترو يجب ان يضع نهاية لعهد الظلم في تاريخ كوبا، وأن هذا التنحي هو الخطوة الاساسية الاولى وإن كانت غير كافية. اما السيناتور هيلاري كلينتون، فقد علقت بأن على القيادة الجديدة مواجهة اختبار حاسم بالقيام بخطوة تاريخية لإدخال كوبا الى جماعة الدول الديمقراطية. ولم تسجل تصريحات للمرشحين الجمهوريين حتى تاريخ كتابة هذا المقال

ويجب الا نستبعد من تقديراتنا، إذا قام الرئيس راؤول باتخاذ خطوات ملموسة لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، ان يتم رفع الحصار الاقتصادي الذي كان يمثل حجر الزاوية في السياسة الامريكية تجاه كوبا، حيث اصبح بلا معنى في المرحلة الحالية التي أصبحت خالية من اية استفزازات ذات قيمة للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن راؤول لا يتمتع بنفس قدر شعبية فيديل الذي يعتبره الشعب رمزا للصمود الملحمي ضد اكبر قوة في العالم، وبأنه "داود الذي يتصدى لجبروت جوليات الامريكي"، وأنه يفتقد الجاذبية الشخصية والكاريزما التي يتمتع بها فيديل، اضافة لعدم اجادته الخطابة. فتشير التقديرات إلى ان التأييد الشعبي المبدئي لراؤول يمكن ان يتدعم اذا ما استطاع المضي قدما بالاصلاحات التي اشار اليها. اما إذا فشل راؤول في تحسين أوضاع الكوبيين، فان الحكم الاشتراكي الشيوعي في كوبا يمكن ان يصل الى نهايته بانتهاء اسطورة الأخوين كاسترو، مثلما افل نجم زميلهما ومعبود الجماهير اللاتينية والكوبية ارنستو تشي جيفارا، الذي قتل في بوليفيا في اثناء قيادته لحركة تمرد ضد النظام هناك، ولم تعد إشعاعاته الفكرية قائمة بنفس التوهج على الساحة اللاتينية



"الأزمة المالية" والاقتصاد العالمى

نزيرة الأفندى *

شهد الاقتصاد العالمى مجموعة من التطورات والمنعطفات الحادة منذ عدة أشهر مضت، ولا تزال انعكاساتها والنتائج المترتبة عليها قائمة حتى الان، بل إن البعض منها يزداد حدة وعمقا.

لقد كانت بداية الحلقة تداعيات فى السوق العقارية الأمريكية، تمثلت توابعها المالية فى الهزة التى تعرضت لها العديد من البنوك الاستثمارية وأسواق المال العالمية والانخفاض الحاد فى قيمة الدولار. ترتب على كل ذلك حدوث خلخلة فى توازن القوى الاقتصادية على الصعيد العالمى، وإعادة ترتيب المقاعد حول مائدة الثروة، فى ظل ارتفاع أسعار النفط الخام والذهب، وتراكم الفوائض المالية التجارية والبترولية عند البعض، فى مواجهة أرقام متزايدة للعجز المالى والتجارى لدى آخرين.

ولابد أن نشير إلى الأثر السلبى للعولمة فى سرعة انتقال هذه الأزمة المالية من دولة لأخرى، متجاوزة فى ذلك حدود التأثير الفعال لمجموعة الدول السبع الكبرى، حيث انحسر نفوذ رؤساء بنوكها المركزية فى ادارة حركة التدفقات المالية وتقلبات أسعار الصرف العالمية. بل إن التصريحات والإجراءات، التى اتخذت لمواجهة المشكلة فى أحد القطاعات، قد ادت إلى تعقيد المشكلة على الصعيد القومى، بل وتصديرها إلى الصعيد العالمى. وأبرز الأمثلة فى هذا الصدد الاجراءات المتخذة من جانب بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى للخروج من وطأة الأزمة العقارية وتوابعها المصرفية. فقد أدى توالى الإجراءات وحقن الاقتصاد بما يقترب من ٤٣٠ مليار دولار، بالإضافة إلى صفقة الإنعاش المعلنة من جانب الكونجرس، إلى رد فعل ايجابى محدود، سرعان ما تبخر وبدأت دورة أزمة الثقة فى البورصة والعملة الامريكية من جديد. لقد ترتب على التصريحات التى أدلى بها محافظ البنك الفيدرالى "بن برنانك"، مطالبا فيها البنوك بضرورة إعانة المقترضين وإلغاء جزء من الديون العقارية، انخفاض حاد فى الأسهم الأمريكية، مما أثر بالتالى على الأسواق العالمية الأخرى. والوضع نفسه ينطبق على التصريحات التى أدلى بها المستثمر الملياردير "وارن بيفيت"، والتى أعرب فيها عن رأيه بأن الاقتصاد الأمريكى فى حالة ركود، وأن الدولار سيعانى مزيدا من الضعف والانخفاض، فقد ادت إلى مزيد من الضعف فى قيمة الدولار.

(*) نائب رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى.

أما النقطة التالية الجديرة بالملاحظة، فهى التغيرات التى طرأت على الأوزان النسبية للقوى الاقتصادية فى العالم. فمع التسليم بأن الولايات المتحدة لا تزال فى المقدمة اقتصاديا، تليها اليابان وما تمثله منطقة "اليورو" - أو الاتحاد الأوروبى بصفة عامة - من ثقل اقتصادى يعتد به، إلا أن الأوزان النسبية لكل منها على الصعيد العالمى لم يعد قائما كما كان، وانخفضت نسبة الاعتماد المطلق على الطلب الأمريكى من صادرات العالم لإنعاش الاقتصاد الدولى، بسبب تعاظم الطلب المحلى فى الدول الصناعية الجديدة، وبخاصة فى القارة الآسيوية.

إن إنتاج هذه الدول أصبح مدفوعا بارتفاع معدلات نموها وتحسن مستوى معيشة أفرادها، ناهيك عن الزيادة السكانية لتصبح أكبر سوق استهلاكية فى العالم. من ناحية أخرى، فقد انكمشت الأهمية النسبية التى تمثلها الصادرات الأمريكية بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى الأمريكى. ومن ثم، فإن الاعتماد على مقولة إن انخفاض "الدولار الأمريكى" سيؤدى إلى إنعاش الصادرات لا ينطبق بالصورة النمطية التلقائية، لأنها لا تشكل سوى نسبة ١٢٪ من هذا الناتج المحلى الإجمالى، وأثرها فى زيادة الإنفاق الاستهلاكى لا يمثل نسبة ضخمة، بل إن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكى مرهون بزيادة طلب الدول الصناعية الجديدة عليه.

فى إطار "العولمة" و"التغيرات التى طرأت على الأوزان النسبية للقوى الاقتصادية فى العالم"، يكون تناولنا للتطورات الأخيرة، وفى القلب منها "الأزمة المالية" التى بدأت فى الولايات المتحدة، وانتقلت منها إلى العديد من الدول الأخرى، وتزايد نقاط التماس والحساسية الاقتصادية الناجمة عن اختلاف الأوزان النسبية فى الاقتصاد العالمى.

فقاعة "العقارات":

كانت "الفقاعة العقارية" الأمريكية هى نقطة البداية للأزمة، وقد جاءت تطوراتها على النسق نفسه الذى شهدته اليابان خلال عقد التسعينيات، الذى اصطلح على تسميته "بالعقد المفقود". وبدأت الأزمة العقارية - التى تعد السابعة منذ عام ١٩٦٠- نتيجة التوسع فى الإقراض العقارى من خلال قروض مصرفية يتم تمويلها عبر سندات مضمونة بهذه العقارات، ويتم التأمين على هذه السندات، وبالتالى القروض، من جانب شركات تأمين عملاقة ذات جدارة ائتمانية مرتفعة لاتقل عن AAA . وقد شملت الأزمة مليونى رهن عقارى تبلغ قيمتها ٣٥٠ مليار دولار بأسعار فائدة مرتفعة حتى ٢٠١٠.

وقد ترجمت الأزمة العقارية الأمريكية فى عدة مظاهر، أبرزها تجاوز قيمة القروض الممنوحة لقيمة الملكيات أو العقارات المرهونة، نتيجة انخفاض أسعارها، وتزايد حالات العجز عن السداد وبالتالى نزع الملكيات. وقد ارتبط أطراف الأزمة فيما بينهم فى حلقة "مفرغة". لقد أدت أزمة القروض إلى زيادة الديون المعدومة لدى البنوك، نتيجة التوسع فى الإقراض أو الاستثمار فى السندات الممولة لهذا الإقراض، وبالتالى زادت الديون المعدومة لدى شركات التأمين الضامنة لها، مما انعكس على "قيمة الدولار" فى الأسواق العالمية، وكذلك أسعار الأسهم، وبخاصة أسهم البنوك والشركات المتورطة فى الأزمة العقارية. ويكفى أن نشير إلى أن شركات التأمين ضامنة لسندات تبلغ قيمتها ١٢,٤ ألف مليار دولار، وأن أحد البنوك الرئيسية المتأثرة بهذه الأزمة، وهى مجموعة سيتى جروب - التى شطبت ١٨ مليارا من الدولارات وعانت من خسائر مالية فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ - بلغت خسائرها ٩,٨٣ مليار دولار، كما تتوقع خسائر اضافية فى الربع الأول من العام الحالى (٢٠٠٨) تبلغ ١٢ مليار دولار. وقد انخفضت أسهم هذه المجموعة إلى أدنى مستوى لها على مدى عقد كامل فى مارس ٢٠٠٨.

وحتى تتضح لنا الصورة الكاملة للآثار المتراكمة على الأزمة العقارية، يكفى أن نشير إلى أن ثروات العائلات الأمريكية انخفضت بـ ٣٤٧ مليار دولار خلال الربع الأخير من العام الماضى نتيجة انخفاض أسعار العقارات والأسهم والأوراق المالية. أدى ذلك إلى انخفاض إنفاق هذه العائلات، خاصة بعد اتباع البنوك لسياسة ائتمانية متشددة تقلل من فرص الاقتراض، وانتهاج الشركات سياسة تقشفية فى مجال الاستثمار، واللجوء إلى خفض أعداد متزايدة من العمالة. وإذا علمنا أن إنفاق الأسر الأمريكية يشكل نسبة ٧١٪ من اجمالى الناتج المحلى، فستتضح لنا أبعاد الحلقة المفرغة المترتبة على الأزمة العقارية الأمريكية، التى دفعت بأرقام البطالة فى شهر فبراير ٢٠٠٨ إلى أعلى مستوياتها فى غضون خمسة أعوام، حيث تم الاستغناء عن ٦٣ ألف وظيفة.

وبالانتقال إلى السياسات المتخذة لمواجهة الأزمة وآثارها المتراكمة، سوف نجد أن محافظ البنك الفيدرالى "بن برنانك" لجأ الى سياسة الخفض المتتالى لأسعار الفائدة، مما عمق من ضعف قيمة الدولار فى الأسواق العالمية، وتحديدا فى مواجهة اليورو والين. تبع ذلك إعلان الرئيس بوش عن صفقة الإنعاش التى دعمها الكونجرس الأمريكى، ثم الحقن المتتالى لكميات ضخمة من الأموال من جانب الفيدرالى الأمريكى للبنوك بأسعار فائدة منخفضة. وقد شهد شهر مارس ٢٠٠٨ ضخ الفيدرالى الأمريكى مائتى مليار دولار فى السابع منه، ثم ٢٣٠ مليار دولار أخرى فى الحادى عشر من الشهر نفسه، فى إطار جهود أمريكية وأوروبية مشتركة. ويعكس ذلك تزايد القلق من انخفاض قيمة الدولار واتجاه الاقتصاد إلى الركود، حيث لم تفلح صفقة الرئيس بوش ولا الاتفاقيات الأمريكية - الأوروبية فى مجال مقايضة الدولار باليورو التى أعلنت فى ديسمبر ٢٠٠٧ فى الخروج من عنق الزجاجة للأزمة العقارية.

التداعيات العالمية للأزمة:

بالانتقال من "الجزء" إلى "الكل"، سوف نجد أن الإجراءات المتخذة على الصعيد الأمريكى لم تنقذ الاقتصاد بالصورة المتوقعة، ولكنها ادت إلى تداعيات سلبية على الصعيد العالمى.

ومن وجهة النظر الأمريكية الأوروبية، تزايدت مخاطر فقدان القيادة والسيادة فى الاقتصاد العالمى.

فمن المعروف أن التخفيض المتتالى لأسعار الفائدة الأمريكية كان الهدف منه تقليل عبء المديونية العقارية المتراكمة. إلا أن الإجراء نفسه أدى لتدهور قيمة الدولار، وتدافع الاستثمارات الأمريكية والعالمية إلى النفط الخام والذهب كمخزن للقيم وقت الأزمات المالية، خاصة أن البورصة الأمريكية والعالمية شهدت تقلبات حادة نتيجة خسائر البنوك الأمريكية والأوروبية. وقد شكلت هذه التطورات مراكز ضغط اضافى على "الاقتصاد الأمريكى" وجعلت الاجراءات الانعاشية والتدعيمية تفقد مفعولها، بعد فترة محدودة ويتلاشى تأثيرها.

إن السبب الموضوعى لعمق الأزمة العقارية الأمريكية وطبيعتها المفرغة، على الصعيد العالمى، يكمن فى العجز الأمريكى المتراكم، سواء فى الميزان التجارى أو ميزان حساب المعاملات الجارية، بينما تزخر العديد من الدول الآسيوية - وعلى رأسها الصين بالاضافة إلى الدول الخليجية - بتراكم فى الفوائض المالية التجارية والبترو دولارية. وتبحث الأخيرة عن أفضل فرص استثمارية خارج نطاق اقتصاداتها، سواء كان فى شكل مزيد من "الدولارات" أو الاستثمارات فى الأوراق المالية الأمريكية كأذون الخزانة، أو العقارات. ولكن قرارات خفض سعر الفائدة وانكماش سعر صرف الدولار تؤدى إلى انكماش القيمة الحقيقية لتلك الاستثمارات. وبالتالى يدفع بالكثير من حائزى هذه الفوائض إلى إعادة النظر فى ترتيب أولوياتها الاستثمارية والتخلص من المشكوك فيها لصالح المضاربات السلعية على البترول والذهب والسلع الأولية بصفة عامة.

وقد كانت وجهة النظر الأمريكية تنصرف إلى أن سياسة النقدية مخاطرة محسوبة، لن تمتد إلى "ركود عالمى" نظرا لق الاقتصادات الآسيوية وارتفاع معدلات نموها. إلا أن النظ نفسها أغفلت ما سوف يترتب على هذه السياسة من تعميق حـ بطء النمو الاقتصادى الأمريكى واندفاعه إلى الركود فى ظـ مجموعة من المؤشرات السلبية، بما يضعف القوة النسبية لهـ الاقتصاد على الصعيد العالمى.

وقد تجلت بصورة واضحة الحساسيات السياسية، التى نجمت عن الفوائض المالية المتراكمة والعجز المالى الأمريكى، فى الجدل الدائر حول صناديق الثروات السيادية، التى تضم روسيا والنرويج بالاضافة إلى الصين ودول الخليج. لقد قدمت صناديق الثروة المملوكة للصين ودول الخليج دعما للبنوك الأمريكية المتعثرة، مثال مورجان ستانلى، وسيتى جروب، وميريل لانش، بـ اندلاع الأزمة العقارية والخسائر المالية التى منيت بها هذ البنوك.

لكن الدوائر الأمريكية والأوروبية نظرت بعين الانتقاد، إن لم يكن بالعدائية، لهذه الصناديق السيادية وقراراتها الاستثمارية فى مجال تقديم القروض والاستحواذ على جزء من حصص الشركات العالمية المتعثرة. وقد تناست بذلك أنه لولا الأزمة العقارية التى تفجرت على الأراضى الأمريكية وما أدت إليه من إجراءات مواجهة متأخرة وغير متواصلة، ولولا العولمة التى رفعت راياتها "واشنطن"، والسياسات النقدية المترددة التى أنتجتها، لما كان يحدث هذا الانكماش النسبى فى الدور والعملة الأمريكية لصالح الدول الصناعية الجديدة ذات الفوائض التجارية، متضامنة فى ذلك مع الفوائض البترو دولارية.



ستة عقود على نشأة إسرائيل .. معضلات السياسة والأمن والديموجرافيا

إشراف: د. عماد جاد

- ماذا بقى من الصهيونية؟
- "قوة إسرائيل" بين نظريات الأمن ونتائج الحروب
- إشكالية الجغرافيا والديموجرافيا فى إسرائيل
- تطور النظام السياسى فى إسرائيل .. النشأة والإشكاليات
- البعد الديموجرافى فى القرار السياسى الإسرائيلى
- رؤى إسرائيلية لعملية التسوية
- مسيرة العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل

ستة عقود على نشأة إسرائيل..
معضلات السياسة والأمن والديموجرافيا

تقديـــــم

فى الرابع عشر من مايو القادم (٢٠٠٨)، تحتفل إسرائيل بالذكرى الستين على قيامها. ففى مثل هذا اليوم منذ ستين عاما، أعلن قادة المنظمات الصهيونية إقامة الدولة. ولأنها قبلت بقرار التقسيم بعد رفض العرب له (القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧)، دخلت الدولة الوليدة الأمم المتحدة وتمتعت بعضوية المنظمة الدولية. وإثر الحرب التى اندلعت بين إسرائيل والجيوش العربية، توسعت إسرائيل وسيطرت على نصف المساحة التى خصصها قرار التقسيم للدولة الفلسطينية. ومع توقيع اتفاقيات الهدنة، باتت إسرائيل تسيطر على نحو ٧٨٪ من مساحة فلسطين، ولم يتبق للفلسطينيين سوى ٢٢٪، فى حين خصص لها قرار التقسيم ٤٦٪. وقد احتلت إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين فى حرب يونيو ١٩٦٧.

نجحت النخبة الإسرائيلية فى إقامة نظام سياسى ديمقراطى. صحيح أنها ديمقراطية منقوصة بالمعايير الغربية، حيث إنها ديمقراطية دينية (لليهود) وعرقية (ليهود الغرب)، إلا أنها - ووفق مؤشرات محددة - تعد دولة ديمقراطية من زاوية تعدد الأحزاب، وحرية نشأة الأحزاب، والانتخابات الدورية، وتداول السلطة ...إلخ. كما تطور الاقتصاد الإسرائيلى كثيرا، وباتت إسرائيل - وفق مؤشرات اقتصادية - دولة غنية متقدمة. ومن الناحية العسكرية، تعد إسرائيل أقوى دولة فى المنطقة، سواء لاعتبارات امتلاكها صناعات عسكرية متطورة، أو لاعتبارات الضمان الأمريكى المتواصل لتفوق إسرائيل النوعى على كافة الدول العربية. ومن ناحية التطور العلمى والتكنولوجى، تقف إسرائيل مع الدول المتقدمة فى هذا الميدان.

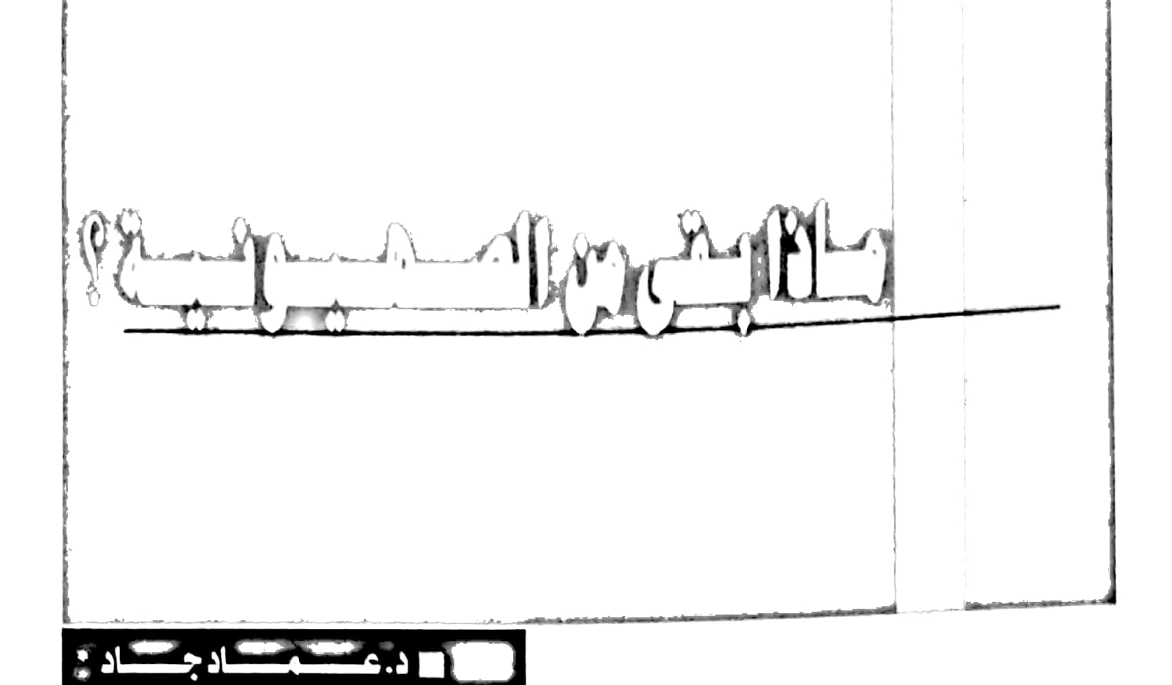
لا يعنى ذلك أن إسرائيل دولة عظمى أو أنها خالية من أمراض دول المنطقة، فيكفى أن نشير إلى أنها دولة دينية تعرف نفسها على أنها دولة يهودية، وهو أمر يتصادم وجوهر الديمقراطية. وإذا كانت دول غيرها فى المنطقة تعرف نفسها بصفات إنسانية، فهى دول غير ديمقراطية. أيضا، هناك عشرات المشاكل الاجتماعية والثقافية التى تمسك بتلابيب الدولة الإسرائيلية وتقسم المجتمع الإسرائيلى إلى أعراق وشرائح.

ما نود تأكيده أن إسرائيل دولة كغيرها من الدول، نشأت قبل ستة عقود، وهى فترة قصيرة للغاية فى عمر الدول. ورغم ذلك، تمكنت فى هذه الفترة القصيرة من تدعيم أركان الدولة، ونجحت فى نسج شبكة واسعة من الروابط مع دول العالم المختلفة، واخترقت مناطق التأييد والتعاطف مع القضايا العربية، بل وتغلغلت إلى دول إسلامية فى مرحلة مبكرة (تركيا) ومتأخرة (باكستان).

ولأن كل ما يتعلق بإسرائيل فى العالم العربى يخضع للمزايدة والمبالغة الشديدة، سواء بالتهوين أو التهويل، حيث يتعامل معها البعض على أنها "أسطورة" وجيشها لا يقهر، ويتعامل البعض الآخر معها على أنها "أهون من بيت عنكبوت"، يحاول هذا الملف تقديم صورة واقعية لإسرائيل، باعتبارها دولة وجدت فى المنطقة من ستة عقود، تقيم علاقات سلام مع دول عربية (مصر، الأردن، موريتانيا)، ولا تزال رسميا فى حالة حرب مع دول عربية أخرى (سوريا، لبنان) وترفض باقى الدول العربية الأخرى الاعتراف بها. و"السياسة الدولية" تقدم هذا الملف للقارئ العربى، مساهمة منها فى تقديم صورة واقعية لإسرائيل فى الذكرى الستين لقيامها، وذلك إيمانا منا بقيمة العلم والمعرفة.

ع.ج





■ د.عماد جاد (*)

من بين المطالب التى تقدمت بها الحكومة الإسرائيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية، استعدادا لمؤتمر "أنابوليس"، أن تعترف السلطة الوطنية بإسرائيل كدولة يهودية، أو دولة الشعب اليهودى، وهو الأمر الذى رفضه الجانب الفلسطينى، مؤكدا أن منظمة التحرير تبادلت الاعتراف مع إسرائيل، ومن ثم لا يوجد مبرر لإعادة الاعتراف من قبل الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية. وقد أثار هذا المطلب تساؤلات فى إسرئيل، حيث طرح بعض الكتاب والمحللين هناك تساؤلات عن مغزى أن تطلب الحكومة الإسرائيلية من السلطة الوطنية الفلسطينية الاعتراف بيهودية الدولة، فى حين أن الدولة ذاتها تعرف نفسها على أنها دولة "يهودية ديمقراطية"، وهل تطلب الدول من الخصوم أو الأصدقاء الاعتراف بتعريفها لنفسها، أم أن مسألة تعريف الدولة لذاتها أمر يخصها، بصرف النظر عما يحتويه التعريف ذاته من تناقضات؟ فإسرائيل فى نظر قطاع رئيسى من الدارسين هناك ليست بدولة ديمقراطية وفق التعريف الغربى للمفهوم، بل إن ديمقراطيتها مقصورة على اليهود، والغربيين منهم، ولذلك يعرفون الديمقراطية الإسرائيلية بأنها ديمقراطية دينية - لليهود- وعرقية - أى ليهود الغرب.

والحقيقة أن المطلب الإسرائيلى الأخير يعكس المأزق الجوهرى الذى تعانيه إسرائيل بعد مرور ستة عقود على قيامها بقرار من الأمم المتحدة، وهو هاجس طبيعة الدولة: هل ستستمر إسرائيل كدولة يهودية، أم أن يهودية الدولة مهددة بسبب تراجع موجات هجرة اليهود من العالم من ناحية، وعمل الزيادة الطبيعية لمصلحة غير اليهود - الفلسطينيين - من ناحية أخرى؟ إضافة إلى ذلك، فقد يترتب على عملية التسوية السياسية عودة لاجئين فلسطينيين إلى ديارهم داخل إسرائيل، مقابل طموح إسرائيلى بنقل كتلة كبيرة من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية الوليدة فى صفقة للتبادل السكانى، على غرار ما جرى بين تركيا واليونان.

تعريف المأزق على هذا النحو يعيد الحديث مجددا عن طبيعة الحركة الصهيونية ومآلها. وقد طرح الموضوع على نحو جدى عقب انتخابات الكنيست الإسرائيلى السابع عشر التى جرت فى السادس والعشرين من مارس ٢٠٠٦ . حيث كتب جادى طاؤوف مقالا فى صحيفة معاريف فى الثامن من مايو من العام نفسه بعنوان "الصهيونية تعود إلى هرتزل"، مؤكدا أن جوهر الرؤية الصهيونية لدى تيودور هرتزل يتلخص فى أنه "لكى يستطيع اليهودى أن يكون كسائر البشر، يحتاج إلى شعب ودولة، فإنه يحتاج إلى مكان واحد فى العالم لا يكون اليهود فيه أقلية". وقد مثل هرتزل الصهيونية السياسية مقابل الصهيونية الدينية التى لا تتوقف عند حدود الدولة، بل تراها، أى الدولة، أداة فى يد العناية الإلهية لإعداد إسرائيل للخلاص، ومن ثم فالهدف لا أن يكون شعب إسرائيل كسائر الشعوب، كما يرى هرتزل، بل أن يكون

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، رئيس تحرير مجلة "مختارات إسرائيلية".

شعبا مقدسا مع إله حى مركزه القدس والهيكل داخلها". ومقولة إن هرتزل انتصر فى الانتخابات الأخيرة جاءت تعليقا على تقدم تيار الوسط الذى يدعو إلى "دولة يهودية ديمقراطية"، دون علاقة لذلك بالخلاص التام". فالفكرة التى طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق أريل شارون بالانسحاب من قطاع غزة جاءت فى سياق الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية أو ذات أغلبية يهودية، وهو ما يمثل قلب الفكرة الصهيونية، كما حددها جابوتنيسكى، وكما بلورها هرتزل. وعندما بلور شارون خطته للانسحاب من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، فقد انطلق من الفكرة نفسها وللهدف نفسه. وعندما تبنى خليفته إيهود أولمرت الفكرة نفسها، فقد تبناها إيمانا بالهدف نفسه على النحو الذى جاء فى كلمته أمام مؤتمر هرتزليا السادس حول "ميزان المناعة والأمن القومى الإسرائيلى" الذى عقد فى الفترة من ٢١ إلى ٢٤ يناير ٢٠٠٦، على النحو الذى سيرد ذكره.

والحركة الصهيونية هى أيديولوجية سياسية نشأت فى القرن التاسع عشر بهدف إعادة توطين اليهود فى فلسطين باعتبارها أرض الميعاد كوسيلة لحل المشكلة أو المسألة اليهودية. وقد بدأت الحركة مع كتابات موسى هيس (١٨١٢-١٨٧٥) وتحديدا كتابه "روما والقدس" عام ١٨٦٢، الذى دعا فيه إلى بعث القومية اليهودية فى القدس بعد تحريرها. وجاءت نقطة التحول الجوهرية فى تطور الفكرة الصهيونية وتحولها إلى حركة سياسية مع تيودور هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) الذى حدد الهدف الرئيسى للحركة فى عودة اليهود إلى فلسطين. وقد استند جوهر رؤية الحركة الصهيونية على ما سماه المشكلة اليهودية، وهى المشكلة التى ترجع إلى تردى أوضاع اليهود فى المجتمعات الغربية لأسباب سياسية واقتصادية وتاريخية، حولتها الحركة إلى عوامل ميتافيزيقية تتعلق بالطابع الوجودى لليهود. فمادام هناك يهود وغير يهود، فسوف تستمر المشكلة متجاوزة الزمان والمكان. ومن ثم، فالمشكلة لدى الحركة الصهيونية ترتبط بوجود اليهود أنفسهم فى عالم لا ينتمون إليه، ولا ينبغى عليهم الذوبان فيه، وليس هناك من حل للمشكلة اليهودية سوى عودة اليهود إلى فلسطين، أرض الميعاد، وإقامة دولتهم اليهودية النقية، حيث يستطيع الشعب اليهودى ممارسة حياته اليهودية الحقيقية.

وقد استندت الحركة الصهيونية على دعامتين فكريتين أساسيتين:

الأولى: الاعتقاد بفكرة النقاء العنصرى لليهود، أى أنهم كجماعة لم يتعرضوا لما تعرض له غيرهم من تداخل بين السلالات والأعراق المختلفة. وفى هذا السياق، قال موسى هيس - فى كتاب "روما والقدس الصادر عام ١٨٦٢ - "الجنس اليهودى من أقدم وأعرق الأجناس البشرية، وإليه ترجع وحدة اليهود، لأن الجنس اليهودى حفظ صفاته عبر القرون". كما أكد هرتزل أن "اليهود يكونون جماعة بيولوجية مميزة". وفصل كثيرون فى مسألة التفوق والتميز اليهودى على سائر الأ... البشرية، فكتب أحاد هعام "من الطبيعى أن يسلم الإنـ... بحقيقة وجود درجات كثيرة فى سلم الخليقة، والتى يتقد... جميعا الجنس اليهودى".

الثانية: أبدية معاداة السامية، فمادام هناك يهود وغير يهو... فسوف يتعرض اليهود للاضطهاد والظلم لكونهم يهودا. وحسـ... زفى هيرتش كاليشر، فى كتابه "البحث عن صهيون"... "كراهية اليهود واحتقارهم شعور أصيل فى النفس البشر... ومعاداة السامية لا يمكن أن تزول، مادمنا - اليهود - لا نـ... وطنا قوميا خاصا بنا". أما تيودور هرتزل، فقد كان أكثـ... وضوحا فى التوظيف السياسى لفكرة معاداة السامية، حيـ... كتب يقول "يجب على اليهود أن يعرفوا كيف يستخدمون معاد... السامية لصالحهم".

ومن ثم، فإن الحركة الصهيونية كانت المحرك الأساسى ... إضفاء صفة القومية على اليهود واعتبارهم عرقا نقيا لابد ... يحافظ على نقائه هذا، ومن ثم فقد عارضت الحركة اندما... اليهود فى أوطانهم الأصلية، وروجت لفكرة أن اليهود لا يمكن ... يحافظوا على نقائهم هذا إلا بالهجرة إلى فلسطين "أرض الموعـ... ونجح هرتزل فى تحويل أمانى العودة اليهودية من هدف ديني... إلى سياسى، حيث صاغ هرتزل أفكاره هذه فى كتيب نشر... بالألمانية بعنوان "دولة اليهود" عام ١٨٩٦، وفى العام التالى نشـ... أول حركة يهودية عالمية، ممثلة فى المؤتمر الصهيونى الأول... (بازل)، حيث تضمن برنامج المؤتمر مبدأ تشجيع الهجرة اليهودية... إلى فلسطين، والحصول على اعتراف دولى بشرعية الاستيطا... اليهودى فى فلسطين، وإنشاء منظمة دائمة توحد كل يهود العالم... بهدف خدمة القضية اليهودية. وعلى الرغم من أن معظم قادة... الحركة الصهيونية كانوا من العلمانيين وبعضهم كان ملحدا، إلا... أنهم جميعا وظفوا فكرة العودة إلى أرض الميعاد واستخدموا لغة... ومفردات دينية فى دفع اليهود وحفزهم على الهجرة إلى... فلسطين، ثم إسرائيل عند إعلان الدولة، ثم فى الفترة التى... تراجعت فيها موجات الهجرة اليهودية من الشتات. فمن جانبه... قال ديفيد بن جوريون - أول رئيس وزراء لإسرائيل- فى يوليو... ١٩٤٩ "إن من واجب يهود العالم أن يعودوا إلى وطنهم الأول... إن هدفنا الآن ينحصر فى حث جميع يهود العالم على العودة إلى... إسرائيل". وعاد فى أواخر عام ١٩٦٠ ليؤكد عدم استقامة بقاء... اليهودى خارج إسرائيل مع ديانته اليهودية، قائلا "إن اليهود... الذين يعيشون خارج إسرائيل كفار ويتعرضون لنقض الفرائض... اليهودية كل يوم". وفى كلمة له أمام الكنيست، قال بن جوريون... بالهجرة الجماعية، أمكن إنشاء الدولة وبفضل الهجرة وحدها... يمكن أن تصمد". أما جولدا مائير، فقد كانت أكثر وضوحا فى... القول "لا جدوى لدولة إسرائيل دون شعب يهودى مرتبط بها... كيف يكون لنا دولة بدون هجرة؟". ولخص أحد مسئولى الوكالة...

اليهودية جوهر الفكرة الصهيونية فى مسألة الهجرة بالقول: "إذا نضب ينبوع الهجرة، فلن نستطيع الحفاظ على الدولة، حتى وإن عقدنا تحالفا سلميا مع كل جيراننا، إن المحيط العربى سيبتلعنا دون أن يترك لنا أى أثر".

من هنا، يمكن القول إن الحركة الصهيونية التى نجحت فى إقامة الدولة عبر تدفق موجات الهجرة اليهودية من " الشتات"، بدأت بمرور الوقت تعانى مشاكل جمة، أبرزها تراجع موجات الهجرة اليهودية نتيجة "نضوب" الوجود اليهودى فى كثير من دول شرق ووسط أوروبا، واندماج اليهود فى عدد من المجتمعات الغربية، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تعد فكرة "معاداة السامية" تجدى فى جذب المزيد من اليهود. وأدى بدء عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين إلى طرح تساؤلات حول انتهاء دور الحركة الصهيونية أو ما اصطلح على تسميته بـ "ما بعد الصهيونية". ورأى البعض فى تراجع الصهيونية وتحلل الأسس التى استندت إليها مؤشرات واضحة على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية، وهو ما دفع عددا من القيادات السياسية اليمينية إلى طرح أفكار حول "التخلى عن أجزاء من أرض إسرائيل للحفاظ على نقاء الدولة اليهودية".

ومن بين أبرز الدراسات التى تناولت هذه القضية بكافة أبعادها الدراسة التى أعدتها " ليئة كوهين" بعنوان " الصهيونية .. معالم واتجاهات"، وذلك ضمن مشروع استشراف مستقبل إسرائيل فى عام ٢٠٢٠، والذى ترجمه مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، وأصدره فى ستة مجلدات عام ٢٠٠٥، وقد جاءت الدراسة فى المجلد السادس ص ص ٣٩٥-٤١٥ .

وقد عرّفت الدراسة الصهيونية باعتبارها محاولة لضمان استمرار وجود الشعب اليهودى بفعل عوامل موجودة فى الحاضر التاريخى وليس فقط بواسطة التقاليد التاريخية. ورأت أن عوامل الكينونة الصهيونية تتمثل فى الأرض، واللغة والسلطة السياسية. وعبر تشابك هذه العوامل، تظل الفكرة سارية المفعول، ومن ثم فإن أية تطورات تمر بها تقتضى إعادة صياغة من جديد وليس إلى مراجعة. وربما جاء هذا الاستخلاص كنوع من الرد على تيار "ما بعد الصهيونية"، وهو التيار الذى نشط عقب توقيع اتفاقيات أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣، وذلك عندما حرر "أورى رام" من دائرة علوم السلوك بجامعة حيفا كتابا بعنوان "المجتمع الإسرائيلى .. جوانب انتقادية". وانطلق هذا التيار من مقولة إن الصهيونية قد استنفدت نفسها أو حققت مهمتها بنجاح ملحوظ، ومن ثم فقد بدأت عملية مراجعة تاريخية لحقيقة ما جرى من المنظمات الصهيونية قبل وأثناء وبعد إعلان الدولة اليهودية، وتحديدا ما ارتكبته المنظمات الصهيونية من جرائم وما مارسته الدولة الإسرائيلية من "عمليات إرهابية".

وقد مثل تيار ما بعد الصهيونية تحديا واستفزازا للحركة للصهيونية. وأوضح عالم الاجتماع أورى رام - فى مؤتمر عقد بجامعة حيفا عام ١٩٩٤ حول "تاريخ الصهيونية بين الحلم والمراجعة" - أن ما بعد الصهيونية هو انتقال من وعى تاريخى احتكارى إلى وعى تعددى. فالصهيونية، كثقافة سياسية، دعت إلى التجند لمهام حركية وسياسية، كما أوجبت اعتبار الصهيونية جزءا من الهوية الشخصية. ويتمثل جوهر ما بعد الصهيونية فى تأكيد أنه نظرا لأن اليهود وصلوا إلى نجاح ملحوظ من خلال الدولة اليهودية، وهم فى اتجاه المصالحة والسلام، فإنه بالإمكان التحدث عما بعد الصهيونية، ورأوا أن ما بعد الصهيونية لا يعنى اللاصهيونية. وإذا كانت الصهيونية علاجا لنوع من المرض، فإنه بالإمكان الآن - وإلى حد معين - تخفيف كمية وحدة العلاج. وتتمثل إحدى الطرق فى إزالة رفض المنفى أو منح شرعية محدودة على الأقل للمنفى عبر زيادة انفتاح المجتمع الإسرائيلى على ثقافة المنفى، وكذلك المبادرة إلى مشروعات مشتركة بين إسرائيل والمنفى، ليس فقط فى إسرائيل، بل حتى تجاه العالم كمشروع مساواة ومشاركة متساوية الأضلاع .

وقد تعرض رموز هذا التيار، أمثال بنى موريس وإيلان بابه، لهجوم شديد واتهامات واسعة النطاق دفعت العديد منهم، وتحديدا بنى موريس، إلى مراجعة مواقفه والتراجع عن جوهر مقولات تيار ما بعد الصهيونية. وبمرور الوقت، تراجع هذا التيار نتيجة تعثر عملية التسوية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر عام ٢٠٠٠, وفى هذا السياق، يقول توم سجيف "لقد أرغمتنا الانتفاضة على العودة إلى داخل ذواتنا الصهيونية .. الإرهاب الفلسطينى يعيدنا إلى الرحم الصهيونية، فكل الانفتاح الذى لاحظت حصوله عقب توقيع اتفاقيات أوسلو لم يبرهن على نفسه حتى الآن". وأضاف "الشىء الذى تصدر اهتمام تيار ما بعد الصهيونية كان الجدل حول الكيفية التى يمكن أن تكون فيها الدولة يهودية وديمقراطية..اليوم لم يعد هناك من يأبه بهذا الموضوع .. فنحن نشعر - كما يخيل إلىّ - بأننا نحارب ونصارع دفاعا عن حياتنا ، وهذا بسبب العرب". وتذهب الدراسة إلى أن الصهيونية سوف تستمر، لأنها لا تكتفى بالعودة إلى صهيون (أرض إسرائيل) بالمعنى الرسولى أو الدينى، فقد جرى إرساء مكونات واضحة: الكيان الجماعى، وإرساء المكانة الإقليمية واللغة العبرية. فالصهيونية حددت، كأساس، اليهودية: هى كيان قومى ذو خصوصية اجتماعية وثقافية وروحية، تبلورت فى عملية تاريخية، وبذلك فهى صادرت الهوية اليهودية من مجال التفويض الدينى المطلق، ووضعت الدين كأساس ثقافى روحى. وترى الدراسة أيضا أن الصهيونية افترضت أن التكتل القومى للشعب اليهودى المبعثر سوف يتحقق فى عملية تدرجية طويلة وربما لا نهاية لها، تتمثل فى الاستيطان فى أرض إسرائيل. كما أولت الصهيونية أيضا أهمية عليا للتربية القومية، كقائد للثقافة اليهودية للفرد، وكسد أمام اندماج الكثيرين.

تناقش الدراسة - التى أعدتها لينة كوهين بعنوان "الصهيونية .. معالم واتجاهات - مشكلة الصهيونية فى عالم اليوم، وترى أن هذه المشكلة تتمثل فى انتقال مركز ثقل الحياة اليهودية فى المنفى من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحقق لليهود تحرر أكثر مما كان متوقعا، تحقق التحرر فى كينونة يهود الغرب وبخاصة يهود الولايات المتحدة. وقد حدث ذلك ويحدث كعملية موازية لقيام ورسوخ دولة اليهود على طريق الوجود المشترك ـــ التحرر والتحرر الذاتى - جنبا إلى جنب، وهنا، تكمن المشكلة الجوهرية للوجود اليهودى فى العصر الحالى. فالحرية السياسية والاقتصادية والتسامح والتعددية والوعى الاجتماعى، كل ذلك يكبل أكثر فأكثر أقدام الخصوصية اليهودية فى منافى الغرب. والاندماج فى المجتمعات الجديدة آخذ بالتعاظم إلى درجة أنه يمكن القول - حسب المؤرخ "روبرت ويستريخ" - "إن هذه الأمور، وبشكل تناقضى، تهدد بأن تحقق بالطرق السلمية ما عجزت البربرية النازية عن تحقيقه، أى الاختفاء التدريجى للشعب اليهودى، إذ إن استمرار وجوده وخصوصيته، كمجموعة إثنية ذات أعراف ومعتقدات دينية ووعى يهودى ومعرفة وإبداع ثقافى، بات مثار شك فى الوقت الذى يعيش فيه المهاجر فى ظروف أفضل من أى وقت مضى".

وتطرح الدراسة بعد ذلك سؤالا مهما هو "هل يستطيع شعب، نجح بصورة رائعة فى أن يتعافى من الكارثة وحافظ على بقائه على امتداد أكثر من ألفى عام من النفى، أن يسلم بحدث غير دراماتيكى ولكنه قطعا ملموس يتمثل فى الاختفاء الهادئ والكئيب من مسرح التاريخ ؟

وفى الإجابة على هذا السؤال، تشير الدراسة إلى أن معظم أبناء الشعب اليهودى، سواء فى إسرائيل أو الشتات، هم اليوم من العلمانيين .. وهكذا على ما يبدو سيكونون فى المستقبل. وكعلمانيين يدركون أيضا أن الهوية اليهودية لأبنائهم وأبناء أبنائهم لم تعد أمرا مفهوما من تلقاء ذاته، وبالقدر ذاته لم يعد بمقدورهم افتراض أن البقاء الجماعى للشعب اليهودى أمر مضمون حتى مع وجود الدولة اليهودية. وترى الدراسة أنه فى غياب نموذج مستحدث وموضوعى لـ "الصهيونية"، فإن علاقات إسرائيل ويهود الشتات قد تتدهور إلى سلبية شاملة ترغم يهود الشتات على أن يطوروا لأنفسهم نموذجا مختلفا للهوية والوجود اليهودى، بحيث يصبح من الصعب كثيرا جسر الهوة القائمة بين هذه المجتمعات.

ولا يزال الجدل متواصلا حول مستقبل الصهيونية. فالمؤكد أن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٨٦/٤٦ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩١ - والذى قضى بإلغاء قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د-٣٠) بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، الذى اعتبر الصهيونية حركة عنصرية - قد أعاد قدرا كبيرا من الانتعاش والزخم للفكرة. كما أن ضغوط الواقع فى الأراضى الفلسطينية، والتحولات الإقليمية المتسارعة، قد أدت إلى تعضيد موقف الصهيونية وإضعاف ما بعدها. وقد استغلت النخبة السياسية الإسرائيلية التطورات كى تعيد النفخ فى "الصهيونية"، وتتحدث مجددا المخاطر التى تحيط بمستقبل إسرائيل كدولة يهودية الحديث عن إسرائيل هنا، فإن التعامل معها يجرى باعتبا نتاج الصهيونية، ولولا الصهيونية ما قامت دولة إسرائي ويستقر الرأى هناك أيضا على أنه بدون الصهيونية، مستقبل إسرائيل كدولة يهودية يكتنفه الغموض، فإسرائيل نتاج الصهيونية، ولا تزال تحتاج إلى الصهيونية من أجل ترسي أركان الدولة بعد نحو ستة عقود على إعلانها. وحتى عند أرادت النخبة السياسية الإسرائيلية التوصل إلى تسوية سيا أو فرض تسوية أحادية على الجانب الفلسطينى، عادت إل الصهيونية من أجل تبرير وتسويق الخطوة المنشودة. ويكشف ذلك بوضوح حديث رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى إيهو أولمرت، أمام مؤتمر هرتزليا السادس حول "ميزان المناعة والأ القومى الإسرائيلى" الذى عقد فى الفترة من ٢١ إلى ٢٤ يناي ٢٠٠٦ . فقد أكد أولمرت أمام المؤتمر أن " الخطوة الأكثر أهمي أمام إسرائيل هى رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل من أجل ضمان الأغلبية اليهودية فى الدولة". وعاد أولمرت فى كلمته إل جابوتنيسكى لينقل عنه أهمية تحقيق الأغلبية اليهودية والحفا عليها، مؤكدا أن "اصطلاح دولة اليهود واضح بالتأكيد، فهو يعنى أغلبية يهودية، بذلك بدأت الصهيونية وفيه أساس وجودن وسوف تستمر على هذا الأساس إلى أن تحقق الهدف أو تندثر وأضاف أولمرت أمام المؤتمر " إن وجود أغلبية يهودية فى دول إسرائيل لا يتحقق مع استمرار السيطرة على السكا الفلسطينيين فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة، نحن نتمسك بإصرار بالحق التاريخى لشعب إسرائيل فى أرض إسرائيل بأكملها، إن كل تلة فى يهودا وكل شبر فى السامرة جزء من وطننا التاريخى، فنحن لا ننسى ذلك للحظة واحدة. ومع ذلك، فإن الاختيار بين الرغبة فى تمكين كل يهودى من السكن فى أى مكان وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، هذا ليس تنازلا عن الفكرة الصهيونية، وإنما التجسيد الجوهرى لهدف الصهيونية المتمثل فى ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية فى أرض إسرائيل". وأضاف أولمرت "لذلك حتى نضمن وجود الوطن القومى اليهودى نحن لا نستطيع مواصلة السيطرة على المناطق التى تعيش فيها غالبية السكان الفلسطينيين، علينا أن نبلور فى أقرب وقت ممكن خطا حدوديا واضحا بعكس الواقع الديموجرافى الذى نشأ على الأرض ، سوف تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبكتل الاستيطان اليهودية والأماكن التى لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودى، فى طليعتها القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل. لا وجود لدولة يهودية دون أن تكون القدس العاصمة فى قلبها".

من هنا، يمكن القول إنه رغم أن التيار الرئيسى فى الفكر

السياسى الإسرائيلى يعتبر الصهيونية قد أدت مهمتها بنجاح فى إقامة الدولة ودفع اليهود للهجرة إليها، إلا أن البعض لا يزال يرى للصهيونية دورا رئيسيا، فهى أداة التعبئة التى تستخدم فى أوقات الأزمات ولحظات اتخاذ القرارات المصيرية، وتبرير هذه القرارات. بل إن الرغبة فى الحفاظ على الفكرة الصهيونية أدت - فى كثير من الأحيان - إلى التأثير على التوجه السياسى للحكومات الإسرائيلية المختلفة. فقد أدى الحديث عن تواصل عملية التسوية السياسية إلى ظهور تيار ما بعد الصهيونية بمراجعاته المعروفة، فجاء الرد بتوفير أجواء اندلاع الانتفاضة الثانية، والتوجه صوب التحصن ضد البيئة الإقليمية والتراجع عن مطلب التطبيع- إلى حد كبير- والعودة إلى أفكار الحل من جانب واحد للحفاظ على يهودية الدولة عبر الانفصال عن الفلسطينيين، ودعوة المزيد من اليهود للهجرة إلى إسرائيل، وربما أيضا الاستغراق فى مقولات معاداة السامية كمحاولة لإعاقة اندماج اليهود فى "الشتات". وجاء مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية أو دولة الشعب اليهودى لإغلاق الطريق أمام حق العودة، وطرح أفكار لترحيل فلسطينيين من ديارهم أيضا. لا تزال للصهيونية أدوار تلعبها، ووظائف تؤديها، ولن يعلن عن وفاتها رسميا بصرف النظر عن الرؤية الإكلينيكية.




"قوة إسرائيل" بين نظريات الأ
وقائع الحر

د. محمد عبد السلا

إن التحليلات العربية لمسيرة الصراع العربي - الإسرائيلي تميل دائما إلى القطع بأن القوة العسكرية العربية قد فشلت في تحقيق أهدافها، استنادا على مجموعة افتراضات لم تناقش بجدية حول ما إذا كانت هناك أساسا "قوة عسكرية عربية" بعيدا عن جيوش الدول، أو ما إذا كانت أي دولة قد تبنت أهدافا كبرى تتجاوز ما يتعلق بأمنها القومي، بعد حرب ١٩٤٨، أو استراتيجيات عربية عامة تتجاوز الاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدت دائما على مفاهيم دفاعية، باستثناء سنوات محدودة، أو ما إذا كان يمكن أصلا للقوة العسكرية -حتى لو كانت عربية متعددة الأطراف- أن تحقق أكثر مما كان يمكن تحقيقه تقليديا، في ظل تحالفات إسرائيل الدفاعية وامتلاكها أسلحة نووية أم لا.

ولقد وصل الأمر في النهاية إلى حالة ارتباك شديدة في التفكير الاستراتيجي وسياسات الشارع بالمنطقة العربية، خاصة بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ . فقد ظهرت تيارات تدعو لحل الجيوش العربية وتشكيل ميليشيات مسلحة بديلا عنها، أو اتباع مبادئ عسكرية تقوم على أفكار هلامية عملياتيا كالصمود أو المقاومة، بدلا من الردع والدفاع، أو التفكير في استراتيجيات لخوض حروب عصابات بدون نهاية، وأحيانا بدون هدف سياسي نهائي يتجاوز فكرة الحرب المتواصلة، وبدون تفكير حقيقي في السلام.

إن خبرة استخدام القوة العسكرية من جانب إسرائيل تشير أيضا إلى نفس المعضلة، على مستوى مختلف، فقد كانت أفكار وسياسات "القوة" تحتل موقعا مركزيا في نظريات أمن واستراتيجيات حرب إسرائيل المتتالية، عبر ٦٠ سنة. لكن المثير أن الخبرة الفعلية لاستخدام تلك القوة تشير إلى نتائج ملتبسة، فقد تمكنت إسرائيل يقينا -عبر تأثيرات القوة- من الحفاظ على بقاء الدولة، لكنها لم تتمكن من توسيع مساحتها في اتجاه أحلام كبرى راودت بعض قياداتها أحيانا، أو من فرض تصوراتها الخاصة بترتيب الأوضاع المحيطة بها، على نحو يخل بشدة بأمن الأطراف الأخرى، أو من إجبار الدول العربية على القبول بتسويات سلمية لا تعبر عن تصورات العواصم العربية للحل، أو حتى من الشعور بأمن حقيقي في ظل غياب العلاقات الطبيعية مع الأطراف المجاورة، لكن القوة ظلت مع كل ذلك العنصر الوحيد الذي يمكنها الوثوق به لتأمين نفسها، على الرغم من أنها كانت تتعرض تباعا لفشل حقيقي في تحقيق الأهداف التي حددتها لقواتها في ظل تغير أشكال الحروب. وعلى الرغم من نتائجها السياسية، فقد كان تباعد بينها وبين تصور مستقبل مستقر لها في الشرق الأوسط.

إن الافتراض الذي يطرحه هذا التقرير هو أنه كانت هناك حدود لقوة إسرائيل العسكرية في التأثير على مسيرة الصراع العربي - الإسرائيلي، خلال العقود الماضية، على الرغم من أن إسرائيل قد تمتعت عبر سنواته بتفوق نوعي في موازين القوة العسكرية الحاكمة لعلاقات أطرافه، وهي الحدود التي أثارت تساؤلات مختلفة داخل إسرائيل طوال الوقت، عقب كل الحروب التي خاضتها، بعد عام ١٩٤٨، سواء تلك التي حققت خلالها انتصارا، أو هزمت فيها أو ارتبكت خلالها، وهو ما يمكن تناوله في نقطتين تتعلقان بمفهوم القوة في سياسات إسرائيل الأمنية، وسياسات القوة في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي عمليا، كالتالي:

أولا- مفهوم القوة في نظريات إسرائيل الأمنية:

كان من الواضح، منذ بداية الصراع، أن القوة المسلحة سوف تمارس دورا لا يمكن تجنبه في عملية إدارته. فبصرف النظر عما إذا كان من الممكن لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ أن يشكل حلا للمشكلة أم لا، كانت رؤية الأطراف المختلفة لما يتم التنازع حوله

(*) مدير برنامج دراسات ضبط التسلح والأمن الإقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

تركز على أنها ليست مجرد "مصالح استراتيجية" يمكن الوصول إلى حل وسط بشأنها، وإنما "قيم أساسية" لا توجد إمكانية للمساومة عليها، رغم أن بعض المساومات الفرعية قد جرت بالفعل، وشكل ذلك مع الوقت ما أصبح يوصف عربيا وإسرائيليا أيضا بأنه "صراع وجود"، لا يحل تماما سوى بنهاية أو تغير طبيعة أحد أطرافه. لكن بينما كانت أطراف عربية تتصور أن بإمكانها أن تقضى على إسرائيل، لم يكن من الممكن أن تتخيل القيادات الإسرائيلية أنها يمكن أن تقضى على العرب، ومن هنا تشكلت الأطر العامة للعقائد والسياسات والاستراتيجيات العسكرية للجانبين.

وعلى الرغم من أن تلك النوعية من الصراعات الاجتماعية الممتدة لا تحل باستخدام القوة العسكرية تحديدا، فقد ساد تصور، على الجانب العربى، بأن الصراع مع إسرائيل "لن يحسمه إلا معركة عسكرية فاصلة"، وسيطر تصور على الجانب الإسرائيلى بأنه -حسب تعبير شهير لموشى دايان وزير دفاع إسرائيل الأسبق- "ليست لدى الدول الصغيرة سياسة خارجية، وإنما فقط سياسة أمنية". والمثير أنه وضح فى الفترات التالية خلال الخمسينيات والستينيات أن القوة المسلحة تمارس فى الاستراتيجية الإسرائيلية الدفاعية شكليا دورا أكبر بكثير مما تمارس عمليا فى الاستراتيجيات العربية الهجومية نظريا، على الرغم مما كان يفترض أنه العكس تبعا للخطاب الرسمى المعلن للطرفين.

لقد بنت إسرائيل عقيدتها الدفاعية على أساس قراءة أمنية متطرفة لبيئتها الاستراتيجية وخصائصها القومية، فقد استندت رؤيتها على أن إسرائيل دولة صغيرة وسط عالم عربى كبير يهدف إلى تدميرها، وبالتالى فإن قضية الأمن بالنسبة لها ليست مسألة فقدان سيادة وأنها تهديد للبقاء، وعليها أن تستعد لأسوأ حالة متصورة، وهى هجوم عربى شامل تشنه عدة دول عربية ضدها من جهات مختلفة. وقد أدى ذلك إلى اعتماد مبدأين فى السياسة العسكرية الإسرائيلية، هما: الأول: أن تتعامل مع الدول العربية على أساس قدراتها وليس على أساس نواياها، فى ظل وجود احتمالات دائمة للتنسيق فيما بينها، والثانى: أن تمتلك قوة عسكرية تتفوق على مجموع عناصر جيوش الدول التى يمكنها أن تنسق فيما بينها، بهدف ردع الدول العربية بمنعها من شن هجوم كبير، وإذا ما اندلعت الحرب، فيتسنى لها كسبها.

وقد عكست الخصائص القومية نفسها على الاستراتيجية العسكرية مباشرة. فتبعا للتحليل الإسرائيلى، تتمثل أهم خصائص إسرائيل فى محدودية مساحتها، وتقلص أبعادها الجغرافية، وبالتالى افتقادها العمق الاستراتيجى، وهو ما يعنى أن هزيمتها فى حرب تعنى نهايتها كاملة، فهى غير قادرة على تحمل نتائج هزيمة عسكرية كبيرة، ودفع ذلك فى اتجاه رفض مبدئى لاتباع استراتيجية دفاعية بحتة تسمح للطرف الآخر باختيار زمان ومكان المعركة، واتباع استراتيجية ذات مفهوم هجومى، حتى لو كان المبدأ المسيطر فيها هو الردع أو الدفاع. وأدى تحليل خصائص قومية أخرى، كقلة عدد السكان وتركزهم فى مناطق ضيقة، وضعف الوضع الاقتصادى فى ظل أوضاع التعبئة الكاملة، إلى إفراز مبادئ عسكرية فرعية كنقل المعركة إلى أرض الخصم لتجنب الخسائر البشرية، واتباع سياسات التصعيد العسكرى لتجنب خوض معركة طويلة تؤدى إلى استنزاف القدرات.

وعلى الرغم مما يبدو من أن تلك المبادئ المشار إليها تعبر عن إسقاطات حتمية لضرورات استراتيجية، إلا أن كثيرا منها -حتى ما يبدو منطقيا للغاية- يستند على رؤية سياسية من زاوية ضيقة للمح من ملامح البيئة الاستراتيجية أو الخصائص القومية، أو يستند على أسس نفسية تتصل بعقدة الأمن فى التاريخ اليهودى، كما أنها ظلت تمثل موجهات لاستراتيجية إسرائيل العسكرية، حتى بعد انتهاء الأسس التى أفرزتها. فلم تكن إسرائيل مضطرة إلى المشاركة فى حرب السويس عام ١٩٥٦، وكان هناك من حاولوا فى إسرائيل قراءة "البيئة الاستراتيجية" بصورة مختلفة على نحو أدى إلى بدء اتصالات مع مصر عام ١٩٥٥، كما فعل موشى شاريت، رئيس وزراء إسرائيل الثانى، قبل أن تفسد "مجموعة بن جوريون" فى وزارة الدفاع ذلك. ورغم أن إسرائيل حصلت على "حدود قابلة للدفاع" عنها خلال حرب يونيو ١٩٦٧، إلا أن بعض المبادئ الهجومية لاستراتيجيتها ظلت على ما هى عليه، وحاولت بعض قياداتها العسكرية، كأرييل شارون، استخدام القوة العسكرية لأهداف "الإجبار" -البعيدة تماما عن الدفاع أو الردع- فى لبنان عام ١٩٨٢.

لقد كان العنوان العريض لاستراتيجية إسرائيل العسكرية قبل عام ١٩٦٧ هو "الأسباب المبررة للحرب"، الذى يقوم على تحديد الخطوط الحمراء التى يمثل تجاوزها مبررا يؤدى إلى قيام إسرائيل بشن حرب "وقائية" دون انتظارها. ولقد أدى احتلال إسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ إلى تحول تلك الاستراتيجية إلى مبدأ رئيسى هو "الحدود القابلة للدفاع" الذى يرتبط بإمكانية اتباع استراتيجية ردعية / دفاعية معتادة، بحد أدنى من مبادئ الهجوم. لكن فى أواخر السبعينيات، أدت بداية عملية التسوية المصرية - الإسرائيلية، بما تتضمنه من استعادة مصر لسيناء، والتوترات المسلحة فى جنوب لبنان بين عناصر المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، إلى عودة التفكير -فى ظل ضغط من جانب شارون- بمنطق "الأسباب المبررة للحرب"، مع اندفاع شديد فى اتجاه استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف سياسية وليست دفاعية، كما أوضحت حرب لبنان عام ١٩٨٢، التى أدت تداعياتها إلى انهيار الصيغة التقليدية لاستراتيجية الأمن القومى الإسرائيلية، وظهور أفكار حول بناء استراتيجية عسكرية تقليدية معدلة، أو الانتقال إلى الاستراتيجية النووية.

ولم يكن النقاش حول استراتيجية إسرائيل العسكرية قد حسم حتى أوائل التسعينيات، عندما بدأت عملية التسوية الشاملة للصراع العربى - الإسرائيلى عام ١٩٩١، عقب نهاية حرب الخليج (١٩٩١)، على نحو أدى إلى ارتباكات جديدة حول تصور حروب المستقبل، بفعل انتشار صواريخ أرض - أرض الباليستية، وأسلحة التدمير الشامل غير النووية، بالتوازى مع احتدام عمليات "حرب العصابات" التى اتبعها حزب الله فى جنوب لبنان، والعنف المسلح من جانب تنظيمات المعارضة الفلسطينية الإسلامية، كحركتى حماس والجهاد الإسلامى داخل إسرائيل. وقد أفضى النقاش حول استراتيجية إسرائيل العسكرية عام ٢٠٠٠ إلى الأفكار الخاصة ببناء "جيش صغير ذكى" قادر على الفعل ورد الفعل

السريع تجاه التهديدات غير المحددة، وغير المتوقعة لأمن الدولة، تلحق به برامج عسكرية متطورة لإنتاج نظم تسليحية حديثة، كبرنامج "حيتس" للدفاع ضد الصواريخ الباليستية، مع تطوير مهام الجيش للتعامل مع ما أصبح يسمى التهديدات الموجهة ضد "الأمن الشخصي" للإسرائيليين، ويتم كل ذلك عبر مستويات مرتفعة من التكلفة المالية، والتداعيات السياسية، ودرجات عالية من عدم اليقين بشأن النتائج العملياتية.

لم تؤثر عملية السلام كثيرا على مفاهيم الأمن الإسرائيلية، فلم يحدث أن كان خيار السلام يمثل بالنسبة لإسرائيل "الخيار الاستراتيجي" الرئيسي دون محددات. وهناك مقولات محددة تؤكد أن اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، أو أنها، ضمن أية معادلة، تهدف إلى التسوية السلمية، كما أثير دائما بشأن ترتيبات الأمن، واستخدام القوة المسلحة لا يتعارض - في المفهوم الإسرائيلي - مع المفاوضات السياسية، كما أن مفهوم إسرائيل للسلام ذاته يثير ارتباكات لا نهاية لها في المنطقة العربية، لا سيما في ظل فترات حكم الحكومات اليمينية المتطرفة، أو سيطرة قادة عسكريين سابقين على رئاسة الوزراء أو وزارات الدفاع، بل بدا أحيانا أن رؤساء الوزراء المدنيين يمكن أن يتبعوا سياسات أمنية متطرفة أو طائشة.

ولقد بدأت إسرائيل تواجه منذ عام ٢٠٠٣ تطورات إقليمية تتسم بتعدد مصادر التهديد غير التقليدية لها، بما أدى إلى ارتباك في نظرياتها الأمنية، كمشكلة برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني التي تدار في ظل حالة تدويل كاملة لتفاعلات المنطقة أمنيا، أو خوض حرب غير متماثلة ضد فاعل غير رسمي كحزب الله في لبنان عام ٢٠٠٦، على نحو كشف عن مشكلة حقيقية في إدارة الحرب وأداء الجيش وحصانة الداخل، أو التعامل مع حركة حماس التي استولت على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، وأصبحت صواريخها البدائية تطول الداخل الإسرائيلي. وأدى الارتباك في التعامل مع تلك المتغيرات إلى عودة للتشديد على أهمية القوة العسكرية بشكل غير مسبوق، كأداة للتعامل مع التطورات المحيطة بها، لاستعادة مصداقية الردع الإسرائيلي، الذي بدا أنه يتآكل، لتثبت إسرائيل مرة سادسة أن استخدام القوة العسكرية لا يزال الأسلوب الأقرب إلى الذهن الأمني الدفاعي داخلها.

ثانيا- سياسات القوة في حروب إسرائيل الفعلية :

كانت كل الشروط العسكرية تبدو مهيأة لكي تمارس قوة إسرائيل تأثيرات حادة على مسار الصراع في معظم فتراته تقريبا. فعلى الرغم من كل ما طرح حول تفوق القدرات الشاملة العربية بصورة لا مجال لمقارنتها بإسرائيل، ومعادلة التفوق الكمي العربي مقابل التفوق الكيفي الإسرائيلي، أوضحت دراسة للواء حسن البدري، نشرت عام ١٩٧٧، أن القيادة الاستراتيجية الإسرائيلية قد نجحت خلال حروب ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، في أن تعبئ وتحشد قوات أكبر، كميا، من القوات العربية الموجودة عمليا في جبهات القتال، محققة بذلك تفوقا مطلقا من حيث الحجم الإجمالي، فضلا عن التفوق النسبي الذي كانت تحققه في النقاط الحاسمة، على حين فشلت الجيوش العربية في حشد قوات تفوق أو تعادل القوات الإسرائيلية بصورة مطلقة أو نسبية.

كما أوضحت معظم الدراسات أن الإمدادات السوفيتية للدول العربية بالسلاح كانت تبقى دائما في مستوى يمكن العر... موازاة إسرائيل (بالكاد) دون التفوق عليها، فلم يحدث أن خ... المقاتل العربي معركة ضد المقاتل الإسرائيلي في ظل أي مست... من التفوق، أو حتى التعادل الكمي، على مستوى القوا... الأسلحة، سوى بشكل مؤقت في حرب ١٩٧٣، التي حقق خلا... انتصارا، قبل أن تؤدي عودة التفوق الإسرائيلي، عبر دعم تسلي... أمريكي فوري، إلى تحجيم مدى الانتصار. وبدا أحيانا... بعض النظريات - أن نتائج الحروب، التي حققت خلالها إسر... إنجازات عسكرية كاسحة، كانت أقرب إلى هزائم عربية منها... انتصارات إسرائيلية، بفعل الطريقة التي أدارت بها القيا... العربية تلك الحروب، بعيدا عن أداء القوات في ميادين القتال.

لكن هناك بعض النقاط الأساسية المتعلقة بما حققته إسرائ... عمليا، عبر سياسات القوة التي اعتمدت عليها في إدارة الصر... العربي - الإسرائيلي، أهمها:

١- إن القوات الإسرائيلية قد تمكنت خلال الحروب النظام... من تنفيذ مهام العمليات بصورة نموذجية في كثير من الأحيان، لك... النتائج السياسية للحرب لم تسر في الاتجاه التي افترضت قياد... إسرائيل أنها يمكن أن تتجه فيه، بصورة وضح منها أن وضـ... إسرائيل في المنطقة يرتبط (أو يجب) بما هو أكثر من تنـ... استخدام القوة المسلحة بشكل فعال. فقد ترتب على حرب ١٩٤٨ قيام إسرائيل، لكن لا تزال ثمة مشكلات خاصة بالاعترا... بإسرائيل، ومشكلة اللاجئين، مع وجود تيار راديكالي عربي قوم... وإسلامي، يطالب بقيام الدولة الفلسطينية على أرض فلسطي... التاريخية، ولا تزال بعض القيادات المتشددة في المنطقة، مثـ... الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، يثير أقاويل حول وجود إسرائيـ... في الشرق الأوسط، رغم مرور ٦٠ سنة على قيام الدولة.

تكرر هذا الوضع بدرجات مختلفة بعد ذلك. ففي حر... السويس عام ١٩٥٦، واجهت إسرائيل وضعا معقدا، إذ أجبر... على التراجع عن أرض احتلتها خلال الحرب بضغط دولي، لتفك... بعدها في أنها يجب أن تثق فقط في قوتها الذاتية، وليس فقـ... تحالفاتها الخارجية، كملاذ نهائي. كما أن قدرتها على تكبيد عد... دول عربية هزيمة ساحقة في حرب يونيو عام ١٩٦٧ لم تؤد إلى "استسلام عربي"، أو قبول لشروطها الخاصة بالتسوية السياسي... وتمكنت القوات المصرية والسورية من مفاجأتها بقوة في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وتحقيق أول انتصار عربي ضدها، بما أدى إلى صدمة عسكرية غير مسبوقة داخلها، مارست تأثيرها على نظري... أمنها وتوجهاتها السياسية وثقتها المفرطة بقوتها. كما خاضـ... حربا مربكة في لبنان دفعتها إلى تغيير نظريتها الأمنية عام ١٩٨٢... وأفكارها الخاصة بإمكانية التحكم في أوضاع سياسية داخلي... عربية، رغم تمكنها من محاصرة عاصمة عربية لأول مرة. بل إن أوضاعها السياسية الداخلية هي ذاتها كانت تتأثر بشدة من جرا... العنف المسلح الموجه ضدها في التسعينيات.

إن إسرائيل قد حققت خلال حروبها النظامية نتائج جوهري... بالتأكيد، فقد أدت حرب ١٩٤٨ -كما تمت الإشارة- إلى قيام الدولة، كما أن إسرائيل لم تنسحب من سيناء عام ١٩٥٧ إلا مقابل ترتيبات أمنية في شرم الشيخ وخليج العقبة ومناطق الحدود. ومثـ... استيلاؤها على سيناء والجولان وقطاع غزة والقدس الشرقية

الضفة الغربية أهم عنصر مساومة قاد إلى تحول كامل فى التصورات العربية لإدارة الصراع العربى - الإسرائيلى، باتجاه بدء التفكير فى التسوية السلمية كخيار استراتيجى. لكن المقصود أنه كانت هناك حدود سياسية لكل ذلك، فلم تؤد نتائج الحروب النظامية إلى التحكم بشكل كامل فى مسار الصراع، ولم تكن هناك نتائج نهائية مباشرة حاسمة بالنسبة لإسرائيل، إلا فيما يتعلق بفكرة البقاء.

٢- إن خبرة استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية فى الصراعات المسلحة غير النظامية بين العرب وإسرائيل كانت مؤلمة للطرفين، فلم تقتصر الصراعات المسلحة على تلك الحروب النظامية الكبرى التى حددت المسار العام للصراع، وإنما تضمنت أنماطا متعددة بحجم يصعب حصره أحيانا لتفاعلات عسكرية عنيفة، لم يخل منها شهر واحد منذ بداية الصراع. وتتراوح تلك التفاعلات بين عمليات عسكرية ذات أبعاد استراتيجية، أو صدامات مسلحة شبه نظامية، أو أعمال عنف مسلح متواصلة، كعمليات حزب الله فى جنوب لبنان، وما أدت إليه من نشوب حروب حقيقية أحيانا، استخدمت فيها القاذفات من ناحية، وصواريخ كاتيوشا من ناحية أخرى، وشهدت وقائعها مذابح حقيقية، أو أعمال المقاومة الفلسطينية التى عبرت عنها الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) أو الثانية (٢٠٠٠)، وأعمال المقاومة المسلحة من جانب الأجنحة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية، كفتح وحماس والجهاد، والتى قادت مرارا إلى اجتياحات إسرائيلية للأراضى الفلسطينية، شكلت حروبا صغيرة.

لم تتوقف أيضا العمليات العسكرية أو العنيفة الخاصة طوال مسيرة الصراع، كاختطاف الطائرات فى السبعينيات، واغتيال القيادات الفلسطينية فى الخارج وفى الداخل، وقصف منشآت استراتيجية كمفاعل أوزيراك العراقى عام ١٩٨١، أو قصف العراق لإسرائيل بالصواريخ متوسطة المدى عام ١٩٩١، وهو ما شكل كله حالة حرب لا تحكمها قواعد اشتباك محددة بين العرب وإسرائيل.

إن ملامح "حالة الحرب"، وما أفرزته من تفاعلات عنيفة بين العرب وإسرائيل تتسم بالتعقيد الشديد، فلم تقتصر أطرافها على الدول بقواتها المسلحة، وإنما امتدت لتشمل منظمات سياسية ذات أجنحة عسكرية، وأجهزة استخبارات عامة وعسكرية، وقطاعات معينة من الشعوب كالجماعات المتطرفة، وحلفاء خارجيين فى ظل أعمال تنسيق أو تبادل خدمات، إضافة إلى مواطنين عاديين. كما أنها لم تستند على موازين القوة العسكرية التقليدية، ولا تؤثر فيها عادة الموازين العسكرية الاستراتيجية، لذا كانت الأفعال وردود الأفعال فيها، والنتائج التى تتحقق عبرها، أكثر توازنا مما كان قائما فى إطار الحروب النظامية. يضاف إلى ذلك أنها كانت أيضا شديدة الإيلام للطرفين فى كثير من الأحيان، بفعل ارتباطها بأبعاد خاصة، لاسيما وأنها لم تقل ضراوة عن الحروب النظامية. فتقديرات إسرائيل لحجم الخسائر البشرية التى تكبدتها خلال "الاشتباكات المتفرقة" فى الحروب النظامية، وفى مرحلة ما بعد نهايتها، حتى أوائل عام ١٩٩٩، تصل إلى ٧ آلاف و٨٢٤ قتيلا، من إجمالى ٢٠ ألفا و٥٣٢ قتيلا تكبدتها فى كل الصراعات المسلحة، كما تعرضت الأطراف العربية كذلك لضربات مدمرة.

٣- إن استخدام القوة المسلحة قد وصل إلى مرحلة قادت إلى نقاش واسع داخل إسرائيل بشأن فكرة "استخدام القوة" عموما، بفعل وقائع حرب لبنان عام ٢٠٠٦، ووقائع الهجوم على قطاع غزة عام ٢٠٠٨. فالدروس المكررة لتلك الحروب الصغيرة تشير إلى أنها غير فعالة عسكريا ومكلفة سياسيا، حيث عجزت قوات إسرائيل عن تحقيق أى إنجاز عسكرى أمام تنظيم صغير مثل حزب الله، بما أدى إلى فقدان المواطنين الإسرائيليين ثقتهم التقليدية بالجيش. كما أن أساليب العقاب الجماعى للشعب الفلسطينى أدت إلى إثارة أسئلة سياسية كبرى بشأن سلوك إسرائيل، فلم تعد المصطلحات التقليدية للنصر والهزيمة تنطبق على مثل هذه الحروب "غير المتماثلة"، وتنتهى المعارك بمساحة رمادية يمكن أن يعتبر كل طرف فى ظلها أنه حقق نصرا أو صمد. وهنا، توجد نقطتان:

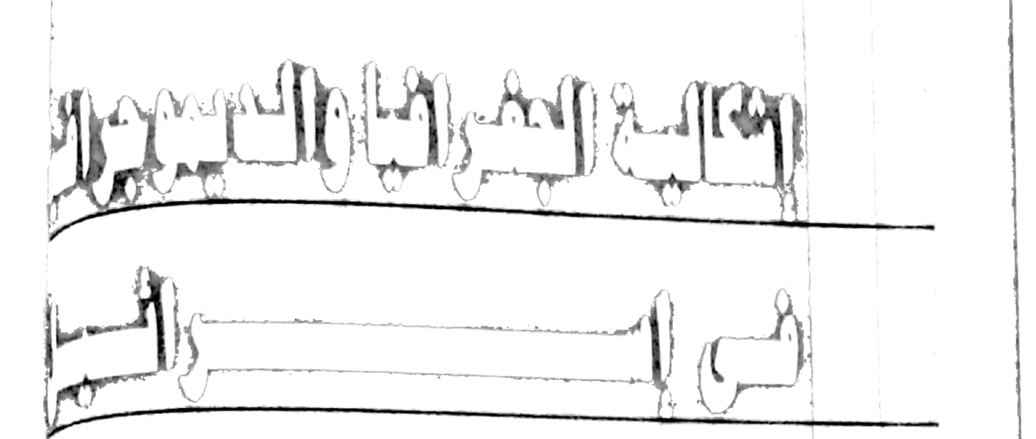
أ- إنه فى كل حروب إسرائيل السابقة، باستثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، كان أداء إسرائيل العسكرى مقبولا من وجهة نظرها، لكن المشكلة كانت تتركز فى أن قياداتها السياسية لم تقدر وزن الضغط الدولى، أو عمق المشاعر الوطنية، أو قدرات الطرف الآخر، أو حدود القوة المسلحة. إلا أن ما حدث فى حرب لبنان ٢٠٠٦ كان مختلفا، فقد كان الأداء العسكرى الإسرائيلى ذاته يواجه أكثر الاختبارات حدة، وكانت النتيجة "كارثية"، حسب تقرير فينوجراد، فما تحقق فى النهاية كان مرتبطا بالفجوة الطبيعية فى موازين القوة الهائلة، وليس بفعل أداء القوات الإسرائيلية فى المعركة وفقا لمبادئ الحرب.

ب- إن نتائج عدوان غزة ٢٠٠٨ قد أثبتت أنه يمكن تحقيق مستوى متخيل من الأمن بشكل مؤقت، عملياتيا، لكنه ليس فقط لن يؤدى إلى التعامل مع مشكلة الأمن على المدى الطويل، بل إنه سوف يؤدى إلى كوارث حقيقية ذات طابع استراتيجى، تبدأ من اتساع نطاق العمليات الانتحارية المخططة وغير المخططة، مرورا بارتفاع غير مسبوق فى تكلفة الأمن، وصولا إلى إعادة طرح القضايا التى كانت قد انتهت عمليا، كمستقبل التعايش مع إسرائيل فى المنطقة، وهو بالضبط ما بدأت حروب إسرائيل الصغيرة فى إفرازه.

المشكلة أن الجيل الجديد من قيادات إسرائيل يبدو وكأنه يخوض تجربة الصراع منذ البداية، فى ظل تطاحن سياسى داخلى غير مسبوق. فتلك القيادات لم تدرك بما يكفى -بعد كل تلك الجولات الصراعية- استحالة تطبيق "حلول عسكرية" للصراعات القائمة بينها وبين الأطراف العربية، وتبدو وكأنها تتجه نحو أساليب مفرطة الضرر وعشوائية الأثر أشبه بـ "محرقة"، تعبر عن ميل انتقامى أو عجز عسكرى أو رغبة فى استعادة الهيبة الإقليمية أو الثقة الداخلية، فى ظل استمرار قناعة قديمة لدى بعض قياداتها بأن الدول العربية لا تفهم سوى منطق القوة.

المحصلة أن التاريخ لا يزال يدور فى حلقات مفرغة فى المنطقة، فنفس الأخطاء، أو أخطاء من نفس النوعية، لاتزال ترتكب، إلا أن المسألة تزداد خطورة، عندما يتعلق الأمر بالقوة العسكرية. فعلى الرغم من مرور أكثر من ١٧ سنة على بداية عملية التسوية السلمية للصراع، لا تزال هناك ميول قوية لاستخدام القوة المسلحة أو العنف المسلح، المشكلة أن ذلك يتم فى بعض الأحيان -كما يحدث فى الوقت الراهن- دون ضوابط.





محمد جمعة (*)

يحتل البعد الديموجرافي مرتبة متقدمة في الصراع العربي - الإسرائيلي، بل يغدو قيمة عليا أو استراتيجية سياسية، تساهم بحسم العديد من الجوانب الأخرى لهذا الصراع، المعقد في قضاياه، المتداخل في أبعاده، والملتبس فيما سيئول إليه، بالنظر إلى أن هذا الصراع كان منذ البداية صراعا على الأرض والسكان. إذ إن الهدف الأساسي للحركة الصهيونية أولا، وإسرائيل لاحقا، كان، ولا يزال هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين واستعمارها بأكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود القادمين في موجات متلاحقة من المهاجرين. بل إن المقياس الأهم لرصد مدى نجاح الصهيونية في مشروعها الاستعماري في فلسطين يتلخص في نسبة الأراضي التي استولت عليها منذ بداية نشاطها، ومدى قدرتها على اجتذاب المهاجرين اليهود ونجاحها في استيعابهم وتوطينهم في "أرض إسرائيل".

وعلى هذا الأساس، فإن العاملين الجغرافي (الأرض)، والديموجرافي تبقى لهما الكلمة الأخيرة. وفي سياق كهذا، يبدو من قبيل تحصيل الحاصل، أو مما يتفق ومنطق الأشياء، أن تستقبل إسرائيل عامها الستين ولا يزال مناخها السياسي ملبدا بالعديد من الأفكار والممارسات التي تؤكد جميعها أن الهاجس الديموجرافي لا يزال يسيطر على تفكير القادة وصناع القرار فيها. وإلا فكيف نفسر المحاولات الإسرائيلية الراهنة التي تستهدف تعميق فكرة يهودية الدولة مجددا، والحديث المتزايد عن "تبادل أراض" مع السلطة الفلسطينية، بحيث تبقى التجمعات السكانية الكبيرة في مناطق الضفة، مقابل تسليم منطقة المثلث للسلطة الفلسطينية، أي التخلص من نحو ربع مليون عربي يقيمون داخل الخط الأخضر؟ وكيف نقرأ صيحات التحذير التي تطلقها دوائر إسرائيلية مختلفة، من هجرة يهودية متواصلة من الجليل والنقب إلى مركز إسرائيل، بما يخالف التوجهات الرسمية الإسرائيلية التي تستهدف زيادة الاستيطان اليهودي فيهما، بما يحقق انتشار التجمعات اليهودية على كامل الأراضي داخل الخط الأخضر؟ ومن قبل هذا ومن بعد، خطط الفصل الأحادي الجانب (نجحت في قطاع غزة، ولم تكتمل بعد في الضفة الغربية)، ناهيك عن تغييرات وتعديلات متلاحقة في مسار جدار الفصل العنصري، بما يضمن لإسرائيل قضم مساحات أكبر، وعزل سكان أكثر. هذا في الوقت الذي يعترف فيه الاستراتيجيون الإسرائيليون بأن معضلة إسرائيل لا تزال تتمثل في كيفية التوفيق بين اعتبارات الجغرافيا والديموجرافيا، وأن إسرائيل التي فضلت، في سنواتها الأولى، اعتبارات الجغرافيا على الديموجرافيا عندما أصرت في اتفاقية "رودس" عام ١٩٤٩ مع الأردن على ضم منطقة المثلث (ومن ثم عملت، وعن وعي تام، على زيادة المواطنين الفلسطينيين بداخلها) بغرض توسيع "خصر إسرائيل النحيل" في منطقة "الخضيرة - نتانيا"، حتى إن إصرارها هذا بلغ حد التهديد باستئناف القتال مع الأردن والعراق (التي كانت لها قوات في الضفة الغربية) ما لم يوافق الطرف العربي على تحريك الخط الأخضر باتجاه الشرق - إسرائيل هذه ربما لا يسعها اليوم، ونتيجة للواقع الديموجرافي الضاغط، الحفاظ على الجغرافيا والديموجرافيا في آن معا.

أولا- المؤشرات السكانية في إسرائيل :

يشير التقرير السنوي، الصادر عن "معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي" التابع للوكالة اليهودية، إلى أنه في نهاية عام ٢٠٠٦، وللمرة الأولى منذ نحو ألفي عام، يصبح التجمع اليهودي

(*) باحث متخصص في الشأن الفلسطيني.

أعداد السكان في إسرائيل خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦
(لا يتضمن أعداد العمال الأجانب)

السنة	إجمالي عدد السكان	اليهود	العرب بمن فيهم سكان شرق القدس والجولان	آخرون
٢٠٠٠	٦,٣٦٩,٣٠٠	٤,٩٥٥,٤٠٠	١,١٨٨,٧٠٠	٢٢٥,٢٠٠
٢٠٠١	٦,٥٠٨,٨٠٠	٥,٠٢٥,٠٠٠	١,٢٢٧,٥٠٠	٢٥٦,٠٠
٢٠٠٢	٦,٦٣١,١٠٠	٥,٠٩٤,٢٠٠	١,٢٦٣,٩٠٠	٢٥٧,٠٠٠
٢٠٠٣	٦,٧٤٨,٤٠٠	٥,١٦٥,٤٠٠	١,٣٠١,٦٠٠	٢٩١,٧٠٠
٢٠٠٤	٦,٨٦٩,٥٠٠	٥,٢٣٧,٦٠٠	١,٣٤٠,٢٠٠	٢٩١,٧٠٠
٢٠٠٥	٦,٩٩٠,٧٠٠	٥,٣١٣,٨٠٠	١,٣٧٧,١٠٠	٢٩٩,٨٠٠
٢٠٠٦	٧,١١٤,٤٠٠	٥,٣٩١,٨٠٠	١,٤١٣,٩٠٠	٣٠٨,٧٠٠

أعداد السكان في إسرائيل بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٦ مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، ص ٦٧

فى إسرائيل هو الأول فى العالم، إذ بلغت نسبة اليهود فى إسرائيل ٤١٪ من يهود العالم، وهو أكثر بقليل من يهود الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل ذلك يعود إلى انخفاض نسب الخصوبة لدى اليهود الأمريكيين، مقارنة بإسرائيل، فضلا عن رفض الكثير منهم الإفصاح عن يهوديتهم (١). إذ بحسب الإحصاءات الرسمية، بلغ عدد سكان إسرائيل فى بداية عام ٢٠٠٧ سبعة ملايين و١١٤ الفا، بينهم خمسة ملايين و٣٩٢ ألف يهودى، أى نحو ٧٥,٨٪ من السكان، بينما لم يصرح نحو ٣٠٩ الاف عن ديانتهم (٤,٣٪)، وهم على الأغلب من مهاجرى روسيا وأوروبا الشرقية ممن لم تثبت يهوديتهم. أما عدد السكان العرب (بما فى ذلك الجولان والقدس الشرقية) فبلغ نحو مليون و ٤١٤ الفا، أى ١٩,٩ من السكان. وإذا ما استبعدنا عدد سكان الجولان والقدس الشرقية الذين يبلغ عددهم ٢٤٠ الفا، فإن عدد فلسطينيى ٤٨ يصبح نحو مليونا و ١٧٤ الفا، أى نحو ١٧,١٪ من السكان. ويقيم نحو ٤٦٥ الف مستوطن يهودى فى الضفة الغربية، بما فى ذلك شرقى القدس، كما يقيم نحو ٢٠ ألف مستوطن يهودى فى الجولان.

ويلاحظ هنا أن دخول فئة ثالثة (من غير العرب ومن غير اليهود) على التركيبة السكانية فى إسرائيل كانت إحدى الظواهر المرافقة لهجرة اليهود السوفيت خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢، حيث تشير معطيات تلك الفترة إلى دخول فئة سكانية جديدة على التركيب السكانى، بحيث لم يعد مقصورا على التركيب التقليدى، يهودا وعربا. وصارت الظاهرة محل ترسيم الإحصاءات عام ١٩٩٥، وبلغ حجمها مع نهاية عام ٢٠٠٢، ٢٥٧,٨ ألف نسمة، أى ٤,٢٪ من السكان، ثم ارتفعت فى عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠٨,٧٠٠ ألف نسمة، أى ٤,٣٪ من السكان. فإذا أضيف غير اليهود وغير العرب إلى العرب، فإن غير اليهود يساوون ٢٤,٢٪ من عدد سكان إسرائيل، حسب بيانات عام ٢٠٠٦.

أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٧

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
أعداد المهاجرين	٢٤,٣٠٠	٢٠٠,١٧٠	١٦٧,٦٥٠	٧٧,٣٥٠	٧٧,٨٦٠	٨٠,٨١٠	٧٧,٦٦٠	٧٢,١٨٠	٦٧,٩٩٠	٥٨,٥٠٠

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع الكلي
أعداد المهاجرين	٧٨,٤٠٠	٦١,٥٤٢	٤٤,٦٣٣	٣٥,١٦٨	٢٤,٦٥٢	٢٢,٥٠٠	٢٢,٨١٨	٢٠,٩٥٥	١٩,٧٠٠	٢٤٣,٨٣٨

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠٠٦، ص ٦٨

ومن ناحية أخرى، فإسرائيل تدخل عامها الستين فى ظل استمرار انخفاض معدلات الهجرة إليها، إذ لم يهاجر إلى إسرائيل خلال ٢٠٠٧ سوى ١٩ ألفا و٧٠٠ مهاجر يهودى فقط، مقارنة بـ ٢٠ ألفا و٩٥٥ مهاجرا سنة ٢٠٠٦، و٢٢ ألفا و٨١٨ عام ٢٠٠٥، مما يعنى استمرار انخفاض معدلات الهجرة فى السنوات السبع الماضية، مقارنة بالسنوات الاثنتى عشرة التى سبقتها(٢).

١- دور الهجرة :

وكانت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ثم إسرائيل، وموجات النزوح العربى، قد أدت إلى إحداث انقلاب جذرى فى التركيبة السكانية الفلسطينية لحظة إعلان قيام إسرائيل. فمع بداية عهد الانتداب البريطانى عام ١٩١٨ ، لم يكن عدد اليهود فى فلسطين يتجاوز الخمسين ألفا، أى ٨٪ من مجموع السكان، مقابل ٩٢٪ هى نسبة السكان العرب فى فلسطين. وخلال الثلاثين عاما من الرعاية والحماية البريطانية للمشروع الصهيونى، ولحظة اندلاع حرب ١٩٤٨، كان عدد اليهود قد بلغ نحو ٦٥٠ ألفا، أى ٣١,٩٥٪ من مجموع السكان. أما الفلسطينيون العرب، فبلغ عددهم مليونا و٣٩٠ ألفا، أى ٦٨,١٪ من مجموع السكان، مما يعنى- فى نهاية التحليل - أن عدد اليهود خلال فترة الانتداب البريطانى على فلسطين تضاعف ١٢ مرة(٣).

وكان الصهاينة قد وجدوا أنفسهم، عقب صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، أمام حقيقة أن هذه المنطقة (أى الـ ٥٤٪ من فلسطين المخصصة لليهود) يسكن فيها نحو ٥٠٠ ألف يهودى، مقابل ٤٩٧ ألف عربى، وأن العرب (بافتراض أنه لن تكون هناك حرب) سيتجاوز عددهم عدد اليهود فى بضع سنين، ولن تكون هناك فرصة لإنشاء دولة يهودية. ولذلك، قاموا بحل هذه المشكلة الديموجرافية عبر تنفيذ إحدى أبشع عمليات التطهير العرقى فى القرن العشرين، حيث قاموا بالسيطرة على ٧٧٪ من أرض فلسطين، وهجّروا نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني، سو[اء] من تلك الأراضى التى خصصت لدولتهم، أو من الأراضى الأخرى التى استولوا عليها. وفى نهاية ١٩٤٨، كان الصهاينة قد أعادوا صياغة البنية الديموجرافية للأراضى التى أنشأوا عليها كيانهم الإسرائيلى، حيث بلغ عدد السكان فيها ٨٧٢ ألفا، منهم ٧١٦ ألف يهودى (أى ٨٢,٢٪) و ١٥٦ ألف عربى (أى ١٨,٨٪). وخلال الفترة من ١٩٤٨إلى ٢٠٠٦ ، نجحت إسرائيل فى استجلاب نحو مليونين و ٩٠٠ ألف مهاجر يهودى، تمكنت من خلالهم من المحافظة على أغلبية ساحقة لليهود داخل الخط الأخضر(٤).

وكانت الهجرة اليهودية قد أسهمت فى تكوين نحو نصف الزيادة السكانية خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٢، وكان دورها أكثر أهمية فى السنوات الأولى من عمر إسرائيل، إذ وفرت ٨٨,٣٪ من زيادة عدد السكان خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١(٥).

ورغم دخول إسرائيل عامها الستين، إلا أن معظم سكانها اليهود ولدوا خارجها. وفى هذا السياق، تشير بعض الدراسات إلى أن نحو ثلاثة أرباع اليهود فى إسرائيل مهاجرون عاشوا فى بلدان أخرى وحملوا جنسياتها وجوازاتها قبل أن يأتوا إليها، مع ملاحظة أن معظم أبناء الربع الباقى ممن ولدوا فى إسرائيل يعودون إلى آباء أو أجداد هاجروا إلى إسرائيل، وهو ما يعنى فى التحليل الأخير- أن المجتمع الإسرائيلى فى أغلبه لم تضرب جذوره بعد فى الأرض. وهذا بدوره يؤكد أن الهجرة اليهودية ظلت العامل الأكثر حسما فى الحفاظ على الطبيعة اليهودية للدولة، إذ هاجر إلى إسرائيل منذ ١٩٤٨-٢٠٠٦ نحو مليونين و٩٠٠ ألف يهودى. ولو جمعنا أعداد هؤلاء بالإضافة إلى أبنائهم لأدركنا أن اليهود لو استمروا فى نموهم الطبيعى (٦٥٠ ألفا [...]

التوزيع الجغرافي للعرب داخل إسرائيل في سنوات مختارة

	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٨٣	١٩٩٥	٢٠٠٢
المنطقة الشمالية	%٥٨,١	%٥٧,٧	%٥٧,٢	%٥٨,٩	%٥٦,١	%٥٤,٣
حيفا	%١٧,٦	%١٩,٤	%١٩,٧	%١٩,٧	%١٨,٩	%١٨,٣
تل أبيب	%٢,٣	%٢,٨	%١,٩	%٢	%١,٩	%١,٨
المنطقة الوسطى	%١٠,٣	%١٠,٩	%١١,٧	%١١,٤	%١١,٩	%١٢,١
القدس	%١,٨	%١,٧	%١,٦	%١,٧	%١,٧	%١,٦
المنطقة الجنوبية	%٩,٩	%٧,٥	%٨	%٨	%٩,٥	%١١,٨

المصدر: مجموعة من المؤلفين، مشروع تهويد الجليل (مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ص ١٣)

... زادت أعدادهم الحالية على نحو مليون ونصف مليون ...)

التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل ودلالاته:

... من خلال متابعة التوزيع الجغرافي لإقامة اليهود ... في إسرائيل، أن يهود الغرب يميلون إلى التركز في المدن ... مثل تل أبيب وحيفا، في حين يبتعد يهود الشرق عن المدن ... نتيجة لسياسية التمييز العنصري من جانب يهود الغرب ... على أجهزة الدولة، في حين يتركز يهود فلسطين (ثم ...) في منطقة القدس بشكل واضح(٧).

... ناحية أخرى، يسكن معظم الإسرائيليين في المدن ... في حين لا يتجاوز سكان الريف أكثر من ٥٨٢ ألف ... ٨٪ من مجموع السكان، بينما يسكن ١٢٠ ألفا داخل ... الكيبوتزات، أي أقل من ٢٪ من مجموع السكان، مقابل ٦٪ ... في الكيبوتزات لحظة الإعلان عن قيام إسرائيل.

... يتعلق بترتيب المدن، حسب حجمها، فقد صنف تقرير ... المركزي الإسرائيلي للإحصاء خمسا منها كمدن كبيرة ... عدد سكانها على ٢٠٠ ألف نسمة) وهي: تل أبيب، ... حيفا، وريشون ليتسيون، واشدود، بينما خرجت مدينة ... من قائمة المدن الخمس الكبرى. ويعكس التوزيع ... لليهود داخل إسرائيل وتركزهم في مراكز المدن أهمية ... جذب الاقتصادية والحضرية لليهود.

... عرب إسرائيل، فيتوزعون على مناطق إسرائيل الست وهي (القدس، المنطقة الشمالية، حيفا، المنطقة الوسطى، تل أبيب، المنطقة الجنوبية) مع تركز أكثر في المنطقة الشمالية، حيث بلغت نسبتهم فيها عام ٢٠٠١، ٤٦,٢٪، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٤,٣٪ في العام التالي مباشرة، أي عام ٢٠٠٢، في حين يعيش ٩٪ منهم في خمس مدن مختلطة هي: يافا والرملة واللد وحيفا وعكا(٨).

ويرى بعض الباحثين أن التوزيع الجغرافي للمجتمع العربي داخل إسرائيل يعكس سياسة إسرائيلية معينة تخدم التوجهات الديموجرافية، حيث يتركز ٧٠٪ من العرب في منطقة الجليل، تليها منطقة المثلث ٢٠٪، ثم منطقة النقب ١٠٪. وهناك محاولات إسرائيلية لكسر التركز العربي في منطقة الجليل، التي تعتبر مدينة الناصرة عاصمتها، وذلك عبر تهويد المنطقة، وجذب مزيد من اليهود المهاجرين إليها من جهة، ومحاصرتها بالمستوطنات والمدن والأحياء الاستيطانية لليهود من جهة أخرى، للحيلولة دون التواصل الديموجرافي بين مكونات المجتمع العربي داخل الخط الأخضر(٩). في حين يشير الخبير الفلسطيني "د. سلمان أبو ستة" - في معرض مقارنته بين التوزيع الجغرافي لليهود داخل إسرائيل، والتوزيع الجغرافي للمجتمع العربي - بالقول: إنه ورغم حرص المخطط الإسرائيلي على مبدأ الانتشار الجغرافي، رغبة منه في تلافي أخطاء الصليبيين الذين بنوا الممالك على الساحل الفلسطيني ثم زالوا، إلا أن المحصلة لم تكن كذلك، إذ يقيم نحو ٨٠٪ من اليهود الإسرائيليين في مدن الوسط، في عشرة من ٣٦ إقليما طبيعيا داخل إسرائيل، وفي حالة تشبه "الجيتو" اليهودي

التوزيع الجغرافي للعرب داخل إسرائيل في سنوات مختارة

	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٨٣	١٩٩٥	٢٠٠٢
المنطقة الشمالية	%٥٨,١	%٥٧,٧	%٥٧,٢	%٥٨,٩	%٥٦,١	%٥٤,٣
حيفا	%١٧,٦	%١٩,٤	%١٩,٧	%١٩,٧	%١٨,٩	%١٨,٣
تل أبيب	% ٢,٣	%٢,٨	%١,٩	% ٢	% ١,٩	%١,٨
المنطقة الوسطى	%١٠,٣	%١٠,٩	%١١,٧	%١١,٤	%١١,٩	%١٢,١
القدس	% ١,٨	% ١,٧	%١,٦	%١,٧	% ١,٧	% ١,٦
المنطقة الجنوبية	%٩,٩	%٧,٥	% ٨	%٨	% ٩,٥	%١١,٨

المصدر: مجموعة من المؤلفين، مشروع تهويد الجليل (مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ص ١٣)

ما زالت أعدادهم الحالية على نحو مليون ونصف مليون
...

التوزيع الجغرافى للسكان فى إسرائيل ودلالاته :

يتبين من خلال متابعة التوزيع الجغرافى لإقامة اليهود فى إسرائيل، أن يهود الغرب يميلون إلى التركز فى المدن مثل تل أبيب وحيفا، فى حين يبتعد يهود الشرق عن المدن نتيجة لسياسة التمييز العنصرى من جانب يهود الغرب على أجهزة الدولة، فى حين يتركز يهود فلسطين (ثم ...) فى منطقة القدس بشكل واضح(٧).

من ناحية أخرى، يسكن معظم الإسرائيليين فى المدن فى حين لا يتجاوز سكان الريف أكثر من ٥٨٢ ألف ...٪ من مجموع السكان، بينما يسكن ١٢٠ ألفا داخل ...، أى أقل من ٢٪ من مجموع السكان، مقابل ٦٪ ... الكيبوتزات لحظة الإعلان عن قيام إسرائيل.

وفيما يتعلق بترتيب المدن، حسب حجمها، فقد صنف تقرير المركزى الإسرائيلى للإحصاء خمسا منها كمدن كبيرة ...عدد سكانها على ٢٠٠ ألف نسمة) وهى: تل أبيب، ... وحيفا، وريشون ليتسيون، وأشدود، بينما خرجت مدينة ... من قائمة المدن الخمس الكبرى. ويعكس التوزيع ... لليهود داخل إسرائيل وتركزهم فى مراكز المدن أهمية ... الجذب الاقتصادية والحضرية لليهود.

... عرب إسرائيل، فيتوزعون على مناطق إسرائيل الست وهى (القدس، المنطقة الشمالية، حيفا، المنطقة الوسطى، تل أبيب، المنطقة الجنوبية) مع تركز أكثر فى المنطقة الشمالية، حيث بلغت نسبتهم فيها عام ٢٠٠١، ٤٦,٢٪، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٤,٣٪ فى العام التالى مباشرة، أى عام ٢٠٠٢، فى حين يعيش ٩٪ منهم فى خمس مدن مختلطة هى: يافا والرملة واللد وحيفا وعكا(٨).

ويرى بعض الباحثين أن التوزيع الجغرافى للمجتمع العربى داخل إسرائيل يعكس سياسة إسرائيلية معينة تخدم التوجهات الديموجرافية، حيث يتركز ٧٠٪ من العرب فى منطقة الجليل، تليها منطقة المثلث ٢٠٪، ثم منطقة النقب ١٠٪. وهناك محاولات إسرائيلية لكسر التركز العربى فى منطقة الجليل، التى تعتبر مدينة الناصرة عاصمتها، وذلك عبر تهويد المنطقة، وجذب مزيد من اليهود المهاجرين إليها من جهة، ومحاصرتها بالمستوطنات والمدن والأحياء الاستيطانية لليهود من جهة أخرى، للحيلولة دون التواصل الديموجرافى بين مكونات المجتمع العربى داخل الخط الأخضر(٩). فى حين يشير الخبير الفلسطينى "د. سلمان أبو ستة"- فى معرض مقارنته بين التوزيع الجغرافى لليهود داخل إسرائيل، والتوزيع الجغرافى للمجتمع العربى- بالقول: إنه ورغم حرص المخطط الإسرائيلى على مبدأ الانتشار الجغرافى، رغبة منه فى تلافى أخطاء الصليبيين الذى بنوا الممالك على الساحل الفلسطينى ثم زالوا، إلا أن المحصلة لم تكن كذلك، إذ يقيم نحو ٨٠٪ من اليهود الإسرائيليين فى مدن الوسط، فى عشرة من ٣٦ إقليما طبيعيا داخل إسرائيل، وفى حالة تشبه "الجيتو" اليهودى

القديم، وعلى مساحة تزيد فقط بمقدار ٨٤١ كيلو مترا عن المناطق التى كانت لهم زمن الانتداب البريطانى، بينما تبدو خرائط الفلسطينيين مختلفة على الأرض ذاتها. فبالإضافة لتركز غالبية الفلسطينيين- تحت ضغط الطرد واللجوء- فى الضفة وغزة والقدس، وعلى مساحة ٢٢٪ من فلسطين التاريخية، ينتشر فلسطينيو ٤٨ فى ٢٦ إقليما طبيعيا وراء الخط الأخضر، وتصل نسبتهم إلى ٣٠٪ فى ١٧ إقليما، وهو ما يعنى - بحقائق الخرائط - أن الصراع على الأرض لا يزال متصلا، وأن الشعب الفلسطينى يبدو عفيا، منتشرا على جغرافيا أرضه التاريخية(١٠).

ثانيا- إشكالية الديموجرافيا فى إسرائيل:

"إسرائيل تواجه مشكلة وجودية"، "هل ستغدو إسرائيل دولة عربية"، "الفلسطينيون هم الأغلبية عما قريب"، "الكابوس السكانى"، "الأطفال هم أكثر الأسلحة قوة"، "إسرائيل تخسر السباق السكانى".. هذه بعض العناوين المستقاة من الصحافة الإسرائيلية، والتى تظهر أن الرهان الديموجرافى لم يفقد طابعه الخاص فى إسرائيل حتى الآن، لا بل إن التخوف من هذا "المهدد" يسير بوتيرة عالية فى الوقت الراهن.

ولكى نحيط بأبعاد "الأزمة الديموجرافية" فى إسرائيل، سوف نتناول عددا من التحديات الديموجرافية لديها:

١- نضوب الهجرة اليهودية:

سبقت الإشارة إلى أن الهجرة اليهودية إلى إسرائيل أسهمت فى تكوين نحو نصف الزيادة السكانية خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٢، وكان دورها أكثر أهمية فى السنوات الأولى من عمر إسرائيل، إذ وفرت ٨٨,٣٪ من زيادة عدد السكان خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١. ولهذا، فإن نضوب مصادر هذه الهجرة إلى إسرائيل يشكل أحد أبرز التحديات التى تواجهها اليوم.

وكان المخزون الرئيسى الذى استقدمت منه إسرائيل مهاجريها اليهود فى الفترة التى تلت إنشاءها مباشرة، وخصوصا خمسينيات القرن العشرين، هو العالمان العربى والإسلامى. فخلال ثلاث سنوات (١٩٤٨- ١٩٥١)، تضاعف عدد اليهود فى إسرائيل بهجرة ٦٨٧ ألف يهودى، جاء منهم نحو ٤٤٢ ألفا من بلدان العالمين العربى والإسلامى. وقد أسهمت هجرة "يهود العرب" فى توفير المادة البشرية، واليد العاملة التى رسخت وجود الدولة وأمدتها بعناصر الحماية والنمو. وتكفى الإشارة هنا إلى ما أشارت إليه الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية عام ٢٠٠٥، من وجود: ٤٩٣ ألف يهودى مغربى، و٢٣٩ ألف يهودى عراقى، و١٤٢ ألف يهودى يمنى، و١٢٢ ألف يهودى تونسى وجزائرى، و ٦٩ ألف يهودى ليبى، و٥٧ ألف يهودى مصرى، و٣٦ ألف يهودى سورى ولبنانى، فضلا عن يهود كل من إيران وتركيا وغيرهما من دول العالم الإسلامى(١١).

ومع النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، كان مخزون اليهود العرب قد أشرف على النفاد، ولذا تراجعت أرقام الهجرة بشكل ملحوظ، واستمر ذلك طوال سنوات السبعينيات، مما أثار مخاوف قادة إسرائيل الذين اندفعوا نحو البحث عن مصادر هجرة جديدة. وفى هذا الإطار، نجحت إسرائيل- بمساعدة من نظام الرئيس السودانى جعفر نميرى - فى عقد صفقة مع إثيوبيا عام ١٩٨٢، تم بموجبها تهجير ١٥ ألفا من يهود إثيوبيا فيما عرف بـ "عملية موسى". وكذلك، جلبت إسرائيل بضعة آلاف من إيران مقابل إمداد الأخيرة بصفقة أسلحة أمريكية، فيما عرف باسم "إيران جيت" عام ١٩٨٨(١٢).

ومع انهيار الاتحاد السوفيتى، لجأت إسرائيل إلى استنفار المخزون الكبير لليهود هناك، وفى دول شرق أوروبا. واستطاعت إسرائيل جذب أكثر من مليون مهاجر يهودى روسى إليها، لترتفع بذلك مساهمة الهجرة اليهودية من إجمالى الزيادة السكانية لليهود فى إسرائيل، لتصل إلى ٦٩٪ خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، ولتصبح الطائفة اليهودية الروسية هى الأكبر بين اليهود فى إسرائيل.

وخلال السنوات الأخيرة، بدا واضحا أن زخم الهجرة من روسيا وشرق أوروبا قد أخذ بالتراجع، خاصة أن معدل الهجرة الكلى إلى إسرائيل لم يتعد منذ عام ٢٠٠٣ حاجز الـ ٢٥ ألفا سنويا، بل سجل العام الماضى ١٩ ألفا و ٧٠٠ مهاجر فقط، بعد أن كان هذا العدد يقترب من حاجز المائة ألف سنويا خلال العقد الماضى.

وثمة عوائق أساسية لتحقيق هجرة يهودية كثيفة يطمح إليها المخططون الاستراتيجيون فى إسرائيل، ومن أهم تلك المعوقات عدم وجود عوامل طاردة حقيقية من الدول التى توجد فيها أعداد كبيرة من اليهود، مثل الولايات المتحدة (٥,٢٧٥,٠٠٠)، دول أوروبا الغربية (فرنسا ٤٩٠,٠٠٠، بريطانيا ٢٩٥,٠٠٠)، حيث دخل الفرد والرفاه الاجتماعى فى تلك الدول أعلى منه فى إسرائيل، حسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى حتى عام ٢٠٠٥. كذلك، لا توجد عوامل جاذبة للمهاجرين اليهود إلى إسرائيل، بسبب تراجع مؤشرات النمو والرفاه الذى مرده عدم الاستقرار الأمنى فى إسرائيل، خصوصا خلال سنوات الانتفاضة. ولذلك، اتجهت إسرائيل إلى استجلاب يهود الفلاشا من إثيوبيا، بينما ينصب كثير من الاهتمام خلال العامين الأخيرين على ما يدعون أنه إحدى القبائل اليهودية فى الهند. بيد أن ذلك كله لا ينفى حقيقة أن استجلاب اليهود إلى إسرائيل قد وصل إلى مداه أو يكاد.

٢- إشكالية التكاثر السكانى:

أما الهاجس الديموجرافى الثانى، فيكمن فى ضعف نسبة التكاثر لدى اليهود مقارنة بالفلسطينيين، إذ يبلغ معدل الزيادة السنوية لليهود فى إسرائيل ١,٨٪، وهى تقريبا نصف معدل الزيادة السنوية للفلسطينيين البالغة ٣,٣٪، والتى تعد مرتفعة نسبيا مقارنة بمعدلات النمو السكانى فى معظم الشعوب الأخرى، دون أن ينفى ذلك أنها متناقصة بصورة بطيئة مع الزمن، نتيجة للعوامل الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة، حيث انخفضت من ٣,٨٪ إلى ٣,٣٪ خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦.

ومن ناحية أخرى، تشير معدلات الخصوبة إلى أن المرأة اليهودية حاليا تلد ما معدله ٢,٦ من الأطفال، أى ٢٦ طفلا لكل (١٠) نساء، فى حين تلد المرأة الفلسطينية ما معدله ٤,٢ طفل، أى ٤٢ طفلا لكل (١٠) نساء. والملاحظ، بحسب البيانات

توزيع يهود العالم في عام ٢٠٠٧

م	الدولة	العدد	
١	إسرائيل	٥,٣٩٣,٠٠٠	
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٢٧٥,٠٠٠	مجموع أمريكا الشمالية
٣	كندا	٣٧٤,٠٠٠	٥,٦٤٩,٠٠٠
٤	فرنسا	٤٩٠,٠٠٠	
٥	بريطانيا	٢٩٥,٠٠٠	مجموع أوروبا الغربية
٦	ألمانيا	١٢٠,٠٠٠	
٧	المجر	٤٩,٠٠٠	١,١٥٥,٠٠٠
٨	باقي دول أوروبا	٢٠٠,٠٠٠	
٩	روسيا	٢٢٥,٠٠٠	
١٠	بقية دول الاتحاد السوفيتي سابقا	١٥٢,٠٠٠	
١١	الأرجنتين	١٨٤,٠٠٠	مجموع دول أمريكا اللاتينية
١٢	بقية دول أمريكا اللاتينية	٢٠٩,٠٠٠	٣٩٣,٠٠٠
١٣	جنوب إفريقيا	٧٢,٠٠٠	مجموع القارة الإفريقية
١٤	المغرب	٢٥٠٠	
١٥	بقية دول إفريقيا	٢٥٠٠	٧٧,٠٠٠
١٦	القارة الاسترالية	١١١,٠٠٠	
١٧	مجموع يهود العالم	١٣,١٥٥,٠٠٠	

المصدر: البيانات مستقاة من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: www.madarcenter.org

الصادرة عن الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، أن معدلات الخصوبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت فى العقد الأخير من القرن الماضى، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية ٦,٠٤ مولود بالاستناد إلى بيانات التعداد السكانى ١٩٩٧، ثم أصبح ٤,٦ مولود عام ٢٠٠٣ بناء على نتائج المسح الديموجرافى الصحى ٢٠٠٤. أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقا ملحوظة فى معدلات الخصوبة بينهما، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية فى الضفة الغربية قد انخفض من ٥,٦ مولود عام ١٩٩٧ ليصبح ٤,١ مولود عام ٢٠٠٣، بينما انخفضت فى قطاع غزة من ٦,٩ مولود إلى ٥,٨ مولود للفترة نفسها(١٣). ويضع بعض الباحثين علامات الاستفهام والاتهام حول أسباب تناقص خصوبة المرأة الفلسطينية، ويعده باحثون ديموجرافيون بارزون، أمثال "يوسف كرباج" و"سلمان أبو ستة"، مسألة نادرة جدا. ولا يستبعد أبو ستة استخدام إسرائيل أسلحة بيولوجية سرية تستهدف خفض أعداد الفلسطينيين. ويستشهد بالتقارير الصحفية التى تحدثت عن حالات إغماء وهيستيريا جماعية بين طالبات المدارس، وعن ضحايا استنشاق الغازات السامة، وعن تقارير وزارة الصحة الفلسطينية حول زيادة حالات الإجهاض والسرطان بشكل غير مسبوق. وإلى أن يثبت ذلك أو عكسه، تبقى علامات الاستفهام قائمة.

ومع ذلك، تبقى معدلات الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين، أكبر من مثيلتها لدى الإسرائيليين.

وتشير أحدث التقديرات المنقحة للجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى الى أن عدد الفلسطينيين فى فلسطين التاريخية فى نهاية عام ٢٠٠٦ يساوى نحو خمسة ملايين و٩٠ ألف نسمة، وأن عدد اليهود فيها نحو ٥,٣ مليون نسمة، وسيتساوى العددان بحلول نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٥,٧ مليون نسمة لكل منهما.

وبحلول عام ٢٠٢٠ ، سيبلغ عدد الفلسطينيين فى فلسطين التاريخية نحو ٧,٦ مليون فلسيطينى مقابل ٦,٤ مليون يهودى، أى أن نسبة الفلسطينيين ستصبح نحو ٥٤٪ من سكان فلسطين التاريخية (بافتراض ثبات العوامل الأخرى)(١٤).

٣- الهجرة المعاكسة:

وتعيش إسرائيل إشكالية ديموجرافية أخرى مرتبطة بالهجرة اليهودية المعاكسة من إسرائيل، إذ أظهرت تقديرات، نشرت فى أكتوبر ٢٠٠٦ ، أن ما بين ٧٠٠ و٧٥٠ الف إسرائيلى يعيشون خارج إسرائيل، يقيم ٦٠٪ منهم فى أمريكا الشمالية، و٢٥٪ فى أوروبا الغربية، وفى الكثير من الحالات فإن هؤلاء يبحثون عن الأمان وعن فرص عمل واستقرار أفضل. كما أن عددا منهم يكون أصلا من تلك البلاد، ثم يقوم بالهجرة إلى إسرائيل كواجب دينى أو قومى، أو لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة، ثم ما يلبث أن يعود إلى البلد الذى هاجر منه، محتفظا بجنسيته الإسرائيلية(١٥).

وقد أشارت معطيات السفارة الإسرائيلية فى موسكو إلى أن ٥٠ ألفا من المهاجرين الروس إلى إسرائيل، فى العقد الأخير من القرن العشرين، قد عادوا إلى موسكو، وأن ٢٨ ألفا منهم قد حصلوا من جديد على الإقامة الدائمة والجنسية الروسية(١٦).

كما تشير تقديرات إسرائيلية إلى أن عام ٢٠٠٥ وحده شهد هجرة ٢٥ ألف شخص، معظمهم من روسيا(١٧). ويتضح أيضا مما نشرته بعض الصحف الإسرائيلية، استنادا إلى تقديرات لبعض الجهات الرسمية فى إسرائيل، أنه فى مقابل كل مهاجرين يهوديين وصلا إلى إسرائيل فى عام ٢٠٠٢، غادر يهودى آخر للخارج، وأن نسبة المهاجرين من إسرائيل ستصل إلى ٥٠٪ من المهاجرين إليها(١٨).

وكان لانتفاضة الأقصى، وما نتج عنها من ترد أمنى، دورها فى هجرة هؤلاء، كما للعوامل الاقتصادية وضعف الإيمان بالمشروع الصهيونى دورها أيضا، بل إنها دفعت باثنتين من أهم الفئات فى المجتمع الإسرائيلى للهجرة وهما:

١- قطاع المستثمرين ورءوس الأموال، حيث تشير معطيات جمعية الصناعيين فى إسرائيل إلى مغادرة ٨٥٠ مستثمرا إسرائيليا (يملكون رأس مال يفوق العشرين مليار دولار) البلاد.

٢- أصحاب المؤهلات العلمية والأكاديمية الذين تعذر استيعابهم فى المرافق الاقتصادية بسبب التدهور الاقتصادى الذى أدت إليه الانتفاضة، فغادروا بشكل خاص إلى الولايات المتحدة وأوروبا(١٩). هذا، وقد نشرت تقارير الصحافة الإسرائيلية أيضا ما يفيد بأن دراسات إسرائيلية، أجريت مؤخرا، تبين منها أن أغلبية الإسرائيليين يخططون لتمكين أولادهم من الفرار من الدولة إلى بلدان أخرى وقت الحاجة، وذلك عبر الحصول على جواز سفر أجنبى لأطفالهم(٢٠).

ثالثا- أهم المشروعات الإسرائيلية لمواجهة خطر الديموجرافيا:

أدركت إسرائيل، بناء على ما سبق، أن الكثافة السكانية هى أساس الحرب الحقيقى، ولهذا كانت هناك أولويات حقيقية لتقليص خطر الكثافة السكانية العربية، وتم التعامل مع السكان حسب المناطق وأهميتها، وكانت على النحو التالى:

١- الاستيطان والتهويد فى مدينة القدس:

تبوأ موضوع الاستيطان وتهويد مدينة القدس، لجهة زيادة مجموع اليهود فيها، مكانة الصدارة فى مداولات صناع القرار فى إسرائيل (بل منذ المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل فى أغسطس ١٨٩٧)، إذ إن العقل الجمعى الصهيونى،بتركيبته الدينية والعلمانية، يرى فى القدس نواة الحلم الصهيونى.

وفى هذا الإطار، حولت الاستراتيجيات الصهيونية المعادلة الديموجرافية فى القدس بشقيها: الغربى والشرقى من (٣١٣,٩٠٠) نسمة عام ١٩٧٢، إلى ٤٨٢,٧٠٠ نسمة عام ١٩٨٧، منهم ٣٤٦,١٠٠ مستوطن يهودى مقابل ١٣٥,٦٠٠ مقدسى. وقفز عدد المستوطنين اليهود من ٨٧,١٠٠ عام ١٩٤٨ إلى ٥٣٢,٥٠٠ عام ١٩٨٧. أما فى عام ٢٠٠٦، فوصل عدد اليهود فى الجزء الشرقى فقط من القدس إلى ٢٤٦,٨٤٣ مستوطنا، مقابل ٢٩٠ الف عربى مقدسى. وفى عام ٢٠٠٧، وصل عدد اليهود فى القدس بشقيها: الشرقى والغربى إلى نحو ١١٪ من إجمالى مجموع اليهود فى "إسرائيل" والأراضى العربية المحتلة(٢١).

وفى السنوات الأخيرة، زخرت السياسات الإسرائيلية تجاه القدس على إجراءات، كان من أبرزها:

* منع إقامة تواصل جغرافى عربى داخل حدود بلدية القدس الحالية، بإقامة كتل استيطانية داخل الأحياء العربية.

* وصل المستوطنات الواقعة خارج حدود نفوذ البلدية بالمدينة، مما سيخلق حزاما أمنيا للقدس من الشرق.

* ضم مساحات كبيرة من الأراضى خارج حدود نفوذ بلدية القدس مع أقل عدد من السكان، كما حدث فى منطقة جنوب شرق القدس (بيت ساحور، بيت لحم، صور، باهر) لملء الفراغ بالبؤر الاستيطانية.

* إخراج ما يزيد على ٢٥ ألف فلسطينى بإقامة الجدار العازل،على الرغم من أن هذه المناطق تقع تحت نفوذ بلدية القدس التى تم توسيعها بعد عام ١٩٦٧ (مناطق كفر عقب، قلندية، أم الشرابط، سميراميس، شمال القدس).

* إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية الموجودة فى القدس.

والآن وبعد مرور واحد وأربعين عاما على احتلال مدينة القدس الشرقية، أفضت الممارسات الإسرائيلية فى إطار سلسلة إجراءات وخطط مصادرة الأراضى، والتنظيم البلدى إلى ما يلى:

* ٣٤٪ من الأراضى مصادرة.

* ٤٠٪ أراض خضراء.

* ٧٪ أراض غير مستعملة.

* ٣٪ أراض مجمدة.

* ٦٪ أبنية تحتية وشوارع.

ومن ثم، أضحت ٩٠٪ من أراضى القدس الشرقية مقيدة تحت الاحتلال، وما تبقى (أى ١٠٪) تحت تصرف الفلسطينيين(٢٢).

وبالتزامن مع نسق تطور الملكية والسكان على النمو السالف، كانت هناك سياسات إجلائية للعرب عبر إبطال شرعية إقامتهم فى القدس، من خلال اتباع الإجراءات التالية:

* إذا عاش الفلسطينى خارج القدس سبع سنوات متتالية.

* إذا حصل على جنسية أخرى.

* إذا سجل إقامته فى بلد آخر.

وتبعا لهذه الحالات، فإن المصادر الإسرائيلية تقدر عدد العرب فى القدس المعرضين لفقدان بطاقة الهوية العائدة لهم بنحو (٥٠-٦٠) ألف عربى، وهذا يعنى ترحيلهم منها أو إبقاءهم خارجها، فى حين بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحرومين من التسجيل فى بطاقات هويات والديهم ٢٠ الف طفل(٢٣).

وفى إطار السياسيات الإسرائيلية لإعاقة النمو السكانى الطبيعى ومحاربة الكثافة السكانية العربية، أقدمت إسرائيل على ما يلى:

* رفضت بلدية القدس الاعتراف بسكان قرية "خلة النعمان" كسكان مقيمين فى القدس، والقرية تقع فى الطرف الجنوبى الشرقى للقدس، وضمن حدود البلدية.

* القيام بحملات هدم المنازل العربية فى المدينة بحجة عدم التصريح بالبناء، فى حين يرفضون إعطاء التصاريح أو يطلبون مبالغ كبيرة مقابل منحها. وفى هذا الإطار، تقدر بعض المصادر عدد المنازل العربية التى دمرت على يد الاحتلال فى القدس منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن بـ ٢٠ ألف منزل. وفى الوقت نفسه، انخفضت نسبة الوحدات السكانية المبنية للفلسطينيين، حيث تم بناء ١٢٪ من مجموع الوحدات السكانية خلال الفترة من ١٩٦٧إلى ١٩٩٥، مقابل ٨٨٪ لليهود فى القطاع اليهودى، ولهذا بلغ متوسط عدد الأفراد العرب الذين يعيشون فى البيت الواحد ٨,٤ فرد، مقابل ٣,٦ فرد للأسرة اليهودية، ويعيش أكثر من ٦٢٪ من المقدسيين فى اكتظاظ سكانى شديد.

* اتباع أسلوب الضغط الاقتصادى لترحيل السكان عن طريق فرض ضرائب باهظة، لاسيما على المشروعات والمحال التجارية العربية. وفى هذا الإطار، أغلق أكثر من ٢٥٠ تاجرا مقدسيا فى البلدة القديمة محالهم التجارية، فى حين يبلغ عدد المقدسيين المهددين أو المضطرين لمغادرة المدينة، لأسباب تتعلق بظروف السكن والتعليم وشظف العيش، ٥٠ ألفا، فى ظل معطيات تؤكد أن ٦٠٪ من العائلات المقدسية تعيش تحت خط الفقر(٢٤).

٢- الحلول أحادية الجانب فى الضفة وغزة:

هناك علاقة وثيقة بين الطفرة فى الحلول الأحادية الجانب التى زخرت بها الساحة الإسرائيلية فى السنوات الأخيرة وبين الواقع الديموجرافى، وإن كانت إسرائيل قد اختارت استراتيجيتين مختلفتين للتعامل مع مأزقها هذا. ففى الضفة، تقوم ببناء جدار عازل يحفظ لها كتلها الاستيطانية، بينما انسحبت من قطاع غزة بعد إجلاء مستوطنيه.

والحاصل أن ثمة فارقا، من حيث الزمن، بين اليمين واليسار الإسرائيليين فى هذه الناحية. فبينما اكتشف اليسار الإسرائيلى منذ فترة طويلة ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين فى الضفة وغزة، للتخلص من عبء هاتين المنطقتين الديموجرافى، فقد احتاج اليمين الإسرائيلى إلى فترة أطول لكى يتضح له أن الثمن الديموجرافى والأمنى لاحتلال الضفة وغزة يفوق المكاسب التى تسعى إسرائيل لتكريسها. ولم يتوصل اليمين لهذه القناعة إلا بعد أن اكتشف عدم قدرته على تركيع الفلسطينيين من خلال القوة المسلحة. وبينما حسم اليسار الإسرائيلى أمره من مسألة "عمق الانسحاب" من الأراضى الفلسطينية بسرعة نسبية خلال عام ٢٠٠٠ ، لينتهى بقبول انسحاب كامل (مع تبادل للأراضى)، فإن اليمين لم يصل حتى اللحظة لقناعة كهذه، إذ ما زال يأمل فى الاحتفاظ بالقدس وبأجزاء واسعة من الضفة الغربية، سواء أكان ذلك من خلال المفاوضات أم من خلال الخطوات الأحادية الجانب(٢٥).

وكان شارون قد أدرك أنه لا يوجد حل عسكرى أحادى الجانب للصراع منذ النصف الثانى لعام ٢٠٠٣، بعد الفشل فى محاولة حسم الصراع بالقوة العسكرية (السور الواقى والاغتيالات)، التى هدفت إلى "كى" الذاكرة الفلسطينية وإعلامها انها لن تحصل على شىء "بالإرهاب والعنف"، ومن ثم وجد نفسه منجرا لطرح مبادرة يمينية إسرائيلية تسهم فى أخذ المبادرة من

تصنيف الأراضي التي يعزلها الجدار في محافظة القدس

نوع الأرض	المساحة بالدونم (الدونم = ١٠٠٠ م٢)
أرض زراعية	٢١,٤٦٤
غابات	٤,٧٥٣
أراض مفتوحة	٤٤,٦١٨
المناطق الفلسطينية المبنية	٢٢,٠١٣
المناطق المسيطر عليها إسرائيليا	٢٤,٠٤٤
أخرى	٣٥,٠٨٢
المجموع الكلي	١٥١,٩٧٤

المعارضة اليسارية، ومن السلطة والمقاومة الفلسطينيتين. ابتدأت هذه المبادرة بخطوات تكتيكية فى الضفة الغربية، عندما قبل اليمين بفكرة الفصل بين الشعبين، وبناء جدار فاصل فى الضفة. وفى الوقت ذاته، فإن الحاجة للقيام بخطوة مماثلة فى قطاع غزة تسمح بالفصل بين سكانه الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، أخذت تبرز للعيان بسبب العبء الديموجرافى الكبير للقطاع.

أ- الجدار الفاصل:

حاولت إسرائيل بناء الجدار بشكل يضمن عدم الإضرار بجوهر المشروع الاستيطانى بحيث تحمى الكتل الاستطانية، وفى الوقت نفسه أرادت أن تعزل سكان الضفة فى مناطق مزدحمة ومعزولة، بشكل يبعدهم عن التواصل مع مناطق ٤٨، وبذلك يتم التخلص من عبء سكانى غير يهودى كبير. هذا، وتتوالى التغييرات فى مسار الجدار بشكل يترجم الرغبة الإسرائيلية فى قضم مساحات فلسطينية أكبر، وعزل سكان أكثر. ففى الأول من فبراير ٢٠٠٧، صدق رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت على خطة جديدة لتعديل مسار الجدار الفاصل شمالى، تجمع مستوطنات "مودعين عيليت" المقامة غربى محافظة رام الله، وقد جاء هذا القرار بهدف ضم مستوطنتى "نيلى" و"نعلة" وراء الجدار، الأمر الذى أدى إلى زيادة طول مقطعه بنحو ١٢كم فى عمق الأراضى الفلسطينية، بالإضافة إلى عزل مساحة إضافية جديدة بلغت ٤١٤٠ دونم. ونتيجة لقرار أولمرت، تم عزل ست قرى فلسطينية ومحاصرتها من جميع الجهات وهى (رنتيس -نعلين - المدية - اللبن الغربى - بدرس - قبية) ويبلغ عدد سكانها ما يقارب الـ ٢٢ ألف مواطن. وفى الإطار نفسه، كشفت وزارة الدفاع الإسرائيلية، على صفحتها الإلكترونية فى الثانى عشر من سبتمبر ٢٠٠٧، عن المسار الجديد والمعدل للجدار بخلاف المسار السابق الذى أعلنت عنه الوزارة فى الثلاثين من أبريل ٢٠٠٦. وقد أظهرت تلك التعديلات زيادة جديدة فى مساحة الأراضى المعزولة خلف الجدار الغربى لتصبح ٧١٢,٩٢٠ دونم، أى زيادة قدرها ٢٨,٥٪ (١٥٧,٩٢٠ دونم) عما كانت عليه فى عام ٢٠٠٦. كما بين المسار الجديد للجدار زيادة فى طوله ليصبح ٧٧٠كم، أى بزيادة قدرها ٦٧كم (٩,٥٪) عما كان عليه فى العام نفسه (٢٦).

وعن آثار الجدار على مدينة القدس، تشير بعض المصادر إلى أن مساحة الأراضى التى سيعزلها الجدار فى نهاية المشروع الإسرائيلى تبلغ ١٥١,٩٧٤ دونم، أى نحو ٤٣٪ من محافظة القدس، فى حين سيتأثر نحو ٢٣١ ألف فلسطينى، أى نحو ٥٦٪ من سكان القدس، سلبا بإقامة الجدار(٢٧).

ب- الانسحاب من غزة :

بالانسحاب من غزة وإخلاء الـ ١٧ مستوطنة فيها، تخلصت إسرائيل من العبء الديموجرافى الكبير لغزة (أكثر من مليون وأربعمائة ألف فلسطينى) مقارنة بحجم المشروع الاستيطانى (نحو سبعة الاف مستوطنة).

فغزة، وإن كانت لا تشكل (مقارنة بالضفة الغربية) عبئا أمنيا كبيرا على إسرائيل، بسبب نجاح السياج الفاصل الذى أقامته إسرائيل هناك منذ فترة طويلة فى منع حصول عمليات تفجيرية داخل إسرائيل، إلا أنها - أى غزة- تشكل جزءا كبيرا من المشكلة الديموجرافية لإسرائيل، لأن سكانه يشكلون نحو ٤٠٪ من مجموع السكان الفلسطينيين فى الضفة والقطاع. ولهذا، فإن انسحاب شارون الأحادى الجانب جاء بهدف التخلص من هذا العبء الديموجرافى الذى يشكل ٤٠٪ من المناطق المحتلة، وبأقل تكلفة على صعيد الجغرافيا، إذ لا يتجاوز الانسحاب الذى حدث ١٪ من الأراضى المحتلة (هى المساحة التى كانت متبقية بيد إسرائيل فى غزة). وبهذا، فإن العبء الديموجرافى للضفة الغربية وحدها يصبح أقل خطورة على المدى المتوسط، بالإضافة إلى أن هذا الانسحاب مع الاستمرار فى بناء الجدار فى الضفة، وتعزيز المشروع الاستيطانى فى كتلها الرئيسية، يحولان دون تبلور وضع يتم فيه فرض تسوية على إسرائيل على نمط مبادرة جنيف.

باختصار، جاء الانسحاب من غزة بهدف توجيه ضربة إجهاضية لحلين بديلين: حل الدولة الواحدة لشعبين، بالتخلص من ٤٠٪ من العبء الديموجرافى الفلسطينى، وحل الدولتين لشعبين، والناتج عن الانسحاب الكامل من الضفة والقطاع، بفصل القطاع عن الضفة، وبناء جدار للفصل فى الضفة(٢٨).

٣- تبادل الأراضى والسكان:

وهذا ما ينادى به اليمين الإسرائيلى، لاسيما "ليبرمان"، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، الذى سبق أن تحدث عن خطته بشأن ذلك أمام مؤتمر هرتزليا عام ٢٠٠٥، وقام بتسويقها فى الأوساط اليهودية فى الحزب الجمهورى الأمريكى. وتهدف إلى التخلص من العبء السكانى داخل إسرائيل، وتنص على استبدال وادى عارة، وأم الفحم، ببعض مناطق الضفة الغربية. وقد برر ليبرمان دعوته هذه بالتخلص من أراضى وادى عارة بأن أغلبيتهم تنتمى للحركة الإسلامية.

وقد طورت فكرة ليبرمان على يد كل من "عوزى أراد"، و"جدعون بيغر"، اللذين قدما تصورا "ورقة موقف"، عرض فى مؤتمر هرتزليا ٢٠٠٨ فى يناير الماضى، وترتكز على أساس أن اقتراح تبادل الأراضى، الذى طرح سابقا، ويقتصر على منح الفلسطينيين مساحة من أراضى صحراء النقب، مقابل ضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل، غير مرن، وبالتالى، لابد من صفقة واسعة بين دول المنطقة، وهى: إسرائيل، ومصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين. وتعتبر الورقة أن الحدود القائمة بين هذه الدول رسمتها الدول الاستعمارية فى حينه دون أن تراعى الاحتياجات السكانية.

ونقتصر هنا على تفصيل الجزء الفلسطينى - الإسرائيلى من خطة "عوزى أراد - جدعون بيجر".

حيث تقترح تبادل الأراضى بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بحيث تضم إسرائيل ٣٪ من مساحة الضفة إليها. وتشمل الكتل الاستيطانية، منطقة الأغوار وصحراء الخليل، أو ما تطلق عليها "صحراء يهودا"، وهى المنطقة الممتدة على طول الحدود الشرقية لمحافظة الخليل حتى البحر الميت. وبالمقابل، يحصل الفلسطينيون على أراض على طول الخط الأخضر، مع سكانها. والقصد هنا، مناطق فى المثلث، ومنها: كفر قاسم، وباقة الغربية، وأم الفحم، وغيرها من البلدات العربية.

ومن الواضح - وفقا لما سبق- أن الفلسطينيين سيكونون الخاسر الأكبر من هذه الاقتراحات، وذلك على صعيدى الجغرافيا والديموجرافيا، إذ تنطوى الورقة الإسرائيلية على عدة أبعاد، أهمها:

* تبادل الأرض مع السكان يمكن إسرائيل من التخلص من ١٩٠ ألف مواطن، هم سكان منطقة المثلث، ومن ثم فإن القبول الفلسطينى بهذا الاقتراح يعد مساعدة لإسرائيل على تكريس مفهوم يهودية الدولة، وأيضا إضعاف القوة العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا.

* الكتل الاستيطانية القائمة حاليا، بشكليها الجغرافى والديموجرافى، تعنى بالتأكيد إبقاء الأراضى الفلسطينية فى ثلاثة معازل. وإن تواصلت هذه المعازل بطرق، فلن يزيد عرض كل منها على عدة أمتار، بين فكى تجمعات استيطانية قادرة على قطعها بكل سهولة. بكلمات أخرى، المعازل الفلسطينية الثلاثة، فى شمال الضفة ووسطها وجنوبها، ستكون - على حد تعبير البعض- "كقطع الجبن السويسرية، ولكن ليست بثقوب صغيرة، وإنما بثقوب كبيرة جدا، تجعلها أكثر هشاشة، وأكثر قابلية للسقوط والانهيار"(٢٩).

* أما بالنسبة لمنطقة الأغوار وصحراء الخليل، فذلك يعنى قطع الضفة الغربية بشكل نهائى عن أى تواصل جغرافى مع الدول العربية المجاورة، خصوصا الأردن، وبالتالى، وضع الكيان أو "الدولة الفلسطينية" المتوقع قيامها "تحت رحمة" تل أبيب، فضلا عن أن تواصل سيطرة إسرائيل، بطريقة غير مباشرة، على المعابر الخارجية هو أهم المشاكل والمعيقات فى وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

خاتمة :

إذن، جملة الطروحات والمخططات الإسرائيلية السابقة، إلى جانب رفض حق العودة (وخيار الترانسفير الذى بدأ ينتعش مرة أخرى) هى وليدة الإدراك الإسرائيلى المتراكم بضرورة تعديل الوضع الديموجرافى فى مواجهة الفلسطينيين، مما يعنى أن العامل الديموجرافى بات من أهم عوامل الضغط للتسوية، فهو الذى دفع حزب العمل إلى هذه العملية، التى تتضمن التنازل عن أراض فى سبيل الحفاظ على طبيعة إسرائيل كدولة يهودية، وهو الذى دفع اليمين الإسرائيلى إلى بناء الجدار فى الضفة،

والانسحاب الأحادى من غزة، مما يعنى- فى التحليل الاخير- أن إسرائيل تدرك اليوم، وأكثر من أى وقت مضى، أن لا حل لها للحفاظ على أكثريتها اليهودية، وطابعها اليهودى، إلا الانفصال عن الفلسطينيين وتبادل أراض. والمفارقة أن كليهما يعنى اعترافا بحقوقهم، كما يعنى ترسيما لحدودها، أى السياسية والجغرافيا، وهنا مكمن إشكالية إسرائيل فى عملية التسوية. ولكن شلومو غازيت يحسم الأمر بقوله: "الخطر الديموجرافى هو الأشد ضراوة بين الأخطار التى تواجهها إسرائيل فى الوقت الراهن. وإذا لم نهتم بهذه القضية ونتخذ الإجراءات المطلوبة، فإنه خلال جيل واحد أو جيلين على أكثر تقدير، ستكف إسرائيل عن كونها دولة يهودية صهيونية".

المقصد، إذن، أنه لا يمكن لإسرائيل الحفاظ على الجغرافيا والديموجرافيا فى آن معا، اللهم إلا "بالترانسفير"، وعلى نطاق واسع، وهناك ماكينزمات قصور ذاتى لدى إسرائيل تجعل قدرتها على تطبيق هذه الحلول محدودة.

الهوامش :

(١) التقرير الاستراتيجى الفلسطينى ٢٠٠٦ (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧).

(٢) المرجع السابق، ص٦٧.

(٣) د. حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلى من الاستيطان الزراعى إلى اقتصاد المعرفة (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ص ٣٥-٤٢).

(٤) راجع تفصيلات موجات الهجرة اليهودية فى: د. عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب .. من النكبة إلى أوسلو (مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، ص٨٢-٨٥).

(٥) د. حسين أبو النمل، مرجع سبق ذكره، ص٣٥-٤٢.

(٦) د. محسن صالح، دراسات منهجية فى القضية الفلسطينية (مركز الإعلام العربى، القاهرة، ص٢٢٨).

(٧) راجع د. عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص١٦-٩١.

(٨) المرجع السابق، ص-٩١.

وكذلك، مهند مصطفى وإبراهيم أبو جابر، مشروع تهويد الجليل (مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، يوليو ٢٠٠٦، ص١٣).

(٩) نبيل محمود السهلى، النكبة والتطور الديموجرافى اليهودى فى فلسطين بعد عام ١٩٤٨:

www.growp.194org

(١٠) راجع صحيفة القدس العربى، لندن، ١١ فبراير ٢٠٠٨.

(١١) د. محسن صالح، قراءة فى الإشكالية الديموجرافية الإسرائيلية:

www.aljazeera.net

(١٢) د. عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

(١٣) التقرير الاستراتيجى الفلسطينى ٢٠٠٦، ص٢٧٩.

(١٤) المرجع السابق، ص٢٨٢.

(١٥) موقع عرب ٤٨:

www arab 48 .com

(١٦) صحيفة الحياة اللندنية، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) معاريف الإسرائيلية، ١٣ يناير ٢٠٠٣.

(١٩) صالح النعامى، ماكينزمات ومظاهر تأثير الانتفاضة على الواقع الديموجرافى فى إسرائيل (مركز باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٥).

(٢٠) يديعوت أحرونوت، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣.

(٢١) نبيل محمود السهلى، آفاق الصراع الديموجرافى بين العرب واليهود فى القدس، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

(٢٢) د. مهدى عبد الهادى، القدس .. رؤية مستقبلية:

www. Passia . org

(٢٣) نبيل محمود السهلى، المرجع السابق.

(٢٤) مستقبل الدولة الفلسطينية، مركز أبحاث المستقبل:

www.mustaqbal. net

(٢٥) د. خليل الشقاقى، الانسحاب الإسرائيلى من غزة .. دوافعه والتحديات التى يشكلها للسلطة الفلسطينية، (المركز الفلسطينى للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ٢٠٠٤).

(٢٦) الجدار الفاصل .. لماذا هو حدودى توسعى وليس أمنيا؟ تقرير منشور على موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات:

www.Alzaytouna.net

(٢٧) د. خليل الشقاقى، مرجع سبق ذكره.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) عبدالناصر النجار، تبادلية الأرض .. الفلسطينيون هم الخاسر الأكبر، صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٩ يناير ٢٠٠٨.



مر النظام السياسى فى إسرائيل بعدة أزمات كبرى منذ إنشاء الدولة، بحيث أصبح من المألوف الحديث عن أزمته بأكثر من بحث تطوراته. إن عدم قدرة هذا النظام على تجاوز ميراث عملية تأسيسه حال دون تحليه بالمرونة الكافية للتكيف مع مستجدات واقع ما بعد إنشاء الدولة. ورغم أنه كانت هناك محاولات فاشلة لتطوير النظام السياسى، إلا أنها زادت من حدة أزمته، ربما لأن هذه المحاولات كانت تعكس فى الواقع محاولة للالتفاف على الجانب الإيجابى فى التجربة الإسرائيلية. ويتمثل هذا الجانب الإيجابى فى أن كافة القوى الاجتماعية والسياسية تمكنت من الحصول على تمثيل ملائم، سواء من خلال نظام الانتخاب بالقائمة النسبية أومن خلال الحصول على نصيب معقول، حتى وإن لم يكن عادلا من موارد الثروة وعناصر التأثير والنفوذ. وقبل أن نتعرض للمشكلات التى جابهها النظام السياسى الإسرائيلى وبعض المحاولات التى جرت لإصلاحه وتطويره، فمن الضرورى إلقاء الضوء على جذور نشأة وتكوين هذا النظام.

خصوصية أوضاع اليهود فى الشتات :

مما لا شك فيه أن "اليهود" قد عانوا فى معظم تاريخهم من حالة عزلة تم فرضها عليهم حينا واختاروها هم كمنهاج للعيش فى أحيان أخرى، نتيجة الثقة المفقودة بينهم وبين الشعوب التى عاشوا بينها على امتداد العالم. وبغض النظر عن أسباب هذه العزلة، فإن العيش فى "الجيتوهات" قد أفرز وضعا مارست فيه قيادات الجماعات اليهودية دورا بالغ الأهمية فى إرساء دعائم مجتمعات اضطرت مرغمة لأن تقبل بفكرة التعددية وضرورة الحوار فيما بينها - وداخل كل منها - كنوع من اتقاء مخاطر الانقسام الذى يمكن أن يزيد من التهديد لوجودها، حيث كان يسود الاعتقاد، صدقا حينا أو مبالغة فى أحيان أخرى، بتربص المحيطين بهذه الجماعات وسعيهم إلى إبادتها.

وعلى حد وصف الباحث آلان دوتى، فى كتابه "الدولة اليهودية قرن لاحق"،(١) فإن الطوائف اليهودية تاريخيا قد تبلور لديها إحساس قوى بالمصير المشترك، انعكس فى صورة تماسك ملحوظ بداخلها. كما يؤكد دوتى أن أسلوب المشاركة فى السياسة اليهودية قد تمثل فى إجراء الانتخابات بانتظام فى أزمنة وأمكنة لم تكن فيها السياسة الانتخابية معروفة فى المجتمعات المجاورة. وعادة ما كان ينظر إلى الانتخابات داخل الطوائف اليهودية على أنها أحداث بالغة الأهمية، وكان الانتخاب للمناصب العامة يتحدد بفترة ولاية محددة، الأمر الذى كان يعزز مبدأ مسئولية من كان يتم انتخابهم ويسمح بتداول السلطة.

بمعنى أكثر وضوحا، كانت تجارب الجماعات اليهودية فى الشتات على امتداد العالم كله، خاصة فى أوروبا الشرقية، تدعم فكرة التعددية والمشاركة والمسئولية الفردية والحوار بين التيارات المختلفة، وهو الميراث الذى ساهم لاحقا فى تدعيم التوجه الديمقراطى للدولة العبرية، عندما تأسست عام ١٩٤٨ مع التحفظ الذى سنوضحه لاحقا.

إدارة الحركة الصهيونية والثقافة الديمقراطية :

عندما دعا تيودور هرتزل لانعقاد المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧، حضر إلى المؤتمر ممثلى ٢٦٠ جمعية من جمعيات كانت منتشرة فى روسيا وأوروبا الشرقية باسم "حوفيفى تسيون محبى صهيون". ومن خلال عملية تأسيس المنظمة الصهيونية، بدا

(*) باحث متخصص فى الشأن الإسرائيلى.

بوضوح تأثير خبرة اليهود التاريخية فى إدارة طوائفهم وجمع شتات التيارات المختلفة التى عكست ثقافات متنوعة ورؤى سياسية واستراتيجية متباينة.

كانت الوظيفة التى اضطلعت بها المؤتمرات الصهيونية منذ عام ١٨٩٧ هى اتخاذ القرارات السياسية، والتصديق على الميزانية وانتخاب رئيس المنظمة ومؤسساتها، مثل اللجنة التنفيذية الصهيونية. ومثلما كان الأمر فى الكاهيلات (الطوائف) اليهودية - من حيث تحديد المشاركة فى الانتخابات التى كانت تجرى فيها على أساس دفع ضريبة أو اشتراك معين - فإن المنظمة الصهيونية، قبل انتخاب مؤتمرها الثانى، وضعت نظاما حدد عدد النواب الذين يحق لهم المشاركة فى المؤتمر الصهيونى، بناءً على ضريبة كان يتم تحصيلها أو إبداء الاستعداد لدفعها من قبل كل طائفة. ومع صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، طرحت مسألة ضرورة إقامة هيئة تمثيلية لليهود تتولى تنفيذ الوعد، وقد صدق مجلس دول الحلفاء (المنظمة التى سبقت عصبة الأمم) فى عام ١٩٢٠ على إنشاء الوكالة اليهودية لتتولى هذا الأمر، وضمت الوكالة دوائر مثل دائرة الشئون السياسية، ودائرة الهجرة والعمل، ودائرة الاستيطان، ودائرة التعليم والصحة، فيما يشبه مؤسسات دولة لا ينقصها سوى إعلان السيادة والحدود مع جيرانها.

وقد اتسمت جميع المؤسسات اليهودية، سواء تلك التى صدقت عليها عصبة الأمم أو مجلس الحلفاء، أو تلك التى تولى اليهود إنشاءها بأنفسهم - مثل الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل، التى أنشئت عام ١٩٢٩، وأصبحت الذراع الرسمية للمنظمة الصهيونية العالمية، وتولت مهمة التنسيق بين المنظمة الصهيونية وكل من الحكومة البريطانية والهيئة الإدارية للبلاد وعصبة الأمم - بالطابع التعددى.

وكان الأسلوب الذى أديرت به المنظمة الصهيونية هو الذى شكل إلى مدى بعيد التعددية السياسية التى أنبتت النظام الليبرالى الديمقراطى فى دولة إسرائيل. ويجب فى هذا المجال ألا نغفل عنصرين فى غاية الأهمية، هما: ذلك القبول الواسع لفكرة اختلاف الآراء وتعايش التيارات الفكرية والأيديولوجية المختلفة داخل أهم وأحد أقدس كتب اليهود على اختلاف ثقافتهم، ونعنى به التلمود، وكذلك الأسلوب الذى أدير به الصراع السياسى داخل المنظمة الصهيونية منذ إنشائها وحتى تحقيق هدف إقامة الدولة.

واجهت الحركة الصهيونية منذ انطلاقها مسألة كيفية التوفيق بين آراء التيارات المختلفة داخل المجتمعات اليهودية، خاصة فى أوروبا: غربها وشرقها. فقد كان هناك تيار بين اليهود يدعو إلى الاندماج فى الدول التى تبنت أفكار المواطنة وفقا لفلسفة المساواة والحرية لكافة القاطنين فى الدولة، بغض النظر عن الجنس واللون والدين. كما كان هناك تيار آخر يشكك فى تجذر مثل هذه الأفكار، ويحذر من الارتكان إليها، معتبرا أن العداء لليهود (العداء للسامية) متأصل فى الجينات البشرية ولا يمكن استئصاله. وكان هذا التيار هو الذى تحمس لفكرة إنشاء دولة يهودية تستلهم الروح القومية الناشئة فى أوروبا، وتحقق لليهود حلمهم القومى فى وطن خاص بهم خارج أوروبا. أما التيار الأخير، فكان تيارا انعزاليا هيمن عليه المتدينون والمتشددون الذين رأوا البقاء فى الجيتوهات وانتظار إشارة الله لإعادة اليهود إلى أرض الميعاد بيده لا بيد البشر، كما كانت الحركة الصهيونية ترغب.

وفى خط مواز للانقسامات اليهودية، كانت هناك انقسامات داخل الجماعات الصهيونية نفسها حول كيفية وأسلوب إنشاء الوطن أو الدولة اليهودية، وكيفية التعامل مع السكان الأصليين فى فلسطين والسياسة الواجب إتباعها مع القوى الدولية لتحقيق مثل هذه الأهداف. وقد توزعت التيارات السياسية داخل الحركة الصهيونية آنذاك بين:

١- تيار الصهيونية الثقافية أو الروحية، والذى رأى تحويل المشروع الصهيونى من مشروع قائم على توطين اليهود فى فلسطين بغرض الوصول إلى إنشاء دولة هناك لهم إلى إقامة مركز روحى للديانة اليهودية، دون التغاضى عن حق اليهود كأفراد فى الهجرة إلى فلسطين.

٢- التيار الثانى: التيار "العملى"، الذى رأى أنه من الممكن البدء فى عملية تهجير اليهود فى فلسطين دون التصريح بهدف إقامة الدولة، ولكن فقط الدفع بفكرة حق اليهود فى الاستيطان وإقامة تجمعات لهم داخل فلسطين بمعونة إحدى الدول الكبرى. وكان هذا التيار هو الذى تغلب فى النهاية، وقاده هرتزل حتى وفاته عام ١٩٠٤.

٣- تيار الصهيونية التصحيحية (Revision): وقد ظهر هذا التيار بدءا من عام ١٩٢٥ فى المؤتمر الصهيونى الرابع عشر الذى عقد فى فيينا عام ١٩٢٥، وآمن هذا التيار بالحق المطلق لليهود فى فلسطين وضرورة إقامة دولة كاملة المعالم فيها، وفقا لحدود وعد بلفور، وليس لحدود الانتداب الذى قلص مساحة فلسطين بعد استبعاد شرق الأردن منها.

ظلت التيارات الثلاثة تعمل داخل الحركة الصهيونية حينا، ومن خارجها حينا آخر، دون أن يتنازل أى منها عن حلم إنشاء الدولة. وقد كان السبيل إلى ذلك التوافق مع السكان الأصليين لدى الصهاينة الروحانيين "الصهيونية الثقافية"، أو التمسك بالنهج البرجماتى، كما فعلت الصهيونية العملية أو السياسية، أو تجاهل السكان العرب تماما وحتى الدخول معهم ومع كل من يناهض حق اليهود فى إقامة دولة فى فلسطين فى حرب، حسب رأى جابوتنيسكى، مؤسس التيار التصحيحى.

وفى فترة ما يعرف باسم اليشوف (مرحلة ما قبل قيام الدولة)، تأسست قاعدة نظام سياسى قائم على التعددية السياسية. ويمتد تاريخ تكوين الأحزاب الإسرائيلية الحالية إلى هذه الجذور، حيث يعود تأسيس عدد لا بأس به من أبرز الأحزاب السياسية الحالية إلى هذه الفترة. وقد استنتج د. دودى مكليبرج - فى بحث عن النظام السياسى الإسرائيلى(٢) - أن على رأس السمات التى اكتسبها النظام من مرحلة ما قبل قيام الدولة: مركزية النظام الحزبى، والميل إلى ثقافة سياسية قائمة على التوافق وليس الاستبعاد، حتى فى الفترات التى كان بوسع الأحزاب الكبرى أن تشكل فيها ائتلافا مستقرا يستبعد القوى السياسية الصغيرة.

والملاحظ أن كافة المؤسسات التى شكلت النظام السياسى الإسرائيلى بعد عام ١٩٤٨ احتفظت بأسمائها وبأغلب صلاحياتها من الفترة التى سبقت قيام الدولة. ومن أمثلة ذلك المؤتمر الصهيونى، والوكالة اليهودية، والهستدروت (أهم نقابة عمالية)، وحركة الكيبوتزات والموشافات (تكوينات اجتماعية اقتصادية ذات مهام أمنية وسياسية)، وجزء لا يستهان به من الأحزاب السياسية التى أنشئت فى الفترة ما بين عام ١٩١٢ إلى عام ١٩٤٧ . لقد استمرت كل هذه المؤسسات بعد إنشاء الدولة، وإن تقلصت بعض أدوارها أو تمركزت مهامها فى أهداف محددة، مثل الوكالة اليهودية التى ركزت على مسألة الهجرة واستيعاب المهاجرين. وربما تشير عملية نجاح دمج التنظيمات العسكرية التى نشأت قبل إنشاء الدولة، وساهمت فى تأسيسها فى جيش موحد حمل اسم جيش الدفاع الإسرائيلى (تسهال)، إلى خاصية انفردت بها إسرائيل من حيث نظرتها إلى طبيعة وحقوق هذه التنظيمات. فقد نجحت إسرائيل فى تفادى حالة عدم الاستقرار التى عانت منها أغلب دول العالم الثالث، بعد نجاح حروب الاستقلال، بسبب عملية الإقصاء التى مارستها حركات التحرر الوطنى فيما بينها، واستمرار الحروب المسلحة بين جماعات كانت تسعى لتحرير البلاد، ثم سخرت سلاحها من أجل الاستئثار بالسلطة.

هذا مع الفارق بين عدالة نضال شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال، والمأساة التى تسبب فيها إنشاء دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطينى. إن نجاح عملية إدماج تنظيمات عسكرية، مثل الهاجاناه والبالماح والأرجون وليحى، فى جيش الدفاع الإسرائيلى، وإذعان المؤسسة الجديدة للسلطة السياسية وعدم منازعتها صلاحياتها، فضلا عن تلاشى الانتماءات الأولية لدى مقاتلى الجيش وتحولهم للولاء الأعلى أى للدولة.. كل ذلك يشير إلى استقرار فى النظام السياسى دون أن يعنى بالضرورة استقرارا فى عملية تداول السلطة.

أزمة النظام السياسى فى إسرائيل :

حسبما أورده د. دودى مكليبرج، فإن النظام السياسى الإسرائيلى يتم تعريفه على أنه ديمقراطى ليبرالى قائم على الفصل بين السلطات. غير أن واقع الممارسة العملية يظهر مدى هشاشة هذا التوصيف. فعلى حد وصف دان ياهف – جغرافى ومحاضر فى كلية حولون – فإنه خلافا لمبادئ الديمقراطية الكلاسيكية، يبدو أن المواطنين العرب فى إسرائيل بدون مواطنة جوهرية وحقيقية. كما أن ليبرالية الدولة تبدو متناقصة فيما يخص مسألة إدارة الاقتصاد والموارد العامة، على الأقل حتى عقد الثمانينيات بسبب هيمنة الدولة على معظم المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

وعوضاً عن ذلك، يرى دان ياهف(٣) أن النظام السياسى الإسرائيلى هو فى الواقع نظام إثنوقراطى، أى أنه نظام تم تصميمه لصالح مجموعة إثنية محددة استبعدت العرب تماماً، وهمشت من الطوائف السفاردية (الشرقية) فى الحياة السياسية لحساب الطوائف الإشكنازية (الغربية) التى هيمنت على المناصب القيادية فى كافة القطاعات.

لقد أدت هذه العملية إلى ظهور نزعات انفصالية من جانب بعض التيارات العربية، التى رأت أنه من المستحيل أن يحصل العربى على حق المواطنة الكاملة فى دولة تصف نفسها بأنها دولة "يهودية". كما أدت إلى نشوء حركات اجتماعية متمردة على الهيمنة الإشكنازية من قبل السفارديم، فكانت أحداث وادى الصليب عام ١٩٥٩ (أحداث قادها وشارك فيها المهمشون من اليهود الشرقيين بسبب معاناتهم من السياسة التمييزية التى مورست ضدهم)، ثم حركة "الفهود السود" فى أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات. وإذا كان النظام السياسى قد حاول الاستجابة جزئيا لهذه التحديات عبر السماح بتكوين أحزاب عربية، ومحاولة تحقيق نوع من التقارب بين الإشكناز والسفارديم فى عملية تمثيلهم داخل مؤسسات النظام السياسى، فإن هذه الخطوات ظلت قاصرة تماما عن حل مشكلة إقصاء العرب، وعاجزة – إلى حد كبير – عن إرضاء اليهود الشرقيين. وقد عبر عن التيار الأخير بيان صدر عقب حرب ٧٣ من جماعة "الفهود السود" قالوا فيه إن "حتى ما قبل نشوب حرب ١٩٧٣، كنا منهمكين فى حربنا اليومية مع سلطات الإشكناز البرجوازية، حاربنا من أجل تعليم وسكن وأجور معقولة. أما الأمن، فتركناه فى أيدى الأجهزة المختصة التى وثقنا بتصريحاتها عن التفوق الذى لا يُقهر، حتى جاءت الجيوش العربية وبرهنت بدمائنا وأشلائنا على أن ثقتنا بجهاز الأمن كانت خاطئة، وقد جئنا اليوم بعد ما تساقط الكثير منا، إهمالا وغفلة، نطلب الحساب".

كان هذا البيان أحد العناصر التى مهدت للانقلاب فى النظام السياسى الإسرائيلى، حيث تحول من نظام قام نظريا على تعددية حزبية وتداول للسلطة، وعملياً على احتكار أحزاب اليسار العمالى، وعلى رأسها حزب الماباى للحكم منذ إنشاء الدولة، إلى نظام تتنازعه كتلتان كبيرتان، يقودهما حزب العمل من جانب كممثل لليسار والليكود، من جانب آخر بوصفه ممثلا لتجمع الحركات والأحزاب اليمينية.

وخلال الفترة ما بين عام ١٩٧٧ (حين نجح الليكود فى الصعود إلى السلطة وأنهى سيطرة الأحزاب العمالية اليسارية على الحكم) وحتى اليوم، عانت إسرائيل من عدم استقرار مزمن للائتلافات الحكومية، وفشل الحكومات الوحدة الوطنية (تلك الحكومات التى تشكلت من الحزبين الكبيرين: الليكود والعمل منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٢ . وقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة الأحزاب والتيارات السياسية الصغيرة، أو حتى الهامشية، بحيث أصبحت بسلوكها الابتزازى الساعى إلى تحقيق مصالح فردية او طائفية قادرة على العصف بالاستقرار السياسى للبلاد. وتشير إحصائية أخيرة إلى أنه خلال ٥٨ عاماً، جرت فى إسرائيل ١٧ انتخابات برلمانية، ٥ منها جرت فى موعدها القانونى، و١٢ جرت كانتخابات مبكرة، وأنه خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ كان معدل ثبات الوزير فى منصبه(استقالة أو تغيير حقيبة) ١٦ شهراً للوزير الواحد.

وقد ظهر منذ الثمانينيات أن الأحزاب الصغيرة، والأحزاب الدينية بوجه خاص، استغلت تمثيلها الضعيف فى البرلمان أسوأ استغلال، وهو عين ما فعلته بعض القوائم التى لم يكن يزيد تمثيلها فى الكنيست– البالغ عدد مقاعده ١٢٠ مقعداً – على مقعد أو مقعدين، الأمر الذى أدى بالكنيست إلى رفع نسبة

الحسم فى الانتخابات (النسبة التى تحدد الحد الأدنى الواجب على أى حزب الحصول عليه لدخول البرلمان)، من ١٪ (وهى النسبة المعمول بها حتى الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) إلى ١,٥٪ حتى الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) ثم إلى ٢٪ فى الكنيست الأخير (الكنيست السابع عشر). كما كانت هناك محاولة لتقوية رئيس الوزراء فى مواجهة الكنيست عبر انتخابات تجرى من اقتراعين متوازيين، أحدهما على رئيس الوزراء والآخر على عضوية الكنيست. إلا أن هذا النظام أدى إلى عكس المرجو منه، أى إلى تعزيز نفوذ الأحزاب الصغيرة ومن ثم تم إلغاؤه عام ٢٠٠٣.

وكان الرئيس الإسرائيلى السابق، موشيه كاتساف، قد شكل لجنة من الخبراء عام ٢٠٠٥ برئاسة البروفيسور مناحم ميجدور، رئيس الجامعة العبرية بالقدس، من أجل وضع مقترحات لتطوير النظام السياسى الإسرائيلى. وقد حاولت اللجنة حسم النقاش الذى دار داخل إسرائيل منذ خمسينيات القرن الماضى حول سبل تطوير النظام السياسى وطريقة انتخابات الكنيست، وتوصلت إلى أن النظام البرلمانى، رغم مساوئه فى إسرائيل، يظل أفضل من النظام الرئاسى. ولم تصل اللجنة إلى قرار فيما يتعلق بزيادة عضوية الكنيست، وإن اقترحت أن يتم انتخاب نصف أعضاء الكنيست بالقوائم النسبية (وهى الطريقة القائمة فعلا) والنصف الآخر بموجب الطريقة الإقليمية الفردية.

(لمزيد من التفاصيل، راجع برهوم جرايسى، التقرير الأول: لجنة خبراء رئاسية توصى بتعزيز النظام البرلمانى فى إسرائيل، قضايا إسرائيلية، العدد ٢٤، عام ٢٠٠٦، إصدارات المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، مدار).

خلاصة ونتائج :

يمكن القول إن استمرار النزاع الفلسطينى - الإسرائيلى سيجعل من القضايا الأمنية فى إسرائيل عقبة كئودا أمام تطوير النظام السياسى، خاصة فيما يتعلق بحق المواطنة الكاملة للأقلية العربية وإدماجها فى المجتمع والحياة السياسية. كما أن تزايد النزعة القومية المتطرفة فى أوساط اليهود الشرقيين، كرد على استمرار الفجوة بينهم وبين الإشكناز، يمكن أن يشكل خطرا حقيقيا على الثقافة السياسية للمجتمع، بحيث تؤدى إلى تآكل القاعدة المؤيدة للتوجه الديمقراطى. وأخيرا، فإن التحذيرات التى يطلقها بعض المثقفين الإسرائيليين من خطورة ما سموه "باحتكار الجيش لتفسير الواقع" تصب فى الاتجاه نفسه. ويبقى السؤال: هل وقعت إسرائيل، رغم كل ادعاءاتها بأنها واحة الديمقراطية فى الشرق الأوسط، فى نفس ما وقعت فيه الأنظمة العربية، حينما استخدمت حقيقة الصراع مع إسرائيل لضرب محاولات دمقرطة مجتمعاتها؟

الهوامش :

١- آلان دوتى، الدولة اليهودية قرن لاحق، سلسلة كتب مترجمة، العدد ٨٤٠، القاهرة، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ، ترجمة د. السيد عمر ومنى فرغلى.

٢- دودى مكليبرج، "مؤسسات ومراحل سياسية فى إسرائيل"، دراسة منشورة على موقع www.crossing-borders-program.org

٣- دان ياهف، "هل دولة إسرائيل ديمقراطية"؟، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٤، ٢٠٠٦ .





أكرم ألفى (*)

تزرح إسرائيل تحت هاجس التوازن السكانى بين اليهود والفلسطينيين منذ تأسيسها، فضرورة تحقيق الهيمنة السكانية اليهودية على فلسطين التاريخية من نهر الأردن إلى البحر المتوسط تمثل مركزا رئيسيا فى الخطاب السياسى العبرى.

إن النخبة الإسرائيلية ترى فى وجود وتزايد الفلسطينيين خطرا يهدد وجود "دولتهم"، لأن "وجود إسرائيل" كان فى ذاته تعبيرا عن القدرة على جلب المزيد من السكان إلى هذه البقعة، عبر سلسلة طويلة من الهجرات المتتالية منذ نهايات القرن التاسع عشر.

وكان الخوف من ابتلاع الفلسطينيين للدولة اليهودية هو الدافع الرئيسى للقيادى الصهيونى، ديفيد بن جوريون، لرفض أى محاولات لضم الضفة الغربية أو قطاع غزة بعد حرب ١٩٤٨. وأطلق حينذاك بن جوريون جملته الشهيرة "لا يمكننا ابتلاع ما لا يمكن هضمه".

وعقب حرب يونيو ١٩٦٧، دخلت النخبة الصهيونية فى جدل حاد بشأن مستقبل السيطرة على الضفة والقطاع، وكانت خطة إيجال آلون بمثابة اعتراف "مبكر" بعدم قدرة إسرائيل على "هضم" كل هذا العدد من الفلسطينيين.

وجاءت خطة فك الارتباط الأحادى الجانب من قطاع غزة فى ٢٠٠٥ تعبيرا عن رغبة صهيونية فى الهروب من شبح "الشيطان الديموجرافى"، بل وإقرارا بعدم واقعية حلم دولة "أرض إسرائيل" من النهر إلى البحر، لأن وهم "أرض بلا شعب" أصبح مثل أساطير الأديان القديمة، لا وجود لها إلا فى المتاحف.

ومع مرور ٦٠ عاما على تأسيس الدولة الصهيونية، يفرض الهاجس الديموجرافى نفسه على النخبة العبرية، خاصة مع حقيقة أن اليهود اليوم لا يمثلون سوى ٥٢٪ من سكان فلسطين التاريخية. ووفقا للأبحاث السكانية المستقبلية، فإن اليهود سيصبحون أقلية فى ٢٠١٠ بين النهر والبحر. هذا الواقع الديموجرافى يفرض نقاشات "صعبة" داخل أروقة المؤسسات الحاكمة، محتواها المركزى هو ضرورة الإقدام على خطة فك ارتباط ثانية عن الضفة الغربية.

فالعلاقة بين السكانى والسياسى فى إسرائيل معقدة للغاية. فالبعد الديموجرافى يمثل أحد مراكز التجاذب الرئيسية فى الصراعات الاجتماعية الممتدة. وفى هذه الصراعات، لا تكون القرارات السياسية انعكاسا مباشرا للتوازن السكانى "الحتمية الديموجرافية"، بل تكون السياسة فى علاقة جدلية مستمرة مع التركيبة السكانية لطرفى الصراع، ويظل القرار السياسى محكوما بمحددات التوازن الديموجرافى.

وبالنسبة للدولة العبرية، فإن البعد الديموجرافى فى علاقته بالقرار السياسى له ثلاثة جوانب رئيسية، هى: النسبة بين السكان اليهود والفلسطينيين فى أرض فلسطين التاريخية، والنسبة بين اليهود وفلسطينيى ٤٨ داخل حدود الخط الأخضر (١٩٤٨)، والنسبة داخل السكان اليهود بين الإشكناز والسفارديم والعلمانيين والحريديم.

وتلعب التوازنات السكانية الثلاثة دورا مركزيا فى صنع القرار السياسى الإسرائيلى، وبالتالى فإن إدراك طبيعة الوضع الراهن والتطورات المستقبلية المحتملة لهذه التوازنات يسهل عملية فهم القرار السياسى الصهيونى والاحتمالات المطروحة فى إطار جدلية القدرة والرغبة لرؤية النخبة العبرية لحل الصراع اليهودى - الفلسطينى.

(*) باحث متخصص فى الشأن الإسرائيلى.

فك الارتباط الثانى :

دق الباحث الإسرائيلى أرنون سوفير فى عام ٢٠٠٠ ناقوس الخطر بشأن مستقبل وجود دولة إسرائيل فى ظل تزايد عدد الفلسطينيين بين النهر والبحر فى دراسته الشهيرة "إسرائيل ديموجرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠ .. مخاطر واحتمالات".

وانتهى سوفير فى دراسته السكانية إلى أن اليهود سيمثلون ٤٢٪ فقط من سكان أرض فلسطين التاريخية فى ٢٠٢٠، مقابل ٥٨٪ من الفلسطينيين، من إجمالى ١٥,٥ مليون نسمة. وحذر سوفير بشكل واضح فى استنتاجات دراسته من اختفاء الدولة العبرية بسبب الخلل الديموجرافى، ووضع -كما وصف البعض- الحجر الأخير على قبر دولة إسرائيل الكبرى.

ويعد سوفير، بالنسبة للبعض، هو الأب الشرعى لخطة فك الارتباط أحادية الجانب عن قطاع غزة، التى نفذها رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق أرييل شارون. وإذا تفحصت شهادات دائرة صنع القرار فى الدولة العبرية فى تلك الفترة، فستجد أن دراسة سوفير طبعت تصوراتهم السياسية بالنسبة لخطة الانفصال عن قطاع غزة، واستخدم شارون أرقام الدراسة فى تبرير خطته للرأى العام العبرى أكثر من مرة.

وخلال الجدل بشأن خطة الانسحاب من غزة، شهدت الدولة الصهيونية مبارزة بين اللاعبين البارزين فى الخريطة السياسية بشأن البعد الديموجرافى وتأثيره على القرار السياسى.

فمن جانب، استخدم المؤيدون للخطة الأرقام التى تشير إلى أن "الرحم الفلسطينية" ستبتلع اليهود فى المستقبل القريب، خاصة توقعات البروفسير الإسرائيلى سيرجيو ديلا فيرجولا، وأحد العاملين مع سوفير، الذى توقع أن تتحقق الأغلبية الفلسطينية فى ٢٠١٠، وتحذيره من أن وتيرة القرار السياسى تسير كالسلحفاة مقابل ساعة ديموجرافية تتسارع بوتيرة الفهود.

فى المقابل، سعى الطرف المعارض من اليمينيين إلى استخدام أرقام دراسة إسرائيلية - أمريكية أشارت إلى أن اليهود يمثلون ٦٠٪ وليس ٥٢٪ من سكان فلسطين التاريخية. وبالتالى، فإن التهديد الديموجرافى مؤجل حتى إشعار آخر.

ووفقا لهذه الدراسة، فإن توقعات سوفير وفيرجولا السكانية المستقبلية لا تأخذ فى الحسبان ارتفاع معدلات هجرة الفلسطينيين من الضفة وغزة خلال السنوات الأخيرة، وتراجع معدلات المواليد بين الفلسطينيين من ٥,٤ مولود لكل امرأة إلى ٣,٢ مولود. بالإضافة إلى القول إن الإحصاءات الإسرائيلية تقوم بجمع ٢٠٠ ألف فلسطينى فى القدس المحتلة مرتين، مرة بضمهم إلى فلسطينيى ٤٨، وأخرى إلى سكان الضفة الغربية، وضم ٣٥٠ ألف فلسطينى يعيشون فى الخارج فى الحسابات.

بعيدا عن هذا الجدل، فإن غالبية الباحثين الإسرائيليين تقر بصعوبة أو استحالة تحقيق قفزات سكانية يهودية جديدة فى الدولة العبرية بعد انتهاء "موسم الهجرة الروسى".

فخلال عقد التسعينيات من القرن الماضى، شهدت إسرائيل قفزة سكانية غير متوقعة بقدوم أكثر من مليون شخص أغلبهم من دول الاتحاد السوفيتى السابق. هذه الهجرة دفعت بمعدلات النمو السكانى إلى أكثر من ٣,٣٪ سنويا مقابل ١,٧٪ فى المتوسط.

ومنذ بداية العقد الحالى، تراجعت معدلات الهجرة إلى إسرائيل إلى معدلات ما قبل عام ١٩٩٠ بنحو ٢٠ ألف مهاجر سنويا، وذلك كنتيجة طبيعية لتقلص حجم اليهود فى دول الاتحاد السوفيتى السابق وكتلة أوروبا الشرقية، بسبب الهجرات الواسعة خلال التسعينيات إلى الدولة العبرية وأمريكا وكندا.

فى المقابل، فإن الكتلة الكبرى اليوم من اليهود خارج إسرائيل، والموجودة فى الولايات المتحدة بنحو ٥,٣ مليون يهودى، لا توجد لديها رغبة فى الهجرة إلى الدولة العبرية، بل على النقيض فإن أعداد اليهود فى الولايات المتحدة تتقلص بسبب الزواج المختلط، وتحول أعداد كبيرة إلى المسيحية. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة خسرت نحو ٢٠٠ ألف يهودى خلال السنوات العشر الأخيرة.

إن هذا الوضع الديموجرافى اليهودى يمنع صانع القرار الإسرائيلى من رسم الخطط المستقبلية على أساس استقدام المزيد من المهاجرين، بل هم مضطرون للتعامل مع الوضع السكانى على أنه معطى صعب تغييره، وهو ما برز فى الجدل حول قرار الانفصال عن غزة، حيث لم يفترض أشد المعارضين لخطة شارون أن تشهد الدولة العبرية قدوم موجات هجرة كبيرة خلال المستقبل القريب أو البعيد.

فى هذا السياق، فإن النقاش اليوم داخل المؤسسة العبرية الحاكمة يدور حول ضرورة إقرار خطة ارتباط أحادية الجانب "ثانية" عن الضفة الغربية، فى حال فشل التوصل إلى اتفاق سياسى على "المقاسات" الإسرائيلية مع الفلسطينيين.

ويعد الجنرال عوزى ديان أبرز من يطرحون هذه الرؤية فى الوقت الراهن، وهو مستشار الأمن القومى السابق لأرييل شارون. ووفقا لعوزى ديان، فإن العامل الديموجرافى يظل حاسما فى القرارات السياسية المصيرية للدولة العبرية. فالقرار السياسى المرتبط بحدود دولة إسرائيل يأخذ فى اعتباره عاملين رئيسيين، هما: الأمن والتوازن السكانى.

ويشدد عوزى ديان على ضرورة الانفصال عن أكثر من ٢,٤ مليون فلسطينى من سكان الضفة قبل ٢٠١٠. ويفصل ديان خطته بضرورة الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى فى الضفة، وإخلاء ٣٢ مستوطنة فقط تمثل ١٠٪ من إجمالى المستوطنين البالغ عددهم نحو ٢٤٠ ألفا. وفى المقابل، إعطاء الفلسطينيين ٧٠٪ من أراضى الضفة، وإبقاء ٦٠ ألف فلسطينى فقط تحت السيطرة الإسرائيلية.

ودون الخوض فى إمكانية تطبيق خطة عوزى ديان قبل ٢٠١٠، يظل هناك واقع أن النخبة العبرية طلقت بغير رجعة فكرة "إسرائيل الكبرى"، وأصبح القبول بدولة فلسطينية ليس محل

نقاش سياسى داخل الدولة العبرية. وتظل الخلافات حول طبيعة هذه الدولة وحدودها نقاشات على هامش الجدل السياسى المركزى.

فى المقابل، فإن النخبة العبرية تستخدم "الفزاعة الديموجرافية" لتدعيم موقفها الدولى فى المفاوضات مع الفلسطينيين، خاصة بشأن حق عودة اللاجئين. وليست مصادفة أن تندفع الآلة الإعلامية العبرية والمؤيدة لإسرائيل فى نشر الأرقام الخاصة بالتوازن الديموجرافى، وشبح "ابتلاع الفلسطينيين لليهود" بالتزامن مع بدء المفاوضات السياسية، أو عند كل مباحثات بين القيادة السياسية الإسرائيلية مع نظيرتها الأمريكية.

إن النخبة الإسرائيلية تستدعى إعلاميا "الشبح الديموجرافى" لحشد التأييد لها عالميا، فالنخبة العبرية انتقلت من استخدام فكرة اليهود الذين يعيشون وسط ٢٠٠ مليون عربى، إلى اليهود الذين يواجهون مصير الفناء على يد الفلسطينيين الذين لا يكفون عن التوالد.

وليس مستغربا أن يستخدم الرئيس الأمريكى الحالى جورج بوش إشارات من خطابات إسرائيلية بشأن التهديد الديموجرافى ليؤكد أهمية الاعتراف بـ "يهودية" دولة إسرائيل، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضى ٤٨.

فلسطينيو ٤٨ و"فزاعة الترانسفير":

يمثل فلسطينيو ٤٨ معضلة ديموجرافية أخرى بالنسبة للدولة العبرية. فوفقا لأرقام مكتب الإحصاء الإسرائيلى، فإن سكان إسرائيل بلغ عددهم فى ٢٠٠٧ نحو ٧ ملايين و٢٤١ ألف نسمة، من بينهم مليون و٤٤٩ ألف نسمة من فلسطينيى ٤٨ يمثلون نحو ٢٠٪، مقابل ٥,٤٧٢ مليون يهودى بنسبة ٧٥,٦٪، و٣٢٠ ألف يهودى (٤,٤٪) ليسوا مسجلين فى خانة ديانة محددة، وهم المهاجرون الروس الذين لم يتم تهويدهم بعد.

ويعتبر اليمين الصهيونى أن تجاوز العرب ٢٠٪ من إجمالى السكان يمثل تهديدا ليهودية الدولة. وأطلق زعيم حزب الليكود بنيامين نيتانياهو -خلال مؤتمر "هرتسليا ٢٠٠٧"- إنذارا شديد اللهجة بأن إسرائيل قد تتحول إلى دولة ثنائية الهوية خلال عقدين بسبب تزايد مواليد فلسطينيى ٤٨.

ووفقا لـ "وثيقة سوفير"، فإن فلسطينيى ٤٨ (بضم سكان القدس الشرقية) سيصل عددهم فى ٢٠٢٠ إلى ٣,٤ مليون نسمة مقابل ٩,٧ مليون يهودى، أى بنسبة ٣٥٪ إلى ٦٥٪ على التوالى.

وعلى النقيض من رفض اليمين الإسرائيلى لأرقام سوفير حول النسبة بين اليهود والفلسطينيين بين النهر والبحر، استقبلت الأطراف اليمينية أرقامه بشأن فلسطينيى ٤٨ بالترحيب بل والمزايدة أحيانا، وحذرت من أن العرب سيتحولون إلى أغلبية خلال نصف قرن وتنتهى الدولة العبرية.

فقد وجد اليمين الإسرائيلى فى التلويح بـ "الخطر الديموجرافى" ضالته لتقوية خطابه "العنصرى" ضد فلسطينيى ٤٨. وكان أكبر المستفيدين من هذا التيار زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف أفيجدور ليبرمان، الذى دعا علنا إلى "ترانسفير للعرب، وإعطاء أم الفحم والقرى العربية فى وادى عارة ومثلث الجليل إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى فى الضفة الغربية، فى عملية تبادل أراض، بالإضافة للدعوة إلى تهجير فلسطينيى ٤٨ من الدولة العبرية بشكل "شبه قسرى".

ووجد هذا الخطاب تعاطفا نسبيا لدى الجمهور اليهودى، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وأحداث أكتوبر ٢٠٠١ فى المدن العربية. وأظهر استطلاع للرأى -"مقياس السلام الإسرائيلى" فى نهاية ٢٠٠٧- أن أكثر من ٥٠٪ من اليهود يؤيدون تشجيع هجرة فلسطينيى ٤٨ إلى الخارج.

وتغافل اليمين الإسرائيلى "بقصد" عن دراسات ديموجرافية كثيرة أشارت إلى "وهم" الأغلبية العربية. وأكدت دراسة المجموعة الإسرائيلية - الأمريكية -التى سبقت الإشارة إليها- أن فلسطينيى ٤٨ لن يمثلوا أكثر من ٢٥٪ بحلول ٢٠٢٠ وليس ٣٥٪، وهو رقم لا يمثل بأى حال من الأحوال تهديدا استراتيجيا للدولة العبرية.

وتشير أرقام مكتب الإحصاءات الإسرائيلى إلى أن معدل الزيادة السكانية فى الدولة العبرية فى ٢٠٠٧ بلغ ١,٧٪ بأقل ٠,١٪ فقط عن ٢٠٠٦، وذلك بسبب تراجع الهجرة من ٢١ ألف مهاجر إلى ١٨ ألفا. وبلغ معدل نمو السكان اليهود ١,٤٪ مقابل ٢,٥ لفلسطينيى ٤٨.

وتفصيلا، نجد أن معدل مواليد المرأة اليهودية بلغ ٢,٧٥ طفل فى٢٠٠٧، مقابل ٢,٦٩ طفل فى ٢٠٠٥، بينما بلغ معدل مواليد المرأة المسلمة ٣,٩٧ طفل مقابل ٤,٠٣ طفل فى ٢٠٠٥، و٤,٥٧ طفل فى ٢٠٠٠، بينما معدل المواليد بين الدروز ٢,٦٤ طفل، و٢,١٤ للمسيحيين.

ووفقا لهذه الأرقام، فإن متوسط الخصوبة اليهودى فى منحنى صاعد "نسبيا"، بينما المنحنى "هابط" بالنسبة للعرب، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة هجرة الأقلية العربية إلى الخارج خلال السنوات الأخيرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو ٥ آلاف من فلسطينيى ٤٨ يهاجرون سنويا من إسرائيل.

فى المقابل، تجاهلت المؤسسة الصهيونية هذه الأرقام، وشددت خلال السنوات الأخيرة على خطاب "فزاعة الترانسفير". وشددت الدولة الإسرائيلية بالفعل من إجراءاتها ضد فلسطينيى ٤٨، وكان أبرزها هو تجميد قانون لم شمل العائلات العربية.

وجاءت البداية فى مايو ٢٠٠٢، عندما قرر وزير الداخلية حينذاك، إيلى يشاى، تجميد كافة معاملات جمع الشمل بين فلسطينيى ٤٨ وسكان المناطق المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. جاء قرار الكنيست فى يوليو ٢٠٠٣ بتعديل قانون الجنسية لمنع فلسطينيى المناطق المحتلة من الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال إجراء جمع الشمل، وتم تمديد هذا القانون المؤقت ثلاث مرات.

وزعمت النخبة العبرية أن قانون جمع الشمل قاد إلى دخول

٩٨ ألف فلسطينى إلى إسرائيل منذ اتفاقيات أوسلو إلى ٢٠٠٢. واعتبرت أن هذا يمثل تنفيذا عمليا لحق العودة، وخطرا على يهودية الدولة.

وادى هذا القانون العنصرى إلى تفكيك وتشريد آلاف العائلات الفلسطينية، ولجأت الدولة العبرية إلى عملية جعل القانون "مؤقتا" هربا من الاتهامات الدولية بالعنصرية. ودافع رئيس الوزراء السابق أريل شارون صراحة عن القانون فى ٤ أبريل ٢٠٠٥، وأكد أنه "لا حاجة للتستر خلف ادعاءات أمنية، فثمة حاجة لتحقيق وجود الدولة اليهودية".

هكذا، تستخدم النخبة الصهيونية الأرقام الديموجرافية لتبرير عنصريتها ضد فلسطينيى ٤٨، كما استخدمت الإحصاءات نفسها للدفاع عن خطة فك الارتباط عن قطاع غزة. فالمؤسسة الإسرائيلية تسعى بوضوح إلى تقليص حجم الفلسطينيين تحت سيطرتها.

الصراع الديموجرافى اليهودى :

تهتم الدراسات العربية حول البعد الديموجرافى فى الدولة العبرية بالتوازن السكانى بين اليهود والفلسطينيين داخل الخط الأخضر وبين النهر والبحر. إلا أنه نادرا ما تلقى هذه الدراسات الضوء على الصراع الديموجرافى بين العلمانيين والمتدينين داخل التجمع اليهودى فى إسرائيل.

بفعل خصوصية الديانة اليهودية، فإن المتدينين الأرثوذكس "الحريديم" يمثلون تجمعات مغلقة داخل التجمع اليهودى. ولهذه التجمعات الدينية خصوصية اجتماعية واقتصادية وسياسية، تجعلها أشبه بالكيان المنفصل عن باقى المجتمع اليهودى.

وتحذر الدراسات الديموجرافية الإسرائيلية من النمو المتسارع للتجمعات الدينية "الحريديم" خلال السنوات المقبلة بما يهدد بتزايد نفوذ التيار الدينى على حساب التيار العلمانى - الصهيونى الذى قامت عليه الدولة العبرية.

ووفقا للإحصاءات السكانية الإسرائيلية، فإن "الحريديم" السفارديم يمثلون أعلى نسبة مواليد فى أرض فلسطين التاريخية بنحو ٨,٥١ طفل لكل امرأة، مقابل نحو ٢,٥ طفل لكل امرأة إسرائيلية علمانية، أى بزيادة نحو ٢٥٠٪.

وساهمت عدة إجراءات فى تزايد أعداد الحريديم داخل إسرائيل، منها المنح التى تقدمها الدولة لأطفال "أصحاب القبعات السوداء"، ورواتب الضمان الاجتماعى، وتوفر المؤسسات التعليمية الدينية شبه المجانية. وتشير دراسات إسرائيلية إلى أن تكلفة الطفل الإسرائيلى العادى تزيد أكثر من ٣ مرات عن تكلفة تربية طفل داخل أسرة حريدية.

ونجد أن نسب المواليد داخل تجمعات الحريديم ارتفعت بشكل واضح خلال العقدين الأخيرين، حيث قفزت النسبة للحريديم السفارديم من ٦,٩١ مولود فى ١٩٨٠ إلى أكثر من ٨ أطفال فى التسعينيات، ومن ٥,٥ طفل بالنسبة للحريديم الإشكناز فى الثمانينيات إلى ٦,٥٧ مولود فى نهاية التسعينيات.

ورغم عدم وجود أرقام دقيقة بالنسبة لأعداد الحريديم، إلا أن الدراسات السكانية تجمع على أن عددهم بلغ فى ٢٠٠٦ نحو ٤٥٠ ألف نسمة، بنسبة تصل إلى ٨٪ من سكان إسرائيل، بالإضافة إلى ٥٪ من المتدينين الصهاينة.

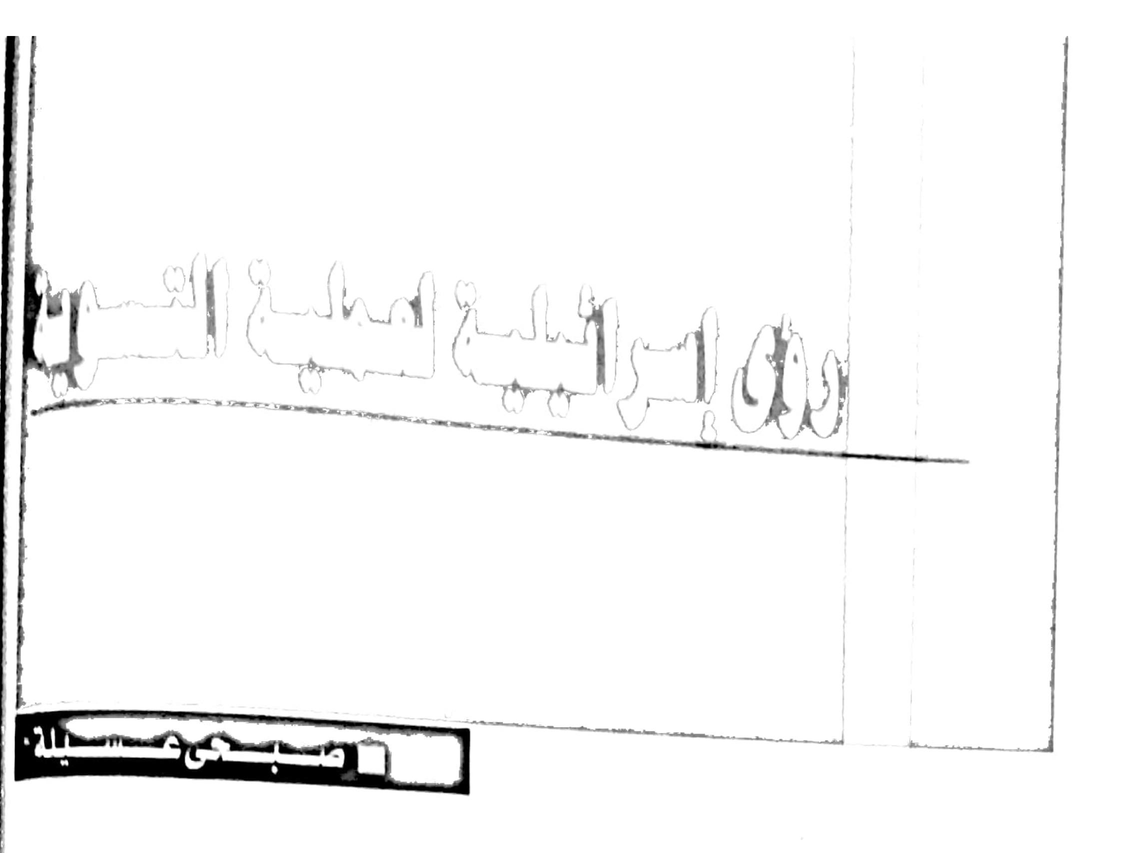
وحذر سوفير من أن استمرار تزايد الحريديم بنسبة ٥٪ سنويا -كما هو الحال اليوم- سيجعل نسبتهم فى ٢٠٢٠ نحو ٢٠٪ تقريبا من السكان اليهود، وهى نسبة مخيفة بالنسبة للمؤسسة العلمانية الصهيونية، فى ظل أن الحريديم يمثلون قوة عمل عاطلة، وتمثل عبئا دائما على ميزانية الدولة بل وقدراتها الدفاعية بسبب امتناعهم عن دخول الخدمة العسكرية القتالية، حتى بعد القوانين الأخيرة.

ويبرز الجدل الديموجرافى اليهودى "الداخلى" على الموارد فى نهاية التسعينيات مع انتعاش التجمع العلمانى بقدوم المليون مهاجر الروسى، وانخراط الحريديم والروس فى صراع حول المخصصات الاجتماعية.

فى الوقت نفسه، فإن الأحزاب السياسية الرئيسية ترى فى تزايد أعداد الحريديم عبئا على "الديمقراطية الإثنية" فى إسرائيل، حيث إن الصوت الحريدى موجه بشكل تلقائى لصالح الأحزاب الدينية المتشددة مثل: "شاس" و"يهودت هتوراه"، واستقواء هذه الأحزاب قد يعرقل صنع قرارات مصيرية للحفاظ على ما تراه النخبة العبرية "الدولة اليهودية الديمقراطية".

فى النهاية، يظل القرار السياسى الإسرائيلى اليوم محكوما أكثر بالتوازن الديموجرافى بين اليهود والفلسطينيين بين النهر والبحر. وفى المقابل، يستخدم "فزاعة" النمو السكانى لفلسطينيى ٤٨ لتبرير قراراته العنصرية ضد العرب، بينما يبقى التوازن السكانى بين العلمانيين والمتدينين غير مؤثر بشكل كبير فى اللحظة الراهنة إلا على سياسة المخصصات الاجتماعية.





دائما ما كان السؤال حول الصيغة المثلى لحل الصراع الإسرائيلى مع العرب بصورة تخدم المصالح العليا الإسرائيلية شاغلا أساسيا للنخب والقوى السياسية فى إسرائيل. فمنذ بداية نشأتها، تسعى إسرائيل إلى إزاحة كافة العوائق التى يمكن لها أن تعوق عملية استيعاب اليهود على مستوى العالم فى تلك البقعة من الأرض المحتلة. وفى البداية، كان الإجماع الإسرائيلى على أنه لا سبيل للحفاظ على بقاء تلك الدولة سوى القوة والتفوق العسكرى على مجمل الدول العربية، حيث كان الاعتقاد الإسرائيلى الذى عبر عنه قادتها أنه لا يمكن الاعتماد فى حماية دولتهم على مواقف الآخرين المحيطين بها، بل لابد أن يكون الأمر برمته بيدها هى فقط لتفرض ما تريده وما تراه محققا لمصالحها، بصرف النظر عن موقف الأطراف الأخرى كافة، التى تنظر إليهم باعتبارهم تهديدا دائما لها، وأنهم على استعداد دائم للنيل منها أو حتى التخلص منها نهائيا فى حال استطاعوا. إضافة إلى ذلك، فقد دفعت الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية التى ميزت نشأة إسرائيل ثم اعتمادها المفرط على القوة العسكرية فى بقائها، إلى تقدم القيم العسكرية لتحتل الموقع الأبرز فى أجندة الأولويات والاهتمامات الإسرائيلية، وصار الأمن لدى الإسرائيليين مرادفا للقوة العسكرية، وبقدر ما تكون تلك القوة فاعلة ولها اليد الطولى بقدر ما يشعرون بالأمن. وقد تعزز ذلك التصور نظرا لما حققته القوة العسكرية لإسرائيل، سواء فى نشأتها أو فى انتصاراتها على العرب، بما عزز فى النهاية هيبة الرادع الإسرائيلى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى قامت على التوسع والاستيطان ورفض كل ما من شأنه التأثير من قريب أو بعيد على الدولة التى انتزعها اليهود فى عام ١٩٤٨، والمكاسب التى حققوها فيما بعد عبر ما يزيد على نصف قرن.

مرحلة دخول التسوية :

لقد بدأت عملية التسوية للصراع العربى - الإسرائيلى بتسوية الملف المصرى - الإسرائيلى عبر اتفاقية كامب ديفيد، ثم توقفت محاولات التسوية حتى انطلقت فى عام ١٩٩١ بمؤتمر مدريد. وفى الواقع، فقد سادت لدى قطاع عريض من العرب أوهام كثيرة تتعلق بتلك العملية وأهداف إسرائيل منها، وحاول البعض تسويق تلك العملية على أنها مؤامرة حيكت ضد العرب، بينما تلك العملية هى مفاوضات لتسوية تفترض بطبيعتها أنها لن تكون عادلة، ولكنها ستكون متوافقة مع ميزان القوى وقدرة كل طرف على حشد الأوراق التى لديه، والقدرة على حسن توظيفها لخدمة مصالحه. وفيما يتعلق بإسرائيل موضوع تلك الورقة، فمن المؤكد أنها دخلت تلك العملية، سواء مع مصر أو -لاحقا- مع بقية دول الصراع باستراتيجية تهدف إلى تعظيم مكاسبها وتقليص مكاسب الطرف العربى إلى أقصى حد ممكن. فسعت أولا إلى عقد اتفاقيات سلام أو تسوية مع الدول العربية منفردة، فلم يكن متاحا لها، أو من صالحها، أن تدخل مفاوضات مع تكتل عربى. وعلى الرغم من أن مؤتمر مدريد كان يوحى بأن التسوية مقبلة على وضع يبدو فيه أن ثمة موقفا عربيا فى مواجهة إسرائيل، فإن تعذر إتمام ذلك قد دفع الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى نحو التفاوض الثنائى، فتم توقيع اتفاق أوسلو. أما الحديث عن مثالب التفاوض المنفرد مع إسرائيل، وهو أمر لا يمكن إنكاره، فإنه يغفل فى الوقت ذاته أن التفاوض الجماعى كان يعنى عدم تحقيق أى شئ، من ناحية لأن إسرائيل ترفض ذلك، ومن ناحية لأخرى لأن المشكلة مع إسرائيل تكاد تختلف تماما من دولة عربية إلى أخرى، فسيناء ليست الجولان، والاثنتان ليستا الضفة الغربية وغزة، ولبنان تختلف كلية عنها هى الأخرى. كما تبنت إسرائيل تكتيكا تفاوضيا يقوم على محاولة تفتيت المواقف

(*) باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

العربية ثم الدخول مع كل طرف فى مفاوضات لا تنتهى، أو - بتعبير آخر- التفاوض من أجل التفاوض، وتعمد الغموض فى معظم الاتفاقيات للعودة إلى الاتفاق على تفسير ذلك الغموض، مع وضع كل العراقيل الممكنة لعرقلة سير المفاوضات نحو النهاية أو نحو القضايا الأكثر حساسية. ويرى البعض أنه إن دلت هذه الاستراتيجية على شىء، فإنما تدل على أن إسرائيل ليست معنية بأى اعتبارات تتعلق بعدالة التسوية أو قابليتها للدوام بقدر ما هى معنية بحل ما تعتقد أنه أخطر معضلة تواجهها، والتى تطلق عليها "القنبلة الديموجرافية" الفلسطينية.

ثم جاءت الصدمة للشعب الإسرائيلى بعد حرب ١٩٧٣، إذ أرغمت تلك الحرب الإسرائيليين كافة على مواجهة أو طرح نوع مختلف من الأسئلة، لم يكن واردا فى التفكير قبيل تلك الحرب. وقد تمحورت تلك الأسئلة حول جدوى الاعتماد على القوة العسكرية فقط فى حماية الأمن الإسرائيلى، حتى بافتراض أن تلك القوة لم تكن لتهزم ولن تهزم مرة أخرى. فبدأت القوى والتيارات السياسية تبحث فى مسالك أخرى تدعم القوة العسكرية لتحقيق الأمن الإسرائيلى، وبدأ، على استحياء، الحديث عن ضرورات تحقيق السلام فى المنطقة. وقد اكتسب هذا الحديث المزيد من الشرعية بعد مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس فى عام ١٩٧٧، ثم توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩. بيد أن الدفعة الأهم التى دعمت موقف القوى المنادية بمسار آخر غير القوة العسكرية والحروب (السلام) جاءت عقب حرب لبنان عام ١٩٨٢، التى أوضحت بجلاء أنه لا يمكن الاعتماد فقط على القوة العسكرية وما يحققه المزيد منها من الغرور والإقدام على مغامرات ليست حتمية للمصالح الإسرائيلية. فحرب لبنان لم تكن حربا دفاعية ضد تهديد لإسرائيل، ومن ثم تم النظر إليها على أنها غير مبررة.

ورغم أن القوى المنادية بالسلام قد تعرضت لانتكاسة بسبب تعرض إسرائيل لتهديدات عراقية من خلال إطلاق الصواريخ عليها، استغلتها القوى اليمينية المعادية للسلام لحشد المجتمع الإسرائيلى فى اتجاه رفض نداءات السلام أو التسوية مع العرب. علاوة على ذلك، فقد كان العقل السياسى الإسرائيلى، بعناصره المختلفة، غير مرحب أو غير متفهم لجدوى السلام مع العرب بدرجة تكفى لخوض ذلك المضمار، وكان التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى لا يزال قائما على أسسه التقليدية التى تتمحور حول فكرة تعزيز القوة الإسرائيلية والمحافظة على ما تم تحقيقه. إلا أن ما أفرزته تلك الحرب من نتائج وتغييرات فى المنطقة وعلاقات القوى بها، وتماشيا مع الرغبة الأمريكية، دخلت إسرائيل الرسمية حلبة التسوية فى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وكان شغلها الشاغل هو كيفية إحراز الحد الأقصى من المكاسب من تلك العملية التى يبدو انه لا مناص عن الدخول فيها، فمعارضة الرغبات الأمريكية ليست دائما فى صالح إسرائيل. كما كان عليها أن تستعد لطرح تفسير مقبول للرأى العام حول قبول أشياء لم يكن واردا حتى مجرد التفكير فيها، وأهمها مسألة الانسحاب من أراض تحت السيطرة الإسرائيلية، بكل ما يشير إليه ذلك من تقلص فى المشروع الإسرائيلى. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نبرة ووتيرة الحديث عن السلام، إلى الدرجة التى أدت إلى أن يدخل الحكومة الإسرائيلية فى عام ١٩٩٢ -ولأول مرة فى إسرائيل- تكتل يطلق عليه تكتل السلام (مكون من المابام وراتس وشينوى) متحالفا مع حزب العمل. وعلى الأرجح، فقد جاء هذا التطور فى إطار سيطرة جو من التفاؤل واليسارية -إن جاز التعبير- على الوضع العام فى إسرائيل، حيث إنه من الثابت أن توافر جو من النزعة اليسارية بشكل عام، ولدى النخب بشكل خاص، يدفع الرأى العام نحو اليسار أو -على الأقل- يهيئ الفرصة لجنوح الرأى العام نحو اليسار، والعكس صحيح أيضا.

المجتمع الإسرائيلى والتسوية :

كما هو معروف، فإن المجتمع الإسرائيلى يعتبر استثناء فريدا فى النشأة وعناصر تكوينه. فالمجتمع الإسرائيلى قام على استيطان مجموعة من المهاجرين من أكثر من سبعين دولة لأرض تم اغتصابها بالقوة. وقد خلق ذلك الوضع لإسرائيل العديد من المشكلات، لعل أبرزها قضية التكامل القومى، وكيفية صهر تلك المكونات المتنافرة فى بوتقة واحدة. كما أدى ذلك إلى تحول المجتمع الإسرائيلى الى مجموعة من الجزر الثقافية غير المتجانسة، بما انعكس فى النهاية فى معاناة إسرائيل مما يعرف بأزمة الهوية، حيث لا يوجد قاسم مشترك بين الإسرائيليين يعتد به سوى البعد الدينى، ومن ثم فدائما ما يكون الحديث عن الشخصية اليهودية وليس الإسرائيلية.

يتكون المجتمع الإسرائيلى من لفيف من المجموعات الإثنية التى تشكل فسيفساء غير متجانسة على أى مستوى. وبصفة عامة، فإن ذلك المجتمع الإسرائيلى ينقسم إلى ثلاث فئات، الأولى: هى فئة المستوطنين المركزية (الاشكنازيون أساسا)، وهم "الطائفة المسيطرة على الحياة السياسية والعسكرية فى إسرائيل. ولأنهم يتمتعون بوضع ثقافى متميز، فهم يسيطرون أيضا على الحياة الفكرية والتعليمية وعلى الحركة الأدبية والفنية". والثانية: هى فئة الفلسطينيين العرب الذين بقوا داخل الأراضى التى احتلتها إسرائيل. والثالثة: هى فئة المهاجرين الذين وصلوا بعد عام ١٩٥٠ (الشرقيون أساسا) أو ما يطلق عليهم تعبير "السفارديم". وإضافة إلى هذا الانقسام الإثنى، فإن المجتمع الإسرائيلى يعانى استقطابا حادا أو انقساما بشأن قضيتين أخريين، القضية الأولى هى السلام، حيث يفضل قسم من المجتمع سلاما قائما على قيام حالة هدنة عسكرية مع الجيران العرب، مع استمرار سيطرة إسرائيل على أكبر مساحة من الأرض المحتلة، بينما يفضل القسم الآخر من المجتمع سلاما يقوم على مبدأ الشعبين والدولتين. والقضية الثانية هى الدين، حيث يفضل قسم من المجتمع أن يكون للدين دور أكبر فى تقرير شئون المجتمع، بينما يفضل القسم الآخر أن يقوم المجتمع على أسس علمانية وحصر الدين فى المجال الخاص لشئون الأفراد. وبصفة عامة، يمكن القول إن "هناك قدرا من التلازم بين موقف الإسرائيليين من عملية التسوية والانقسامات الثلاثة التى ينقسم على أساسها المجتمع الإسرائيلى. فالمتدينون واليهود الشرقيون يميلون بصفة عامة للنظر بتشكك إلى دعاة السلام، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، وذلك على عكس اليهود الغربيين والعلمانيين الذين يوجد بينهم ميل أكبر لتفهم دعاة السلام".

وعلى الرغم من أن السفارديم يشكلون نحو ٦٠٪ من تعداد يهود إسرائيل، إلا أن الإشكناز يتمتعون بمميزات تبلغ ضعف ما يتمتع به السفارديم، سواء من حيث مستوى المعيشة أو الدخل السنوى، أو معدلات الحصول على الوظائف الإدارية العليا، كما يبلغ معدل الأمية لدى السفارديم ثمانية أضعاف معدله لدى الإشكناز. وفى الواقع، فإن هذا الفشل فى الدمج بين الطائفتين يأتى منسجما مع ما حرص عليه صانعو القرار الإسرائيليون منذ قيام الدولة فى عام ١٩٤٨ من ضرورة "بناء دولة ذات طابع أوروبى يختلف كليا عن الطابع السائد فى المنطقة. ومنذ اللحظة الأولى، ارتكزت عملية الاستيعاب على إعلاء شأن الثقافة الغربية. وفى الوقت نفسه، انتهجت أساليب عدة لتهميش الثقافة الشرقية التى انحدر منها اليهود الشرقيون".

لقد انعكس الفشل الإسرائيلى فى تحقيق الدمج بين مكونات المجتمع المختلفة، لاسيما فيما بين الإشكناز والسفارديم فى تزايد سخط اليهود الشرقيين على هذا الوضع، خاصة فيما اعتبروه تمييزا ضدهم. وقد حاول السفارديم استخدام شتى الطرق الاحتجاجية السياسية والاجتماعية للتخلص من هذا الوضع. ففى عام ١٩٧١، تم تأسيس حركة اجتماعية وسياسية طائفية هى حركة الفهود السود. وفى عام ١٩٨١، تم تأسيس حركة تامى، أى حركة تقاليد إسرائيل بزعامة أهارون أبو حتسيره. وقد عكس الانقسام بين الإشكناز والسفارديم على المستوى السياسى نفسه فى تأييد الحزبين الكبيرين. فقبل انتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١، كان معروفا فى إسرائيل أن حزب العمل هو حزب الإشكناز، وأن الليكود هو حزب الطوائف الشرقية. ومع ذلك، فإن استياء السفارديم من وضعهم، وموقف حزب العمل السلبى إزاء أوضاعهم تلك، قد دفعاهم بقوة نحو المزيد من تأييد الليكود. ثم فى مرحلة لاحقة وبسبب استمرار سوء أوضاعهم، تحولوا للتكتل خلف حركة شاس، أى سفارديم حراس التوراة، بما أدى إلى فوز الحركة فى عام ١٩٩٢ بستة مقاعد فى البرلمان الإسرائيلى (الكنيست)، ثم سبعة فى انتخابات ١٩٩٦، ثم قفز العدد إلى ١٧ مقعدا فى عام ١٩٩٩، قبل أن يتراجع فى عام ٢٠٠٣ إلى ١١ مقعدا.

وفى الواقع، فإن هناك تحليلات عديدة ومتباينة حاولت أن تشرح الموقف السياسى للسفارديم، وتحولهم ما بين اليمين واليسار، وموقفهم من العرب وعملية التسوية. فهناك من يراهم عقبة أمام السلام وأنهم متعصبون قوميا، ومتطرفون يكرهون العرب. وهناك من يرون أن تصويت اليهود الشرقيين للأحزاب اليمينية جاء نتيجة لاستيائهم من أحزاب اليسار الإسرائيلية. بيد أن ذلك لا يعكس بالضرورة آراءهم وتوجهاتهم السياسية. وقد ركز حزب الليكود على هذه المشاعر من العداء التى اختزنها السفارديم تجاه حزب العمل، و "كأنه جاء ليحررهم من هذا القمع، مثلما جاءت الصهيونية لتحررهم من اضطهاد العرب". وتوضح بعض الأبحاث الأكاديمية واستطلاعات الرأى العام أن لليهود الشرقيين، إجمالا، مواقف أكثر تشددا تجاه العرب، بالمقارنة مع اليهود الإشكناز. لذلك، فإن اليهود الشرقيين يدافعون عن سياسة خارجية أكثر تشددا ضد العرب. وعلى وجه الخصوص، يعارض الشرقيون أية تسوية تنطوى على تنازلات سياسية بعيدة المدى للفلسطينيين. بل إن أحد الأسباب الأساسية للدعم الذى يلقاه حزب الليكود من قبل اليهود الشرقيين إنما هو سياسته المتشددة فى الصراع العربى - الإسرائيلى. وهناك من يرى أيضا أن الكراهية التى يغالى السفارديم فى إعلانها ضد العرب، وضد أى مشاريع للتسوية، إنما تأتى فى إطار أنهم يريدون إثبات جدارتهم السياسية، خاصة فى ضوء الاتهامات السابقة التى اتهمتهم بالتقصير فى فترة إنشاء الدولة وقيامها. ومن ثم، فهناك من يرى أن سر قوة الليكود هو مخاطبته للشرقيين بأنهم إسرائيليون من جميع النواحى، إضافة إلى أنه قد ساعد السفارديم على كسر سلطة الإشكنازيين، أو بالأحرى أن السفارديم قد اتخذوا من الليكود معولا للقضاء على سلطة وتميز الإشكناز.

وأخيرا، فإنه يمكن القول، إجمالا، إن تحول اليهود الشرقيين إلى صف اليمين قد حدث نتيجة عدة أسباب، أولها المعاملة السيئة التى وصلت إلى حد الاحتقار والتى لاقاها السفارديم على يد الإشكناز، بما دفعهم فى اتجاه إظهار أكبر قدر ممكن من العداء للعرب والشرق عامة، باعتباره مصدر تعاستهم وتخلفهم، وانصرفوا لتأييد القوى اليمينية المتطرفة التى تعادى العرب، وثانيها الرغبة فى الانتقام من الأحزاب اليسارية، خاصة حزب العمل، التى رأوا أنها أغفلت مصالحهم وعملت على تعميق الفجوة بينهم وبين الإشكناز. وثالثها أن تحول السفارديم نحو اليمين قد جاء متسقا مع طبيعتهم التى تميل للمثالية التى تميز يهود الشرق عامة، وميلهم إلى الرموز القومية والدينية، وهى أمور وجدوها فى اليمين بشقيه: العلمانى القومى، والدينى، على الأقل بأكثر مما هى موجودة فى الأحزاب اليسارية ذات الطبيعة الإشكنازية.

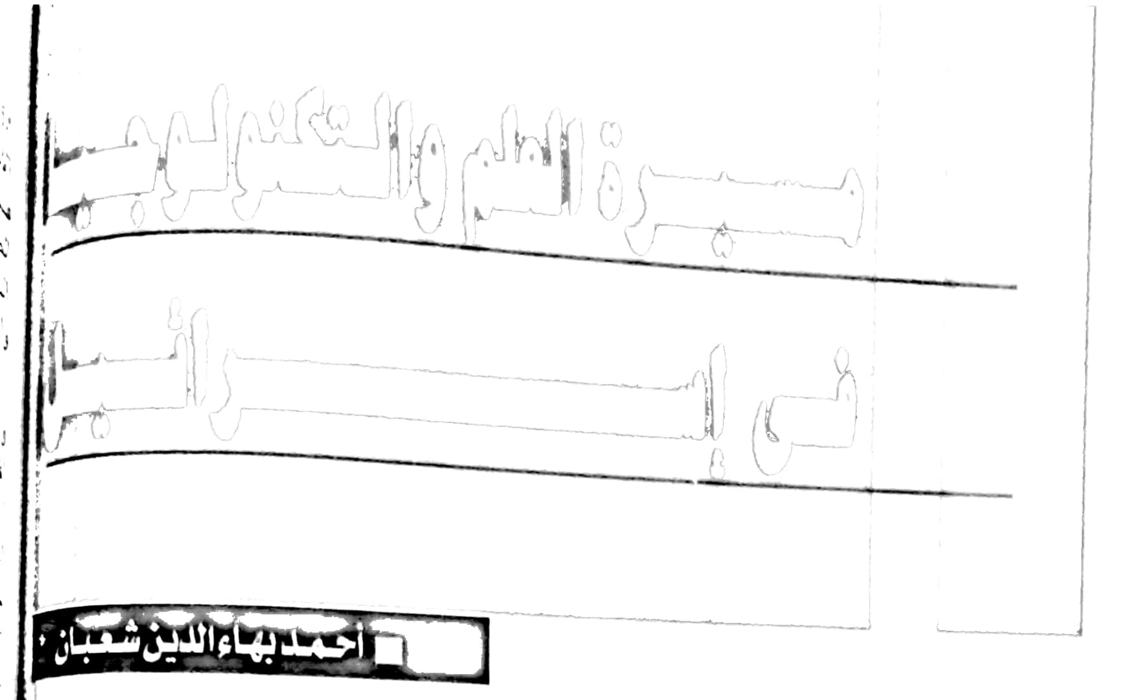
أما فيما يتعلق بموقف المتدينين والعلمانيين، فالحقيقة أن الصراع الموجود بين هاتين الفئتين لا يقل أهمية وتأثيرا عن الصراع القائم بين الإشكناز والسفارديم، فيما يتعلق بعملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، حيث يمثل الحريديم أقصى اليمين المتطرف فيما يتعلق بعملية التسوية والنظرة إلى العرب، بينما يأتى المتدينون فى الوسط بين الحريديم والعلمانيين، الذين يتبنون وجهة نظر أكثر إيجابية إزاء عملية التسوية والعرب عامة. ويتأكد ذلك من خلال الإشارة إلى موقفيهما إزاء التنازل عن الأراضى ومسيرة أوسلو والنظرة إلى العرب. ففى الدراسة - التى أعدتها رابطة "شعب حر" فى عام ١٩٩٧ عن العلاقة بين الأصولية الدينية والتطرف القومى - اتضح أنه لا يوجد أحد من المنتمين إلى القطاع الحريدى يؤيد فكرة التنازل عن الأراضى، فى حين أن تلك النسبة تقدر فى أوساط القطاع الدينى القومى بـ ١٠٪، كما أنها تقدر فى أوساط العلمانيين بـ ٥٠٪. ويتأكد التوجه نفسه من دراسة أجراها مركز "تامى شتايمنتس لبحوث السلام" أظهرت أن نسبة من يؤيدون مسيرة أوسلو فى الأوساط الحريدية ضئيلة للغاية، إذ بينما يؤيد ٩٪ من الحريديم هذه المسيرة، فإن هذه النسبة تقدر فى أوساط المتدينين بـ ٢٤٪، فى حين أنها تقدر بـ ٥٦٪ فى أوساط العلمانيين. وأخيرا، فقد أظهرت دراسة أخرى لمركز تامى شتايمنتس أن ٨٦٪ من الحريديم لا يثقون فى أن الشعب الفلسطينى يبتغى السلام، وأن ٥٪ من هذا القطاع يؤمنون بصدق نوايا الفلسطينيين فى السلام. وفى المقابل، تقدر هذه

النسبة بـ ٤٦٪ فى أوساط المتدينين، وبـ ٥٠٪ فى أوساط التقليديين، وبـ ٦٧٪ فى أوساط العلمانيين. وتبقى أهمية لضرورة الإشارة إلى أن العلمانيين والمتدينين يضمان العديد من الأجنحة التى تختلف نسبيا فيما بينها حول بعض الأمور التفصيلية. وفى هذا الصدد، يمكن الحديث عن فصيلين داخل كل تيار من التيارين العلمانى والدينى. فالتيار العلمانى يضم، أولا، الوسط العلمانى اليمينى الذى يمثله حزب الليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة، وهناك، ثانيا، الوسط العلمانى اليسارى الذى يمثله حزب العمل والأحزاب اليسارية الأخرى بزعامة ميريتس. أما التيار الدينى، فيوجد به، أولا، الوسط الدينى الوطنى الذى يمثله حزب المفدال وحركات المستوطنين، وثانيا الوسط الدينى المتشدد الذى يمثله حزبا شاس ويهدوت هتوراه.

وأخيرا، فإنه تجدر الإشارة إلى أن دخول إسرائيل عملية التسوية، بصرف النظر عن الرؤى المختلفة فيها إزاء تلك التسوية، قد أدى، أو، على الأقل، ترافق معه عدم استقرار سياسى واضح فى إسرائيل. فعبر اثنى عشر عاما، شهدت إسرائيل سبع حكومات إضافة إلى تولى شيمون بيريز الحكومة عقب اغتيال رابين. وخلال تلك الفترة، لم تستطع أى حكومة أن تكمل مدتها الدستورية، المحددة بأربع سنوات ودائما ما كانت الانتخابات المبكرة هى الحل. إضافة إلى ذلك، يبدو أن الخلافات المتعلقة بعملية التسوية مثلت عائقا لا يمكن التقليل من شأنه فى قدرة إسرائيل الرسمية على الوفاء بما تفرضه عليها مقتضيات عملية التسوية تجاه الفلسطينيين. وكما كانت الخلافات بين التيارات المختلفة بشأن التسوية سببا لحدوث عدم استقرار سياسى فى إسرائيل، فإن اتخاذ خطوة، بدت إيجابية، تجاه الفلسطينيين من قبل اليمينى أرييل شارون بالانسحاب من غزة، قد أدى أيضا إلى انقسام الليكود وانسحاب شارون من الحزب وتشكيل حزب جديد هو كاديما، استطاع الفوز فى انتخابات عام ٢٠٠٦، وتولى إيهود أولمرت رئاسة الوزراء. ومن ناحية ثانية، فإن دخول إسرائيل عملية التسوية لم يكن يعنى خروجا على الثوابت (اللاءات) الإسرائيلية المعروفة والتى يجمع عليها المجتمع الإسرائيلى بشتى طوائفه وانتماءاته، وهى: لا للعودة إلى حدود ١٩٦٧، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، لا للانسحاب من القدس العربية المحتلة التى ستبقى العاصمة الموحدة لإسرائيل إلى الأبد.

وخلاصة القول إن التيارات اليمينية بصفة عامة ترفض التسوية باعتبارها نيلا من المقدسات الإسرائيلية، وخصما من مكاسب إسرائيل المتحققة والمحتملة، كما أنها تقدس القوة وحدها لحماية أمن إسرائيل. أما التيارات اليسارية، فترى فى عملية التسوية ضرورة لاسرائيل فرضتها المتغيرات الدولية والإقليمية، ومن ثم ترى أن من صالح إسرائيل ألا تتخلف عن تلك العملية، فذلك يضر بمصالحها وعلاقاتها الدولية والإقليمية، ويقدم صورة سيئة عن إسرائيل باعتبارها رافضة للسلام، أى أن تلك التيارات تقبل بالتسوية من منطلق براجماتى، وتحاول خفض حدة الصراع، بينما لا تمانع التيارات اليمينية فى إبقاء جذوة الصراع متقدة. ولعل خير وصف لحال الإسرائيليين عامة تجاه السلام والتسوية هو ما صرح به الكاتب الإسرائيلى دافيد جروسمان، وهو أحد المؤيدين لحركة السلام الآن، حيث قال: "إننا نحن الإسرائيليين لا توجد لدينا عقلية الساعين الحقيقيين لتحقيق السلام، وهذا لا يعنى أننا لا نريد السلام. ولكن القضية أن هناك الكثيرين الذى يقدمون على التفوه بكلمة السلام، ولكنهم لا يفعلون أى شئ لتحقيق السلام". ثم ما صرحت به وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى فى ١٩ فبراير عام ٢٠٠٨، أمام مؤتمر القدس الخامس، إذ أكدت أن دخول التسوية والمفاوضات هو خيار براجماتى بحت للحفاظ على الدولة، حيث قال "إن المفاوضات الجارية حاليا مع الفلسطينيين مستوجبة وضرورية، الهدف الأول منها تثبيت المصالح الإسرائيلية والمبادئ التى نسير عليها فى المستقبل .. وأضافت "أن عدم التفاوض على تلك المبادئ من شأنه أن يفوت على إسرائيل فرصة كبيرة لا تتكرر فى المستقبل، ويبقينا مع من يرفضون الاعتراف بنا".





أحمد بهاء الدين شعبان*

منذ أن طرح "ثيودور هرتزل"، فى كتابه "الدولة اليهودية"، فكرة أن يسعى اليهود للحصول على السيادة "على جزء من الأرض يكفى للاحتياجات الحقيقية لأمة"(١)، كان العلم والتطور التكنولوجى أداة رئيسية لإنجاز المشروع المتخيل.

فـ "... كل إنجاز اجتماعى أو تكنولوجى فى عصرنا هذا أو فى العصر القادم .. ينبغى توظيفه لهذا الهدف .. وكل اختراع ذى قيمة، كان موجودا الآن أو سيوجد فى المستقبل، ينبغى الاستفادة به. بهذه الطريقة، يمكن احتلال الأرض وإقامة الدولة، بأسلوب لم يعرفه التاريخ حتى الآن، وبإمكانات نجاح لم يحدث مثلها من قبل!"(٢).

إن امتلاك مفاتيح العلم، والتقدم التكنولوجى، فى الدولة الموعودة هو المدخل لإنجاز الأحلام: إذ "مهما يكن من أمر، فإن مخترعينا التكنولوجيين، وهم بحق الذين أحسنوا للإنسانية، سوف يستمرون فى عملهم بعد البدء فى الهجرة، وسوف يكتشفون أشياء رائعة، كالتى شاهدناها وربما أروع مما شاهدناه. لقد توقفت كلمة المستحيل عن الوجود من قاموس العلوم التكنولوجية!"(٣).

لكن الدور الكبير، فى وضع الركائز الاستراتيجية للمنظومة العلمية الإسرائيلية الراهنة، يعزى، بشكل رئيسى، إلى "ديفيد بن جوريون" (أول رئيس وزراء للدولة)، الذى كان يؤمن بأن: "قدر الإسرائيليين، عبر الأجيال، أن يبقوا القلة فى مواجهة الكثرة، ولذلك لابد لهم أن يدركوا، ليس فقط ضرورة الحفاظ على التفوق النوعى لفترة مقبلة من الزمان، وإنما أيضا ضرورة تزايد وتنامى هذا التفوق باستمرار"(٤)، ذلك أن "التطور العلمى شرط مهم لتعزيز أمننا. لقد أصبح العلم اليوم مفتاح التطور الاقتصادى والقوة العسكرية. إن أمننا واستقلالنا يتطلبان أن يقوم أكبر عدد من الشباب بتكريس أنفسهم للعلوم والبحوث: البحث الذرى والإليكترونى، وما شابههما"(٥).

وورث الجيل الأحدث من القادة الإسرائيليين هذه المفاهيم الثابتة فى اليقين الصهيونى عن أهمية التفوق العلمى والتقنى، فـ "بنيامين نيتانياهو" (رئيس الوزراء الأسبق) يدفع القضية خطوة أبعد للأمام: ففى "العالم مابعد الصناعى الذى نلجه، توشك إسرائيل أن تتحول إلى عنصر جبار، شديد الأهمية، لأننا متأهبون لاقتصاد المعلومات أكثر من أى دولة فى العالم"(٦)، وكذلك "أرييل شارون" (رئيس الوزراء السابق)، الذى صرح أمام "مؤتمرهرتزيليا"، (دورة ٢٠٠٤)، بأن على إسرائيل "واجبا"، يتمثل فى "أن تطمح دوما للصدارة، من خلال التعليم، لتحقيق التميز، فهذا هو المفتاح من أجل مستقبل أفضل لدولة إسرائيل"(٧).

وحتى من قبل تأسيس الدولة، كان اهتمام الحركة الصهيونية بوضع أسس المؤسسات العلمية، رفيعة المستوى، أمرا ملحوظا، ولدى إسرائيل الآن، مجموعة من أهم الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية، هذه أبرزها:

معهد التخنيون :

هو أقدم مؤسسات البحث العلمى فى إسرائيل، حيث وضع حجر الأساس له عام ١٩١٢، وافتتح رسميا عام ١٩٢٤، على مرتفعات "جبل الكرمل" تحت اسم "المدرسة التكنيكية العليا"، على مساحة تزيد على ١٥٠ هكتارا، تمثل مدينة علمية متكاملة، توسعت حتى بلغت الآن مليونا وثلاثمائة وخمسين ألف متر مربع.

وقد شارك "البرت أينشتاين" فى افتتاح معهد "التخنيون"، الذى أصبح معهدا علميا مرموقا، يحظى بتقدير عالمى، يمنح، إضافة لشهادة البكالوريوس، إجازات عليا للدارسين فيه (ماجستير ودكتوراه) فى فروع علمية عديدة: الهندسة والبناء والطيران والإليكترونيات. ويولى "التخنيون" اهتماما علميا خاصا بأفرع العلوم الحديثة، كالمعلوماتية، وتقنيات النشاط النووى والبيولوجى، وأبحاث العلوم التطبيقية فى مجالات المياه، وميكانيكا وخصائص التربة، وتكنولوجيا وعلوم الفضاء والطيران، والأشعة الكونية، والمحركات الصاروخية، وفيزياء الحالة الصلبة، والنانو تكنولوجى .. وغيرها من أقسام العلوم الدقيقة والمتطورة.

(*) كاتب وباحث مصرى.

الجامعة العبرية:

حتى قبل إعلان دولة المشروع الصهيوني (في ١٥ مايو ١٩٤٨)، كان العمل قائما -على قدم وساق- من أجل وضع الأسس العملية لهذا المشروع، وبالأخص في المستوى العلمي، فجرى طرح مشروع إنشاء الجامعة اليهودية، في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، وإقراره، وإيكال أمر وضع خططه التنفيذية إلى مجموعة من الإداريين والعلماء، برز منها "حاييم وايزمان"، الذي أصبح أول رئيس للدولة لدى إعلانها.

وقد تحدث "وايزمان" بإسهاب، في مذكراته المعنونة: "التجربة والخطأ"، عن مراحل إنشاء "الجامعة العبرية" وحتى الإعلان عن افتتاحها، في أول أبريل ١٩٢٥، بحضور "ضيف الشرف" الأول، "اللورد بلفور"، صاحب الوعد "المشئوم"، الذي أحيط بحفاوة بالغة، اعترافا بفضله، وألقى كلمة في تلك المناسبة، ألحقها بخطاب شكر حار أرسله إلى "وايزمان" من الإسكندرية، وهو في طريق العودة إلى إنجلترا، نصح الحركة الصهيونية فيه بأن "الغرض الأكبر من زيارتي كان افتتاح الجامعة العبرية، ولكن النجاح في إصابة الأغراض الفكرية والأدبية ليكون جزئيا لا كليا، إن هو لم يجاره تقدم مادي متين، ومن ثم فقد أسعدني، بصورة مخصوصة، ما شاهدته من مستوطنات يهودية مزدهرة، وهي الشواهد الناطقة بنمو الوطن القومي نموا صحيحا سليما قويا"(٨).

وقد تألفت الجامعة في البداية من "معهد الدراسات اليهودية"، و"معهد الميكروبيولوجي"، و"معهد الكيمياء"، و"مركزهداسا الطبي التعليمي، كما أضيف إلى هيئات الجامعة، فيما بعد، "كلية الدراسات الإنسانية"، و"كلية العلوم"، و"كلية العلوم الاجتماعية"، و"كلية الطب"، و"كلية القانون"، "وكلية طب الأسنان"، و"العلوم التطبيقية"، و"التكنولوجيا"، و"كلية الزراعة وعلوم الغذاء والبيئة".

ويشارك علماء "الجامعة العبرية" في المئات من المشاريع البحثية المتقدمة، في مجالات علمية متشعبة، في الرياضيات، والتحليل Analysis، ونظرية الاحتمالات Probability Theory، ونظرية الألعاب Games Theory، ونظرية الأعداد، والمنطق الرياضي ... إلخ، وكلها فروع علمية متقدمة، خلقت علاقات علمية متطورة بين العلماء الإسرائيليين ونظرائهم في شتى المراكز والجامعات الكبرى في العالم.

معهد وايزمان للعلوم:

تأسس في "روحوبوت"، عام ١٩٣٤، تحت اسم "معهد دانيل زيف" وترأسه "حاييم وايزمان" لفترة طويلة، قبل أن يطلق اسمه على هذه المؤسسة العلمية المميزة، اعترافا بدوره العلمي والسياسي.

يعد "معهد وايزمان للعلوم" أكبر معاهد الأبحاث العلمية الإسرائيلية، ويحظى بشهرة عالمية رفيعة، ويتخصص في الدراسات ما بعد الجامعية فقط (الماجستير والدكتوراه)، ويضم أربع كليات أساسية، هي: "كلية الرياضيات"، و"كلية الفيزياء الحيوية"، و"كلية الكيمياء الحيوية"، و"كلية العلوم البيولوجية". كما يحتوي المعهد على عدد من الأقسام تغطي تخصصات علمية متشعبة، كالرياضيات النظرية والتطبيقية، والفيزياء النووية، وأبحاث النظائر Isotope Researches، وبلورات أشعة إكس، وأبحاث البوليميرات Polymers، والبيوفيزياء، والأحياء التجريبية Experimental Biology، والكيمياء الضوئية، والتحليل الطيفي، وعلوم الأدوية، والهندسة الوراثية Genetic Engineering وأبحاث "الجينوم" البشري والحيواني Genome Knowledge .. وغيرها من الفروع التي منحته مكانته العلمية والبحثية، العالمية، المرموقة(٩).

جامعة "بار إيلان":

حملت اسم الحاخام "بار إيلان"، وأنشئت في ضاحية "رامات جان"، جنوب شرق "تل أبيب" عام ١٩٥٥، وهي جامعة دينية الطابع، ، تستهدف "خلق جيل من العلماء على دراية واسعة بالتوراة والشريعة اليهودية"(١٠)، وباعتبارها "الأكاديمية الصهيونية الدينية اليهودية" حسب مفهوم البروفيسور "بنحاس حورحين"، صاحب فكرتها ومؤسسها(١١).

وتخدم الجامعة نحو ٢٠ ألف طالب(١٢)، ولها فروع متعددة في "عسقلان" و"أرييل" و"صفد"و"أسر" و"تسميح"، وتضم أكثر من ١٢٠ مركزا للبحوث والاختبارات، ويتخرج فيها كل عام المئات من الكوادر العلمية المتعصبة للأفكار الأصولية، كما ترتبط باتفاقيات مشتركة مع جامعات وهيئات أمريكية وأوروبية، يتم عبرها تدريب المئات من باحثي هذه الجامعات والهيئات، حتى يتم تحويلهم إلى مؤيدين "للفكر الصهيوني، وأصبحوا مندوبين وسفراء لإسرائيل عند عودتهم"، على حد تعبير نائب رئيس الجامعة الأسبق، البروفيسور "عمانوئيل راكمان"(١٣).

جامعة "تل أبيب":

أنشئت عام ١٩٥٦، وهي تضم أكبر عدد لطلاب المرحلة الجامعية، الدارسين في إسرائيل، (أكثر من ربع إجمالي عدد الطلاب الجامعيين، ويتراوح عددهم مابين ٢٥ و٣٠ ألفا)، وتضم كليات للدراسات العلمية التقليدية: الطب والعلوم الأساسية، والعلوم الاجتماعية والآداب، والإدارة والحقوق، والفنون، ومعاهد للتعليم والبيئة والعمل الاجتماعي وعلوم ما وراء البحار ... إلخ.

كما أسست الجامعة مراكز بحثية متميزة، مثل "مركزالتحليلات التكنولوجية والتوقعات" (I.C.T.A.F)، و"مركز التكنولوجيا الحيوية"، الذي أنشئ بمبادرة من الرئيس الإسرائيلي الرابع "أفرايم كاتسير"، بغرض: "تطوير عمليات صناعية جديدة، تعتمد على الخبرة الكثيفة التي تراكمت، في مجالات الكيمياء الحيوية، والفيزياء الحيوية، والبيولوجيا الجزيئية، وعلم الوراثة ..."، وتمتلك مفاعلا تجريبيا مخصصا لأغراض البحث العلمي والتدريب في المجال النووي(١٤).

جامعة حيفا:

أنشئت عام ١٩٦٣، برعاية الجامعة العبرية وتحت مظلة إشرافها العلمي، وبالتعاون مع بلدية حيفا، واستقلت علميا ، بصفة رسمية، عام ١٩٧٢، وتضم أكبر تجمع للطلاب العرب الجامعيين في إسرائيل(١٥).

يدرس طلاب جامعة حيفا الآداب والعلوم والحقوق والتربية والإدارة والتجارة، ويتبعها عدة معاهد ومؤسسات للبحوث والدراسات، ويبلغ عدد طلابها نحو ١٥ ألفا.

جامعة بن جوريون:

أنشئت في منطقة "بئر سبع"، عام ١٩٦٥، بالتعاون بين الجامعة العبرية ومعهدي "التخنيون" و"وايزمان"، بهدف الاندماج مع

مشروع الاستيطان فى النقب، ولدعم التجمعات اليهودية الضعيفة فى تلك المنطقة(١٦)، واستكملت مقوماتها عام ١٩٦٩، وتضم كليات دراسية للعلوم الطبيعية، والطب، والتمريض، والكمبيوتر، والهندسة، والاقتصاد، وعلم النفس، والعلوم الاجتماعية، ويبلغ عدد طلابها نحو ١٥ ألف طالب، جلهم من اليهود ذوى الأصول العربية، يمثلون نحو ١٠٪ من إجمالى الطلاب فى إسرائيل، ويتبعها العديد من مراكز البحث والمعاهد الدراسية، أهمها ما يختص بدراسة المجتمع البدوى، و"معهد أبحاث النقب"، الذى أسس عام ١٩٧٣، فى "سديه بوكر". ويحتفظ هذا المعهد بالأرشيف التاريخى لأول رئيس للوزراء، "ديفيد بن جوريون"، الذى يضم نحو ثلاثة أرباع المليون وثيقة. وتمكنت الجامعة من استقطاب المهاجرين الجدد، خاصة من روسيا، حيث قامت بوضع برامج خاصة لهم، تساهم فى عملية استيعابهم ودمجهم داخل المجتمع الإسرائيلى، كما افتتحت فروعا لها فى "إيلات - أم الرشراش المصرية"، ومناطق أخرى من النقب(١٧).

وإضافة لما تقدم، فهناك عدد من الجامعات الثانوية الأخرى، مثل "الجامعة المفتوحة"، التى أنشئت عام ١٩٧٣، بـ "رامات أفيف"، شمالى "تل أبيب"، وهى تفسح المجال أمام كل من يرغب فى الدراسة المستقلة دون شروط معقدة. كما تقوم ببث البرامج الدراسية بواسطة الشبكة الإذاعية والتليفزيونية. ويبلغ عدد المنتسبين لها نحو ٢٠ ألف طالب منتشرين فى مختلف أرجاء الدولة، وتتبعها مراكز متعددة يسهل الوصول إليها.

الجيش الإسرائيلى "حاضنة" للتقدم العلمى :

منذ بدايات الحركة الصهيونية الأولى، كان هناك سعى لتصنيع الأسلحة والذخائر. وقد أسست حركة "الهاجاناه" الإرهابية أول مصانع السلاح التى سميت "الصناعة العسكرية"، (تعس - Ta`as) عام ١٩٣٣، قبل اغتصاب فلسطين، وأصبحت "قلب الصناعات الحربية ونواتها"(١٨).

وقد أنشئ "سلاح العلوم" كفرع ضمن صفوف "قوات الدفاع"، خلال حرب ١٩٤٨، سرعان ما تحول إلى "قسم البحث والتخطيط" التابع لـ "وزارة الدفاع"، بعد إعلان الدولة، والذى تطور إلى "هيئة تطوير الوسائل القتالية" (رفائيل)، التى تحددت مهمتها فى: "تطوير وسائل قتالية جديدة عن طريق التكنولوجية الفائقة التقدم"(١٩). كما أنشئت "وحدة البحوث العسكرية"، كمركز لدراسة وتطوير التكنولوجيا الحربية، ثم تطورت هذه الوحدة، لكى تصبح "المعمل المركزى للأبحاث والتطوير"، وهو هيئة علمية بحثية متخصصة، تتبع إدارة شئون الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

ولعبت الصناعات العسكرية دورالرافعة التى نهضت بالاقتصاد الإسرائيلى، خاصة بعد حرب عام ١٩٦٧، الذى وصف باعتباره عام بداية "عسكرة الاقتصاد الإسرائيلى"، حيث تحول المجتمع الإسرائيلى، بحسب "ارون كليمان"، و"بفعل التصنيع الحربى، من الاقتصاد الزراعى المبنى على صادرات الحمضيات إلى مجتمع على درجة عالية من التصنيع، ينتج الإلكترونيات، وأصنافا أخرى ذات تقنية متقدمة"(٢٠).

وقد ساعد نموالقطاع العسكرى، المرتبط بالتقدم التقنى، والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة، على تدعيم نفوذ وسطوة جماعة القيادة العسكرية، داخل المجتمع والدولة، حيث أصبحت عملية التصنيع الحربى تلعب دورا أساسيا لا غنى عنه، فى تدعيم نفوذ "المجمع الصناعى - العسكرى" المعروف باسم "دولة إسرائيل"(٢١).

وترتب على ذلك أن تم توجيه أكثر من ثلاثة أرباع الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير إلى الوجهة البحثية العسكرية. وقد ساعد ذلك، إضافة إلى الدعم الفنى والمالى الضخم، المتدفق من الغرب والولايات المتحدة، على تطور مبيعات السلاح الإسرائيلى، الذى تم تسويقه، فى مطالع عقد التسعينيات الماضى، إلى ٦٢ دولة. وتنتج إسرائيل، وتبيع، الأسلحة الخفيفة بأنواعها، والذخائر، والصواريخ أرض - أرض، وأرض - جو - جو (من طراز شافيت)، وصواريخ جو - جو (من طراز بايثون - ٥)، والصواريخ الحاملة للرءوس النووية، والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (من طراز السهم - حيتس)، والصواريخ الجوالة (كروز - من طراز دليلة)، والصواريخ البحرية، والأسلحة الذكية، والطائرات المقاتلة (من طراز كفير)، والطائرات بدون طيار، وأجهزة التشويش الإليكترونى، وأقمار التجسس الاصطناعية (من طرازى أوفيك وعاموس)، ومعدات الملاحة الإلكترونية المتطورة للطائرات، والأنظمة البصرية، وأسلحة الليزر والطاقات الموجهة.

وتطور القطاع العسكرى إلى أن أصبح "القطاع القائد فى الاقتصاد الإسرائيلى، فى الثمانينيات"(٢٢)، وتقدمت إسرائيل فاحتلت المرتبة الخامسة بين عمالقة صناع السلاح فى العالم(٢٣)، ثم حققت الموقع الرابع (بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا) فى العام الماضى (٢٠٠٧).

وصل الإنفاق على البحث العلمى والتطوير، فى إسرائيل فى السنوات الأخيرة الماضية، إلى أن أصبح الأعلى على مستوى العالم كله، حيث بلغ ٤,٨٪ من إجمالى الدخل القومى (نحو خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٤)، وبما يجعله ضعف النسبة التى تنفق فى هذا المجال فى الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاثة أمثال ما تنفقه انجلترا فى هذا السياق، وخمسة أمثال الإنفاق الفرنسى (٢٤).

وقد كان للتشريعات الحكومية التى استنت لتشجيع صناعات البحث والتطوير، مثل قانون "تشجيع صناعات البحث والتطوير"، (الصادر عام ١٩٨٤)، تأثير كبير، حيث نمت صادرات إسرائيل من الصناعات المتقدمة تكنولوجيا نموا ملحوظا فى السنوات الأخيرة .

ووصل عدد شركات الصناعات الدقيقة المتطورة، فى إسرائيل حتى عام ١٩٩٨، إلى نحو ٢٠٠٠ شركة، نصفها شركات جديدة، لكى تحتل إسرائيل، بذلك، المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فى عدد شركات الكمبيوتر وتطوير التكنولوجيا الرفيعة (Hi Tech) المستحدثة(٢٥).

وفى بدايات عقد التسعينيات الماضى، امتلكت إسرائيل قاعدة من العلماء والمهندسين والتقنيين المهرة، عددها ٢٠ ألفا و١٠٠ عالم ومهندس وفنى، (إحصاء ١٩٩٢)، وهو ما عنى أن هناك ٤٨ إسرائيليا من كل عشرة آلاف إسرائيلى، كانوا يعملون فى هذه الأنشطة المتقدمة، وهى نسبة متقدمة للغاية، تعد من أعلى النسب فى العالم. ومن المؤكد أن هذه النسب، العالية أصلا "قد ارتفعت طوال عقد التسعينيات الماضى ارتفاعا ملحوظا ، بفعل تدفق أعداد كبيرة من العلماء اليهود الروس، الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد سقوط الاتحاد السوفيتى السابق.

وقد انعكس هذا الإنفاق على موقع إسرائيل فى مجال النشر العلمى، حيث نشر علماؤها، فى بداية التسعينيات من القرن الماضى، ما نسبته ١٪ من إجمالى البحوث المنشورة فى العالم.

حصول العلماء الإسرائيليين على جوائز نوبل:

فى عام ٢٠٠٤، نال العالمان الإسرائيليان: "هارون سيشانوفر Aaron Ciechanover" و"أفرام هيرشكو Avram Herchko" جائزة نوبل فى الكيمياء، لـ "عملهما الريادى فى مجال تحلل الخلايا البروتينية"، الأمر الذى مثل اختراقا مهما لفهم ومعالجة أمراض كالسرطان، والتليف المرارى والزهايمر- Alzheimer، والشلل الرعاش - Parkinson's disease، وغيرها.

كما حصل "روبرت جيه أومان Robert J. Aumann"، عالم الرياضيات الإسرائيلى، عام ٢٠٠٥، على جائزة نوبل فى الاقتصاد، مشاركة مع العالم الأمريكى "توماس س. شيلنج، فى "نظرية الألعاب". يقول "أومان"، الذى يدرس الرياضيات فى الجامعة العبرية، إنه من المرجح "أن تكون إسرائيل هى رقم واحد فى حقل" نظرية الألعاب "فى العالم".

وقد سبق "أومان"فى الحصول على جائزة نوبل أيضا، عام ٢٠٠٢، فى الفرع نفسه العالم "دانيال كاهينمان - Daniel kahnemann"، المولود فى إسرائيل، والمقيم فى الولايات المتحدة. كما حصل عليها فى الأدب، الإسرائيلى "شاى آجنون - Shai Agnon".

وحسب تقرير لليونسكو عام ١٩٩٨، فإن ما نشرته إسرائيل من أبحاث علمية يقدر بضعف إجمالى ما نشره العلماء والباحثون العرب مجتمعين، وأن إنجاز "الجامعة العبرية" وحدها يفوق إنجاز الجامعات العربية مجتمعة(٢٦). ولو قارنا عدد العلماء الذين نشروا بحوثا فى ذلك الوقت بعدد السكان، لتبوأت إسرائيل الموقع الأول فى العالم (١١,٧ لكل عشرة آلاف نسمة)، وقبل حتى الولايات المتحدة (١٠ لكل عشرة آلاف نسمة)، واليابان (٨,٢ لكل عشرة آلاف نسمة)(٢٧).

كما احتلت إسرائيل المرتبة الرابعة بالنسبة لبراءات الاختراع الأوروبية، والمرتبة نفسها بالنسبة لبراءات الاختراع الأمريكية حسب التقرير نفسه، متقدمة بذلك على كوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا.

الكمبيوتر وصناعة المعلومات:

اجتذبت إسرائيل، خلال السنوات الماضية، كبريات الشركات العالمية العاملة فى مجال الكمبيوتر وصناعة المعومات، مثل: (I.B.M)، ومايكروسوفت (Microsoft)، وهيولت - باكارد (H.P)، وموتورولا (Motorolla)، وإنتل (Intel) .. وغيرها، فاستثمرت فيها مليارات الدولارات، وشيدت بها أضخم المصانع بأحدث التكنولوجيات.

وتميزت الصناعة الرقمية فى إسرائيل، المؤسسة على المشاركة والدعم الغربى والأمريكى الكامل، فى مجال أجهزة التجهيز الطباعى، وفصل الألوان (Color Separation)، والتوضيب الإليكترونى، وأيضا فى مجال التكنولوجيا الطبية، وبرزت من بينها العديد من الشركات التى حازت سمعة عالية واسعة، كشركة"اكسنت" (Accent)، وشركة"ساتيكس" (Satecs)، وشركة كومفيرس تكنولوجى (Comvers Technology) التى يتجاوز رأسمالها ١٦ مليار دولار(٢٨).

كذلك، حققت صناعة البرمجيات الإسرائيلية طفرة كبيرة، من بداية متواضعة لا تتجاوز ٥ ملايين دولار عام ١٩٨٤، إلى ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٣، إلى ٨٠٠ مليون دولار فى العام التالى، وإلى نحو ٥ مليارات دولار منتصف التسعينيات الماضية(٢٩)، ثم إلى قرابة الـ ٦ مليارات دولار عام ١٩٩٧(٣٠)، و٨,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩(٣١)، ثم لكى يتجاوز عتبة الـ ١٠ مليارات دولار فيما بعد.

وبشكل عام، فقد تطورت صادرات إسرائيل من السلع الإليكترونية المتطورة (التى استحوذت الولايات المتحدة وأوروبا على أغلبها) تطورا ملحوظا ، حيث قفزت من ٩,١ مليار دولار عام ١٩٩٩(٣٢)، وبلغت نحو ١٥,٣ مليار دولار، عام ٢٠٠٤(٣٣)، أى بمعدل زيادة مطرد بنحو ١٤٪ كل عام. ومن هنا، لم يكن من الغريب أن يتم تداول أسهم أكثر من مائة من الشركات الإسرائيلية الكبرى، العاملة فى هذا المجال، فى أهم البورصات العالمية، كبورصة "ناسداك" الأمريكية بنيويورك.

علوم الذرة وتقنياتها:

بدأت إسرائيل فى أوائل الخمسينيات من القرن الماضى بعمل مسح تفصيلى لصحراء النقب للبحث عن رواسب الفوسفات اللازمة لاستخلاص اليورانيوم، وأرسلت البعثات العلمية إلى الولايات المتحدة والغرب لإعداد الكوادر التقنية، وشاركت فى المؤتمرات العلمية المتخصصة، واستفادت من خبرات العلماء اليهود البارزين العاملين فى مجال الطاقة النووية، كما أنشأت وكالة سرية للتجسس العلمى "لاكام"، جعلت على رأس مهامها هذه القضية.

لكن التقدم الكبير فى هذا السياق ترتب على إنشاء "وكالة الطاقة الذرية الإسرائيلية" فى منتصف عام ١٩٥٢، التى أخذت على عاتقها مهمة الإعداد لاقتحام هذا المجال الصعب.

وقد شيدت فرنسا المفاعل النووى الرئيسى لإسرائيل فى "ديمونا"، وقدمت المعارف لتكوين قاعدة المعلومات النظرية والتقنية، ودربت الخبراء والفنيين. من ناحية أخرى، قدمت الولايات المتحدة "خدمة" لا تقل أهمية، حيث أهدت إسرائيل، بموجب برنامج "الذرة من أجل السلام"، مفاعل "ناحال سوريك" بكامل مشتملاته واحتياجاته، وأشكالا أخرى بالغة الخطورة من المساعدات المالية والمادية والفنية والأكاديمية، ودعمت المراكز العلمية الإسرائيلية العاملة فى هذا المجال.

وتمتلك إسرائيل العديد من المفاعلات النووية، أهمها مفاعل "ديمونا" بصحراء النقب Dimona Nuclear Plant، ومفاعل

"ناحال سوريك"، جنوبى تل أبيب، ومفاعل "جامعة بن جوريون"، ومفاعل معهد "التخنيون"، والأخيران مفاعلان تجريبيان لأغراض الاختبار والتدريب. وهناك أنباء غامضة عن مؤسسات نووية فى "النبى روبين". كما كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية عن اتجاه النية، فى إسرائيل، لإنشاء مفاعل نووى جديد، بمنطقة "شبتا" بالنقب، تبلغ تكلفة بنائه مليارى دولار، "ستستخدم فى بنائه تكنولوجيا جديدة، معدة لتحسين الأمان والدقة فى المحطات النووية"(٣٤).

وتشير أرجح المصادر إلى أن إسرائيل، حتى عام ١٩٨٦، كانت تمتلك القدرة على تصنيع مائتى رأس نووى، كما أنها صنعت قنابل نووية تكتيكية، وقنابل هيدروجينية، ولديها ثلاث غواصات ألمانية الصنع مزودة بصواريخ نووية جوالة، فضلا عن امتلاكها وسائل إطلاقها: طائرات F-16 الأمريكية، والصواريخ الباليستية، عابرة القارات، من طرازى "شافيت" و"أريحا"(٣٥).

أقمار التجسس والاتصال الفضائى :

تصنع إسرائيل، وتطلق، طرازين من الأقمار الصناعية:

الطراز الأول: أقمار التجسس من نوع"أوفيك -(OFFEQ الأفق):

وقد أطلق منها: "أوفيك - ١"، يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨٨، و"أوفيك - ٢"، يوم ٩ يوليو ١٩٩٠، و"أوفيك - ٣"، يوم ٥ أبريل ١٩٩٥، وفشلت تجربة إطلاق القمر"أوفيك - ٤"، يوم ٢٣ يناير ١٩٩٨، و"أوفيك - ٥" الذى أطلق يوم ٢٨ مايو ٢٠٠٢، وفشلت كذلك تجربة إطلاق "أوفيك - ٦" . وكانت آخر تجربة ناجحة لإطلاق قمر من هذا النوع، "أوفيك - ٧"، بواسطة صاروخ حامل، ثلاثى المراحل، إسرائيلى الصنع، من طراز "شافيت"، فجر يوم ١١ يونيو ٢٠٠٧، من قاعدة "بالماحيم" -لأول مرة- فى ظروف مناورة حربية، وهى قدرة لا يمتلكها سوى الولايات المتحدة وروسيا، كما يقول موقع "دبكا"(٣٦). كما يعد القمر "أوفيك - ٨" لإطلاقه فى وقت لاحق. ومهمة هذا النوع من الأقمار الصناعية هى التجسس على المنطقة العربية وجنوب الاتحاد السوفيتى السابق، وإيران(٣٧).

أما الطراز الثانى من الأقمار الصناعية، فهى من نوع"عاموس AMOS":

وهو قمر اتصالات ومراقبة فضائية، أطلق أول نماذجه فى نوفمبر ١٩٩٥، وأعلن أن إرساله يغطى المنطقة الممتدة من إيران شرقا، حتى ليبيا غربا، ومن أوكرانيا شمالا، حتى السودان جنوبا، لكن تركيزه سيكون على مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومنطقة الخليج(٣٨).

أما آخر المستجدات فى هذا السياق، فهو إطلاق إسرائيل لقمر جديد، أطلقت عليه اسم"تك ستار - Tec Star"، وهو قمر تجسس وزنه نحو ٢٦٠ كجم، "تتيح أجهزته لإسرائيل كشف مختلف الأهداف، بما فيها الصغير جدا ، عبر الغيوم والعواصف الرملية". وقد أطلق إلى مداره من الهند، وبواسطة صاروخ هندى من نوع PSLV، توخيا لضغط النفقات، وتجنبا لاحتمالات التعرض للخطر، مثل "أوفيك - ٤" و"أوفيك - ٦"، فى وقت سابق(٣٩).

ويجدر الإشارة إلى أن القدرة الإسرائيلية فى مجال صنع وإطلاق الأقمار الصناعية، على حداثتها، سرعان ما وظفت اقتصاديا فى العرض الذى قدمه وزير الدفاع الإسرائيلى، "إيهود باراك"إلى تركيا، خلال زيارته لها فى شهر فبراير ٢٠٠٧، حيث حث المسئولين الأتراك على شراء قمر صناعى، من طراز"أفق"، بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، ضمن عروض لصفقات سلاح أخرى(٤٠).

التكنولوجيا الطبية والبيولوجية :

وكفرع جديد للعلوم، اهتمت إسرائيل بالتكنولوجيا الطبية والبيولوجية، فوفرت التوظيفات المالية والبشرية اللازمة، وأنشأت المعامل ومراكز البحث الضرورية، وأرسلت البعثات الأكاديمية. وكونت الشركات العاملة فى هذا المجال (كان عددها فى منتصف عقد التسعينيات الماضى نحو ٨٠ شركة، وصل إلى ١٥٠ شركة فى بدايات هذا القرن)، الأمر الذى أدى، فى وقت قياسى، إلى نمو ملحوظ فى هذه الصناعة، وبحيث أصبحت الشركات الإسرائيلية تنتج وتبيع أكثر من ثلاثين نوعا من المنتجات الأساسية، تشمل جرعات اللقاح والتطعيم، ومنتجات الهندسة الوراثية والجينات، للإنسان والحيوان والنبات، وأدوية علاج سرطان الدم وسرطان الثدى، وبكتيريا تنظيف ناقلات النفط، وغيرها من المنتجات الحيوية (٤١).

وتملك إسرائيل عددا من المؤسسات والهيئات العاملة فى مجال التكنولوجيا الطبية والبيولوجية، على رأسها "اللجنة الوطنية للبيوتكنولوجى"، كما أنها عضو مؤسس فى "منظمة البيولوجيا الجزيئية الأوروبى"، و"مختبر البيولوجيا الجينية الأوروبية" اللذين يضمان نحو ٢٠ دولة، وإسرائيل هى الدولة الوحيدة غير الأوروبية بها.

وقد تحددت مهمات "اللجنة الوطنية للبيوتكنولوجى" فى اتجاهات متعددة، منها، فى مجال "الزراعة البديلة"، العمل على تحقيق الأهداف التالية:

تطوير منتجات متقدمة مرتكزة على التكنولوجيا المبتكرة والبارزة، بهدف استثمار فرص تسويقية وتجارية جديدة.

استثمار وجود موارد بشرية غنية، إلى جانب أرض "النقب" الشاسعة غير المزروعة، واستخدام المياه التى خضعت للمعالجة، بهدف استنباط منتجات زراعية متقدمة، بدلا من إنتاج المواد الغذائية التقليدية.

تطوير صناعة زراعية ضمن إطار التكنولوجيا البيولوجية، قد تشكل مركز اهتمام جاذبا، ومصدر إثارة للعلماء والمهندسين، وللطاقة التكنولوجية، فى المناطق الحدودية، على السواء(٤٢).

التطور العلمى والتكنولوجى الإسرائيلى من منظور استراتيجى .. إسرائيل فى مسار الدول المتطورة :

لم تنقطع الدوائر الإسرائيلية المسئولة عن طرق أبواب المستقبل بقوة، وهى تجرى دائما الدراسات المستقبلية التى تحاول توقع صورتها القادمة، وسط الصراعات والتحديات المحيطة. وفى إطار هذه الجهود، صدر تقرير "إسرائيل ٢٠٢٠"(٤٣)، الذى شارك فى وضعه نخبة كبيرة من المسئولين الحكوميين، والسياسيين، والعلماء، والمهندسين، والخبراء، والاكاديميين، والعسكريين، والتقنيين، بلغوا نحو ٢٥٠ شخصا، كونوا فريقا للعمل الطويل النفس، برئاسة البروفيسور "آدم مازور".

وقد أتت الخطة الشاملة لهذا التصور فى ثمانية عشر مجلدا، بعضها وجه إلى جهات الاختصاص فى الحكومة، والبعض الآخر- مثل "السياسة الأمنية الإسرائيلية"، الذى يناقش خطط تطوير الجيش، ووسائل إعداده وتدريبه، واتجاهات تحديث مفاهيمه

القتالية ... الخ - حظر نشره، وخضع للرقابة، باعتباره تقريرا سريا، غير مسموح بتبادل محتوياته. أما باقى أقسام التقرير، فقد نشرت على الرأى العام، وترجمت بعض أجزائه (ستة أجزاء) إلى العربية

يرى التقرير أن استمرار الثورة التكنولوجية فى مطلع القرن الحالى، ونفاذها إلى جميع مناحى الحياة، خاصة معظم قطاعات الصناعة والخدمات، سيؤدى إلى إعادة النظر فى تركيبة الاستخدام والعمالة فى المجتمع الغربى الصناعى المتطور الحديث، وهذا الأمر سيتجلى فى انخفاض آخر فى معدل المشتغلين بالزراعة، وكذلك انخفاض فى معدل المشتغلين بالصناعة (التقليدية)، وفى أنشطة "ذوى الياقات الزرقاء" (حتى ٥ - ٦٪)، بينما سيزيد الطلب على منتجات وخدمات الاستجمام، وكذلك سينخفض الطلب على المستخدمين فى الخدمات المختلفة، التى ستستبدل عن طريق تكنولوجيات الاتصالات والكمبيوتر. وتوقع التقرير أن يزيد الطلب على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، والمهن الطبية وشبه الطبية، والخدمات المالية، وخدمات الشئون الاجتماعية، ومهن الاستجمام والفنون وقطاعات التعليم، وهو ما يعنى تهميش الاقتصادات العاجزة عن التواؤم مع هذه المتطلبات، أو القاصرة عن الاندماج فى "حدود جمركية واسعة"، أو تلك التى ستفشل فى التفاعل مع شروط المنافسة الكونية الجديدة(٤٤).

وقد توصل الباحثون المشاركون فى التقرير - بعد إجراء مقارنات ومقاربات شاملة بين كل من المسار الإسرائيلى وأربعة مسارات رئيسية لتقدم الدول المتطورة، هى: "مسار الدول الموجودة على هامش العالم المتقدم والصناعى"، والمسار "الأوروبى الغربى"، ومسار "أمريكا الشمالية"، ومسار "اليابان" المتميز- إلى أن "إسرائيل تتقدم فى مسار مواز للمسار "الأوروبى الغربى"، "إلا أنها متخلفة بعقد واحد وحتى أكثر وراء غالبية دول أوروبا"، وهذا يعنى "أن أداءات المرافق الاقتصادية الإسرائيلية ستكون بعد نحو عشر سنوات مماثلة لأداءات دول غرب أوروبا اليوم".

ورأى الباحثون أن المؤشرات المتاحة تشير إلى أن "إسرائيل تتقدم فى مسار ينقلها كل عقد من الانتماء إلى محطة تنمية واحدة"، وهو ما يدعو إلى توقع أنه "سوف تحدث تغييرات جوهرية فى المرافق الاقتصادية خلال العقود المقبلة"(٤٥).

أيضا، دفع هذه التغييرات فى مسار إيجابى، يقتضى توفير شروط "عملية تحديث تكنولوجى" تحول الدولة، فى العقود القادمة، إلى "الدولة ذات الموجودات (الأصول) الأكثر تطورا وحداثة، ليس فقط بالنسبة لعمرها الزمنى، إنما وبالأساس إلى تقدمها المتقن"، كما يحدد التقرير(٤٦).

ويقتضى النجاح فى إحداث هذه "الطفرة التطورية" المستهدفة بناء منظومة تعليم كفء، تعمل على "تعزيز التماسك الاجتماعى، والهوية الوطنية، ونوعية الوجود الجماعى للإنسان فى إسرائيل"، وترسخ "قيم: المساواة، والتفوق، والاندماج، والحرية الشخصية، والاختيار والمشاركة". ومن ناحية أخرى، فإن النجاح فى تحقيق هذه الغاية يتطلب "إدخال منظومات الاتصالات المرئية والمسموعة إلى منظومات التعليم، والإدخال الأمثل للتكنولوجيا والمعرفة فى نطاق الاتصالات المسموعة والمرئية إلى إسرائيل من أجل زيادة الانتاج، ولاستنفاد أقصى الفرص الاقتصادية.."(٤٧).

واعتمادا على المعطيات العلمية التى تم تحليلها بواسطة علماء الاقتصاد المشاركين فى التقرير، يتوقع المخطط الإسرائيلى أن الناتج القومى، الذى بلغ فى عام ١٩٩٠، ٥٣,٢ مليار دولار (أى ما يقارب الناتج القومى لكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين مجتمعة) سوف يصل (عام ٢٠٢٠) إلى ٢٤٠ مليار دولار، أى بزيادة ٤,٥ ضعف.

كما يتوقع التقرير أن يبلغ مستوى الدخل القومى للفرد الإسرائيلى عام ٢٠٢٠ ما قيمته ٣٧ ألف دولار، أى بزيادة الضعف عما كان عليه عام ١٩٩٠.

وسوف يلعب التقدم العلمى والتكنولوجى دورا مهما فى هذا السياق، بوصفه مصدرا مهما للدخل من تصدير المنتجات المتقدمة، وكوسيلة لبناء علاقات استراتيجية قوية مع مختلف الدول.

الهوامش :

١- ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، مركز نصوص، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٨١.

٢- المصدر نفسه، ص١٤١.

٣- المصدر نفسه، ص١٤٩.

٤- فوزى الشعيبى، إسرائيل من الداخل، دار الهجرة للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ)، ص٩٦.

٥- ديفيد بن جوريون، حديث أمام الكنيست الإسرائيلى، مذكور فى: سوبر همانيام (محررا)، أساطير وحقائق نووية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد،١٩٨٧، ص ١٣٨ .

٦- مذكورة فى: أحمد بهاء الدين شعبان، الدور الوظيفى للعلم والتكنولوجيا فى تكوين وتطوير الدولة الصهيونية، دار الطباعة المتميزة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٨٧.

٧- صحيفة معاريف، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤.

٨- حاييم وايزمان، ملخص كتاب "التجربة والخطأ"، ترجمة: وديع البستانى، مطبعة الحكيم، الناصرة، ١٩٦٤، ص٢١٥.

٩- مزيد من التفاصيل، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٦ - ٧٧.

١٠- جامعة "بار إيلان"، حقائق وأرقام، مجلة "مختارات إسرائيلية"، القاهرة، العدد (١٥)، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٥، ص٣٥.

١١- المصدر نفسه، ص٣٥.

١٢- بنك معلومات "المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية"، مدار، ١٥ فبراير ٢٠٠٨.

١٣- "جامعة بار إيلان"، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

١٤- صبرى جريس وأحمد خليفة (محرران)، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢١٩.

١٥- بنك معلومات "المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية" مدار، مصدر سبق ذكره.

١٦- بنك معلومات "المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية"، مدار، مصدر سبق ذكره.

١٧- صبرى جريس وأحمد خليفة (محرران)، دليل إسرائيل العام، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠.

18- Israel Government Year Book, 1968 - 1969, Jerusalem, Central - Office Information, 1968 , P. 100.

١٩- يورام بيرى وأمنون نويباخ، المجمع الصناعى العسكرى فى إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٧.

20- Israel Government Year Book, ibid, P. 115.

٢١- يورام بيرى وأمنون نويباخ، مصدرسبق ذكره، ص١٥.

٢٢- جونيل شين، إسرائيل.. الاقتصاد السياسى ومستقبل الدولة العسكرية، مجلة "المستقبل العربى"، بيروت، العدد ٩، ١٩٨٦، ص١٦.

٢٣- وائل بركات، صفقات السلاح فى منطقة الشرق الأوسط (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)، مجلة "السياسة الدولية"، القاهرة، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠، ص٢٠.

٢٤- يوسى جرينشتاين، صحيفة "معاريف"، ٢ سبتمبر ٢٠٠٤.

٢٥- بجنون ألتمار، صحيفة "هآرتس"، ٢٨ أبريل ١٩٩٨.

٢٦- تقرير اليونسكو: العلم فى العالم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، الكويت، ١٩٩٨.

٢٧- وليد عبد الحى، الدكتور، أثر التغيرات فى النظام الدولى المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية للكيان الإسرائيلى، مجلة "شئون عربية"، القاهرة، العدد ٦٥، أبريل ١٩٩٦، ص ص٨٧-٨٨.

٢٨- جريدة "الحياة"، لندن، ١ مايو ١٩٩٥.

٢٩- جريدة "الحياة"، لندن، ١٥ يناير ١٩٩٥.

٣٠- حسين أبو النمل، تحولات الاقتصاد الإسرائيلى خلال عقد ١٩٨٥ ١٩٩٤، مجلة "الدراسات الفلسطينية"، العدد (٢٩)، شتاء ١٩٩٧، ص ص٥٤-٧٧.

٣١- رونيت مورجنشترين، صحيفة "معاريف"، ٩ أغسطس ٢٠٠٠.

٣٢- جريدة "الحياة"، لندن، ١٥ يناير ٢٠٠١.

٣٣- عن بيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية، مذكورة بموقع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ١٧ مايو ٢٠٠٥.

٣٤- لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ص١٣٣-١٤٣.

٣٥- لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، المصدر نفسه.

٣٦- موقع "دبكا"، ١١ يونيو ٢٠٠٧، مذكورة فى: إسرائيل تطلق قمرا صناعيا للتجسس، مجلة "مختارات اسرائيلية"، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٥١، يوليو ٢٠٠٧، ص١٤٤.

٣٧- جريدة "الحياة"، لندن، ٢٥ يناير ١٩٩٨.

٣٨- مجلة "الدفاع"، مصر، العدد (١٠٣)، فبراير ١٩٩٥.

٣٩- نشرة "وكالة أنباء موسكو"، ٢١ يناير ٢٠٠٨.

٤٠- جريدة "المصرى اليوم"، ١٣ فبراير ٢٠٠٨.

٤١- جريدة "القدس العربى".

٤٢- انظر: "التقرير السنوى لوزارة العلوم الإسرائيلية" (٣)، جريدة "النهار"، ٩ سبتمبر ١٩٩٩، ص١٢.

٤٣- اعتمدنا فى هذه الدراسة على نصين مترجمين عن العبرية لهذا التقرير:

الأول: هو النص الذى ترجمه "مركز دراسات الوحدة العربية"، فى ثلاثة مجلدات، تحت عنوان "إسرائيل ٢٠٢٠ .. خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع"، وصدر فى بيروت عام ٢٠٠٤ . والثانى: هو النص الذى ترجم بواسطة "المركز الفلسطينى للدراسات الإقليمية"، البيرة، رام الله، فلسطين المحتلة، وصدر عام ٢٠٠٣، تحت عنوان "إسرائيل ٢٠٢٠ .. الخطة الشاملة لإسرائيل فى سنوات الألفين.. إسرائيل والشعب اليهودى".

٤٤- ترجمة "المركز الفلسطينى للدراسات الإقليمية"، ص٤٧.

٤٥- ترجمة "مركز دراسات الوحدة العربية"، المجلد الأول، ص١١٥.

٤٦- المصدر نفسه، ص١١٦.

٤٧- المصدر نفسه، ص ص ٢٩٢ - ٢٩٥.

قضايا السياسة الدولية

- أزمة غزة
- العراق
- الخليج
- باكستان
- إفريقيا

فتح وحماس .. ماذا بعد أزمة غزة؟



■ ماجد كيالى

صعد الجيش الإسرائيلى هجماته ضد قطاع غزة أوائل شهر مارس ٢٠٠٨، مما أدى إلى مصرع نحو ١٢٠ من الفلسطينيين، وإصابة مئات منهم بجراح متفاوتة، فضلا عن تخريب وتدمير عشرات البيوت والممتلكات، دون تمييز بين مدنى وعسكرى.

وكان الجيش الإسرائيلى قد دأب خلال الأشهر الماضية على شن هجمات متفاوتة فى القطاع، مستهدفا نشطاء المنظمات المسلحة، خصوصا من حركتى حماس والجهاد الإسلامى، وكتائب المقاومة الشعبية، وكتائب شهداء الأقصى، مما أدى إلى مقتل نحو ١٦٠ من الفلسطينيين، فى شهرى يناير وفبراير ٢٠٠٨.

وقد اتخذت إسرائيل فى هجماتها ذريعة الدفاع عن النفس، ومحاولة وقف إطلاق صواريخ القسام وقذائف الهاون من قطاع غزة على البلدات الإسرائيلية المتاخمة، وخصوصا بلدتى سديروت وعسقلان.

أبعاد الهجمة الإسرائيلية على غزة :

تفيد طبيعة الهجمة العسكرية، المعطوفة على الحصار المشدد الذى تفرضه إسرائيل على القطاع، بعد انسحابها منه قبل عامين، وخصوصا بعد هيمنة حركة حماس على القطاع، بأن أبعاد هذه الحرب لا تتوقف عند حد إيقاف صواريخ "القسام" التى تطلقها كتائب "عز الدين القسام" التابعة لحركة حماس فحسب، وإنما تتوخى تحقيق أهداف أبعد، من ضمنها:

أولا- إضعاف أو كسر ما بات يعرف فى المنطقة بمحور المقاومة أو الممانعة، باعتبار أن حركة حماس، فى المنظور الإسرائيلى، تعمل ضدها ضمن منظومة أكبر تشمل إيران وسوريا وحزب الله فى لبنان.

ثانيا- حاول إيهود أولمرت، عبر هذه الحرب، أن يوجه رسالة إلى المجتمع الإسرائيلى تفيد بأنه لا يزال قادرا على حفظ أمن إسرائيل، وأنه لن يتنازل للفلسطينيين فى مجال التسوية، بهدف إنقاذ حكومته، والمزايدة على القوى اليمينية التى تهاجمه، بدعوى أنه سيتنازل فى المفاوضات، عما يهدد زعامته لحزبه (كاديما)، ويعرض حكومته للتفكك، وربما اللجوء لانتخابات مبكرة.

ثالثا- تتوخى إسرائيل من التصعيد ضد قطاع غزة الضغط على الفلسطينيين عموما، وتصعيب الوضع عليهم، من النواحى السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وفى اعتقاد إسرائيل، فإن ما يجرى فى قطاع غزة سيحرج قيادة السلطة فى رام الله، ويضعها فى موقف صعب أمام شعبها، ويضعف موقفها التفاوضى، أمام إسرائيل، فى حال استمرت فى المفاوضات، فى مثل تلك الظروف المأساوية. وفى كل الأحوال، فإن إسرائيل تريد من هذا الوضع إنهاك المجتمع الفلسطينى واستنزافه تماما، وإضعاف مكانة القيادة الفلسطينية، فى محاولاتها الدائمة لفرض الإملاءات السياسية عليها، بشأن قضايا عملية التسوية.

(*) كاتب فلسطينى.

رابعا- تعتقد حكومة أولمرت بأن الظروف والمناخات الدولية، وربما الإقليمية أيضا، تسهل على إسرائيل الاستفراد بالفلسطينيين فى قطاع غزة، بدعوى استيلاء حماس على هذا القطاع، بصورة غير شرعية، وبدعوى وقف العنف والدفاع عن النفس. وهكذا، فإن إسرائيل لم تعد تكتفى بمجرد فرض الحصار المشدد على قطاع غزة، وتقنين المواد الحيوية الضرورية التى تصل إليه، وإنما هى باتت ترى أن الفرصة سانحة لها لشن حرب استنزاف متدرجة للقضاء على نشطاء المقاومة، فى القطاع، وإرهاق "حماس"، ووضعها فى زاوية حرجة أمام نفسها وأمام شعبها، من جهة عدم قدرتها على الرد على الضربات الإسرائيلية، ومن جهة ثانية لعدم استطاعتها تأمين متطلبات العيش الآمن والكريم لأهالى القطاع، وأيضا من جهة ثالثة لعدم رغبتها فى تغيير المعادلات السياسية القائمة اليوم، والتى توفر لإسرائيل الذريعة لشن هجماتها على القطاع، إن بتسليمها بضرورة وقف الهجمات الصاروخية، أو بإعادة أوضاع القطاع إلى ماقبل يونيو الماضى، أى إلى الشرعية.

خامسا- سعت إسرائيل خلال هذه الحرب إلى رفع معنويات جيشها، واستعادة صورتها كدولة رادعة، بعد الإخفاق العسكرى الذى منيت به فى حرب يوليو (٢٠٠٦) ضد مقاتلى حزب الله فى لبنان.

المسئولية الفلسطينية :

بغض النظر عن المآرب السياسية، والسياسات العدوانية والوحشية التى تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين، فإن هؤلاء بدورهم يتحملون قسطا من المسئولية عما يجرى، وذلك فى الجوانب التالية:

أولا- الانقسام الحاصل بينهم، والذى وصل إلى حد الاقتتال، مما سهل على إسرائيل اعتبار قطاع غزة منطقة عدوا، وأدخل الفلسطينيين فى صراعات مجانية جانبية، تفيد إسرائيل، وتخدم مآربها فى التهرب من استحقاقاتها فى عملية التسوية، وتقويض العملية الوطنية الفلسطينية، وعملية قيام دولة مستقلة. ولا شك فى أن هذا الانقسام بحيثياته أضعف صدقية الحركة الوطنية الفلسطينية على الصعيدين العربى والدولى، وأسهم فى التشويش على عدالة قضية فلسطين، وعمق الإحباط فى صفوف الفلسطينيين.

ثانيا- التخلف والتهور فى إدارة الصراع ضد إسرائيل. ومثلا، فإن عمليات القصف الصاروخى، وسابقا العمليات التفجيرية فى المدن الإسرائيلية، أدت إلى تكبيد الفلسطينيين خسائر فادحة على المستوى السياسى، والبشرى والمادى، أكثر بكثير مما كبدت الإسرائيليين، وبينت عدم إدراكهم للمعطيات الدولية والإقليمية المحيطة بهم وتخبطهم ومزاجياتهم وتنافساتهم

فى إدارة صراعهم مع عدوهم، رغم تأثيراتها على الإسرائيليين. طبعا ثمة من يجادل بأن إسرائيل كانت ستقوم بما تقوم به، بوجود عمليات الصواريخ وغيرها، أم من دون ذلك، وهذا صحيح نسبيا. ولكن هذا الاستنتاج لا يحجب حقيقة أن مستوى عمليات القتل والتدمير والحصار الإسرائيلية تزداد وتتصاعد بحسب طبيعة العمليات الفلسطينية، التى تأتى فى غالبيتها غير محسوبة الجدوى، ومرهونة بالتنافسات الداخلية، ومن دون ارتباط باستراتيجية سياسية واضحة وممكنة ومتوافق عليها. ومثلا وبالأرقام، فإن عمليات القصف الصاروخى أودت بحياة ٢٠ فقط من الإسرائيليين طوال العام الماضى، فى حين دفع الشعب الفلسطينى أكثر من ذلك بكثير جدا.

ثالثا- لقد زج الفلسطينيون فى السنوات السابقة بكامل قواهم فى عمليات المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وضمنها العمليات التفجيرية، بدون حساب لموازين القوى، ولقواعد حرب الضعيف ضد القوى، ومن دون احتساب لضرورة استمرارية المقاومة فى حرب شعب طويلة الأمد، أو فى حرب استنزاف طويلة، لا تستهدف هزيمة العدو بضربة قاضية، وإنما إنهاكه ورفع تكلفة احتلاله. هكذا، خاضت إسرائيل هذه الحرب من موقع المتفوق فى القوة، ومن القدرة على السيطرة. ومثلا، فقد قتل من الإسرائيليين فى عام ٢٠٠١ نحو ٢٠٠، وفى عام ٢٠٠٢ نحو ٤٢٥ ، ولكن هذا التصعيد غير المحسوب وغير المدروس وغير المنظم، فتح المجال لإسرائيل لاستنزاف المقاومة وضرب بناها التحتية، بدون حساب، كما حصل فى عملية "السور الواقى" (مارس ٢٠٠٢)، بحيث تراجعت قدرات المقاومة وانحسرت عملياتها. ويكفى القول إن إسرائيل باتت تعتبر عام ٢٠٠٧ أهدأ الأعوام بالنسبة لها، حيث قتل فيه ١١ اسرائيليا فقط، وفى عام ٢٠٠٦ قتل نحو ٢٤، وفى عام ٢٠٠٥ قتل نحو ٥٦، فى تراجع ملحوظ لوتيرة عمليات المقاومة. وللأسف، فإن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا فى الاقتتال الجانبى كان فى عام ٢٠٠٧ أكثر مما قتلت إسرائيل. ويتبين من ذلك أن الطريقة التى تمت بها إدارة الساحة الفلسطينية ليست لها علاقة البتة بهذه القواعد، كما، ولا بأى نموذج لحركة تحرر، والأنكى أنها لم تختط نموذجها الخاص، الذى تضيفه لتراث حركات التحرر الوطنى ضد الاستعمار، على صعيد التجربة العسكرية.

رابعا- بعد الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة، وتفكيك مستوطناتها، وبدلا من أن يتحول هذا المكسب إلى إنجاز وطنى يمكن البناء عليه، إذا به يتحول إلى عبء، وخطر كبيرين على المشروع الفلسطينى، وذلك بسبب المبالغة فى القدرات الفلسطينية، وعدم إطلاق نقاش سياسى عقلانى بشأن مكانة هذا القطاع فى العملية الوطنية الفلسطينية. هكذا، فثمة من اعتبر أن القطاع، وهو بمثابة سجن كبير لمليون ونصف مليون فلسطينى، يمكن أن يتحول إلى قاعدة لتحرير فلسطين، أو دحر الاحتلال من الضفة وقطاع غزة. وقد نسى أصحاب هذه الرؤية أن هذا القطاع بسكانه يعتمد فى موارده الحيوية على إسرائيل (الكهرباء والطاقة والماء والمواد التموينية والصيدلانية)، وأنها تتحكم بمعابره، وبالسيطرة على مياهه وأجوائه، وأن إطلاق الصواريخ، التى لا تجدى كثيرا فى معادلات موازين القوى، بدعوى خلق نوع من توازن الرعب، يزج بالقطاع وسكانه بأتون حرب إسرائيلية مدمرة من دون قدرة على رد مجد سوى التهديد الكلامى بزلزلة الأرض تحت إسرائيل، وبأن المقاومة ستعرف كيف ترد، وأن الخيارات مفتوحة، وهى شعارات وتهديدات يعرفها الشعب الفلسطينى، لأنه ظل يسمعها طوال السنوات الماضية.

يستنتج من ذلك أن معضلة الفلسطينيين أنهم فى صراعهم ضد إسرائيل خسروا كثيرا، ليس فقط بسبب ضعفهم أو بسبب رجحان ميزان القوى لصالح إسرائيل، وليس بسبب عدم ملاءمة الأوضاع الدولية والإقليمية لتطلعاتهم ومتطلباتهم المشروعة، فحسب، وإنما بسبب فوضاهم وتخلف إدارتهم لأوضاعهم، وانقساماتهم، وغياب استراتيجية واضحة لهم، تتأسس على الواقعية والعقلانية.

تعقيدات القضية الفلسطينية :

فوق كل ما تقدم، فإن القضية الفلسطينية باتت تواجه تعقيدات وتحديات غاية فى الخطورة، تمس القضية والشعب والحركة الوطنية.

فقد أثبتت التطورات، وضمنها الحرب ضد قطاع غزة، أن إسرائيل باتت تستفرد بالفلسطينيين، وأن قضية فلسطين لم تعد فى مركز اهتمامات العالم العربى، على صعيد الحكومات والمجتمعات. فثمة احتلال العراق، ومشاكل السودان، ومخاطر تتهدد لبنان. كما ثمة بروز للعصبيات المذهبية والطائفية والإثنية فى أكثر من مكان فى العالم العربى. أما المظاهرات التى خرجت فى أكثر من مكان فى العالم العربى، على أهميتها، فإنها لا تقدم ولا تؤخر شيئا، ولا تعبر عن حركة كتل اجتماعية فاعلة وواعية بذاتها. فالشارع العربى هو شارع مسير ومسيطر عليه، وهو يتحرك بالمشاعر والعواطف، ثم يعود للسكون والاستكانة. وعلى الصعيد الدولى، فإن قضية فلسطين، وعلى ضوء مجريات عملية التسوية، وصعود التيار الإسلامى، لم تعد مجرد قضية تحرر وطنى، وإنما باتت حينا قضية إنسانية، تستدعى تقديم المساعدات وإعالة الفلسطينيين لتمكينهم من الحد الأدنى من القدرة على العيش. كما بدت أحيانا أخرى قضية أمنية، تتعلق بالحد من نفوذ حماس كحركة إسلامية، أو كجزء من عملية مواجهة الإرهاب، بعد أن نجحت إسرائيل -إلى حد ما- فى تصوير ذاتها كضحية لهجمات العمليات التفجيرية فى المدن الإسرائيلية، فى مناطق ١٩٦٧، وخصوصا بعد أن صورت انسحابها من غزة وكأنه نهاية لعصر الاحتلال، من دون أن يلقى ذلك الاستجابة المفترضة من الفلسطينيين، الذين قابلوها بهجمات بالقذائف الصاروخية.

وبالنسبة للشعب الفلسطينى، فوضعه ليس أفضل حالا من قضيته، إذ تعرض هذا الشعب لاستنزاف مديد ومبرمج وعميق، طوال السنوات الماضية، من قبل إسرائيل، التى فرضت الحصار والشلل الاقتصاديين فى الأراضى المحتلة، ونصبت مئات الحواجز، وأقامت جدارا فاصلا، يقطع أوصال الأراضى الفلسطينية المحتلة، وجعلت من قطاع غزة مجرد سجن كبير، بحيث باتت الأوضاع على المستوى المجتمعى جد صعبة ومحبطة، بسبب انتشار ظواهر الفقر والبطالة، وفقدان فرص العمل، وانهيار العملية التعليمية. ومعلوم أن المجتمع الفلسطينى بات يعتمد على المعونات أو الموارد المالية التى تأتى من الدول المانحة، والتى تمول نحو ١٦٠ ألف موظف من العاملين فى سلك الوظيفة العمومية فى السلطة. وبديهى أن هذا الحجم من الإعالة يفرض على الجهة التى ستكون فى القيادة (وضمنها حماس) إيجاد المعادلة السياسية التى تمكنها من احترام الاستحقاقات أو التعهدات التى تستوجب استمرار تدفق هذه المساعدات، بغض النظر عن توجهاتها السياسية، أو إيجاد المخرج الذى يجنبها هذا الإحراج ويجنب شعبها الوقوع فى دائرة الحرمان، فى ظل انعدام الموارد البديلة، وهى الأمور التى لم تكن، على ما يبدو، بحسبان حماس، عندما قررت ولوج الانتخابات وأخذ الحكومة.

وعلى صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد باتت فى حالة صعبة من الانقسام والاختلاف والفوضى، وغياب الهدف. والمشكلة أن الانقسام السياسى، هذه المرة، ترتب عليه انقسام فى الكيان الفلسطينى (بين الضفة الغربية وقطاع غزة). وهنا، يمكن الجزم بأن هذا الانقسام، الذى يضعف الحركة الوطنية ويشتت قدراتها، ويضرب صدقيتها، يشكل هدية مجانية لإسرائيل. ويصح القول هنا إن إسرائيل استفادت كثيرا من هذا الانقسام، وعملت على استغلاله لصالحها، عبر الإمعان باستفراد قطاع غزة والتنكيل به، وإضعاف صدقية القيادة الفلسطينية فى رام الله فى مسئولياتها إزاء شعبها، وترسيخ الشرخ بينها وبين قيادة حماس فى القطاع، وأيضا لجهة الترويج أمام العالم بأن الفلسطينيين ليسوا مؤهلين لإدارة أوضاعهم، وأنهم غير محل ثقة بالنسبة للمشاركة فى عملية سلام (بدليل القصف الصاروخى)، وبدليل الاقتتال فيما بينهم.

تداعيات الانقسام الفلسطينى على القضية الوطنية :

فى ظل كل هذه الأوضاع. الذاتية والموضوعية، تبدو قابلية الساحة الفلسطينية للتصدع جد كبيرة، وقد نبه الحصار ثم العدوان الإسرائيلى ضد قطاع غزة إلى المدى الذى يمكن أن تصل إليه إسرائيل فى تجويع الفلسطينيين وتقييدهم والبطش بهم، لفرض إملاءاتها عليهم، لاسيما أنها هى التى تتحكم بموارد القطاع من الكهرباء والطاقة والمواد التموينية والطبية، كما تتحكم بالمعابر، وبمجمل حياة سكان القطاع.

ولعل التداعيات الناجمة عن السياسات الإسرائيلية (وضمنها اقتحام الحدود مع مصر) نبهت أيضا إلى سيناريوهات، ربما تدفع إليها إسرائيل، لترسيخ فصل القطاع عن الضفة، من مثل:

١- الاعتراف بدور خاص لحماس فى إدارة القطاع، بمعزل عن كيان السلطة، بعد أن يتم ترويض حماس، أو إخضاعها، بوسائل الترغيب والترهيب والضغط.

٢- إقحام مصر فى التقرير بمستقبل قطاع غزة، إن بالمشاركة مع حماس، أو من خلال استعادة الدور المصرى فى القطاع.

ولابد من التذكير هنا بالتالى:

١- إن القطاع كان يخضع للإشراف المصرى (١٩٤٨ - ١٩٦٧)، وأن ثمة روابط وثيقة بينه وبين مصر. وكان بعض قياديى حماس قد أدلوا بتصريحات تتحدث عن تعزيز اعتماد قطاع غزة على الاقتصاد المصرى، كبديل عن الاعتماد على إسرائيل.

٢- إن حركة حماس، التى تنتمى لتيار الإسلام السياسى،

ترى نفسها تعمل فى الفضاء الإسلامى الأعم، بغض النظر عن الحدود والسيادات القطرية، التى ترى أنها حدود وسيادات مصطنعة، وليست شرعية (بالمعنيين الدينى والسياسى).

٣- إن حركة حماس، فى حال فقدت الأفق العربى والدولى المساند لوجودها فى السلطة، مستعدة لإبداء نوع من المناورة فى سبيل ذلك، وهذا ما يفسر طرح قيادات هذه الحركة لإمكان قيام هدنة طويلة مع إسرائيل (تحدث خالد مشعل عن عشرة أعوام) مقابل انسحاب إسرائيل وقيام دولة فلسطينية وحق العودة.

ماذا بشأن الضفة الغربية؟

واضح أن الأمر فى الضفة لا يزال فى دائرة التهدئة، ولكن ثمة تخوفات فى بعض الأوساط الفلسطينية من أن التضييق الإسرائيلى على قيادة السلطة، وعدم تقديم تنازلات أو استحقاقات لها سيؤدى، إن عاجلا أو آجلا، إلى انهيار الوضع بين الطرفين، مما يفتح الباب على خيارات من نوع:

١- إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، مع وعد بشأن تقرير مصير هذه الدولة ومصير القضايا المطروحة على مفاوضات الوضع النهائى فى مرحلة قادمة، بعد أن تكون الظروف الإسرائيلية والفلسطينية والإقليمية والدولية أفضل، أو أكثر انكشافا وتناسبا مع المصالح الإسرائيلية.

٢- الانفتاح على الخيار الأردنى (الكونفيدرالى)، فى الضفة، على أساس أن هذا الخيار ربما يمكن القيادة الفلسطينية من التغلب على عديد من العقد التفاوضية، بالنسبة للاجئين، حيث العدد الأكبر منهم فى الأردن مثلا، وبالنسبة لإيجاد دولة قابلة للحياة، فى إطار العمق الأردنى.

المهم أن هذا الخيار بات يطرح على طاولة المناقشات وفى إطار التداول، وإن غير العلنى، وهذا الخيار يمكن أن يطرح على العلن بعد الإقدام على نوع من إعلان دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وربما فى مناخ من الصراع بين فتح وحماس فى الضفة، أو فى مناخ التأزم بين الفلسطينيين وإسرائيل، فيما يمكن أن يكون بمثابة انتفاضة ثالثة.

البحث عن مخرج :

من الجهة الإسرائيلية، على الأغلب، فإن إسرائيل ستستمر فى حربها ضد قطاع غزة بمختلف السبل، والأوضاع المحلية والدولية والإقليمية والفلسطينية تسهل ذلك. ومن الواضح أن إسرائيل لن تسلم لمنطق حماس، فى التهدئة المشروطة، وأنها ستستمر فى حربها ضد القطاع، وحصارها له، وتصعيب العيش فيه، خصوصا لإضعاف حماس وضرب بناها التحتية، وعزلها أمام شعبها، من دون أن يعنى ذلك التورط فى معاودة احتلال القطاع.

بالمقابل، تبدو حركة حماس أمام خيارين، أولهما: الإبقاء على الأوضاع على ما هى عليه، من استنزاف وإرهاق وفوضى، أو الدخول فى مواجهة خطيرة، وانتحارية مع الجيش الإسرائيلى. طبعا، ثمة خيار ثالث يتمثل فى استجابة حماس للشروط والإملاءات الإسرائيلية، لكن هذا الخيار مستبعد.

أما الخيار الرابع، وهو قليل الاحتمال فى الظروف الحالية، فيتمثل فى إيجاد مخرج مناسب يتيح لحماس تفويت الأهداف الإسرائيلية، من خلال التراجع عما قامت به فى قطاع غزة واستعادة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة جديدة، وربما الأفضل أن تكون بقيادة شخصية مستقلة (لتجنيب حماس وتجنيب الفلسطينيين تعقيدات وتبعات تشكيل حكومة)، ووقف عمليات القصف الصاروخى، التى لم تجد شيئا بواقع المقاومة، وفى حسابات السياسة، بقدر ما أضرت بقطاع غزة، وبمجمل العملية الوطنية الفلسطينية.

فى كل الأحوال، وإذا لم يتم تفعيل المسار السياسى، وإذا لم تستجب إسرائيل لاستحقاقات عملية التسوية، وأصرت على البقاء فى البعد الأمنى، فمن المتوقع المزيد من التدهور والتأزم فى الوضع الفلسطينى، وعلى صعيد المواجهات الإسرائيلية - الفلسطينية، إن بسبب ميل إسرائيل لاستخدام أقصى قدر من القوة العسكرية، أو بسبب عدم قدرة الفلسطينيين على إيجاد توافقات سياسية استراتيجية بينهم. وقد بينت التطورات استحالة وعدم قدرة أى طرف من الطرفين المتصارعين (إسرائيل والفلسطينيون) على الحسم: الأولى بسبب قوتها العسكرية الهائلة، والفلسطينيون بسبب تشبثهم بحقوقهم، ونزعة التضحية لديهم.

وهكذا، فإن تحولات الأوضاع فى الساحة الفلسطينية، فى حال ترسخ الانقسام، وفى حال استمرت السياسات الإسرائيلية والمعطيات الدولية والعربية على حالها، لن تذهب لصالح أى من الحركتين المتنازعتين على السلطة والسياسة والقيادة (أى فتح وحماس)، بمعنى أنها لن تذهب لصالح الوطنية الفلسطينية، وإنما باتجاهات إعادة المداخلات العربية فى الوضع الفلسطينى، ربما من خلال استحضار الوجود المصرى فى قطاع غزة (بشكل أو بآخر)، وإحياء الخيار الأردنى، وإن بصيغ معدلة، تستوجب قبل ذلك الإعلان عن قيام كيان فلسطينى فى حدود مؤقتة، وفق صيغة رؤية بوش، وخطة خريطة الطريق، ربما.

ويستنتج من ذلك أن الاقتتال والانقسام الفلسطينيين لا يدعمان تيارا ضد آخر بقدر ما يشيان بإخفاق تيار الوطنية أو الاستقلالية، التى عمدتها حركة التحرر الفلسطينية، منذ أواسط الستينيات مع كل التضحيات التى رافقت ذلك. أيضا، فإن إخفاق خيار الدولة الفلسطينية (وإسرائيل مسئولة عن ذلك أكثر من غيرها) لا يعنى أن خيار التحرير بات مشرعا، بقدر ما يعنى إمكان العودة لخيارات أخرى من مثل الخيار الأردنى، بغض النظر عن سلبيات أو إيجابيات ذلك.

المعابر الفلسطينية .. أزمة متجددة وأبعاد متشابكة

□ دعاء حسين علام (*)

على الرغم من أن قضية المعابر الفلسطينية ظلت دوما تمثل مشكلة حقيقية لمختلف الأطراف، إلا أن اقتحام أبناء غزة للحدود مع مصر فى الثالث والعشرين من يناير ٢٠٠٨ قد أعاد إلى الواجهة مجددا، وبزخم، إشكالية معابر قطاع غزة، حيث باتت قضية المعابر وإدارتها، لا سيما معبر رفح البرى، مثار جدل واسع ومحط تكهنات عدة بانتظار التوصل إلى حل يبدو مفتوحا على كافة الأصعدة.

أزمة معابر غزة .. أبعاد متشابكة :

لا تعد أزمة معابر قطاع غزة، خاصة أزمة معبر رفح، من قبيل الأزمات الحدودية التقليدية، بل تتشابك وتتداخل أبعادها ما بين القانونى والسياسى والاقتصادى والإنسانى. فعلى الرغم من أنها قد تبدو للوهلة الأولى فى بعدها الرئيسى بمثابة أزمة قانونية، إلا أنها تحوى بداخلها أبعادا سياسية تطول مختلف أطرافها، الفلسطينى والمصرى والإسرائيلى والأوروبى.

وبالنسبة لمصر، فإن ثمة خصوصية تميز العلاقة التى تربط بينها وبين قطاع وغزة، فهى علاقة تمتد بجذورها لسنوات طويلة، وتحكمها أبعاد تتجاوز الاعتبارات الأمنية لتشمل الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والمسئولية القومية.

ولأن مصر طرف رئيسى فى الأزمة، فهناك محددات عدة تحيط بخصوصية الموقف المصرى فى التعاطى مع أحداث معبر رفح الأخيرة، لابد من إدراكها. أولها: إن مصر دولة لها رؤيتها لأمنها القومى وأمن حدودها، وعملية فتح الحدود دون ضوابط متفق عليها هى بلا شك انتهاك لتلك الرؤية.

ومن ناحية ثانية، تربطها مسئوليات واتفاقيات دولية مع الدول الأخرى وخصوصا إسرائيل. والقاعدة الأساسية التى تحكم هذه الاتفاقيات هى احترامها، مادامت لا تمس سيادة الدولة وأمنها. وفى الوقت نفسه، هناك خصوصية فى العلاقة مع غزة تحديدا، فضلا عن الاعتبارات الإنسانية ورفض الحصار الجائر على الفلسطينيين. ولذا، كانت إدارة مصر لأزمة اقتحام الفلسطينيين للمعبر متقلبة بين البعدين الإنسانى والأمنى.

فقد تعاطت مصر مع مسألة انفجار الوضع على المعبر ببعد إنسانى، واتخذت القيادة المصرية قرارا بفتح الحدود أمام الشعب الفلسطينى، وفوتت بذلك الفرصة على إسرائيل فى تحويل مشكلة الحصار من مشكلة سببها الاحتلال إلى مشكلة فلسطينية مصرية. وأبقى الموقف فى الوقت نفسه على الحق فى

(*) باحثة فى العلوم السياسية.

محاولة ضبط الدخول والخروج بما يحفظ الأمن لحدودها.

كذلك، تصرفت مصر من منطلق اعتبارات قومية ووطنية تتجاوز البعد الإنسانى فى فتح المعبر، وهو ما ترجم فى الموقف المتوازن الذى اتخذته مصر من التجاذبات بين حركتى "فتح" و"حماس" ودعوتها الدائمة للحوار بينهما، وفى الاتصالات المستمرة التى تجريها مصر لرفع الحصار عن الشعب الفلسطينى، خاصة ما يتعلق بمعبر رفح وإعادة فتحه بطريقة منضبطة قانونيا وبشكل منتظم، وهو ما يعكس رؤية مصر للمسألة، ليس من منظور المعبر فقط، بل الدعوة للوحدة الوطنية الفلسطينية، إدراكا منها أن الحل يكمن فى الحوار والوحدة.

وقد قامت مصر بدعوة الأطراف الفلسطينية لتدارس إنهاء الحالة القائمة على المعبر، وعقدت لقاءات مع قادة كل من "فتح" و"حماس" للتوصل إلى اتفاق لإعادة تشغيل معبر رفح البرى. وتلخص الموقف المصرى بشأن إدارة المعبر فى المطالبة بالعودة إلى تفاهم المعابر لعام ٢٠٠٥، وتأييد عودة السيطرة على المعابر مجددا إلى الحرس الرئاسى التابع لسلطة الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى رام الله، وهو الموقف الذى وجد مساندة من الاتحاد الأوروبى.

معابر قطاع غزة .. محطات مهمة :

يحيط بقطاع غزة سبعة معابر، وهى مغلقة فى إطار سياسة الحصار الذى تفرضه إسرائيل على القطاع، والذى تم تشديده منذ سيطرة حماس عليه فى منتصف يونيو ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من أن معبر رفح الحدودى مع مصر هو محور الاهتمام فى وقتنا الراهن، باعتبار أن أزمته قد شكلت ذروة سنام أزمة المعابر التى بدأت منذ عام ٢٠٠٥ مع الانسحاب الإسرائيلى من القطاع، إلا أنه لا يمكن بأى حال تجاهل المعابر الأخرى التى تربط قطاع غزة بإسرائيل، وأهمها معبر المنطار، ويعرف إسرائيليا باسم (كارنى)، ومعبر بيت حانون ويعرف إسرائيليا باسم (إيريز)، ومعبر العودة ويعرف إسرائيليا باسم (صوفا)، ومعبر الشجاعية ويعرف إسرائيليا باسم (ناحال عوز)، ومعبر كرم أبو سالم ويعرف إسرائيليا باسم (كيرم شالوم)، ومعبر القرارة ويعرف إسرائيليا باسم (كيسوفيم).

تخضع هذه المعابر جميعها لسيطرة الاحتلال الإسرائيلى باستثناء معبر رفح الحدودى جنوبى القطاع، والذى من المفترض أن تديره السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الحكومة المصرية، وبإشراف أوروبى. وبالتالى، يمثل المعبر بوابة سكان غزة الوحيدة إلى مصر، وشريان حياة لأهالى القطاع.

يقع معبر رفح فى جنوب مدينة رفح، على الشريط الحدودى الذى يفصل الأراضى الفلسطينية عن الأراضى المصرية. وقد افتتح المعبر عام ١٩٨٢، وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلى تشرف عليه، والتى قامت بإجراءات تعسفية بحق العديد من أبناء الشعب الفلسطينى، وكانت لا تستقبل أى فلسطينى لا يحمل بطاقة هوية، وتنزع البطاقة ممن يتغيب عن الأراضى المحتلة مدة ٣ سنوات أو أكثر. ومن هنا، تحول الكثير من أبناء الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة إلى مواطنين مبعدين عن أراضيهم غصبا.

جاءت اتفاقية أوسلو لتسمح للسلطة الفلسطينية بإشراف جزئى بسيط على معبر رفح، لا يتمتع بأى دور سيادى عليه، وتحددت صلاحيات الجانب الفلسطينى باتفاق القاهرة. ووفقا لما ورد فيه، فقد احتفظت "إسرائيل" بالسيطرة المطلقة على المعبر بالنسبة للأبعاد الأمنية، وتركت العبء المدنى للجانب الفلسطينى.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، قامت القوات الصهيونية بتجريد سلطة أوسلو من أى صلاحيات أو وجود على المعبر، وأهملت اتفاقية القاهرة، وأصبح الجانب الإسرائيلى يتحكم فى المعبر ومن يوجد فيه ومن تسمح له إسرائيل بالعمل. وفضلا عن استخدام المعبر كعقاب جماعى ضد الفلسطينيين، قامت القوات الإسرائيلية بالتحكم فيه والقيام بإغلاقه وعرقلة الخروج والدخول من وإلى قطاع غزة، وحرمان الشباب من مغادرة المعبر، وتقليص ساعاته، وتشديد الخروج والدخول والمماطلة وحجز المسافرين لساعات طويلة.

مع الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة ومعبر رفح، كانت العقبة الرئيسية فى عملية الانسحاب هى إدارة معبر رفح، ومن يسيطر عليه. وبقيت إشكالية المعبر معلقة إلى أن تم التوصل إلى اتفاقية المعابر ٢٠٠٥.

أعقب فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فى الانتخابات التشريعية الأخيرة قيام الاحتلال الإسرائيلى بالتهديد بإغلاق المعبر نهائيا، ليدرك العالم أن المعبر لا تزال تسيطر عليه قوة احتلالية وليست سلطة وطنية. وبالفعل، تم إغلاق المعبر لفترات متتالية إلى أن تم إغلاقه كليا بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧ عقب الانقلاب الذى شهده القطاع بعد سيطرة حماس عليه، وبعد أن انسحبت البعثة الأوروبية، والحرس الرئاسى، وتجمد الوضع منذ تلك الفترة، باستثناء حالات محدودة ولاعتبارات إنسانية.

ازمة المعابر .. الأبعاد القانونية :

يتحكم فى تنظيم الحركة بمعبر رفح عدد من الأطراف والاتفاقيات، فالأطراف هم سلطة الاحتلال، والسلطة الفلسطينية، والولايات المتحدة، والحكومة المصرية، والاتحاد الاوروبى. أما الاتفاقيات، فهى:

* اتفاقية المعابر الإسرائيلية - الفلسطينية الموقعة فى نوفمبر

٢٠٠٥: فقد جاءالاتفاق فى عام ٢٠٠٥، عبر محاولة إقليمية ودولية لإنهاء أزمة معبر رفح، فتم التوافق على تسيير المعبر الحدودى باتفاقية عرفت باتفاقية المعابر. وعند القراءة فى الاتفاقية، نجد أنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على أهم بنودها، وما تستتبعه من ملاحظات على النحو التالى:

أولا- فيما يتعلق بحركة الأفراد، سمحت الاتفاقية للفلسطينيين حاملى الهوية الفلسطينية (فقط) - والتى تصدر بموافقة وإذن الاحتلال- باستخدام معبر رفح. وإذا كان الفلسطينيون المقيمون فى الضفة الغربية لا يستطيعون الوصول إلى غزة بسبب الحصار والحواجز، والموانع الإسرائيلية، فإن المعبر يصبح عمليا مخصصا للفلسطينيين فى قطاع غزة فقط، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أعطت الاتفاقية لإسرائيل الحق فى الاعتراض على سفر أى فلسطينى يحمل الهوية الفلسطينية، استنادا إلى حجج وذرائع أمنية، وعلى السلطة الفلسطينية أن تأخذ بعين الاعتبار المعلومات الإسرائيلية الواردة بحق هذا الشخص قبل أخذها القرار لمنعه أو السماح له بالسفر. هذا فضلا عن أن السلطة لا تستطيع بموجب الاتفاقية أن تسمح للفلسطينيين الذين لا يحملون هويات فلسطينية -اللاجئين الفلسطينيين فى الشتات- بأن يدخلوا فلسطين عبر معبر رفح، ولو مجرد زيارة للأهل والأقارب، لأن حركة الأفراد لغير حاملى الهويات تتم عبر معابر أخرى تقع تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية الكاملة.

ثانيا- فيما يتعلق بحركة البضائع والتجارة، ركزت بنود الاتفاق على "استخدام معبر رفح لتصدير البضائع إلى مصر". ويعرف الخبراء الاقتصاديون أن ميزان التبادل التجارى المتاح بين الأراضى الفلسطينية وجوارها محكوم (إلى جانب تداعيات الاحتلال) بمؤشر تناسب الأسعار الجارية مع هذا الجوار. ففى مصر مثلا، تنخفض هذه الأسعار عنها فى الأراضى الفلسطينية، وهذا يفترض، علميا، رفع مستوى حركة الاستيراد وليس التصدير. لكن هذه العملية ممنوعة، وتخضع لرقابة إسرائيلية صارمة، يوفرها لها بروتوكول باريس (٢٩ أبريل ١٩٩٢)، الذى أكد نص اتفاق معبر رفح على مرجعيته وسريان شروطه المجحفة على الجوانب الاقتصادية للاتفاق. وبذلك، تواصل إسرائيل بموجب اتفاق المعبر عملية إلحاق الاقتصاد الفلسطينى بسوقها ورهن نشاطه التبادلى بالمصالح الإسرائيلية بالدرجة الأولى. ويقيد الاتفاق حركة التصدير الفلسطينية أيضا، من خلال تقنين عدد الشاحنات التى تنقل البضائع والمحاصيل الفلسطينية على معبر المنطار (كارنى) بـ ١٥٠ شاحنة يمكن زيادتها إلى ٤٠٠ . غير أن ذلك مرهون بتوافر النظام الإدارى الذى يشترطه الإسرائيليون، ويتطلب توافره، كما نص الاتفاق، تأمين "جيل جديد من أجهزة فحص الشاحنات والحاويات .. وتجريبها". ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن الاتفاق أعطى لإسرائيل حق الإشراف الوحيد على دخول البضائع الفلسطينية من خلال حصر هذه العملية القادمة من مصر بمعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، عندما نص على أن "يفرغ موظفو الجمارك لدى السلطة الفلسطينية الشاحنات القادمة من معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) بإشراف موظفى الجمارك الإسرائيليين". وحصر دور الاتحاد الأوروبى كطرف ثالث فى تقديم توصياته المبنية على تقويمه لـ "قدرات جمارك السلطة الفلسطينية بعد ١٢ شهرا"، وأعطى الولايات المتحدة دور المحكم فى حال الاختلاف حول التقويم.

ثالثا- المراقبون الدوليون: أقرت السلطة الفلسطينية، عند توقيع الاتفاقية، بتلازم فتح معبر رفح وديمومة العمل فيه مع وجود المراقبين الأوروبيين. وعندما يتغيبون لأى سبب كان، فإن المعبر يتوقف عن العمل، ويصبح فى حكم المغلق. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يبدو وللوهلة الأولى أنه يصب فى الصالح الفلسطينى، لأن الوجود الأوروبى يخدم الفلسطينيين، كطرف ثالث "محايد ونزيه"، إلا أن واقع التجربة أكد أن المراقبين الأوروبيين خضعوا للإرادة الإسرائيلية، وأنهم كانوا يغادرون المعبر، وأحيانا يغيبون بحجج وذرائع أمنية إسرائيلية المصدر، هذا بالإضافة إلى أن المراقبين الأوروبيين يقيمون فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، أى تحت السيادة الإسرائيلية، الأمر الذى منح الاحتلال فرصة أكبر للضغط عليهم ومنعهم من الوصول إلى معبر رفح بحجة المحافظة على سلامتهم الشخصية، ببثه الأخبار الكاذبة التى توحى باحتمالية تعرض المراقبين للخطر.

رابعا- تلزم الاتفاقية السلطة الفلسطينية بتزويد الاحتلال بأسماء جميع العاملين فى معبر رفح ليطلع عليها الإسرائيليون، وعلى السلطة أن تأخذ الملاحظات الإسرائيلية بعين الاعتبار، أى استبعاد كل فلسطينى مرشح للعمل فى المعبر لا يحصل على شهادة حسن سير وسلوك من قبل سلطات الاحتلال.

خامسا- كل تلك الإجراءات وغيرها من القضايا التفصيلية تتم مراقبتها إسرائيليا وبشكل مباشر على مدى الساعة، عبر وجود كاميرات فيديو مثبتة فى المعبر للمراقبة الدائمة.

وبناء عليه، فإن من أهم سلبيات هذه الاتفاقية الحط من كرامة الإنسان الفلسطينى، من خلال تكرار الإغلاقات، فقد تكدس المسافرون فى الجانب المصرى فى وضع إنسانى غير لائق ومهين للكرامة مع الازدحام الشديد. والأسوأ فى الأمر أن الاحتلال الإسرائيلى كان يتحمل مسئولية ذلك. غير أن اتفاقية المعبر قد قننت الإغلاق، وأعفت المحتل من مسئولياته، فضلا عن تقييدها لحرية التنقل، الأمر الذى أثر على الاقتصاد والتعليم وعلى عصب الحياة الاجتماعية الفلسطينية. وبعيدا عن هذا وذاك، فقد حرمت الفلسطينيين من ممارسة دورهم السيادى على المعبر وأشركت معهم الجانب الإسرائيلى، وكانت النتيجة تحول معبر رفح مع مصر إلى أداة لخنق وتجويع الشعب

الفلسطيني بموجب اتفاقيات هزيلة.

* الاتفاق الإسرائيلي - الأوروبي - الفلسطيني لمراقبة المعبر: وهو اتفاق لاحق للاتفاقية السابقة ومترتب عليها ومطبق لأحكامها، فهو تفويض إسرائيلي للاتحاد الاوروبي بأن تتولى بعثة من الاتحاد نيابة عنه مهام المراقبة النشيطة والتحقق والتقييم لأداء السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بتطبيق المبادىء المتفق عليها لمعبر رفح. وفي سبيل ذلك، عليهم ان يضمنوا عدم تعطيل كاميرات المراقبة وأنظمة ومعدات الكمبيوتر المركبة في معبر رفح، وعليهم التأكد من استمرار بث المعلومات التي تجمعها هذه المعدات الى الجانب الإسرائيلي. وللبعثة التشاور مع الأطراف من أجل ضمان الأمن الشخصي لأفرادها، ومن هذه النقطة تحديدا، منعت إسرائيل البعثة من ممارسة أعمالها معظم الوقت متحججة بدواع أمنية.

* الاتفاق المصري - الإسرائيلي الموقع في أغسطس ٢٠٠٥: ويعرف باتفاق فيلادلفيا، والذي تم توقيعه ٢٠٠٥ عقب الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وانتقلت فيه مسئولية تأمين هذه الحدود إلى الحكومة المصرية، وهو ملحق أمني أضيف إلى اتفاقيات كامب ديفيد، أي أنه محكوم بمبادئها العامة وأحكامها. وينص على أن تتولى قوة من حرس الحدود المصري في المنطقة المذكورة مهام منع العمليات الإرهابية ومنع التهريب عامة، والسلاح والذخيرة على وجه الخصوص، وكذلك منع تسلل الأفراد والقبض على المشبوهين، واكتشاف الأنفاق وكل ما من شأنه تأمين الحدود على الوجه الذي كانت تقوم به إسرائيل قبل انسحابها. ويخضع هذا الاتفاق لبنود اتفاقية المعابر الإسرائيلية - الفلسطينية، وهو ما يعني في أحد تطبيقاته انه إذا أغلقت إسرائيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني، فإنه يتوجب على مصر أن تغلقه من جانبها.

* اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل الموقعة في مارس ١٩٧٩: تنص هذه الاتفاقية في مادتها السادسة على أنه "يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة"، وهو الأمر الذي يحد من صلاحيات الإدارة المصرية في التصرف في ازمة رفح الأخيرة أو في ازمات سابقة مماثلة على الوجه المأمول شعبيا. وتنص في مادتها الثالثة على أن "يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من افعال الحرب او الأفعال العدوانية وافعال العنف او التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته او مرابطة على أراضيه ضد السكان او المواطنين او الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم او التحريض او الإثارة او المساعدة او الاشتراك في فعل من افعال الحرب او الأفعال العدوانية او النشاط الهدام او افعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في اى مكان، ويتعهد كذلك بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة".

اتفاقية المعابر .. ضرورة إعادة النظر:

أقحمت إسرائيل في اتفاقية المعابر ٢٠٠٥ عشرات النصوص والصياغات والاشتراطات والعقبات والقيود التي تمكنها من إغلاق معبر رفح في أي وقت تشاء، وتحت حماية ومباركة الشرعية الدولية، مما جعلها اتفاقية لإغلاق المعبر وليس لتشغيله. حيث تفيد الخلاصة بأن اتفاقية معبر رفح قد جعلت من المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارجي معبرا "إسرائيليا" أو خاضعا للسيطرة الإسرائيلية بشكل غير مباشر، غير انه يدار بأيد فلسطينية. فقد أعطت اتفاقية المعبر للبعد الأمني الأهمية القصوى، ولصالح الجانب الإسرائيلي، ولو على حساب معاناة الشعب الفلسطيني، كما جعلت اليد الطولى لإسرائيل للتحكم في المعبر عبر الوسيط الأوروبي، بقرار منها تغلق المعبر، فيفرض على الفلسطينيين الحصار، وبقرار منها أيضا تفتح البوابات ويزول الحصار.

تعالت عقب أحداث رفح الأخيرة أصوات المطالبة بالعودة للاتفاق المشار إليه، على الرغم من أن التجربة الفعلية قد أثبتت تعذر التعايش مع اتفاق ٢٠٠٥ الخاص بالمعابر، لأنه اتفاق ظالم وجائر، يكرس الاحتلال، مع إعفائه من المسئولية المباشرة لتبعات هذا الاحتلال، نتيجة القبول بالادعاء الإسرائيلي القائل إن الاحتلال انتهى من غزة وقد انسحب منها.

فقد تم التجاوز الفعلي للاتفاقية، ولم يتم الحديث عنها أثناء الإغلاق الخانق والقاتل، فضلا عن أن الاتفاقية المذكورة وتمديداتها انتهت فعليا، لأنه من المفترض أن تجدد كل ستة أشهر وهذا لم يتم، وبناء عليه فليس هناك ما يبرر استمرار العمل بها.

أما الادعاء بأن الرئاسة والسلطة في رام الله تلتزم بالاتفاقيات الدولية الموقعة، ومنها اتفاقية معبر رفح، ولا تستطيع أن تتجاوزها، فهذا كلام مجانب للصواب، وفيه استخفاف بالشعب الفلسطيني والرأى العام العربي. لأنه إذا سلمنا "جدلا" بأن اتفاقية معبر رفح لا تتناقض مع القانون الدولي، فإن الاتفاقية نصت على أنها نافذة لمدة عام فقط، وهي الآن منتهية وغير صالحة للتطبيق من الناحية القانونية. وهذا يقودنا إلى أن حقيقة أن تمسك الرئيس الفلسطيني باتفاقية معبر رفح على هذا الشكل وبهذا المضمون، ليس فيه مصلحة فلسطينية، ولا يمكن تفسيره إلا في إطار التدافع السياسي القائم بين حركتي فتح وحماس.

ازمة المعابر .. المسئولية السياسية:

على الرغم من أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال إعفاء مختلف الأطراف من دورهم في تصعيد الأزمة الراهنة، إلا أنه لا جدال حول أن المسئول الأول عن ازمة المعابر هو المحتل الإسرائيلي من خلال الإغلاق المتكرر لها منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن، حيث بلغت نسبة الإغلاق ٨٠٪ من المدة الزمنية.أما الإغلاق

النهائى، فقد تزامن مع سيطرة حركة حماس على القطاع منذ منتصف يونيو ٢٠٠٧، مع السماح فقط بدخول بعض الشحنات التى تحمل "فتات" المساعدات الإنسانية.

بيد أن واقع الأمر يقتضى الاعتراف بأن معبر رفح تحديدا، والأزمة الراهنة بشأنه، لا تكمن فى جوهرها فى المعبر، وكيفية إدارته بقدر ما هى أزمة بين حركتى "فتح" و"حماس"، وفى السياسة التى أشقت الشعب الفلسطينى. ومن ثم، لابد من النظر إلى جوهر المشكلة، حتى يمكن تصور الحلول والخيارات الصحيحة والدائمة لحل أزمة المعبر وغيرها من المسائل. فالسيطرة على المعابر أو المشاركة فى إدارتها هى أساس الأزمة الحالية. والنزاع الجديد بين السلطة الفلسطينية وسلطة حماس فى غزة بخصوص السيطرة على معبر رفح هو أمر مخجل، ما كان ينبغى أن يحدث فى مثل هذا الظرف الدقيق والحرج الذى يواجه فيه الشعب الفلسطينى حصارا وإغلاقا وتجويعا جماعيا من قبل إسرائيل، وما كان ينبغى أصلا أن يكون محل مساومة من الذى يسيطر على المعبر، لأن المشكلة تكمن بوجود الاحتلال فى المقام الأول.

فحركة حماس، التى تفرض هيمنتها على كامل القطاع، تصر على أنها هى المخولة الوحيدة للتعامل معها دوليا لتنظيم العبور رسميا فى معبر رفح، فى حين تصر السلطة الفلسطينية، التى تمثل بغالبيتها الساحقة حركة فتح ويرأسها محمود عباس، على أنها هى الوحيدة المؤهلة وصاحبة الحق الشرعى فى إدارة المعبر.

والتساؤل الرئيسى الذى يفرض نفسه هنا هو: كيف يمكن أن يتأتى لحماس تسلم معبر رفح فى ظل وضع انقلابى تعيشه غزة بهيمنتها عليها، وفى ظل وضع دولى وعربى لا يعترف بمشروعية انقلابها العسكرى، فضلا عن أن قوى دولية عديدة لا تزال تنظر إليها كحركة انقلابية؟ هذا ما لا تجيب عنه حماس نفسها. وفى الوقت ذاته: كيف يمكن للسلطة الفلسطينية الفتحاوية أن تتسلم معبر رفح فى ظل هيمنة حماس الكاسحة على مجمل قطاع غزة، بعد خسارة تلك السلطة فى معركتها العسكرية الأخيرة؟ معها فهذا ما لا تجيب عنه السلطة الفلسطينية نفسها. وهكذا، يقع الشعب الفلسطينى المعذب المحاصر، وعلى الأخص سكان القطاع، بين مطرقة الاحتلال من جهة، وسندان الصراع بين فتح وحماس من جهة أخرى، والمستفيد الأكبر من هذا الصراع بالطبع هو الاحتلال. وهكذا، يتبين لنا أن أزمة الحصار التى يعانى منها الفلسطينيون فى الظروف الراهنة، وعلى الأخص سكان قطاع غزة، إنما يسهم فى تعقيدها أيضا غياب وحدة الكلمة الفلسطينية الناجمة عن الانقسام التناحرى بين القوى الفلسطينية المهيمنة على الساحة السياسية الفلسطينية.

سيناريوهات مطروحة :

من جسد ... حول انفصال الاقتصاد الفلسطينى عن الأطروحات التى أثيرت حول انفصال الاقتصاد الفلسطينى عن إسرائيل، وهو ما يعزز الانقسام السياسى والجغرافى بين غزة والضفة، ليصبح استقلال قطاع غزة عن الضفة، وليس عن الاقتصاد الإسرائيلى، وترجمة هذه الأطروحات على أرض الواقع تعزز موقف إسرائيل بالتخلص من أعباء مسئولياتها كدولة احتلال وفقا للقانون الدولى، ومن ثم كان الترحيب الإسرائيلى به.

تبدو إسرائيل المستفيد الأكبر من الفوضى التى تشهدها معابر غزة، ففصل قطاع غزة عن الضفة، وإلحاقه بمصر، يعد واحدا من السيناريوهات التى وضعتها القيادة الإسرائيلية للتعامل مع المشكلة الأمنية فى القطاع الذى انسحبت منه منذ عام ٢٠٠٥ . والتلميحات الإسرائيلية بشأن عودة وصاية مصر على غزة، كما كان عليه الحال منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، أضحت معلنة، حيث طالب أكثر من مسئول إسرائيلى بعزل القطاع خلف ستار حديدى، وقيام مصر على تزويده بحاجاته من الطاقة والمواد الغذائية والدوائية، وسائر الاحتياجات الاقتصادية، فضلا عن استهداف إسرائيل تصدير مسئوليات احتلالها وتداعياته إلى مصر.

سيكون لأزمة معبر رفح تداعياتها الحادة إذا ما أسئ إدارتها، ذلك أن الخطأ فى التعاطى معها ستكون له آثاره بالغة الخطورة على كافة الأصعدة. ومقتضيات الواقع تقول إن حركة حماس لن تقبل استبعادها من أى ترتيب جديد حول المعبر، ومن ثم لا بد من التنسيق معها، لأنها رقم لا يمكن تجاهله فى المعادلة السياسية الحالية. ومع الحقائق السابقة للأزمة، فثمة استحقاقات عدة تفرضها الظرفية الراهنة للتعاطى مع معضلة معابر قطاع غزة.

أولها- إن أبرز المقترحات لتجاوز أزمة معبر رفح هو الدفع باتجاه تجديد الدعوات للحوار الفلسطينى - الفلسطينى، وإنهاء الأزمة السياسية والتنظيمية القائمة. فالصراع على المحاصصة الثنائية وتقاسم النفوذ والسيطرة بين حركتى "فتح" و"حماس" على المعبر يفاقم الأزمة. ومن ثم، فإن المطلوب من قيادتى السلطة و"حماس" التلاقى وإنهاء الخلافات، ووضع حد لهذا الانقسام بينهما، للخروج من حالة الاستعصاء التى تعانيها الأزمة الداخلية، من خلال استعادة الوحدة الفلسطينية، والدعم العربى للحوار، وضغط دولى على إسرائيل لعدم تجويع الشعب الفلسطينى، ورسم خطة وتصور وطنى وعربى توافقى لإدارة المعبر على النحو الذى يضمن الحرية للشعب الفلسطينى، ويحافظ على الأعراف الدولية للمعابر، ويعزز السيادة المصرية والفلسطينية على المعبر وأراضى الشعبين.

ثانيها- إذا كانت الخيارات الثلاثة المطروحة -حسب

...طيات البديهية- إما إغلاق القطاع وإلحاقه بالاقتصاد الصهيوني، وهو بالطبع خيار مرفوض، أو انفصاله عن الضفة القضية الفلسطينية، وهو مرفوض كذلك، أو أن يتم تشغيل معبر رفح باتفاق جديد ثنائي مع مصر، لا يكون للاحتلال دخل ...ه ولا سلطة عليه - فإن الخيار الأخير يعد من أفضل الحلول لمصلحة الفلسطينية والمصرية تقتضي تصحيح اتفاقية المعابر ...صبح معبر رفح معبرا فلسطينيا - مصريا، وبما يضمن فتحه بشكل دائم دون رقابة أو تدخل إسرائيلي، لاسيما أن كافة ...طيات قد أثبت ضرورة إلغاء اتفاق ٢٠٠٥ وتجاوزه لصالح صيغة جديدة يتوافق عليها الفلسطينيون والمصريون والمجتمع الدولي.

ثالثها - إنه عند الحديث عن ضرورة فتح معبر رفح، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن المطلوب فتح كل المعابر حول قطاع غزة، خاصة تلك التي تربط بين القطاع والضفة. ففتح معبر رفح يجب ألا يشكل بديلا عن استمرار الضغط باتجاه فتح كافة المعابر الأخرى مع إسرائيل، لأنه لا يشكل نهاية للحصار الاقتصادي والمادي المفروض على القطاع.

الأردن والعراق .. الاحتواء مقابل الفوضى



ثمة مؤشرات عديدة ومتوافقة داخل الوسط السنى العراقى على حضور أردنى ملحوظ فى الحوار والتواصل مع القيادات السنية، وفى بلورة مشروع الصحوات العشائرية وإسناده ودعمه، وتحديدا صحوة "عشائر الأنبار".

وتمثل فكرة الصحوات "قفزة استراتيجية" أردنية فى التعامل مع الملف العراقى الحساس، الذى يشتبك بصورة مباشرة بالأمن القومى الأردنى وباستحقاقات سياسية حيوية واقتصادية رئيسية.

يمكن القول إن الحكومة الأردنية حققت فى الآونة الأخيرة نجاحا واضحا فى التعامل مع البعد الأمنى فى الملف العراقى، وبنت علاقات استراتيجية مع قوى سنية فاعلة، وخففت من حالة الاحتقان الكبيرة التى سادت العلاقة بين الأردن والنخبة السياسية "الشيعية" الحاكمة. إلا أن التحدى العراقى يبقى قائما وملحا، ما دامت الأوضاع السياسية والأمنية فى العراق لم تستقر بعد، وما دام -كذلك- هنالك حالة من التوتر الإقليمى (الذى تتداخل فيه الأبعاد الطائفية) على خلفية البرنامج النووى الإيرانى.

تفجيرات عمان .. تحول فى الاستراتيجية الأمنية :

منذ احتلال العراق فى أبريل ٢٠٠٣، أصبح هذا الجار - الذى يقع على طول الحدود الشرقية للاردن- أحد ابرز مصادر التهديد والخطر الأمنى، جراء تحوله لمركز إقليمى لشبكة القاعدة، التى كانت تتمتع خلال عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بنفوذ كبير فى العديد من المناطق السنية العراقية، ويقودها أردنى، يعد أحد أبرز المطلوبين لجهاز المخابرات العامة وللمخابرات الأمريكية، وهو أبو مصعب الزرقاوى، الذى نجح فى استقطاب آلاف الشباب العرب للعمل فى شبكته فى العراق، قبل أن يسقط صريعا فى قصف أمريكى فى يونيو ٢٠٠٦.

ولم تكن تفجيرات الفنادق فى عمان (٩ نوفمبر ٢٠٠٥)، التى راح ضحيتها قرابة ستين شخصا، هى العملية الأولى التى يقف وراءها الزرقاوى ومجموعته، فقد سبقها العديد من المحاولات، أبرزها ما سمى بـ "قضية صواريخ العقبة"، حيث كان ينوى المتهمون قصف مدينة إيلات من مدينة العقبة الأردنية، وكذلك الإعداد لتفجير مبنى المخابرات العامة، وقضايا أخرى (الطائفة المنصورة، تنظيم الألفية، اغتيال دبلوماسى أمريكى فى عمان..).

شهدت مصادر تهديد الأمن القومى الأردنى تحولا كبيرا، فقد كان الإرهاب الذى يواجهه الأردن قبل احتلال العراق ذا صبغة محلية، لا يمتلك رؤية استراتيجية واضحة، وأغلب العمليات كان يتم إجهاضها قبل أن تبدأ، إذ يمتلك جهاز المخابرات العامة قاعدة بيانات متينة وكبيرة حول الأردنيين القريبين أو المنخرطين فى صفوف الجماعات الموالية للقاعدة، أو لمبدأ تبنى العمل المسلح. أما بعد احتلال العراق، فالتحدى الأمنى انقلب بصورة كاملة، فوجدت المخابرات الأردنية نفسها

(*) كاتب وباحث اردنى.

أمام واقع جديد، أصبحت فيه شبكة القاعدة تمتلك حاضنة اجتماعية ونفوذا عسكريا فى الجوار، وتصدر أفرادا من جنسيات عربية للقيام بعمليات ضد الأردن، ولا تمتلك المخابرات مصادر بيانات حولهم، ويمتلكون تقنيات وأدوات جديدة غير معهودة فى "المعادلة الأمنية الأردنية". وهنالك مئات الآلاف من العراقيين المقيمين فى المملكة، ومن الصعوبة بناء قاعدة بيانات حولهم، خلال مدة قصيرة.

لقد شكلت تفجيرات عمان نقطة تحول فى الاستراتيجية الأمنية الأردنية تجاه العراق، إذ اعتمد مبدأ "الضربة الوقائية" التى تقوم على استباق ضربات القاعدة وهجماتها بجهود أمنية داخل الأراضى العراقية، وعزز الأردن لذلك ما سمى بكتيبة "فرسان الحق"، وهى قوات تابعة لدائرة المخابرات العامة، تقوم بمهمات قتالية، وكان لها دور فى اعتقال أحد الذين تدعى الحكومة الأردنية علاقته بالقاعدة (زياد الكربولى) الذى لا يزال يحاكم أمام القضاء الأردنى(١).

ووفقا لتصريحات مسئولين أمريكيين وأردنيين، فقد ساهمت الأجهزة الأمنية الأردنية فى عملية تعقب الزرقاوى ومقتله، فتنفس الأردن الصعداء من الناحية الأمنية. إذ إن اختفاء الزرقاوى (الأردنى، والمطلوب الأول -سابقا- للأمن والقضاء الأردنى) عن المشهد ينهى طموحه الإقليمى بجعل العراق مركزا لشبكته فى المنطقة بأسرها، وتهديد الأمن الأردنى، بسبب حالة العداء الشديد بين الزرقاوى وجهاز المخابرات العامة، نتيجة سنوات من الملاحقة والاعتقال والتعذيب التى كان يتلقاها أثناء نشاطه فى الأردن(٢).

لكن ما هو أهم من ذلك أن "قاعدة العراق" أعادت ترتيب أولوياتها بعد الزرقاوى، وأصبحت عملية إدارة المنظمة فى العراق، التى تعمل وفق آلية شديدة السيولة، تتقدم اهتمامات القيادة الجديدة، بالإضافة إلى التركيز على علاقة القاعدة مع المجتمع السنى، والتى تدهورت ووصلت فيما بعد إلى مستوى الصراع المسلح مع الفصائل السنية المقاومة الأخرى، ثم مجاميع الصحوات العشائرية(٣).

وإذا كانت القاعدة (بصورة خاصة فى العراق) تمثل مصدر التهديد المباشر والقائم للأمن القومى الأردنى خلال السنوات الأخيرة، فإن التفكير الاستراتيجى الأمنى الأردنى، الذى كان ينظر إلى احتمالات التطور فى العراق، والتغيرات المتوقعة فى البيئة الأمنية الإقليمية، قدر أن النفوذ الإيرانى فى العراق يشكل تحديا استراتيجيا، خاصة إذا انسحبت القوات الأمريكية من العراق.

ووفقا لمسئول أردنى رفيع، فإن الأردن سيكون أمام خطر استراتيجى، فى حال انسحبت القوات الأمريكية وتعززت الفوضى الأمنية والسياسية فى العراق، وأصبح احتمال تدفق ما يقدر بمليونى لاجىء عراقى جديد إلى الحدود مطروحا بقوة، فى ظل سيطرة كانت متوقعة للقاعدة على مناطق الأنبار المحاذية للأردن، ووجود خطوط اتصال جغرافى مباشرة مع النفوذ الإيرانى فى العراق، لأول مرة.

ويشير هذا المسئول إلى أن مواجهة الواقع الجديد أو استباقه بترتيبات معينة تضع الأردن أمام احتمالين اثنين، الأول: أن يرسل قواته إلى مناطق الأنبار لتأمين الجبهة الشرقية ومنع مصادر التهديد والخطر من الوصول إلى حدوده، والعمل على حماية الأمن فى تلك المناطق، لضمان عدم تدفق اللاجئين إليه. أما الاحتمال الثانى، فهو أن يدعم الأردن ترتيبات أمنية فى المناطق السنية، خاصة مناطق الأنبار، بحيث تؤدى هذه الترتيبات إلى وجود جدار حماية عراقى للأمن الأردنى، وتحول دون تورط العسكر الأردنى بصورة مباشرة فى العراق، بما فى ذلك من تعقيدات عسكرية وسياسية وقانونية(٤).

ففكرة الصحوات العشائرية تشكل قفزة أمنية استراتيجية أردنية تحقق أهدافا متعددة ورئيسية، إذ إن هذه الصحوات تساهم أولا- وقد حدث ذلك فعلا- فى الحد من قوة القاعدة ونفوذها، مما يقلل العبء الأمنى الأردنى، وينقل الاستراتيجية الأمنية من حالة الدفاع وتلقى الضربات إلى الهجوم والانقضاض. ويؤكد بعض قادة الصحوات العشائرية هذا الدور الأردنى، خاصة فى دعم صحوة عشائر الأنبار فى العراق.

ثانيا- توفر الصحوات حليفا وسندا عراقيا سنيا للأردن فى مواجهة النفوذ الإيرانى (القوى الشيعية الموالية لطهران)، وتوفر حاجزا جغرافيا وأمنيا عازلا عن الملاصقة المباشرة للتهديد الإيرانى.

ثالثا- تمنح الصحوات، التى تنسق عملها مع قوات الاحتلال الأمريكى، الأردن القدرة على التوفيق بين تحالفه مع الإدارة الأمريكية وجهودها لتحقيق الأمن فى العراق، وبين علاقته الحيوية بالمجتمع السنى لمواجهة مصادر التهديد الأمنية. بينما فى السابق كان الموقف السنى المعادى للاحتلال الأمريكى، والذى شكل المربع الوحيد لقتال الأمريكيين، يمثل مأزقا للخيارات الأردنية بين تحالفها مع الولايات المتحدة ودعمها لها بجهود أمنية وعسكرية ولوجيستية وبين وجود مصالح حيوية مع القوى السنية فى سياق رؤية صانع القرار الأردنى بوجود خطر محدق من النفوذ الإيرانى المتنامى فى المنطقة.

وإذا كانت مجاميع الصحوات العشائرية السنية تخفف من مصادر تهديد الأمن (القادمة من العراق)، فإنها فى الوقت نفسه تحقق اختراقا استراتيجيا للأردن ودول الاعتدال العربى بخلق قناعات فى الإدراك الأمريكى بخطورة النفوذ الإيرانى فى العراق والمنطقة، وهو ما حدث فعلا فى السنوات الأخيرة، مما ساعد فى ترميم أو إعادة إنتاج التحالف الاستراتيجى بين الدول العربية والولايات المتحدة، هذا التحالف الذى طالته التساؤلات بعد أحداث أيلول والشهور الأولى التى تلت احتلال العراق تحديدا.

حيث تبنت الإدارة الأمريكية نظرية دعم "الأصدقاء الشيعة" من ناحية، والدفع باتجاه إصلاح شامل فى العالم العربى من ناحية أخرى.

الأردن و"تبريد" الملف العراقى :

على الرغم من التوترات الأخيرة التى شهدتها علاقة نظام صدام حسين فى العراق مع الحكم الأردنى، خلال سنوات صدام الأخيرة (١٩٩٧-٢٠٠٣)، إلا أن العلاقات بقيت سلمية وقائمة، وتتمتع برأى عام أردنى داعم للنظام العراقى من جهة، وبوجود منحة نفطية عراقية تساعد الأردن بصورة أساسية فى دعم وتأمين المشتقات النفطية من ناحية أخرى.

مع احتلال العراق، وإعادة تشكيل النظام السياسى، برزت نخبة سياسية شيعية جديدة، تمتلك علاقة وثيقة بطهران، وتنظر بعداء للأردن -حكومة وشعبا- لأسباب عديدة، أبرزها العلاقة التاريخية الوطيدة التى جمعت النظام الأردنى والنظام العراقى (١٩٨١-١٩٩٦)، حيث دعم الأردن نظام صدام فى حربه مع إيران، بينما شكل العراق داعما أساسيا للاقتصاد الأردنى، سواء من خلال المساعدات النفطية أو فتح الأسواق العراقية أمام الأردن. كما حظى الأردن -حصريا- بدور كبير فى نقل احتياجات العراق، خلال سنوات الحصار (١٩٩٢-٢٠٠٣)، مما أحيا قطاع النقل البرى بين البلدين، وعزز من العوائد الاقتصادية الأردنية(٥).

تزداد الحساسية السياسية الجديدة بين الأردن والشيعة العراقيين تحت وطأة المزاج العام الأردنى، الذى يتخذ مواقف مؤيدة لـ "المقاومة السنية" ضد الاحتلال الأمريكى، وكان قبل ذلك داعما ومؤيدا لنظام الرئيس العراقى. بل وكانت أوساط شيعية عراقية عديدة تتهم النظام الأردنى بتسهيل مرور العرب الذين يقاتلون فى القاعدة، وبعضهم تورط فى عمليات أدت إلى مقتل مواطنين شيعة(٦).

وزاد من حدة التوتر، خاصة الشهور التى تلت الاحتلال، تحذير العاهل الأردنى من تشكل "هلال شيعى" فى المنطقة، يضم العراق وسوريا ولبنان، وهو التصريح الذى أثار موجة غضب شعبية شيعية تجلت من خلال مظاهرات ومسيرات ضد الأردن، تم فيها إحراق العلم الأردنى، وتعززت صورة نمطية تنظر بالعداء للأردن وسياساته فى العراق(٧).

إذن، وجد الأردن نفسه، خلال المرحلة الأولى من الاحتلال، أمام معادلة سياسية معقدة ومركبة فى التعامل مع "العراق الجديد"، تتشكل من المدخلات التالية:

- طبقة سياسية ودينية شيعية تمتلك النفوذ الكبير داخل النظام السياسى العراقى الجديد، على علاقة وطيدة بطهران، تحمل مواقف عدائية أو على الأقل سلبية من الأردن.

- نسبة كبيرة من المجتمع السنى تقاطع العملية السياسية وتنخرط أعداد كبيرة من أبنائه فى الجماعات المسلحة المقاومة للاحتلال، وتلقى هذه الجماعات تأييدا وحاضنة اجتماعية داخل المجتمع السنى.

- علاقة تحالف تجمع الأردن بالإدارة الأمريكية وتفرض عليه دورا كبيرا فى توفير الدعم اللوجيستى للاحتلال الأمريكى فى العراق، والمساهمة فى استقرار العراق، وفى توفير معسكرات لتدريب الجيش والشرطة العراقية الجديدة على أراضيه، وهى الأجهزة التى تسيطر عليها الميليشيات الشيعية ذات التوجه المعادى للأردن(٨).

فبين اعتبارات التحالف مع الأمريكيين والعداء مع القوى الشيعية والتعاطف مع السنة (الخارجين على الاحتلال)، كان على صانع القرار الأردنى أن يرسم طريقا يستطيع أن يتعامل فيه مع هذا الواقع المعقد والمربك. وقد قامت الرؤية الأردنية على ركائز أساسية، هى:

١- العمل على تخفيف موجة العداء الشيعية، واحتواء ردود الفعل على تصريحات الملك حول "الهلال الشيعى"، وبعض الأحداث الأخرى. وعمد الأردن إلى استقبال عدد من القيادات الشيعية، كعبد العزيز الحكيم ومقتدى الصدر، وفتح قنوات سياسية معهم. وعلى الرغم من أن ذلك لم يؤثر كثيرا على مواقف هذه القوى لارتباطها بالمواقف الإيرانية، ونظرا لتطور حالة "الاستقطاب الإقليمى" ذات الصبغة الطائفية فيما بعد، مما حال دون تطور حقيقى على علاقة الأردن بهذه الأطراف، إلا أن العلاقة الحالية تمثل مرحلة أفضل من تلك التى تلت الاحتلال مباشرة.

٢- سعى الأردن إلى تقوية علاقاته مع بعض المفاتيح والشخصيات العلمانية داخل الأوساط الشيعية العراقية، وفى مقدمة هذه الشخصيات: رئيس الوزراء العراقى السابق، إياد علاوى، الذى اعتبر حليفا رئيسيا للأردن، وذلك فى مواجهة شخصيات شيعية علمانية ساهمت فى بداية الاحتلال فى صوغ الموقف الشيعى العام بصورة سلبية عن الأردن، وفى مقدمة هذه الشخصيات أحمد الجلبى، الذى تمتاز علاقته بالأردن منذ سنوات طويلة بالتوتر والعداء(٩).

٣- إقامة علاقات مع قوى وشخصيات سنية عراقية، ومحاولة التأثير على موقفها من مسألة المشاركة السياسية، والدفع باتجاه انخراط السنة فى تشكيل النظام السياسى العراقى للحد من نفوذ وقوة القوى الشيعية المعادية للأردن هناك من ناحية، وللخروج من مفارقة تحالف الأردن مع الأمريكيين ودعمه للسنة من ناحية أخرى. فقبول السنة باللعبة السياسية يساعد الأردن على بناء علاقات أفضل معهم والتأثير عليهم وعلى الأمريكيين لتوفير فرص انخراط واندماج أكبر للسنة فى العملية السياسية، مما يساعد على استقرار العراق

ويحد من مصادر التهديد الأمنى للأردن، ويساعد -أيضا- على منع تحول العراق إلى ورقة استراتيجية بيد طهران فى سياق حالة الاستقطاب الإقليمى بين دول الاعتدال العربى والولايات المتحدة من ناحية، وبين إيران وسوريا وما يسمى بمحور "الممانعة" من ناحية أخرى.

٤- عمل الأردن فى المراحل اللاحقة على ضبط حدوده بصورة صارمة وجدية مع العراق، ومنع تسلل "القادمين العرب" بخلاف المرحلة الأولى التى شهدت سيولة أمنية من الدول العربية فى التعاطى مع انتقال أعداد من العرب إلى العراق، خاصة مع بداية الاحتلال، وبروز موقف أمريكى يدفع باتجاه التحالف مع الشيعة فى مواجهة "الأصولية السنية".

ومن أجل تحقيق الاستراتيجية السابقة، استثمر الأردن فى ميزتين رئيستين:

الأولى: إن الأردن يمثل مكانا حيويا للعديد من القوى السياسية والشخصيات السنية العراقية للقاء والمكوث والاجتماع بعيدا عن الحالة الأمنية المتدهورة هناك. وبرغم أن دمشق لا تزال -إلى الآن على الأقل- مركزا للعديد من قادة الفصائل السنية المسلحة، إلا أن علاقة دمشق بطهران تشكل إحدى المعضلات أمام العديد من قادة الفصائل السنية هناك، خاصة بعد بروز قناعة لدى عدد من هذه الفصائل بأولية مواجهة الخطر الإيرانى على الخطر الأمريكى، وهو ما يشكل مفترقا حقيقيا لعلاقة دمشق بالقوى السنية المقاومة، ويمكن أن يؤدى، مستقبلا، إلى خروج قادة هذه القوى من دمشق(١٠). وبالإضافة إلى توافر المكان (فى الأردن) لشخصيات وقوى سياسية عراقية، فإن علاقة الأردن الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية ساعدته على لعب دور الوسيط فى المفاوضات والمباحثات بين القوى السنية والاحتلال الأمريكى، وعلى المساهمة فى التحولات الاستراتيجية للعديد من هذه القوى (خاصة جبهة الجهاد والإصلاح، الجيش الإسلامى، حماس العراق، جيش المجاهدين، اللجنة الشرعية فى هيئة أنصار السنة) باتجاه التعاون مع الأمريكيين ضد النفوذ الإيرانى، بل والمساهمة فى تشكيل الصحوات العشائرية(١١).

ولعل ما ساعد الأردن كذلك على إقامة علاقات استراتيجية والمساهمة فى التأثير على مواقف القوى السنية العراقية هو دور جهاز المخابرات العامة الأردنى الذى يمتاز بمستوى عال من التدريب والتخطيط والتعامل مع قضايا إقليمية ودولية، ويمثل أحد أبرز الشركاء الإقليميين لجهاز المخابرات الأمريكية. فقد استطاع جهاز المخابرات الأردنية بناء علاقات وفتح قنوات مع العديد من مفاتيح القوى السنية العراقية، على تنوع مواقفها ورؤاها، وبرغم الاختلافات التى بينها. فهنالك علاقة قوية تجمع المخابرات الأردنية بالحزب الإسلامى العراقى، وزعيمه طارق الهاشمى، وبقادة جبهة التوافق، بالإضافة إلى قيادات بعض الفصائل المسلحة والصحوات العشائرية وهيئة العلماء المسلمين(١٢).

أما الميزة الثانية، التى استثمر فيها الأردن، فهى وجود علاقات عشائرية ممتدة بين الأردن والعراق، بل وتنقل واستقرار عدد من الزعماء العشائريين العراقيين بين الأردن والعراق. هذه العلاقات عززت الحوار والتعاون بين الطرفين، وساهمت فى تشكيل فكرة الصحوات العشائرية.

فقد استطاع الأردن الاستثمار فى هذه العلاقات العشائرية وتطويرها وتوثيقها خلال الشهور الأخيرة للحد من خطر القاعدة، وللتأثير -كذلك- على موقف القوى السنية من العملية السياسية ومن الأمريكيين والنفوذ الإيرانى، وهو ما يمكن أن نعتبره أيضا نجاحا استراتيجيا تحقق خلال الفترة الأخيرة.

العراق .. مفتاح رئيسى للاقتصاد الأردنى :

كان العراق خلال العقود الأخيرة أحد أبرز مصادر الدعم للاقتصاد الأردنى، سواء من خلال المنحة النفطية العراقية، أو المساعدات المالية، أو حتى احتكار الأردن للعديد من الميزات التنافسية للسوق العراقية، فى ظل حالة العداء السابقة بين طهران ودمشق والخليج العربى من جهة، وبين نظام صدام من جهة أخرى. وقامت فى الأردن مؤسسات صناعية وتجارية رأسمالية كبيرة لتلبية السوق العراقية (فى مجال الأدوية والسيارات وقطع الغيار والنقل البرى والبحرى ..). ومثل ميناء العقبة الأردنى الرئة الرئيسية للاقتصاد العراقى فى تواصله مع العديد من دول العالم. كما كان الأردن محج أعداد كبيرة من العراقيين خارج الحصار للعلاج أو السياحة أو التسوق(١٣).

بعد الاحتلال، بقيت العلاقات التجارية قائمة بين البلدين، ولم تتأثر كثيرا، بل يشير الميزان التجارى إلى تفوق الأردن بصورة كبيرة فى الصادرات، مقابل الواردات، إلى العراق. ففى عام ٢٠٠٦، بلغت الصادرات الوطنية الأردنية إلى العراق ٣٢٧,٣٢٠,٠٥٤ دينارا أردنيا مقابل مستوردات بقيمة ٥,١٤٦,٨٩٧ دينارا أردنيا، وكذلك الأمر فى عام ٢٠٠٥، حيث وصلت الصادرات الأردنية للعراق إلى ٣٧٩,٦٥٧,٨٠٤ دنانير أردنية مقابل ١٩,٦٨١,٢٨٠ دينارا أردنيا(١٤).

لكن فى المقابل، استطاعت طهران بصورة أساسية، ودمشق بصورة ثانوية، بناء علاقات اقتصادية واسعة مع العراق الجديد، وكسر ميزة الاحتكار الأردنية السابقة، بل وشكل المجال الاقتصادى مدخلا أساسيا للنفوذ الاستراتيجى الإيرانى فى العراق. فإيران شاركت بالجهد الدولى فى إعادة إعمار العراق بنحو ٦٥٠ مليون دولار، وتمثل الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وجميع الأموال الإيرانية تصرف من خلال تعاقدات تقوم بتنفيذها شركات إيرانية، مما يساهم فى تحريك عجلة الاقتصاد الإيرانى بشقيه: الحكومى والخاص.

وهنالك قرض إيرانى بقيمة مليار دولار جرى الاتفاق عليه من حيث المبدأ. وفى مجال الطاقة الكهربائية، هنالك تعاون وثيق بين العراق وإيران، وفى المجال النفطى كذلك. كما يعتبر العراق السوق الرابعة للمنتجات الإيرانية غير النفطية. ويبلغ التبادل التجارى بين البلدين عام ٢٠٠٥ قرابة ٧ ملايين دولار، بينما بلغ عام ٢٠٠٦ قرابة ٦٢٦ مليون دولار(١٥).

من الصعوبة بمكان على الأردن، بمحدودية موارده وإمكانياته الاقتصادية، تحقيق منافسة حقيقية مع الإيرانيين والسوريين والأتراك، مما يجعل العلاقة الاقتصادية الأردنية - العراقية -حتى فى حال تحسن الظروف السياسية والأمنية- غير مضمونة، إلا إذا جاءت رياح السياسة بما لا تنبىء عنه التوقعات.

يعرف المسئولون الأردنيون المصالح الحيوية الأردنية فى العراق باستقراره السياسى والأمنى ونجاح العملية السياسية فى إدماج المجتمع السنى. وقد استطاع الأردن التكيف إلى درجة كبيرة مع التحولات الإقليمية الناجمة عن احتلال العراق، وتجاوزت الحكومة الأردنية الكثير من المشكلات والمعضلات التى واجهتها مع المرحلة الأولى من الاحتلال، وأحدثت اختراقا استراتيجيا فى الجانب الأمنى وفى المجال السياسى، خاصة العلاقة مع المجتمع السنى ومع الأكراد. ومع أن العلاقة مع القوى الشيعية لم تتحسن كثيرا، إلا أنها أفضل من المراحل الأولى.

بيد أن الإنجاز الأردنى مرتبط بصورة وثيقة بتطور الأوضاع فى العراق. فإذا تدهورت الأوضاع الأمنية مرة أخرى، على خلفية المعادلة الداخلية أو التطورات الإقليمية، فإن خطر القاعدة والمجموعات المتطرفة الشيعية سيعود محدقا وأكثر قلقا. أما إذا استعادت العملية السياسية عافيتها وتطورت مشاركة السنة فيها، فإن مصادر التهديد سوف تكون فى حدود غير مذكورة، وسوف تتطور العلاقة السياسية إيجابيا بين البلدين.

الهوامش :

١- انظر:

http://www.baghdadtimes.net/Arabic/cat.200php?sid=895

٢- المرجع السابق.

٣ انظر: محمد أبو رمان، كيانات سياسية" تنبعث من "الصحوات" والفصائل المسلحة لمواجهة "النفوذ الإيرانى"، الحياة اللندنية، ٢٦ فبراير ٢٠٠٨، على الرابط التالى:

http://www.daralhayat.com/special/features/02-2008/Item-20080225-5202beb4-c0a8-10ed-017c-43241a7db65e/story.html

٤- لقاء مع هذا المسئول، وقارن ذلك بـ: رنا الصباغ، الأردن يغالب مخاوفه بـ"استراتيجية الأمن الاستباقى"، الحياة، ٥ يونيو ٢٠٠٦، على الرابط التالى:

http://www.daralhayat.com/opinion/06-2006/Item-20060604-a0028c79-c0a8-10ed-00c1-5565bfc78fcc/story.html

٥- انظر: محجوب الزويرى، الوجود الإيرانى فى العراق .. حقائق جديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية

http://www.jcss.org/UploadPolling/.237pdf

٦- انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4366000/.4366301stm

٧- انظر: عبدالله الثانى يحذر من نفوذ إيران فى العراق وإقامة "هلال شيعى"، الحياة، ٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

٨- انظر حول الدور الأردني المحوري في تدريب الشرطة والجيش العراقيين وفي دعم الجهود الأمنية والعسكرية الأمريكية في العراق:

W. Andrew Terrill, Jordanian National Security And the Future of Middle East Stability, strategic studies institute.army.mil http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB.838pdf

٩- قارن ذلك بـ:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4335000/.4335349stm

١٠- محمد أبو رمان، مرجع سابق.

١١- المرجع نفسه.

١٢- لقاء خاص بعدد من القيادات السنية العراقية.

١٣- انظر: رائد فوزي الحمود، محددات السياسة الأردنية تجاه العراق ومخاوفها إزاء انسحاب الجيش الأمريكي، جريدة الحقائق الدولية، ٢٧ يونيو ٢٠٠٧.

١٤- انظر: موقع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية على شبكة الانترنت، التجارة الخارجية. www.dos.gov.jo

١٥- انظر: محجوب الزويري، البعد الاقتصادي في العلاقة الإيرانية- العراقية، الغد الأردنية، ١٣ مارس ٢٠٠٨.

الدفاع المشترك الخليجى .. محدودية التعاون فى ظل التدويل

■ د.أحمد إبراهيم محمود*

تشهد قضايا الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجى عملية مراجعة جذرية بصورة تكاد تكون غير مسبوقة، بدأت إرهاصاتها مع الاحتلال الأمريكى للعراق، ثم تبلورت بصورة أكبر من خلال الخطوات التى اتخذتها دول المجلس، منفردة أو مجتمعة. وتتمثل السمة الرئيسية لهذه المراجعة للدفاع المشترك الخليجى فى التخلى جزئيا عن الجهود المتواضعة التى كانت مبذولة من أجل بناء قوة عسكرية خليجية مشتركة، من خلال قوات درع الجزيرة، مقابل الاتجاه بدرجة أكبر عن ذى قبل نحو المزيد من التدويل لأمن الخليج، إما من خلال التوسع فى استضافة القواعد العسكرية الأجنبية، أو عبر تعزيز العلاقات مع حلف شمال الأطلنطى (الناتو).

واللافت للانتباه أن هذه التحولات تجرى من دون وجود رؤية جماعية أو سياسة مشتركة لدول المجلس فى مجالات الدفاع والأمن، الوطنى والجماعى، وإنما تبدو فى أغلبها خطوات أحادية تقوم بها هذه الدولة أو تلك، وفى إطار ردود أفعال منفردة، بل ومن دون تشاور واضح أو حتى إخطار مسبق للدول الأخرى الأعضاء فى المجلس، وفى ظل حالة من التعتيم الإعلامى تمتنع بموجبها الدولة المعنية عن إعلان الأهداف التى دفعتها للقيام بهذه الخطوة أو تلك، لاسيما على صعيد استضافة قواعد أجنبية جديدة.ناهيك عن أن هذه الخطوات الأحادية لا تدرج فى جدول أعمال لقاءات القمة الخليجية، ولا يتم التطرق لها فى البيانات الصادرة عن هذه اللقاءات.

ولم تساعد القمة الأخيرة لمجلس التعاون الخليجى، التى استضافتها قطر خلال يومى ٣ و ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، على الحد من حالة التراجع فى مجال التعاون الدفاعى بين دول المجلس، أو إلقاء الضوء على رؤية المجلس فى مجال الأمن والدفاع عن دول المجلس، أو حتى الانتهاء من حسم القضايا المعلقة الخاصة بالوضعية الجديدة لقوة درع الجزيرة، والتى يجرى التداول بشأنها منذ أكثر من عامين، وإنما اكتفى البيان الختامى الصادر عن القمة بالإشارة إلى أن المجلس الأعلى صدق على قرارات الاجتماع الدورى السادس لمجلس الدفاع المشترك، من دون الإعلان عن مضمون هذه القرارات، كما لم يتسرب شىء بشأن المداولات التى جرت حولها فى القمة، وإن كانت بعض المؤشرات تدل على أن دول المجلس اتفقت بالفعل على الصيغة الجديدة الموحدة لتطوير قوة درع الجزيرة.

ومع أن هذه التطورات تضعف كثيرا من علاقات التعاون بين دول المجلس فى مجال الدفاع المشترك، بحيث لم يعد هذا المجال يشهد إنجازات جديدة، وإنما بات يشهد مزيدا من التراجع عبر تفكيك الهياكل الموجودة، أو - على الأقل - تخفيض آليات العمل والمهام المنوطة بها، على غرار ما حدث مع قوة درع الجزيرة، إلا أن ذلك يتم من دون إعلان محدد بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء ما زالت تعتزم مواصلة التعاون فى مجال الدفاع المشترك، أم أنها ترغب صراحة فى إخراج هذا المجال من دائرة العمل الخليجى المشترك، وتحويل المجلس إلى مجرد آلية للتكامل الاقتصادى الخليجى؟

ومن أجل التعرف على طبيعة التحول الراهن فى مضمون علاقات الدفاع المشترك داخل مجلس التعاون الخليجى، لابد من البدء بتحليل سريع للكيفية التى تطورت بها هذه العلاقات داخل

(*) خبير فى الشئون العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المجلس، والمجالات التى اشتمل عليها هذا التعاون، ثم التحولات التى طرأت على هذه العلاقات فى مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، مع التركيز بشكل خاص على عملية تعديل بنية قوة درع الجزيرة، ثم انتهاء برصد وتحليل التنوع الملموس فى الأدوار الدولية فى أمن الخليج

١- إنجازات محدودة فى المجال الدفاعى:

أحاطت على الدوام علامات استفهام عديدة بشأن موقع التعاون فى مجالات الدفاع المشترك على أجندة التعاون الشامل فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى. وكان مبعث ذلك أن هذه الدول ظلت حريصة منذ إنشاء المجلس على عدم استفزاز دول الجوار، وبالتحديد إيران والعراق، وإلى حد ما اليمن، لاسيما أن عضوية المجلس اقتصرت على ست دول، من دون وجود إمكانية واضحة لضم دول أخرى من المنطقة، وهو ما دفع الدول الأعضاء دوما إلى تأكيد أن هذا المجلس لا يمثل تكتلا سياسيا أو تحالفا عسكريا، فضلا عن تأكيد أنه ليس موجها ضد أحد، وهو ما كان السبب الرئيسى فى التقليل من مكانة قضايا الدفاع المشترك على أجندة المجلس.

ولكن ذلك لا ينفى قط أن الدفاع المشترك كان موجودا بصورة غير مباشرة، حتى وإن لم يكن مذكورا بصورة صريحة فى وثائق تأسيس المجلس. فقد نصت وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجى، التى وقعها وزراء خارجية الدول الست فى ٤ فبراير ١٩٨١، على "رغبة هذه الدول فى تعميق وتطوير التنسيق والتعاون فى مختلف المجالات". كما أن الهدف الأول من بين الأهداف الأربعة المنصوص عليها فى وثيقة النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى يتمثل فى: "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميادين"، وهو ما يعنى أن من الممكن إدراج قضايا الدفاع المشترك كواحد من مجالات التعاون الشامل بين الدول الأعضاء.

وكان من نتيجة ذلك أن انعقد الاجتماع الأول لرؤساء أركان دول المجلس عقب أقل من عام على تأسيسه فى الرياض فى ٢١ سبتمبر ١٩٨١، بناء على طلب من المجلس الوزارى، واتفقوا على توصيات محددة بشأن تعزيز التعاون العسكرى فيما بين الدول الأعضاء، وهو الأمر الذى صدق عليه القادة الخليجيون فى القمة التالية فى نوفمبر من العام نفسه، بهدف دفع التعاون العسكرى فيما بين دولهم، أخذا فى الاعتبار إمكانيات وقدرات هذه الدول، ومع مراعاة متطلبات الدفاع عن كل منها من خلال آليات عمل مناسبة.

وكان ذلك بمثابة الأساس الذى استندت عليه جهود التعاون فى مجال الدفاع المشترك بين دول المجلس، والتى حققت عدة خطوات رئيسية، بدأت بالاتفاق على إنشاء قوة درع الجزيرة فى أكتوبر ١٩٨٢، ثم حققت قفزة كبرى بإقرار اتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس فى ديسمبر ٢٠٠٠، انطلاقا من مبدأ الأمن الجماعى القائم على أن أى اعتداء على أى منها هو اعتداء عليها مجتمعة، فضلا عن تعزيز التعاون العسكرى فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، وتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية.

وامتد التعاون الدفاعى بين دول المجلس إلى مجالات قطاعية أخرى عديدة، على غرار إنشاء وتوفير منظومة اتصالات عسكرية مؤمنة بين القوات المسلحة لدول المجلس، وربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوى بشبكة تغطية رادارية وإنذار مبكر من خلال ما يعرف بـ "مشروع حزام التعاون"، بدءا من عام ٢٠٠١، مرورا بتنفيذ العديد من التدريبات العسكرية المشتركة، وصولا إلى دراسة إمكانية الحصول على قمر استطلاع عسكرى خليجى.

ولكن هذه التطورات لا تنفى أن التعاون فى مجال الدفاع المشترك بين دول المجلس ظل محدودا للغاية، وعانى من عثرات عديدة، وهو ما بدا واضحا فى العديد من المجالات، أبرزها العجز عن تطوير قوة درع الجزيرة كنواة لجيش خليجى موحد، وإنما ظلت هذه القوة تراوح مكانها، برغم القرارات الطموح التى صدرت بشأن تطويرها، فضلا عن أن جهود الدفاع المشترك لدول المجلس لم تكفل لها القدرة على التصدى للتهديدات التى واجهتها، سواء فى حالة الغزو العراقى للكويت، أو فى ظل الأوضاع المضطربة التى نشأت عقب الاحتلال الأمريكى للعراق.

وتعود هذه الحصيلة المحدودة لمجلس التعاون الخليجى فى مجال تعزيز قدراته الدفاعية الإجمالية إلى اعتبارات متعددة، بعضها مباشر، والبعض الآخر غير مباشر. وتنطوى الاعتبارات المباشرة على أهمية كبرى، لأنها ملموسة بدرجة أكبر، ويمكن رصدها وتحليلها، وتتمثل على وجه التحديد فى ثلاثة عوامل رئيسية هى:

الأول: محدودية القدرات البشرية لدول مجلس التعاون الخليجى، والتى لا تزيد فى وقتنا الحالى على ٣٥ مليون نسمة فى الدول الست، وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٦، وهى مشكلة تواجه بشكل خاص الدول الصغيرة فى المجلس، باستثناء السعودية التى وصل عدد سكانها إلى نحو ٢٣,٦ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٦. وهو ما دعا هذه الدول عامة إلى تبنى موقف يقوم على أن قدراتها السكانية لا تتيح لها بناء قوة عسكرية للدفاع عن نفسها فى مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية المختلفة المرتبطة بالثروات النفطية الهائلة الموجودة لدى أغلب هذه الدول.

الثانى: غياب إرادة سياسية لبناء قوات مسلحة مناسبة على مستوى كل دولة. إذ بخلاف محدودية القدرة البشرية، فإن هناك مخاوف سياسية وأمنية كانت تمنع أغلب القادة الخليجيين من بناء مؤسسات عسكرية قوية. ويشير بعض المحللين الخليجيين، مثل خالد الدخيل، إلى أن السعودية وأغلب دول مجلس التعاون الخليجى لم تكن راغبة فى بناء مؤسسات عسكرية تتناسب مع حجم العبء الدفاعى عن الدولة، وذلك خوفا من أن نمو المؤسسة العسكرية ربما يرتد سلبا على الدولة، فى حالة بروز طموحات سياسية لدى قادتها بصورة تتجاوز مسئولياتهم الأصلية، مما قد يؤدى لوقوع انقلابات عسكرية.

ويشير ما سبق إلى أن محدودية القدرة البشرية لم تكن بحد ذاتها العائق الرئيسى أمام بناء قوات مسلحة خليجية قوية، إذ إن هناك دولا أخرى تعانى من هذه الإشكالية ذاتها، ولكنها تمكنت من بناء قوات مسلحة حديثة ومتفوقة، من خلال نظام محكم للتجنيد الشامل وتعبئة الاحتياط، مثل سويسرا والسويد وإسرائيل. إلا أن الموقف بالنسبة لدول الخليج كان أكثر تعقيدا، إذ ترافقت محدودية القدرة السكانية مع ضعف مستوى التنمية البشرية ووجود مخاوف سياسية من بناء قوات مسلحة كبيرة.

الثالث: التباين الشديد فى مدركات التهديد فيما بين دول

المجلس، إذ كانت لكل دولة منظومة إدراكية بشأن التهديدات التى يتعرض لها أمنها الوطنى تختلف عن الأخرى، بل كانت هناك نزاعات وخلافات فيما بين بعض هذه الدول، لاسيما فى مجال الحدود السياسية، وهو ما كان يجعل من غير الممكن بالتالى تحقيق انطلاقة فى مجال الدفاع المشترك فيما بينها فى ظل غياب إدراك مشترك للتهديدات وطرائق مواجهتها والتغلب عليها، ناهيك عن الدور الذى لعبته القوى الخارجية فى تأجيج الخلافات فيما بين دول المجلس، وإقناعها بأولويات الحماية الخارجية لصيانة أمنها الوطنى، بعيدا عن المجلس.

وكان من نتيجة ذلك أن ظلت دول الخليج تعتمد على العوامل الخارجية لصيانة أمنها، وإن كان ذلك بأشكال مختلفة، إذ تمثلت فى بادئ الأمر فى الاعتماد على صيغة فضفاضة مما يعرف بـ "توازن القوى" الدولية والإقليمية، استنادا إلى أن أيا من القوى الإقليمية والدولية الطامعة لن تجرؤ على تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجى، خوفا مما قد يستثيره ذلك من ردود فعل عنيفة من جانب القوى الدولية والإقليمية الأخرى، التى سوف ترى فى ذلك إخلالا بتوازن القوى الإقليمى والعالمى.

وقد ظلت هذه الصيغة التقليدية لتوازن القوى تعمل بفاعلية حتى أواخر السبعينيات، إلا أنها بدأت فى التصدع مع اندلاع الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩، ثم اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، ثم انهارت هذه الصيغة تماما مع الغزو العراقى للكويت فى عام ١٩٩٠، ثم الاحتلال الأمريكى للعراق منذ عام ٢٠٠٣، وانتهاء بحالة التوتر الناجمة عن أزمة البرنامج النووى الإيرانى، والتى تنذر بإمكانية اندلاع مواجهة عسكرية عنيفة فى منطقة الخليج.

وأدى هذا الوضع بالتالى لاتجاه أغلب دول مجلس التعاون الخليجى للبحث عن مظلة للحماية الدولية منذ بداية التسعينيات كاتجاه عام فى سياساتها الدفاعية، ثم شهد هذا التوجه تطورات كمية ونوعية فى مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، عبر التوسع فى استضافة قواعد عسكرية أجنبية فى بعض هذه الدول. علاوة على أن هذا التوجه لم يكن مندرجا فى إطار سياسة خليجية مشتركة، بل ولم تكن هناك محاولة لتحقيق نوع من التكامل بين الدفاع المشترك الخليجى والدور الدولى فى أمن الخليج، بل طغى هذا الدور المذكور كثيرا على الجهود المبذولة من خلال مجلس التعاون الخليجى.

٢- تحولات ما بعد احتلال العراق :

أدت المتغيرات التى أحاطت بالاحتلال الأمريكى للعراق، سواء قبله أو أثناءه أو بعد حدوثه، إلى نشوء متغيرات جديدة أمام ترتيبات الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجى. وكان اللافت للانتباه أن تلك المتغيرات كانت متناقضة، وتتبادل الشد والجذب فيما بينها، إذ كانت هناك - من ناحية - متغيرات تدفع نحو التنافس بين دول المجلس، وتؤثر بالسلب على التعاون الدفاعى فيما بينها، بينما كانت هناك متغيرات تدفع للعمل على تقوية جهود الدفاع المشترك بين دول المجلس من ناحية أخرى.

وكان فى مقدمة تلك المتغيرات التنافسية حالة التباعد الشديد فى الموقف من الحرب الأمريكية على العراق والتعاون مع الولايات المتحدة فى هذه الحرب، ما بين أغلبية دول المجلس، وفى مقدمتها السعودية، التى رفضت التجاوب مع الإدارة الأمريكية فى هذه الحرب، وبين قطر والكويت اللتين تعاونتا بدرجة كبيرة مع الولايات المتحدة من خلال السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيهما لاحتلال العراق.

هذا التباين فى المواقف انطوى على مؤشرات واضحة على سعى قطر خاصة للمنافسة على مكانة الحليف الاستراتيجى الرئيسى للولايات المتحدة فى منطقة الخليج، لاسيما عبر السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدتى (العديد) و(السيلية)، حيث كانت قاعدة السيلية العسكرية فى قطر مقر القيادة الرئيسية للعمليات الجوية الأمريكية فى الحرب على العراق، كما كانت قاعدة العديد بمثابة مركز القيادة والسيطرة للعمليات العسكرية فى العراق، وإحدى قواعد انطلاق الهجمات الجوية. وجاء الاعتماد الأمريكى على هاتين القاعدتين فى سياق تقليل الاعتماد على قاعدة الأمير سلطان الجوية فى السعودية، وذلك بعدما كانت الحكومة السعودية قد رفضت السماح للولايات المتحدة باستخدام تلك القاعدة فى الحرب على العراق.

ولكن كانت هناك فى المقابل جهود حثيثة من جانب دول مجلس التعاون الخليجى لدفع علاقات التعاون العسكرى قبيل حرب العراق، اتخذت شكل تسريع عملية بدء العمل باتفاقية الدفاع المشترك فى تلك الفترة، بما فى ذلك إنشاء مجلس الدفاع المشترك، كهيئة مستقلة ضمن هيئات مجلس التعاون الخليجى، مع إعطاء درجة أكبر من الاهتمام وقتذاك لاستكمال إعداد قوة درع الجزيرة، والعمل على الوصول بها إلى الحجم المقرر لها، وهو فرقة مشاة ميكانيكية، فضلا عن تجاوب دول المجلس وقتذاك مع طلب الكويت الاستعانة بقوات درع الجزيرة للمشاركة فى الإجراءات الوقائية اللازمة فى سياق التحسب للحرب على العراق، وهى مسألة انطوت على قيمة رمزية، أكثر مما كان لها قيمة عسكرية حقيقية.

والثابت أن التنافس والتباعد كانا أكثر عمقا وتأثيرا من جهود التعاون والتقارب فيما بين دول المجلس، فيما يتعلق بالتعامل مع المتغيرات التى نشأت فى ظل الاحتلال الأمريكى للعراق، لاسيما ما أعقب ذلك الاحتلال من تصفية الوجود العسكرى الأمريكى فى السعودية، بعدما انتفت الأسباب التى كانت تبرره، خاصة تلك المتعلقة باحتواء خطر صدام حسين، فضلا عن أن ذلك جاء نتاجا لتصاعد الرفض الداخلى فى السعودية لهذا الوجود الأمريكى، والمخاوف من استغلال الجماعات المتطرفة لهذه المسألة لمواصلة أنشطتها داخل المملكة، وذلك فى إطار الموجة الإرهابية التى اندلعت هناك بالفعل منذ عام ٢٠٠٣.

واتجهت الولايات المتحدة بدلا من ذلك نحو الاعتماد بدرجة أكبر على دول أخرى كركيزة أساسية لوجودها العسكرى بالمنطقة، لاسيما قطر والعراق "الجديد"، مع ما صاحب ذلك من تبدل فى الأدوار الإقليمية لبعض دول المجلس، بحيث باتت دولة صغيرة، مثل قطر، تطمح للقيام بدور إقليمى مؤثر عبر الاستفادة من علاقاتها الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة، ومن خلال محاولة القيام بدور دبلوماسى نشيط ليس فقط على مستوى منطقة الخليج، ولكن أيضا على مستوى الشرق الأوسط ككل.

وامتد التنافس أيضا إلى مجالات أخرى تتعلق بمحاولات استحداث منتديات للأمن الإقليمى فيما بين بعض دول المجلس، باعتبار أن هذا المجلس ظل يعانى دائما من الافتقار إلى منتدى للأمن الإقليمى، يكون مكملا لهياكله الأخرى. وقد حاول البعض تحقيق السبق فى إنشاء مثل هذا المنتدى بصورة أحادية منفردة، لاسيما البحرين ودبى، حيث بدأت البحرين منذ عام ٢٠٠٤ فى

استضافة ما يعرف بـ "القمة السنوية لحوار المنامة حول أمن الخليج"، بالتعاون مع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن، والذى يشارك فيه كبار المسئولين المعنيين بقضايا الدفاع والأمن من الخليج ومناطق أخرى مهتمة بهذه المسألة، وإن كان منظمو هذا الحوار يصفونه بأنه آلية غير رسمية للنقاش حول الأمن الخليجى. كما قامت إمارة دبى من جانبها بإنشاء ما يعرف بـ "منتدى دبى الاستراتيجى" منذ عام ٢٠٠٢، والذى تحول اسمه بعد ذلك إلى "المنتدى الاستراتيجى العربى" بهدف تأسيس تجمع استراتيجى لدول المنطقة من خلال الحوار والنقاش بين صانعى القرار فى الحكومات وقطاعات الأعمال والأكاديميين وممثلى المجتمع المدنى، ويمثل هذا المنتدى محاولة لاستنساخ تجربة منتدى دافوس العالمى.

ولكن الأهم من كل ما سبق أن رياح التنافس والتغيير امتدت للمطالبة بإعادة النظر فى وضعية قوة درع الجزيرة ذاتها، إذ إن التحولات التى طرأت عقب الإطاحة بنظام صدام حسين والأزمة العراقية وتصاعد أزمة البرنامج النووى الإيرانى، وما يحمله ذلك من احتمالات نشوب مواجهة عسكرية كارثية فى الخليج، قد أحدثت تحولات جذرية فى البيئة الاستراتيجية الخليجية، بصورة أدت إلى نشوء تباينات فى المواقف الخليجية بشأن مستقبل قوة درع الجزيرة.

وقد برز هذا التباين فى أن المتغيرات سالفة الذكر أدت إلى ازدياد التباعد فى المدركات الخليجية لمصادر التهديد ولأشكال التعاون الممكنة بين دول المجلس، وهو ما بدا جليا فى موقف سلطنة عمان الذى عبر عنه وزير الخارجية العمانى فى عام ٢٠٠٥، والذى ذهب إلى أنه لم تعد هناك حاجة لقوة درع الجزيرة بعد زوال نظام صدام حسين، وفى ظل التزام نظام الحكم الجديد فى العراق بعلاقات حسن الجوار مع دول المجلس. وكان هذا الموقف يمثل تعبيرا عن حجم التغير فى البيئة الاستراتيجية الخليجية، وعن الحاجة لمراجعة آليات الدفاع المشترك الخليجى، لاسيما أن هذا الموقف جاء من جانب دولة كان معروفا عنها دائما الحرص على تطوير قوة درع الجزيرة للوصول بها إلى جيش خليجى موحد ومتكامل.

٣- تعديل بنية قوة درع الجزيرة :

تعتبر قوة درع الجزيرة، إذن، المجال الأكثر تأثرا بالتحولات التى طرأت على منظومة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجى، وذلك من خلال التغيرات التى طرأت على بنية ومهام ومناطق انتشار هذه القوات، وهى تغيرات جاءت بالأساس من أجل احتواء التباعد المتزايد فى المواقف والرؤى بين بعض دول المجلس بشأن الدور الفعلى والمحتمل لهذه القوة فى ظل المتغيرات الإقليمية القائمة، ووصل هذا التباعد إلى درجة مطالبة البعض بإلغاء هذه القوة تماما.

وكان الموقف العمانى المشار إليه آنفا بمثابة تعبير عن المأزق الذى تعانى منه تلك القوة، لاسيما من حيث عجزها عن القيام بدور فاعل وملموس فى صيانة أمن دول المجلس، علاوة على العجز عن تنفيذ الخطط الطموح التى تبناها قادة المجلس فى قمم سابقة بشأن تطوير هذه القوة، فضلا عن استمرار غلبة المكون السعودى على هذه القوة، سواء من حيث عدد الجنود أو العنصر القيادى لها أو من حيث مناطق انتشارها، وهو ما كان يثير انتقادات متكررة، حتى من جانب بعض قادة ومسئولى دول المجلس أنفسهم.

وكان من نتيجة ذلك كله أن برزت الحاجة للبحث عن صيغة توفيقية لمستقبل قوة درع الجزيرة، وهو ما تحقق من خلال اقتراح تقدمت به السعودية فى القمة الخليجية فى ديسمبر ٢٠٠٥ فى "أبو ظبى"، يقوم على إعادة هيكلة قوة درع الجزيرة، من خلال قيام كل دولة بالإشراف على وحداتها الوطنية المخصصة للمشاركة فى هذه القوة، بحيث تبقى داخل الدولة التى تنتمى لها، ولكن يمكن استدعاؤها فى حال الضرورة، مع الحفاظ على هيكل قيادة دائم لها، يتألف من أمانة عامة، لها قيادة وضباط ومسئولون، ويكون مقر قيادة هذه القوة فى الرياض، فضلا عن إجراء مناورات مستمرة للقوات المشاركة بمعدل مرة أو مرتين سنويا، وتكون مشاركة كل دولة من دول المجلس فى هذه القوة حسب قدراتها، بينما يتم اختيار قائد هذه القوات حسب القوة الأكبر حجما فيها.

وقد وافقت قمة "أبو ظبى" على هذا الاقتراح السعودى، وجرى تكليف مجلس الدفاع المشترك الخليجى بدراسة هذا الاقتراح، ثم جرى التباحث حول هذه المسألة فى قمة الرياض لعام ٢٠٠٦، والتى كلفت الأمانة العامة باستكمال الدراسات المتعلقة بذلك. ثم كانت هذه المسألة من ضمن أعمال الاجتماع الاستثنائى المشترك لوزراء الدفاع والخارجية والاستخبارات بدول مجلس التعاون الخليجى فى يوليو ٢٠٠٧، حيث أوصى هذا الاجتماع بتشكيل قوة خليجية مشتركة.

وجاء التطور الأكبر مع انتهاء الأمانة العامة من إعداد الدراسة التى أوصت بها قمة الرياض، وهو ما تمخض عن اتفاق وزراء الدفاع الخليجيين على صيغة موحدة لتطوير قوة درع الجزيرة فى اجتماعهم الأخير فى نوفمبر ٢٠٠٧، وجرى عرضها على القمة الخليجية فى الدوحة فى ديسمبر ٢٠٠٧، وتناولت هذه الصيغة أعداد القوة البشرية لدرع الجزيرة والتدريبات العسكرية ومجالات التعاون العسكرى المتعلقة بهذه القوة، وهو ما أقرته القمة بالفعل، ولكن من دون الإعلان تفصيلا عن مضمون هذه الصيغة.

وتثير التحولات التى طرأت على بنية وعملية انتشار قوة درع الجزيرة تباينا بشأن انعكاساتها ونتائجها على عملية الدفاع المشترك فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى، حيث برزت فى هذا الصدد وجهتا نظر رئيسيتان، هما:

الأولى، تؤيد تفكيك هذه القوة وتوزيعها على دولها، استنادا إلى أن هذه القوات لم تثبت فاعليتها فى كافة الأزمات التى شهدتها المنطقة. إلا أن هذا الرأى يلغى أى دور لهذه القوة، ويتصور أن هذه القوة لم تعد موجودة أصلا، فى حين أن ما جرى هو فى جوهره مسألة إعادة انتشار لهذه القوة، بحيث ترابط وحداتها فى الدول التى تنتمى إليها.

الثانية، ترفض تفكيك هذه القوة باعتبار ذلك خطأ استراتيجيا من وجهة نظرها، حيث إنه يلغى الهوية الدفاعية الخليجية، ويقوض الترتيبات المهمة التى اتفقت عليها دول مجلس التعاون الخليجى فى مجال الدفاع المشترك، كما أنه يضع الأمن الخليجى بالكامل فى عهدة القوى الدولية من دون امتلاك دول المجلس لقدرة ذاتية خاصة بها لصيانة أمنها الجماعى.

ولكن المهم هنا فى تقييم هذه الصيغة الجديدة لقوة درع الجزيرة أن يتم رصد وتحليل الإيجابيات والسلبيات المترتبة عليها. فهى، من ناحية، تنطوى على مخاطر إضعاف الروابط التدريبية والتسليحية والتنظيمية بين عناصر هذه القوة، ولكن هذه الصيغة

تمثل، من ناحية أخرى، محاولة للتكيف مع المتغيرات الإقليمية الجديدة، من أجل الحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بترتيبات الأمن الجماعي الخليجي، وهي بمثابة أيضا صيغة توفيقية للحيلولة دون تفكيك هذه القوة تماما، فيما لو ظلت مستمرة وفق أطر العمل القديمة ذاتها.

ومن ثم، فإنه إذا كانت قوة درع الجزيرة بمثابة التجسيد العملي الرئيسي لترتيبات الدفاع المشترك فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كان من المنطقي أن تتأثر هذه القوة بالتحولات التي طرأت على البيئة الاستراتيجية الخليجية بدرجة أكبر من غيرها، لاسيما تلك المتعلقة باختلاف التهديدات وسبل التعامل معها، مما جعل من غير المتصور أن تستمر قوة درع الجزيرة بالشكل نفسه الذي كانت عليه في فترات سابقة.

٤- تنوع الأدوار الدولية في أمن الخليج:

في ظل انهيار الصيغة التقليدية لتوازن القوى في الخليج، وضعف القدرة الذاتية والجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الدفاع والأمن الوطني، ظل الدور الدولي في صيانة الأمن الإقليمي في الخليج يزداد بصورة مطردة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، مع اندلاع ما عرف بـ "حرب الناقلات" بين العراق وإيران في إطار حربهما الضارية وقتذاك، ثم قفز هذا الدور الدولي في أمن الخليج بصورة صاروخية عقب الغزو العراقي للكويت، وبقي الوجود العسكري الدولي في الخليج منذ ذلك الحين، من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية بين أغلب دول مجلس التعاون الخليجي والكثير من القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا، ثم ازداد هذا الدور عقب حرب العراق.

وفي مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، باتت الأدوار الدولية في أمن الخليج تتسم بقدر أكبر من التنوع، بحيث أصبحت تتخذ شكلين رئيسيين، أولهما: الشكل التقليدي لعلاقات التعاون العسكري من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية بين الدول الكبرى وأغلب دول المجلس، وثانيهما: دخول حلف شمال الأطلنطي (الناتو) إلى قضايا أمن الخليج، من خلال انضمام أربع من دول الخليج إلى مبادرة اسطنبول للتعاون مع منطقة الشرق الأوسط الموسع. ويسير هذان الشكلان بصورة متوازية في الوقت الحالي، وإن كان دور حلف الناتو في منطقة الخليج ما زال في بداياته، ويواجه شكوكا وتحديات كبيرة.

فيما يتعلق بالشكل الأول، المتمثل في تعزيز علاقات الدفاع المشترك بين دول الخليج والدول الكبرى، تتمثل الحلقة الأكثر حداثة في هذا الشكل في إبرام اتفاق بين فرنسا وإمارة "أبو ظبي" في منتصف يناير الماضي على إنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في "أبو ظبي"، تضم ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ جندي فرنسي من مختلف أفرع القوات المسلحة الفرنسية، ويتم الانتهاء من إنشائها وبدء تشغيلها فعليا في عام ٢٠٠٩، فيما يمثل نقلة نوعية كبرى في علاقات التعاون العسكري القائمة بين الجانبين بموجب اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بينهما منذ منتصف التسعينيات. كما كان اتفاق إنشاء هذه القاعدة جزءا من صفقة متكاملة، وقع بموجبها الجانبان أيضا اتفاقية ضخمة للتعاون النووي، تقدر قيمتها المبدئية بنحو ٦ مليارات دولار، تقوم فرنسا بموجبها بإنشاء محطة نووية تضم مفاعلين لتوليد الطاقة الكهربية في "أبو ظبي".

وهناك حالة من الإجماع فيما بين المعنيين بقضايا أمن الخليج على أن هذه الخطوة تندرج في إطار سياسة دأبت أغلب دول الخليج على تنفيذها، تقوم على توسيع مظلة الحماية العسكرية الخارجية لأمنها الوطني، بحيث لا يقتصر على دولة واحدة، حتى لو كانت هي القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم، أي الولايات المتحدة، وإنما تضم عددا من الدول الكبرى، بما يخلق حالة من التوازن الاستراتيجي بفعل تنوع وتعدد الأدوار الدولية في أمن الخليج.

ولكن ذلك لا ينفي أن الاتفاق بين "أبو ظبي" وفرنسا بشأن إنشاء القاعدة العسكرية الجديدة لم يكن بعيدا عن المظلة الأمريكية، وإنما تم هذا الاتفاق أصلا بموجب ضوء أخضر أمريكي، تعلن إدارة جورج بوش بمقتضاه أنها ترغب في إعطاء مساحة أوسع للحركة أمام حليفها الوفي الجديد، نيكولا ساركوزي، الذي أحدث تحولا تاريخيا في علاقات فرنسا مع الولايات المتحدة، تخلى بموجبه عن التراث الديجولي القائم على ضمان استقلالية القرار السياسي الفرنسي عن الولايات المتحدة، وسارع إلى بناء علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة فور انتخابه رئيسا لفرنسا، مما يعني أن إقامة هذه القاعدة لن تمثل تحديا للدور الأمريكي المهيمن على قضايا أمن الخليج، وإنما يندرج ذلك في إطار توزيع معين للأدوار بين الولايات المتحدة وفرنسا في منطقة الخليج.

أما فيما يتعلق بالشكل الثاني، المتعلق بتعزيز دور حلف الناتو في أمن الخليج، فقد بدأ هذا الدور مع إطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون، التي تبناها الحلف في يونيو ٢٠٠٤، للتعاون الأمني الثنائي بين الحلف ودول منطقة الشرق الأوسط الموسع. وركزت المبادرة على منطقة الخليج، حيث انضمت بالفعل أربع دول خليجية للمبادرة، هي: الكويت، والإمارات، والبحرين، وقطر، بينما امتنعت السعودية وسلطنة عمان عن ذلك حتى الآن. وظل التعاون بين حلف الناتو والدول الخليجية، التي انضمت لمبادرة اسطنبول، يزداد بصورة مطردة، وعقد العديد من جولات الحوار والندوات حول دور حلف الناتو في أمن الخليج، كما تنوعت الأنشطة المشتركة بين الحلف ودول الخليج.

وتثير مبادرة اسطنبول جدلا حادا بشأن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث يتخوف الكثيرون، بما في ذلك الدولتان اللتان لم تنضما للمبادرة، من أن هذه المبادرة هي في جوهرها مجرد غطاء لتعزيز الهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج، وأن هدف حلف الناتو يتمثل في العمل على الهيمنة على تلك المنطقة، من ناحية، بينما يؤكد قادة ومسئولو الحلف دوما، من ناحية أخرى، أن الهدف الرئيسي للمبادرة ينحصر في تحقيق التعاون والشراكة مع الدول المعنية والوصول إلى تفاهم مشترك بشأن سبل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال تعزيز التعاون بين الجانبين، مع إتاحة الفرصة للدول المعنية للمشاركة في أنشطة الحلف التي تتجاوز ٢٥٠ نشاطا موزعا على ١٩ مجالا، بما يتيح لها تطوير بنيتها التحتية الشاملة في المجال الأمني على المدى البعيد، من دون تدخل الحلف في شئونها الداخلية أو مواقفها السياسية.

ولكن بعيدا عن هذا الجدل، فإن هناك معيارا آخر أكثر دقة ووضوحا في تحليل أهداف المبادرة، يتمثل في تحليل وتقييم الأنشطة ومجالات التعاون التي تضمنتها هذه المبادرة، والتي تشتمل على ستة أنشطة رئيسية هي: المساعدة في قضايا الإصلاح الدفاعي، والتعاون العسكري - العسكري في المجالات التعليمية والتدريبية لتحسين قدرة الدول المعنية على المشاركة في عمليات الحلف، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتعاون في

مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتعاون فى مجال أمن الحدود، والتخطيط للحالات الطارئة المدنية.

إن قبول أى دولة من الدول المعنية فى منطقة الشرق الأوسط الموسع للتعاون مع الحلف بشأن هذه الأنشطة إنما يعنى إدماج هذه الدول فى الحلف بصورة شبه كاملة. ومع التسليم بأن بعض الأنشطة التى تضمنتها المبادرة باتت مطلبا حيويا فى عالم اليوم، لاسيما تلك المتعلقة بتحديث وإصلاح المؤسسات العسكرية وتحسين العلاقات المدنية - العسكرية، لما يترتب عليها من تحسين عمل هذه المؤسسات وإخضاعها للسيطرة السياسية المدنية، فإن هذه الأنشطة يجب أن تتم فى إطار الأولويات والرؤى الخاصة بكل دولة، وليس فى إطار أجندة يفرضها حلف الناتو. ناهيك عن أن أغلبية الأنشطة الأخرى فى المبادرة تعنى إلحاق وإدماج الدول المعنية ضمن آليات العمل الخاصة بحلف الناتو.

وكان من نتيجة هذه الخاصية أن ذهب البعض إلى درجة الزعم بأن دور حلف الناتو فى منطقة الخليج يمثل إرهاصا لتأسيس "حلف أطلسى محلى" فى تلك المنطقة، على غرار تجربة حلف بغداد الذى أنشئ عام ١٩٥٥، والذى كان يشمل العراق وإيران وتركيا وبريطانيا. وكانت تلك التجربة قد فشلت فى حينها، إلا أن المتغيرات القائمة حاليا فى منطقة الخليج ربما تدفع الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين فى حلف الناتو للسعى إلى إقامة حلف دفاعى رسمى مع دول المجلس، إضافة إلى العراق الجديد، بحيث يكون ذلك أساسا لإنشاء إطار دفاعى رسمى لعلاقات التعاون العسكرى بين دول المجلس وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة. إلا أن المتصور أن الولايات المتحدة ودول الحلف الأخرى قد لا تفضل ذلك، لأنها تتمتع بالفعل فى وقتنا الحالى بكل المزايا التى قد يحققها التحالف الرسمى، ولكن من دون أن تتحمل الأعباء السياسية المرتبة عليه.

٥- مستقبل الوظيفة الدفاعية للمجلس:

تعتبر الوظيفة الدفاعية لمجلس التعاون الخليجى ركيزة أساسية فى أنشطة هذا المجلس، وأحد أبرز أسباب نشأته وتطوره، إذ نشأ المجلس كتجمع إقليمى فرعى للدول العربية الصغيرة فى منطقة الخليج، من أجل تعظيم قدراتها الجماعية الشاملة فى مواجهة القوى الإقليمية الأكبر، وأيضا فى مواجهة أى تهديدات أخرى. وتعتبر الوظيفة الدفاعية والأمنية لهذا المجلس شاملة ومتعددة الأبعاد، إذ لا تتركز بالضرورة على مجرد بناء قدرة عسكرية كافية للدفاع عن دول المجلس، وإنما تمتد إلى استخدام مجمل القدرات السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء من أجل صيانة أمنها الجماعى.

وارتكزت عملية بناء القوة العسكرية لدول المجلس على معادلة ثلاثية، تشتمل على بناء وتطوير قدرة عسكرية ذاتية لكل دولة فى حدود قدراتها من ناحية، وبناء قوة عسكرية مشتركة لدول المجلس من خلال درع الجزيرة من ناحية ثانية، مع إمكانية التعاون مع أطراف خارجية أخرى إذا دعت الضرورة لذلك، من ناحية ثالثة، على غرار الاستعانة بقوات دولية ضخمة لتحرير الكويت أو إشراك مصر وسوريا فى ترتيبات الأمن الخليجى من خلال إعلان دمشق فى محاولة لم يكتب لها النجاح. كما تجسد الدور الخارجى أيضا من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية التى ابرمتها معظم دول المجلس مع القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، وإن لم تندرج تلك الاتفاقيات ضمن استراتيجية مشتركة للمجلس.

ويثور التساؤل، بالتالى، حول انعكاسات التآكل المتزايد فى ترتيبات الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجى، مقابل ازدياد الدور الدولى فى أمن الخليج، على الوظيفة الدفاعية والأمنية للمجلس بشكل خاص، وعلى بنية ووظيفة هذا المجلس كنظام إقليمى فرعى بشكل عام.

من حيث الانعكاسات على الوظيفة الدفاعية للمجلس، فإن التطورات سالفة الذكر تدل بوضوح على اتساع الخلل فيما بين أضلاع المعادلة الثلاثية التى تقوم عليها ترتيبات الأمن داخل مجلس التعاون الخليجى، لصالح تعاظم الدور الخارجى فى ترتيبات أمن الخليج، مقابل إضعاف الترتيبات الجماعية للدفاع المشترك على مستوى المجلس، جنبا إلى جنب مع استمرار ضعف عملية بناء القدرة العسكرية الذاتية لكل دولة فى ظل محدودية القدرة البشرية والحساسيات السياسية إزاء بناء قوات مسلحة كبيرة، بحيث لا تكفى صفقات السلاح المتطورة التى تحصل عليها تلك الدول لتحقيق الأمن فى ظل القيود سالفة الذكر.

ولكن الأهم من ذلك أن هذه التطورات تؤثر بشكل مباشر على بنية ووظيفة مجلس التعاون الخليجى ككل، ذلك أن التطورات التى لحقت بقوة درع الجزيرة، وما يترافق مع ذلك من جمود ملموس فى ترتيبات الدفاع المشترك الأخرى، إنما تؤدى بالضرورة إلى إضعاف البنية المؤسسية للتعاون الدفاعى داخل المجلس، وهو ما يؤثر بدوره سلبا على مؤسسية المجلس ككل، ويحوله من الناحية العملية إلى مجرد نظام إقليمى وظيفى، تنحصر أنشطته فى بعض المجالات الوظيفية والفنية، وينزع عنه طابعه القومى الأشمل، حتى من دون الإعلان عن ذلك رسميا.

ويترتب على ما سبق أيضا تعاظم العلاقات الرأسية بين بعض الدول الأعضاء فى المجلس والقوى الكبرى الخارجية، فى مجالات الدفاع والأمن، بحيث باتت تعلو وتفوق بمراحل العلاقات الأفقية فيما بين دول المجلس، وهى مسألة تحول المجلس إلى ما يصفه البعض بـ "نظام مكفول أمريكيا"، بدرجة أكبر بكثير عن ذى قبل. ولا يقتصر تأثير هذه المسألة على مجرد إضعاف علاقات الدفاع المشترك بين تلك الدول، وإنما تؤدى بشكل مباشر إلى تعديل علاقات القوة وأنماط السياسات والتحالفات داخل المجلس، فيما بين دول تتجه لتعاون دفاعى أوثق مع القوى الكبرى، وبين دول أخرى ترفض ذلك لاعتبارات مختلفة، مثل السعودية، بما يؤدى بالتالى لزيادة وزن ونفوذ دول الفئة الأولى، لاسيما قطر، التى توظف علاقاتها مع الولايات المتحدة لتعزيز وضعها الاستراتيجى ودورها الإقليمى بدرجة تنطوى على تحول هيكلى فى علاقات القوة فيما بين دول المجلس.

والإشكالية الرئيسية هنا أن هذا الوضع يبدو مرشحا للاستمرار لفترة طويلة قادمة، فى ظل استمرار التباعد بين دول المجلس بشأن قضايا الدفاع المشترك، جنبا إلى جنب مع استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمى بفعل الوضع المضطرب فى العراق، وتصاعد أزمة البرنامج النووى الإيرانى وإمكانية تصاعدها إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من حدوث المزيد من التدويل لأمن الخليج فى المستقبل القريب، وهى مسألة يمكن أن تزيد بالتالى من ضعف مجلس التعاون الخليجى، بما فى ذلك ازدياد العجز عن التعامل بفاعلية مع التهديدات والمخاطر المتفاقمة على المستوى الإقليمى.

باكستان

آفاق التغيير السياسى فى باكستان



شهدت باكستان فى الأشهر الأخيرة أزمة سياسية غلب عليها الطابع الدموى، حتى أصبحت التفجيرات والاغتيالات هى اللغة السائدة. وغيرت تلك الأزمة -الممتدة حتى الآن- كثيرا من ملامح الخريطة السياسية والحزبية وتوازنات القوى على الساحة الباكستانية، كما أظهرت مجددا التناقضات والنزاعات بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وهو ما تجسد بوضوح فى الانتخابات الأخيرة التى تلت اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو. فقد شهدت الانتخابات أعمال عنف من جانب المرشحين، بينما غاب عنها الناخبون، ثم جاءت نتائجها لصالح أحزاب المعارضة على حساب مشرف، الأمر الذى كشف عن تراجع شعبيته وازدياد حدة الاستياء الشعبى تجاه سياساته.

وأصبح الرئيس برويز مشرف يواجه مأزقا متعدد الأبعاد. ففضلا عن النطاق الداخلى بتعقيداته، يواجه مشرف بيئة خارجية حساسة لأى تغير داخلى. فمن ناحية، فإن إسلام أباد موضوعة دائما تحت مجهر الأسرة الدولية، وعلى الأخص واشنطن التى تعتبرها حليفا أساسيا لها فى "حربها على الإرهاب"، وسط مخاوف كبيرة فى العالم حيال المنحى الذى تتخذه الأحداث فى الدولة الاسلامية الوحيدة التى تملك القنبلة النووية. ومن ناحية أخرى، هناك التزام مشرف بالوعد الذى قطعه على نفسه أمام العالم نحو إصلاح سياسى لإعادة الديمقراطية والحريات إلى الحياة العامة، طبقا لدستور جديد يحدث توازنا بين مختلف القوى والمؤسسات فى الدولة.

وأصبحت الصورة العامة فى باكستان أن البلاد فى حالة ارتباك سياسى، ورئيسها فى موقف صعب وأمامه مجموعة متداخلة من التحديات، مما يفتح الباب واسعا أمام كافة الاحتمالات بما فيها انتهاء عهد مشرف.

أبعاد المأزق :

تتنوع ابعاد المأزق الراهن فى باكستان، إذ يجمع بين جوانب قديمة ثابتة فى الحياة السياسية الباكستانية، وأخرى استجدت لتضيف ملامح أخرى لحالة التأزم السياسى الداخلى. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الأبعاد فيما يلى:

الجماعات الإسلامية وحركة طالبان :

باكستان هى الدولة الوحيدة فى العالم الإسلامى التى تموج بحشد كبير من القوى الدينية شديدة التباين فى تعاطيها مع الدين كعقيدة ومنهج حياة. فهناك التيار الإسلامى الحركى، ممثلا فى الجماعة الإسلامية، بخلاف الفرق الدينية الأخرى، سواء كانت شيعية أو سنية. وتتنوع الرؤية الإسلامية لدى تلك الجماعات بين طائفية أو حزبية أو براجماتية، مما أظهر منهج الإسلام فى باكستان مشتتا وغير متناسق. إضافة إلى ذلك، عجزت تلك الجماعات عن أن تطرح نفسها كبديل عن السلطة أو المعارضة فى الشارع الباكستانى، لأنها لم ترتق إلى مستوى الاستجابة والتفاعل مع هموم المواطنين، وإنما ارتبطت بعلاقات وثيقة مع حركة طالبان ضد مشرف، بعد أن تحالف مع الولايات المتحدة وسمح لها باستخدام الأراضى الباكستانية لضرب حركة طالبان. وأدى دعم مشرف للولايات المتحدة إلى تحالف

(*) باحث سياسى.

ستة أحزاب إسلامية باكستانية فى حزب واحد معارض باسم مجلس العمل الموحد، وبالتالى اتجه الجيش الباكستانى لمحاربة هؤلاء المتطرفين الاسلاميين داخل باكستان وعلى الحدود الشمالية فى وزيرستان بالوكالة عن الولايات المتحدة. وصارت المعارضة المسلحة فى باكستان ترتبط بالجماعات الإسلامية أو بالقاعدة، ومثل ذلك تهديدا لمشرف ولجيشه، وأحيانا إحراجا له أمام الإدارة الأمريكية لعدم كبح جماح التطرف والقاعدة فى باكستان. ولا يزال هذا العامل مصدر قلق لمشرف وللاستقرار الداخلى بشكل عام، إذ من المتوقع أن يمثل نشاط ودور الجماعات الإسلامية هاجسا أيضا للحكومة الائتلافية الجديدة بعد فوز المعارضة بالانتخابات، الأمر الذى قد ينعكس على تماسك ائتلاف المعارضة ذاته.

الفساد والفقر :

يعانى المجتمع الباكستانى من ثالوث التخلف (الجهل والفقر والمرض) وما يعنيه ذلك من فساد متجذر يكشف عن نفسه بقوة فى استفحال الفقر بنسبة ٧٠٪ من مجموع سكان باكستان طبقا لتقارير البنك الدولى، فى حين أن الثراء منحسر فى فئة قليلة، حيث تسيطر ثلاثون عائلة فقط (منها عائلات بينظير بوتو ونواز شريف وبرويز مشرف) على غالبية الأراضى الزراعية فى البلاد، والوضع نفسه بالنسبة للجانب الصناعى والتجارى، بصورة تنحسر معها، أو تكاد، الطبقة المتوسطة.

وظهر الفساد المؤسسى بصورة عريضة داخل قطاع الجيش فى باكستان من تقديم رشاوى وشراء ذمم، ومن ثم فقد المواطن ثقته فى القضاء والحكومة والمؤسسات الرسمية، حتى إن باكستان شهدت أطول سلسلة إضرابات فى تاريخها المعاصر. ومن المثير أن الحكومة أرادت معالجة ذلك الوضع على حساب الفقراء، فخصصت مبلغ (٢١) مليار روبية لمعالجة الفقر، بينما يفرض قانون الضرائب على الفقراء دفع (٦٠) مليار روبية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك اتساع قاعدة الأمية التى تقترب من ٧٥٪ من السكان، بما يعنيه ذلك من دلالات سياسية واجتماعية خطيرة. وكان المفترض أن يحدث تحول اجتماعى ملموس فى ظل ثورة العولمة الراهنة والتقنية المتطورة، بما تتضمنه من قنوات مفتوحة تتدفق عبرها معلومات ومعرفة جديدة تحدث حراكا اجتماعيا. غير أن هذا التدفق المعلوماتى المعرفى لم يحدث مفعوله فى المنظور الاجتماعى والاقتصادى فى باكستان، فكل تلك التداعيات الاجتماعية أدت إلى خلخلة طبقات المجتمع الباكستانى من القمة إلى القاع. والمجمل أن برويز مشرف لم يستطع تحقيق نقاط الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى وعد بتنفيذها بعد الإطاحة بحكومة نواز شريف فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٩، ومنها إعادة الاقتصاد الوطنى إلى مساره الصحيح، وخلق أجواء الثقة للاستثمار، والاصلاح السياسى وممارسة الحريات السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبذلك تحولت فترة حكم مشرف إلى عهد من الاحتقان السياسى والفوضى وعدم الاستقرار.

المعارضة الداخلية :

تصاعدت حدة المعارضة ضد مشرف فى ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣، عندما أقر البرلمان الباكستانى تعديلات دستورية تعطى صلاحيات واسعة لمشرف، بما فى ذلك سلطة إقالة الحكومة المنتخبة. ووصلت الفجوة بين مشرف والمعارضة إلى قمتها بعد إقالة القاضى افتخار تشودرى، رئيس المحكمة العليا الباكستانية، من منصبه فى ٩ مارس ٢٠٠٧ بتهمة الفساد ، إلا أن المحكمة العليا قررت فى ٢٠ يوليو إعادة تشودرى إلى منصبه، وهو ما اعتبر ضربة لمشرف. وتجددت المظاهرات المعادية للرئيس مشرف فى أنحاء باكستان، وشارك الطلاب والصحفيون والمحامون فى المظاهرات والاحتجاجات فى كل من بيشاور ولاهور وكويتا والعديد من المدن الباكستانية الأخرى، واحتجزت الشرطة العديد من المعارضين خلال احتجاجاتهم على سياسة مشرف، وأثارهذا التصرف بذاته موجة تظاهرات غير مسبوقة.

وتفاقمت الأزمة مع المعارضة مرة أخرى، حينما أكد مشرف إعادة انتخابه لولاية رئاسية أخرى من قبل البرلمان، مما كان يعنى حرصه على استخدام كل المجالس الموجودة (البرلمان والمجالس المحلية) للحصول على فترة حكم أخرى مدتها خمس سنوات، وصار عمل البرلمان يسير تحت المظلة العسكرية.

ثم أصر مشرف على إبقاء البرلمان من أجل إعادة انتخابه بالاقتراع غير المباشرمع بعض منافسيه ممن ترشحوا للرئاسة.

وقدم القاضى افتخار تشودرى طعنا أمام القضاء فى إعادة انتخاب مشرف، فرد مشرف على ذلك بفرض حال الطوارئ وتعطيل العمل بالدستور والمسارعة بالتقرب من خصميه السابقين : رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو، ونواز شريف، فى إطار محاولة لإبرام اتفاق معهما لخوض الانتخابات التشريعية، بعد ما صرح الرئيس الأمريكى بوش بفقدان الثقة فى حكم مشرف، ردا على إعلان الرئيس الباكستانى رفضه لأى تدخل عسكرى أمريكى داخل الحدود الباكستانية فى إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب.

حلفاء واشنطن :

اتجهت الإدارة الأمريكية إلى البحث عن بديل لتحقيق أهدافها الحيوية فى باكستان، ووجدت ضالتها فى بينظير بوتو رئيسة الوزراء السابقة. ومورست ضغوط دولية وأمريكية على مشرف لإعادة الديمقراطية والعودة إلى الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة والإفراج عن الآلاف من المعارضين والزعماء السياسيين، ووقف مضايقات الصحفيين ووسائل الإعلام والقضاة وعدم خروج السلطة عن تجاوزاتها ضد المرشحين من أحزاب المعارضة، والانسحاب من الجيش والتخلى عن الزى العسكرى والتحول إلى رئيس مدنى، وذلك تخوفا من انفلات الوضع فى باكستان، وهنا تحول مشرف من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع عن نظامه السياسى وبقائه فى السلطة.

وظهرت زعيمة المعارضة بينظير بوتو بقوة على الساحة السياسية الباكستانية بسبب الدعم الأمريكى القوى، وطالبت مشرف بالإصلاح السياسى وترك السلطة، وأثبتت عجزه عن حماية نظامه وعدم قدرته على تعامله مع المد الإسلامى وأصوله المتفاقمة من خلال المدارس الدينية.

نتائج الانتخابات الباكستانية

الحزب	الجمعية الوطنية	المحليات
حزب الشعب "آصف على زردارى"	٨٨	١٦٧
حزب الرابطة "نواز شريف"	٦٦	١٠٦
حزب الرابطة - جناح "قائد أعظم"	٣٩	٩٨
الحركة القومية "فصيل إنصاف"	١٩	٣٨
الحزب الوطنى القومى	١٠	٣٤
مجلس العمل الموحد "القاضى/ حسين أحمد"	٦	١٧
حزب الرابطة فنكشنل - منشق عن حزب الرابطة	٥	١٠
حزب بلوشستان الوطنى "مهيم خان بالوش"	٢	٥
حزب الشعب شيرباو - منشق عن حزب الشعب	١	٥
الحزب الوطنى الشعبى "إسفنديار والى خان"	٣	٣
المستقلون	٣٣	٦٤
المجموع	٢٧٢	٥٤٧

وتحولت بوتو إلى شوكة فى ظهر نظام مشرف وسلاح أمريكى موجه ضد الجماعات الإسلامية وطالبان.

ثم جاء اغتيال بوتو ليكشف عن رغبة تجاوز ذلك التغيير المطلوب أمريكيا، سواء تم ذلك الاغتيال بواسطة المخابرات الباكستانية - كما قال أنصار بوتو - أو عن طريق بعض الجماعات الإسلامية الجهادية الباكستانية المعروف أن المخابرات الباكستانية قد اخترقتها. والمحصلة النهائية أن الجهة المسئولة عن الاغتيال مستفيدة من شخصية قوية بديلة لمشرف.

الانتخابات التشريعية والمحلية :

حققت الأحزاب المعارضة الباكستانية فوزا كبيرا فى الانتخابات التى أجريت فى ١٨فبراير٢٠٠٨، حيث حصل حزب الشعب المعارض الذى كانت تقوده رئيسة الوزراء الراحلة بينظير بوتو على ٨٨ مقعدا، بينما فاز "حزب الرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف" المعارض بـ ٦٦ مقعدا. بينما ربح حزب مشرف "الرابطة الإسلامية - جناح قائد أعظم" وحلفاؤه ٣٩ مقعدا.

وبعد فوز المعارضة فى الانتخابات، أصبحت التكهنات عن الحالة السياسية الباكستانية تثير المخاوف والقلق وتبتعد عن الأمل والمستقبل، كأنها تترنح بين النجاح والفشل، لأن أمامها عددا من السيناريوهات والبدائل المطروحة فيما يتعلق بتشكيل الوزارة وطبيعة النظام القادم. إلا أن المشكلة تكمن فى التداعيات التى قد تنشأ بسبب التحالف المحتمل بين أحزاب المعارضة ومشرف والجيش، وأيضا مع الجماعات الإسلامية والأحزاب الدينية.

ويلاحظ أن المعارضة تتيقن من أن موقف مشرف لم يعد بالقوة التى كان عليها، خاصة أن قيادات الجيش أدركت أن سمعة الجيش تدنت فى الشارع الباكستانى، واصطبغت ملامح السلطة العسكرية بصبغة الفساد، لذلك دعت القيادات العسكرية إلى الإصلاح داخل أجهزتها، وزاد هذا من ضعف مشرف، لأن الجيش ربما لا يتدخل لصالح مشرف، بل سيتركه يجابه المعارضة. وحتى إذا تدخل الجيش لصالحه، فإن التدخل الأمريكى سياسيا سيمنعه من القيام بأى عمل ضد المعارضة أو الحكومة الائتلافية.

ومما يلفت الانتباه أن الانتخابات كانت بمثابة استفتاء شعبى ضد الرئيس مشرف وسياساته، حيث ثبت عدم رغبة الشعب فى حكمه.

والحقيقة أن الرحيل الدامى لرئيسة حزب الشعب السابقة بينظير بوتو سهل طريق حزبها للفوز بهذه الانتخابات، نظرا للتعاطف الشعبى المتصاعد معه، فحققت المعارضة أكبرنسبة من المقاعد البرلمانية. وفى المقابل، منيت الأحزاب الإسلامية المتشددة بهزيمة كبرى فى الاقتراع على عكس ما حققته فى الانتخابات التشريعية السابقة عام ٢٠٠٢ . كما أن بعضها ندم على عدم خوض الانتخابات. وهناك أحزاب أخرى شككت فى نزاهة الانتخابات ولكنها قررت خوضها بهدف عدم ترك الساحة السياسية خالية، ولكن وضعت الانتخابات تحت الرقابة الدولية وفازت بها المعارضة. وفى النهاية، لن يتمكن أحد الأطراف الثلاثة (الأحزاب) منفردا بتشكيل الحكومة، وسوف تكون هناك حاجة إلى التحالف لأجل تشكيل حكومة ائتلافية. وقد زالت الخلافات بين الحزبين (الشعب وحزب الرابطة "نواز") التى ظهرت فى حقبة التسعينيات من أجل التلاحم والدخول فى ائتلاف ومجابهة رئاسة مشرف.

بالتالى، أصبح مشرف بين يدى البرلمان الجديد والحكومة الجديدة، وربما يكون على وشك الخروج من الرئاسة. وذلك فى ضوء الدعاوى التى قدمت ضده بشأن عدم دستورية توليه

الرئاسة، وهنا سيضع القضاء كلمته إما بالرحيل أو البقاء. ولكن التساؤل: هل يرضخ مشرف إلى قرارات المحكمة العليا؟

مشرف والوضع الجديد :

سيسعى كل من نواز شريف، زعيم حزب الرابطة جناح (نواز شريف)، وآصف زرداري، الرئيس الشريك لحزب الشعب الباكستاني، للعمل مع الأحزاب الأخرى، من ضمنها حزب الرابطة -حزب مشرف- جناح (القائد الأعظم) لتشكيل حكومة ائتلافية، وإزالة التناحرات والخلافات التي بينها، والعمل معا في صف واحد لإعادة الأمن والهدوء. وهنا، سيتعاون مشرف مع الحكومة رغبة منهما في تحقيق جبهة لمواجهة الإرهاب وتنفيذ الأجندة الأمريكية، طبقا لمخططات الإدارة الأمريكية، وسترجىء الحكومة قرار المحكمة العليا، سواء بعدم دستورية أو دستورية مشرف، حتى يكون مشرف تحت سلطة الحكومة. ومن خلال ذلك، ستقوم الحكومة والبرلمان بتعديل بنود الدستور لتفويض سلطة الرئيس، ويسحب من الرئيس مهامه التنفيذية وصلاحياته، وتصبح سلطته تشريفية في شكل تمثيل نظام رئاسي، ليس أقل أو أكثر، وبالتالي ستتولى الحكومة السلطة التنفيذية الفعلية تحت رقابة البرلمان السياسية، ويبتعد الجيش عن أساسيات الحكم، وتتحدد مهامه في الدفاع عن باكستان ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وتحقيق الأمن والاستقرار، وترك الساحة السياسية للسياسيين.

لكن هناك سيناريو آخر يقضي بأن يحاول مشرف بقدر الإمكان الاتجاه نحو الإدارة الأمريكية بإلزام حزبي المعارضة بالتعاون والتحالف معه لمجابهة الإرهاب، خاصة أن هذا الملف يهدد باكستان والولايات المتحدة معا، وبالتالي سيشارك حزبه في السلطة، من أجل تحقيق بعض الانتصارات على الإرهاب، وذلك لتحسين صورة حزب "بوش" الجمهوري أمام الرأي العام الأمريكي في ظل المنافسة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

ومن ثم، سيستند مشرف على الجيش لكي يكبح جماح المعارضة. ويطمع مشرف من خلال هذا التحالف في أن يستبدل بعناصر حزب الرابطة عناصر سياسية أخرى، ويحاول أن يقوم بأعمال إيجابية لصالح الشعب الباكستاني ليحسن صورته التي تشوهت كثيرا. ولكن يبدو أن المعارضة ستحجم أدواره وتقلص سلطاته، وهنا سيحدث الصراع على السلطة بين الحكومة، الممثلة في المعارضة، وبين مشرف والجيش. وفي تلك الحالة، سوف يسعى مشرف إلى زرع الانقسام بين حزبي الشعب والرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف، ويعيد الخلافات التي كانت بينهما والكراهية من جديد، خاصة أن بين الحزبين عداوة مستديمة، بالإضافة إلى عداوة زرداري" لنواز، خاصة أن الأخير نصب فخاخ السجن لزرداري" بتهمة الفساد، وطرده هو وزوجته بوتو من باكستان، ليصبح منفيا عن بلده.

كما أن بعض القيادات العسكرية ستتعاون مع حركة طالبان والجماعات الاسلامية لإثبات عجز الحكومة الائتلافية عن السيطرة على الأوضاع الأمنية في البلاد، والتصدي لملف الإرهاب لكي تخلو الساحة السياسية للجيش ولمشرف، وتعود الأوضاع من جديد كما كانت، أي عودة إلى الوراء.

لكن مقابل احتمالات وسيناريوهات (بقاء) مشرف، هناك أيضا احتمالات لرحيله. فبعد ما حققت الأحزاب المعارضة نجاحها في الانتخابات واتجهت إلى تشكيل حكومة ائتلافية، فستظل في انتظار قرار المحكمة في العرائض التي قدمت ضد مشرف في عدم أهليته للرئاسة، وذلك لرغبة نواز شريف وآصف علي زرداري في الانتقام من مشرف. فالأول يسعى إلى رد اعتباره، حيث إنه خرج من السلطة بشكل محرج، جاء إثر انقلاب مشرف والإطاحة به، وأن إزاحة مشرف من الحكم هي فرصة نواز شريف التي جاءت إليه، وسيعتمد في ذلك على أدوات القضاء وآليات الديمقراطية لإقالته من الرئاسة، بل ربما يتطور الوضع إلى سجن مشرف.

أما بالنسبة لزرداري، فهو يسعى أن ينتقم لزوجته، خاصة مع وجود إشاعات تشير إلى تواطؤ مشرف في عملية اغتيال بوتو، كما أن زرداري يرغب أيضا لنفسه في الانتقام من مشرف، خاصة أن مشرف قد تعامل مع ملف فساد زرداري أثناء رئاسته لأركان الجيش في حكم نواز، وهذا ما أثبته لقاء زرداري مع السفير الأمريكي ليحصل على تفويض من الإدارة الأمريكية بأن الشعب هو الذي سيعلن كلمته على حكم مشرف، سواء عن طريق الديمقراطية أو القضاء، لأن مشرف هو سبب الفوضى التي طرأت على باكستان.

في حين يستند مشرف في تلك الأحوال على سلطة الجيش واحتوائه، تحسبا من أن يقول القضاء كلمته، بعد ما عبر الشعب - عبر آليات الديمقراطية من خلال الانتخابات - عن رأيه في حكم مشرف. ولكن الجيش في تلك الحالة سيعجز عن مواجهة الشارع الباكستاني، ولهذا فإن كلا من الطرفين ينصب الفخاخ لمشرف. وقد يرضى مشرف من هذا الصدد بشراكة سياسية تزيد من إضعاف سلطاته، في إشارة إلى أن المعارضة ستكون قادرة على إقالة الرئيس عبر القنوات القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشرف سيتخلى عن الحكم إذا عجزت سيطرته على الجيش. أما في حالة اعتماده على الجيش، فسيرفض الرحيل، وهنا تتفاقم الأوضاع في باكستان بين شفا حرب أهلية، وهذا مالا ترغب فيه الإدارة الأمريكية. ولكن تحت الضغوط الدولية، سيرحل مشرف، خاصة أن بلاده تحارب حركة طالبان بالوكالة عن الولايات المتحدة.

وهناك سيناريو آخر، يقضي بأن يضطر مشرف إلى الرحيل حتى لو جاء قرار المحكمة في صالحه، لأنه مرفوض من قبل شعبه. كما أن الحكومة والبرلمان سيعملان للإطاحة به، بل إن الإدارة الأمريكية غير راغبة في التعامل معه، بعد أن وجدت البديل عنه، وهذا البديل أعطى خيارات أفضل للشارع الباكستاني، وبالتالي سيترك مشرف الرئاسة حتى يحافظ على ما تبقى من سيرته، وسيتنحى عنها بعد أن يحصل على الضمانات الكافية من كافة الأطراف بعدم ملاحقته ومطاردته. إلا أن هذا السيناريو يبدو مستبعدا في ضوء تاريخ مشرف السياسي الذي ثبت فيه مدى تمسكه بالسلطة إلى أبعد حد.

إفريقيـــــا

كينيا بين براثن العنف والديمقراطية المتعثرة

■ سامية بيبرس (*)

إن كينيا معروفة لدى الكثيرين بأنها واحة سلام وأمان، نظرا لما تتمتع به من استقرار سياسى منذ استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦٣ . ويتوافد على كينيا السياح الأوروبيون والأمريكيون شغفا برحلات الأدغال والحياة البرية فيما يعرف "بالسفارى" وبشواطئها المطلة على المحيط الهندى. وقد استطاعت كينيا على هذا النحو أن تطور قطاعا سياحيا يدر عليها عائدات كبيرة من العملة الصعبة. كما صارت أيضا مقرا آمنا لموظفى الأمم المتحدة والدبلوماسيين والصحفيين وموظفى الإغاثة الدولية.

إلا أن الانتخابات الرئاسية، التى شهدتها كينيا فى ٢٧ ديسمبر عام ٢٠٠٧ وما أسفرت عنها من نتائج، والتى أعطت فوزا طفيفا بنحو ٢٣٠ ألف صوت للرئيس المرشح "مواى كيباكى" على منافسه زعيم المعارضة الكينية المعروفة باسم "الحركة الديمقراطية البرتقالية"، "رايلا أودينجا" - قد أدت إلى اندلاع الاضطرابات وتصاعد أعمال العنف التى شهدتها العاصمة الكينية نيروبى وبضع مدن أخرى.

وقد ترافقت العوامل الداخلية، وبصفة خاصة الاعتبارات القبلية، مع العوامل الخارجية، والمتمثلة فى تشكيك العديد من الأطراف الدولية فى نتائج الانتخابات، مؤدية إلى مزيد من الاضطرابات العنيفة التى شهدتها البلاد والتى خلقت وراءها نحو ألف قتيل وأكثر من ٣٠٠ ألف مشرد. وقد بذلت العديد من الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة، وقد برز الدور الأمريكى بشكل واضح فى هذا الشأن.

أولا - أزمة الانتخابات الرئاسية :

شهدت الانتخابات التى أجريت فى كينيا فى ٢٧ ديسمبر عام ٢٠٠٧ منافسة حادة بين الرئيس الحالى، والمنتهية ولايته "مواى كيباكى"، زعيم حزب الوحدة الوطنية، وخصمه زعيم المعارضة المعروفة "الحركة الديمقراطية البرتقالية" رايلا أودينجا". وقد لوحظ حرص المرشحين لمقعد الرئاسة على رصد ميزانيات غير مسبوقة للحملة الانتخابية من أجل تمويل إعلانات دعائية تليفزيونية ولافتات. وبينما ركز "كيباكى" فى برنامجه الانتخابى على النتائج الاقتصادية التى حققتها كينيا فى السنوات الأخيرة، إذ سجلت معدل نمو بلغ ٥٠٪، إلى جانب تركيزه على مجانية التعليم الابتدائى، نجد أن خصمه "أودينجا" قد تعهد من خلال برنامجه الانتخابى بإخراج كينيا من منظومة دول العالم الثالث والدخول بها إلى العالم المتقدم بحلول عام ٢٠٢٠، إلى جانب العمل على وضع دستور جديد ومحاربة الفساد والكسب غير المشروع، إلى جانب معالجة الفجوة المتزايدة بين الفقراء والأغنياء.

وجدير بالذكر أن استطلاعات الرأى كانت قد أظهرت، قبيل إعلان نتائج الانتخابات، وجود تقارب فى النتائج بين المرشحين للانتخابات الرئاسية. وزيادة على ذلك، فإن اللجنة الانتخابية قد أظهرت فى نتائجها المرحلية تقدم "أودينجا" على الرئيس المنتهية ولايته "كيباكى". وإلى جانب ذلك، فإن التباطؤ فى عمليتى فرز

(*) دبلوماسية بجامعة الدول العربية .

الصومال
إثيوبيا
السودان
أوغندا
كينيا
نيروبي
محافظة نيروبي
مومباسا
تنزانيا
المحيط الهندي
٢٠٠ كم

١ قبائل الوو والكيسي
٢ أغلبية من قبيلة اللوهيا
٣ أغلبية من قبيلة الكالينجين
٤ أغلبية صومالية
٥ قبائل المرو، إيمبو، كامبا
٦ قبيلة الكيكويو
٧ قبائل مختلطة
٨ قبائل الميجيكندا، التايتا، التافيتا (تتحدث اللغة السواحلية)

التوزيع الجغرافي للقبائل في كينيا

المصدر: جريدة الفاينتشيال تايمز، ٤ يناير ٢٠٠٨

الأصوات وإعلان النتائج النهائية قد أدى إلى تزايد احتمالات وجود شبهة تزوير فى العملية الانتخابية.

وعليه وعقب إعلان اللجنة الانتخابية النتائج الرسمية النهائية، التى فاز فيها "كيباكى" بغالبية ٤ ملايين و٥٨٤ ألفا و٧٢١ صوتا مقابل ٤ ملايين و٣٥٢ الفا و٩٩٣ صوتا لزعيم "الحركة الديمقراطية البرتقالية" المعارضة "رايلا أودينجا"، اندلعت على الفور أعمال العنف والاضطرابات فى نيروبى وفى غرب البلاد، خاصة فى ظل إصرار المعارضة الكينية على رفض نتائج الانتخابات ووصفها لها بأنها مزورة.

ثانيا - العوامل التى أدت إلى تفاقم الأزمة :

تشابكت العوامل الداخلية، وبصفة خاصة الاعتبارات القبلية، مع العوامل الخارجية المتمثلة فى تشكيك العديد من القوى والأطراف الدولية فى نتائج الانتخابات لتؤدى إلى تصاعد أعمال العنف وتفاقم الأزمة السياسة فى كينيا.

١- العوامل الداخلية :

ساهم التنافس القبلى التقليدى بين قبيلتى "كيكويو" التى ينتمى إليها الرئيس "مواى كيباكى"، و"لو" التى ينتمى إليها زعيم المعارضة "رايلا أودينجا" فى تغذية أعمال العنف التى اندلعت عقب الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية. وقبيلة "كيكويو" هى الأكثر عددا وتتمركز فى محيط جبل كينيا فى المقاطعة الوسطى، وقد حصل الرئيس "كيباكى" فى هذه المنطقة على أكثر من ٩٠٪ من الأصوات. وتتمتع هذه القبيلة بنفوذ سياسى واقتصادى قوى فى البلاد منذ عهد الاستعمار البريطانى، وقد أفرزت طبقة من رجال الأعمال الأثرياء.

أما قبيلة "لو"، فهى ثانى أكبر قبيلة فى البلاد وتتمركز على ضفاف بحيرة فكتوريا. وفى هذه المنطقة، حصل زعيم المعارضة "أودينجا" على ٩٠٪ من الأصوات. وتطمح قبيلة "لو" منذ عهد الاستقلال إلى أن يصل أحد قادتها إلى رئاسة الدولة من أجل التمتع بمزايا السلطة. والواقع أن الصراع بين القبيلتين قديم الأزل واستمر إثر استقلال البلاد عن بريطانيا فى عام ١٩٦٣ . وقد أسهمت هذه الصراعات القبلية فى تغذية الصدامات الدامية التى وقعت إثر إعلان نتائج الانتخابات، فقد جرت معظم هذه الصدامات بين قبائل "لو" المؤيدة لزعيم المعارضة وقبائل "كيكويو" المؤيدة "لكيباكى". وجدير بالذكر أن استطلاعا للرأى قد أظهر أن ٣٨,٤٪ من المواطنين الكينيين يعتبرون الانتماء القبلى للمرشح هو العامل الحاسم فى اختياره وذلك قبل شخصية المرشح وبرنامجه الانتخابى.

٢- العوامل الخارجية :

وإلى جانب الاعتبارات الداخلية، فهناك عوامل خارجية ساهمت فى زيادة حدة الأزمة، التى تمثلت بشكل أساسى فى تشكيك العديد من الأطراف والجهات الدولية فى مدى دقة عملية فرز الأصوات ومن ثم فى صلاحية نتائج الانتخابات. فقد صرح كبير مراقبى الاتحاد الأوروبى بأنه لا تزال هناك شكوك بشأن مدى دقة عملية فرز الأصوات، وأن لجنة الانتخابات الكينية لم تؤكد مصداقية عملية التصويت. وعليه، فقد دعا الاتحاد الأوروبى إلى إجراء تحقيق مستقل فى نتائج الانتخابات. ومن ناحيتها، أصدرت فرنسا أعنف انتقاد للانتخابات وأيدت مزاعم المعارضة فى حدوث تزوير. كما دعت ألمانيا أيضا إلى إعادة فرز الأصوات. وقد انتقدت رابطة الكومنولث أيضا الانتخابات، وصرح أمينها العام بأنها لم تكن مطابقة للمعايير الدولية فى مرحلة فرز الأصوات، وذلك وفقا لرأى المراقبين التابعين للكومنولث الذين ارتأوا بدورهم أن اللجنة الانتخابية لم تنجح فى التأكد من نزاهة عملية احتساب الأصوات، مما يثير الشكوك فى صلاحية نتائج الانتخابات.

وبالنسبة لواشنطن، فعلى الرغم من قيامها بتهنئة "كيباكى" على إعادة انتخابه، إلا أنها أكدت أنه يعود إلى السلطات الكينية التحقيق فى مزاعم التزوير.

ثالثا - تداعيات الأزمة :

وقد أدت العوامل السابقة فى مجملها إلى تصاعد أعمال العنف القبلية، حيث سجلت العديد من الأقاليم حدوث انتهاكات كثيفة لحقوق الإنسان. وقد بلغت حصيلة أعمال العنف ما يزيد على ألف قتيل إلى جانب ما تشير إليه منظمات الإغاثة من حيث نزوح نحو ٣٠٠ ألف كينى بسبب الأزمة، الأمر الذى دفع المفوضية العليا لحقوق الإنسان إلى إرسال محققين لتقصى الحقائق وإجراء تحقيقات فى الانتهاكات التى ارتكبت فى أثناء أعمال العنف التى وقعت بعد الانتخابات. ولم تقتصر تداعيات الأزمة على الأوضاع السياسية، بما فى ذلك تدهور الأمن والاستقرار فى البلاد فحسب، بل شملت أيضا الظروف والأوضاع الاقتصادية. إذ تشير الإحصاءات إلى انخفاض توقعات النمو من ٦,٥٪ إلى ٥٪ خلال عام ٢٠٠٨ . كما أن أعمال العنف قد أضرت بسمعة كينيا المعروفة بأنها واحة استقرار فى شرق إفريقيا، الأمر الذى انعكس سلبا على السياحة الكينية، إذ قدرت - على سبيل المثال - خسائر قطاع الفنادق وحده فى يناير بنحو ٤٢ مليون يورو.

رابعا - جهود سياسية لتسوية الأزمة :

وفى ظل استمرار تصاعد أعمال العنف، ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية فى كينيا وطالبتها بضبط النفس وحل النزاع عبر الحوار. فقد أبدت بريطانيا - المستعمر السابق لكينيا - قلقها من أعمال العنف، وحثت كل السياسيين على التصرف بمسئولية، ودعت مختلف الأطراف إلى حل النزاع عبر الحوار. كما حض الرئيس الأمريكى "جورج بوش" الكينيين على الإحجام عن مزيد من العنف، ودعا الرئيس الكينى وزعيم المعارضة إلى العمل معا عبر الحوار لحسم النزاع القائم. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة "بان كى مون" أيضا كلا من الرئيس الكينى وزعيم المعارضة إلى تسوية خلافاتهما عبر الحوار، وأعرب عن قلقه لأعمال العنف المتصاعدة.

ومن ناحيتها، دعت مفوضية الاتحاد الإفريقى الأطراف المعنية إلى اتباع منطق الحوار والتمسك بالمبادئ الديمقراطية، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف. وفى هذا الإطار، تواصلت الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الراهنة، ولعل أبرزها دور رئيس الاتحاد الإفريقى "جون كوفور" الذى توجه إلى العاصمة الكينية نيروبى، واجتمع مع كل من الرئيس الكينى وزعيم المعارضة فى محاولة للخروج من الجمود السياسى. وعلى الرغم مما أعلنه الجانبان من حيث تأييدهما لنهج الحوار ولوقف فورى لأعمال العنف، إلا أن العديد من المصادر القريبة من جهود الوساطة الإفريقية قد أشارت إلى فشل المفاوضات بين الجانبين.

وعلى الرغم من إخفاق رئيس الاتحاد الإفريقى فى مهمته، إلا أنه أعلن حصوله على تعهد من الطرفين بالالتزام بالحوار ووقف العنف، والعمل على التوصل إلى تسوية للأزمة تحت لواء لجنة إفريقية يرأسها الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفى أنان".

ومن ناحيته، بادر "أنان" بإطلاق المحادثات بين طرفى الأزمة الكينية، ودعا إلى ضرورة دعم اتفاق على تقاسم السلطة بين الحزب الحاكم والمعارضة. كما أعلن "أنان" أيضا عن تشكيل لجنة مستقلة مكلفة بالتحقيق فى سير الانتخابات، والتى سوف تضم مسئولين كينيين ودوليين. كما أكد أيضا أن حل الأزمة السياسية يمكن أن يتم عبر تشكيل حكومة ائتلافية واسعة، الأمر الذى يتطلب البدء فى إدخال تغييرات دستورية. وفى ظل موجة من التفاؤل الحذر، جرت المحادثات بين مفاوضى طرفى الأزمة الكينية لدراسة مسودة اتفاق تشكيل منصب رئيس الوزراء. وصرح "أنان" فى هذا الشأن بأن المفاوضين قد حددوا برنامج إصلاحات من أجل الحكومة الجديدة ، إلا أنه لا يزال يحتاج الى اتفاق بين الطرفين على ترتيبات تشكيلها.

*** الدور الأمريكى فى تسوية الأزمة :**

وإلى جانب جهود الوساطة الإفريقية التى اضطلع بها الأمين

العام السابق للأمم المتحدة "كوفى أنان" من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الكينية، فقد برز الدور الأمريكي أيضا فى هذا الصدد بشكل واضح مع بدايات تفجر الأزمة، وبدا حرص واشنطن على حث طرفى النزاع على البدء فى الحوار الهادف إلى التوصل الى حل سياسى دائم وإنهاء أعمال العنف ودراسة إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية . وفى تقديرنا أن حرص الجانب الأمريكى على التعجيل بتسوية الأزمة الكينية يرجع الى عدة اعتبارات، أبرزها أن الولايات المتحدة، على الرغم من الاهتمام المتزايد الذى توليه لدور كل من أوغندا ومحور إثيوبيا - إريتريا، باعتبارها الأدوات الرئيسية لتنفيذ سياساتها فى منطقتى القرن الإفريقى والبحيرات العظمى، إلا أن ذلك لا ينفى أهمية الدور الذى تمثله كينيا باعتبارها قاعدة خلفية آمنة يمكن الارتكاز عليها للتدخل فى منطقة الخليج العربى والبحر الأحمر، فضلا عن إقليم وسط إفريقيا . كما أن واشنطن تعتبر حكومة نيروبى مفتاح الاستقرار وآفاق التنمية الاقتصادية فى القارة الإفريقية.

والى جانب الاعتبارات السابقة، فان كينيا قد برهنت أيضا منذ عام ١٩٩٨ - عندما قام تنظيم "القاعدة" بتفجير السفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتنزانيا - وحتى الوقت الراهن على أنها شريك مخلص للأمن الأمريكى، حيث مثلت كينيا خط الجبهة فيما يعرف بالحرب على الارهاب. فقد سارعت نيروبى بتكثيف الحشود على حدودها، واعتقلت العشرات فيمن يشتبه بأنهم من الإسلاميين المتشددين ممن فروا من الصومال بعد أن طردتهم القوات الإثيوبية من معاقلهم بالصومال أواخر عام ٢٠٠٦ . استنادا الى الاعتبارات السابقة، يمكن تفسير حرص واشنطن على المبادرة بالتوسط لإيجاد حل سياسى للأزمة الكينية . ففى ظل تصاعد أعمال العنف فى أنحاء البلاد، بادرت الادارة الأمريكية بإرسال المبعوثة "جنداى فريزر"، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية المكلفة بالشئون الإفريقية، بهدف إيجاد أرضية توافق بين المعارضة والحكومة ، إلا أن جهود المبعوثة الأمريكية لم تكلل بالنجاح .

ومن ناحيته، دعا الرئيس الأمريكى "جورج بوش" الأطراف السياسية المتصارعة فى كينيا الى وقف أعمال العنف والبدء فى حوار بهدف التوصل الى حل سياسى دائم. كما أكد، خلال جولته الإفريقية الأخيرة، ضرورة تقاسم السلطة بين الحزب الحاكم والمعارضة، منوها بالزيارة التي تعتزم وزيرة الخارجية الامريكية "كوندوليزا رايس" القيام بها الى كينيا لبحث سبل إيجاد تسوية سياسية للأزمة. وقد طالبت وزيرة الخارجية الأمريكية خلال زيارتها لنيروبى بضرورة حدوث تقاسم حقيقى للسلطة وتشكيل ائتلاف واسع للحكومة، واكدت "اهمية الانتقال الى المرحلة الأخيرة، أى اتفاق للحكم وحل سياسى للأزمة".

*** خامسا - ماذا بعد ؟**

الواقع أن نظام الرئيس "كيباكى" قد اضحى يواجه العديد من التحديات فى الوقت الراهن، بعضها تحديات داخلية وأخرى خارجية. وبالنسبة للتحديات الداخلية، فتتمثل فى تحدى الشرعية، وتحدى الاستقرار السياسى والتحدى الاقتصادى . ويتمثل تحدى الشرعية فى إصرار المعارضة الكينية على رفض نتائج الانتخابات بزعم أنها كانت مزورة، ومطالبتها باجراء انتخابات جديدة، هذا بالإضافة الى ماقامت به المعارضة من رفع شكوى رسمية أمام المحكمة الجنائية الدولية فى لاهاى ضد الحكومة، تتهم فيها السلطات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال قمع المظاهرات. وبالنسبة لتحدى الاستقرار السياسى، فيتمثل فى أعمال العنف القبلية المتواصلة، وبصفة خاصة بين قبيلتى "كيكويو" و "لو"، والتى أودت بحياة أكثر من ألف مواطن، ناهيك عن نزوح أكثر من ٣٠٠ ألف مشرد . ويواجه نظام "كيباكى" أيضا تحديا اقتصاديا يتمثل فى الظروف الاقتصادية المتدهورة التى تمر بها البلاد فى ضوء تصاعد أعمال العنف القبلى، والتى انعكست بشكل سلبى على معدلات النمو الاقتصادى. وتتمثل التحديات الخارجية التى يواجهها النظام السياسى الكينى فى الضغوط التى تمارسها القوى الغربية، وبصفة خاصة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وبريطانيا، من أجل إرغام كيباكى على اقتسام السلطة مع المعارضة الكينية وتشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تحت إشراف الاتحاد الافريقى أو أى جهة دولية أخرى، على أن يتم إجراء انتخابات جديدة خلال عامين.

فى ضوء المعطيات السابقة، فمن المتصور وجود سيناريوهين مستقبليين لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع فى كينيا خلال المرحلة القادمة. أما السيناريو الأول، فيتمثل فى استمرار الخلافات بين طرفى النزاع بشأن إجراء تعديلات دستورية يتم بناء عليها اقتسام السلطة بين الجانبين، ومن ثم عدم توصل الجانبين الي تسوية سياسية نهائية للأزمة، الأمر الذى تزداد معه احتمالات استمرار وتصاعد أعمال العنف القبلية ومن ثم التهديد باندلاع حرب أهلية. أما السيناريو المستقبلى الثانى - وهو الأرجح حدوثه - فيتمثل فى مواصلة الأطراف والقوى الدولية ضغوطها على طرفى النزاع بهدف حثهما على توقيع اتفاق نهائى يتم بمقتضاه اقتسام السلطة، على أن تجرى انتخابات جديدة، وذلك فى ضوء النتائج التى ستتوصل إليها اللجنة المستقلة المكلفة بالتحقيق فى سير الانتخابات، والتى دعا "كوفى أنان" الأمين العام السابق للامم المتحدة الى تشكيلها، على أن تضم مسئولين كينيين ودوليين .

ومن المرجح أن يقبل الرئيس "مواى كيباكى" التوقيع على هذا الاتفاق النهائى، خاصة فى ظل التحديات السياسية والاقتصادية التى يواجهها النظام السياسى فى الوقت الراهن، هذا بالإضافة الى التهديدات المستمرة من جانب الدول الغربية بوقف المساعدات والمعونات المقدمة لكينيا، فى ظل عدم توصل الحكومة الى اتفاق لإيجاد تسوية نهائية للأزمة السياسية الراهنة. وفى تقديرنا أن القوى الغربية، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، حريصة على عودة الاستقرار إلى كينيا، حتى تظل بدورها نقطة ارتكاز أساسية لها فى المنطقة، وأن تظل علاقات كينيا بالدول الغربية هى البعد الحاكم فى علاقات كينيا الدولية.

الأزمة التشادية .. إلى أين!



ترتبط الأزمة السياسية التى تعانى منها تشاد حاليا بالصراع الممتد منذ عقود فى هذه المنطقة، بمحاوره الثلاثة التى تجعله قابلا للاشتعال: المحور الأول يتعلق بالصراع الأمريكى - الفرنسى على غرب إفريقيا منذ الانسحاب النهائى لبريطانيا من هذه المنطقة. ويتعلق المحور الثانى بالصراع الإقليمى الذى تدخل على خطه ليبيا والسودان ونيجيريا. ويدور الصراع الثالث على المحور القبلى العرقى. هذه الصراعات تتداخل ويغذى بعضها بعضا، حيث تختلط مصالح الدول الكبرى مع مصالح قبيلة الزغاوة مثلا، وتلتقى مصالح القوى الدولية مع أحد اللاعبين الإقليميين وتفترق فى أخرى.

وتبدو تشاد الآن محور الصراع بين فرنسا والولايات المتحدة فى الغرب الإفريقى، حيث تعد "أنجامينا" هى الموقع الأخير للنفوذ الفرنسى فى هذه المنطقة بعد خروج السنغال من المنظومة الفرنسية بوصول عبدالله واد إلى السلطة، وخروج عبده ضيوف الذى كان يعتبر أكثر الزعماء الأفارقة ولاء لفرنسا. وقد استغلت واشنطن بعض التوترات التى شابت العلاقات الفرنسية - التشادية خلال السنوات الأخيرة، من أجل تكريس نفوذها فى المنطقة وتوطيد أقدام الشركات الأمريكية بها.

الدور الفرنسى فى تشاد :

يرجع الوجود الفرنسى فى تشاد إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عندما قامت فرنسا باحتلالها ضمن ما احتلت من بلدان القارة الإفريقية. وبعد حصول تشاد على الاستقلال عام ١٩٦٠، عملت فرنسا على إبقاء نفوذها فى البلاد، حيث احتفظت خلال العقود اللاحقة بتواجد عسكرى واقتصادى وسياسى كثيف.

وبعد اندلاع المواجهات المسلحة بين النظام الليبى ونظام حسين حبرى فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضى، وقفت فرنسا إلى جانب هذا الأخير ورفعت علاقاتها مع تشاد إلى مستوى التعاون العسكرى المطلق، حيث أصبح من حق قواتها الجوية التحليق فى الأجواء التشادية فى أى وقت. وخلال الحرب الأهلية التى اندلعت ما بين ١٩٧٩ و١٩٨٤ وسقوط العاصمة أنجامينا فى يد المعارضة المسلحة، تدخلت فرنسا عسكريا لحماية سلطة الرئيس حسين حبرى، كما أبرمت اتفاقا مع الجماهيرية الليبية، أعادت بموجبه هذه الأخيرة شريط "أوزو" الحدودى الغنى بالثروات إلى تشاد.

ورغم تأكيدات فرنسا المستمرة بشأن سحب قواتها العسكرية المتواجدة بالقارة السمراء، وبصفة أساسية فى ساحل العاج وتشاد، بعد التحولات العالمية والإقليمية فى بداية هذا القرن، وتولى الاتحاد الإفريقى مهام حفظ الأمن فى القارة بديلا عن القوى الدولية السابقة، إلا أن المبرر الذى ظلت باريس تسوقه لتأخير هذا الانسحاب هو احتمالات انزلاق الوضع فى إقليم دارفور السودانى المجاور إلى الحرب الأهلية، وعدم الثقة فى النوايا الليبية بعد إعلان طرابلس تخليها عن طموحاتها النووية. ولكن يبدو أن الدافع الحقيقى لإصرار فرنسا على البقاء فى المنطقة هو التغلغل الأمريكى الذى صار يهدد مناطق إفريقية ظلت لعقود حكرا على الفرنسيين.

وقد شهدت العلاقات الفرنسية - التشادية بعض التوترات فى مارس ٢٠٠٠، عندما طلبت تشاد من السفير الفرنسى "الآن دويوا سبيان" مغادرة أراضيها، على خلفية تمتعه بعلاقات مميزة مع رئيس حركة "العدل والمساواة" المعارضة آنذاك "يوسف توجويمى"، وزير الدفاع السابق الذى قاد تمردا ضد ديبى فى الشمال، وسيطر على مرتفعات تيسبتى على الحدود الليبية عام

(*) دكتوراه فى العلوم السياسية.

...٢٠٠ قبل أن تتمكن منه القوات التشادية.

وبعد طرد سفيرها من تشاد، استضافت باريس "توجويمى"، وأصدرت خريطة فرنسية للمنطقة تشكك فى تبعية إقليم "أوزو" لتشاد، كما دعت البنك الأوروبى للاستثمار إلى تعليق مساهمته (٤٤ مليون دولار) فى مشروع حوض سيديجى النفطى بدعوى أن الاشتراطات البيئية والفنية غير متوافرة، كما أصدرت السفارة الفرنسية فى "أنجامينا" بيانا أعلنت فيه عن انسحاب شركة "ألف" الفرنسية النفطية من الاستثمار فى تشاد، وتبعها انسحاب "شل" البريطانية، مما أدى إلى خروج الآلاف من التشاديين إلى الشارع فى تظاهرة أحرقوا خلالها المبانى والسيارات الفرنسية فى العاصمة. وعلى الفور، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تلك العلاقات المتوترة بين فرنسا وتشاد وعملت على توطيد علاقاتها مع تشاد، وتمكنت من فتح الباب أمام الشركات الأمريكية للدخول بثقلها فى الاستثمارات النفطية بتشاد. لكن فرنسا سرعان ما أدركت مخاطر التغلغل الأمريكى على نفوذها فى المنطقة، فعملت على إعادة توطيد علاقاتها مع تشاد مرة أخرى.

وبمجرد اندلاع الأزمة الحالية، قام وزير الدفاع الفرنسى "إيرفيه موران" بزيارة إلى تشاد بهدف توجيه "رسالة دعم" من الحكومة الفرنسية حيال "وحدة البلاد". ويتواجد حاليا ١٥٠٠ جندى فرنسى منتشرون بين مدن "أنجامينا"، و"ابيشى"، و"فيالارجو" لحماية الرعايا الفرنسيين المقيمين فى تشاد، والقيام بمهام عسكرية وفق ما تمليه المعاهدة المبرمة بين الحكومتين الفرنسية والتشادية فى المجال العسكرى، والتى تنص على تقديم الجيش الفرنسى الدعم للقوات التشادية.

وعلى المستوى الميدانى، التزمت القوات الفرنسية الحياد فى بداية النزاع قبل أن تنحاز للرئيس "إدريس ديبى" عندما تأكدت من صموده فى وجه المتمردين. ومع ذلك، فإن الطيران الفرنسى لم يتدخل فى الصراع، بل اكتفى بعمليات، الهدف منها وقاية وحداته من المخاطر، بعد تهديدات المتمردين بقصف مطار "أنجامينا"، ومن أجل تأمين ترحيل الرعايا الفرنسيين الراغبين فى مغادرة البلاد.

وقد أعلنت فرنسا عزمها عدم التدخل فى النزاع دون دعم واضح من المجموعة الدولية، وهو ما يعد توجها جديدا، لم يتأكد بعد، فى تعاملات باريس حيال معالجة النزاعات الخارجية، حيث لم يتوان الجيش الفرنسى عن التدخل عام ٢٠٠٦ لمساعدة نظام الرئيس "إدريس ديبى" بالتصدى لزحف القوات المتمردة بينما كانت تشق طريقها باتجاه العاصمة انجامينا.

وقد شاركت فرنسا فى القوات العسكرية الأوروبية (يوفور) التى قرر الاتحاد الأوروبى مؤخرا نشرها فى كل من شرق تشاد (بالمنطقة الملاصقة لإقليم دارفور) وإفريقيا الوسطى. وتتشكل هذه القوات من نحو أربعة آلاف جندى، ينتمون إلى ١٤ دولة عضوا بالاتحاد الأوروبى. والمهمة المعلنة لهذه القوات هى حماية نصف مليون لاجئ، بعضهم نازحون من دارفور ومقيمون فى شرق تشاد، والبعض الآخر من تشاد ومن جمهورية إفريقيا الوسطى، وكلهم نازحون جراء أعمال عنف. وقد جاء نشر تلك القوات بمقتضى اتفاق توصل إليه الاتحاد الأوروبى والاتحاد الإفريقى فى ديسمبر ٢٠٠٧، ونص على استراتيجية مشتركة لإقرار السلام والأمن بالقارة الإفريقية. وتعتبر المعارضة المسلحة فى تشاد هذه القوات عائقا أمام خططها الرامية إلى الإطاحة بنظام ديبى، كما تعارضها الحكومة السودانية التى تصر على نشر قوات من الاتحاد الإفريقى، خشية أن يكون نشر تلك القوات إيذانا بتدويل الأزمة وانتهاك سيادة السودان.

وكان الرئيس ديبى قد حث الاتحاد الأوروبى عدة مرات على الإسراع بنشر هذه القوات على الحدود الشرقية مع السودان، محذرا من مخاطر اندلاع حرب أهلية فى البلاد ما لم يتم نشرها، واتهم السودان بتسليح المتمردين فى بلاده من أجل عرقلة القوات الأوروبية، كما قام بتصعيد وتيرة المواجهات مع السودان، لإضعاف موقف حكومة الخرطوم فى إقليم دارفور، وذلك بتكرار اعتداء قواته الجوية على بعض المناطق داخل الأراضى السودانية، تحت ذريعة مطاردة جماعات المعارضة.

يذكر أن تشاد انضمت منذ سنوات إلى قائمة الدول التى تنتج البترول، حيث يستخرج من حوض بجنوب البلاد يسمى حوض "دوبا"، ويشحن البترول المستخرج ويصدر عبر ميناء بساحل خليج غينيا عبر خط أنابيب بامتداد "١٠٧٠" كيلومترا. وتمتلك ثلاث شركات أمريكية هى "إكسون موبيل" و"بتروناس" و"شيفرون" نحو ٩٥٪ من استثمارات النفط التشادية، حيث تخطط هذه الشركات لمد خط بترول من الخليج العربى، يمر من ميناء ينبع السعودى، إلى ميناء عروس السودانى، مخترقا دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالى، الذى يبدأ من حقول "دبا" التشادية ليصب فى المحيط الأطلسى، ويحقق تدفقا آمنا من البترول للمستهلكين الأمريكيين.

ولا تقتصر متطلبات المجمع الصناعى الأمريكى فقط على طريق إفريقى آمن للبترول، ولكنها تمتد لمحاصرة أى وجود فرنسى فى إفريقيا، بعد أن نجحت الولايات المتحدة فى طرد فرنسا من منطقة البحيرات العظمى، وهى الآن تسعى لحرمان باريس من وجودها فى تشاد.

تداعيات مشكلة دارفور :

أسهمت تطورات مشكلة دارفور فى تدهور الوضع فى تشاد، وتردى العلاقات التشادية - السودانية إلى أسوأ حالاتها بعدما شهدت تعاونا كبيرا فى احتواء هذه الأزمة فى حالاتها السابقة. فالسودان - وبحكم كون معظم القبائل الموجودة فيها، خاصة فى إقليمى كردفان ودارفور، هى القبائل نفسها الموجودة فى تشاد- لابد أن تجر إلى الأحداث، سواء كان لها دور حقيقى مباشر، أو كان دورا شعبيا من خلال القبائل المشتركة. فأحداث دارفور جعلت الحكومة السودانية، فى بادئ الأمر، تتقارب مع الحكومة التشادية أكثر من تقاربها مع المعارضة التشادية التى تقيم على أراضيها منذ أعوام، مع أنها استنفرت المعارضة التشادية وجمعتها فى السودان وسعت إلى توحيدها، بل دعمت بعض الأطراف بالسلاح والعتاد. إلا أن تهديدات "أنجامينا" لها بأن هذا الاتجاه لا يصب فى مصلحة البلدين، وأنها قد تستخدم بعض

الأوراق التى تضر السودان، جعلت الحكومة السودانية تميل إلى تهدئة الأوضاع مع حكومة تشاد. ومع ذلك، فإن أزمة العلاقات السودانية - التشادية مرشحة للانفجار بسبب التعقيدات التى تكتنف ملف الحرب فى دارفور وتقاطعاته مع الأوضاع فى تشاد، حيث ينتمى معظم قادة حركتى التمرد الرئيسيتين فى دارفور إلى قبيلة الزغاوة التى ينحدر منها الرئيس إدريس ديبى وقادة الحكم والجيش فى بلاده.

وتعود جذور الأزمة بين تشاد والسودان إلى اتهام الخرطوم قيادات عسكرية وسياسية فى تشاد بدعم متمردى دارفور بالأسلحة والعتاد وتمرير دعم خارجي عبر أراضيها، أحيانا من وراء ظهر الرئيس "ديبى". وفى المقابل، تتهم عناصر رسمية تشادية دوائر مؤثرة فى الخرطوم بتشكيل تحالف معارض من القبائل التى تعارض نظام الحكم فى تشاد من أجل الإطاحة بالرئيس ديبى، الذى وصل إلى السلطة فى ديسمبر ١٩٩٠ بدعم عسكرى من السودان وليبيا، انطلاقا من دارفور، وبات يشعر بخطر حقيقى على حكمه من تحركات فى حدود بلاده الشرقية مع السودان، سيما وأن الرئيسين السابقين "جوكونى وداى" و"حسين حبرى" وصلا إلى السلطة عامى ١٩٧٨ و١٩٨٢ بدعم مباشر من الخرطوم، انطلاقا من دارفور كذلك.

تصاعدت الأزمة بين البلدين بصورة كبيرة عام ٢٠٠٥، عقب قيام تشاد بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولى، تتهم فيها السودان بالتدخل فى شئونها الداخلية، وهو ما دفع وزارة الخارجية السودانية إلى استدعاء السفير التشادى "صقر يوسف"، حيث عبرت له عن استياء الخرطوم من إقدام تشاد على هذه الخطوة التى ستؤدى إلى مزيد من التدخلات الدولية فى شئون المنطقة المضطربة، والتى تضم أيضا إقليم دارفور بما يعانيه من تدهور أمنى.

ومن جهة أخرى، فإن حكومة "إدريس ديبى" الحالية تنتمى لقبيلة "الزغاوة"، والزغاوة هم الذين يقودون التمرد بدارفور، الأمر الذى دفع الحكومة التشادية إلى الانحياز للقبيلة التى تنتمى إليها، على النحو الذى أدى إلى فتح أبواب الصراع على مصراعيها ضد السودان، وهو ما قد يجعل مصير حكومة تشاد الحالية مجهولا إذا ما قامت حرب بين السودان وتشاد، جراء تدخلها إلى جانب أطراف الصراع الدائر الآن بدارفور، الذى يضم قبائل أخرى مشتركة مع تشاد غير الزغاوة.

يذكر أن تشاد تؤوى نحو ٢٠٠ ألف لاجئ من دارفور فروا منذ فبراير ٢٠٠٣ من الحرب الأهلية الدائرة فى الإقليم. ومنذ ذلك الحين وعلاقات البلدين تشهد توترا متزايدا، حيث تتهم الحكومة السودانية الجيش التشادى بانتهاك حدوده البرية بتعليمات من الرئيس التشادى إدريس ديبى، والذى يتهم بدوره الخرطوم بأنها تعمل على زعزعة استقرار بلاده، واستخدام العسكريين الفارين من تشاد إلى جانب قواته لمحاربة المتمردين فى دارفور.

الصراع الداخلى على السلطة :

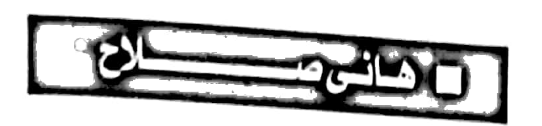
يلعب الصراع بين القوى السياسية فى تشاد دورا مهما فى تصعيد الأزمة. ومعلوم أن الرئيس ديبى، الذى يواجه منذ أواخر ٢٠٠٦ تمردا يستهدف الإطاحة بنظام حكمه، وصل إلى كرسى السلطة عام ١٩٩٠ بعد انقلاب عسكرى، ثم اختير للرئاسة بعد ست سنوات فى أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد، التى استقلت عام ١٩٦٠ عن فرنسا. وأعيد انتخابه مرة ثانية عام ٢٠٠١. وفى عام ٢٠٠٦، وافق الشعب فى استفتاء عام على تعديل دستورى يلغى اقتصار الرئاسة على فترتين، مما أفسح المجال أمام ديبى للمنافسة على فترة ولاية ثالثة، وفازبالفعل بفترة حكم ثالثة لخمس سنوات، وذلك فى انتخابات ٣ مايو ٢٠٠٧، الأمر الذى زاد من حالة الغليان ضد نظام حكمه، خاصة بعد مقاطعة المعارضة للانتخابات، هذا فضلا عن انتشار الفساد، والإثراء الفاحش لأفراد الأسرة الحاكمة التى تنتمى لقبيلة الزغاوة على حساب الشعب الكادح، وكذا الصراعات الداخلية فيما بين الأسرة الحاكمة، والتى أسهمت فى تأجيج الأزمة الحالية فى تشاد.

وتتألف المعارضة التشادية من تسعة فصائل مسلحة تجتمع تحت "الجبهة المتحدة للتغيير الديمقراطى". وتتبنى هذه الفصائل توجهات فكرية وسياسية مختلفة، لا يجمعها إلا هدف الوصول إلى السلطة، ولو كان ذلك على حساب دماء الأبرياء من الشعب التشادى، وهو ما ظهر فى الأحداث الأخيرة التى شهدتها العاصمة أنجامينا، ومن قبلها مدينة "أدرى" على الحدود السودانية. وتحظى هذه المعارضة بمساندة العديد من القبائل العربية التى تتوزع بين تشاد والسودان، وعلى رأسها قبائل "التاما"، و"القمر"، و"القرعان". كما تضم هذه المعارضة بين صفوفها جنودا هاربين من الخدمة وقادة سابقين فى الجيش سبق أن ساعدوا "ديبى" فى الاستيلاء على السلطة فى تمرد عام ١٩٩٠، ويتهمونه الآن بالفساد ويسعون إلى الإطاحة به.

وقد تمكنت المعارضة من الوصول إلى أبواب العاصمة أنجامينا فى أبريل من عام ٢٠٠٧، إلا أن الجيش الحكومى تمكن من صدها بعد دعمه بجسر جوى فرنسى. ورغم أن الجانبين وقعا اتفاق سلام فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧ فى سرت بليبيا، إلا أن اشتباكات دامية اندلعت مجددا بينهما فى شرقى تشاد فى الفترة بين ٢٦ نوفمبر و٤ ديسمبر ٢٠٠٧. ومع أن الأمور عادت للهدوء بعد ذلك، إلا أن الاشتباكات المسلحة عادت مرة أخرى، منذ ٣١ يناير ٢٠٠٨، بين القوات الحكومية والمتمردين الذين اقتحموا العاصمة أنجامينا.

يهدد الصراع الجارى حاليا فى تشاد بتفاقم الأوضاع المتردية داخليا، ويفتح الباب لمزيد من التدخلات من جانب القوى ذات المصلحة، فى دولة إفريقية تعد من أكثر دول العالم فقرا وفسادا وأقلها نموا، رغم مليارات الدولارات التى جنتها من عائدات النفط فى السنوات القليلة الماضية، وهو ما ينذر بمزيد من الاضطرابات السياسية الداخلية، ويزيد من مخاطر انزلاق المنطقة برمتها فى أتون صراع يصعب السيطرة عليه، فضلا عن معاناة مئات الآلاف من اللاجئين من كارثة إنسانية كبيرة، على غرار ما جرى فى منطقة البحيرات العظمى بوسط إفريقيا، عقب مذابح رواندا عام ١٩٩٤.

"كوسوفا" .. تحديات ما بعد الاستقلال



بإعلان استقلالها فى ١٧ فبراير ٢٠٠٨، تكون كوسوفا(**) قد خطت أولى خطواتها نحو بناء دولتها المستقلة، التى ظلت تناضل من أجلها على مدى ٩٦ عاما منذ أن احتلت القوات الصربية كوسوفا خلال حروب البلقان فى عام ١٩١٢. بيد أن هذه الدولة الوليدة التى تعد الآن أفقر دولة أوروبية، بعد أن كانت بالأمس أفقر إقليم داخل الجمهورية الصربية خلال حقبة الاتحاد اليوجوسلافى السابق(١)، تقف الآن على أعتاب تحديات هائلة وعقبات جمة، ستكون لها كلمة الفصل فى تحديد مستقبلها واستقلالها السياسى الاقتصادى.

فمنذ أن قام سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس صربيا فى عام ١٩٨٩ بإلغاء ميزة الحكم الذاتى للإقليم، التى كان قد حصل الإقليم عليها فى عهد تيتو عام ١٩٧٤، يعانى الإقليم من ضغوط وإجراءات تعسفية من قبل سلطات حكومة بلجراد الصربية، أسفرت فى نهاية المطاف عن شلل تام فى كافة مناحى الحياة داخل الإقليم، وتواصلت هذه الخطوات عبر تنفيذ عمليات إبادة جماعية ثم أكبر حملات تطهير عرقى عرفتها أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من قبل قوات الجيش والشرطة الصربية، بهدف تفريغ الإقليم من سكانه الألبان، وهو الأمر الذى فجر أول حرب أوروبية أيضا عبر تدخل الناتو فى كوسوفا فى ٩ يونيو ١٩٩٩.

إلا أن السنوات الثمانى التالية، التى خضعت فيها كوسوفا لإدارة مدنية دولية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة، بناء على القرار الصادر عن مجلس الأمن فى ١٠ يونيو عام ١٩٩٩، كانت بمثابة فترة تأهيلية لإعادة الحياة إلى إقليم كوسوفا قبل تحديد وضعه القانونى المستقبلى، حيث تمت إعادة بناء مؤسساته الرسمية وإصلاح الحد الأدنى من بنيته التحتية بما يسمح بإعادة الحيوية إلى كافة مرافقه المختلفة. كما أنها أيضا كانت فرصة لمحاولات تقريب وجهات النظر المتباعدة حول مستقبل الإقليم فى دوائرها المختلفة، سواء الأوروبية أولا، فالأطلسية فالدولية عبر مجلس الأمن.

ونتيجة فشل كافة المفاوضات التى تمت برعاية الأمم المتحدة ثم الترويكا الدولية على مدى عامين لتعنت الجانب الصربى مع جهود تسوية النزاع، تغير الموقف الأوروبى السابق المتمثل فى ضرورة تحقيق تسوية نهائية لهذا الملف عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين الصربى والألبانى، وتوافق الاتحاد الأوروبى مع الموقف الأمريكى الداعم لاستقلال تام للإقليم، فأصبحت الأرضية ممهدة لإعلان الإقليم لاستقلاله، وبعد أن تلقى الضوء الأخضر من حلفائه الغربيين بالانفصال عن صربيا من جانب واحد.

(*) كاتب متخصص فى شئون البلقان.

(**) اسم (كوسوفو) المتداول فى وسائل الإعلام هو المعتمد من جانب صربيا، بينما يتمسك الكوسوفيون والألبان باستخدام اسم (كوسوفا) لاعتبارات تاريخية، تأكيدا لخصوصيتهم. لذا، اتخذ (كوسوفا) اسما رسميا للدولة.

عوامل مهدت للاستقلال :

فقد بدا واضحا للمسئولين الأوروبيين أن الاستقرار فى منطقة غرب البلقان بات مهددا، وأن استمرار الأمور على ما هى عليه دون حسم يمكن أن يؤدى إلى تفجر الأمور فى أى لحظة بشكل تضيع معه كافة الإنجازات التى بذلت على مدى أكثر من عقد من الزمان لتأمين هذه المنطقة ويلات الحروب العرقية التى اشتعلت بين دول الاتحاد اليوجوسلافى السابق فى التسعينيات من القرن الماضى.

لذا، سارع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية لدعم مشروع التسوية المقترح من قبل المبعوث الدولى مارتى أهتسارى، الذى أوصى بإعطاء الإقليم استقلالا مشروطا وبإشراف دولى - أوروبى.

تلبية شروط المجتمع الدولى:

تجاوب المسئولون الكوسوفيون مع متطلبات المجتمع الدولى، بالإضافة إلى أنهم قدموا الكثير من التنازلات خلال المفاوضات الأخيرة، رغبة منهم فى نيل استقلالهم فى نهاية المطاف.

ومن أهم مظاهر تجاوب المسئولين الكوسوفيين تجاه المجتمع الدولى الآتى:

١- قيامهم بتطبيق المعايير الدولية الثمانية التى طالبهم بها المجتمع الدولى كشرط مسبق للدخول فى مفاوضات الوضع النهائى، حيث كان المعياران الثالث والرابع محور الاهتمام الأساسى من قبل المجتمع الدولى، لأنهما يتعلقان بضمان عودة اللاجئين الصرب إلى ديارهم، وضمان حرية وأمن حركتهم داخل الإقليم(٢).

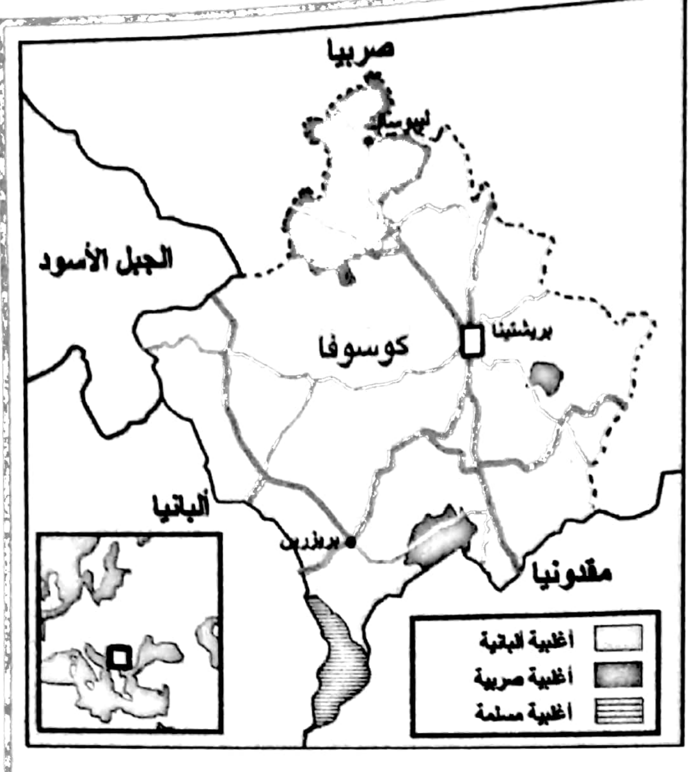
٢- موافقة الطرف الألبانى على حزمة أهتسارى بشأن التسوية النهائية للإقليم(٣) بما فيها من تنازلات توصى بمنح الإقليم استقلالا مشروطا تحت إشراف دولى (أوروبى)، مع التشديد على عدم اتحادها مع أى دولة مجاورة (ألبانيا) أو جزء من دولة (مقدونيا الغربية). كما حذف الدستور الذى وضع على أساس "حزمة أهتسارى" القومية الألبانية والدين الإسلامى عن صفة الدولة الجديدة، حيث أكد البند الأول من المادة الثالثة أن المجتمع الكوسوفى مجتمع متعدد الأعراق (أى دولة متعددة الطوائف وليست دولة ألبانية تعيش فيها أقليات). وأكدت المادة الثامنة أنه ليس لكوسوفا دين رسمى، وإنما يحكمها نظام علمانى محايد تجاه الأديان كلها. هذا بالاضافة إلى جعل لغة الأقلية الصربية (٥٪ من تعداد السكان) رسمية تتداول فى جميع الدوائر الحكومية بالتساوى مع لغة الغالبية الألبانية (٩٢٪ من تعداد السكان)، كما نص على هذا البند الأول من المادة الخامسة فى الدستور الجديد الذى وضعه وفق ما جاء فى مشروع التسوية الشامل المقدم من أهتسارى(٤).

٣- تمسك الجانب الكوسوفى بضبط النفس إزاء الاستفزازات الصربية المتكررة من آن لآخر لدفع ألبان كوسوفا للرد والانتقام بهدف تشويه صورتهم أمام العالم، كما حدث فى شهر مارس ٢٠٠٤ من رد فعل عنيف من جانب الألبان تجاه الصرب الذين تسببوا عمدا فى إغراق طفلين من الألبان، وإرسال أسماء قادة جيش التحرير السابق والذين انخرطوا فى العمل السياسى إلى محكمة لاهاى لمحاكمتهم كمجرمى حرب، حتى وصل إلى تسليم رئيس الوزراء الكوسوفى المنتخب حديثا عام ٢٠٠٦، راموش هايراى، نفسه للمحكمة اختياريا، وتقديم استقالته من رئاسة الحكومة، وتوجيه نداء لكافة ألبان الإقليم، شدد فيه على ضرورة التزام الهدوء حرصا على صورة ألبان كوسوفا أمام المجتمع الدولى، هذا فى الوقت الذى مازال فيه كثير من مجرمى الحرب الصرب طلقاء لم يحاكموا.

٤- استفاد ألبان كوسوفا من تجاربهم الماضية، وأيقنوا أنه بدون دعم غربى -ممثلا فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى- فلن يتاح لهم تأسيس دولة مستقلة، خاصة أنهم قد جربوا من قبل إعلان استقلالهم فى ٢ يوليو من عام ١٩٩٠، ولم يعترف بهم أحد سوى دولة ألبانيا المجاورة.

تصلب الجانب الصربى :

اتضح للغرب أن تساهله إزاء تعنت المفاوض الصربى لا يزيد الأخير إلا تشددا، وثبت أن الجانب الصربى يسعى لكسب الوقت فى محاولة منه لإبقاء الأمور بالإقليم على ما هى عليه، كما اعتاد الغرب من الجانب الصربى على عدم موافقته على كافة الجهود الدولية، وهو ما دفع دائما -وبصفة متكررة- إلى التدخل



اللغة الرسمية : الألبانية - الصربية
العاصمة : بريشتينا
التوزيع العرقى: ٩٢٪ ألبان - ٥,٣٪ صرب - ٢,٧٪ أخرى
تاريخ الاستقلال : ١٧ فبراير ٢٠٠٨
المساحة : ١٠,٨٨٧ كم٢
عدد السكان : ٢,٢ مليون نسمة (٢٠٠٥)
الكثافة السكانية : ٢٢٠ نسمة / كم٢
العملة : اليورو - الدينار الصربى (المقاطعات الصربية)

العسكرى من قبل الناتو لفرض الأمر الواقع، كما حدث فى البوسنة ١٩٩٥، وفى كوسوفا بعد فشل محادثات رامبوييه فى مارس ١٩٩٩، وكما حدث الآن بعد فشل المفاوضات التى استمرت لعامين برعاية الأمم المتحدة، أعقبها مفاوضات استثنائية إضافية برعاية الترويكا الدولية، أسفرت جميعها عن الفشل الذريع لتحجر الموقف الصربى وعدم مرونته، وهو ما دفع لدعم الغرب إعلانه للاستقلال أحادى الجانب من قبل المسئولين الكوسوفيين، وهو ما اعتبره المسئولون الأمريكيون نتيجة طبيعية لتضييع صربيا الوقت خلال فترة التفاوض وعدم تجاوبها مع المقترحات الدولية.

تدهور الأوضاع الاقتصادية :

فى ظل الإدارة المدنية المؤقتة التى تدير الإقليم منذ عام ١٩٩٩، تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير كنتيجة مباشرة لحالة الشلل والجمود التى أصابت قطاعاته الاقتصادية "الهشة منذ العهد اليوجوسلافى"، نظرا لعدم مقدرته على جذب الاستثمارات الخارجية أو الحصول على القروض الدولية للنهوض باقتصاده بسبب تأخير حسم الوضع القانونى الدائم للإقليم، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة لأكثر من ٤٠٪، أى ما تعداده نحو ٣٣٥ ألفا من العاملين، بينما تصل وسط الشباب إلى أكثر من ٧٠٪، حسب مركز الإحصاء الكوسوفى(٥)، الأمر الذى أكد أن أى تأخير جديد لحسم مستقبل الإقليم ينذر بعواقب وخيمة عليه وعلى المنطقة بأكملها.

صعود القوميين فى الجانبين :

نظرا لتأخير حسم هذا الملف الشائك منذ دخول قوات الناتو للإقليم فى ٩ يونيو ١٩٩٩، وانسحاب القوات الصربية منه، نجح القوميون المتشددون فى كلا الجانبين فى الحصول على غالبية مقاعد البرلمان خلال الانتخابات بصربيا فى يناير، وبكوسوفا فى نوفمبر من عام ٢٠٠٧، وأصبح الأمر ينذر بعواقب وخيمة لو كان الوضع قد استمر دون حسم من قبل المجتمع الدولى.

التقارب الروسى - الصربى :

بعد أن فرضت مؤسسة غازبروم الروسية سيطرة شبه تامة على قطاع المحروقات الصربى ضمن سياسة روسية جديدة تجاه منطقة البلقان، حاول المسئولون الأوروبيون مراجعة علاقاتهم مع صربيا فى ضوء حرصهم على إخراج منطقة البلقان من دائرة الصراعات الدولية، وبالتحديد بين روسيا - الشرق والولايات المتحدة - الغرب.

وقد أعرب الأوروبيون فى مناسبات عدة عن رغبتهم فى إحداث تقارب بين الموقفين الأوروبى والروسى تجاه المسألة الكوسوفية، نظرا لأهمية الدور الروسى فى إحداث تغيير فى الموقف الصربى المتصلب إزاء الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية مرضية لكافة الأطراف، وفى مقدمتها الطرفان المتصارعان الصربى والألبانى، سعيا لاستتباب الأمن فى منطقة البلقان والمرتبط بأمن القارة الأوروبية. إلا أن كافة الجهود الدولية التى بذلت خلال السنوات الماضية أدت إلى استحالة الوصول إلى أرضية مشتركة إزاء هذا الملف الشائك. لذا، لم تجد بروكسل ومعها واشنطن حلا سوى إخراج الملف الكوسوفى من أروقة مجلس الأمن، وحله أوروبيا وأمريكيا -على اعتبار أنهما الطرفان المعنيان بأمن القارة الأوروبية- عبر السماح لحكومة بريشتينا بإعلان استقلال كوسوفا من جانب واحد.

دولة كوسوفا وتحديات الاستقلال :

الاعتراف الدولى :

ظلت المؤسسة الدبلوماسية والآلة الإعلامية الضخمة لكل من صربيا، ومن ورائها حليفتها روسيا، تدعى بعدم شرعية هذا الاستقلال، وأنه يتناقض مع القرار الدولى ١٢٤٤ والصادر عن مجلس الأمن فى ١٠ يونيو ١٩٩٩، بينما يشير الطرف الألبانى ومعه الأمريكى إلى أن هذا القرار قد نص على تبعية كوسوفا للاتحاد اليوجوسلافى السابق، وليس لصربيا الخارجة منه(٦).

بالنظر فى بنود هذا القرار الدولى، نجد بوضوح أنه قد رتب حزمة من الالتزامات على الطرفين الصربى والألبانى وألزمهما بتنفيذها والقيام بها، تمهيدا لبدء محادثات دولية بشأن المستقبل القانونى الدائم للإقليم. وبمراجعة كافة سياسات حكومة بلجراد ومواقفها المعلنة والمستترة، نجد بكل وضوح أنها قد خالفت بنود هذا القرار بعدم قيامها بتنفيذ التزاماتها، والتى كان من بينها السماح بعودة اللاجئين الصرب لكوسوفا، وتشجيع الحوار الداخلى بين ألبان و صرب الإقليم، والبدء فى حوارمباشر بين بريشتينا وبلجراد، إلى غير ذلك، سعيا منها لتأخير مرحلة بدء المفاوضات حول مستقبل الإقليم، وتفاديا لصدور قرار باستقلاله فى نهاية المطاف. وساعدها فى هذا الموقف المتشدد الحليف الروسى، الذى يرى أن عودته مرة أخرى لمنطقة البلقان مرتبطة ارتباطا وثيقا بعدم استقرارها واستمرار أجواء القلق بها(٧).

وهو الأمر الذى سوف يجعل من مسألة بقاء حلف شمال الأطلسى فى كوسوفا أمرا لا مفر منه، خاصة أن خطة مارتى أهتسارى تحدد وتقيد العدد المتاح للجيش الكوسوفى، وبألا يزيد على ٢٥٠٠ جندى، على أن يكون مشكلا من كافة الأعراق، بما فيها العرق الصربى، مما يعنى أن بقاء الحلف سوف يستمر لعشر سنوات على الأقل أو لحين انضمام كل من صربيا وكوسوفا للاتحاد الأوروبى(٨).

وقد مثل الاعتراف السريع من القوى الغربية الرئيسية والفاعلة فى الملف الكوسوفى فى العالم، وهى: الولايات المتحدة بجانب الدول الأوروبية الأربع التى دخلت قواتها كوسوفا تحت غطاء حلف الناتو، وهى: فرنسا وانجلترا وألمانيا وايطاليا، ولاتزال قواتها موجودة هناك، حيث قسمت كوسوفا إلى خمس مناطق نفوذ لهذه الدول الخمس تشرف على الأمن بها -أكبر عقبة تخطتها كوسوفا لإثبات شرعية استقلالها أمام العالم. وهنا، تجدر الإشارة إلى ما يلى:

* كثير من الدول الأوروبية الأخرى أكدت أنها سوف تعرف بالاستقلال، إلا أنها تنتظر أن تسبقها دول أخرى، نظرا لظروف خاصة بها وبعلاقاتها -ربما- مع صربيا.

* هناك إجماع من كافة دول الاتحاد الأوروبى على إرسال بعثة أمنية قضائية أوروبية سوف تتولى الإشراف على تنفيذ خطة السلام المقدمة من المبعوث الدولى مارتى أهتسارى، والتى على أساسها تم إعلان استقلال الإقليم. وهذه القوة المكونة من نحو

كوسوفا .. محطات أساسية

* القرن الثانى عشر: كوسوفا مركز مملكة صربية تحكمها أسرة نمانيتش وبنى فى عهدها عدد كبير من الأديرة والكنائس.

* ١٣٨٩: هزيمة الصرب أمام العثمانيين فى معركة كوسوفا بوليى وبدأت هيمنة الاتراك، التى امتدت قرونا، وادت الى تغيير التوازن الإثنى فى الإقليم لمصلحة الالبان والمسلمين.

* ١٩١٣: صربيا تسيطر على كوسوفا بعد حربى البلقان.

* ١٩٤٦: إلحاق كوسوفا بالاتحاد اليوجوسلافى بقيادة جوزيف بروز تيتو.

* ١٩٨٧: خلال زيارة للإقليم، قدم سلوبودان ميلوسيفيتش نفسه مدافعا عن صرب كوسوفا.

* ١٩٨٩: ميلوسيفيتش يفرض مراجعة الدستور الصربى ويقلص الى حد كبير الحكم الذاتى الممنوح لكوسوفا.

* ١٩٩٢: ابراهيم روجوفا الذى انتخب رئيسا للاقليم يدعو الى المقاومة السلمية للحصول على الاستقلال، ويقيم مؤسسات موازية.

* ١٩٩٧: ظهور "جيش تحرير كوسوفا" الذى بدأ حركة تمرد ضد القوات الصربية.

* ١٩٩٨: قوات ميلوسيفيتش تسحق جيش تحرير كوسوفا وأنصاره وتقتل أكثر من عشرة آلاف من ألبان الإقليم.

* ١٩٩٩:

- ١٠ يونيو: تحت ضغط ضربات حلف شمال الاطلسى، بلجراد تسحب قواتها من كوسوفا الذى وضع تحت حماية الامم المتحدة والحلف.

- ١١ يونيو: نحو مائتى ألف صربى وآخرين من غير الالبان يفرون من الأعمال الانتقامية للالبان فى الإقليم.

* مارس ٢٠٠٤: أعمال عنف ضد الصرب تسفر عن سقوط ١٩ قتيلا وأكثر من ٩٠٠ جريح.

* نوفمبر ٢٠٠٥: برلمان كوسوفا يتبنى قرارا ينص على اقامة دولة مستقلة.

* ٢٠٠٦:

- ٢١ يناير: وفاة إبراهيم روجوفا .. وأحد الموالين له فاتمير سيديو يصبح "رئيسا" للإقليم.

* ٢٠٠٧:

- ٢٦ يناير: قدم اهتسارى خطة تقضى باستقلال كوسوفا تحت اشراف الأسرة الدولية.

- ٢٦ مارس: الامريكيون والاوروبيون فى مجلس الامن الدولى يدعمون المشروع وروسيا تعارضه.

* ٢٠٠٨:

- ١٧ فبراير: رئيس الوزراء الكوسوفى هاشم تاجى يعلن استقلال الإقليم.

١٨٠٠ فرد، سوف تحل محل الإدارة المدنية المؤقتة التابعة للامم المتحدة خلال ١٢٠ يوما من دخولها كوسوفا إثر إعلان الاستقلال فى ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وهو ما يعنى اقتناعا اوروبيا بأن خيار الاستقلال لا بديل عنه، بالرغم من معارضة بعض الدول الأوروبية علانية لهذا الاستقلال، نظرا لمشاكل داخلية لديها.

إلا انه لا يتوقع انضمام قريب لدولة كوسوفا بمنظمة الامم المتحدة، نظرا لمعارضة روسيا وحلفائها لذلك، إلا انه لن يمنع هذا انضمام كوسوفا للاتحاد الأوروبى والمؤسسات الدولية المالية، وهذا ما يعتبر محور الاهتمام الأوروبى فى هذه المرحلة للنهوض باقتصاد الإقليم من جهة، ولتامين تجدد أى حرب مستقبلية بانضمامه للاتحاد الأوروبى من جهة اخرى.

اقتصاد يبدأ من الصفر:

على الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة التى تمتلكها كوسوفا، إلا أن هناك إجماعا من الخبراء والمؤسسات الاقتصادية المتخصصة على أن التحديات الاقتصادية التى ستواجهها الدولة الحديثة ستكون هائلة نظرا لافتقارها لبنية تحتية اقتصادية ينهض عليها الإقليم، وهو ما يعنى أن اقتصاد الإقليم ينبغى أن يبدأ من الصفر وعلى قاعدة صحيحة وسليمة. وكنتيجة لذلك، سوف تعتمد كوسوفا على المساعدات الخارجية والقروض الدولية لفترات طويلة.

فخلال عهد الاتحاد اليوجوسلافى السابق، عمدت بلجراد إلى ربط اقتصاده بها مباشرة، والاستفادة من ثرواته الطبيعية فى

مادتها الخام الأولى لتصنعها فى مصانعها الخاصة داخل صربيا، دون أن توجه الاستثمارات الكافية للنهوض باقتصاده، وهو ما جعله أفقر إقليم داخل الجمهورية الصربية.

وتمتلك كوسوفا ثروات معدنية هائلة فى باطن الأرض تقدر بما لا يقل عن ٢٠٠ مليار يورو، ولم يستهلك منها حتى الآن سوى ٢٪، فلديها أكبر منجم للفحم الحجرى فى منطقة البلقان تقدر تكلفته بما يزيد على ١٢٠ مليار يورو، بينما ثرواتها من معادن النيكل والرصاص و الزنك فقط تقدر بما لا يقل عن ٢٠ مليار يورو، بالإضافة إلى احتوائها على كميات كبيرة من الذهب والفضة. ويتوقع بعض المتخصصين وجود نفط بها، نظرا لوجوده فى دولة ألبانيا المجاورة، إلا أن الأمر فى حاجة إلى إعداد دراسات ثم القيام بعمليات تنقيب لتأكيد ذلك، وهو الأمر الذى تم خلال فترة تبعية الإقليم لصربيا(٩).

ويعتقد رجال الاقتصاد أن الفترة التى خضع فيها إقليم كوسوفا لإدارة مدنية دولية، والتابعة للأمم المتحدة، والتى كانت مؤقتة لحين حسم وضعه القانونى الدائم، كانت بمثابة فترة ضائعة أضرت كثيرا بالأوضاع الاقتصادية داخل الإقليم، وترتب عليها ارتفاع كبير فى معدلات البطالة لأمرين:

أولهما: إن الإدارة المدنية معنية بالملف السياسى والمدنى، وليست متخصصة أو مخولا لها الملف الاقتصادى، وهو ما أدى إلى أن تستورد كوسوفا ما نسبته ٩٦٪ مما تستهلكه، حيث لا تصدر إلا ٤٪ فقط من منتجاتها المحلية.

والثانى: عدم إمكانية الحصول على المساعدات الخارجية أو القروض الدولية لحين حسم وضعه المستقبلى، وبالتالى أيضا أحجم الكثيرون عن الاستثمار داخل الإقليم، ومعظم الصناعات التى قامت خلال السنوات الماضية توصف بأنها "تصنيع استهلاكى".

وفيما يلى أهم الأدوار الفاعلة التى سوف يكون لها تأثير فى مستقبل الاقتصاد الكوسوفى:

المؤتمر الدولى للمانحين :

يتبناه الاتحاد الأوروبى وتدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ويعول المسئولون الكوسوفيون كثيرا على هذا المؤتمر، والذى كان قد تضمنه القرار الدولى رقم ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن فى ١٠ يونيو ١٩٩٩ فى مادته الثالثة عشرة التى نصت على أنه بعد أن يتم تحديد الوضع المستقبلى لكوسوفا، تدعى الدول الأعضاء إلى مؤتمر دولى للمساهمة فى مرحلة إعادة الإعمار بكوسوفا فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتأمين عودة اللاجئين، وإجراء مؤتمر دولى للدول الأعضاء بالجمعية.

وينتظر أن يتم هذا المؤتمر فى عاصمة الدولة الجديدة كوسوفا خلال شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٨. ولأهميته، شدد رئيس الوزراء الكوسوفى هاشيم ثاتشى، على أن كافة المؤسسات الكوسوفية الرسمية ينبغى أن تعمل بكامل طاقتها هذه الشهور للنهوض باقتصاد الإقليم، كما طلب من كافة المحافظين فى كوسوفا ضرورة الإسراع فى إعداد دراسات الجدوى والخاصة بالمشروعات التى تحتاج إليها كل محافظة، والتى سوف تقدمها كوسوفا إلى هذا المؤتمر للحصول "على أكبر دعم مالى ممكن للخروج بأسرع ما يمكن من المرحلة القادمة، والتى تمثل أكبر تحد يواجه الدولة الناشئة".

يعتبر الاتحاد الأوروبى أكبر مانح لكوسوفا، وقد تركزت هذه المساعدات الأوروبية خلال فترة الإدارة المدنية على بناء وتأسيس المؤسسات الكوسوفية. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبى يعتزم تخصيص مليار يورو لدعم كوسوفا خلال السنوات الأربع المقبلة. ومن جانبها، أكدت الولايات المتحدة أن ما تحتاج إليه كوسوفا يصل إلى مليارى دولار للنهوض باقتصادها، وأعلنت عن أن مئات الملايين فى طريقها إلى كوسوفا.

ويمكننا تأكيد أن الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، اللذين قد دعما الاستقلالى السياسى لكوسوفا، سوف يتحملان معا مسئوليتيهما تجاه الدولة الجديدة، ويستمران فى دعم اقتصادها، ومتابعة برامجها فى الإصلاح تمهيدا لضمها إلى الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو. وما يؤكد ذلك تصريح ممثل الاتحاد الأوروبى فى بريشتينا بأنه تم تخصيص مبلغ ١٢٥ مليون يورو سوف تصرف فى مجالات سيادة القانون والإصلاح الاقتصادى كخطوة على طريق انضمام كوسوفا للاتحاد الأوروبى.

الدور الألبانى :

بجانب الدعم المالى من الغرب لكوسوفا، يتوقع أن يأتى الدور الألبانى مكملا للجوانب المالية والمادية. فألبانيا تعد نفسها الدولة الأم للشعب الألبانى، كما يصرح المسئولون فى تيرانا بأنهم سيقفون مع إخوانهم الألبان فى كوسوفا، خاصة فى مرحلتها الأولى، حتى تتغلب على العقبات التى تواجهها فى مرحلتها الأولى بعد الاستقلال.

ويدلل على هذا أن أول مؤتمر يناقش التحديات التى تواجه دولة كوسوفا الحديثة تم عقده فى ثانى أسبوع بعد إعلان حكومة بريشتينا استقلالها، وقد شارك فيه رئيس البرلمان الكوسوفى فى أول زيارة رسمية له خارج كوسوفا بعد الاستقلال، الأمر الذى يؤكد أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه ألبانيا من خلال خبراتها كدولة وعبر استثمار علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى.

ونظرا لأن دولة ألبانيا تعد من أفقر الدول الأوروبية، فإننا نتوقع أن يمثل دعم الغرب لألبانيا دعما غير مباشر لكوسوفا. ومن بين الدلائل التى تشير لذلك قيام الشركات الأمريكية بمساعدة ألبانيا على إنشاء طريق دولى سريع جديد يختصر المسافة بين البحر الأدرياتيكى وكوسوفا إلى ثلاث ساعات بدلا من ثمان، حيث يربط مدينة دورس، التى تعد الميناء الرئيسى لألبانيا على البحر الأدرياتيكى بالحدود الجنوبية لكوسوفا، وهو ما يدفع إلى تنشيط الحركة التجارية بين البلدين، نظرا لانخفاض تكاليف النقل واختصار الوقت. وسوف يمثل أهمية كبيرة لكوسوفا التى تفتقد لحدود لها على البحر مباشرة، كما أن نصف حدودها البالغة ٧٠٠ كم٢ تقع مع صربيا -الخصم- الذى توعد بالقيام بكل شئ لإعاقة هذا الاستقلال أو جعله مؤلما على أقل تقدير. ونظرا للموقف العدائى من قبل صربيا، يتوقع البعض حدوث تقارب أكثر باتجاه ألبانيا، وأن تنشأ معها بمرور الوقت شراكة اقتصادية، خاصة أنه يجمعهما تاريخ وهوية مشتركان.

دور منتظر للمهاجرين :

هناك دور مهم مستقبلا للمهاجرين الكوسوفيين الذين يبلغ عددهم فى الدول الأوروبية فقط نحو ٧٠٠ ألف نسمة (أى نحو ٣٠٪ من تعداد سكان كوسوفا). وهم يمثلون إحدى ثمار السياسة الصربية لحكومة بلجراد، والهادفة إلى تفريغ إقليم كوسوفا من سكانه الألبان بوسائل وأساليب متعددة، منها الجانب الاقتصادى. وقد كان لهؤلاء المهاجرين -وبالتحديد بالدول الأوروبية- دور كبير فى مساعدة عائلاتهم وأقربائهم خلال السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، يعيش فقط فى سويسرا أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة (يمثلون ١٠٪ من سكان كوسوفا). وتقدر المساعدات المالية التى يرسلونها لأقربائهم بكوسوفا بنحو ٢ مليون فرنك سنويا(١٠).

وتعتبر الجالية الكوسوفية فى سويسرا ثانى أكبر جالية بعد الجالية الإيطالية، كما أنها تعد ثانى كبرى الجاليات الكوسوفية فى الخارج بعد ألمانيا. وقد أصبح كثير من هؤلاء المهاجرين رجال أعمال وارتبطوا بعلاقات قوية ووثيقة مع رجال الأعمال الأوروبيين. ويتوقع أن يكون لهم دور واضح فى مجال الاستثماربكوسوفا، سواء بأنفسهم أو بجذب الاستثمارات الغربية إليها.

تحديات أخرى :

وبجانب التحديات السياسية والاقتصادية، تظل هناك تحديات مهمة، سواء داخلية أو خارجية، ونشير إليها فى نقاط سريعة:

١- تحدى بناء مجتمع ديمقراطى تحترم فيه حقوق الأقليات، ويضمن الحريات العامة والدينية ويحارب الفساد الإدارى المنتشر فى بعض القطاعات الكوسوفية، تمهيدا لانضمامه إلى المؤسسات الأطلسية والأوروبية.

٢- دمج الأقلية الصربية وتشجيعها على المشاركة السياسية فى مؤسسات الدولة، والتى ضمنتها لهم بنود "حزمة اهتسارى". ويعتبر نجاح الحكومة الكوسوفية فى هذا المجال عاملا أساسيا فى تقييم أدائهم ومدى التزامهم ببنود تسوية الصلح، وهو ما سوف ينعكس على صورتهم أمام العالم ويؤكد عدم صحة ادعاءات حكومة بلجراد بأن استقلال الإقليم يمثل خطرا على لأقلية الصربية به، وهوالأمر الذى ألقى على عاتق الحكومة الكوسوفية التزامات كثيرة تجاه هذه الأقلية.

٣- خلق أجواء حسن جوار مع صربيا تمهيدا لاستئناف الحوار معها لحسم كافة الخلافات والقضايا المعلقة. وقد أعلن المسئولون فى بريشتينا أنهم يسعون لإقامة علاقات حسن جوار مع كافة دول المنطقة بما فيها جارتهم صربيا، وأنهم حريصون على أمن واستقرار المنطقة، للتفرغ للتنمية وتحقيق رفاهية شعوبهم.

الهوامش :

(١) كوسوفو وألبانيا، تحدى المستقبل، محمد م. الارناؤوط، أستاذ التاريخ الحديث فى جامعة آل البيت
http://alghad.jo/index.php?news=215079

(٢) المعايير الثمانية الدولية (الترجمة الألبانية)
http://www.kosovaelire.com/standardet.php

(٣) اقتراح شامل للتسوية "حزمة اهتسارى"، الترجمة العربية.
http://www.unosek.org/docref/Comprehensive_proposal-arabic.pdf

(٤) مشروع الدستور الكوسوفى للدولة الجديدة (باللغة الألبانية).
http://www.kushtetutakosoves.info/repository/docs/DRAFTKushtetuta.%20Shqip..pdf

(٥) مركز الإحصاء الرسمى بكوسوفا
http://www.ks-gov.net/ESK/

(٦) القرار الدولى رقم ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن فى ١٠ يونيو عام ١٩٩٩، الترجمةالألبانية
http://www.trepca.net/politike/OKB-Rezoluta-1244-(1999).htm

(٧) موقف صربيا ودول البلقان، (احد تقارير ملف: اى مستقبل ينتظر إقليم كوسوفو؟)، موقع إسلام أون لاين، يوليو ٢٠٠٥:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/07/2005/article11c.SHTML

(٨) حزمة اهتسارى، مرجع سابق ذكره.

(٩) جريدة "إكسبريس" الكوسوفية اليومية، ١٠ مارس ٢٠٠٨:
http://www.gazetaexpress.com/pdf/,888pdf

(١٠) كوسوفا .. أعلن الاستقلال، ثم ماذا؟
http://www.swissinfo.org/ara/swissinfo.html?siteSect=881&sid=8751529

استقلال كوسوفو .. المواقف الإقليمية والدولية



عقب إعلان برلمان كوسوفو فى ١٧ فبراير الاستقلال عن صربيا من طرف واحد، تباينت ردود الأفعال، وانقسمت المواقف الدولية والإقليمية من مسألة استقلال كوسوفو إلى ثلاثة معسكرات، مابين مؤيد ومتحفظ ورافض .

على رأس معسكر المؤيدين والمحرضين على الاستقلال الولايات المتحدة وبعض الدول التى اعترفت على الفور بكوسوفو، ومن أهمها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وبالطبع وراءها عشرات الدول التابعة للولايات المتحدة والقريبة من هذه الدول الأوروبية.

أما معسكر المتحفظين على استقلال كوسوفو، فتتقدمه بعض الدول الأوروبية مثل جمهورية التشيك وهولندا والبرتغال وعشرات من الدول الأخرى التى لم تعلن موقفها بوضوح حتى الآن، انتظارا للتطورات، ويدخل فيها معظم الدول العربية والإسلامية.

بينما لا يضم معسكر المعترضين والرافضين، وهو لا يضم فقط صربيا وروسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتى السابق أو حتى الصين فقط، بل أيضا يضم ست دول أوروبية على الأقل هى: إسبانيا، وبلغاريا، واليونان، ورومانيا، وقبرص، وسلوفاكيا، بل وبعض الدول الإسلامية مثل إندونيسيا وجمهورية البوسنة والهرسك، فضلا عن إسرائيل.

موقف صربيا:

عقب تصويت برلمان كوسوفو على الاستقلال، أعلن وزير الخارجية الصربى فوك يريميتش أن صربيا لا توافق على الاستقلال، وستتصدى سياسيا ودبلوماسيا على كل المستويات لهذا القرار غير الشرعى. وحاولت صربيا وروسيا جعل الأمم المتحدة تلغى إعلان استقلال كوسوفو، إلا أن جهودهما باءت بالفشل. وصرح الرئيس الصربى بوريس تاديتش أمام مجلس الأمن بأن هناك عشرات مثل كوسوفو عبر العالم التى تنتظر أن تصبح عملية الانفصال هذه واقعا وتؤسس معيارا مقبولا، وحذر بشدة من خطر تصاعد العديد من النزاعات الموجودة ومن تأجج نزاعات نائمة ومن بروز أخرى جديدة.

وإثر الاعتراف الأمريكى باستقلال كوسوفو، استدعت صربيا سفيرها لدى الولايات المتحدة، وتبنى برلمانها قرارا بالإجماع ألغى بموجبه إعلان استقلال كوسوفو. واعتبر رئيس الوزراء فويسلاف كوستونيتشا الخطوة الأميركية "استمرارا لعدوان حلف شمال الأطلسى الذى بدأ عندما قصف الحلف صربيا عام ١٩٩٩" لطرد قواتها من كوسوفو. وأكدت بلجراد - على لسان رئيسها بوريس تاديتش ورئيس وزرائها كوستونيتشا - أنها "لن تعترف أبدا بكوسوفو مستقلة" وترى الانفصال انتهاكا للقانون الدولى. بينما توعد وزير الخارجية فوك يريميتش بالتصدى لهذه الخطوة "غير الشرعية"، إنما بالوسائل الدبلوماسية والسياسية، حيث التقى يريميتش السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين فى بلجراد، وأبلغهم بأن استقلال كوسوفو غير شرعى وينتهك قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ الذى يعتبر كوسوفو إقليما داخل جمهورية صربيا، إضافة إلى أن هذا الاستقلال يتنافى مع سيادة الدول ووحدة أراضيها.

وفى ظل الاحتقان الشديد بين صربيا وكوسوفو، لا يستبعد أن تستغل صربيا ورقة الأقلية الصربية التى تقطن كوسوفو كورقة ضغط على الدولة الوليدة، خصوصا أن صرب كوسوفو

(*) باحث سياسى.

يكونوا مؤيدين لفكرة استقلال الإقليم عن صربيا. وقد هددت بلجراد صراحة بأن استقلال كوسوفو سيثير الجدل حول وضع الصرب داخل الإقليم وفى جميع المناطق الأخرى بما فيها البوسنة، والمطالبة بانضمامها إلى صربيا، التى أعلنت عن خطتها الداعمة لهم أمنيا واقتصاديا من أجل استمرار بقاء الإقليم ضمن أراضيها. وفى مسعى منها للتصدى لتداعيات استقلال كوسوفو، نص دستور صربيا الجديد على أن كوسوفو مقاطعة صربية، كما أقر البرلمان الصربى قانونا يدين محاولة الإقليم الانفصال عن صربيا، ويرفض اقتراح الاتحاد الأوروبى إرسال بعثة مدنية إلى كوسوفو لتولى المهمة عن الأمم المتحدة، مشترطا أن يتم ذلك بقرار من مجلس الأمن الدولى. كما دعت السلطات الصربية مواطنيها فى إقليم كوسوفو إلى تجاهل إعلان الألبان استقلال الإقليم عن بلجراد، وتعهدت بإقامة شبكة من البنى والمؤسسات الموازية لتخدم ٢٠٠ ألف صربى، بعد ما افتتحت مكتبا حكوميا شمال مدينة ميتروفيتشا، ردا على ما سمته استفزازات الأمم المتحدة. وأكد الرئيس الصربى بوريس تاديتش أن بلاده لن تعترف أبدا باستقلال كوسوفو، وستلجأ إلى إجراءات قضائية وأخرى تراها مناسبة ضد حكومات كل الدول التى تعترف بهذا الاستقلال، الذى نعتبره غير شرعى، الأمر الذى من شأنه أن يزيد الأمور تعقيدا وينذر بتفجر العنف مجددا فى منطقة البلقان.

فضلا عن ذلك، يمكن للدولة الوليدة فى كوسوفو أن تعانى الكثير فى ظل تواضع جاهزيتها للعيش تحت ظروف قاسية، ذلك أن شروط الاستقلال، استنادا إلى قاعدة حق تقرير المصير، تستوجب توافر متطلبات إضافية لدى الإقليم الذى ينشد الاستقلال، فى طليعتها إجماع غالبية قاطنيه على ذلك الاستقلال، وتوافر حد أدنى من إمكانات قيام الدولة ماديا وبشريا ومؤسسيا، وموافقة دول الجوار الإقليمى على الاستقلال. وفى حالة كوسوفو، يمكن القول إن ٩٠ ?من سكان كوسوفو، البالغين ٢،٤ مليون نسمة فقط،هم مسلمون من أصل ألبانى ويؤيدون الاستقلال. بيد أن الأقلية الصربية هناك ترفض الانفصال وتتمسك بأملاكها الخاصة وعلاقاتها بصربيا. أما إمكانات كوسوفو كدولة تظل محدودة، فإلى جانب تواضع القدرات الاقتصادية والمؤسسية، يبلغ معدل البطالة قرابة ٥٠٪ من القوى العاملة، الأمر الذى ينذر بمأساة إنسانية جديدة فى منطقة البلقان، يمكن أن تطول أوروبا بأسرها(١).

مواقف دول الجوار :

تباينت مواقف دول الجوار، تبعا لمصالحها و مخاوفها. فقد أيدت تركيا الاستقلال وسعت إلى تعيين سفير لها فى مقر رئاسة كوسوفو المستقلة. واعترفت ألبانيا وكرواتيا، الدولتان البلقانيتان، باستقلال كوسوفو. ورجحت بلجراد احتمال قطع علاقاتها مع ألبانيا بعد اعترافها بكوسوفو وخفض العلاقات الى أدنى مستوى مع كرواتيا.

اما بقية دول المنطقة الأخرى، فقد أعلن بعضها رفضها الاعتراف (بلغاريا ورومانيا واليونان والبوسنة والجبل الأسود) بينما التزمت مقدونيا الصمت.

وبتحليل مواقف الدول المحيطة بكوسوفو، سنجد أن مقدونيا تشعر بالقلق من الكيان المستقل الجديد، وذلك لأن ما يقرب من ثلث سكانها من الألبان ممن يتطلعون لوصل رحمهم مع ألبان كوسوفو، فى حين أن صربيا أعلنت بالفعل قرارا يبطل - ولو نظريا - قرار الاستقلال، وهو الموقف الذى لن يختلف معها فيه الأغلبية الصربية المكونة لشعب الجبل الأسود، فى حين أن السنجق مازال إقليم حكم ذاتى تابعا لصربيا وبالتالى فإنه لا يبقى لألبان كوسوفو سوى صدر الوطن الأم: ألبانيا.

بناء على ما تقدم، فإن ألبانيا ستكون - حتى لو شاءت عكس ذلك - مركز جاذبية شديدة لكيان لا تزيد مساحته على ١١ ألف كلم مربع وتعداد سكانه يبلغ ٢،٣ مليون نسمة فقط، ٩٢٪ منهم من الألبان المسلمين، فى حين تبلغ نسبة الصرب٣،٥٪. أما الـ٢،٧٪ الباقية، فهى لقوميات أخرى، على رأسهم الغجر.

وبالرغم من أن شعب كوسوفو رفع يوم إعلان الاستقلال أعلام الولايات المتحدة التى تبنت استقلالهم واعترفت به فى اليوم التالى لإعلانه، إلا أن هذه الأعلام تم رفعها جنبا إلى جنب مع أعلام ألبانيا التى تقدمت على كوسوفو ذاتها. وبالتالى فإنه حتى وإن لم تسمح واشنطن، مراعاة لمخاوف حلفائها الأوروبيين، باندماج بريشتينا مع تيرانا لإعادة قيام ألبانيا التاريخية الكبرى، فإنها لن تمانع فى علاقات خاصة بين الكيانين، تصل إلى الفيدرالية فى الحد الأقصى أو الكونفيدرالية فى الحد الأدنى.

وحتى ندرك الأسباب التى تحدو بكل من اليونان وقبرص ورومانيا ومقدونيا والجبل الأسود إلى رفض استقلال ألبان كوسوفو، فيجب أن نعود لمطالعة خريطة ألبانيا الكبرى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لنجدها تشتمل على أربع ولايات هى: ولاية شكودر وامتدت من شمال ألبانيا حاليا إلى جنوب الجبل الأسود، وولاية ماناستير، وامتدت من وسط ألبانيا الحالية إلى شرق مقدونيا، وولاية كوسوفو، وامتدت من شكودرا لتضم كلا من كوسوفو الحالية وجنوبى صربيا وكذلك جنوب شرق الجبل الأسود الحالى وشمال مقدونيا الحالية، بما فيها العاصمة المقدونية سكوبيا، وولاية يانينا، وتقع فى الجنوب من ألبانيا الحالية وامتدت جنوبا إلى مدينة يانينا اليونانية الحالية(٢).

الموقف الأمريكى :

قال الرئيس الأمريكى جورج بوش، فى اليوم التالى لإعلان كوسوفو الاستقلال، إن الولايات المتحدة ستقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إقليم كوسوفو قريبا، معربا عن اعتقاده بأن استقلال كوسوفو عن صربيا سيجلب السلام إلى منطقة البلقان. وأشار بوش - فى حديث للصحفيين أثناء زيارته لتنزانيا - إلى أن "التاريخ سيثبت أن هذا كان تحركا صحيحا لجلب السلام إلى البلقان". وكانت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس قد قالت فى بيان إن بلادها "اعترفت رسميا بكوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة". وهنأت شعب كوسوفو بهذه "المناسبة التاريخية". وبدوره، أكد المندوب الأميركى لدى الأمم

المتحدة، زلماى خليل زاد، أن إعلان الاستقلال أمر لا يمكن التراجع عنه، والمطلوب الآن هو مساعدة صربيا وكوسوفو على تجاوز خلافاتهما.

الواقع أن إعلان استقلال كوسوفو هو هدف أمريكي بامتياز في مرمى روسيا، لأنه يرسخ واقع ملء الفراغ بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. أما أوروبا، فليست سوى وعاء تخريج للسياسات الأمريكية ولعدم عودة الهيمنة الروسية - حتى من جانب حلفائها - إلى الهوية القومية والثقافية، أي العالم السلافي. إن وسيلة عدم عودة الهيمنة الروسية كانت عبر دمج الحلفاء السابقين لروسيا في الاتحاد الاوروبي من جهة وحلف شمال الاطلسي من جهة أخرى، بحيث تبدأ هذه الدول مسارا مختلفا عن السابق، يخلعها من رابطة القومية الأم المشتركة، أي الرابطة السلافية في اتجاه إرساء عناصر جديدة لهذه المجتمعات، تعتمد على قيم ليبرالية اقتصادية لا تعطى أولوية للعامل القومي.

هكذا حال أقرب حلفاء روسيا عبر التاريخ، أي بلغاريا، وكذلك بولندا وتشيكيا وسلوفاكيا. ولا يستبعد في هذا المجال أن يكون مصير صربيا كمصير بلغاريا: السعي لإدخالها في الاتحاد كتعويض لخسارتها كوسوفو ولإبعادها لاحقا عن الحليف الروسي. فضلا عن أن هذا الانضمام قد يقطع الطريق أمام الفتن العرقية في البلقان وأمام ظهور كيانات كبرى مثل ألبانيا الكبرى وصربيا الكبرى(٣).

قد يعترض البعض هنا بالقول إن مثل هذا التحليل يغفل مسئولية التوترات اليوجوسلافية القومية - الإثنية والطبقية - الاقتصادية عن وقوع هذه المجزرة التاريخية المروعة. بيد أن هذا الاعتراض، على صحته، لم يكن لتقوم له قائمة لو أن الغرب سمح للدولة المركزية اليوجوسلافية بالدفاع عن وجودها، كما فعل طيلة نصف قرن حين دعم تيتو في وجه ستالين. لكنه قام بالعكس تماما. لأن يوجوسلافيا، كما قال آخر سفير أمريكي فيها،" لم تعد تتمتع بالنسبة للولايات المتحدة بالأهمية الجيو-سياسية التي كانت لها إبان الحرب الباردة "(٤).

من ناحية ثانية، هناك الاستراتيجية الأمريكية الحريصة على تأمين النفط والتحكم في مسارات و خطوط نقله و توزيعه. ومن أهم الخطوط المقترحة لنقل نفط آسيا الوسطى خط " أمبو" الذي يبدأ من ميناء بورجاس في بلغاريا على البحر الأسود، ثم يتواصل ٩٠٠ كيلومتر في مقدونيا وحتى ميناء فلور على البحر الأدرياتيكي بألبانيا. ويتيح هذا الخط لناقلات النفط العملاقة أن تبدأ عملية شحن منتظم وآمن وسريع ومنخفض التكاليف لنفط آسيا الوسطى حتى الولايات المتحدة، عبر مضيق جبل طارق. وهو ما انتبهت إليه واشنطن مبكرا، حيث فكرت جديا في إنشاء هذا الخط عقب تفكك الاتحاد السوفيتي. واستغلت الدوائر النفطية الأمريكية حرب كوسوفو في أواخر القرن الماضي لتشجيع الإدارة الأمريكية على بناء قاعدة "كامب بوند ستيل" العسكرية في كوسوفو، والتي تبلغ مساحتها ٣٦ كيلومترا مربعا ومجهزة بأحدث أنظمة التكنولوجيا، وتتيح السيطرة على ٣٢٠ كيلو مترا من الطرق البرية والتحكم في ٧٥ جسرا. وتصلح القاعدة - في نظر كثير من الخبراء - كبديل عن القاعدة الجوية الأمريكية في إيطاليا.

ويعد بناء قاعدة "بوند ستيل" في كوسوفو أهم خطوة لتأمين خط "أمبو" في حال تنفيذه، ثم توالت خطوات أخرى بالحصول على قواعد برية وجوية في بلغاريا التي يبدأ عندها الأنبوب البترولي، ولكنه حتى الآن لا يستطيع ان يستكمل مساره عبر مقدونيا وألبانيا، وصولا إلى ميناء فلور، لأن مقدونيا غير مستقرة، وهنا تبرز القيمة الاستراتيجية الكبرى لكوسوفو التي هي أشبه ما تكون بتجويف جغرافي يقع بين مقدونيا وألبانيا. بمعنى أن من يسيطر عسكريا على كوسوفو، يكون في مقدوره أن يسيطر عسكريا على مقدونيا وألبانيا. وبذلك، يمكن لخط "أمبو" أن يعبر بسلام إقليم مقدونيا وصولا الى البانيا. بوضوح أكثر، لكي يتم إنشاء خط "أمبو"، فلا بد من تأمينه تأمينا عسكريا كاملا. وهذا التأمين حتى الآن متوافر فقط للقطاع الشمالي من الخط عن طريق القواعد العسكرية الأمريكية في بلغاريا، ولكن وسط الخط وجنوبه منكشفان تماما أمنيا(٥).

إن استقلال كوسوفو، وإن شكل نوعا من الانتصار للاستراتيجية الأمريكية في إعادة هندسة منطقة البلقان، فإنه لم يكتمل بعد. ومن المنظور الأمريكي، فإن استقلال كوسوفو الأحادي لا يشكل حالة عامة كما تقول موسكو بذلك، وإنما حالة خاصة ارتبطت بتلاق غير معهود لعدة عوامل، بينها تفكك يوجوسلافيا السابقة وماضي التطهير العرقي والجرائم ضد المدنيين في أثناء فترة الحرب بين الصرب والألبان، وفقدان صربيا الحق الأخلاقي في أن تحكم شعبها بسبب الوحشية التي استخدمتها ضدهم في ظل الرئيس الراحل سلوبودان ميلوسيفيتش، ولأن المحادثات المطولة بشأن القضية لم تسفر عن تسوية. وهي عوامل رغم خصوصيتها بالنسبة لكوسوفو ولصربيا، لكنها قابلة للتكرار بمفردات مختلفة في أماكن أخرى. ولذلك، فإن الدرس المهم هنا هو أن أي حركة انفصالية في أي مكان لن تحقق النجاح دون مساندة قوة حاضنة أكبر وأعتى من قوة الطرف المهيمن. فما جرى في الشيشان من انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي القوات الروسية قبل عشر سنوات، واتساع نطاق التضييق على مسلمي مقاطعة سينكيانج في الصين لا يقل قساوة عما ناله ألبان صربيا من انتهاكات. والفارق هو في عدم وجود قوة كبرى حاضنة لتطلعات هذه الأمثلة أوغيرها(٦).

موقف روسيا والصين :

عارضت روسيا، على الفور، قرار برلمان كوسوفو إعلان استقلال في ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وطالبت موسكو الأمم المتحدة باعتبار قرار كوسوفو إعلان الاستقلال ملغى وباطلا، ورفضت قرار الاتحاد الأوروبي إرسال قوة مكونة من ٢٠٠٠ شخص لتحل تدريجيا مكان القوات الدولية. و حذرت موسكو من أخطار حصول كوسوفو على اعتراف دولي باستقلالها. وتحدث سياسيون روس عن ٢٠٠ منطقة متوترة في العالم، مستعدة لتطبيق هذا السيناريو الانفصالي.

ونجحت موسكو خلال اجتماع قمة رؤساء "الرابطة المستقلة" (عقد في موسكو في ٢٢ فبراير ٢٠٠٨) في حشد

بتحرك جماعي لمعارضة استقلال كوسوفو، و"تسرع" بلدان غربية في الاعتراف بالدولة الوليدة. ورغم أن هذا الملف لم يكن محور النقاش السياسي الذي تردد على ألسنة الرؤساء المشاركين، إلا أن الروس المجتمعين سعوا إلى بلورة موقف موحد حيال هذا التطور. وكانت غالبية دول "الرابطة" قد أعلنت قبل القمة رفضها الاعتراف باستقلال كوسوفو، ودعت إلى مواصلة الحوار بين الأطراف المعنية لتحديد الوضع القانوني للإقليم.

وترى موسكو في هذا الأمر انتهاكا لإعلان هلسنكي الختامي وللقرار الدولي رقم ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي أقر تفويضا تدير عبره الأمم المتحدة كوسوفو منذ عام ١٩٩٩. وتؤكد روسيا أن استقلال كوسوفو يعد سابقة خطيرة تهدد بتفجير الأوضاع و تصاعد التوتر والعنف الذي في القارة الأوروبية والعالم أجمع، بسبب تجاوز قرارات الأمم المتحدة. وترى موسكو أن استقلال كوسوفو لن يأتي بأي منفعة لسكان الإقليم، لاسيما وأن موسكو ستستخدم حق الفيتو لمنع انتزاع دولة كوسوفو للاعتراف الدولي أو عضوية الأمم المتحدة، والولوج إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو غيرها من المنظمات الدولية، وحذرت من أن شائبة ستشوب علاقات روسيا بالدول التي ستعترف باستقلال كوسوفو.وتستند معارضة موسكو، الحليف التاريخي للصرب، لاستقلال إقليم كوسوفو إلى اعتبارات عديدة، يأتي في صدارتها مخاوف روسيا من أن يستغل انفصاليون موالون لها في إقليمي أبخازيا وجنوب أوسيتيا في جورجيا ذلك الاستقلال ذريعة للمطالبة باعتراف دولي، مما قد يؤدي إلى حرب أهلية في جورجيا على نحو يهدد الأمن القومي والاستقرار الإقليمي للدولة الروسية. كذلك، يشكل الدعم الروسي لموقف صربيا المعارض لاستقلال كوسوفو حجر الزاوية في سياسة بوتين بخصوص منطقة البلقان، حيث يرغب في استعادة نفوذ روسيا هناك، لذلك يعمل على عرقلة أو تأجيل دخول دولها في الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو. فضلا عن ذلك، يشكل إصرار واشنطن على تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية وإقامة قواعد لها في وسط وشرق أوروبا عنصر ضغط واستفزاز لموسكو على نحو يدفعها إلى التعنت حيال المواقف الأمريكية إزاء بعض القضايا التي تمس المصالح الروسية من قريب أو بعيد كقضية استقلال كوسوفو.

ومن ناحية أخرى، تخشى موسكو من أن يفضي اعتراف الغرب باستقلال كوسوفو إلى كارثة إنسانية في الإقليم، لأنه سيؤدي إلى انقسامه وعزل المنطقة الصربية داخله، ومن ثم تدفق اللاجئين الصربيين نحو شمال كوسوفو وصربيا. وعلاوة على ذلك، تتوجس روسيا خيفة من أن يؤدي دعم الغرب لاستقلال كوسوفو دون موافقة بلجراد إلى انتهاك الشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة على نحو يزيد من هيمنة واشنطن وحلفائها على العالم، ويهمش من دور روسيا وحلفائها. كما يغذي النزعات الانفصالية عبر أوروبا من منطقة البلقان حتى منطقة القوقاز.

ورغم وجاهة الموقف الروسي من الناحيتين القانونية والأخلاقية، باعتبار أن الانفصال أحادي الجانب يهدد استقرار دول عديدة، ومن ثم ينذر بحروب إقليمية عديدة وآثار سلبية على الأمن العالمي، إلا أن موسكو تبدو وكأنها تناقض نفسها حين تهدد بالاعتراف باستقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا التي تعد دولة حليفة للغرب والولايات المتحدة. وهو تهديد يضعف من أخلاقية الموقف الروسي المساند لصربيا والمناهض لاستقلال كوسوفو، ويؤكد أن لعبة الأمم الدولية ليست محكومة بمعايير قانونية و أخلاقية بقدر ما هي محكومة بمصالح كبرى وسياسات اكتساب مواقع النفوذ من جهة، وتوجيه الضربات للخصوم من جهة أخرى.

يبدو أيضا تناقض الموقف الروسي في تشجيع قادة صربيا على نشر نوع من الفوضى في كوسوفو لتحويل استقلالها إلى وبال على أبنائها، وهو تشجيع قد يرتد سلبا على أصحابه. فصربيا ليست محصنة من عنف مضاد وفوضى محتملة ستضر حتما بمصالح روسيا الاقتصادية المتزايدة مع صربيا، والتي تجسدت أخيرا في مشروعين كبيرين في مجالي إنشاء شركة نفط مشتركة روسية - صربية، ومشروع آخر لتخزين الغاز الروسي في الأراضي الصربية، وأن تكون صربيا محطة أساسية في شبكة توزيع الغاز الروسي على البلدان الأوروبية، على أن ينجزا في غضون عامين، وبتكلفة تقترب من مليار يورو. وبالقطع، فإن أي فوضى في كوسوفا وفي صربيا ستكون لها نتائجها العكسية على مثل هذه المشروعات الاقتصادية الضخمة، والتي تعد بدورها جزءا من أسلحة روسيا الجديدة في مواجهة قوة الغرب الأوروبي والأمريكي(٧).

وقد رفضت الصين أيضا إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، إذ تخشى بكين من محاولات تعميم التجربة على تايوان، و أبدت وزارة الخارجية الصينية قلقها العميق من هذه الخطوة أحادية الجانب، مؤكدة ضرورة حل الأزمات في إطار الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى تأكيد المتحدث باسم الخارجية الصينية "ليو جيان تشاو" في رسالة واضحة قائلا: "نحن نعارض بشدة أي شخص أو أي منظمة تسعى لفصل تايوان، و هو ما سيكون مآله الفشل حتما"(٨).

مواقف بعض دول الجمهوريات السوفيتية السابقة :

تراوحت مواقف جمهوريات سوفيتية سابقة بين رفض مباشر لإعلان الاستقلال وتحفظ على النتائج المحتملة بعد هذا التطور، إذ تسود المخاوف في هذه المنطقة أكثر من غيرها بسبب وجود أقاليم ساعية إلى الانفصال فيها. وجاء أسرع ردود الفعل من تبليسي، حيث أصدرت الخارجية الجورجية بيانا بعد ساعات على إعلان استقلال كوسوفو، أعلنت فيه أنها لن تعترف أبدا بهذا الاستقلال. وقال سياسيون جورجيون إن الاعتراف الدولي بكوسوفو "يشكل خطرا مباشرا على جورجيا، وليس من المستبعد أن تلجأ جهات معادية إلى استغلاله لمحاولة تقطيع أوصال جورجيا"، في إشارة إلى مخاوف بسبب إصرار أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على تعزيز استقلالهما المعلن من طرف واحد منذ سنوات. إذ سارع زعيما جمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وابخازيا، ادوارد كوكويتي وسيرجي باجابش، الساعيتين إلى الانفصال عن جورجيا، إلى استغلال الموقف في موسكو، حيث أعلنا أن الجمهوريتين ستطلبان من روسيا ورابطة

الدول المستقلة ومنظمة الأمم المتحدة الاعتراف باستقلالهما. وأشار باجابش إلى وجود برنامجين سلميين لدى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية للسير نحو الاستقلال. وذكر أن الجمهوريتين تتوقعان الاصطدام بالكثير من الموانع فى هذا الطريق "ليس فقط من جانب جورجيا". كما أعلن المتمردون الشيشان ترحيبهم باستقلال كوسوفو، علما بأن موسكو لم تعترف أبدا باستقلال الجمهورية الشيشانية، وخاضت حربا مع القوى "الانفصالية" فيها.

وتعاملت مولدافيا التى تخشى من الطموحات الاستقلالية فى إقليم بريدنوستروفيه بالطريقة ذاتها مع قضية استقلال كوسوفو، إذ أعلنت رفضها الاعتراف بالدولة المعلنة، وحذرت من خطورة التداعيات المحتملة بعد هذا الإعلان. من جانبها، أعلنت العاصمة الأذربيجانية باكو أنها لن تعترف بدورها بالدولة المعلنة. واعتبر الناطق باسم الخارجية الأذربيجانية، خضر إبراهيم، أن إعلان قيادة كوسوفو الانفصال عن صربيا "غير قانونى ويتعارض مع قواعد القانون الدولى".

كما أعلن يرجان اشيكبايف، الناطق باسم الخارجية الكازاخية عن موقف مماثل، قائلا إن بلاده "لا تؤيد انتهاك وحدة أراضى الدول، وإعلان الاستقلال من جانب واحد"، محذرا من أن ذلك من شأنه "أن يشكل سابقة لكل الكيانات غير المعترف بها". وجاء موقف أوكرانيا الساعية إلى الانضمام إلى حلف الأطلسى أكثر اعتدالا، رغم أنه حمل تحفظا أيضا على إعلان الاستقلال. وقال بيان، أصدرته الخارجية فى كييف، إن استقلال كوسوفو "لا يمكن أن يشكل سابقة لمناطق أخرى بسبب تميز الوضع فى كوسوفو التى يرتبط مستقبلها بأوروبا". لكن كييف لم تشر مع ذلك إلى استعدادها للاعتراف بالدولة الوليدة، واكتفى بيان الخارجية بتأكيد أهمية إعادة فتح الحوار بين الأطراف المعنية والبحث عن حل بالاعتماد على الآليات الدولية وجهود الأمم المتحدة(٩)، حيث تعانى أوكرانيا أيضا من صراعات عرقية فى إقليم القرم، بعد عودة التتر (السكان الأصليين) إليه عقب انهيار الاتحاد السوفييتى. ناهيك عن أن هذا الإقليم الروسى حصلت عليه أوكرانيا كهدية فى الخمسينيات من القرن الماضى خلال عهد خروشوف، وتم تقنين السيادة الأوكرانية عليه عقب انهيار الاتحاد السوفييتى فى بداية القرن الحالى، عندما وقعت معاهدة الصداقة بين روسيا وأوكرانيا، والتى تم بموجبها ترسيم الحدود بين البلدين.

وقد تم تحديد وضع إقليم القرم ضمن السيادة الأوكرانية، كجمهورية لها حق الحكم الذاتى، ويشكل التتر أغلبية السكان فيها البالغ عددهم نحو مليونى نسمة. وكان ستالين قد قام بتهجير التتر من هذا الإقليم فى الأربعينيات من القرن الماضى لتجنب ظهور حركات انفصالية خلال الحرب العالمية الثانية.

ثم عاد سكان الإقليم المهجرون إلى وطنهم بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، مما ادى لنشوب صدامات وصراعات بين السكان المقيمين، والتتر العائدين إلى منازلهم. ومازال إقليم القرم يعتبر من البؤر المتوترة فى أوكرانيا والتى تهدد بانفجار قد يدمر السيادة الأوكرانية فى ظل الصراع السياسى الدائر بين البرتقاليين وحزب "المناطق" المعارض، والذى يهدد أيضا بانقسام أوكرانيا إلى شرق وغرب. هذا الوضع هو الذى دفع الرئيس يوشينكو للحرص على حضور قمة رابطة الدول المستقلة، وإلى الإعلان عن حرص أوكرانيا على ضرورة مواصلة المشاورات بين أوكرانيا وروسيا وجميع شركائهما الاستراتيجيين من أجل صياغة موقف دقيق من هذه المسألة، وكشف عن أن بلاده لم تحدد موقفها بعد تجاه إعلان استقلال كوسوفو عن صربيا(١٠).

مواقف دول الاتحاد الاوروبى :

تفجرت خلافات شديدة بين دول الاتحاد الأوروبى عقب استقلال إقليم كوسوفو، إذ اعترفت بعض الدول الكبيرة بالدولة الوليدة، فى حين اعترضت غالبية الدول الأعضاء فى الاتحاد بسبب مخاوفها من أن يشجع ذلك الحركات الانفصالية فى العديد منها، و بسبب القلق من احتمال تفجر المواجهة فى إقليم كوسوفو بين الألبان والأقلية الصربية المدعومة من بلجراد وموسكو.

و قد راهنت صربيا وروسيا على انقسام داخل الاتحاد الاوروبى، لكن اوروبا تجاوزت هذه العقبة بأخف الأضرار، من خلال إيجاد تسوية بين الدول المؤيدة لاستقلال كوسوفو فورا، وهى بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبين الدول المعارضة، وفى طليعتها اليونان، وقبرص، وإسبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا. وفى حين قررت دول المعسكر الأول الاعتراف بسرعة باستقلال الاقليم، التزمت دول المعسكر الثانى الصمت رغم أنها تعتبر العملية غير شرعية بانتظار حسم الأمر عن طريق الامم المتحدة. ولهذا، فإن اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى بروكسل، فى اليوم التالى لإعلان استقلال كوسوفو، لم يخرج بموقف من هذه النقطة يتعدى "أخذ العلم" باعلان الاستقلال، والإشارة - فى صورة رسمية - إلى "أن مستقبل كوسوفو هو فى إطار ديمقراطى مستقر، وفى ظل التعددية العرقية، وضمن أفق أوروبى". ومعروف أن الخلافات الأوروبية من حول استقلال كوسوفو خاضعة لعوامل داخلية وطائفية وعرقية. فعلى سبيل المثال، تعارض اليونان وقبرص الاستقلال، مخافة أن ينسحب النموذج على الشطر التركى من قبرص، وهى تدعم صربيا فى موقفها، لأنها تتبنى روايتها الدينية (أرثوذكس) حول مكانة كوسوفو فى تكوين الأمة الصربية. وهذا الأمر ينطبق كذلك على بعض دول اوروبا الشرقية السابقة، مثل سلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا. ونظرا لحساسية الاعتراف الرسمى بالنسبة لبعض الدول التى تواجه دعوات انفصالية، كما هو حال إسبانيا فى إقليم "الباسك"، فإن اجتماع بروكسل استدرك الأمر، من خلال الحرص على التذكير بأن "مسألة استقلال كوسوفو تشكل استثناء".

ورغم انقسام دول الاتحاد الاوروبى حول قضية استقلال كوسوفو، فقد أخذ الاتحاد على عاتقه مسئولية إدارة المرحلة الانتقالية فى الاقليم، والتى ستفصل بين إعلان الاستقلال، وتسلم السلطات الشرعية. ومع أن إسبانيا أعلنت موقفها المناوئ لقيام الدولة الجديدة، فإنها تشارك بفرقة من الشرطة فى بعثة الاتحاد الاوروبى المؤلفة من ١٨٠٠ فرد، والمنتظر إيفادها إلى كوسوفو لتحل محل بعثة الأمم المتحدة هناك. وتعهدت ألمانيا

بالتشاور مع روسيا فى قضايا استقرار وسط القارة ومنطقة البلقان، التى تمثل منطقة عبور المحروقات من آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز نحو السوق الأوروبية

وفيما يخص مستقبل العلاقات بين صربيا وأوروبا، فهناك سقف واضح وضعه الاوروبيون والأمريكيون، وهو أنه لا مجال أمام الصرب للمناورة، وعرض الاتحاد على صربيا فتح آفاق العضوية مقابل تفادى تفجر الوضع فى كوسوفو. وقال رئيس الوزراء الإيطالى رومانو برودى، خلال اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى فى ١٨ فبراير ٢٠٠٨ فى بروكسل: "يجب ألا تشعر صربيا بأن أوروبا تخلت عنها" بعد إعلان كوسوفو استقلاله. وكان الاتحاد الأوروبى قد أطلق فور إعلان استقلال كوسوفو مهمة أمنية فى الإقليم يتولاها ١١٠ من خبراء الأمن الأوروبيين والقضاة ورجال الجمارك، إضافة الى ١١٠٠ عنصر سيتم نشرهم ميدانيا. وقد تشهد المهمة تعقيدات قانونية وسياسية فى أيامها الأولى، جراء الاختلافات الشديدة بين دول الاتحاد، إذ يستحيل على الدولة الجديدة الدخول فى اتفاقيات ومعاهدات مع الاتحاد ككل دون الاعتراف الجماعى بوجودها.

ويرى الكثير من الخبراء أن عدم قدرة روسيا على مساندة الصرب فى موضوع استقلال كوسوفو ترك مرارة شديدة فى نفوسهم، ولكنه لن يدفعهم فى صورة أوتوماتيكية للتحول الى الواقعية والابتعاد تدريجيا عن روسيا، بل هناك من يرى أن استقلال كوسوفو ربما شكل فاتحة حرب باردة جديدة، وحركات عنف واستقطابات جديدة من إقليم الباسك إلى قبرص التركية، وحتى كشمير والشيشان وأبخازيا(١١).

مواقف الدول الإسلامية :

رغم الرابطة الدينية بين دول العالم الإسلامى وألبان كوسوفو، إلا أن مواقف الدول الإسلامية اشتركت مع مواقف بقية دول العالم فى التنوع بين التأييد والرفض والصمت. فقد اعترفت ثلاث دول فقط، أولاها: تركيا التى كانت بين أمرين: إما الاعتراف، حتى تفتح الباب لقبرص الشمالية لمعاودة طرح قضيتها، أو عدم الاعتراف حتى لا يؤدى اعترافها بكوسوفو إلى تشجيع أكرادها وأكراد العراق على الاستقلال. الدولة الثانية هى أفغانستان التى لا يعتقد أن اعترافها السريع باستقلال كوسوفو جاء بمحض إرادة واختيار النظام الأفغانى أو بعيدا عن التوجيهات الأمريكية. الدولة الثالثة هى ألبانيا، وقد رحبت باستقلال كوسوفو باعتبارها الدولة الأم التى تطمح إلى انضمام ألبان كوسوفو إليها ضمن ألبانيا الكبرى. ورفضت استقلال كوسوفو دولتان هما: إندونيسيا التى أبدت قلقها من أن يحفز إعلان استقلال كوسوفو حركاتها الانفصالية مثل إقليم اتشيه وغيرها، وجمهورية البوسنة والهرسك التى رفضت استقلال كوسوفو ضمن معارضة الدول المجاورة، كما سبقت الإشارة.

أما غالبية الدول الإسلامية، فلا تزال تؤثر التريث والصمت ريثما تنجلى الأمور خلال الفترة المقبلة. وخلال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية بالعاصمة السنغالية داكار يومى ١١و١٢ مارس ٢٠٠٨، طرحت ألبانيا قضية الاعتراف بإقليم كوسوفو على البلدان الأعضاء، لكن دولا عدة رفضت الاعتراف، من بينها مصر، التى اعتبرت أنه من المبكر حاليا المضى فى ذلك. بينما أعربت تركيا عن تأييدها ودعمها للاعتراف، واعتبرت دول أخرى أنه يجب الانتظار للحكم على سلوك الدولة الوليدة، حتى لا تتكرر تجربة البوسنة والهرسك، التى لاقت - بحسب هذه الدول - تأييدا إسلاميا منقطع النظير، لكنها سرعان ما لجأت إلى الدول الأوروبية. وأبدت دول أخرى رأيها بضرورة التريث، حتى لا يثير الاعتراف بكوسوفو حفيظة دول صديقة للعالم الإسلامى. وأدى رفض دول إسلامية للمقترح الألبانى إلى تقديم مقترح آخر أقل حدة، لكن المصادر شككت فى إمكانية قبوله من قبل الدول الأعضاء(١٢). وبالفعل، لم يتضمن بيان القمة الإسلامية، التى عقدت فى داكار فى ١٣ و ١٤ مارس ٢٠٠٨، اعترافا صريحا باستقلال كوسوفو، واكتفى بأن القمة "أخذت علما به".

والدول الإسلامية لا شك أمامها كل الاعتبارات لاتخاذ موقف جماعى أو فردى، خاصة إذا تقدمت كوسوفو للحصول على عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى على غرار البوسنة ودول آسيا الوسطى، حيث لا يشترط ميثاق المنظمة الإسلامية أن تكون الدولة الطالبة دولة إسلامية، وإنما يعد طلب العضوية إقرارا منها بأنها كذلك. إلا أن هناك بعض الاعتبارات التى ربما تغرى بالتفكير فى الاعتراف، وأهمها ثلاثة:

الاعتبار الأول: هو أن القوى الرئيسية فى المجتمع الدولى، وهى الولايات المتحدة واليابان وكبرى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، قد اعترفت بكوسوفو.

الاعتبار الثانى: هو أن مجلس الأمن لن يمكنه أن يتخذ موقفا إزاء استقلال كوسوفو، ذلك أن روسيا والصين، كل لأسبابها، تقف ضد هذا الاستقلال من طرف واحد. من ناحية أخرى، لن يستطيع المجلس أيضا، بسبب الفيتو الثلاثى الأمريكى - البريطانى - وربما الفرنسى، إصدار قرار يعتبر استقلال كوسوفو باطلا قانونا.

الاعتبار الثالث: هو أن كوسوفو فى نهاية المطاف دولة إسلامية، بصرف النظر عن المضمون الحقيقى لهذا المصطلح ودلالاته ووزنه فى قرارات السياسة الخارجية. و لا تزال جرائم الصرب ضد مسلمى البوسنة ماثلة فى الذهن الإسلامى.

مواقف الدول العربية :

بالرغم من مشاعر التعاطف العربية مع استقلال إقليم كوسوفو عن صربيا، فإن غالبية الدول العربية لم تبتهج لهذا الاستقلال، ولم تعترف بدولة كوسوفو الوليدة. فهذه الدول تدرك تداعيات و مخاطر هذا الاعتراف، بالنظر إلى الأقليات العرقية و الدينية و الطائفية داخلها.

وعموما، ترتبط مواقف الدول العربية بمصالحها وعلاقاتها الدولية مع المتغيرات المتسارعة فى السنوات الأخيرة. وقد بدا هذا بوضوح فى موقف الدول العربية من حرب ١٩٩٩ التى قادها حلف "الناتو" ضد صربيا، وأدت إلى إجلاء القوات الصربية وإلى وضع كوسوفو تحت إدارة دولية مؤقتة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ . ومع أن حلف "الناتو" تدخل

بالفعل لإنقاذ شعب مسلم من أكبر مأساة لحقت به فى القرن العشرين (تم تهجير نحو نصف سكان كوسوفو إلى الدول المجاورة خلال أشهر عدة)، إلا أن مواقف الدول العربية تراوحت بين تأييد تدخل حلف "الناتو" لإنقاذ الألبان وتقديم مساعدات مختلفة (السعودية، الكويت، الإمارات، الأردن، قطر الخ) وبين توصيف ما حدث بأنه "عدوان أطلسى" فى الدول التى ليست على وئام مع الغرب (سوريا والعراق وليبيا).

ولكن على عكس الدول الغربية التى سارعت إلى فتح ممثليات دبلوماسية فى بريشتينا، فإن الوجود العربى اقتصر غالبا على "جمعيات خيرية" موظفوها فى الغالب لا ينتمون إلى تلك الدول، ولا يمثلون سياسة دول بقدر ما يمثلون توجهات لجمعيات لها أجندة إنسانية ودينية معينة. ومع أن بعض هذه الجمعيات قدم مساعدات قيمة فى فترة الإغاثة الأولى، إلا أن بعضها انشغل أكثر فى الجانب الدينى، مما حمل إلى المنطقة مذاهب جديدة لم تكن تعرفها من قبل. وفى المقابل، سجلت مبادرات محدودة من بعض الدول (الإمارات ومصر الخ) لإقامة مشاريع محددة ذات نفع عام للسكان (مستشفى، روضة أطفال الخ).

ويلاحظ أنه بعد عام ١٩٩٩، أخذت العلاقات العربية تتطور فى شكل مطرد مع ألبانيا، وهو ما انعكس على كوسوفو بطبيعة الحال. فقد أخذت الاستثمارات الكويتية والإماراتية وغيرها طريقها الى ألبانيا، وقدمت الإمارات مساعدة مجزية إلى هذه الدولة لإقامة مطار إقليمى قرب الحدود الألبانية - الكوسوفية (كوكس)، سيكون له أثره الكبير على كوسوفو فى المستقبل. ومع هذا التطور وتبادل الزيارات الرسمية بين الكويت وألبانيا على أعلى المستويات خلال الأشهر الماضية، ذكرت وكالة الأنباء الألبانية والصحافة الصربية (جريدة "داناس" عدد ١٦ فبراير ٢٠٠٨) - بعد لقاء رئيسة البرلمان الألبانى جوزفين توبالى مع أمير الكويت صباح الأحمد - أن "الكويت ستكون أول دولة فى الخليج تعترف باستقلال كوسوفو".

وقبل فترة قصيرة، قام مفتى كوسوفو الشيخ نعيم ترنافا بزيارة إلى السعودية، وعاد منها بانطباع أو وعد بأن تعترف السعودية باستقلال كوسوفو. وهناك أيضا توقعات بأن تكون الأردن والإمارات وقطر على رأس الدول العربية التى ستعترف بالاستقلال. فالأردن، بحكم علاقاته المتينة بالولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة، كان أول دولة عربية توفد شخصية رفيعة المستوى (الملكة رانيا العبدالله) لزيارة كوسوفو فى مارس ٢٠٠٠، حيث لا تزال صورة الملكة فى الذاكرة الجماعية للألبان هناك، بعد أن زارت بعض المدن الكوسوفية المتضررة من حرب ١٩٩٩، وافتتحت بعض المشاريع الجديدة لمساعدة السكان.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ ان قطر فى السنوات الأخيرة تخترق البلقان بعلاقات مع الدول الجديدة التى فيها حضور مسلم. وكانت قطر على رأس الدول العربية التى اعترفت باستقلال الجبل الأسود (نحو ٢٢٪ من سكانها مسلمون) عن صربيا عام ٢٠٠٦ . ومن ناحية أخرى، زار قطر رئيس مقدونيا (٣٥ فى المائة من سكانها مسلمون) فى أول زيارة له إلى المنطقة، وهى خطوة تعكس العلاقات الجديدة لقطر مع مقدونيا وغيرها من دول المنطقة. ولذلك، وبعد اعتراف الولايات المتحدة باستقلال كوسوفو، يمكن لقطر أن تتقدم على غيرها فى الاعتراف بالدولة الجديدة التى تصل فيها نسبة المسلمين إلى أكثر من ٩٠ فى المائة.

وخلال السنوات الأخيرة، أصبح لألبان كوسوفو وألبانيا وجود رمزى فى العراق. فقد شاركت ألبانيا بقوة رمزية ضمن القوات المتعددة الجنسيات فى العراق. وفتح هذا الوجود الطريق لقيام المسئولين فى ألبانيا بزيارة العراق، حيث قام رئيس الوزراء صالح بريشا بزيارة بغداد فى نهاية ٢٠٠٦ . ومن ناحية أخرى، فتح هذا الطريق لألبان كوسوفو إمكان الذهاب إلى العراق للعمل هناك مع الشركات المختلفة. ولكن الموقف العراقى من الاعتراف بكوسوفو يتأثر بالمكونات الرئيسية فى هذه البلاد (الشيعة والأكراد والسنة). فالمكون الكردى يميل بطبيعة الحال إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو، لأن لهذا دلالته الكبيرة بالنسبة إلى إقليم كردستان. إلا أن المكون الشيعى سيتأنى أكثر ليرى موقف طهران أيضا. فطهران الآن أقرب الى الطرف المعارض لاستقلال كوسوفو (روسيا وصربيا) بحكم المصالح والهواجس التى تحكم إيران وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

أما مصر، فقد تتردد قبل أن تحسم أمرها. وتجدر الإشارة إلى أن مصر لها مكانة خاصة عند الألبان، حيث إن الجالية الألبانية الكبيرة فى مصر كانت جسرا بين الطرفين، ورافدا للنهضة القومية الألبانية التى قادت إلى استقلال ألبانيا فى عام ١٩١٢ . وفى مناسبة حضرها دبلوماسى من السفارة، سئل الدبلوماسى المصرى عن موقف مصر من استقلال كوسوفو، فأجاب بأن "مصر مع الحل الذى يتفق عليه الطرفان". وقد فوجئ الدبلوماسى المصرى بحدة رد الفعل، باعتبار أن هذا الموقف لا يختلف عما كانت تقوله موسكو آنذاك.

وفى وقت لاحق، شهدت العلاقات بين ألبانيا ومصر تطورا لافتا حين اختار رئيس الوزراء الألبانى صالح بريشا أن يزور مصر مع وفد رسمى واقتصادى كبير فى أكتوبر ٢٠٠٧، لكى يبدأ معها علاقة جديدة. وبهذه المناسبة، ذكرت الصحافة الألبانية (جريدة "شكولى" ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨) أن رئيس الوزراء المصرى أحمد نظيف لخص موقف مصر بأنه "يجب احترام حقوق شعب كوسوفو، ولكن يجب حل هذه المشكلة بإجماع دولى ". والمحصلة أن مصر ستتأنى فى اتخاذ قرارها(١٣).

وقد بدأت مصر فى إجراء مشاورات مع دول عربية و إسلامية و أوروبية و الولايات المتحدة و روسيا لاستطلاع المواقف و التعرف على كافة وجهات النظر قبل اتخاذ موقف من إعلان استقلال إقليم كوسوفو، إذ لا توجد دولة عربية أو إسلامية، على الأغلب، تريد الانفراد بقرار الاعتراف(١٤).

ويعود هذا التردد العربى والإسلامى إلى أمرين:

الأول: عدم الرغبة فى إزعاج صربيا التى ورثت تركة يوجوسلافيا و علاقاتها المتميزة مع العرب منذ أيام الرئيس تيتو، مؤسس حركة عدم الانحياز مع كل من عبد الناصر و نهرو.

الثانى: عدم إغضاب روسيا التى ترتبط بعلاقات وثيقة مع دول عربية و إسلامية عديدة منذ الحرب الباردة على الأقل، إذ دعمت روسيا القضايا العربية بقوة فى مواجهة الغرب.

موقف إسرائيل :

تعارض إسرائيل استقلال كوسوفو، وتعتبره كارثة عليها لا تعادلها كارثة أخرى. ويقدم الإسرائيليون أسبابا كثيرة لهذا الموقف، فهم يكررون ما يقوله قادة صربيا من أن كوسوفو تعنى لأهل الصرب ما تعنيه القدس لليهود وأهل إسرائيل، فهى العاصمة الروحية، فضلا عن أنها كانت دائما قاعدة النضال القومى والدينى ضد الأتراك والزحف الإسلامى.

كما ترفض إسرائيل الموقف الأمريكى الذى يؤيد فرض الحل من الخارج على أطراف الصراع فى كوسوفو، خشية أن يتحول إلى سابقة قد تتكرر معها، وتتعرض لمحاولة فرض حل من خارج مجلس الأمن، وهذا معناه تجاوز "الفيتو" الذى احتمت به إسرائيل منذ قيامها، ولا تتخيل نفسها قوية وآمنة بدونه.

وتعتبر إسرائيل أن دعم استقلال كوسوفو يعنى مكافأة لـ "الإرهابيين المسلمين" فى أنحاء العالم كافة، وليس فقط فى كوسوفو. ففى كوسوفو، اشترك أكثر القادة السياسيين الحاليين فى عمليات المقاومة العسكرية ضد قوات الصرب فى وقت أو آخر من الحرب الأهلية. فضلا عن أن استقلال كوسوفو سيعنى زيادة كبرى فى نفوذ الجاليات الإسلامية فى أوروبا. هذه الجاليات ستعتبر قيام دولة إسلامية فى أوروبا رصيدا هائلا يشجعها على الاستمرار فى طلب تنازلات ثقافية وسياسية من حكومات أوروبا لصالح المسلمين فى هذه الدول، ولن تعرف أوروبا بعد ذلك استقرارا أو سلاما. إن قيام دولة مستقلة فى أوروبا، يكون غالبية سكانها من المسلمين، يعنى "قيام مركز أوروبى للفساد الشامل وجماعات الإرهاب الجهادى ومنظمات المافيا".

الهوامش :

١- بشير عبد الفتاح، جريدة عمان، ٤ مارس ٢٠٠٨ .

٢- يحيى غانم، الأهرام، ٢٠ فبراير ٢٠٠٨ .

٣- محمد نور الدين، الخليج، ٢٥ فبراير ٢٠٠٨ .

٤- سعد محيو، الخليج، ٢٢ فبراير ٢٠٠٨ .

٥- محمد أبو الفضل، السياسة الكويتية، ٧ فبراير ٢٠٠٨ .

٦- د. حسن أبو طالب، الأهرام، ٢٠ فبراير ٢٠٠٨ .

٧- المصدر نفسه.

٨- وليد الشيخ، جريدة الأسبوع، ٢٣ فبراير ٢٠٠٨ .

٩- فلاديمير سادافوى، البيان الإماراتية، ٢٨فبراير ٢٠٠٨ .

١٠- ليونيد الكسندروفيتش، البيان الإماراتية، ٢٩ فبراير ٢٠٠٨ .

١١- بشير البكر، الخليج، ٢٨فبراير ٢٠٠٨ .

١٢- البيان الإماراتية، ١٢ مارس ٢٠٠٨ .

١٣- محمد م. الأرناءوط، الحياة، ٢٤ فبراير ٢٠٠٨ .

١٤- الخليج، ٢٤ فبراير ٢٠٠٨ .

التداعيات القانونية والسياسية لاستقلال كوسوفو

السفير د. عبدالله الأشعل*

أثار إعلان استقلال إقليم كوسوفو يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٨ اهتماما دوليا كبيرا، لما لهذا الإعلان من تداعيات تتعلق بتطبيق قواعد العلاقات الدولية والقانون الدولى الراهن، وبالآثار المترتبة على التسليم بهذه السابقة فى إعلان الاستقلال فى تشجيع أقاليم أخرى فى مختلف أنحاء العالم على المطالبة بالحق نفسه.

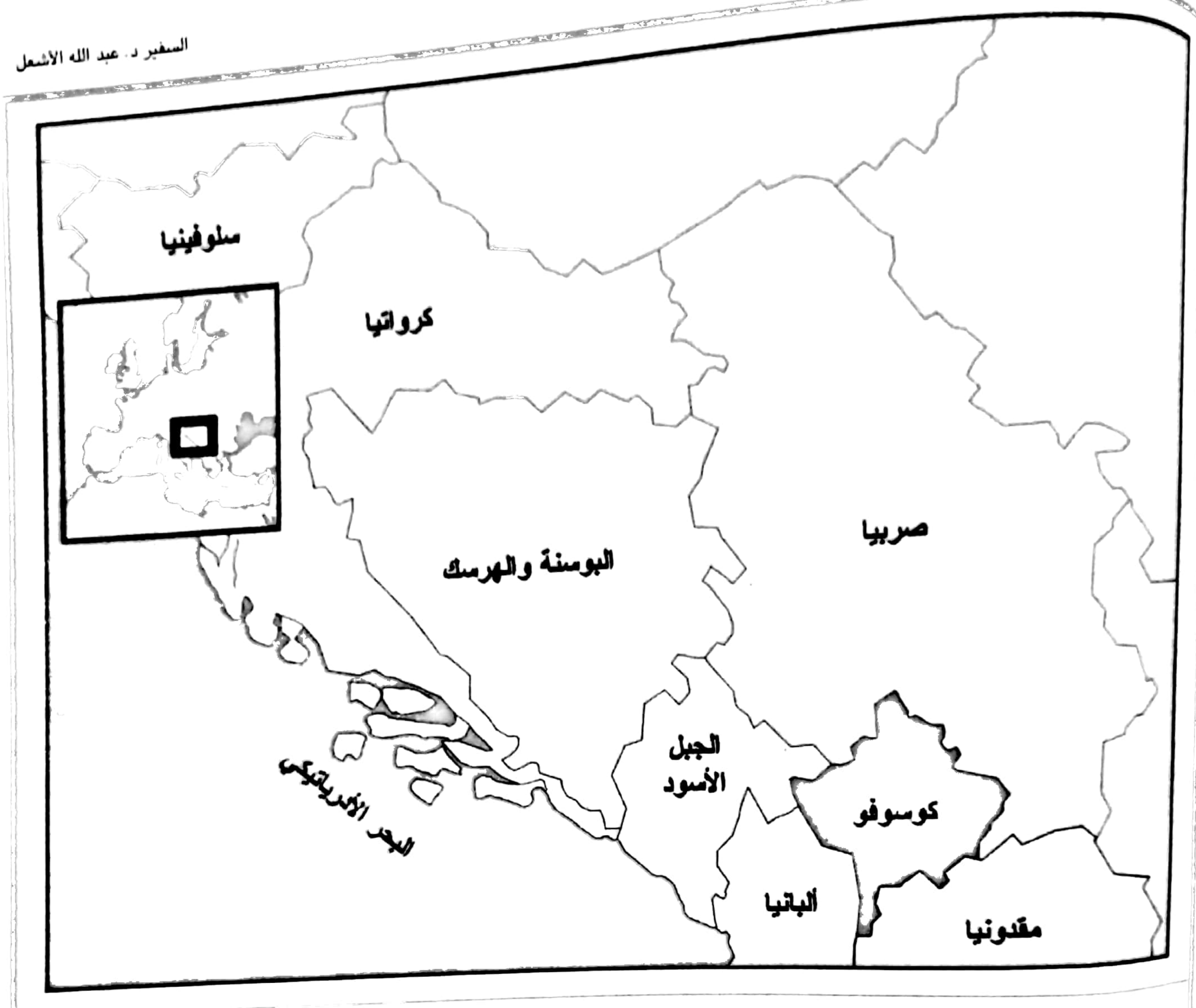
يقع إقليم كوسوفو فى جمهورية الصرب، وهى التى كانت تقود الاتحاد اليوغوسلافى الذى ضم إلى جانب الصرب خمس جمهوريات أخرى. ويضم الإقليم نحو مليونى نسمة، منهم أكثر من ٩٠٪ من المسلمين الألبان الذين عانوا من بطش الصرب، خاصة بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافى. ورغم توقيع اتفاق دايتون للسلام عام ١٩٩٦، إلا أن ثوار كوسوفو ظلوا يناهضون السياسة القمعية الصربية. فقررت واشنطن -لاعتبارات ليست واضحة حتى اليوم على الأقل للكاتب- أن تشترك مع ١٨ عضوا فى الناتو فى عملية قصف جوى لكل أنحاء يوغوسلافيا عام ١٩٩٩، انتهت بطرد السلطات الصربية من كوسوفو، ووضع كوسوفو تحت الإدارة المدنية للأمم المتحدة والحماية العسكرية لقوات الناتو، وإصدار مجلس الأمن القرار رقم ١٢٤٤ الذى أكد احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الصرب. ونظرا لتنامى مطالب الاستقلال فى الإقليم، فقد عينت الأمم المتحدة رئيس فنلندا السابق رئيسا لبعثتها فى الإقليم، والذى انتهى إلى اقتراح استقلال كوسوفو واستحالة استمرار الإقليم فى إطار الصرب، نظرا لتزايد العداء بين الجانبين. ولكن الصرب رفضوا الاستقلال رفضا قاطعا خلال المفاوضات التى رعاها الاتحاد الأوروبى بين كوسوفو والصرب، وعرضوا أوسع درجة من درجات الحكم الذاتى. إلا أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية الرئيسية ساندت فكرة الاستقلال تحت إشراف دولى Supervised independance. وهكذا، أعلن برلمان كوسوفو هذا الاستقلال يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وأثار ذلك عاصفة شديدة من الاحتجاج من الصرب وروسيا والصين وعدد من الدول الأوروبية، أهمها إسبانيا ورومانيا.

أثار استقلال كوسوفو الكثير من المسائل والقضايا القانونية والسياسية، ومنها ما يتعلق بقواعد العلاقات الدولية والقانون الدولى الراهنة والانقلاب عليها. فقد استقرت قواعد العلاقات الدولية والقانون الدولى على أن الدولة هى الوحدة الأساسية فى كل من العلاقات والقانون، ولا تزال كذلك وفقا لنظرية Morgenthau المتعلقة بالقوة والصراع، وكذلك وفق مدرسة أصلت هذه النظرية وهى State centric approach، رغم توافد العديد من اللاعبين الدوليين الآخرين Actors، ربما الأكثر تأثيرا ووزنا من الدول، كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة والجنسيات وغيرها.

وقد حرص القانون الدولى على إحاطة الدولة بعدد من الخصائص القانونية تحميها قواعده، وأهمها الحق فى البقاء وعدم انتزاع أقاليم من أرضها رغما عنها، سواء على سبيل الاحتلال أو الانتزاع أو تشجيع الانفصال عنها. وحظر القانون الدولى التدخل فيما يعد اختصاصا داخليا للدولة، وأهمها حق الدولة فى ألا ينفصل إقليم عنها رغم إرادتها، وأن اعتراف الدول الأخرى بهذا الانفصال يعد عملا عدائيا وتدخلا فى شئونها الداخلية. ورغم تطور مبدأ التدخل الإنسانى الذى يجمع بين الحرص على الاعتبارات الإنسانية والدوافع السياسية، إلا أن معاملة الدولة لرعاياها أو لجزء منهم، وإن اعتبر جزءا من الاهتمام الدولى، إلا أن الممارسات الحالية تحاول التوفيق بين الاعتبار الدولى والاعتبارات القانونية المتصلة بحق الدولة وسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها.

وبينما يسلم المجتمع الدولى بحق الشعوب فى تقرير مصيرها، فإنه يسلم أيضا بمبدأ المحافظة على الدولة وسلامتها ولذلك، ساند المجتمع الدولى حق تقرير مصير الشعوب المحتلة والخاضعة للاستعمار، لأن الاستقلال لا يمس حقوق الدول المستعمرة أو المحتلة، ولكن حق تقرير مصير الشعوب ضد الحكام المستبدين لم يتبلور. وقد حدث خلط عبر تاريخ العلاقات الدولية بين حقوق الشعوب وحقوق الأقليات، والتى أثيرت لدوافع

(*) مساعد وزير الخارجية المصرى الأسبق، أستاذ القانون الدولى.



سياسية، حيث تم توظيف مبادئ القانون الدولى فى عملية الإدارة السياسية للسياسات الخارجية. ولكن عند التفاضل بين حق تقرير المصير وحق الدولة فى البقاء، فإن الحق الأخير هو الذى يرجح، وهذا هو السبب القانونى فى عدم التسليم بحق تقرير المصير لأكراد العراق أو أكراد تركيا، لأن تحقيق ذلك سيؤدى إلى تمزيق الدول التى يعيشون فيها. ويترتب على هذا التحليل أنه رغم كل ما عاناه أهل كوسوفو من قهر على يد الصرب، ورغم تفرد كوسوفو بخصائصها الذاتية المتميزة عن الصرب، فإن ذلك كله لا يبرر التضحية بمبدأ حاكم للعلاقات الدولية والقانون الدولى وهو مبدأ السلامة الإقليمية، وهو أثر من تطبيقات مبدأ قدسية الحدود الذى ظهر فى أمريكا اللاتينية فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ثم أصبح مبدأ عالميا بعد أحداث البوسنة، وأكدته محكمة العدل الدولية وهو المبدأ المعروف باسم Uti Possiditis.

صحيح أن هذه المبادئ تمثل نبراسا ساميا، وأن الدول حاولت أن تحقق التعايش أو المواءمة بينها وبين متطلبات المصالح وقواعد الصراع، ولكن يبدو أن واشنطن لم تكتف بتطويع هذه المبادئ لمقتضيات الواقع الدولى الذى صنعته، واستنفدت فى سبيل ذلك كل مساحات المرونة وتجاوزتها. ولكنها ترى بصراحة أنها تريد نسقا قانونيا جديدا لا تجهده الممارسات الدولية. ويأخذ فى اعتباره معايير القوة والتمايز بين الدولة مادام الواقع قد فارق تماما مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول، صغيرها وكبيرها.

من ناحية أخرى، هناك تداعيات سياسية مهمة للاعتراف الدولى باستقلال كوسوفو. إن قبول المجتمع الدولى اقتطاع جزء من إقليم الدولة، رغم إرادتها لأى سبب، قد يدفع الكثيرين فى ظروف مماثلة أو متقاربة إلى الاستفادة من هذه السابقة، مما يؤدى إلى فوضى دولية وحروب لا نهاية لها.

وهناك مالا يقل عن ٣٠ حالة مشابهة تطالب فعليا بالاستقلال، وسوف نركز على أبرزها فى سياق هذا التحليل.

الحالة الأولى فى هذا الصدد هى الحالة الفلسطينية، وكانت أول ما توارد إلى الذهن عند إعلان استقلال كوسوفو. وقد انقسم الصف الفلسطينى حول إمكانية الاستفادة من نموذج كوسوفو، ولكن تم صرف النظر عن ذلك رغبة فى عدم استثارة إسرائيل. ولكنى اقترح أن يستفاد من تجربة كوسوفو، لا فى إعلان فلسطينى منفرد للاستقلال، ولكن فى إدارة الأمم المتحدة لفلسطين توطئة لإعلان استقلالها، ولكن ذلك كله مرهون بمواقف إسرائيل والولايات المتحدة، وكلها طروحات تناقض أهداف المشروع الصهيونى الذى لا يريد أن تقوم فى ظله أى دولة للفلسطينيين. والفارق الأساسى بين كوسوفو وفلسطين هو أن كوسوفو تتبع سياديا دولة أخرى، بينما إسرائيل فى المفهوم العام مجرد دولة محتلة.

الحالة الثانية: هى حالة المسلمين الأتراك فى شمال قبرص: فقد سبق للجانب التركى فى قبرص أن أعلن استقلاله من طرف واحد دون الاتفاق مع الجانب اليونانى فى الجزيرة، فسارع مجلس الأمن إلى إصدار قرار يبطل هذا الاستقلال ويحظر الاعتراف بهذا الإعلان الباطل، بصرف النظر عن الأسباب القانونية والسياسية التى سيقت فى هذا الشأن. لكن تكفى الإشارة إلى أن اليونان ترجح تركيا فى أهميتها لدى الاتحاد الأوروبى وواشنطن، ولذلك تظل وحدة الجزيرة والبحث عن حلول توافقية لتعايش العرقين هو الخط العام الدولى. ويبدو أن مسارعة تركيا إلى إعلان اعترافها بكوسوفو قد بنيت أساسا على الرغبة فى إرساء السابقة تمهيدا لتجديد طلب استقلال الأتراك القبارصة، ظنا أن تماثل الحالتين يمكن أن يساعد فى نجاح الاستقلال هذه المرة، ولكن تركيا تجاهلت أثر هذا الاعتراف بكوسوفو على أكرادها وأكراد العراق الذين تريد واشنطن لهم وضعا مستقلا، وربما لا تمانع فى أن يكونوا دولة، وكذلك الحال مع أكراد إيران وسوريا، على أساس أن استقلال الأكراد فى هذه الدول الثلاث سيكون خنجرا فى قلب هذه الدول الموحدة. وذلك هو السبب فى ترجيح حق الدولة فى المحافظة على سلامتها الإقليمية على حق جزء من شعبها فى تقرير مصيره، حتى لو توافرت موجبات التمتع بهذا الحق.

الحالة الثالثة: هى الصحراء الغربية، وهى الحالة التى يتصارع فيها المغرب -الذى يصر على أن الصحراء جزء من ترابه، ولكنه مستعد لمنح الحكم الذاتى لسكان الصحراء- مع البوليساريو التى يعترف عدد كبير من دول العالم بأنها دولة وهى عضو فى الاتحاد الإفريقى. وقد كانت، ومازالت، مساندة الجزائر للبوليساريو سببا فى شقاق دائم مع المغرب. ومصدر المشكلة هو الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥، الذى ترجمته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه الأساس القانونى لحق تقرير المصير لشعب الصحراء، علما بأن تقرير المصير وحتى إعلان الاستقلال لا يعد تمزيقا لوحدة المغرب، لأن الإقليم متنازع عليه. ولكل هذه الأسباب، يعد إعلان استقلال الصحراء أكثر قبولا من نموذج كوسوفو.

وهناك عشرات الحالات المشابهة فى دول قائمة، مثل أكراد العراق، وأكراد تركيا، وناجورنو كاراباخ، والأقاليم المنشقة فى القوقاز فى الاتحاد الروسى، وفى إسبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وأقليات اليونان، وصرب كوسوفو وصرب البوسنة. وفى آسيا، نشير الى مسلمى الفلبين، والمسلمين فى الصين، وتايلاند، وكشمير الهندية التى تطالب بالاستقلال أو الانفصال عن الهند منذ تقسيم شبه القارة الهندية. وهذه الموجة يمكن أن تمتد إلى العالم العربى لتمزيق دول قائمة على أسس سياسية أو دينية أو عرقية، مثل دارفور، وتقسيم العراق، وانفصال البربر.

هناك أيضا قضية أخيرة تتعلق بموقف كوسوفو فى المؤسسات الدولية، ومنها -على سبيل المثال- ملف كوسوفو فى قمة منظمة المؤتمر الإسلامى، التى عقدت فى ١٣ و١٤ مارس ٢٠٠٨ بالسنغال. حيث من المعروف أن موقف المنظمة التقليدى من الأقليات الإسلامية فى الدول غير الإسلامية يؤكد ضرورة احترام حقوق الإنسان لهذه الأقليات، مع المحافظة على سيادة الدول التى يقيمون فيها. والاعتراف بكوسوفو، رغم اعتراض الصرب، يناقض هذا المبدأ. وبالفعل، عكس البيان الختامى للقمة حرج موقف المنظمة من استقلال كوسوفو، إذ اقتصر على إشارة بأن المؤتمر الإسلامى أخذ علما بالاستقلال، وهو ما يعنى أن قرار الاعتراف متروك لكل دولة، وأن الأمر لن يثير مشكلة إلا عندما تتلقى المنظمة طلبا بالعضوية. وقد استبقت السنغال وتركيا والجابون هذه القمة واعترفت بكوسوفو، كل لأسباب مختلفة فى ضوء الاعتراف الأمريكى والفرنسى بالدولة الجديدة. ولكن اللافت للنظر فى هذا المقام هو أن الأمين العام للمنظمة قد بادر، قبل أن تجتمع القمة، إلى الاعتراف الشخصى بالدولة الجديدة، فتجاوز نطاق صلاحياته بما يمكن أن يحرج الدول الأعضاء. وقد يفسر هذا الموقف الغريب بأنه يتماشى مع الموقف التركى، كما قد يفسر بأنه رغبة فى تشجيع الاعتراف بدولة إسلامية جديدة قد تصبح عضوا فى المنظمة.

وهناك أيضا مشكلات تتعلق بوضع كوسوفو فى الأمم المتحدة. فرغم أن الأمم المتحدة تولت الإدارة المدنية لإقليم كوسوفو، وأن اقتراح استقلال كوسوفو صدر عن مبعوث الأمم المتحدة للإقليم، إلا أن مجلس الأمن عجز عن إقرار الاقتراح بسبب الاعتراض الروسى والصينى. إن هذا الاعتراض يؤدى إلى استحالة قبول كوسوفو عضوا فى الأمم المتحدة. ومن سوابق المجلس فى هذا الصدد تيمور الشرقية التى استقلت رغما عن إندونيسيا، لكن إقليم تيمور الشرقية لم يعتبر -من وجهة نظر المجتمع الدولى- إقليما إندونيسيا، بل إقليم كان يخضع للاستعمار البرتغالى ثم الإندونيسى، وأن حق تقرير مصير شعبه موجه فقط نحو الوضع الاستعمارى. ولهذا السبب، لم تعترض دولة من الدول الدائمة فى مجلس الأمن على انضمام الإقليم إلى الأمم المتحدة. والمعلوم أن عضوية الأمم المتحدة تتطلب توصية إيجابية من مجلس الأمن ثم موافقة الجمعية العامة. وفى ضوء هذا الموقف الصينى والروسى المساند لمبدأ عدم انتزاع أقاليم من الدولة ضد إرادتها، وعجز مجلس الأمن عن حسم الموضوع، برفض الاستقلال أو قبوله، فقد التزم الأمين العام للأمم المتحدة جانب الحذر والتحفظ، مادام يفتقر إلى خط رسمى واضح من جانب مجلس الأمن.

ومما يذكر أن الخط الرسمى للمجلس فى مثل هذه الحالات فى السابق كان يبطل إعلان الاستقلال من طرف واحد، ويدعو الدول إلى عدم الاعتراف بالإعلان، سواء عند إقامة دولة أو ضم أقاليم. وقد حدث ذلك عندما أبطل مجلس الأمن إعلان أيان سميث فى روديسيا الجنوبية (زيمبابوى الحالية) الاستقلال من طرف واحد، دون مشاركة الأفارقة أو موافقة البريطانيين الذين كانوا يتولون السلطة الاستعمارية للإقليم. كذلك، أبطل المجلس إعلان الاستقلال من طرف القبارصة الأتراك، حتى لا تتمزق الجزيرة، وهذا النموذج هو الأقرب إلى كوسوفو إلى حد كبير. وأخيرا، أبطل مجلس الأمن إعلان إسرائيل ضم الجولان والقدس عامى ١٩٨٠ و١٩٨١، لأنها أراض لا يجوز ضمها من جانب السلطة المحتلة.

والخلاصة، لا يزال مبدأ بقاء الدولة والمحافظة على سلامتها الإقليمية هو الأكثر رسوخا من المبادئ الأخرى التى قد تتقابل مع هذا المبدأ، ومنها مبدأ التدخل لاعتبارات إنسانية، والذى يضعفه ما يلابسه من اعتبارات سياسية، ومبدأ تقرير المصير الذى يفصل بينه وبين الواقع الكثير من المعطيات، ويتطلب لتطبيقه الكثير من الموجبات.

كوسوفو أم كوسوفا؟

مع الاعلان عن استقلال "كوسوفو" سيصبح اسم "كوسوفا" أكثر شيوعا، لانه الاسم الذي تستخدمه الاغلبية الألبانية لهوية الدولة الجديدة

يختلف الباحثون في تفسير الاسم هل هو من "kos" طائر الشحرور" أم من "kositi" الحصاد" وهناك آراء أخرى تقول ان الاسم يعني (أرض الطيور السوداء)

كان هذا الاقليم قديما يقع ضمن منطقة تسمى داردانيا، وكانت خاضعة تحت الحكم الروماني، قبل أن تصبح لاحقا مقاطعة مستقلة في القرن الرابع الميلادي

وانقسمت داردانيا كوحدة ادارية وكنسية وسكانية مع قدوم السلاف واستيطانهم في البلقان خلال القرنين السادس والسابع للميلاد، ثم ضمتها الامبراطورية البلغارية على مراحل منذ أواخر القرن التاسع وحتى مطلع القرن الثالث. وترك الوجود السلافي البلغاري تأثيرا واضحا في أسماء الأنهار والسهول والجبال، ومن ذلك اسم كوسوفو الذي نجده في ألبانيا المجاورة يطلق على قريتين، واحدة في الجنوب وأخرى في الوسط

وأطلق الاسم في البداية فقط على السهل الممتد حول ضفتي نهر سيتنيتسا، ثم أخذت تتوسع دلالته ليشمل كل السهل الكبير الذي يمتد نحو ٨٠ كم من نهر ايبار في الشمال إلى مضيق كاتشانيك في الجنوب

وعندما استقرت "كوسوفو" ضمن الامبراطورية الصربية الجديدة خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، بُنى فيها العديد من الاديرة والكنائس في السهل الغربي الكبير الذي يسميه الألبان "دوكاجين"، بينما يسميه الصرب "ميتوهيا" نسبة إلى الممتلكات الكثيرة التي كانت للاديرة والكنائس هناك.

ومع الفتح العثماني للمنطقة بعد معركة كوسوفو المعروفة عام ١٣٨٩، أصبح الاسم لدى العثمانيين هو "قوصوه" وينطق بشكل مطابق لما لدى الألباني "كوسوفا"، واصبحت لهذا الاسم دلالة مهمة إداريا وسياسيا مع تشكيل ولاية قوصوه في ١٨٦٨، واتخاذ مدينة بريزرن مركزا لها. وتوسع هذا الكيان الإداري السياسي الجديد ليشمل تقريبا كل داردانيا القديمة، وانتقل مركز الولاية من بريزرن الى اسكوب "أو سكوبيه" في ١٨٨٨.

ومع الاحتلال الصربي لمعظم الإقليم في ١٩١٢، حاولت بلجراد - سواء في عهد الاحتلال العسكري ١٩١٢-١٩١٥ أو خلال العهد اليوجوسلافي الملكي ١٩١٨-١٩٤١ - أن تروج لاسم جديد "صربيا الجنوبية" أو "صربيا القديمة" بدوافع أيديولوجية وسياسية لتبرير احتلالها له، وتشتيت الاغلبية الالبانية فيه، على اعتبار أن الإقليم كان قلب صربيا قبل خمسة قرون

لكن مع فشل هذه السياسة، والاعتراف بخصوصية الإقليم وقبول منحه حكما ذاتيا، جرى استخدام الاسمين الصربي "كوسوفو وميتوهيا"، والالباني "كوسوفا ودوكاجين"

ثم مع توسيع الحكم الذاتي في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٩، اقتصر الاسم رسميا على "كوسوفو" أو "كوسوفا"، حيث ترك لكل طرف حق استخدام الاسم الخاص به

وإثر إلغاء الحكم الذاتي الموسع عام ١٩٨٩ على يد سلوبودان ميلوسيفيتش، عادت بلجراد والصحافة الصربية إلى فرض الاسم القديم "كوسوفو وميتوهيا"

وبعد استقلال الإقليم في ١١ فبراير ٢٠٠٨، سيعود الاسم الالباني (كوسوفا) إلى التداول ورغم أن الأمم المتحدة كانت تعتمد الاسم الصربي للإقليم "كوسوفو"، استنادا إلى كونه جزءا من جمهورية صربيا التي ورثت يوجوسلافيا السابقة، إلا أن الاعتراف بالاستقلال لا يرتبط بالاسم الذي قد تتبنى فيه المنظمة الدولية لاحقا، كما حدث مع مقدونيا المجاورة

المصدر:

د. محمد الارناؤوط، من داردانيا إلى كوسوفو وكوسوفا، صحيفة العرب، ١٢ مارس ٢٠٠٨.

http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=6476&issueNo=71&secId=18

مائدة مستديرة

رؤى الشباب العربى للصراع العربى - الإسرائيلى

■ إعداد: أبوبكر الدسوقى*

ستون عاما مرت على اندلاع الصراع العربى - الإسرائيلى، ولا يزال الصراع مستمرا، حتى وإن تقلصت جبهاته ومستوياته وأشكاله، ما بين الصراع العسكرى، والمقاومة المسلحة، أو أعمال التظاهر والاحتجاج السلمى، أو فى شكل إرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل من آن لآخر ضد الفلسطينيين العزل فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ستون عاما مرت ولا يزال الصراع مستمرا، حتى بعد الإقرار بمبدأ التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى من قبل أطرافه الرئيسية فى مؤتمر مدريد للسلام الذى أقر المبدأ الشهير "الأرض مقابل السلام"، وما تبعه من اتفاقيات ومعاهدات، مثل اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، ووادى عربة بين إسرائيل والأردن، وما سبقهما من تصالح رسمى بين مصر وإسرائيل، إثر مفاوضات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وما تبع ذلك كله من مفاوضات ومؤتمرات دولية مستمرة، ولا يزال هذا الصراع مستمرا وكأنه لا يراد له نهاية أو كأنه عصى على الحل.

لقد ترتب على مسلسل الحروب فى إطار هذا الصراع، بداية من حرب ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، ثم حربها ضد لبنان فى صيف عام ٢٠٠٦، وقوع قتلى وتخريب ودمار فى عدة دول عربية، وتشريد الملايين من سكان الأراضى المحتلة. فضلا عن ذلك، فقد ارتكبت القوات الإسرائيلية مذابح ضد المدنيين والأبرياء العزل، بداية من مذبحة دير ياسين، مرورا ببحر البقر، وأبى زعبل، وقانا، وانتهاء بأعمال العنف الأخيرة تجاه غزة، والتى وصفها نائب رئيس الأركان الإسرائيلى بـ "هولوكست" جديد للفلسطينيين، تشبيها لهذه الأعمال بالمحرقة النازية لليهود فى ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية. وقد وصف البعض هذه الأعمال العدوانية بأنها "معاداة للإنسانية" وتعد خرقا فاضحا للأعراف والمواثيق الدولية، هذا فضلا عن أعمال التصفية الجسدية ضد القادة السياسيين فى فلسطين المحتلة، والتى لا يقرها قانون ولا يرتضيها ضمير، هذا فضلا عن استمرار إسرائيل فى عمليات الاستيطان، وضلوعها فى تنفيذ سياسات تهويد القدس العربية منذ إعلان ضمها وجعلها عاصمة أبدية لها.

وبينما يمكن للاتفاقيات والمعاهدات، إذا توافرت الإرادة القادرة والراغبة فى حل الصراع من قبل الطرفين، وإذا ارتضت إسرائيل العيش فى سلام مع جيرانها العرب، أن تضع حدا للحروب والنزاعات، فإنها تعجز عن التعامل مع أحد الأسباب الأكثر خطورة لاستمرار الصراع العربى - الإسرائيلى، والتى ترتبط بتغذية ثقافة الكراهية والعداء بين الطرفين. فرغم معاهدات السلام التى وقعتها إسرائيل مع كثير من الأطراف العربية، إلا أنها لا تزال مستمرة فى غرس ثقافة الكراهية والعنصرية ضد العرب والمسلمين، فهى لا تتوانى عن استخدام كل مؤسساتها التعليمية والثقافية والإعلامية لنشر ثقافة الكراهية. فالمناهج التعليمية فى إسرائيل تغرس فى نفوس النشء أقصى درجات العنصرية والتطرف. ففى استطلاع جرى فى إسرائيل على تلاميذ المدارس الابتدائية، وجد أن (٩٠٪) منهم يعتقدون أن الفلسطينيين ليس لهم حقوق فى أرض فلسطين، وأنه يجب طردهم من إسرائيل. بل إن بعض الدراسات تشير إلى أن عنصرية إسرائيل لا تطول الفلسطينيين فقط، بل تطول مواطنيها وتمتد إلى باقى جيرانها العرب. ففى دراسة، صدرت مؤخرا عن مركز الزيتونة للدراسات فى بيروت بعنوان "عنصرية إسرائيل .. فلسطينيو ٤٨ نموذجا"، جاء فيها ما نصه "إذا كانت الدولة اليهودية تمارس التمييز العنصرى ضد فلسطينيى ٤٨ ممن يعدون من الناحية المدنية "مواطنين إسرائيليين"، فلا شىء يمنعها دون ممارسة عنصريتها ضد فلسطينيى الضفة والقطاع بشكل خاص وضد العرب والمسلمين بشكل عام".

لا غرابة إذن إذا وجدنا أن الأجيال العربية التى عايشت ويلات الصراع وتجرعت مراراته وآلامه، وفقدت الأهل والأبناء، وخسرت الأرض والوطن، وشهدت بعينها أعمال القتل والترويع والتمييز، لا غرابة أن نجدها تقابل إسرائيل عداء بعداء، وكراهية

(*) سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية.

[...] كونها البادئة بالعدوان والمغتصبة للأرض والحقوق. ففي [استط]لاع رأى لقياس اتجاهات المواطنين فى مصر تجاه دول [المن]طقة أجرته إحدى المؤسسات الحكومية المتخصصة، فإن نسبة [...]٪ من إجمالى المبحوثين ترى أن إسرائيل دولة عدو أو عدو [...] لمصر.

[...] الصراع العربى - الإسرائيلى يمثل معادلة ثلاثية الأبعاد، [ال]عدوان والاحتلال والكراهية، وعليه فإنه لا يمكن حل هذا [الص]راع إلا بالتعامل مع هذه المعادلة.

[و]مجلة "السياسة الدولية" فى هذا العدد تحاول أن ترصد [تداع]يات هذا الصراع الممتد على فكر أجيال جديدة من الباحثين [ال]شباب العرب الذين لم يشهدوا كل فصول الصراع المريرة. ما [ه]ى رؤيتهم للصراع العربى - الإسرائيلى؟ وما هى العناصر التى [ش]كلت هذه الرؤية؟ وكيف ترى الأجيال الجديدة إسرائيل؟ وما هو تقييمهم لأطراف الصراع؟ وما هى سبل إنهاء الصراع وإحلال السلام فى المنطقة من وجهة نظرهم؟

كل هذه التساؤلات طرحناها على مجموعة من الباحثين الشباب العرب من دول عربية مختلفة فى الفئة العمرية ما بين ٢٥ وحتى ٤٠ عاما، ومعظمهم من الباحثين فى مجال العلوم السياسية، يمثلون التيارات السياسية الرئيسية فى الوطن العربى، وذلك فى شكل مائدة مستديرة عن بعد، وعبر البريد الإلكترونى .. فماذا كانت رؤى الشباب العربى؟

اتفق أصحاب معظم الرؤى على أن الصراع العربى - الإسرائيلى هو، بشكل عام، الصراع الرئيسى فى منطقة الشرق الأوسط، كما أنه جوهر الصراعات الأخرى فى المنطقة. بل ذهب بعضهم إلى أن الأزمات التى تواجه العالم العربى من احتلال الولايات المتحدة للعراق، والأزمة الداخلية فى لبنان، وتردى الأوضاع فى السودان فى الجنوب ودارفور وغيرهما، ما هى إلا اعراض أو ظواهر تابعة للصراع العربى - الإسرائيلى، وتصب جميعها فى صالح إسرائيل. فى حين رأت نسبة قليلة من الرؤى أن هناك تراجعا فى أهمية هذا الصراع، مقارنة بصراعات أخرى أصبحت الأكثر خطورة والأكثر إلحاحا، مثل تصاعد النفوذ الإيرانى بالنسبة لدول الخليج العربى، وأن الصراع فى محصلته الأخيرة تحول من صراع عربى - إسرائيلى إلى صراع فلسطينى - إسرائيلى، يمكن أن ينتهى إذا توافقت رؤى إسرائيل والولايات المتحدة والفلسطينيين على حل الصراع.

أما عن رؤيتهم لإسرائيل، فقد اتفق الجميع على انها دولة الأمر الواقع، وأنها دولة احتلال استعمارية فريدة من نوعها، وأنها كيان استيطانى عنصرى ذو اطماع استعمارية مستوحاة من العقيدة الصهيونية، وأنها كيان مصطنع وغريب تم زرعه فى محيط حضارى وجغرافى مختلف، ويمثل خطرا داهما للأمن القومى العربى، وأن العقلية الإسرائيلية عقلية رافضة للسلام. واوجز احدهم رؤيته تجاه إسرائيل بأنها عدو تقليدى وحليف غير ودى.

فى حين عبر آخر عن رؤيته بعبارة بليغة، حيث قال: "اكتب هذه الرؤية والطائرات الإسرائيلية تشن عدوانها على قطاع غزة". فماذا نتوقع أن تكون رؤيته؟

أما عن سبل إنهاء الصراع وإحلال السلام، فقد تعددت آراء أصحاب الرؤى فى هذا الصدد. فمنهم من أكد أن التسوية ليست مستحيلة، وإن كانت فرصها تتلاشى، وحددوا العديد من المتطلبات لتحقيقها، فقد اشترط البعض ضرورة تخلى إسرائيل عن سياسة العنف الدائمة والمتواصلة تجاه الفلسطينيين وإبداء الرغبة الحقيقية فى تحقيق التعايش السلمى وضرورة خلق مصالح مشتركة، وتفعيل مشاركة اقتصادية بين الطرفين، وأن الحل القائم على ضمان أمن إسرائيل ويهوديتها لن يحقق سلاما أو حلا لهذا الصراع، وأن الحل لابد أن يضمن دولة فلسطينية مستقلة بحدود واضحة وتحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطينى، وأنه يمكن إقامة دولة واحدة لكل مواطنيها قائمة على المواطنة والديمقراطية والعلمانية.

فى حين عبر البعض عن رؤيتهم التشاؤمية تجاه التسوية، وأنها أصبحت شبه مستحيلة وأنها بحاجة لمعجزة بسبب الاستمرار فى سياسات الاستيطان وإصرار إسرائيل على إفراغ الدولة الفلسطينية من مضمونها مقابل وعود غامضة. كما أن عملية السلام لم تتمكن من حل الصراع بسبب الأطماع الإسرائيلية واستمرار سياسات التوسع والمصادرة والعدوان باعتبارها سياسات ثابتة لإسرائيل.

وأشار البعض إلى أنه فى ظل استمرار الصراع الفلسطينى - الفلسطينى، فإن الحديث عن التسوية يبقى أمرا صعب المنال، وأن الحديث عن التسوية يتطلب تنازلات مؤلمة من الجانبين، ويفترض وجود قيادات كاريزمية قادرة على التفاوض وقادرة على فرض الحل، وهذا لم يعد متاحا فى ظل الظروف الحالية على مستوى الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى. فى حين ذهب أحدهم إلى أن الحل العادل للصراع العربى - الإسرائيلى يقوم على عودة اليهود من حيث أتوا وعودة الحق لأصحابه.

أما عن تقييمهم لأطراف الصراع، فقد كان هناك اتفاق على تفكك النظام العربى وضعف دوله فرادى، وعدم قدرتها على مواجهة الموقف، رغم أن الدول العربية لم تتوقف عن مساندة الفلسطينيين ماديا ومعنويا، ولكن أوراق الحل ليست فى يدها. فالمبادرة العربية التى تبنتها الجامعة العربية أساسا لحل الصراع تجاهلتها إسرائيل تماما، لأنها أدركت أن العرب ليس أمامهم بديل آخر، فماذا هم فاعلون إذا رفضت إسرائيل مبادرتهم العربية؟

وأشار البعض إلى دور مصر المحورى فى مساندة القضية الفلسطينية، ومحاولتها رأب الصدع فى الصف الفلسطينى. فعلى حد قول أحدهم، فإن التغيير فى فلسطين يبدأ من مصر، وإن مصر يجب أن تصدر فكرا تحرريا إنسانيا وعقلانيا للشعب الفلسطينى.

أما المجتمع الدولى - وفقا لهذه الرؤى - فقد سعى لتحقيق السلام، ولكنه لم يستطع إنفاذ إراداته حتى الآن، فهو عاجز عن التأثير فى مسار الصراع وتطوراته.

وقد اتفق الجميع على أن الدور الأمريكى هو المحدد الرئيسى لقضايا الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة هى التى تملك مفاتيح الحل، لكنهم اتفقوا أيضا على ان الولايات المتحدة منحازة تماما لإسرائيل، خاصة بعد سقوط بغداد، وأن الانحياز الأمريكى يمنح إسرائيل الفرصة لتكريس الأمر الواقع، ويطغى على كل مبادرات التسوية، رغم أن كثيرا من المصالح الأمريكية فى المنطقة فى أيدى الدول العربية. وأخيرا، أوجز أحدهم ما آل إليه الصراع بقوله: "إن الحقوق لا تضيع بالتقادم، ولكنها تضيع بالتنازل أو التواطؤ".

الصـــراع فلسطينى - إســـرائيلى

رنـا أبوعمرة
باحثة سياسية متخصصة فى السياسة الخارجية الأمريكية، فلسطين

لم يكن إعلان قيام دولة اسرائيل فى مايو ١٩٤٨ سوى أحد أبرز تداعيات انتقال المجتمع الدولى من حقبة لأخرى، ونتيجة لمناخ التخبط الذى سيطر على الواقع الإقليمى العربى أنذاك على المستوى السياسى والاستراتيجى وعلى مستوى الرؤية الايديولوجية بما خدم بشكل أو بأخر مخططات الحركة الصهيونية. عندما نتحدث عن الدور السياسى الدولى لنشأة اسرائيل، علينا أن نرجع الى ما عرف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بـ "ثورة القوميات" حين تحققت الوحدتان الايطالية والالمانية، وبدأت بعدها الدعوة للقومية اليهودية. وفى هذا الصدد، فرضت مصالح القوى الاستعمارية - التى كانت تمثلها بريطانيا وفرنسا - مساندة ودعم القومية اليهودية ومناهضة القومية العربية من خلال اتفاقية سايكس بيكو، وهو ما يذكرنا بإشكالية تصاعد القوميات الفرعية التى يواجهها العالم العربى بعد ١١ سبتمبر ومصالح القوى الكبرى فى استغلال هذه الورقة لخدمة مصالحها.

لذا، لم يكن التوافق الدولى آنذاك بشأن اقامة اسرائيل الا تعبيرا عن كون المجتمع الدولى أولا مهيأ، و ثانيا حريصا على خلق كيان مصلحى فى قلب المنطقة مرتبط بالخارج فى نشأته واستمراره، مما يضمن لهذه القوى الوجود طويل المدى فى المنطقة، وتحولت ساحة الصراع الى مرآة تعكس موازين القوة الدولية والتى كانت دوما فى غير صالح دول المواجهة العربية. وما إن نتحدث عن الاعتبارات السياسية، حتى تفرض الاعتبارات المصلحية نفسها، لنجد، وإن توافر لاسرائيل المناخ الايديولوجى الداعم لنشأتها، أن التاريخ أثبت تراجع المبرر الأيديولوجى لصالح الدافع السياسى والامنى والعسكرى. ووضعت هذه الاشكالية الدولة العبرية امام خيارين: إما التنازل عن الثوابت لصالح مقتضيات الامر الواقع البحتة، وما كان اجدر بالشهادة على ذلك من ظاهرة مرونة الحدود الاسرائيلية التى تتغير، تنازلا واستيلاء، وفق الاعتبارات السياسية والامنية، وإما التمادى فى استخدام العنف السياسى والعسكرى والثقافى والاجتماعى، مما يفقد اسرائيل على المدى الطويل ترتيب اوراقها. ولعل الهوة بين الواقع والايديولوجية تذكرنا بعض الشئ بوضع حماس بعد انتخابات ٢٠٠٥، باختلاف ان ميزان القوة فى غير صالحها.

وبعد ٣١ عاما من الصراع العربى- الاسرائيلى، تم تحييد الجبهة المصرية من خلال اتفاقيات السلام، إلا ان الطابع العربى ظل سمة الصراع ١٢ عاما تالية فقط. فمثلما كان قيام اسرائيل احد تداعيات تشكيل النظام الدولى الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، ممثلا نقطة صراعية كبرى فى تاريخ المنطقة، فقد مثل مؤتمر مدريد للسلام أحد تداعيات تشكيل النظام الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة من خلال تفكيك الصراع الى مسارات ثنائية لتتحول الجبهة الفلسطينية الى شأن داخلى تتعامل معه الدول العربية من منظور أمنها الإقليمى وليس أمنها القومى. ولعل الجدير بالملاحظة فى تلك الفترة هو ما يمكن ان نسميه "ظاهرة الاختزال" التى شهدها الصراع فيما يخص جبهاته دون أطرافه وعملياته وقضاياه وأدواته ودوافعه. فنجد أنه بعد أن كان للصراع خمس جبهات أساسية تحول الى ثلاث جبهات، وصولا الى الجبهة الفلسطينية فقط بعد انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبنانى فى ٢٠٠٠ . ورغم تصاعد وتراجع حدة المواجهة على هذه الجبهة، الا انه فى جزء كبير منه يخضع لموازين القوى السياسية الداخلية اللبنانية. ومع خمود الجبهة السورية، وصل الحال الى اختزال الصراع فى الاوضاع المتفجرة فى قطاع غزة بعد استيلاء حماس عليه. ونتيجة لهذا الاختزال المكانى، اختلف شكل وأدوات الصراع باختلاف الجبهات ليتمثل فى صراع ثقافى على جبهة او صراع سياسى مصلحى على جبهة أخرى، أو صراع من اجل الحفاظ على ابسط حقوق الانسان التى كفلتها كافة الاعراف والمواثيق الدولية كالحق فى الحياة.

ولم تكن القضية الفلسطينية بمعزل عن تداعيات احداث ١١ سبتمبر، حيث تصاعدت قضايا جديدة، طغت على العلاقات الدولية اكاديميا وسياسيا، مثل الحرب على الارهاب، والحرب على افغانستان والعراق، والاوضاع فى لبنان، وتنامى النفوذ الايرانى، وسياسات الترويج للديمقراطية فى الشرق الاوسط، ومواجهة سوريا ومحاربة المد الاسلامى. ورغم زخم الاجندة الامنية العالمية، فقد ظلت القضية الفلسطينية ظاهرة ولكن فى اطار يواكب المستجدات، فكل القضايا السابقة أوجدت للقوى الدولية والاقليمية والمحلية منفذا لخلق ورقة تفاوض جديدة من خلال توظيف الصراع الفلسطينى - الفلسطينى أو الاسرائيلى - الفلسطينى لخدمة مصالح تلك القوى أولا، وكان لهذا التطور الدولى تأثير مباشر تمثل فى التعدد المفتعل للأطراف المؤثرة على مجريات الامور، وبالتالى المساهمة المستمرة فى تعقيد الاوضاع. وتركيزا على الاطراف الفلسطينية والعربية الدولية المباشرة، فثمة مأزق يواجهها جميعا فى هذه المرحلة، وهو جزء من مأزق الشرعية الذى يواجه القوة الدولية الراعية لعملية التسوية. لذا، فان هذا المأزق هو ما سيدفع جميع الاطراف الى طريق التسوية المنقوصة التى تسعى الى إرجاء قضايا الوضع النهائى الى آخر مراحل التفاوض فى حال ما لم تتوصل الجبهة الفلسطينية الى توافق، وما لم يتوافر مناخ دولى واقليمى يستطيع الوفاء بضمانات إنجاح أى محاولة للتسوية. فالقضية الفلسطينية وصلت الى مرحلة تستلزم الاقتراب من القضايا الكبرى الاستراتيجية التى تمس الحقوق التاريخية والثوابت الوطنية للشعب الفلسطينى، فمقتضيات الواقع الحالى تحظر على الجانب الفلسطينى رفاهية الاختيار بين التنازل عن متطلبات الحياة الاساسية، وإعادة الإعمار المجتمعى والاجتماعى والأمنى، وبين التفاوض بشأن قضايا الوضع النهائى لدرجة أصبح معها ضمان نجاح أى استراتيجية مقبلة للسلام يعتمد على مبدأ التوازى فى التعاطى مع المدين الآجل والعاجل للحقوق الفلسطينية والعربية.

إسرائيل تتمسك بمفهوم الإبادة وتدعو العرب لثقافة السلام

وليد عيسى سليمان
عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، فلسطين

من الملاحظ أن إسرائيل تدعى دائما أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط، وتتهم دول الشرق الأوسط بالتخلف الناجم عن غياب الديمقراطية. ولقد استغلت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية نغمة الديمقراطية لتحقيق عدة أهداف، أولها اكتساب عطف الدول الغربية المحبة للديمقراطية، والتى نجحت الصهيونية فى أن تجعلها تنظر إلى قضية الشرق الأوسط من منظور أنها صراع بين الديمقراطية (تمثلها إسرائيل)، والديكتاتورية (تمثلها الدول العربية). ومن خلال هذا الادعاء الصهيونى، كسبت إسرائيل الرأى العام الأوروبى والأمريكى.

ونجحت إسرائيل أيضا فى إخفاء الوجه القبيح للنظام السياسى الإسرائيلى القائم أصلا على التمييز العنصرى. ومن أول المجالات التى تظهر فيها، العنصرية الإسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين فى المجال القانونى، حيث يمكن القول إن هناك ازدواجية قانونية داخل إسرائيل، كما أن من أهم القوانين الإسرائيلية التى بنيت على أساس عنصرى قانون العودة الذى صدر عام ١٩٥٠، وأعطى لكل يهودى - أينما كان موقعه - الحق فى العودة إلى فلسطين كيهودى عائد، فى الوقت الذى تحرم فيه القوانين الإسرائيلية الفلسطينى صاحب الأرض من العودة إلى بلده. كما يسيطر مفهوم الإبادة على التفكير السياسى والعسكرى الإسرائيلى، ويدخل ضمن مفهوم الإبادة عمليات التصفية الجسدية التى تقوم بها القوات الإسرائيلية وتقصد منها التخلص من البشر بشكل مباشر واقتلاع الإنسان الفلسطينى من الحياة.

لذلك نجد المشروع الصهيونى فى إطاره العام مجموعة من الحلقات التى تتكامل مع بعضها فى كل مرحلة. وبعد تحقيق الحلم الصهيونى (تأسيس دولة إسرائيل)، بدأ العقل الصهيونى يفكر فى المستقبل ويطمح إلى بناء علاقات اقتصادية إقليمية غرضها الرئيسى اخضاع موارد المنطقة للاستغلال الإسرائيلى. ولا يمكننا ان نفصل بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت إسرائيل دائما ذراعا استعمارية ضد العرب، ومن ثم ذراعا أمريكية باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية وارثة النفوذ الاستعمارى فى المرحلة الأخيرة، فإن الاندماج بينهما قد تحقق الآن وبالكامل، وبالتالى نجد أن إسرائيل هى الرابح الرئيسى مما يحدث فى منطقة الشرق الأوسط من صراعات ونزاعات، والتى تتماشى مع المتغيرات الاستراتيجية التى تأخذ مجراها فى المنطقة لصالح إسرائيل. وقد تجلى ذلك واضحا بعد الاحتلال الأمريكى للعراق. على ذلك، فإن ما يظهر على الساحة الإقليمية من صراعات ما هو إلا أعراض أو ظواهر تابعة للصراع العربى - الإسرائيلى لكنها تأخذ منحنيات جديدة نتيجة محاولة مد الكيان الصهيونى نفوذه فى المنطقة العربية.

هذا، وقد وجدت الشعوب العربية نفسها فى مواجهة سياسية شديدة التناقض للولايات المتحدة الأمريكية. ففى الوقت الذى لا تحترم فيه إسرائيل قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية التى يتشدق بها قادة الولايات المتحدة الأمريكية، نجدهم يغضون البصر عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين بل وتواصل الإدارة الأمريكية دعمها الذى تقدمه لإسرائيل. والعقلية الإسرائيلية عقلية رافضة لثقافة السلام، وقد ظهر هذا واضحا فى العديد من المواقف (أحداث غزة الأخيرة، وبناء الجدار العازل)، فهناك تصميم إسرائيلى على البطش بالفلسطينيين دون أى اعتبار لمفاوضات سلام. فثقافة السلام ثقافة من طرف واحد، فإسرائيل ترغب فى أن يتغير العقل العربى ويتخلى عن المقاومة ويدخل فى سلام معها دون أن يتخلى العقل الإسرائيلى عن مفهوم (الإبادة) للشعب الفلسطينى كمفهوم أساسى فى فلسفتها. ومن ناحية أخرى، باتت الساحة العربية تزخر بالعديد من القضايا والمشكلات الشائكة والتى هى بمثابة عقبة أساسية فى طريق السلام، ولن يتم الوصول إلى سلام عادل وشامل قبل التوصل إلى حلول جذرية لمشكلات (القدس والوضع النهائى، واللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، والانسحاب الإسرائيلى من الجولان ولبنان، واخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل). وما لم يتم التوصل إلى تسوية عادلة لهذه المشكلات، فستلتهم الصراعات منطقة الشرق الأوسط بشكل لن يحمد عقباه.

ومما لا شك فيه أن الدول والشعوب العربية قد قدمت للشعب الفلسطينى الكثير وعلى كل المستويات من خلال مؤتمرات القمم العربية، والتى تقدم الدول العربية منها التزامات سياسية ومادية لخدمة القضية الفلسطينية. وعلى الصعيد السياسى، هنالك المبادرة العربية التى يدافع من خلالها العرب عن وجهة نظرهم تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى. كما تقدم الدول العربية كل ما تستطيع من دعم مالى حسب إمكانية كل دولة إلى جامعة الدول العربية ومن صندوقها إلى وزارة المالية الفلسطينية. أما المؤازرة والدعم المعنوى، فلا شك فى أن كل الجهات المعنية فى الدول العربية تحاول بذل قصارى جهدها للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى فى مواجهة عمليات التزوير التاريخى.

وما يحدث فى فلسطين الآن من صراع بين الفصائل لا يخدم القضية الفلسطينية ولا يساعد على تكوين جبهة واحدة فى مواجهة إسرائيل لنيل حقوق الشعب الفلسطينى بالتفاوض او باللجوء إلى الأساليب القانونية لحل النزاع.

وبقى أن ننظر إلى الدور الأوروبى الذى بات ينحصر فى تقديم الدعم المادى للسلطة الفلسطينية للشعب الفلسطينى، ولكنه لا يستطيع ممارسة أى ضغوط فعلية على إسرائيل عند قيامها بإبادة الشعب الفلسطينى الأعزل. كما لعبت مصر دورا محوريا فى دعم حقوق الشعب الفلسطينى والسعى بكل قوة وجدية لتحريك عملية السلام بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى.

"دولة واحدة لكل مواطنيها"

بيسان عدوان

باحثة فلسطينية مقيمة بالقاهرة

بدت الأسئلة التي طرحتموها علينا معقدة رغم سهولة صياغتها، وعلى وجه الخصوص السؤال الأول. كيف ترى إسرائيل؟ وما هي العوامل والأحداث التي أثرت على تشكيل هذه الرؤية؟ ربما يستطيع أي باحث عربي الإجابة على هذا التساؤل بيسر. فيما إذا وجه السؤال نفسه لباحث فلسطيني ينشد الموضوعية كشرط رئيسي للدراسة والبحث. والتساؤل الحقيقي ليس في كيف نرى إسرائيل، ولكن كيف نتعامل معها. فلا خلاف بين الباحثين العرب باختلاف أيديولوجياتهم ومدارسهم الفكرية التي ينتمون إليها، فإسرائيل دولة استيطانية إحلالية (وهي وفقا للقوانين والأعراف والاتفاقيات الدولية) دولة احتلال، وإن اختلفنا على المنطقة التي تحتلها، أي أراضي عام ١٩٤٨ أم أراضي عام ١٩٦٧ فحسب، أم كلتيهما. فبعد مرور ستين عاما على الصراع العربي - الإسرائيلي ومراحله المختلفة من الحلول العسكرية (المقاومة المسلحة والشعبية) ثم التسوية كحل جزئي وانتقالي في مسيرة الصراع بين الطرفين، أستطيع أن أجزم بأنه لا يزال الصراع الرئيسي بالرغم من التغييرات التي مرت بها المنطقة حتى بعد احتلال العراق ٢٠٠٠، فكل الأحداث التي تمر بها المنطقة ما هي إلا حلقة من حلقات الصراع العربي- الاسرائيلي، كما انه حلقة مركزية في دائرة سيطرة وهيمنة القطب الواحد على العالم (الولايات المتحدة الامريكية).

كيف نرى إسرائيل الآن شرط رئيسي لبيان كيفية التعامل مع أشكال ومراحل الصراع العربي - الإسرائيلي، والعمل على استخدام الأدوات المناسبة للتعاطي مع إدارة الصراع، خاصة مع اختلال موازين القوى لصالح الدولة الإسرائيلية. فالكيان الإسرائيلي/الصهيوني قد انتقل من مرحلة البناء الذاتي إلى لعب دور إقليمي ودولي، ويسعى في هذه المرحلة إلى ضمان استمرار وجوده من خلال إجراء تحولات جوهرية داخل الكيان والمحيط الإقليمي، وذلك بافتعال بؤر توتر وإبراز النزعات الطائفية والنزاعات السياسية، التي تتيح له ولحلفائه التدخل، والتأثير السلبي على سياسة الدول والقوى: التي يرى الاحتلال أنها تشكل خطورة على مستقبله. ومن وجهة نظري، استطاعت إسرائيل الاستفراد بالشعب الفلسطيني في الداخل، بطرق عديدة منها العمل على التخلص من الضغط السكاني المتزايد للشعب الفلسطيني، الذي يشكل خطراً على مستقبل هذا الكيان العنصري. حيث بادرت عبر مناورة أوسلو في التخلص من معظم السكان العرب على أقل مساحة من الأرض، وبأقل التكاليف وأكثر القيود التي تعيق تطور الشعب الفلسطيني، أي حل مشكلة اللاجئين عبر تجاهلهم وتوطينهم في أماكن إقامتهم. أما المقيمون في الضفة وغزة، فيتم اعتماد الحل على أساس أمني أولاً، ثم إدارة ذاتية مرتبطة تؤمن حياة مقبولة للسكان وعلى مساحة مدروسة من الأرض.

وعليه، فمن خلال استعراضنا لتطور مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي منذ ١٩٤٨ حتى خروج القوات الفلسطينية من لبنان في أواسط الثمانينيات، نجد أن مرحلة جديدة في الصراع العربي - الإسرائيلي قد بدأت، قامت على الانفراد الفلسطيني وإبرام تسوية مع الكيان الإسرائيلي، تدشن لحل جزئي وانتقالي لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. إلا أن ما حدث كان على العكس من ذلك تماما، حيث تزايدت حدة الصراع بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، كما حدث تدهور لأوضاع الفلسطينيين المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما وفر لسلطات الاحتلال فرصة فرض حقائق جديدة على الأرض، جعلت هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تتمتع بتواصل جغرافي وقابلة للحياة، هدفاً بعيد المنال. كما أنه انعكس سلبا على الداخل الفلسطيني، وأحدث تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي الفلسطيني وتفاقم الخلاف بين القوى الفلسطينية حول أشكال النضال وجدواه. كما أنه خلق إشكاليات عديدة داخلية، ساهمت في إطالة أمد الصراع نفسه، بجانب التوجهات الإسرائيلية - الأمريكية وممارساتها على الأرض التي خلقت بدورها معضلات ستفاقم من الصراع المفتوح بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد خُلقت تلك الإشكاليات على الأرض بفعل النهج الفلسطيني الداخلي أو بفعل السياسات الإسرائيلية، أو كليهما بجانب السياسات الأمريكية ورؤيتها للمنطقة في إطار مشروعها الشرق الأوسطي:-

- الإشكالية الأولى: فشل الحلول الانتقالية وغياب فرص الحلول الدائمة.
- الإشكالية الثانية: تعقد بلوغ الحل المرحلي وصعوبة العودة إلى الحل الاستراتيجي.
- الإشكالية الثالثة: انسداد أفق العسكرة وصعوبة العودة إلى أشكال النضال الجماهيري.

وفي رأيي أن الصراع لا يزال مفتوحا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مادامت لا توجد قوة حقيقية. هناك خلل في موازين القوى، ومادامت لا توجد رؤى استراتيجية لحل هذا الصراع تجبر الأطراف الداخلية والخارجية على قبولها باعتبارها الحل الأكثر واقعيا لإنهاء صراع الوجود هذا. ولعل الخطاب الفلسطيني، طيلة العقود الماضية، كان نتاج رؤية وممارسة الطرف الإسرائيلي، وعليه فإن الصراع لن ينتهي بإقرار تسوية هشة وضعيفة ، ولا بمقاومة قاصرة داخل الأراضي الفلسطينية وحسب، ومفتقدة رؤية ونهج من استخدام ذلك الأسلوب. لذلك، فإن على الطرف الفلسطيني، كونه طرفا أساسيا في أي تسوية، إبقاء راية المقاومة مرفوعة ومشهرة في وجه الاحتلال، لكن عليه اختيار وسائل وأساليب المقاومة، التي تساهم في تعميق أزمة الكيان الإسرائيلي، ويستطيع المجتمع الفلسطيني تحمل تبعاتها، والعمل على تحقيق إجماع فلسطيني حول سبل المقاومة والوسائل المتاحة، وعدم تحقيق هذا الإجماع يضعف الطرف الفلسطيني ويزيد من قوة الكيان الإسرائيلي الصهيوني. فبداية، علينا أن نعود لتبني خيار دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية واحدة لكل مواطنيها، عبر التأكيد - أولا - على إعادة كشف عنصرية الكيان الإسرائيلي، وتأكيد ذلك في جميع المحافل والدراسات، وتأكيد الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، والبحث عن وسائل وأساليب لمواجهة سياسته العدوانية، وإبراز السياسات التمييزية والعنصرية التي يمارسها الكيان الإسرائيلي وتناقضاتها تجاه اليهود والفلسطينيين بالتوازي. ثانيا: إقامة علاقات ممتازة مع

جميع الدول التى ترفض دور هذا الكيان وممارساته العدوانية.

ثالثا: الابتعاد عن ممارسة سياسات تساعد فى إخراج الكيان من أزمته التاريخية، والتى يبتعد عنها عبر الاستمرار فى الاستيطان وتهويد الأرض والاعتداء على الشعب الفلسطينى وحصاره داخل المدن الفلسطينية فى الضفة وفى غزة، والابتعاد عن الحلول الجزئية والانتقالية، والبدء فى انتهاج رؤية إنسانية لحل الصراع وتفكيكه، وهى تبنى خيار المواطنة والديمقراطية والعلمانية لدولة واحدة لكل مواطنيها يهودا ومسلمين ومسيحيين، عربا واسرائيليين.

"إسرائيل كيان مصطنع ودولة عدوانية لانهاية لأطماعها"

خيام محمد الزعبى
أستاذ علوم سياسية، سوريا

إن اسرائيل كيان مصطنع، ودولة عدوانية توسعية لا نهاية لأطماعها فى المنطقة العربية، وبالتالى فهى حركة عنصرية تقوم على العدوان والتوسع والاستيطان والسيطرة بالقوة على الأراضى العربية، بما يخالف منطق التاريخ والأعراف والقوانين الانسانية والدولية.

ولذلك، فان الصراع معها صراع قومى عربى يتجاوز الناحية القطرية لأى دولة عربية، وهى شكل آخر للغزو الاستعمارى الذى تعرضت له المنطقة عبر التاريخ، لكنه الأخطر لارتباطها الاستراتيجى بالقوى العالمية الطامعة فى السيطرة على المنطقة واستغلالها، ولاستنادها الى أوهام وخرافات ايديولوجية كمرتكز دينى وثقافى يعمق هذه النزعة العدوانية وما يتبعها من سلوك عملى.

إن هذا الفهم لاسرائيل يضعنا امام الحقيقة التالية:

إن قيام اسرائيل، القاعدة والنواة، شكل اختراقا جزئيا للوطن العربى، واسرائيل القاعدة تعمل للوصول الى حالة النفى الكلى للأمن القومى العربى، أى القضاء على المصير والوجود القومى.

إن الصراع العربى - الاسرائيلى هو جوهر الصراعات فى المنطقة العربية، فقد كان منذ نشأته إحدى أهم واخطر بؤر التوتر فى العالم، وذلك لتداخل العوامل المؤثرة فيه، وتأثيراته المحتملة الحالية والمستقبلية على كافة الصعد المحلية والاقليمية والدولية، فاسرائيل تعمل منذ وقت على تحقيق مقولة اسرائيل الكبرى "من الفرات الى النيل" فهى لا تريد بلدا عربيا بعينه وانما تريد الوطن العربى كله.

إن الصراع العربى - الاسرائيلى هو صراع مصيرى، حيث لا يقبل بديلا آخر: إما الوجود وإما الفناء، ولهذا فكل عمليات التوفيق السابقة باءت بالفشل، وسوف تحكم هذه النتيجة منطق المحاولات المقبلة، اى ان اية اتفاقية ستكون محطة على طريق مواصلة الصراع، ولن تستطيع أن تحكم نهايته.

وبما أن الوحدة العربية هى الوسيلة الاساسية الفاعلة للقضاء على مظاهر التجزئة، وتحقيق حشد الطاقات والامكانات، والعامل الأساسى فى ادخال الكيف والنوع الى الطاقات، فان الوحدة العربية شكلت هاجسا مقلقا لإسرائيل، لانها رأت فيها وسيلة لقيام فعل حضارى تحمل معها عوامل القوة والفاعلية والتأثير.

إن الدول العربية كانت ولم تزل تنظر الى مواجهتها لاسرائيل أو مشاركتها فى المواجهة وسيلة لإثبات الذات والحفاظ على الوجود القومى قبل أى شئ، وذلك نتيجة غياب الوعى والالتزام القومى.

اما الولايات المتحدة، فهى احدى الدول الراعية لعملية السلام واحدى الدول القادرة على دفعها الى الأمام وممارسة ضغوط على اسرائيل التزاما بأهدافها المعلنة منذ بدء عملية السلام، ولكن الموقف الأمريكى محكوم بصفتين أساسيتين، هما:

١- الانحياز الى اسرائيل.

٢- العجز الكامل عن أى عمل أو تحرك فاعل لإنقاذ عمليه السلام ودفعها الى الامام.

وكذلك، فقد عملت القيادات الفلسطينية على مواجهة المخططات الاستعمارية واستخدام الشرعية الدولية والقانون الدولى كوسائل مساعدة لإحقاق حق الشعوب فى النضال والكفاح من اجل حريتها واستقلالها. أما المجتمع الدولى، فقد سعى الى تحقيق حل عادل وشامل للصراع العربى - الاسرائيلى وفق قرارات الأمم المتحدة (٢٤٢ - ٤٢٥ - ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام)، ولكنه لم يستطع إنفاذ إرادته حتى الآن.

وهكذا ،فان الصراع العربى - الاسرائيلى وامتداداته، وما يتفرع عنه، وما تعمل له اسرائيل، هو من اجل التوسع المستمر فى الأراضى العربية، فهى تقدم كل يوم برهانا جديدا تؤكد من خلاله ان التوسع والغزو الاستيطانى سياسة ثابتة لاسرائيل.

وبالتالى، فان اسرائيل ككيان استيطانى -عنصرى- احلالى ستشهد نفس مصير الكيانات الاستيطانية المصدرة من الخارج. وفى النهاية ان اسرائيل لن تكون سوى محطة مرحلية على طريق هجرة اليهود من العالم القديم الى اسرائيل، ومن اسرائيل الى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا وغيرها من بقاع الأرض.

الانحياز الأمريكى وتكريس الأمر الواقع

بلال على النسور
باحث متخصص فى العلاقات الدولية، الأردن

تعتبر إسرائيل دولة الأمر الواقع، فقد زرعت فى أرض فلسطين وتعد دولة احتلال استعمارية فريدة من نوعها لتميزها بتشجيع هجرة اليهود إليها من شتى دول العالم، وتوطينهم وإحلالهم واقتلاع الشعب الفلسطينى من جذوره إن استطاعت. وقد ساعد على تشكيل هذه الرؤية اعتبار أن إسرائيل أداة للصهيونية والتى تعتمد على البعد الخارجى وتسعى لاستقطاب

الدعم الدولى من أجل تحقيق أهدافها وسياساتها والحفاظ على وتوسيع الوطن القومى لليهود.

منذ ما يقارب الستين عاماً من الصراع، شهد هذا المنحنى ارتفاعاً واستقراراً وانحداراً حسب المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية. فكلما زادت فاعلية العناصر المؤثرة فى الصراع، خضع المنحنى للتغيير والسيطرة والقدرة على التوقع. إلا أن ذلك لم يجعل هذا الصراع إلا محوراً رئيسياً لذلك المنحنى، يشترك أو يؤثر أو يتأثر بما يجرى فى مناطق أخرى إقليمية وعربية مثل: إيران، العراق، السودان ولبنان.

ومروراً بتحول النظام الدولى نحو الأحادية القطبية، والعواصف التى حلت بالنظام العربى والوهن الذى أصابه، واتجاه كل دولة تنتسب إليه لمحاور جهوية تسعى لتحقيق مصالحها القطرية بعد سقوط شعارات الوحدة غير القابلة للتنفيذ، وباعتباره صراعاً ممتداً، فإن انتهاء الصراع يعتبر أمرا بعيد المنال بافتراض استمرار الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية والاتجاهات العامة قائمة كما هى. ولذا فلا بد من تقدم عملية التسوية التى أثبتت المقاومة الفلسطينية بمراحلها المختلفة أنه وبوجودها تميل إسرائيل للتسوية. ويمكن التفاؤل فى حالة تقدم المشروع العربى على حساب المشروعات الإسرائيلية فى ظل نظام عربى يعالج جروحه ويتجاوزها ويسعى لزيادة تأثيره الدولى، ووجود حالة من التوافق الفلسطينى بين كافة الأطراف تجمعهم رؤية استراتيجية لإدارة الصراع وآلية استعادة حقوق الشعب الفلسطينى.

وتتباين مواقف الأطراف المؤثرة فى الصراع. فعلى مستوى النظام الدولى، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفرد بقمته، فضلا عن تحكمها بمجريات الأحداث العالمية والإقليمية واستغلال نفوذها فى الأمم المتحدة عند إصدار القرارات الدولية لصالح حليفتها الاستراتيجية إسرائيل واللجوء لطرح مبادرات سياسية لمنح الطرف الإسرائيلى الفرصة لتكريس الأمر الواقع.

أما على المستوى العربى، فإن تنامى الشعور بالإحباط لدى الشعوب العربية لإنهاء الصراع شكل تحديا للنظم العربية خصوصاً فى ظل المستوى الحالى للاهتمام الدولى فى عملية إدارة الصراع واستمرار الانحياز الأمريكى لإسرائيل، والتى يفترض أن تكون محايدة كدولة تعد راعية للسلام، هذا فضلا عن تراجع الدور العربى، سواء على مستوى الجامعة العربية أو التحرك العربى المحورى وحدوث تحولات جذرية فى خريطة الصراعات التى أصبحت داخل الدولة الواحدة على أسس عرقية وطائفية مثل الحالة فى (العراق ولبنان)، وإظهار الممانعة من قبل النخب العربية للمشروعات الإقليمية والدولية الهادفة لإيجاد تغييرات جذرية فى المجتمعات العربية: (ثقافية، اقتصادية، سياسية،...).

أما موقف القيادات الفلسطينية، فيتمثل فى عجزها عن التوصل لصيغة مشتركة من العمل لإنهاء الصراعات الداخلية وإضعاف ثقافة مقاومة الاحتلال المشروعة فى القانون الدولى، وإيجاد تقارب قيادى إسرائيلى - فلسطينى على حساب طموح الشعب الفلسطينى باسترداد حقوقه، وكذلك سعى حماس للعب دور سياسى، وهو الأمر الذى يضعف جناحها المقاوم لدولة الاحتلال.

كما تسعى إسرائيل من ناحية أخرى لإفشال المبادرات العربية والدولية لإقامة دولة فلسطينية، وإن وجدت فلتوجد فاقدة لسيادتها. إن عدم وجود رغبة إسرائيلية حقيقية، خصوصا فى ظل تنامى دور اليمين الإسرائيلى لبحث موضوعات الصراع الرئيسية كاللاجئين، والقدس.. يعزز ويفاقم من أسباب الصراع. كما أن العمل على زيادة الاختراقات الإسرائيلية الثقافية والفكرية نحو التطبيع وزرع ثقافة الاستسلام وليس السلام، واستغلال الظروف الوطنية الفلسطينية التى تشهد حالة انقسام داخلى - كل ذلك يؤدى إلى تكريس واقع الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ويعزز من افتراضية عدم التوصل لتسوية عادلة فى المدى القريب.

إن الصراع العربى - الإسرائيلى يحتاج إلى الكثير من الجهود لإيجاد تسوية مقبولة لكل الأطراف، ومنها ضرورة تحرك القوى الدولية الفاعلة، مثل الاتحاد الأوروبى، والصين، وروسيا، بدافع مصالحها فى الشرق الأوسط، وزيادة تفعيل دور الأمم المتحدة لتنفيذ مقررات الشرعية الدولية، وإيجاد تحول فى الموقف الأمريكى، وكذلك لابد من تخفيف حدة الدعم الدولى العسكرى والسياسى والاقتصادى لإسرائيل، وتقوية النخب العربية المثقفة لتشكل قوى ممانعة للمشاريع الدولية والإقليمية الهادفة لفرض أنماط الثقافة والاستهلاك والتسليم بالهيمنة، والأهم من ذلك كله ضرورة النهوض بالنظام العربى وتجاوز خلافاته لزيادة تأثيره فى النظام الدولى، وحتمية تجاوز الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، وصولا لوحدة الصف الفلسطينية، الأمر الذى يعزز من فاعلية كل من الدورين العربى والدولى وزيادة تأثيرهما فى الصراع.

"جدلية الصراع والسلام"

خالد شنيكات

مدرس علوم سياسية ، الأردن

منذ مرحلة الوعى الأولى فى حياتى الشخصية، تشكل الوعى بالصراع العربى - الاسرائيلى، وكان ارتباط هذا الوعى بالأحداث التى شهدها الصراع نفسه. ورغم أنه كانت لدى قراءات حول موضوع الصراع، فان أحداث الصراع نفسها هى التى أثرت فى تشكيل رؤيتى للصراع. وأستطيع أن أحدد ذلك زمنيا بأواخر الثمانينيات من القرن المنصرم، أى منذ الانتفاضة الفلسطينية الاولى لعام ١٩٨٨ . فقد شكلت هذه الانتفاضة صورة واضحة للاحتجاج والرفض للاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية. والقضية واضحة بين شعب يود التخلص من الاحتلال وبناء دولته على ترابه الوطنى، تؤيده قرارات الشرعية الدولية، المتمثلة بالقرارات الصادرة عن الامم المتحدة وميثاق الامم المتحدة الذى يمنع احتلال اراضى الغير بالقوة، وبين دولة اسرائيل التى تصر على الاستمرار فى احتلالها للاراضى الفلسطينية، ليس هذا فقط وانما تستمر فى بناء المستوطنات وغيرها من الوسائل الاخرى التى تنم عن رغبتها فيما هى عليه.

ولكن منذ عام ١٩٩١، حدث هناك تطور اساسى فى ادارة

الصراع اكثر من اى وقت مضى، وأقصد مؤتمر مدريد للسلام، الذى بشر المؤتمر بامكانية ايجاد حل للصراع بالوسائل السلمية بدلا من الوسائل العسكرية. فالمؤتمر انطلق من مبدأ الارض مقابل السلام، وهو اساس واقعى للحل. لكن هذه الرؤية او هذا الحلم الذى بشر به المؤتمر منذ ١٦ عاما، اى منذ انعقاد المؤتمر، لم يتحقق فبين مد وجزر وتوقف للمحادثات واجتياحات متكررة للاراضى الفلسطينية وتوقيع اتفاقيات السلام، ثم التفاوض على ما تم الاتفاق عليه، ثم لجان جديدة لدراسة الصراع ووضع مقترحات للحل، وانتخابات متكررة لدى اسرائيل، ثم انتفاضات ومبادرات على مستوى الدول العربية ككل - كل ذلك كان السمة الابرز للمشهد وبقى الصراع ملتهبا.

ورغم بروز صراعات جديدة فى المنطقة العربية، ومنها الحالة العراقية ودارفور فى السودان، والوضع اللبنانى المتمثل باغتيالات متكررة وعدم قدرة مؤسسات الدولة على العمل بشكل مناسب وغيرها من الصراعات الاخرى، فإن الصراع العربى - الاسرائيلى بقى الصراع الرئيسى فى المنطقة. فلا أبالغ فى القول إن حل الصراع العربى - الاسرائيلى سينجم عنه حل للقضايا والمسائل الاخرى، فهو الصراع المركزى وبقية الصراعات ثانوية بالمقارنة به.

ويبقى سؤال محورى حول مستقبل الصراع، هو : هل سيكون الصراع قابلا للتسوية ام انه صراع ابدى وغير قابل للحل؟

هناك دوما شروط يجب توافرها لإنهاء الصراع، منها ان حل الصراع يتطلب ارادة الحل، خاصة على الجانب الاسرائيلى فشروط الحل واضحة. هنا فى الاردن، فان جلالة الملك عبدالله الثانى - فى خطابه الاخير امام الكونجرس- حدد شروط الحل وهى دولة فلسطينية مستقلة بحدود واضحة، وأن اية حلول اخرى ستكون حلولا انتقالية قابلة للانفجار فى اية لحظة. ولان السلام الدائم يتطلب حلا عادلا وأى حل يعتمد على توازن القوى او المراوغة . فسيكون الفشل مصيره وهذا اصلا هو الذى اوصل الصراع العربى - الاسرائيلى الى المربع الاول.

ولهذا، فان الجهد العربى يجب ان يتضاعف، وهنا يجب التركيز على الجهد الاردنى والمصرى وذلك لارتباط الدولتين - الاردن ومصر - بمعاهدات سلام مع اسرائيل. فكلتا الدولتين يكون دورها مفيدا فى دعم حقوق الشعب الفلسطينى، وكذلك الدور العربى الذى سيكون اساسيا فى حشد الجهد الدولى لدعم الموقف الفلسطينى. اما الموقف الدولى، وبالتحديد الولايات المتحدة وبحكم ثقلها كقوة عظمى وعلاقتها الخاصة باسرائيل وتواجدها الضخم فى المنطقة والمرتبط بحماية مصالحها، فانها تمتلك مفاتيح الحل الاساسية. والمتتبع لمسار التفاوض الاسرائيلى - الفلسطينى سيكتشف انه فى اللحظة التى تدفع فيها الولايات المتحدة بثقلها فى المفاوضات، فان هناك تقدما يحدث فى العملية ككل.

ويبقى المطلوب دوما من الفلسطينيين وقياداتهم التمسك بالوحدة الوطنية وباستراتيجية واضحة للتفاهم والتفاوض ايضا "لان البيت المنقسم على نفسه سيؤدى الى ضعف موقفه الكلى". وبالنسبة لاسرائيل، فعليها إدراك ان سياسة الانغلاق لن تفيد وان استمرار الصراع سيكون مدمرا لكل الاطراف وسيولد المزيد من الكراهية والرغبة فى الانتقام، بدلا من ان يحل الامن والاستقرار ثم الازدهار والسلام للجميع كهدف نهائى.

التسوية بين التعقيد والانفراج

رضوان محمود المجالى
باحث سياسى وطالب دكتوراه، الأردن

يعتبر الصراع العربى - الإسرائيلى من القضايا والموضوعات الدولية التى شكلت جانبا مهما وأساسيا والتى فرضت على أجندة السياسة الدولية خلال القرنين العشرين والحادى والعشرين، وتأثرت بطبيعة النظام الدولى ونمط العلاقات الدولية والإقليمية وسلسلة الأحداث والقضايا الدولية الأخرى.

إن وجود دولة إسرائيل أمر واقعى لا يمكن لدول العالم تجاهله أو عدم التعامل معه ولو فى جانبه الضيق، كون الاتجاة الواقعى القائم على القوة، كمحدد رئيسى فى تحديد سلوك الدول، أمرا رئيسيا يفرض طبيعة ونمط العلاقات الدولية، وطبيعة التحالفات والتهميش الممارس من الفاعلين الدوليين. فبعد نكسة عام ١٩٦٧، أصبح النظر لمفهوم الصراع العربى - الإسرائيلى على أنه مفهوم قد بدأ يأخذ طابعا آخر من التغيير والتوجه نحو مفهوم التسوية، منذ قبول العرب بقرارات مجلس الأمن (خاصة القرار ٢٤٢*) الذى يقضى بضرورة إعادة إسرائيل لكافة الأراضى التى احتلتها بعد حرب ١٩٦٧. ومن ثم ظهر بشكل واضح مع توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨، وبدأت الدعوات العربية من خلال مؤتمرات القمة لاستعادة الأراضى العربية، والدعوة لإقامة مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، حتى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين. ونتيجة سلسلة التغييرات فى بنية النظام الدولى، أصبحت اتفاقيات أوسلو ووادى عربة ... إرهاصات لهذه التغيرات، كجوانب إضافية لما تم التوصل إليه سابقا، لتحدد مسارات التسوية القادمة فى منطقة الشرق الأوسط. فمنذ قدوم اليمين الإسرائيلى للسلطة عام ١٩٩٦، أصبحت التسوية تأخذ منحنى الهبوط، وبدأت بالتراجع عما كانت عليه فى قمة مراحل التسوية (اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣)، حيث شكل الصراع العربى - الإسرائيلى جانبا ولبا أساسيا مؤثرا فى قضايا وأحداث منطقة الشرق الأوسط (حرب الخليج ١٩٩١، الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣، الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦، والوضع فى السودان "من أزمة الجنوب إلى أزمة دارفور"، والتهديدات الأمريكية المستمرة لسوريا وايران).

لذلك، فالصراع العربى - الإسرائيلى يتجه نحو التعقد والانفراج بناء على مجموعة من العوامل، هى:

١- القضايا الرئيسية المطروحة على طاولة المفاوضات، ومقدار التنازل والتضحيات من أطراف النزاع (القدس، اللاجئون، المستوطنات، الأراضى المحتلة قبل عام ١٩٦٧).

٢- نمط وطبيعة العلاقات العربية- العربية، (اتجاهها نحو التعاون أو الصراع).

٣- بنية النظام الدولى، وحجم الفاعلين الدوليين(دول ومنظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية).

٤- طبيعة القضايا والأحداث الإقليمية والدولية الأخرى ومدى تاثيرها.

٥- مدى توافق وتناسق الرؤية الفلسطينية لأسلوب حل الصراع.

وبناء على العوامل المختلفة، فإن إمكانية التوصل لتسوية حتى بعد مؤتمر أنابوليس باتت تأخذ منعطفات كثيرة، تتجه نحو التعقيد أكثر منها نحو الانفراج، وبات مفهوم التسوية ممتدا، ولا يمكن تحسين شروط التسوية إلا بطرح القضايا الرئيسية على طاولة المفاوضات، ومن ثم إجراء سلسلة من التنازلات، لا بتأجيلها وطرح رؤى أخرى، بعيدا عنها.

وجراء الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وغياب المجتمع الدولي- وإن ظهرت بعض الأدوار الضعيفة لكل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين - فإن الدور الأمريكي هو المحدد الرئيسي لقضايا الشرق الأوسط، والخلافات الفلسطينية على السلطة، واستمرار اسرائيل بسياساتها تجاه ضرب الرؤية الفلسطينية والعربية لحل الصراع، وأن يتم التطبيع قبل التسوية، واستمرار الخلافات العربية - العربية حول الأدوار الرئيسية والموقف من الأزمات والقضايا، ونمط التحالفات الخارجية، وعدم وجود رؤية قوية لضرورة حل الخلافات والانشغال بسياساتها الوطنية وتحقيق المصلحة القومية، على حساب القضايا الرئيسية وبشكل عام الصراع العربي - الإسرائيلي.

التعايش مع الصراع.. وحالة "اللاحل" مستمرة

مريم عيتانى

باحثة فى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، طالبة ماجستير فى الدراسات العربية والشرق أوسطية فى الجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان

إسرائيل، حتى اليوم، دولة لم تكتمل، رغم أنها تنال اعتراف المجتمع الدولى، فهى لا تحظى بأحد أهم مقومات الدولة، وهى الحدود الجغرافية. وسياسيا هى دولة بلا دستور، وهى دولة ديمقراطية لخدمة اليهود فقط، وهى دولة مبنية على القوة والاغتصاب ومرفوضة من البيئة المحيطة. واجتماعيا، فإن إسرائيل كانت ولا تزال مجتمعا مركبا من اللاجئين، يجمعهم الخوف، وتفرقهم الصراعات والتباينات. ومع تزايد الخطر الذى يحسونه بعد حرب لبنان ٢٠٠٦، وصواريخ المقاومة الفلسطينية من غزة، فإن عامل الخوف المتزايد يجعل المجتمع يبدى نفسه وكأنه أكثر تماسكا، ويؤجل ظهور الشرخ الأكبر والضعف الذى يعتريه، ويخفف كثيرا من أية مظاهر تعكس حالة الضعف السياسى الموجودة.

لم يكن الصراع العربى - الإسرائيلى، يوما، مشكلة المنطقة الوحيدة، لكنه ظل دوما القضية المركزية وصراع المنطقة الأكثر جذبا للعديد من الأطراف، والأكثر تعقيدا، تساهم فى هذا عدة عوامل، أبرزها طبيعة المشروع الصهيونى الذى لا يستهدف فلسطين وحدها، والذى شرط بقائه وقوته هو ضعف ما حوله من قوى عربية وإسلامية. ويزيد من أهمية الصراع مثلا قضية اللاجئين الفلسطينيين فى دول الجوار، كما أن الصراع لا يزال ينال تأييد الأغلبية العربية وتعاطفها مع الحق الفلسطينى. كما أن وجود إسرائيل كطرف فى هذا الصراع والدعم الأمريكى لها، ومكانة فلسطين والقدس عند المسلمين والمسيحيين فى كل أنحاء العالم، عامل دائم فى إضفاء المزيد من الأهمية.

وبرأيى، لم تؤثر مشاكل المنطقة الأخرى كالعراق وإيران ولبنان على الوزن النسبى للصراع، بل أعادته إلى الواجهة مجددا. إذ إن المشهد اليوم فى الشرق الأوسط أقرب للمشهد الواحد لا المشاهد المنفصلة، والأطراف المعنيون هم أنفسهم مشاركون فيه، مثلا إيران ودورها فى العراق، وفى دعم حزب الله وحماس وتقوية محور الممانعة والمقاومة، والولايات المتحدة ودورها فى العراق، وفى دعم حكومة لبنان وعباس وإسرائيل. وسوريا أيضا تتأثر بحكم الجغرافيا بكل من العراق ولبنان وفلسطين، وكذلك دورها فى دعم حماس وحزب الله، وتحالفها مع إيران. السعودية كذلك تحاول لعب دور مؤثر فى المنطقة، فى لبنان، وفى رعايتها لاتفاق مكة وفى علاقتها مع الولايات المتحدة. ومصر وإن كانت معنية أكثر بفلسطين وأقل بلبنان والعراق وإيران، فإنها معنية أكثر بالسودان بحكم الجغرافيا. وضمن المشهد الكامل أيضا، الصراع الخفى على "من يقرر مصير المنطقة" بين المحور الأمريكى والمحور الإيرانى، وبين "من يكون الأقوى إسلاميا" بين السعودية وإيران، وبين "من يكون الأقوى كلمة عربيا" بين مصر والسعودية. ومشاكل أخرى مشتركة، تختلف فى درجة حدتها بين دولة وأخرى، لكنها كلها موجودة فى المنطقة، كظهور التيارات المتشددة كالقاعدة، والفتنة السنية - الشيعية وغيرها الكثير.

لا أعتقد أن فرص الإنهاء الحقيقية لهذا الصراع قد توافرت بعد. فبالإضافة إلى مشكلات اللاجئين والقدس والمستوطنات، هناك الكثير من القضايا المعلقة إذا طرحنا فكرة حل الدولتين والتى تتطلب تنازلا فلسطينيا شبه مستحيل وغير معقول. هناك مسألة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والقابلة للحياة والاستمرارية، ومسألة الحدود، وجدار الفصل العنصرى، ومسألة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والخوف الدائم من أى خطر "قد" يهدد الأمن الإسرائيلى، والذى يستعمل كذريعة أو غطاء لعائق أساسى هو عدم جدية الطرف الإسرائيلى فى تقديم تنازلات حقيقية فى القضايا الجوهرية. البعض طرح مؤخرا فكرة الدولة الواحدة، لكن بالمقابل فان فكرة الدولة الواحدة إسرائيليا مستحيلة القبول، ويمكن أن يستشف ذلك من خلال نظرة الإسرائيليين للعرب فى الدولة اليهودية، وكافة الوسائل والقوانين العنصرية والتصريحات التى يحاولون بها التخلص من هذه "الأقلية" التى هى فى ازدياد. وبهذا، لا يبقى إلا حل "اللاحل"، أى بقاء الصراع، الذى يجد الكثيرون انه تحول حاليا إلى نوع من الصراع المسير Managed Conflict، بمعنى أن الناس المعنيين تكيفت حياتهم معه. قد اتفق مع هذه النقطة نوعا ما، إذ إن طرفى الصراع الحاليين ليسا راضيين بأى نتيجة قد يفضى إليها أى حل محتمل. وعليه، فإن الصراع لا بد أن يستمر، لكنه لا يستمر بطريقة جامدة، بل متغيرة باختلاف موازين القوى والمعطيات. نجح

للكيان الإسرائيلى فى السنوات الستين الماضية فى سياسة صنع الحقائق التى اعتمدها، لكن كل شىء قابل للتغيير. فما يحاول الإسرائيليون محوه وتغييره هو أكبر من ستين عاما، إذ إنه تاريخ لحياة شعب وأجيال، فلا توجد حتميات لاستمرار الضعف العربى والإسلامى، كما لا توجد ضمانات لاستمرار القوة الإسرائيلية وهيمنة الدول الداعمة لها.

أما مواقف الأطراف المؤثرة، فيمكن تقسيمها إلى قسمين، الأول منها: هو المواقف الرسمية، ومعظمها لا يأتى بجديد، والتصريحات الرسمية لا تتفق بالضرورة مع السياسات المتبعة. هناك القيادات الفلسطينية، فقيادة فتح المنقسمة أيضا تسعى للتسوية على الرغم من أن كل ما تناله من صفقات غير مرض، وسعيها لوقف المقاومة. وهناك الفصائل الفلسطينية التى تبدى موقفا أكثر تماسكا نحو المقاومة وعدم القبول بأية تسوية، وضمنها موقف حماس. وإلى جانب الشرخ الحاصل حاليا على الساحة الفلسطينية، هناك الموقف الإسرائيلى الذى يكسب المزيد من الوقت ليواصل سياسة صنع الحقائق على الأرض. أما الموقف الأمريكى، فهو منحاز لإسرائيل بشكل فاضح، ويستغل النظام العالمى لذلك، خاصة الأمم المتحدة التى لا يمكن حاليا الحديث عن موقف مستقل لها. أما الموقف الأوروبى، فهو غير واضح تماما، لكنه بشكل عام لا يزال يدور فى الفلك الأمريكى، وإن كان يعبر عن نفسه أحيانا ببعض الاستقلالية. أما الموقف العربى، فهو غير مؤثر ومتراجع مع الزمن، وتحكمه -إلى حد بعيد- الهيمنة الأمريكية. فهو مثلا فى دعمه للانحياز الدولى ضد حكومة حماس المنتخبة ديمقراطيا، شكل نوعا من الخذلان للطرف الفلسطينى فى الصراع، ونوعا من المشاركة فى الحصار. الموقف الإيرانى حاليا بارز من باب رغبة إيران فى تقوية محورها الإقليمى، لكن إيران دولة لها مصالحها أيضا التى قد تتغير فى المستقبل.

أما القسم الثانى، فهو المواقف الشعبية والأهلية، كمواقف المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs والمنظمات الحقوقية، ووسائل الإعلام. ويمكن القول إن السنوات الماضية والتطورات التكنولوجية الهائلة جعلت من الممكن الحديث عن "رأى عام عالمى"، وأن هذا الرأى العام العالمى صار أكثر وعيا بطبيعة الصراع الذى يجرى فى فلسطين، وهو مؤهل للعب دور أكبر وأكثر تأثيرا خلال السنوات القادمة.

"إسرائيل دولة طائفية والصراع قابل للحل"

د. سامر سليمان
أستاذ مساعد الاقتصاد السياسى، الجامعة الامريكية بالقاهرة

فى الماضى، كنت انظر لإسرائيل كدولة استعمارية عنصرية، كلب حراسة الولايات المتحدة والدولة الامبريالية. هذه الرؤية نبعت من تأثيرات متعددة اهمها الاسرة. فوالدى كان مناضلا فى الحركة الشيوعية، اليوم اراها دولة استعمارية طائفية، اقصد بطائفية انها تقوم على جماعة دينية واحدة وهم اليهود. وانا اكره الدولة الطائفية بكل أنواعها، ولا أرى أن الطائفة تصلح لإقامة دولة عليها، لذلك أنا لا أومن بشرعية إسرائيل.

ولا يزال الصراع الفلسطينى والعربى - الاسرائيلى محوريا فى البلاد العربية، وإن كان بدرجات متفاوتة. ولكن الاهتمام بالقضية الفلسطينية وبمناهضة إسرائيل يستأثر بالاهتمام الاعظم للسياسيين عندما تكون صلاتهم مقطوعة بمجتمعاتهم. محورية القضية الفلسطينية فى السياسية المصرية ستقل عندما تنشط الحركات الاجتماعية، مثل الحركات العمالية وغيرها.

أعتقد أن الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى قابل للحل، لكن عناصر الحل ضعيفة جدا الآن. أقصد بتلك العناصر تيارا تحرريا وطنيا فلسطينيا وعربيا له بعد إنسانى، راغبا فى تقويض إسرائيل وإنهاء طابعها الاستعمارى، مع تقبل حق اليهود فى العيش بسلام فى فلسطين والمنطقة. وهذا ليس متحققا الآن لأن التيار الأصولى هو المهيمن على السياسة الفلسطينية. هذا هو التيار الوحيد القادر على تعبئة التأييد الدولى لفلسطين، مثلما استطاع نيلسون مانديلا أن يحشد التأييد الدولى للسود فى جنوب إفريقيا. العنصر الثانى فى الحل هو تيار قوى داخل المجتمع الاسرائيلى مناهض للصهيونية وقابل للمعيشة المشتركة مع العرب، وذلك أيضا ليس متوافرا الآن، ولن يتوافر، مادامت حركات مثل حماس متصدرة المشهد الفلسطينى. بدون ذلك، سنظل نلف وندور فى حلقات مفرغة، وفى أحسن الاحوال سنحصل على شبه دويلة فى فلسطين.

أعتقد أنه حان الوقت لكى يراجع الشعب الفلسطينى تسليمه قيادة حركة التحرر لحماس وفتح، الأولى سجينة أيديولوجيا عمياء، والثانية تعرضت لإفساد غير عادى من قبل النظم العربية. أظن أن مصر سيكون لها دور محورى. فكما ساعدت سلطة فتح الفاسدة التى تطبق على عنق الشعب الفلسطينى، وكما صدرت الفكر الأصولى للإخوان المسلمين والذى يسحب الشعب الفلسطينى الآن إلى الهاوية، فأعتقد أن عليها أن تصدر فكرا تحرريا إنسانيا عقلانيا. التغيير فى فلسطين يبدأ من مصر، أظن ذلك.

إسرائيل كيان غريب فى جسد مريض ولكنه ليس ميتا

رجب الباسل
صحفى وباحث سياسى مصرى مهتم بالشأن الفلسطينى

ستون عاما مرت منذ إعلان دولة إسرائيل على أرض فلسطين، قد يراها البعض فترة طويلة جعلت منها كيانا طبيعيا فى قلب المنطقة العربية والإسلامية، ولكنها قياسا إلى النماذج السالفة للاستعمار الاستيطانى ولعمر الأمم فترة ليست بالطويلة، ولا تدفعنا إلى التسليم بكل ما أراد لنا هذا الكيان أو من يدعمه أن نسلم به.

لاتزال إسرائيل - بنظرى ونظر الكثيرين - كيانا غريبا تم

زرعه فى محيط حضارى وجغرافى واسع، سيأتى اليوم الذى يستطيع فيه أن يلفظها كما يلفظ الجسد الأجسام الغريبة والدخيلة عليه

ستون عاما أو حتى ستمائة عام لن تغير هذه النظرة، فالحقوق لا تضيع بالتقادم ولكنها قد تضيع بالتنازل أو التواطؤ.

ثقافتنا العربية والإسلامية بل والوطنية تؤكد أن كيانا مثل إسرائيل، وفى إطار فهمنا للظروف التاريخية التى تم زرعه فيها والجرائم التى ارتكبها كى يستمر بيننا، كل ذلك يؤكد أن هذا الكيان يمثل خطرا داهما علينا لم نبدأه يوما بالحرب ولكنه كان المبادر بالاعتداء، استهدف فى ذلك أفرادا أو جماعات أو حتى دولا.

إرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل منذ نشأتها يؤكد أن بقاءها يرتبط باستمرار العدوان والتوسع الخارجى والاستيطان والاستيلاء الدائم على أراضى الغير.

استراتيجيات كثيرة طبقت فى المنطقة من أجل بقاء هذا الكيان، سواء بتشتيت القوة العربية فى حروب بينية أو حتى الفلسطينية فى صراعات جانبية، أو العمل المتواصل على تفتيت القضية من صراع إسلامى - صهيونى إلى عربى - صهيونى، ثم إلى قطرى - صهيونى ثم فصائل مقاومة صهيونى. وعلى الصعيد العربى، تبرز قضايا أخرى لها أهميتها إلا أنها كلها تأتى فى إطار استراتيجية أشمل لإضعاف المنطقة وضمان بقاء إسرائيل، التى بسببها أو من أجلها فى أحيان كثيرة تقوم حروب وتخمد وتسقط حكومات وتنشأ أخرى جديدة. فما يحدث فى العراق والسودان ولبنان ومحاولات إعادة تشكيل المنطقة وخريطتها، يصب كله فى هدف كبير هو الحفاظ على أمن إسرائيل وضمان بقائها، وبعدها تأتى الأهداف الأخرى.

كل أطروحات الحل المطروحة حاليا والتى كثيرا ما استندت على أساس ضمان أمن إسرائيل ويهوديتها لن تحقق سلاما أو حلا لهذا الصراع التاريخى الممتد. فالحل العادل يقوم على عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال وعودة الحق إلى أهله حتى لو كان صعبا ولكنه لن يبقى مستحيلا. ثلاثون عاما أو يزيد مضت منذ أن دخل العرب فرادى ثم جماعات فى عملية التسوية مع الكيان الصهيونى، كلها قامت على رؤية أحادية أمريكية للحل تنحاز لصالح إسرائيل، ومن ثم فإن مآلها سيكون مثل اتفاقيات ومعاهدات كثيرة تم إجبار أطراف دولية على توقيعها. وعندما تغيرت موازين القوى، سعى إلى تغييرها حتى لو كلفه ذلك حربا عالمية.

الحل العادل يقوم على عودة اليهود من حيث أتوا أو تنظيم بقائهم فى ظل دولة فلسطينية وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التى سلبت منهم وتعويضهم عن فترة التشريد التى عانوها خلال ٦٠ عاما.

الضعف العربى الحالى والانحياز الأمريكى والغربى لن يغير حقيقة ولن يضيع حقا، إن فرطنا فيه فلن تقبله الأجيال القادمة. قد نضعف وقد نختلف وقد نهزم عسكريا، ولكن الأهم من ذلك كله ألا ننهزم نفسيا أونقبل بما يريده لنا العدو أن نقبله. لن نكون هنودا حمرا كما فعل المستعمر الغربى فى الأمريكتين، نعم لن تحرر المقاومة الفلسطينية بمفردها فلسطين ولا يطلب منها ذلك. ولكنها ستظل رأس حربة فى وجه إسرائيل تستنزفها وتشكل خبرة لأجيال قادمة أكثر عمقا فى النظام العربى. فمقاومة دون ظهير قوى لن تنجح، وعمق دون ذراع لن ينجح أيضا.

المقاومة تدافع عن محيطها وعمقها قبل أن تدافع عن نفسها، وأمن الدول لا يبدأ عند حدودها ولكنه يبدأ أبعد من ذلك بكثير.

إسرائيل بين العدوانية والتمييز

مى قابيل
باحثة مهتمة بالشئون الإسرائيلية.

ارتبط اسم الدولة الإسرائيلية بمختلف المفردات المرتبطة باغتصاب حقوق الغير واستخدام العنف والبعد عن المساواة على مدى السنوات الستين التى مرت منذ نشأتها. فلم تتمكن "واحة الديمقراطية فى الشرق الأوسط" من أن تثبت، طوال هذه السنوات، أنها "ديمقراطية إثنية" كما يصنفها البعض، تتيح مزايا الديمقراطية الحقيقية فقط لمن ينتمون لأصول عرقية غربية بيضاء، بينما يعانى فيها من التمييز ذوو الأصول الشرقية من مواطنى الدولة. أما الأقلية الفلسطينية، صاحبة الأرض، التى تمكنت من البقاء داخل حدود إسرائيل، فتخضع لمختلف أنواع التمييز السياسى والاقتصادى والثقافى، الذى يصل ببعض الأصوات المؤثرة داخل إسرائيل إلى المناداة بتهجيرها، رغم كون أبناء الأقلية الفلسطينية مواطنين حاملين للجنسية الإسرائيلية.

وأثبتت التجربة أن عدوانية إسرائيل لم تقتصر فقط على طريقة نشأتها باغتصاب أراضى الغير لخلق دولة من العدم، وإنما امتدت السياسات العدوانية لإسرائيل تجاه الشعب الفلسطينى وتجاه جيرانها على مدى ٦٠ عاما مليئة بالمجازر والحروب، ليست آخرها الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، والتى أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى مؤخرا بكل صراحة أنها كانت معدة سلفا رغم الذريعة التى وفرها حزب الله باختطافه الجنود الإسرائيليين. ويدور الحديث فى إسرائيل الآن حول الحرب القادمة، فى جميع الدوائر الاستراتيجية والعسكرية.

ومن هنا، يستمد الصراع العربى - الإسرائيلى أهميته، بصرف النظر عما توليه الأنظمة العربية له من أهمية، فالحقائق الاستراتيجية فى المنطقة هى التى تعطيه دورا محوريا. إسرائيل لم تظهر نوايا حقيقية للسلام، بل وتخطط لمزيد من الحروب لحماية "أمنها"، وهى تقع جغرافيا فى موقع القلب من الدول العربية، وإن لم تشكل تهديدا مباشرا لبعض الدول، فإن ضغطها اللانهائى على الشعب الفلسطينى يمثل تهديدا مستقبليا لكل دول الجوار الفلسطينى - الإسرائيلى. وبالتالى فالعامل الأمنى يضع الصراع فى مكان الأولوية، حتى لو نحينا كل العوامل التاريخية والقانونية والإنسانية جانبا.

ورغم أهمية وخطورة هذا الصراع، فليس من المنتظر أن ينتهى فى المدى القريب، حيث وصلت عملية السلام تقريبا لطريق مسدود رغم محاولات إضفاء الحياة عليها بين حين وآخر، وأنتجت واقعا جغرافيا وسياسيا مشوها. فقد أدت سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضى التى تتبعها إسرائيل إلى استحالة الحل القائم على دولتين بشكل عملى. كما أن عملية السلام بالشكل الذى سارت به، فى ظل اختلال كبير فى موازين القوى لصالح إسرائيل، وتحالف الولايات المتحدة معها، ومباركتها لسياسة الأمر الواقع التى تفرضها على الأرض، وغياب دعم عربى حقيقى وفعال، أدت إلى تفكك القيادات الفلسطينية نفسها ومحاصرتها فى منطقة ربما لم تعد تتيح لها سوى التناحر حول الفتات، بعد أن

... عملية السلام قدرتها على المقاومة الفعالة ولم تعطها فى ... مكسبا حقيقيا.

... فكرة قيام دولة واحدة ديمقراطية لكل مواطنيها، التى ... بعض الأصوات الخافتة، والتى تبدو -رغم بعدها- ... لتوفير حل حقيقى للصراع، فيتطلب تحقيقها على المدى ... تغييرا جذريا فى النخب العربية، بما فيها الفلسطينية، ... فى موازين القوى فى المنطقة، يسمح بأن تضغط الأطراف ... لتحقيق مصالحها، حتى لو لم تتغير الأسس التى قامت ... دولة إسرائيل.

إفراغ الدولة الفلسطينية من مضمونها مقابل وعود غامضة

صلاح خليل
كاتب وصحفى، السودان

الصهيونية هى حركة سياسية يهودية حديثة العهد تعود الى القرن التاسع عشر، تدعو الى قومية يهودية، وكان من الاسباب الرئيسية لظهورها تصاعد حدة معاداة اليهود وفرارهم من روسيا وأوروبا الشرقية الى أوروبا الغربية وأقطار اخرى ومنها فلسطين.

وحينما انتقل مركز ثقل الحركة الصهيونية إبان الحرب العالمية الثانية من إنجلترا الى الولايات المتحدة الامريكية، وبدا أن الرأى العام الامريكى يميل الى العطف على الحركة الصهيونية، بتأثير من العدد الكبير من اليهود الذين يتمتعون بنفوذ كبير وبخاصة فى نيويورك، اتخذ الكونجرس الامريكى قرارا يعضد إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين. وأعتقد أن الصراع العربى - الاسرائيلى هو الصراع الرئيسى فى المنطقة مقارنة بالمشكلات الأخرى فى المنطقة، مثل مشكلة العراق والسودان والصومال ولبنان وايران، لانه صراع ممتد. ومن الممكن أن تزال أو تحل معظم القضايا فى المنطقة، سواء كانت احتلال العراق عن طريق جلاء التحالف الاستعمارى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عنها، أو ازالة الأسباب التى أدت إلى نشوب الحروب الأهلية فى كل من دارفور والصومال ولبنان عن طريق وفاق وطنى بعيد عن الاجندة الدولية. ولكن الصراع العربى - الاسرائيلى يختلف شكلا ومضمونا عنها.

لن ولم تتمكن عملية السلام فى الشرق الأوسط - التى انطلقت فى مدريد عام ١٩٩١- من حل الصراع العربى - الإسرائيلى، فلم تتمكن مسيرة السلام من لجم الأطماع والتوسع والاستيطان والمصادرة والعدوان الإسرائيلى، ولم تمنع إسرائيل من انتهاك حقوق الإنسان الفلسطينى، كما انها لم تمثل خيارا واقعيا بديلا للحرب والمواجهة، ولذلك لم تعد رهانا سياسيا ناجحا كما ظهرت فى بدايات انطلاقها عام ١٩٩١.

فالإسرائيليون يريدون قدر الإمكان إفراغ الدولة الفلسطينية من مضمونها مقابل وعود وصياغات غامضة. إن حل الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى يحتاج الى معجزة لأسباب عدة تبدأ من قرارات الاستيطان وتنتهى بالمواطن الفلسطينى الذى لم يعد قادرا على حبس احتقانه اكثر من ذلك.

أما الموقف الأمريكى المؤثر بقوة فى مجمل الصراع العربى - الإسرائيلى، كما يظهر للعيان، فيبدو شديد الحماس والتأييد للطرف الإسرائيلى على حساب الطرف الفلسطينى صاحب القضية، بما يعنى وجود تنسيق إسرائيلى - امريكى مسبق يطغى بظلاله على كل المبادرات. فى مثل هذه القضية القومية، نجد أن الطرف الامريكى هو الحاسم فى إيجاد أى اتفاق، وإجبار الطرف الإسرائيلى على القبول به.

وعن موقف العرب من الصراع، فحدث ولا حرج، فالتشرذم واضح بين مطبع مع النظام الأمريكى وتفضيله للمصالح الخاصة على هذه القضية الأزلية، وبين حكومات ضعيفة لا حول لها ولا قوة. وتكمن المشكلة فى عدم وجود آلية موحدة تجمعها. وحتى المبادرة العربية الأخيرة للسلام التى تبنتها الجامعة العربية كتب لها الفشل قبل قيامها، فمؤتمر أنابوليس الأخير -الذى لم يضف جديدا- أثبت أن الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى لا يملكان القدرة على حسم العديد من القضايا التى يتم التفاوض حولها، وهو ما يجعل التسوية تراوح مكانها خلال العام الحالى باستثناء بعض الإجراءات الشكلية غير الجوهرية، وهو ما يفتح الباب ثانية أمام الخيارات الفلسطينية والعربية بل والإسرائيلية الأخرى. ولذلك يمكن القول إن أفق التسوية السياسية خلال العام الحالى محدود للغاية، وإن سياسة الخيارات الأخرى سوف تتبلور لدى مختلف الأطراف، وهو ما يبقى الصراع مفتوحا، وربما يوسعه.

الصراع ممتد لأسباب عقائدية وإقليمية ودولية

عبدالله عبدالعاطى أحمد الفرجانى
طالب دكتوراه فى جامعة القاهرة، أستاذ جامعى فى ليبيا

إن المتتبع لنشأة ما يسمى بدولة إسرائيل، ويربط الأحداث الدولية، يجد الاجابة للسؤال المطروح عن رؤية نشأة إسرائيل، فظهور إسرائيل ارتبط بأحداث دولية مختلفة تتفق فى طبيعة المكون الاساسى لهذا الكيان، ألا وهو العنصرية، أى أنه كيان عنصرى وجد من الأساس. ففكرة النشأة كما ذكرنا ارتبطت بكيانات اخرى، هى رودس الذى أسس ما عرف بدولة روديسيا، وايضا نشأة جنوب إفريقيا الكيان العنصرى السابق. فالفكر الصهيونى لمؤسس دولة إسرائيل هرتزل كان له صلة ومتفقا مع رودس وايضا مؤسسى دولة جنوب إفريقيا العنصرية التى زالت كما زالت دولة روديسيا، وأصبحت الآن تعرف بزيمبابوى وعاصمتها هرارى.

تعد إسرائيل كيانا عنصريا من حيث المنشأ والممارسة اليومية

التى نراها فى السلوك السياسى تجاه الفلسطينيين والعرب لاختراقها القوانين والمواثيق الدولية، سواء كان من حيث حقوق الإنسان أو قواعد القانون الدولى الإنسانى، وخرق الاتفاقيات الدولية والتلاعب بالمؤتمرات وإحاكة المؤمرات، وهذا بدوره أمد الباحث فى تكوين رؤيته حول هذا الكيان.

أما إذا نظرنا إلى مسألة الصراع، فإنه صراع ممتد لا يمكن إصدار أحكام مسبقة لكيفية إنهائه لأنه يرجع لأمور متعددة عقائدية وإقليمية واستراتيجية دولية.

أما من حيث الصراع مقارنة بما يدور ودار فى السودان والعراق ولبنان وإيران، فأعتقد أنه لا توجد مقارنة بينها إلا المصالح الدولية وهى فى حقيقة الأمر صراعات عابرة.

أما الصراع العربى - الإسرائيلى (الصهيونى)، فهو صراع مستمر بوجود هذا الكيان. لا يمكن حل الصراع إلا بوجود حكم ديمقراطى أسوة بما حدث فى جنوب إفريقيا، فهذا هو الحل، حسب وجهة نظر الباحث. والأطراف الدولية كما وقفت مع السود فى جنوب إفريقيا، فهى مطالبة بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين لحل الصراع.

"المجتمع الدولى عاجز عن التأثير فى مسار الصراع"

الحاج إسماعيل زرقون
باحث سياسى، ماجستير علوم سياسية، الجزائر

يعتبر الصراع العربى - الإسرائيلى أكثر الصراعات التاريخية الممتدة - أى التى تزيد على خمسين عاما متواصلة - التى عرفها العالم المعاصر، حيث تمتد جذور الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الكيان الإسرائيلى فى فلسطين عام ١٩٤٨، وهو كيان استيطانى، صهيونى، استعمارى ذو أطماع توسعية مستوحاة من العقيدة الصهيونية التى تعتبر الأرض من المتغيرات الثابتة التى لا يملك أى أحد فى إسرائيل أو خارجها صلاحية التغيير أو التنازل عن بعض منها. وبالتالى، فهى تسعى إلى الزيادة والتوسع فى المستوطنات على حساب الضفة، والأراضى العربية.

يمكن اعتبار عدم التوصل إلى تسوية جدية للصراع العربى - الإسرائيلى المصدر الرئيسى للأزمات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار فيها. فكما دعت أطراف دولية، وهو ما أميل إليه، فإن تحقيق الاستقرار وحل أزمات المنطقة يمر عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية والجولان وإقامة سلام شامل وعادل لكل الأطراف المرتبطة بالصراع.

فهذا الصراع يمكن اعتباره صراعا ممتدا، والملاحظ أن كل المبادرات المطروحة وصلت إلى طريق مسدود، وذلك لعدم توافر الشروط اللازمة لتسوية هذا الصراع، حيث لابد من تحديد الهدف النهائى لأية مفاوضات، والذى ينبغى أن يكون واضحا لا غموض فيه للتوصل إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. ويتمثل هذا الهدف - كما دعت إليه المبادرة العربية ٢٠٠٢ - فى توفير الأمن والاعتراف بدولة إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا، مقابل إنهاء الاحتلال للشعب الفلسطينى، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمتها، وحل عادل لقضية اللاجئين، واسترجاع سوريا لأراضيها المحتلة، ودولة لبنانية كاملة السيادة والاستقلال.

أما فيما يخص مواقف الأطراف المؤثرة فى الصراع، فيمكن اعتبار الاهتمام الدولى - المجتمع الدولى - قائما ومتسعا (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى)، غير أنه عاجز عن التأثير فى مسار هذا الصراع وتطوراته نتيجة الرفض الأمريكى والإسرائيلى لأى تسوية خارجة عن الأطراف الرئيسية للصراع، مما يؤدى إلى القضاء على أية محاولات دولية فى مراحلها الأولى.

بالنسبة لموقف العرب، فإنه مادام النظام الإقليمى العربى مفككا وضعيفا، علاوة على ضعف دوله منفردة، وتباين مواقفها تجاه الصراع، فلن يؤدى ذلك إلى التوصل إلى إيجاد حل شامل وعادل للصراع العربى - الإسرائيلى.

هناك تصرف بحرية شبه مطلقة للكيان الإسرائيلى (تكريس أعمال استيطانية فى الضفة، وحصار شبه كلى لغزة)، وهو يمثل خرقا صارخا لقواعد ومبادىء القانون الدولى الإنسانى.

وإنه لمن المحزن أن ننظر إلى تغير اتجاه الصراع من صراع ضد إسرائيل إلى صراع بين حركتى فتح وحماس، وهو ما يضعف المركز التفاوضى الفلسطينى بشأن تقدم عملية السلام، والوصول إلى حل دائم وشامل وعادل.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن اعتباره منحازا تماما لإسرائيل من خلال عدم التدخل لوقف العدوان الإسرائيلى على الضفة والقطاع، وهو ما يشكل عائقا أساسيا أمام أية جهود للتوصل إلى تسوية عادلة لهذا الصراع.

قراءة فى إشكاليات الصراع العربى - الإسرائيلى

د. جاسم يونس الحريرى
أستاذ العلاقات الدولية المساعد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد

فى الحقيقة والواقع يمكن النظر الى "إسرائيل" على أنها كيان غريب، ومصطنع، زرع فى المنطقة العربية كنواة لتفتيت الوطن العربى، وجعلها بوابة لإثارة المشاكل العرقية والطائفية. ويحسب لبريطانيا والدول الغربية الفضل فى بث روح الحياة الى هذا الكيان المغتصب، والعنصرى، والعدوانى، منذ إطلاق الوعد المشئوم، ذى الصيت المعروف باسم "وعد بلفور" عام ١٩١٧ وأتذكر جيدا الكلمة التى قالها نورمان بينتويج، أحد غلاة اليهود

في مذكراته، وهو يصف الوعد "إن هذا الوعد لم يكن عملا طائشا، أو وجدانيا للحكومة البريطانية كما كانت تمثل أو تعكس قياسات الهدنة السياسية، إنه قرار مدروس من السياسة البريطانية"، وتبعا لذلك استغلت بريطانيا الوضع الخاص لفلسطين وكلفت عددا من اليهود الانجليز بالاضافة الى نظرائهم الامريكيين، منهم هربرت صموئيل، وفلكس فراكفورتز، بتضمين وثيقة الانتداب البريطاني الضمانات الاساسية لتحويل فلسطين الى ما يسمى "بوطن قومي يهودي"، وعرفت تلك الوثيقة باسم "صك الانتداب".

واعتقد أن رؤيتي "لإسرائيل" بهذا الشكل لم تنبع من فراغ، لاسيما أن دراستي في الجامعة لمرحلة الماجستير والدكتوراه كان جزء كبير منها لرصد هذا الكيان الهجين، والتخصص في تأثير ملامحه، وانعكاساته على المنطقة العربية، وعليه أعتقد أن العوامل والأحداث التي أثرت على تشكيل رؤيتي "لإسرائيل" تستند الى العوامل التالية:

١- استخدام "إسرائيل" أسلوب الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان فيها عنوة والاستيلاء على القدس لتكريسها كعاصمة لها.

٢- تسخير "إسرائيل" لامكانياتها السياسية، والاستخبارية لإثارة النزاعات العربية - العربية ليتيح لها المجال للتسيد على المنطقة العربية والهيمنة عليها، وأعتقد أن ما قاله شيمون بيريز في هذا المجال يوضح مرامي "إسرائيل" من ذلك، إذ يقول "لكي نكون قوة سياسية في الشرق الأوسط، يجب أن تتسع الخلافات بين العرب".

٣- يشهد التاريخ القديم والحديث سعي اليهود و"إسرائيل" للنيل من الاسلام والمسلمين، حيث قاوموهم مقاومة عنيفة، وعملوا ما في وسعهم لتقويض الدين الاسلامي، ولا تزال نفس النوايا ماثلة في التوجهات الإسرائيلية الساعية الى الاساءة الى الاسلام، وتشويه تاريخه، وما عرف بمصطلح "الإسرائيليات" أكبر مثال على ذلك.

٤- استخدام سياسة الترويع النفسي، والتهجير القسري للفلسطينيين، والتصفية الجسدية لأبناء الشعب الفلسطيني، واستهداف منظمات المقاومة الفلسطينية ورموزها، ولنا في مجازر دير ياسين، واستهداف الشيخ أحمد ياسين، وياسر عرفات أكبر مثال على ذلك.

أعتقد أن الصراع العربي - الإسرائيلي قد يكون العنصر الاساسي والرئيسي لولادة مشكلات، وأزمات أخرى في المنطقة العربية، فلا ينكر أي مراقب أن الوجود الإسرائيلي في فلسطين المحتلة قد أثر على متغيرات البيئة الاقليمية، خاصة البيئة العربية. فهل يعقل أن ما يجري في فلسطين المحتلة من حصار جماعي، واستهداف للرموز الفلسطينية ليست له علاقة بالساحات العربية الاخرى في لبنان، والعراق، والسودان وحتى إيران؟ أعتقد أن المراقب المنصف سوف لا يتردد في القول إن عدم الاستقرار، وعدم سيادة السلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم بسبب وجود "إسرائيل" ولكن قد يسأل سائل: ما علاقة "إسرائيل" بكل ما يجري في تلك الساحات؟ أعتقد أن الاجابة على ذلك بسيطة وبسيطة جدا، لأن أحد أهداف "إسرائيل" هو أن تصبح القوة الكبرى الإقليمية في المنطقة. ولأجل الوصول الى هذه الغاية، فهي تمارس سياسة استهداف مراكز القوة العربية بصورة مباشرة وغير مباشرة. فمثلا، نرى أن غزو واحتلال العراق في أبريل ٢٠٠٣ قد حقق غاية استراتيجية إسرائيلية مهمة، هي القضاء على وتدمير القوة العسكرية العراقية التي كانت تشغل اهتمام وقلق دوائر صنع القرار في تل أبيب. وما يجري في لبنان منذ حرب يوليو ٢٠٠٦ وحتى الآن يعطي للمراقب انطباعا بأن "إسرائيل" لا ترغب في استقرار دول الطوق لها ومن ضمنها لبنان التي تعيش أزمة فراغ سياسي خانقة. وفي الساحة السودانية، تشير أكثر من دلالة إلى ارتياح "إسرائيل" في ظل سيادة التوتر الداخلي في هذا البلد الذي ترغب في تفتيته الى عدة دويلات عرقية وطائفية. وقد كتبت في هذا الموضوع دراسة واسعة نشرت في المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، صدرت عن دار البشير للنشر والتوزيع والترجمة عام ٢٠٠٧، والموسومة "الاستراتيجية الإسرائيلية لتفتيت الوطن العربي" تتناول اهتمامات "إسرائيل" لتفتيت الاقطار العربية، ومن ضمنها السودان، مدعمة بالوثائق العبرية، والاجنبية والخرائط الإسرائيلية التي تدعم ذلك.

أما في الساحة الايرانية، فإن الملف النووي الإيراني قد يشكل أداة بيد الدول العربية والاسلامية لردع الترسانة النووية الإسرائيلية، ولذا فالمراقب المنصف يلاحظ التحريض الإسرائيلي بدعم من الولايات المتحدة الامريكية لكبح جماح هذه القدرات، لانها ترى فيها تهديدا حقيقيا عليها وعلى وجودها في فلسطين المحتلة. المهم أن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يزال يشغل المرتبة الاولى من الازمات الاقليمية وقد يشكل الاحتلال الامريكي للعراق المرتبة الثانية، وتأتي بعدها المشكلات الاخرى في السودان ولبنان، وإيران.

وأعتقد أن أبسط الشروط الواجب توافرها لإنهاء هذا الصراع هو تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة، وهي التمتع بحق تقرير المصير، وإعلان دولته الوطنية بانقلاع الاحتلال الإسرائيلي البغيض. وأعتقد أن وجود اليهود داخل فلسطين لا ينبذه الشعب الفلسطيني، لأن الفلسطينيين ليست لهم مشكلة مع اليهود، وإنما الاشكالية تنحصر في المشروع الصهيوني الاستعماري.

أعتقد أن "إسرائيل" والولايات المتحدة الامريكية تقفان على أرضية واحدة، لأن الاهداف مشتركة، والاستراتيجية متناغمة للهيمنة والوصاية على المنطقة العربية، بالرغم من أن المجتمع الدولي يرفض التوجهات الإسرائيلية لاستهداف الارض والشعب الفلسطيني. إلا أن النفوذ الإسرائيلي داخل المجتمع الدولي قد قوض إرادة المجتمع الدولي للوقوف ضد المشروع الصهيوني. أما القيادات الفلسطينية، فلا تزال تتقاذفها الطموحات المتصارعة الداخلية التي قد تقوض دورها الوطني والقومي. أما الموقف العربي، فهو لا يزال يراوح مكانه وكل دولة ما زالت منشغلة بمشاكلها الداخلية. ولا توجد صحوة عربية حقيقية لانقاذ القدس من براثن الصهاينة الذين لا يزالون ينفذون مشروعهم التوسعي، ولا تزال بعض الدول العربية تسعى للتطبيع مع "إسرائيل"، بالرغم من عدم توافر التكافؤ بين الطرفين في القوى والمصالح. وهو أبسط ما تتطلبه أي عملية تطبيع بين أي طرفين في العالم.

إسرائيل فى الذهنية العربية .."عدو" تقليدى و"حليف" غير ودى

د. خالد الجنفاوى
كاتب، الكويت

شهد الصراع العربى - الإسرائيلى تطورات متعددة فى السنوات الأخيرة، يبدو أنها أثرت بشكل مباشر على موقع إسرائيل فى الذهنية العربية التقليدية. فمع أن الكيان الدينى والعرقى الأوحد فى الشرق الأوسط لا يزال فى نظر القانون الدولى، ومن وجهة نظرعربية جماهيرية قوة غاشمة ومعتدية ومغتصبة لحقوق الشعب الفلسطينى ومحتلة لأرضه، ولكنها الآن يبدو أنها تحولت فى البروتوكول السياسى العربى العام الى دولة وشريك (ولو كان غير ودى) فى عمليات السلام، يتمتع بالدعم اللامحدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فبسبب تأجج المناوشات الأمريكية - الإيرانية مؤخرا والتحولات السلبية الطارئة فى العلاقة العربية - الإيرانية منذ الغزو الأمريكى للعراق، بدأت إسرائيل، على نحو مجازى على الأقل، تتحول الى ما يشابه الحليف الخفى للعرب مقابل عدو مشترك، سواء كان هذا الأخير متخيلا أو حقيقيا. فتحول الاهتمام العربى نحو التركيز على مشاكل إقليمية أخرى مثلما يجرى فى دارفور السودان، ولبنان والعراق، أدت - حسبما نعتقد - الى بدء ما يشابه عملية تغيير أيديولوجية وفكرية تدريجية تربط حل الصراع العربى - الإسرائيلى بما سيتوافر من فرص تسوية مستقبلية تدعمها الولايات المتحدة والمجتمع الدولى ساعة ما تتوافر الظروف الإقليمية المناسبة. فلم يعد الصراع العربى - الإسرائيلى صراعا فعليا وأيديولوجيا ممتدا كما كان فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى فى أثناء مرحلة التعبئة الشعبية العربية ضد عدو مشترك، وهذه التعبئة العربية التاريخية ضد إسرائيل ربما لم تتجاوز أيضا كونها استقطابا أيديولوجيا عشوائيا افتقد من الأساس، ومنذ بداية هذا الصراع الشرق أوسطى، لوجهة نظر سياسية عربية موحدة وعملية تنفع للتعامل الحاسم مع إسرائيل. ولذلك نعتقد أن "الصراع العربى - الإسرائيلى التاريخى" تحول هذه الأيام الى صراع "إسرائيلى - فلسطينى" أو ما يمكن وصفه بشكل موضوعى "خلافات خاصة" ومعقدة فى طريقها للحل بين دولتين جارتين تتشاركان فى إرثين تاريخى وسياسى متشابهين. فلا نظن فى هذا السياق أن فرص التسوية الاسرائيلية - الفلسطينية مستحيلة التحقيق، لأن الصراع لم يعد متشعبا على نطاق جغرافى شرق أوسطى واسع، مثلما حصل خلال الحروب العربية - الإسرائيلية السابقة. بل ما إن تتوافق الرؤى الفلسطينية والإسرائيلية والأمريكية على بضعة حلول واقعية لهذه الأزمة، فلن يكون ممكنا بعد ذلك الحديث عن وجود صراع إسرائيلى - عربى حقيقى. وما سيحدد العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية المستقبلية - حسبما نعتقد - هو النجاح فى التعرف على المصالح المشتركة وتفعيل المشاركة الاقتصادية والتجاور السلمى. ولكن من أجل أن ينجح أى نوع من التسوية للأزمة الفلسطينية - الإسرائيلية، فيجب على طرفى الصراع (السلطة الفلسطينية وإسرائيل) إبداء رغبة حقيقية فى تحقيق العيش السلمى داخل كيانين سياسيين مستقلين. فأغلب التدخلات العربية السابقة فى القضية الفلسطينية وما يجرى حاليا من تدخلات إيرانية سافرة فى العراق وما نشهده حاليا من علاقة مشبوهة بين إيران وحماس وغيرها من المنظمات الأصولية، لم ولن يجدى نفعا فى حل المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية. فجزء كبير من التدخلات التاريخية فى هذا الشأن كان فى الماضى ولا يزال توجهه رغبة واضحة فى تحقيق المصالح الوطنية الخاصة على حساب الحاضر والمستقبل الفلسطينى والإسرائيلى.

ستون عاما والأرض الفلسطينية لا تزال محتلة

عفراء أحمد البابطين
باحثة سياسية، الكويت

بعد مرور ستين عاما من الاحتلال الإسرائيلى لأرض فلسطين، أصبح بالإمكان التأكد وبشكل جلى من أن عملية التسوية باتت أمرا بعيد المنال. فقادة إسرائيل، بدءا من بن جوريون وصولا إلى أولمرت، أثبتوا فى كل مناسبة وفى كل وقت أن عملية السلام ميتة قبل أن تبدأ. لذا نجد أن إسرائيل فى محصلة سياستها تسعى لمصادرة الاراضى والإبقاء على المستوطنات وتوسيعها والسيطرة على القدس وبناء الجدار وتقسيم الأراضى المحتلة. فضلا عن الاستمرار فى عملية المفاوضات وعملية السلام التى - دون أدنى شك - لا تسعى إسرائيل من خلالها إلى التوصل الى حلول يمكن التفاوض عليها وإنما ترمى لفرض حلولها التى تستند على ضم أكبر مساحة من الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧، والانسحاب من الأراضى ذات الكثافة العددية حتى تقام دولة فلسطينية عليها. وترجع سياسة قبول إسرائيل لمبدأ قيام الوطن الفلسطينى لتخوفها من العامل الديموجرافى، حيث لم يبق لإسرائيل حل للحفاظ على الهوية اليهودية لدولة اسرائيل إلا بالسماح بإقامة دولة فلسطينية، لأنها تدرك استحالة تهجير كل الفلسطينيين من أرضهم وصعوبة ضم الفلسطينيين وانخراطهم داخل المجتمع الإسرائيلى.

لقد كان - ولا يزال - الصراع العربى - الإسرائيلى من أكثر القضايا التى تسيطر على الساحة الدولية، وقد أخذ هذا الصراع يتطور ويتعقد ويتشابك فى ظل ظروف وتفاعلات إقليمية ودولية مختلفة. ولا شك فى أن السنوات الأخيرة فى عمر هذا الصراع تختلف وبشكل كبير عما سبق، حيث إن الأوضاع الإقليمية المتوترة والمضطربة فى منطقة الشرق الأوسط، والتى تمخضت عنها ملفات شديدة التعقيد والتركيب، ضاعفت من أطراف

الصراع وغيرت من ملامح عملية التسوية. فلا يمكن اليوم الحديث عن عمليات تسوية دون الأخذ بعين الاعتبار الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية الجديدة منها والقديمة للصراع.

فالكثير مما سيحدث لعملية التسوية يتوقف على نتائج الصراع الداخلي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، والذى أضحى يهدد مدى إمكانية قيام دولة فلسطينية تتجاور مع إسرائيل من عدمه. فمنذ نجاح حركة حماس فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، رسمت بحقائق وواقع عطل من عمليات التسوية الممكنة. فقد دفع الشعب الفلسطينى - ومازال يدفع - تكاليف كبيرة وباهظة، سواء فى فشل حركة حماس فى المضى فى تنفيذ التغيير والإصلاح فى السياسات الفلسطينية، أو فى تحرير الأرض وهزيمة العدو، على افتراض أن حركة حماس تستند على مبدأ المقاومة وترفض التنازل عن شرعية الأرض وترفض التقدم فى عملية السلام مع إسرائيل. لكن لم تفلح حماس فى تجنب الصراع المباشر مع فتح، وفشلت فى الحصول على الدعم، سواء العربى أو الإسلامى، أو حتى الدولى، فضلا عن فشلها فى تحقيق التغيير والإصلاح المنشود داخل البيت الفلسطينى، فعجزت بالأخير عن فك الحصار وتوفير الأموال والتخفيف عن معاناة إنسانية كارثية تتكرر كل يوم.

ولسنا بمنأى عن دور الأطراف الخارجية فى عملية التسوية، خاصة الدور الأمريكى فى هذا السياق. فبعد الدخول الأمريكى للعراق وإسقاط نظامه، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا أكثر انحيازية لإسرائيل عن ذى قبل، تجسد فى عملية تسوية سلمية مؤقتة ومرحلية تشكلت فى خريطة الطريق من ناحية، وخطة الانفصال الأحادى الجانب من ناحية أخرى. ولعل المطلب والحاجة الأمريكية الآن - للإبقاء على مصالحها فى المنطقة- سواء على صعيد الأمن القومى الأمريكى أو على صعيد ضرورة الاستعجال فى تحقيق خطوات تنفيذية فى مجال عملية التسوية بعد الفشل الأمريكى فى كل من أفغانستان والعراق - هى تأمين السقف الأدنى للمطالب الفلسطينية التى تتجسد فى استعادة الأراضى المحتلة ١٩٦٧، بما فيها القدس، والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وإعلان دولته المستقلة، وعودة اللاجئين. ويعتبر هذا الحل مرهونا بإدراك القيادات الفلسطينية أن المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط لا تتم إلا من خلال الفلسطينيين، وهذه الورقة لن تتم الاستفادة منها مادام الصراع الداخلى الفلسطينى مستمرا، ومادامت حماس مستمرة فى الإبقاء على استخدام النهج المتشدد والصلب فى التعامل مع المعطيات الخاصة بعملية التسوية.

أما بشأن الدور الإيرانى المتصاعد فى الصراع العربى - الإسرائيلى، فإن التقارب والتعاون "الحماسى الإيرانى" لا يصب فى مصلحة القضية الفلسطينية بأى شكل من الأشكال، لأن سياسات إيران فى إحراج أمريكا وإحلال هيمنتها، عبر السيطرة على دول فى المنطقة سواء بالدعم المادى أو المعنوى، هى بالأساس سياسة خطرة يمكن أن تجر المنطقة ككل إلى منعطفات حادة وفوضى قد لا تحمد عقباها. فالرسالة التى تسعى إيران للعمل من أجل تصديرها تحمل فكرة مؤداها أنها قادرة على إحداث الفوضى فى كافة ملفات المنطقة، ومنها الملف الفلسطينى. ولا يختلف الحال فى جوهره، وإنما فى كثير من أجزائه وتفصيلاته فى كل من الملف العراقى والملف اللبنانى. وبالرغم من وجود قاسم مشترك يجمع إيران وحماس فى إطار الصراع مع إسرائيل، كالاستمرار فى مقاومة الاحتلال، وتأكيد إعادة التعامل مع القضية على أنها معادلة فوز وخسارة يتحصل فيها الفائز على كل شىء والعكس صحيح، إلا أن هذه القواسم ليست المحرك الأساسى لسياسات إيران نحو الصراع مع إسرائيل ونحو المنطقة. كما أن موقع كلا الطرفين يختلف شكلا ومضمونا فى الصراع، فحركة حماس تظل طرفا أساسيا ومباشرا لعملية التسوية.

لكن إذا كان أصحاب القضية الفلسطينيون يفتقدون رؤية واضحة واستراتيجية واحدة يستطيعون إقناع أنفسهم بها قبل غيرهم، فإن الحديث عن التسوية سيبقى صعب المنال، لأن الجانب الفلسطينى إذا بقى على إشكاليات السلطة، وبقى عاجزا عن تجميع صفوفه وإعادة اللحمة الفلسطينية، فإن إسرائيل فى نهاية المطاف ستستغل هذا التبعثر فى الأوراق والرؤى والأجندات الفلسطينية، وستستمر فى اجتياح الأراضى وفرض الحصار وتهديد الشعب الفلسطينى، وبالتالى تتحطم الآمال المعلقة على صنع السلام بالمنطقة، وستنتقل المفاوضات إلى مرحلة يكون فيها الجانب الإسرائيلى أقوى بكثير، والذى سيخفض بدوره سقف المطالب الفلسطينية إلى درجة أقل ما يقال عنها إنها حقوق شرعية فلسطينية.

"فرص التسوية تتلاشى.. وإسرائيل خطر على الأمن القومى"

محمد خلفان الصوافى

باحث فى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات

من المفارقات الغريبة لهذا الاستطلاع أنه جاء فى توقيت كانت فيه الطائرات الإسرائيلية تشن غارات ضد مواطنى غزة، انتقاما من إطلاق "حماس" لصواريخ القسام، وهو ما خفف على نفسى جهدا ذهنيا فى إثبات بديهية ومسلمة يتفق عليها أغلب العرب والمسلمين فى ناحية تصنيف موقع الدولة اليهودية فى الذهنية العربية، وهى أن إسرائيل لا تزال عدوا للعرب، لأن هذه الحقيقة طرحت مؤخرا وبشكل كبير بين العديد من الباحثين العرب كمادة للنقاش وتباين مدى صحتها. وأخطر ما فى هذا النقاش أنه استهدف الشباب الذين لم يعيشوا تجارب الحروب العربية - الإسرائيلية.

الخطط الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى والمعروفة بسياسات "العقاب الجماعى"، أفرزت حالة من التوافق العربى ضد إسرائيل، فتلك السياسات أكدت لدى الكثيرين أن السياسة الإسرائيلية تحرج المواقف المعتدلة التى تحاول أن تخفف من لغة النقد والعداء ضدها، كما كان الأمر فى حربها ضد لبنان فى

صيف عام ٢٠٠٦، مما يعنى أن إسرائيل ستظل عدوا للعرب، ما دامت مستمرة فى سياستها القمعية ضد الشعب الفلسطينى واحتلالها للأراضى العربية.

مثل هذا التصنيف، إسرائيل عدو، ربما يكون غير مطروح عندما تكون فيه العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية هادئة ومستقرة أو فى حالة حدوث تقارب بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وإيران. ولكن مع أى تصعيد إسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى أو اللبنانى- كما حصل أثناء كتابة هذا الرأى - فإن الأمر يكون من السهل الحكم عليه، ولا يمكن وصف مثل هذا الموقف بأنه غريب أو لافت.

للوهلة الأولى، إذا لم تفكر طويلا وتضع فى اعتبارك الأحداث الأخيرة فى المنطقة منذ ٢٠٠٣، حيث سقوط بغداد وصعود طموحات إيران النووية وما تبعها من أحداث فى المنطقة، خاصة فيما يخص حرب صيف ٢٠٠٦ فى لبنان، فإنك ستعتقد أن القضية الفلسطينية لا زالت مستمرة على أنها القضية المركزية، كما يحب العرب أن يسموها. ولكن التحليل المنطقى لما يحدث يوضح أن تلك القضية أصبحت هامشية وتستخدم فقط لصرف الأنظار عما يمكن أن يحدث فى مناطق أخرى من العالم. أما الواقع، فإن الملف النووى الإيرانى وتدخلات إيران فى الشئون الداخلية لبعض الدول العربية، العراق ولبنان وفلسطين والبحرين، حولت الوزن النسبى لقضية العرب المركزية، ولم تجعلها على الدرجة ذاتها من المحورية والأهمية على الأقل بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث إن بعض التحليلات العربية تؤكد أن فلسطين لا تزال هى القضية الرئيسية. بل إن التقارب الحاصل بين بعض الدول العربية "محور الاعتدال" مع إسرائيل سببه- كما أعتقد - ظهور إيران كلاعب رئيسى وصانع مهم للأحداث فى المنطقة، وليس لتحول استراتيجى مفاجئ فى موقف دول هذا المحور تجاه إسرائيل.

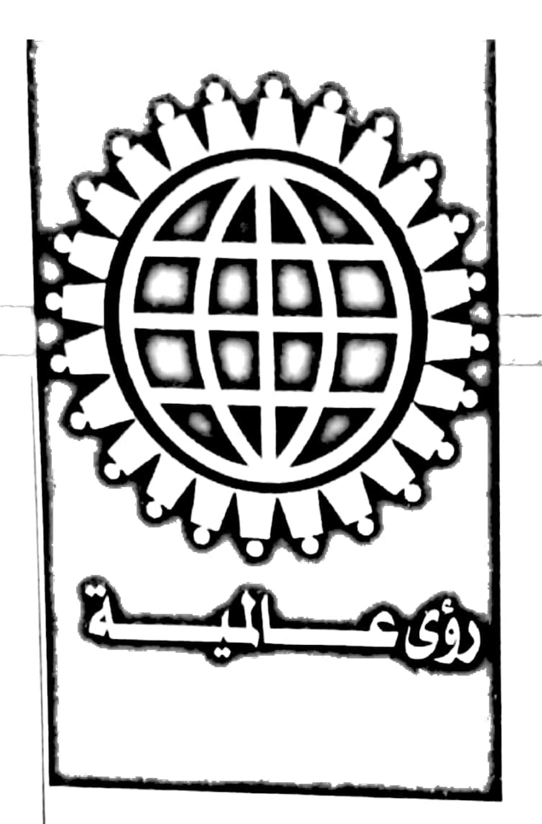
قناعتى أن القضية الفلسطينية حاليا ليست هى القضية الرئيسية للعرب كلهم، فهناك وجهات نظر مختلفة بحكم ترتيب الأولويات، فهى تؤكد أن إسرائيل تمثل خطرا استراتيجيا بالنسبة لدول الجوار لها، فى حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لدول الخليج العربى التى ترى فى إيران الخطر الأكبر، الذى يجب إزالته، خاصة أن الخطر الإيرانى واضح فى العراق ولبنان، فى حين أن الخطر الإسرائيلى لا يهدد استقرارها مباشرة.

على كل، فإن الشواهد والبراهين تؤكد أن إسرائيل خطر على الأمن القومى العربى وسياساتها تؤكد ذلك. وإذا ما نظرنا أبعد من المواقف الطارئة فى المنطقة فيما يخص خطر إيران النووى، فإنه لا ينبغى أن ينسينا خطورة إسرائيل.

فيما يتعلق بفرص تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، أعتقد، من خلال قراءتى للشواهد والتجارب خلال العقود الماضية، أن فرص هذه التسوية تتلاشى تدريجيا، وأن ما بات يطرح على طاولة المفاوضات من بدائل لم يعد يوفر الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطينى، بمعنى أن المتاح فى محاولات تسوية سابقة قد تبدد الكثير منه. ولعلى أرى أن هناك محطتين فارقتين أثرتا بشكل هائل فى مسار الصراع العربى - الإسرائيلى، أولاهما: انفراد الولايات المتحدة بقيادة ما يعرف بالنظام الدولى الجديد، وثانيتهما: اعتداءات ١١ سبتمبر وما تبعها من تحولات فى مواقف الغرب تجاه المسلمين وقضاياهم، وما يرتبط بذلك من إفرازات وخلط بين حق المقاومة والإرهاب وغير ذلك، ناهيك بالطبع عن محطات ثانوية فاصلة مثل وفاة ياسر عرفات، واغتيال الشيخ أحمد ياسين وصعود قادة جدد بدأوا مرحلة تصفية حسابات والعمل بالوكالة لمصلحة دول وقوى إقليمية تمتلك أجندات خاصة.

هذا كله لا يعنى غيابا تاما لفرص التسوية، ولكنه يعنى بالأساس صعوبة التوصل إلى هذه التسوية أولا، وإن حدث ذلك فمن خلال تنازلات مؤلمة للجانب الفلسطينى مثل التخلى عن حق العودة والتفريط فى بعض ثوابت القضايا الجوهرية للصراع والقبول بالأمر الواقع وتوازنات القوى القائمة.

تتسم السنوات الحالية من عمر الصراع العربى - الإسرائيلى بمفارقة غريبة هى الافتقار إلى قيادات كاريزمية قادرة على التفاوض وفرض أى حلول تتوصل لها مع الآخر. ويتساوى فى ذلك جميع الأطراف تقريبا، فلسطينيين وإسرائيليين، عربا وأمريكيين. ولكن أخطر ما فى المشهد الراهن فى الصراع هو صراعات الفصائل الفلسطينية على السلطة، ولعبها دور الوكيل لأطراف خارجية على حساب مصلحة الشعب الفلسطينى، فضلا عن عدم مقدرتها على بناء رؤية وطنية جامعة للشعب الفلسطينى.



...طين .. سلام لا فصل عنصرى" .. إعادة قراءة



فى عام ٢٠٠٦، صدر كتاب الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر "فلسطين .. سلام لا فصل عنصرى" ليثير ضجة ما بعدها ضجة وتم تناوله فى حينها بالبحث والمناقشة، وإن كانت الانتقادات هى الأغلب. فقد تعرض الرئيس الحاصل على جائزة نوبل فى السلام (٢٠٠٢) إلى انتقادات واتهامات وصلت إلى حد "المعادة للسامية" بسبب خصوصية الرؤية التى يطرحها لأول مرة كاتب ومسئول أمريكى سابق، لتطورات عملية السلام وأسباب فشلها ومسئولية الأطرف الإسرائيلية والفلسطينية، بل والأمريكية عن هذا الفشل.

بعد عامين من صدور الكتاب، رأت "السياسة الدولية" فى عددها الخاص، بمناسبة مرور ٦٠ عاما على نكبة الاحتلال الفلسطينى، إعادة قراءة كتاب كارتر مع مد خيط لربط ما جاء به بالتطورات الأخيرة على ساحة الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى. ويرجع اختيار هذا الكتاب، تحديدا دون غيره من عشرات الكتب الرصينة التى تناولت القضية نفسها، لعدد من الأسباب. أولا - الكاتب. فبجانب ما ذكرناه عن شخصه وكما تعرف الأغلبية، فإن كارتر هو أحد قادة معاهدة "كامب ديفيد" التاريخية للسلام بين مصر وإسرائيل، والتى أطلقت -بصعوبة- مبدأ التفاوض بين الجانب العربى ونظيره الإسرائيلى. وهو صاحب الخبرة الوثيقة والمباشرة بعملية السلام وجميع الأطراف المعنية بها لأكثر من ٣٠ عاما، والتى لم تنقطع بخروجه من البيت الأبيض، بل تنوعت أبعادها بعد تولى مؤسسته (مؤسسة كارتر)، ضمن أخريات، مراقبة الانتخابات الفلسطينية أعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦، ومشاهدته مختلف مبادرات السلام التى طرحت خلال هذه السنوات وملاحظاته لتطورات الوضع على الصعيد الداخلى لكل من إسرائيل وفلسطين.

ثانيا- الأسلوب، فالكتاب يجمع بين عنصرى الشهادة الشخصية -وهو عامل لا يستهان به للأسباب السابق الإشارة إليها- بجانب التوثيق والاستشهاد بمواقف وشهادات مسئولين معاصرين للقضية على الجانبين.

ثالثا- المحتوى، الذى طرحه كارتر من خلاله رؤيته الخاصة التى شملت بيانا بالمسئولية الإسرائيلية -التى غالبا ما يتم إنكارها غربيا- عن تدهور عملية السلام رغم وجود أسس قوية لإنجاحها، وإخضاع الفلسطينيين طوال عقود لصنوف من الانتهاكات الإنسانية التى وصلت مع مشروع الجدار العازل وملحقاته من السياسات الإسرائيلية إلى حد "الفصل العنصرى"، والذى يأتى فى نص كارتر بمعنى خاص عكس المعنى المتداول عنه، والذى استخدمه منتقدوه فى الهجوم على كتابه فى حينها.

رابعا- أغلب الأطروحات التى يتناولها كارتر فى تحليل ما كان من أمر عملية السلام وعلاقات أطرافها، ينطبق إلى حد بعيد على التطورات الأخيرة بالمنطقة بخصوص الشقاق الفلسطينى - الفلسطينى، والعلاقة شبه الطردية بين إطلاق مبادرات السلام ومواصلة إسرائيل إعادة رسم الحقائق الجغرافية والديموجرافية للأراضى المحتلة، أزمة قطاع غزة التى كان آخر فصولها حملة "الشتاء الساخن" العسكرية الإسرائيلية على القطاع وغير ذلك.

إسرائيل والسلام :

فى تناوله المثير للجدل للدور الإسرائيلى فى عملية السلام، جادل كارتر بأن لمشروع السلام الفلسطينى - الإسرائيلى أسسه التى يقوم عليها وتضمن له النجاح إذا تم التزام الأطراف المعنية بها، مشيرا إلى سلسلة ممتدة من قرارات الأمم المتحدة (فى مقدمتها القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧)، مبادرات واتفاقيات السلام، التى تتفق كلها -منذ معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وحتى إعلان خريطة الطريق فى أبريل ٢٠٠٣- على نقاط رئيسية بالنسبة للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، هى:

- تكريس مبدأ التفاوض بدلا من العنف والاعتداء لتسوية الصراع والقضايا الخلافية بين الطرفين، مع الاحتكام للمجتمع والقانون الدوليين والتزام المبدأ الأساسى.

- الأرض مقابل السلام.

- حق الشعب الفلسطينى فى التمتع بكيان سياسى مستقل

وممارسة الحكم الذاتى، الذى تطور، وفقا لوعد الرئيس جورج دبليو بوش، إلى حقهم فى الحصول على دولة مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

- انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ والوقف الفورى لمختلف أنشطة مصادرة الأراضى الفلسطينية وبناء المستعمرات.

- التسوية العادلة لأزمة اللاجئين وتعويضهم.

- تحديد مصير القدس من خلال المفاوضات بين الجانبين.

ورغم ما حددته الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة بشأن التزام الطرف الإسرائيلى بتحقيق كلى أو جزئى لهذه النقاط، ورغم الالتزام الرسمى الإسرائيلى -إلا فى حالات التحفظ والرفض الصريح- بهذه المعاهدات، إلا أن إعادة قراءة نص كارتر، خاصة الفصول المتناولة لمثل هذه المعاهدات والمبادرات، قدمت مجموعة من التكتيكات والسياسات التى التزمت بها إسرائيل طوال سنوات -ومع اختلاف حكوماتها- فى التحايل على هذا الالتزام وتقليل مردوده على أرض الواقع، إلا بما يخدم المصالح الإسرائيلية نفسها. فمثلا:

- نصت اتفاقية "كامب ديفيد" عام ١٩٧٨، بجانب البنود الخاصة بتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، على وجوب تقرير مصير الشعب الفلسطينى وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الذى ينص على انسحاب القوات الفلسطينية من الأراضى المحتلة والعودة إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧. وشددت الاتفاقية على ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى الحكم الذاتى وإجرائه مفاوضات مستقبلية، على قدم المساواة مع الجانب الإسرائيلى لتحديد الوضع النهائى فى غزة والضفة الغربية، مع احترام حقوق غير اليهود من قاطنى الأراضى المحتلة، ملحقة ذلك بما وصفه كارتر بتعهد شفهى -غير مكتوب- من جانب مناحم بيجن فى حينها "بتجميد بناء المستوطنات فور بدء المحادثات المرتقبة" (ص٥٠).

إلا أن السنوات القليلة التى أعقبت توقيع المعاهدة شهدت تفعيل أحد التكتيكات الإسرائيلية، وهو التزام موقف مزدوج من قبل كبار قيادات حزب الليكود الحاكم، الذين أكدوا مرارا أن أى مفاوضات سلام مستقبلية يجب أن تجرى فى إطار معاهدة "كامب ديفيد". إلا أنهم فى الوقت نفسه أكدوا بالتصريح والفعل فى مطلع الثمانينيات رفضهم الالتزامات التى قطعها بيجن على نفسه فى إطار المعاهدة (ص١٠٩)، ورفضهم خطاب الرئيس الأسبق رونالد ريجان، الذى أكد أن الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية المحتلة يمثل ركيزة السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط (ص١٠٤-١٠٥).

فوفقا لما أورده كارتر، شهدت هذه السنوات، بجانب الضم القسرى لمرتفعات الجولان، غزو لبنان، وضرب المفاعل النووى العراقى، ومضاعفة إسرائيل أنشطة بناء المستعمرات فى قطاع غزة والضفة. وأورد الرئيس الأسبق ما جاء على لسان كبار قيادات الحكومة الإسرائيلية، مثل وزير الخارجية -فى حينها- إسحاق شامير، الذى قلل من الأهمية التى تمثلها القضية الفلسطينية بالنسبة لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، مشددا على الحق "الطبيعى" للمواطنين اليهود فى حكم كل من الضفة وغزة (ص١٠٨).

- بجانب الازدواجية، أتقنت القيادة السياسية الإسرائيلية أسلوب تأجيل المواجهة فى بعض الأحيان. ففى عهد الرئيس جورج بوش الأب، وعقب مؤتمر مدريد (١٩٩١) الذى أسفر عن اتفاقية انتقالية بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى برعاية أمريكية، واصلت إسرائيل أنشطتها الاستيطانية بما دفع ريجان ووزير خارجيته، جيمس بيكر، إلى إدانة عمليات بناء المستعمرات بوصفها "العقبة الأكبر فى طريق السلام" (ص١٣١)، والتهديد بتجميد المساعدات المادية الدورية لإسرائيل نظير وقف بناء المستعمرات، خاصة فيما يتعلق بمناطق محددة، وهو ما استجابت له إسرائيل حتى يتم الإفراج عن المساعدات، ليعود العمل بشكل أسرع فى المستعمرات التى تم تجميدها فور انتهاء ولاية بوش الأب وفقا لملاحظات كارتر.

- من التكتيكات المستخدمة أيضا، اللجوء إلى بعض الخيارات التفاوضية التى تهدف فى الأساس إلى خدمة مصالح استراتيجية للجانب الإسرائيلى. فكارتر يربط بين اتفاقية أوسلو (١٩٩٣) والأوضاع الصعبة التى كانت إسرائيل تمر بها فى الوقت نفسه فى ضوء اندلاع انتفاضة الأقصى الأولى. فالاتفاقية نصت على انسحاب مرحلى للقوات الإسرائيلية من الضفة الغربية والانسحاب كليا من غزة، مع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى، والذى أسفر عن تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، مقابل اعتراف ياسر عرفات بدولة إسرائيل والتخلى عن العنف، مع تحديد مدة خمس سنوات للتفاوض حول القضايا الخلافية.

حققت إسرائيل بهذا الاتفاق أكثر من هدف استراتيجى، فى مقدمتها اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بها ونبذها للعنف بما يتصادم مع مواقف جماعات وميليشيات فلسطينية أخرى رفضت مبادىء أوسلو، فى مقدمتها حماس. كما أنها رفعت عن كاهلها عبء إدارة الأراضى الفلسطينية وتوفير الخدمات لسكانها، وهو الأمر الذى ازداد صعوبة من الجهة الأمنية عقب اندلاع الانتفاضة من جانب، وازدادت صعوبته العملية مع الزيادة السكانية المرتفعة فى أوساط الفلسطينيين، لتنتقل المسئولية الأمنية والإدارية عن غزة تحديدا إلى منظمة التحرير.

- هناك أيضا التقليص التدريجى من المكاسب التفاوضية والسياسية التى قد يكون الفلسطينيون حققوها فى مرحلة سابقة. فوفقا لتصريحات جاءت على لسان إسحاق رابين، وأوردها كارتر (ص١٣٦) حول اتفاقية أوسلو، فإن الأول أكد أن الاتفاقية جاءت لإصلاح ما أفسدته "كامب ديفيد". وبدلا من

...اب الكامل للقوات الإسرائيلية من كل من غزة والقطاع، ...سحاب من غزة مع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى ... وحتى مع كل هذه الاعتبارات، رفضت القيادات ...لية المتتابعة، سواء كانت ليكودية أو عمالية، الالتزام ... ولأرييل شارون (وزير الخارجية الإسرائيلى) وقتها ...الذى يصف فيه الاتفاقية بـ "الانتحار الوطنى" ويطالب ...ة الإسرائيلية بالهرولة للسيطرة على كل أراض ممكنة ...نطاق المستعمرات (ص١٤٧).

...التشكيك فى أهلية وجدية شريك عملية السلام، كان من ...ت التى تم استخدامها عقب مفاوضات طابا عام ٢٠٠١، ...نبل فى حينها إن ياسر عرفات رفض "عرضا سخيا" ...السلام متعلقا بعرض غير رسمى وغير جاد وغير موثق من ...ب إيهود باراك بإبقاء إسرائيل على ٥٪ من الضفة (ص١٥٢). ...كذلك ما جرى بخصوص رفض الجانب الفلسطينى ما وصف بـ ...العرض الأخير" للرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون، الذى ...وصفه كارتر بقوله "لا يمكن أن يقبله أى زعيم فلسطينى ويكتب له ...البقاء سياسيا"، خاصة مع تفتيته الضفة إلى جزأين غير ...منفصلين بفعل المستعمرات والطرق المؤدية لها، فضلا عن حرمان الجانب الفلسطينى أى اتصال جغرافى بالأردن. ويشير كارتر ...أيضا إلى عبثية واقعة حصار مقر السلطة فى رام الله، وتصنيف ...عرفات كشريك غير كفء، ومطالبته فى الوقت نفسه بالوقف الفورى لكافة أعمال العنف (ص١٥٨).

...هذه التكتيكات كلها، خاصة ما يتعلق منها بمصاحبة ...المفاوضات بمواصلة أنشطة التوسع الاستعمارى الإسرائيلى أو ...وضع عراقيل جديدة أمام عملية السلام، كانت سمة مشتركة بين ...ما فات وما جرى فى اجتماعات أنابوليس، التى جاءت عقب ...تمرير مشروع فى الكنيست الإسرائيلى يرفع الحد الأدنى ...المطلوب لاتخاذ قرار بشأن مصير القدس من الأغلبية البسيطة ...إلى الثلثين. كما رفض رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى إيهود ...أولمرت توقيع أى وثيقة مبادئ للاجتماع أو الاتفاق على جدول ...زمنى لسير المفاوضات بين حكومته وحكومة محمود عباس، ليزيد ...على ذلك كله بـ "اللاءات الثلاث" بعد أيام قليلة من الاجتماع: لا لتقسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة لحدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ مع مواصلة التوسع فى بناء المستعمرات.

إسرائيل والفصل العنصرى:

...بجانب التحليل الدقيق والنقدى لسياسة إسرائيل التفاوضية ...فيما يخص عملية السلام منذ كامب ديفيد وحتى الآن، فإن أكثر ...ما أثار الجدل حول كتاب كارتر واستجلب له الانتقادات العنيفة، ...بل والاتهامات بمعاداة السامية، كان ما أورده عن المعاناة ...الإنسانية للشعب الفلسطينى تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى، ...التى ازدادت صعوبته فى الفترة الأخيرة فى ضوء تفتيت الجبهة ...الفلسطينية وتصاعد المواجهة بين إسرائيل من جانب، وحركة ...حماس فى قطاع غزة من جانب آخر.

ترجع شهادة كارتر عن أحوال الفلسطينيين إلى مشاهداته ومقابلاته مع الفلسطينيين فى زيارات متقطعة لمدنهم وقراهم، وخلال إشرافه المباشر على عمليات الاقتراع فى الانتخابات الفلسطينية عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٦. لقد سجل كارتر ملاحظاته على حالة القهر والصعوبات التى يواجهها الفلسطينيون، من أهمها وأكثرها دلالة، من الناحية الإجرائية والقانونية، صعوبة احتكام الفلسطينيين للقضاء الإسرائيلى كوسيلة لحسم القضايا الخلافية بين الجانبين، خاصة مع وجود نظامين للقضاء هناك، أحدهما مدنى والآخر عسكرى، ووجوب مثول كافة القضايا المقدمة من قبل فلسطينيين أمام القضاء العسكرى الإسرائيلى. ذلك بالإضافة للحظر المفروض على المحامين الفلسطينيين بشأن الخروج من الضفة الغربية والمثول أمام القضاء الإسرائيلى (ص١١٩). ناهيك عن العراقيل التى وضعتها إسرائيل أمام العملية الديمقراطية الفلسطينية خلال انتخابات ١٩٩٦ و٢٠٠٦، والتى وصفها كارتر بالنزيهة، وإن تخللتها مصادمات بين جنود إسرائيليين والناخبين الفلسطينيين، فضلا عن عرقلة الجانب الإسرائيلى لعملية التصويت فى القدس الشرقية.

من الصعوبات الأخرى التى سجلها كارتر - وإن استشهد فى تقديمها بما ورد فى تقارير منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسليم"- عمليات هدم البيوت لأسباب أمنية أو لوجودها قرب مستعمرات إسرائيلية، أو كإجراء عقابى لاضطلاع أحد أفراد العائلة بأعمال عنف ضد أهداف ومصالح الجانب الإسرائيلى، حتى وإن كان مجرد إلقاء الحجارة فى المظاهرات شبه اليومية (ص١١٦)، ويتم ذلك بدون إعطاء الإنذار القانونى لقاطنى المنزل المستهدف إلا فى نحو ٣٪ فقط من الحالات.

وتكتمل الصورة بحصار اقتصادى وتجارى واسع تفرضه السلطات الإسرائيلية، ويأخذ أشكالا مختلفة، مثل: حظر بيع المنتجات والمحاصيل الزراعية الفلسطينية التى لها بديل إسرائيلى داخل إسرائيل، واستخدام الذرائع الأمنية لتعطيل خروج الشاحنات المحملة بالخضراوات والفاكهة عبر المعابر التى تقع تحت السيطرة الإسرائيلية حتى تفسد. فضلا عن سيطرة الإسرائيليين على غالبية موارد المياه والأراضى الخصبة، وتكرار فرض الحصار الأمنى وحملات التجويع بين الحين والآخر، فضلا عن الضربات الجوية المكثفة للمناطق السكنية والمأهولة بالمدنيين فى غزة، والتى أسقطت أكثر من ٤٠٠ قتيل وجريح فى يونيو ٢٠٠٦، وعادت فى مارس ٢٠٠٨ لتسقط المزيد. فحصار الإسرائيليين لحركة حماس داخل قطاع غزة، بعد عامين من إصدار كارتر لكتابه، دفع الأوضاع فى القطاع، الذى لا يملك منفذا إلى باقى الأراضى الفلسطينية أو الإسرائيلية أو مخرجا على البحر المتوسط، إلى حد الانفجار وخروج مواطنيه إلى رفح المصرية فى أزمة الحدود الأخيرة (فبراير ٢٠٠٨). بل إن تقريرا حديثا صدر عن مجموعة من الجماعات الحقوقية فى بريطانيا قد أكد أن الأوضاع الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية هى الأسوأ منذ عام ١٩٦٧.

إلا أن من أهم صور المعاناة، التى ساق كارتر مشاهداته حولها، هى أزمة السجناء الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية والتى تشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان والقانون الدولى، فضلا عن كونها أحد الملفات الساخنة على طاولة المفاوضات بين الجانبين. فوفقا لبيانات المنظمات الحقوقية الدولية التى أوردها كارتر، اعتقلت السلطات الإسرائيلية نحو ٦٣٠ ألف فلسطينى لفترات متفاوتة منذ عام ١٩٦٧، مسلطا الضوء على أن عددا لا يستهان به من المعتقلين الفلسطينيين هم من النساء والأطفال، وتعد الفئة الأخيرة من الفئات المستهدفة للاعتقال من سن ١٢ عاما، ويباح مثولهم أمام المحاكم من سن ١٤ عاما، وهو ما يخالف القوانين والأعراف الدولية. يسهب كارتر فى الحديث عن أحوال وحقوق المعتقلين فى السجون الإسرائيلية، مكررا ما ذكرته المنظمات الدولية مرارا وتكرارا حول إخضاع المعتقلين للتعذيب وقبول المحاكم الإسرائيلية بالاعترافات المستقاة بفعل التعذيب، فضلا عن حظر اتصالهم بذويهم أو المحامين الممثلين لهم ومثولهم أمام محاكم عسكرية. مختتما هذه الجزئية بتأكيد أن هذه الإجراءات تتناقض والقوانين الدولية واتفاقية جنيف تحديدا (ص١٩٧)، وهى المسألة التى قتلت بحثا وطرحا، ولكن أن يطرحها مسئول أمريكى بهذا الثقل والنفوذ فهو الأهم.

تتصاعد شهادة كارتر حول الأوضاع الإنسانية إلى أن تصل إلى مشروع "الجدار العازل"، الذى يصفه بأنه "فصل عنصرى يستهدف مواطنى الأراضى المحتلة من المسلمين والمسيحيين" (ص١٨٩). فوفقا لكارتر، فإن مشروع الجدار يفصل ما بين الفلسطينيين المسجونين فى غزة من جانب، وبين إسرائيل الأم ومستعمراتها فى الضفة الغربية وشريط مستعمراتها فى وادى الأردن من الجانب الآخر. بالاضافة إلى ذلك، هناك عن شبكة الطرق والكبارى والمناطق الأمنية التى ستربط هذه الأراضى الإسرائيلية بعضها ببعض لتخترق ما تبقى من قرى ومدن فلسطين وتبالغ فى تفتيتها، فضلا عن القرى التى يفصل الجدار فيها بين سكانها ومصادر الحياة بها من أرض خصبة وموارد مياه. وبناء عليه، فإن الرئيس الأمريكى الأسبق يصنف المشروع على أنه فصل عنصرى أسوأ مما جرى فى جنوب إفريقيا، ليس على الأساس العنصرى ولكن على أساس احتلال مزيد من الأراضى (ص١٩٠).

فلسطين .. كارتر .. السلام :

لا يخلو كتاب كارتر من انتقادات للجانب الفلسطينى، حيث انتقد أعمال العنف والانفجارات التى تهدد سلام وأمن إسرائيل، وتتضافر مع عوامل أخرى فى التأثير سلبا على العملية السلمية. وانتقد تحديدا ثقافة التمجيد لمنفذى أعمال العنف ضد الإسرائيليين ووصفهم بالاستشهاديين. ولكن الرجل، الذى يعد أحد أبرز مهندسى عملية السلام، يدرك أن قضية السلام تدور فى دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد، وأن بعض الإجراءات الإسرائيلية ترفع من أسهم الحركات المسلحة فى فلسطين والعالم العربى كما جرى أيام حرب جنوب لبنان (أغسطس ٢٠٠٦)، وزيادة نفوذ ميليشيات "حزب الله" على أثرها، والتى زادت معدلات دعم اللبنانيين لها مع نهاية المواجهة وفشل إسرائيل فى تحقيق أهدافها العسكرية، رغم انخفاض هذه المعدلات مع بداية الحرب (ص٢٠١-٢٠١).

فى محاولته لفهم اتصال دائرة العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أورد كارتر شهادة دكتورة حنان عشراوى، التى قالت "لقد نجحوا فى استفزاز أعمال العنف الشديدة بالضربات الجوية، وقذف القنابل، وتدمير المنازل، واقتلاع الأشجار .. ويخضعون الفلسطينيين إلى حالة من الشلل التام .. فى سجن .. ثم يتساءلون: لماذا يلجأ بعض الفلسطينيين للعنف؟" (ص١٥٤).

بعيدا عن الغضب الشعبى، أشار كارتر إلى استعداد القيادة المتحكمة فى فلسطين، بما فى ذلك الميليشيات والحركات المعادية لإسرائيل وفقا لعقيدتها، للتفاوض والتوصل إلى تسويات وحلول وسط. وقد بنى كارتر رأيه هذا على مناقشات أجراها مع بعض قادة حركة حماس، التى كان فوزها فى انتخابات ٢٠٠٦ علامة فارقة فى تاريخ الوحدة الوطنية الفلسطينية ومسار العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، حيث صرح كارتر بالدور الذى لعبته القوى الخارجية، إسرائيل والولايات المتحدة، فى توجيه العملية السياسية الفلسطينية فى عهد ما قبل عرفات، وإصرارها على مجىء قيادة مختلفة تكون أقدر على إدارة عملية السلام -على حد تعبيرهم- وهو ما كان مع محمود عباس رئيسا للوزراء. ولكن هذا التحول كان بداية قوية لانشقاقات داخل الإدارة الفلسطينية بين عباس وعرفات، ثم السماح بتفعيل أداة التدخل الخارجى فى نتائج العملية السياسية الديمقراطية الفلسطينية، عقب فوز حماس، التى أبدت قدرا من المرونة -دون تفريط حتى لا ينفرط عقد قاعدتها الشعبية- من أجل التوصل إلى حل.

ولكن ما كان بعد كتاب كارتر، أن مواصلة التدخل ومحاولة إعادة تشكيل الواقع السياسى الفلسطينى، تحت شعار الإصلاح المؤسسى والضغط المبالغ على حماس بدون حوافز سياسية توازن هذا الضغط، أدتا إلى عزل قوة رئيسية حاليا فى المشهد الفلسطينى. كل ذلك لم يصب فى صالح الفلسطينيين ولا الإسرائيليين الذين أكد كارتر أنهم أحوج ما يكونون إلى تسوية خاصة، مع تعاظم الأسهم الديموجرافية للفلسطينيين، وعدم جدوى أغلب الخطط الأمنية فى وضع حد لأعمال العنف.

كارتر الذى وصفه البيت الأبيض مؤخرا بأنه لا يعتد برأيه لتماديه العام الماضى (٢٠٠٧) فى انتقاد الولايات المتحدة وبريطانيا لقرارهما غزو العراق، وصل بمكاشفته القيادة الأمريكية -مصرحا وبدون أى تلميحات- إلى جهل أغلب أعضاء الكونجرس الأمريكى بحقيقة الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية وتطورات الصراع بالمنطقة، وأن مخاوفهم من خسارة مقاعدهم البرلمانية، تحت وطأة جماعات الضغط الإسرائيلية واليهودية، تحول دون تماديهم فى محاولات التحقق والبحث. أغلب ما وثقه وسجله كارتر فى كتابه لا يزال قائما، والباقى منه سار من سيئ إلى أسوأ.

نظرات فى العلاقات الدولية

د. السيد أمين شلبى

عالم الكتب، ٢٠٠٧

يطل الكاتب تفاعلات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما أفرزته من متغيرات جديدة على الساحة، أبرزها انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم الجديد. كما يرصد الكاتب من خلال متابعة عميقة ودقيقة كل ما يجرى على الساحة الدولية وأهم الآراء والخبرات على مختلف الأصعدة ومن مختلف البقاع. وعلى ضفاف الكتاب، نجد تقسيمات أربعة للموضوعات يفتتحها الكاتب بقضايا الشرق الأوسط فى صدر الكتاب. ويوضح من خلال هذا الجزء السمات العامة للشرق الأوسط وأهم التفاعلات التى طرأت على ساحته، باعتباره ساحة إعلان النظام العالمى الجديد عقب حرب الخليج الثانية. واستمر الشرق الأوسط ساحة للتفاعلات الدولية والإقليمية، وفى أحيان أخرى برز باعتباره ساحة لصراع الكبار وطموح الصغار وتطلعهم للمكانة الدولية. واستعرض الكاتب المبادرات المختلفة التى طرحت فى إطار محاولة فرض شرق أوسط جديد بملامح جديدة - على حد تعبير المسئولين فى الإدارة الأمريكية - ومصير هذه الأطروحات ومستقبل المنطقة ككل، خاصة بعد الحرب على العراق، عارضا لآراء ريتشارد هاس الجريئة فى هذا الإطار عن شرق أوسط مغاير لما تتمناه وتتوقعه الإدارة الأمريكية الحالية. وعن محاولات الإدارة الأمريكية وكيفية تعاملها مع مختلف قضايا الشرق الأوسط، يقوم الكاتب بتحليل رؤية الإدارة الأمريكية للقضية الفلسطينية والملف النووى الإيرانى. ويحلل الكاتب قضية الديمقراطية واختلاف النظرة الأمريكية لها فى المنطقة، وما يستتبعه هذا الخلاف فى الرؤى إلى خلاف آخر حول منهج الإصلاح، والخطوات التى تطالب بها الإدارة الأمريكية مثيلاتها فى المنطقة لكى تتقى شر الإرهاب والعنف.

ويستعرض الكاتب ردود الفعل الدولية على الحرب الإسرائيلية على لبنان، وما أسفرت عنه من آثار ونتائج، عروجا على الوضع فى العراق. ويقدم الكاتب وفقا لهذا تحليلا لاستراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة. وفى هذا الإطار، يعرض لتأثير اللوبى الصهيونى على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، مشيرا إلى دراسة كل من الأستاذين جون ميرشهايمر وستيفن والت، والتى على أثرها تعرضا لهجوم عنيف من اللوبى اليهودى ومناصريه. وتكشف الدراسة - كما يوضح الكاتب فى هذا الجزء - عن التأثير الواضح للوبى اليهودى فى سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، ويقدم تفسيرا للانحياز الأمريكى الصارخ للسياسات الإسرائيلية على حساب المصالح العربية. وبمناسبة مرور خمسين عاما على حرب السويس، يحلل الكاتب هذه الحرب من حيث مقدماتها الدولية والإقليمية وتداعياتها. وخاتمة لهذا الجزء، يتساءل الكاتب عما بعد ستين عاما من الصراع فى الشرق الأوسط، مؤكدا فى خاتمته أن القضية الفلسطينية تبقى على الرغم من تمدد صراعات المنطقة وتشعبها، هى لب الصراع وجذره الذى لابد من علاجه، حتى يتسنى لنا إيجاد شرق أوسط مستقر. ويتوقف الكاتب لحظات فى خاتمة هذا الجزء أمام مهمة تونى بلير فى هذا الإطار وما ينبغى عليه فعله.

وفى الجزء الثانى، يتناول الكاتب القضايا الأمريكية، أولاها الإدارة الامريكية برئاسة بوش بعد مرور ٦ سنوات على حكمها وما أضافته للمواطن الأمريكى والعالم أجمع وما شابها من خلل نجمت عنه كوارث بشرية ومادية على كافة الأصعدة. وهكذا، يتناول هذا الجزء بشئ من التفصيل إخفاقات الإدارة الأمريكية الحالية، مركزا على علاقات القطب الأمريكى بالقطب الصينى وروسيا والهند، وغيرها من العلاقات التى تحدد كيفية تعامل هذه الإدارة مع غيرها من الدول الكبرى. ويقدم الكاتب إسهامه فى هذا الجزء من خلال تحليل ما تحتاج إليه الإدارة الأمريكية، عارضا بشئ من الإسهاب الجدال فى الداخل الأمريكى حول استخدامات القوة العسكرية وضوابطها. ويفرد الكاتب جزءا خاصا لعلاقات القطب الأمريكى بروسيا، عارضا وجهة النظر من الداخل الأمريكى، والتى قدمها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى عن كيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع روسيا فى عهدها الجديد. كما يعرض الكاتب لكيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع الصين الصاعد الواعد - حسبما جاء فى تحليل الأمريكى زبيجنيو بريجينسكى - موضحا أهم الجدالات فى الساحة الأمريكية الداخلية عن رؤية الصين وكيفية التعامل معها ما بين نظرة الترحيب والمشاركة وأخرى تركز على أهمية الاحتواء والحذر من هذا الصعود. ويجيب الكاتب فى ثنايا ذلك عما إذا كانت الصين تشكل بالفعل تهديدا للولايات المتحدة فى المستقبل أم لا؟

ويقف الكاتب أمام تقرير بيكر - هاميلتون الصادر فى ديسمبر ٢٠٠٦ عن الوضع فى العراق ليؤكد من خلال ذلك ما جاء فى هذا الكتاب من آراء اتسمت فى مجملها بالواقعية والموضوعية. ويواصل الكاتب تتبعه لما تصدره مختلف المكتبات العلمية والباحثون النبهاء، فيعرض لما جاء به الكاتب كيشور محبوبانى، السنغافورى الأصل، من أطروحاته عن إعادة بناء الثقة بين الغرب والعالم الإسلامى، فيما سماه الكاتب تبديد المخاوف. ولم يكن الكاتب ليغفل فى إطار معالجته للعلاقات الروسية - الأمريكية القضية الأشهر خلال العام المنصرم، وهى قضية الدرع الصاروخية الأمريكية وإعادة نشرها وردود الفعل الروسية على ذلك والدولية، وذلك بتتبع دقيق ومفصل لكل ما جاءت به هذه القضية وتأثيرها على كيفية العلاقة بين القطبين فى المستقبل. ويركز الكاتب فى هذا الجزء على تحليل علاقات القطب الأمريكى بروسيا، كما يتعرض للعلاقات الأمريكية ــ الصينية، وما إذا كانت الصين تشكل بصعودها المطرد حاليا تهديدا فى ذاته للقوة الأمريكية أم لا، وعما إذا كانت الصين تتبلور بالفعل فى صورة قطب دولى كبير خلال السنوات القليلة القادمة لتقدم بديلا عن الانفرادية الأمريكية بصياغة سياسات العالم أم لا. ثم يعرض الكاتب لما تفتقده السياسة الخارجية الأمريكية، مشيرا إلى بعض الآراء التى

قامت بتشريح هذه السياسة ونقدها نقدا موضوعيا، محاولة تصويب وجهتها بما يضمن استمرار التفوق الأمريكي.

أما الجزء الثالث، فيركز على القضايا الدولية مثل الإرهاب الدولي، ويطرح فيه الكاتب مجموعة من المدارس في تحليلها لمصادر الإرهاب الدولي ما بين تلك التي تركز على العوامل الداخلية، وأخرى تركز على الأبعاد الخارجية. وينتقي الكاتب لنفسه وجهة وسطا تؤكد أهمية مراعاة البعدين في دراسة هذه الظاهرة الخطيرة. أما العلاقة بين الإسلام والغرب، فكانت محل مناقشة جدية أيضا في هذا الجزء، أولا لاتصالها بالموضوع السابق، وثانيا باعتبارها تأتي في ضوء متابعات الكاتب وتسجيله ملاحظات عن اجتماع نظمه المجلس المصري للشئون الخارجية حول الإسلام والغرب، وتمت فيه مناقشة موضوع عدم احترام الأديان من وجهة نظر معتدلة، وقدم الكاتب لورقة سويدية تم عرضها في اللقاء سابق الذكر يعرض لها الكاتب. ومن أهم ما جاء بها أن ظاهرة الحوار بين الإسلام والغرب لا تزال تقتصر على أبناء النخبة ولم يأذن بعد إلى تحول الحوار إلى ثقافة عامة تسري في أوصال أبناء الشعوب على ضفتي المتوسط، في الوقت الذي يذكي فيه الصراع العربي - الإسرائيلي دماء العنف والكراهية في المنطقة لكل ما هو غربي ويساعد في مزيد من الصدام. الأمم المتحدة وما تواجهه من عقبات تؤثر على دورها محل نقاش كبير في هذا الجزء، متعرضا للكثير من مشروعات الإصلاح المقدمة في هذا الإطار. وأخيرا، يحلل الكاتب دور الناتو في إطار استراتيجيته الجديدة. ويطرح الكاتب في هذا الجزء رؤى لشخصيات مثل بول كينيدي الذي قدم عملا استشرافيا لملامح القرن الحادي والعشرين ووضع القوى الدولية المختلفة فيه.

القضايا المصرية هي خاتمة الأجزاء الأربعة في هذا الكتاب، حيث يقوم الكاتب بدراسة التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية ومناقشة ما وجه إليها من اتهامات بتراجع هذا الدور، موضحا أهمية النظر إلى الأبعاد الإقليمية والدولية المختلفة التي تحيط بالدولة في العقود المختلفة كالبيئة الإقليمية الدولية في الخمسينات والستينات، والتي تختلف بشكل كبير عن البيئة الإقليمية الدولية الآن، وهذا الاختلاف هو ما يتجاهله البعض في الحديث عن الدور المصري. وهنا، يؤكد الكاتب أهمية إنشاء مجلس للأمن القومي، باعتباره آلية تجميع وتنسيق بعض الأجهزة العاملة في الشئون الخارجية، ويقوم هذا المجلس بتتبع ورصد التطورات الإقليمية والدولية وتوقعها وتقديم توصيات أو أفكار حول كيفية العمل مع هذه القضايا.

وجيدة سمير

العروبة والإسلام وصراعات القوى العظمى

إبراهيم مصطفى محمود

(دمشق، دار العلم)، ٢٠٠٧

تحدث المؤلف في بداية كتابه عن قدرة الدولة والسعي لما يمكنها أن تحققه، في إطار دراسة نظريات مختلفة تحليلية، أو وصولا إلى أطروحات داروين في نشوء الدول العظمى وسقوطها، دون أن ينسى دراسة القدرة الاقتصادية والكتل الحيوية إلى جانب الدبلوماسية والتخطيط العسكري للدولة، والعوامل المؤثرة على مسيرتها من قدرة اقتصادية وسياسية وتعبوية من القرن السادس وحتى القرن الحالي. ثم استعرض بشكل مركز الدول التي امتلكت ما أهلها لتكون قوة عظمى على المستويين الإقليمي والعالمي، ابتداء من بداية القرن العشرين، وعوامل قيام الحرب العالمية الأولى تمهيدا للدخول إلى الحرب العالمية الثانية وظهور كتلة الاتحاد السوفيتي. ويصل إلى انقسام العالم إلى كتلتين أساسيتين متحاربتين عام ١٩٤٣، هما المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي ليستمر التسلح وسباق موازين القوى بين كل الأطراف والصراعات، لتجد أوروبا نفسها وقد تأثرت بالحروب والدمار وتصل إلى سلام دائم بين دولها، وتدعو لقيام السوق الأوروبية المشتركة كأكبر وحدة اقتصادية مشتركة في العالم تدعو إلى السلم والاقتصاد معا. ثم يواصل البحث في ظهور وتنامي الصين الشعبية، وتخلي اليابان إلى الأبد عن تكوين قوة عسكرية ضاربة، والنتائج التي وصل إليها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، دون أن ينسى أن أحداث القرن العشرين وكل حروبها وتكويناتها الدولية ارتبطت بتاريخ مأزوم امتد قرونا عديدة. وحصيلة كل ما قدمه الباحث يرتبط بسؤال عن المستقبل والتاريخ معا.

ثم تناول الباحث في كتابه عرضا لصراعات القوى العظمى تاريخيا وتنافسها على السيطرة على العالم العربي من بداية القرن السابع عشر وحتى الآن، دون أن ينسى محاولات القياصرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، للسيطرة على الامة العربية أو حتى الحروب الصليبية وأحلام الأباطرة في أوروبا أو الهجوم المغولي التتري، وصولا الى العصر المملوكي، والدولة العثمانية وظهور التيارات الوطنية والقومية الى جانب التيارات الدينية والاممية ويصل في نتائج التاريخ المضطرب إلى قناعة يقول فيها "ولا غرو في أن ارض السياسة هي الجغرافيا وأن سماها التاريخ ومن هذين المنطلقين، يمكن فهم الاحداث ووصفها في زمانها ومكانها الصحيحين. ومع ذلك، فلا تزال التيارات السياسية في الوطن العربي تذروها رياح الفرقة بعوامل، بعضها واقعي مرفوض ومعظمها خارجي مرفوض، مع أن التهديد الخارجي واقع بالقوة المسلحة والذي لن يستثني أحدا". ثم يفرد الباحث بابا لصراعات القوى العظمى من الحرب العالمية الاولى حتى عام ١٩٦٦ وعدم استفادة العرب من الحربين العالميتين، اضافة الى الاشارة الى اتفاقية سايكس بيكو والتقسيم الذي حققته تلك السياسة ليجد العرب انفسهم في مواجهة كارثة فلسطين عام ١٩٤٨ وقيام ولة اسرائيل على الاراضي العربية، وظهور المد القومي كرد فعل لقيام هذه الدولة ولتواجه الامة حروبا متصلة مثل الاعتداء الثلاثي عام ١٩٥٦، والحروب التي استطاعت فيها اسرائيل تطوير آلتها العسكرية، في حين ظلت معظم الدول العربية ضعيفة وموزعة بل مفرقة وتتنازع فيما بينها على الحدود الجغرافية المصطنعة كما ذهب الباحث في ذلك، وصولا الى حرب يونيو ١٩٦٧ والنكسة التي حلت بالأمة العربية لترسم القيادة السياسية في مصر وسوريا تصوراتهما الجديدة في استراتيجية استطاعت أن تتجاوز نكسة يونيو وخطة الخداع السياسي والتفاعل بين الاستراتيجية والتكتيك. كما ابدعوا في اختيار الزمان واستثمار المكان كما أبدع العرب في استخدام وسائط جديدة للصراع وطرائق مبتكرة للحرب. ويستمر الكاتب في سرده حتى غزو العراق للكويت والعلاقة بين السياسة والاستراتيجية في اطار نظريات السيطرة على العالم، التي تبثها الحكومة الامريكية وصولا الى سياسة المحافظين واللوبي الصهيوني و"الكارتلات" الصناعية و"التروستات" المالية التي لا تنتعش الا بالحرب كما يقول الباحث.

ويتطرق الباحث الى اسباب انهيار الامبراطورية السوفيتية وغزو العراق للكويت والاهداف التي حققها هذا الغزو، خاصة التطرف الديني الذي غذته القوى الامريكية. ثم يقدم الباحث بحثا عن العروبة والاسلام، ثم ينشر بعض الوثائق التي يقول انها قد تم تسريبها من البيت الابيض والكونجرس الى جانب ما يذكره عن أسرار غزو العراق وأفغانستان والدور الاسرائيلي والطرق الامريكية في حرب المقاومة في البلدان المختلفة. ويختتم كتابه بالدروس والعبر للحاضر والمستقبل، قائلا أطل القرن الحادي والعشرون حاملا سرعة مذهلة في مستويات البنى التحتية والقومية بين الأمم. الا انه ما زال هناك أكثر من ثلث البشرية أميين ومعظمهم عراة جياع

خالد فياض

ثقافة المقاومة

مجموعة باحثين

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧

يضم هذا الكتاب أعمال الندوة الفلسفية السادسة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. يعبر هذا الكتاب عن مفهوم ثقافة المقاومة التي لا تقتصر على المقاومة المسلحة وإنما المقاومة بالفكر والثقافة والاستقلال الذاتي والإبداع الفكري، وإثبات الذات قبل إثبات الآخرين ويركز الكتاب على المقاومة باتباع سياسة نهضوية وإصلاحية وتنويرية، تهدف إلى انفتاح العقل على الآخر.

ويضم الكتاب ستة أقسام، يدور القسم الأول منها والمعنون بـ "التأصيل النظري" حول مفهوم ثقافة المقاومة، حيث يطرح عددا من الأسئلة حول أسباب ضعف مفهوم المقاومة، منها: لماذا عجز العقل العربي عن المقاومة؟ وما الذي يجعل المقاومة محدودة داخل الوطن العربي؟ وهل غياب الخيال السياسي لدى النخبة والجمهور أدى إلى الاستكانة وقبول الأمر الواقع؟ ويطرح أيضا مسألة غياب ثقافة المقاومة في التراث العربي القديم، ومتسائلا عن آليات المقاومة في الوطن العربي.

ووفقا لهذا الكتاب، تتنوع هذه الآليات ما بين الاحتلال والتكنولوجيا، ودور علوم الاتصال في المقاومة وبعض العلوم الإدارية الخاصة بالأهداف والوسائل في إطار التخطيط والاستراتيجيات العامة. ويعتبر البعض أن سعى المقاومة لتفعيل التكنولوجيا في عملياتها وتدريب كوادرها على استخدامها يشكل دافعا قويا بفعل الضرورة لاختراق وتحليل تكنولوجيا الاحتلال باعتباره الشيء الذي يجعل من حصيلة هذا السعي أساسا متينا لتحليل مقومات التكنولوجيا في مرحلة ما بعد الاحتلال، وذلك إضافة إلى دورها الفعال في مرحلة المقاومة.

إن موجة الاستعمار التي انتشرت في القرن التاسع عشر، بأساليبها التقليدية، لم تعد لها جدوى اليوم، فقد انحصر المد الاستعماري وحصلت البلدان المستعمرة على استقلالها. لكن الاستعمار يظهر في أشكال جديدة بمعنى أن أساليبه وأشكاله تتغير، بينما يبقى الاستعمار في صميمه وجوهره واحدا لا يتغير.

ولم تعد عملية إدخال وتطوير التكنولوجيا في دول العالم العربي والإسلامي مجرد رفاهية، أو مواكبة للتطور، بل أصبحت خيارا استراتيجيا حتميا في ظل التهديدات التي تواجهها. فلم يعد احتمال الاحتلال مستبعدا، وبالتالي فإن وضع استراتيجيات للمقاومة أصبح حتميا.

أما القسم الثاني من الكتاب، الذي جاء تحت عنوان "المقاومة في الفكر الإسلامي"، فيدور الحديث فيه حول دور عمرو بن عبيد في نشر مفهوم المقاومة عند المعتزلة، وهو شخصية محورية في الفكر الاعتزالي، أسس المقاومة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقاومة الاستبداد والظلم والحوار مع الفئات المخالفة. كما يتناول هذا القسم أيضا المقاومة في الخطاب الشعري في العصر الأموي، حيث يتبين منه مفاهيم الجهاد عند الشيعة والثورة ضد السلطان الأموي، والمقاومة بالشعر عند الشعراء، سواء كانوا ذكورا أو إناثا. ويعتبر الشعر ليس مجرد تعبير فني بل هو خروج سياسي واجتماعي يساهم في حركة تغيير العالم وإعادة بنائه، ويشار في الكتاب إلى طرق مواجهة الطغيان.

أما القسم الثالث من الكتاب وهو بعنوان "المقاومة في الفكر العربي الحديث، فقد كان محوره الحديث عن حركات الإصلاح في الجزائر وتونس وعموم العالم الإسلامي، خاصة الأمير عبدالقادر الجزائري رمز المقاومة الجزائرية، حيث يتبين فيه التمييز بين المقاومة السياسية التي تتطلب تجميع كل القوى الوطنية والمقاومة الثقافية التي تقوم على الجانب العقائدي والتوجيه المعنوي، الكيف لا الكم، والهدنة المؤقتة لحين الاستعداد لجولة ثانية، والمقاومة الثقافية التي تعتمد أساسا على الطرق الصوفية وتحويلها إلى طرق جهادية مثل القادرية.

وفي هذا الصدد، يمضي الكتاب قدما في الحديث عن تحديث الدولة وآليات المقاومة، وكيف يمكن مقاومة النظم السياسية المتخلفة بإصلاح النظام السياسي والإداري، باعتبارهما شرطين لإصلاح الحكم. فالتقدم العلمي هو الطريق إلى التمدن، والذي يتحقق من خلال العلاقات والتعاون مع الآخر، وتنظيم الاقتصاد والتجارة، ومن ثم يتحقق الأمن والحرية والعدالة وبناء مؤسسات الدولة. وتعتبر الدولة التي تحدث نفسها بنفسها هي التي تمتلك روح المقاومة وتمتلك ثقافة المقاومة.

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نشير إلى مدى وضوح فكر المقاومة في خطاب الحركات الإصلاحية مثل "جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وابن باديس. فلقد وضع هؤلاء الخطوط العريضة للإصلاح باعتباره مقاومة تدريجية تبدأ من الإصلاح الديني والعلمي والإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح اللغة وأساليبها. وهنا، تبرز حالة الثورة المهدية في خطاب العروة الوثقى، وثورة عرابي، وثورة الأحرار، وقد عبرت هذه الثورات بشكل جلي عن مفهوم المقاومة واستيعابه من قبل الجماهير من أجل الإصلاح.

إن النظرة الإصلاحية التي ربطت منعطف النهضة بالتحرر والتصدي لشبح احتلال مصر هي التي جعلت من فكر الجامعة الإسلامية فكرا مقاوما عبر جريدة العروة الوثقى، التي بدأت تتحدث عن دور الدولة العثمانية في التدخل وأخذ زمام الموقف بدلا من الإنجليز باعتبارها فرصة ذهبية لاستئناف المقاومة.

أما القسم الرابع من الكتاب والمعنون بـ "المقاومة وحركات التحرر الوطني"، فيدور حول فلسفة التحرير، مشيرا إلى الثورة الجزائرية، وهنا يأتي تأكيد أهمية الثورة في التاريخ البشري. فالتاريخ هو قصة الحرية، كما يقول بينيديو كروتشه، ويتم في هذا الصدد التمييز بين مفاهيم موازية للمقاومة مثل العصيان والتمرد والانقلاب والإصلاح من جانب، والثورة من جانب آخر، باعتبارها لفظا جامعا لها. كما يتضمن هذا القسم أيضا مفهوم الصراع والبطل المخلص في الهلال الخصيب أو ما يعبر عنه بفلسفة الاستشهاد. ويتناول هذا الجزء دور البطل في التاريخ ومفهوم الصراع بين النظرية والتطبيق، وراهنية الصراع والبطل المخلص، وأسس فلسفة الاستشهاد كفعل الخلاص بقتل التنين والثقافة باعتبارها أفضل إدارة للصراع. ويتطرق الكتاب أيضا إلى معنى آخر وهو الفعل المقاوم في الأسر، يشار فيه إلى تجارب شخصية لعدد من الأسرى النساء المعتقلات في معسكر الخيام بجنوب لبنان قبل تحريره عام ٢٠٠٠، حيث يستطيع الأسير أن يقاوم، من خلال محو الأمية والتعليم، ومقاومة إرادة المحتل ومقاومة الممنوع، وهو الإحساس بالفراغ القاتل واليأس من الحياة.

كما يتناول هذا القسم من الكتاب المقاومة في الخطاب السياسي للرئيس الراحل جمال عبدالناصر، والذي يعتبره البعض خطابا إصلاحيا نهضويا، يربط الديمقراطية بالمقاومة. وقد كانت المقاومة في خطاب الرئيس عبد الناصر موجهة ضد الاحتلال والرأسمالية والتحزب، ومعبرة عن التطلعات الناصرية نحو الحرية والاشتراكية والوحدة.

ويتناول القسم الخامس من الكتاب وهو بعنوان "المقاومة في الفكر الغربي" المقاومة في فكر سارتر ومدى الالتزام بها، على اعتبار أن حياة سارتر تجسيد للمقاومة، بمعنى مقاومة

الاحتلال النازى لفرنسا وانضمامه فترة إلى الحزب الشيوعى، وتأسيسه جماعة "الاشتراكية والحرية" واستكمالا لمفهوم سارتر عن المقاومة، يأتى الكتاب ليعبر عن فكرة الحرية فى فلسفة سارتر وموقفه من الثورة الجزائرية، يحلل من خلالها قضية الحرية والتحول من الظاهريات إلى الوجود، مشيرا فى ذلك إلى أن ثمة فرقا بين مقاومة الاحتلال النازى لفرنسا والاحتلال الفرنسى للجزائر، فالمقاومة إذن ضد الاحتلال وممارساته فى التعذيب. واعتبر سارتر أن العنف هو العنصر السلبى فى الحياة السياسية. وأثناء المقاومة الفرنسية، أدرك سارتر أن الثورة ضد الاستعمار من العناصر الأساسية لمكونات العنف والقيم الأخلاقية والشخصية الوطنية، وباستعمال العنف يتم الدفاع عن الحرية، لأن الإنسان هو مشروع الحرية. وتظهر المقاومة دائما فى الأدب والفن، ولا تعتبر المقاومة إرهابا بل عنف مشروع، ومسئولية المثقف هى المقاومة بالثقافة والفكر والفن والأدب كدرع للمقاومة على الأرض.

ويخلص إلى القول إن العالم العربى يحتاج إلى إصلاح الخطاب السياسى، وهذا الخطاب يحتاج إلى نضج سياسى وعقل راجح وسليم. وإذا تم هذا على مستوى الساحة العربية، فستكون هناك متغيرات أكثر إيجابية للعالم العربى.

أما عن ثقافة المقاومة فى فلسفة ما بعد الحداثة، فقد كان التركيز فى إطارها حول نظرية التحرر عند هابرماس، حيث التحول من المجتمع التقليدى إلى الحداثة، وصياغة نظرية فى عقلنة المجتمع، ومحاولة خلق ما يسمى بالمجال العام، وعدم تدخل الدولة فى المجتمع. ويرى هابرماس أن التحرر لن يتم إلا بتطوير ذاتية فوق الظواهر، التى هى موضع الهيمنة، وهذه فكرة تعتمد على أفكار كانط اعتمادا واضحا، فالتحرر لا يصير ممكنا إلا حينما يقر محور الوعى، التفكير والشعور، بحاجتهما المتبادلة، الواحد منهما للآخر، ويتحقق التحرر بمعنى القدرة على أن يجعل الفرد نفسه - بوصفه وحدة اجتماعية - شفافا بحيث يتجاوز العقبات التى تقف فى طريق تحقيق إمكانية استقلاله.

أما القسم السادس والأخير من الكتاب، فيتناول "مقاومة العولمة"، التى تتضمن مقاومة الفن، بمعنى الفن الردئ الهابط. فالعولمة كأحد الأشكال الجديدة للهيمنة تقضى على الخصوصيات الثقافة والهوية الوطنية باسم العالم قرية واحدة، وثورة الاتصالات، وقوانين السوق والمنافسة. وتبرز العولمة باعتبارها تحديا للعالم العربى، فهناك تداعيات للاستعمار الغربى على الوجود العربى.

ولابد للشعوب العربية من المقاومة كى تحيا، وشرط ذلك الأول هو الحرية وانعتاق العقل والتفلسف، لأن الفلسفة هى ابنة الفكر الحر، وسيلة العقل المنطلق القادرة على النقد، ومن ثم إعادة البناء، على حد قول الجابرى. فالفلسفة قبل كل شئ هى ثقافة السؤال، المستقبل مفتوح غير محتم سلفا.

ويخلص الكتاب فى النهاية إلى تأكيد أن إرادة الأمة صاحبة الحق فى الوجود والحياة، هى وحدها التى تستخلص ما ينبغى مما هو حاصل بكل كرامة وعدل وحرية، وقد نهلت من مخزونها فى مفهوم الصراع فلسفة الاستشهاد، قولا فصلا فى إثبات الحق القومى، حق الحياة والوجود، دفاعا عن قيم العدالة والمساواة والحق للعالم أجمع.

على فريد بدران

السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين.. المحافظية الجديدة والواقعية

هادى قبيسى

الدار العربية للعلوم، ناشرون،٢٠٠٨

تأتى أهمية هذا الكتاب كونه يوضح أهمية دراسة السياسة الخارجية الأمريكية نظرا لفعاليتها وتأثيرها فى الساحة العالمية، ونظرا لاحتواء المؤسسات المعنية باتخاذ القرار على عقول مبدعة وقادرة على حل المشكلات التى تواجه الولايات المتحدة فى نطاقات انتشارها، حيث تتوزع أعباء السياسة الخارجية على أربعة مواقع رسمية، هى: الرئيس، وزارة الخارجية، مجلس الأمن القومى، ووزارة الدفاع.

ويشير الكاتب لمدرستين أساسيتين فى تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، هما مدرسة المحافظية الجديدة ومدرسة الواقعية، ثم إجراء مقارنة بينهما من خلال طرح أفكار كيسنجر وبريجنسكى كبيرى مدرسة الواقعيين ورؤية كل منهما لموقع الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وموقفه من فكر المحافظين الجدد.

يأتى الفصل الأول تحت عنوان "المحافظون الجدد.. السياسة الخارجية والشرق الأوسط" ويتكون من أربعة مباحث. ويبدأ الكاتب حديثه عن مدرسة المحافظين الجدد بالعودة إلى أصولها التاريخية والفكرية من خلال أفكار الفيلسوف اليهودى الألمانى "ليو شتراوس"، وأهمها استبداد النخبة، والخطاب المزدوج لاقتناعه بقسوة الحقيقة وأن حاملى الحقيقة مضطهدون من قبل المجتمع، وتمييز مفهوم الأخلاق والعدالة عن السياسة، خاصة سياسة القوة التى هى منبع القوة. فالمحافظية الجديدة تقدم نفسها كمروج للمبادئ الأخلاقية، ورفض التاريخانية لاعترافها بتأثير التاريخ على الحاضر والمستقبل وصناعته لهما مما يقود إلى النسبية والعدمية.

وقد كان لمدرسة المحافظين الجدد رؤية خاصة تجاه مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى غير مهددة من قبل أى منافس، وقد أخذ المحافظون الجدد هذه الرؤية بالتفكير فى بناء القرن الحادى والعشرين على أساس السيادة الأمريكية على العالم، وتبلورت فكرة مشروع القرن الأمريكى الجديد.

وقد أشار الكاتب إلى دراسة وضعها هذا المشروع بعنوان "إعادة بناء الدفاع الأمريكى" والتى رأت أهمية إعادة بناء الدفاع العسكرى الذى يعد مصدر القوة والهيمنة الأمريكية فى الساحة الدولية، وذلك ضمن رؤية نقدية لمرحلة بوش وكلينتون لما بها من إهمال شامل للدفاع. وتضمنت الدراسة مجموعة من التحديات التى تواجه الولايات المتحدة مع فجر القرن الحادى والعشرين وهى الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا. ففى ظل المخاوف الأمريكية من قيام تحالف أوراسى يضم القوى الفاعلة فى أكبر نطاق جغرافى فى العالم (أوروبا وآسيا) وأهم مصادر للثروات وأوسع الأسواق، رأى المحافظون الجدد ضرورة ضم أوروبا تحت جناح النفوذ الأمريكى. وبالنسبة لروسيا، فعلى الولايات المتحدة تحجيم الترسانة النووية الروسية، والبحث عن مجالات عالية للتعامل مع روسيا. أما الصين، فينبغى على الولايات المتحدة اتباع استراتيجية متعددة المستويات مع الصين بالقيام بمشاريع مشتركة، وتشجيع التطور الاقتصادى والسياسى، وتقوية العلاقات العسكرية المتبادلة.

وقد تزايد اهتمام المحافظين الجدد بالشرق الأوسط بسبب علاقتهم الوطيدة باللوبى الصهيونى وباليمين المسيحى، وكون العديد من أبرز وجوههم - بالإضافة إلى ليو شتراوس - يهودا صهاينة. وفى هذا الجزء، يطرح الكاتب رؤية تفسيرية حول تمركز اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، مشيرا إلى الأسباب وهى: أولا التحكم فى حقول النفط الأساسية فى العالم وممرات ناقلاته لصالح الاقتصاد الأمريكى، وثانيا طبيعة أزمات

...سط التى تراها الولايات المتحدة واقعا ...تى بقوى إسلامية معادية لها إلى ...ثا تأثير العلاقة بين الولايات المتحدة على رسم الأخيرة لسياستها

...ا الإطار، يعرض الكاتب عددا من ...جيات العملية، التى تتحدد فى نشر ...اطية والفوضى الخلاقة والحرب ...

...يتعلق باستراتيجية نشر الديمقراطية، ...نطوى على أهداف عديدة: أولها تنفيس ...الداخلى على الأنظمة، وثانيها منع ...وصول القوى الإسلامية المعادية للولايات المتحدة ...السلطة، وثالثها استقطاب الفئات المحايدة ...العداء للولايات المتحدة، ورابعها محاولة ...دمج الإسلاميين فى النظام الديمقراطى ذى الأسس العلمانية، وأخيرا ترك الساحة للصراع بين العلمانيين والإسلاميين والذى سيؤدى إلى التوازن فى السياسات الداخلية والخارجية للدول الإسلامية.

أما الاستراتيجية الثانية، فهى سياسة الفوضى الخلاقة التى اتبعتها الخارجية الأمريكية فى سعيها للسيطرة الكاملة على الشرق الأوسط. حيث تؤمن سياسة جورج بوش الابن بأن حدوث الاستقرار فى الشرق الأوسط يمثل مشكلة وعقبة أمام تحقيق المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة. فالفوضى فى النهاية تسمح للعناصر المعادية للولايات المتحدة بالتحرك بحرية. والمثال الأبرز لتطبيق الفوضى الخلاقة هو ما جرى فى لبنان وسوريا.

أما الاستراتيجية الثالثة، فهى الحرب الاستباقية. فالهدف النهائى للسياسة الخارجية الأمريكية هو استخدام القوة المتوافرة بشكل فردى إذا لزم الأمر لنشر الأسواق الحرة الديمقراطية على امتداد العالم. تقع فكرة استباق ظهور التهديدات الكامنة بتسديد ضربة إليها، فى لب العقل المحافظ الجديد. ففى رؤيتهم لعالم ما بعد الحرب الباردة، تطلعوا لاستباق حركة التاريخ التى قد تحمل منافسيهم إلى مواقع النفوذ العالمى، فبدأت الولايات المتحدة حربا للسيطرة على الشرق الأوسط لتقليل نمو اقتصاده، وشنت حربا استباقية من نوع آخر ضد الحركات الإسلامية الحالمة بالوصول إلى السلطة فى بلدانها وذلك عبر سياستى نشر الديمقراطية والفوضى الخلاقة، قبل أن تجتمع ظروف تساعد هذه الحركات على تحقيق طموحاتها. أما على المستوى العسكرى، فقد أعادت الولايات المتحدة النظر فى فعالية مبدأ الردع والردع النووى

أما الفصل الثانى، فيأتى تحت عنوان المدرسة الواقعية فى فكر كيسنجر وبريجنسكى ويستعرض فيه الكاتب تعريف المدرسة الواقعية ... الانطلاق فى اتخاذ القرار وتحقيق أهداف الذات بغض النظر عن الوسائل. ثم يتناول الكاتب نموذجين لفكر المدرسة الواقعية من خلال قراءة تجربة رجلين أساسيين فى تلك المدرسة، هما هنرى كيسنجر وزبجنيو بريجنسكى.

عرض الكاتب رؤية كيسنجر للدور الأمريكى بعد الحرب الباردة، وقد ظلت نظرية توازن القوى عماد رؤيته فى إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، وتركزت استراتيجيته الدبلوماسية على أن أفضل ضمان للسلام هو التوازن.

وتبرز واقعيته فى مقارنة قضية العلاقة مع الصين، فقد أجرى تقييما للخيارات الممكنة حول المقاربة الدبلوماسية للتخاطب مع الطرف الصينى، فكان أمامه أربعة خيارات أساسية وحدد إيجابيات وسلبيات كل منها. وقد كان الخيار الأول هو الاستعداد لمناقشة تطبيع العلاقات مع بكين استنادا إلى تفاهم على العلاقات السلمية بإعادة التجارة فى السلع غير الاستراتيجية.

والخيار الثانى هو الاستعداد للخوض فى نقاشات أو مفاوضات جدية مع استثناء قضية تايوان وإعادة النظر فى الوجود العسكرى الأمريكى فى تايوان مقابل وعد صينى بعدم استخدام القوة لحل هذه الأزمة.

والخيار الثالث هو تقديم خيار التعايش السلمى للصين وعدم الإقدام على أى خطوة قبل الاستماع إلى الصينيين.

والخيار الرابع هو توجيه ضربة قوية للصينيين كرد فعل على تجاوزاتهم السابقة بما سيغلق الباب أمام أى إمكانية لإعادة فتح علاقات طبيعية مع الصين.

وتعتبر قضية كيسنجر فى اختراق المعسكر الشيوعى وفتح العلاقات الدبلوماسية مع الصين إحدى التجارب الناضجة للمدرسة الواقعية.

وكان لقضية إيران محل كبير فى نقد كيسنجر لمنهجية المحافظين الجدد القائمة على أساس التساهل فى اللجوء إلى القوة والاعتماد عليها كخيار أولى، حيث رأى كيسنجر أن حل قضايا الانتشار النووى يعتمد على قدرة الدبلوماسية على تقديم ضمانات أمنية للبلد الذى يطلب منه التخلى عن أسلحته النووية، وأبدى تحمسه لخيار اللعب على أوتار الداخل الإيرانى كبديل للعمل العسكرى.

وفى مواجهة الأزمة العراقية، حاول كيسنجر فى كتاباته طرح مقاربة مختلفة تقوم على أساس استجلاب حلفاء أو شركاء مرحليين للولايات المتحدة فى حل المشكلة عبر تخويف بعض الدول من تداعيات استمرار الأزمة العراقية. ورغم إعلان كيسنجر لتأييد إسقاط صدام، إلا انه اعتبر أن أى عملية سياسية فى الشرق الأوسط لن تتم عبر العمل العسكرى فقط. فالدبلوماسية ينبغى استخدامها للخروج من الأزمة العراقية.

لذلك، يمكن القول إن كيسنجر، فى مواجهته أزمات الشرق الأوسط والملف الإيرانى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حاول طرح الحلول السياسية من خلال مبدأ التوازن بين القوى، ولذلك كانت لديه رؤية مختلفة لدور الولايات المتحدة فى العالم، منتقدا منهجية التفرد وأحادية القطب.

حاول كيسنجر تغليب الواقعية والتوازن على التطرف الأيديولوجى والتفرد دون أن يعارض مبدأ الحرب الاستباقية ككل، ولكنه حاول التنظير لرؤية واقعية تلاقى بين استقرار النظام الدولى وبين التفرد والقيام بحروب استباقية ضد التهديدات المحتملة.

ثم تطرق الكاتب لعرض رؤية بريجنسكى للدور الأمريكى بعد الحرب الباردة، هذه الرؤية الواقعة على طرف النقيض مع رؤية المحافظين الجدد. وينبع اختلاف بريجنسكى عن المحافظين الجدد من تناقض بين المنهجية الكلاسيكية التى اتبعها وبين المنهجية الثورية التغييرية التى حاول المحافظون فرضها على صناعة القرار فى السياسة الخارجية.

وقد انتقد بريجنسكى مفهوم الإرهاب الذى اعتمدته إدارة بوش كشعار للحرب التى خاضتها لمنع القوى الصاعدة من الوصول إلى منابع الطاقة. وقد حذر بريجنسكى من إعلان أن الحرب ضد الإرهاب تساوى الحرب على الإسلام، موضحا أن هذا سيخلق مخاطر على صعيد رد فعل العالم الإسلامى، تتمثل فى كراهية هائلة للولايات المتحدة. مؤكدا أن قلب الأزمة التى خلقتها أيديولوجيات المحافظين الجدد يتجلى فى حالة العزلة التى جلبتها الولايات المتحدة لنفسها عن طريق تفردها.

وقد تعرض بريجنسكى بالنقد لمشروع نشر الديمقراطية على أساس أنه لا يلائم المرحلة التاريخية القائمة التى تتميز باليقظة السياسية للشعوب. فالديمقراطية كان يمكن أن تكون حلا لفاقدى العدالة الاجتماعية فى العصر الارستقراطى، لكن من غير الممكن أن تكون الحل فى عصر اليقظة السياسية.

ومن ناحية أخرى، ينتقد بريجنسكى رؤية المحافظين الجدد للصراع مع الإسلام، ويرى أن سياستهم تعانى من خلل فى رؤية تفاعل الواقع معها ورد فعل الأطراف الأخرى. فيقول "إن منهجية المحافظين الجدد، التى تمتلك إسرائيل مثيلاتها فى بنيتها السياسية، هى شديدة الضرر للولايات المتحدة وخطيرة جدا على إسرائيل. لقد حولت هذه المنهجية الأغلبية الساحقة من شعوب الشرق الأوسط إلى موقع العداء للولايات المتحدة. وإذا استمرت الإدارة فى اتباع سياسات المحافظين الجدد، فإن الولايات المتحدة ستطرد من المنطقة وسيكون هذا إيذانا ببداية نهاية إسرائيل كذلك" مستشهدا فى ذلك بدروس العراق وإيران. فالمشروع

الأمريكى فى العراق الذى أثر بالسلب على الولايات المتحدة على المستويين الإقليمى والدولى. فالانعكاسات الأولية للأزمة العراقية كانت إلى الداخل الأمريكى، حيث أثرت فى العلاقة بين الجمهور والسلطة وفى قدرة الأخيرة على الإقناع والتوجيه، وجعلت الولايات المتحدة بلدا أقل أمنا حيث أوجدت أعداء جددا، وأصبحت نسبة العدائية تجاه الولايات المتحدة عالية على الساحة العالمية.

وقد رأى بريجنسكى فى الحرب على إيران مدخلا لمستنقع جديد أكثر اتساعا وعمقا من العراق، واعتبر أن الولايات المتحدة تعانى من مشكلة فهم إيران ودورها الإقليمى وديناميياتها الخارجية بسبب غيابها لوقت طويل عن التواصل مع إيران والوجود داخلها. وأكد بريجنسكى أنه على المدى البعيد، ستكمن مصلحة الولايات المتحدة فى تحقيق الاستقرار فى الخليج عبر إشراك إيران فى مفاوضات مع جيرانها للتوصل إلى إنشاء منظمة تضمن التعاون الإقليمى والاستقرار والأمن للشرق الأوسط.

طرح بريجنسكى رؤيته للحل ضمن استراتيجية أمريكية من المفاوضات الجادة وليس الشعارات. ويطرح سيناريوهات الجزرة، والعصا وليس العصا والجزرة، حيث تقع الأولوية للمحفزات على العقوبات والتهديد، وإجراء مفاوضات فى قضايا الاستثمارات الأمريكية فى إيران مع أطراف اقتصادية إيرانية من أجل التخفيف من أحادية التيار الدينى فى السلطة، عبر تقوية القطاعات الخاصة وتقوية موقع الطبقة الوسطى فى البلاد، وإيجاد فرصة لتصدير القيم الأمريكية إلى الداخل الإيرانى.

يعتقد بريجنسكى أن على الولايات المتحدة أن تختار بين القيادة والهيمنة، حيث يرى أن مغامرة المحافظين الجدد بتلقف فرصة مرحلة أحادية القطب عقب الحرب الباردة، والدخول فى مشروع السيطرة على موارد النفط فى العالم بشكل كامل، كخطوة أولى للسيطرة على الاقتصاد العالمى- هذه المغامرة أدخلت الولايات المتحدة فى نفق العزلة، وبالتالى فإن اتخاذ الولايات المتحدة لموقع المهيمن على الاقتصاد العالمى سيضر بسياستها الخارجية، الأمر الذى يمكن تفاديه عبر اتخاذ الولايات المتحدة لصفة القيادة والتخلى عن طموحات الهيمنة غير الواقعية. وقد كانت هذه الرؤية موضوع كتابه "الاختيار".

ويرى بريجنسكى أنه لابد للولايات المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة من رسم خريطة علاقات مع القوى الكبرى الأساسية على أساس الحفاظ على موقع الولايات المتحدة لمنع تشكيل استقطابات معادية وتخفيف وطأة ضغوطها إذا وجدت.

أولا- العلاقات مع الصين: هذه العلاقة ينبغى مقاربتها على مستويين، هما الاحتواء الاقتصادى، والتقليل من الهواجس. فأى انكسار فى هذه العلاقة سيؤدى إلى انهيار دراماتيكى لتدفق رءوس الأموال الخارجية.

ثانيا- العلاقات مع روسيا: اهتم بريجنسكى بالتنظير للشراكة معها، نظرا لما تمثله من قوة ذات نفوذ فى أوراسيا ولثقلها الاقتصادى العالمى، فهى تضم أكبر مخزون غاز فى العالم.

ثالثا- العلاقات مع أوروبا: رأى بريجنسكى دوما فى أوروبا شريكا ضروريا للولايات المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تحتاج الولايات المتحدة لشريك ناضج فى أوراسيا. ومن ناحية أخرى، يرى أن دخول الولايات المتحدة الحرب ضد العالم الإسلامى سيولد انكسارا فى العلاقة مع أوروبا التى تضم بين جوانبها الجغرافية والديموغرافية أقلية سريعة التنامى من السكان المسلمين.

ويختم الكاتب مؤلفه بمجموعة من الاستنتاجات، هى:

١- إن الصراع بين مدرسة المحافظين الجدد والداعين إلى الهيمنة الأمريكية من جهة وبين المدرسة الواقعية والداعين إلى القيادة الأمريكية من جهة أخرى سيستمر خلال عهد الرئيس الأمريكى المقبل، الذى سيكون ديمقراطيا فى الغالب.

٢- ستحاول قوى وشخصيات أمريكية رسم استراتيجية جديدة لعصر ما بعد حرب العراق، تقع فى مكان وسط بين المدرستين، وتهدف إلى إعادة ترميم المصداقية الأمريكية، أو- بكلام آخر- الموقع الأمريكى الفريد، الذى ينبغى أن يجنح نحو قيادة العالم لا الهيمنة عليه، بحسب بريجنسكى وكيسنجر.

٣- سيستمر استعمال الشعارات والمقولات الدينية -بشكل أو بآخر- لتحصيل تأييد التيار الإنجيلى البالغ التأثير فى الولايات المتحدة، دون أن يكون ذلك بالضرورة داعيا إلى رسم سياسة خارجية فى إطار دينى، كما حصل فى عهد بوش الابن.

٤- ستتم فى المرحلة المقبلة عملية إعادة نظر شاملة فى موقع رئيس الولايات المتحدة ودوره فى السياسة الخارجية، كما ستظهر نظريات ورؤى جديدة على مستوى فلسفة القيادة الأمريكية للعالم.

صفاء محمد أحمد الملاح

العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية

د. إبراهيم غراب

دار الصفا للنشر، بيروت، ٢٠٠٧

تعد العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة أو غير عادية بالمقارنة بعلاقة كل من الدولتين بالدول الأخرى، وذلك بالنظر إلى التأييد السياسى والدبلوماسى الأمريكى لإسرائيل والمساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لها .فعلى المستوى الرسمى، لم تأخذ هذه العلاقة فى أى وقت من الأوقات شكل التحالف الرسمى، فإسرائيل لا تربطها معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، ولا هى عضو فى أى نظام تحالفى معها. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، وصلت هذه العلاقة فى قوتها إلى مستوى التحالف الملزم، سواء كان مكتوبا أو غير مكتوب بين الدولتين.

تلك العلاقات المتشابكة هى المحور الرئيسى، الذى يسعى كتاب (العلاقات الامريكية - الإسرائيلية) الى الاقتراب منه وتحليله، حيث ركز المؤلف فى مقدمته على العوامل الداعمة لتلك العلاقة الخاصة، والتى تمثلت فى أهمية إسرائيل ودورها فى إطار المصالح السياسية والاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط والاهتمام الأمريكى "الأخلاقى" بهذه الدولة وتجربتها الديمقراطية والتعاطف معها والارتباط الخاص بها. هذا إلى جانب نشاط الجماعات اليهودية الأمريكية ودورها فى المحافظة على التأييد الأمريكى لإسرائيل. وتعتبر حرب يونيو ١٩٦٧ حدا فاصلا بين المرحلة التى كانت إسرائيل فيها على أقصى تقدير تلعب دورا مقيدا فى إطار المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، والمرحلة التى أصبحت إسرائيل تلعب

دورا رئيسيا فى إطار هذه المصالح، الأمر الذى ترك تأثيره على العلاقات بين الدولتين

لقد كان فشل السياسة الأمريكية لتحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط من خلال التوازن العسكرى يفرض على الولايات المتحدة أن تحاول استخدام الانتصار الإسرائيلى للتوصل إلى تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى، ولذلك قررت مساعدة إسرائيل فى الاحتفاظ بالأراضى المحتلة للضغط على الدول العربية حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع إسرائيل. وبذلك، أصبح هناك توافق بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣. ومع ذلك، لم تكن هذه المصالح متفقة تماما فى تلك الفترة، فقد كان للولايات المتحدة مصالح أخرى فى دول عربية صديقة واهتمامات عالية تتعلق بالموقف فى الشرق الأوسط، فضلا عن مطالب إسرائيل بأرض عربية تسعى للحصول عليها فى تسوية سلام. وقد خلقت هذه الاختلافات بعض التوترات بين الدولتين فى بعض الأحيان، وفى أحيان أخرى تم التغلب عليها، مما أدى إلى الحفاظ على الانسجام فى العلاقات بينهما

جاء الفصل الأول ليتناول العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتى لا تعد تحالفا رسميا، بل شكلت فى الحقيقة علاقة يمكن أن يطلق عليها علاقة "الكفيل العميل"، والتمييز بين التحالف وعلاقة "الكفيل العميل" أمر مهم، فالتحالف هو اتفاقية رسمية بين دولتين ذواتى سيادة بهدف تنسيق سلوكها فى حالة حدوث حوادث معينة ذات طبيعة عسكرية. وبصياغة مختلفة، فإن التحالف هو اتفاقية قانونية تحدد بوضوح التزامات وحقوق كل عضو. أما علاقة "الكفيل العميل"، فهى اتفاق غير رسمى، فلا توجد التزامات أوحقوق محددة، لا على الكفيل ولا على العميل. وبعبارة أخرى، فإن تكاليف التحالف ومزاياه غالبا ما تكون مختلفة تماما عن تكاليف ومزايا علاقة الكفيل العميل.

ولقد فضلت الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة "الكفيل العميل" على تحالف قائم على تقييماتها لتكاليف ومزايا كل بديل. ولكى يمكن فهم تلك العلاقة، فمن الضرورى تقييم السلوك الاسرائيلى من منظور الدولة العميلة والسلوك الامريكى من منظور الدولة الكفيلة. حيث يرى المنظور الاسرائيلى أن الحلف قد يضر بأمن إسرائيل فى الاجل الطويل، وخشيت إسرائيل من أن واشنطن قد ترغمها على القبول بحدود لا يمكن الدفاع عنها، وعلى أن تقتسم معها قدرتها النووية، وأن ترضى بقدر اقل من المساعدة العسكرية والاقتصادية الامريكية، كثمن للحلف. واذا قررت واشنطن عندئذ أن تتخلى عن إسرائيل فى ساعة الحاجة، فقد تترك الدولة اليهودية بقدرات داخلية اقل بكثير مما قد يكون لديها برفضها الانضمام للحلف لتدافع بها عن نفسها. فاذا دخلت فى حلف مع الولايات المتحدة، فان كل قرار للسياسة الخارجية الاسرائيلية يمكن أن يؤثر على نحو يمكن تصوره على المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط أو فى العالم. ومن هنا، فأى قرار لابد أن يوضح لواشنطن قبل أن تستطيع تنفيذه، ووضع كهذا قد يجعل من المستحيل بالنسبة لاسرائيل أن تحتفظ باستقلالها فى أن تهاجم، مثلا، إرهابيين يتخذون من الدول المجاورة مأوى لهم. واذا اعترضت واشنطن على سياسة معينة، فلن يكون امام الدولة اليهودية -باعتبارها العضوالاضعف فى الحلف- بديل غير وقفها. كذلك، فإن إسرائيل لم تعد الآن دولة شاردة وبالتالى فانها قد تصبح قلقة من أن حلفا مع واشنطن قد يضر بفرصها لتحسين علاقاتها مع الدول التى هى موضع شكوك الولايات المتحدة مثل روسيا والصين.

أما المنظور الأمريكى، فقد خشيت واشنطن من الناحية الأخرى من أن حلفا أمريكيا - إسرائيليا قد يضر بمصالحها فى الدول العربية الصديقة، فهم قد ينظرون إلى الحلف باعتباره اعلانا رسميا بأن واشنطن قد قررت أن تنحاز إلى إسرائيل فى الصراع العربى - الاسرائيلى، وخشيت واشنطن كذلك من أن الحلف يمكن أن يورطها. فالحلف قد يشد الولايات المتحدة إلى حرب شرق أوسطية، من الممكن ألا تصبح متورطة فيها بشكل مباشر. فالمنافع الممكنة للحلف غير كبيرة نسبيا. واذا وضعت فى مواجهة هذه التكاليف، فان واشنطن ستحصل على تحكم اكبر فى السلوك الاسرائيلى، لكنها تملك بالفعل درجة كبيرة جدا من النفوذ على سياسات الدولة اليهودية الاكثر اهمية بالنسبة للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، جنت الولايات المتحدة منافع وفيرة من العلاقة الحالية، مما يعطيها حافزا أقل لاضفاء طابع رسمى على التزامها تجاه الدولة اليهودية.

وعلى الجانب الأخر، وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الجانبين، فقد اكد الكتاب أن الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ترتبطان بعلاقات قوية ومتينة وذلك تدعيما للعلاقات السياسية والعسكرية بين الطرفين. فمن خلال التعرض لخرائط الصادارت والواردات على مستوى كلا البلدين، يلاحظ أن نسبة كبيرة من السلع يتم تبادلها بين الدولتين فى اطار السعى نحو تعزيز العلاقات بينهما ولضمان تحقيق المصالح المشتركة لهما. ويتضح من خلال التعرض لتلك الخرائط أن الولايات المتحدة تستورد ٣٧٪ من اجمالى وارداتها من اسرائيل، وهى عبارة عن التكنولوجيا عالية الجودة وأجهزة الحاسب الآلى. وعلى الطرف الأخر، يلاحظ أن اسرائيل تستورد نسبة ١٨٪ من اجمالى وارداتها من الولايات المتحدة وهى عبارة عن المواد الخام والمعدات العسكرية

اما المساعادت الخارجية، فمنذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٢، تلقت اسرائيل مساعدات خارجية هائلة فى صورة منح وقروض بلغت قيمتها ١٧٩ مليار دولار، منها ٧٠.٥ مليار دولار عبارة عن منح امريكية لا ترد ونحو ١٠ مليارات دولار تبرعات من اليهود المقيمين بالولايات المتحدة. أما القروض، فقد قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل قروضا اقتصادية بلغت قيمتها ٢١.٥ ملايين دولار، اضافة الى عشرة مليارات اخرى التزمت الادارة الامريكية فى عهد بوش الاب بمنحها لاسرائيل. الى جانب ذلك، فقد قدمت لها ١١٤١٣ مليون دولار قروضا عسكرية ليصبح اجمالى القروض التى تلقتها اسرائيل من الولايات المتحدة نحو ٢٣٥١٨ مليون دولار.

وعلى مستوى العلاقات العسكرية والذى أفرد له الكتاب قسما رئيسيا، فتعتبر تلك العلاقات ركيزة أساسية من ركائز المشروع الصهيونى ذاته، حيث استند هذا المشروع منذ بدايته على ضرورة الحفاظ على علاقة وثيقة ووطيدة مع قوة عظمى واحدة على الأقل، ومن ثم تمثل العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تحرص إسرائيل ليس فقط على الحفاظ على متانة هذه العلاقات وتقويتها، ولكن أيضا تحرص على ألا يشكل العرب أو أى دولة عربية بديلا ممكنا لإسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية. ولا تقوم العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة على الروابط العاطفية فقط، ولكنها تتأسس بالدرجة الأولى على المصالح المشتركة والمن المتبادل. فعلى الجانب الأمريكى، نظرت الدوائر السياسية والعسكرية إلى إسرائيل بوصفها الحليف الوحيد الذى يمكن الاعتماد

عليه لمواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة في فترة الحرب الباردة. بالإضافة إلى أن اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة يلعب دورا شديد الفعالية في الحفاظ على قوة ومتانة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

أما على الجانب الإسرائيلي، فإن الحكومات المتعاقبة والرأي العام ظلوا مدركين دوما أن إسرائيل لن تستطيع بمفردها حماية أمنها ومواصلة سباق التسلح في المنطقة أو توفير احتياجاتها الاقتصادية بدون المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة من الولايات المتحدة.

وقد شهدت علاقات التعاون الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل قوة دفع هامة. فهذه العلاقات تشتمل في الوقت الحالي على حصول إسرائيل على مساعدات اقتصادية وعسكرية تزيد على ٣ مليارات من الدولارات سنويا. كما تشتمل هذه العلاقات على التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية في إسرائيل، والتطوير المشترك لنظم الدفاع المضاد للصواريخ، بما في ذلك برنامج الصاروخ (أرو). ومن ناحية أخرى، فإن هذه العلاقات لا تقتصر فقط على التزام الولايات المتحدة بتقديم جميع نوعيات أسلحة ومعدات القتال الرئيسية التي تحتاج إليها إسرائيل، ولكن أيضا الوصول إلى مستوى متقدم جدا من التنسيق الاستراتيجي. وبالتالي، فإن أي اتفاقيات تسليحية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تمثل في الواقع انعكاسا للتفاهم الاستراتيجي العام الذي بات يطبع العلاقات السياسية والدفاعية بين الجانبين بصورة تفوق أي وقت مضى. وينطلق هذا التفاهم الاستراتيجي العام من التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في المنطقة.

وعلى الرغم من أن علاقات التعاون العسكري والاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبر بالفعل متينة وقوية جدا، إلا أن تطورات ما بعد استكمال عملية التسوية العربية - الاسرائيلية سوف تؤدي إلى نشوء المزيد من قوة الدفع في علاقات التعاون الاستراتيجي بين الجانبين، خاصة على صعيد الوصول بهذه العلاقات إلى مستوى (التحالف الدفاعي). فعلى الرغم من أن علاقات التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة وصلت في الوقت الحالي إلى مستوى فريد للغاية، إلا أنها لم تصل قط إلى مستوى التحالف العسكري، وهو ما أدى إلى وجود قدر من الغموض في الإطار السياسي الاستراتيجي لهذه العلاقات. فهي تزيد كثيرا على علاقات التعاون الاستراتيجي الثنائي بين أي دولتين، ولكنها لم تصل إلى مستوى علاقة التحالف المؤسسية الكاملة. فقد ظهرت فكرة إبرام معاهدة دفاعية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في السبعينيات والثمانينيات أثناء فترة الحرب الباردة، حيث نظرت الولايات المتحدة إلى إسرائيل بوصفها رصيدا استراتيجيا، في أي مواجهة شاملة ضد الاتحاد السوفيتي السابق. كما أن المسئولين الإسرائيليين رحبوا بهذه الفكرة وقتذاك، لأنها يمكن أن تضع أساسا أقوى للعلاقات الدفاعية بين الجانبين. إلا أن الولايات المتحدة هي التي تراجعت عن الفكرة بسبب احتلال إسرائيل لأراض عربية، وهو ما اعتبر عائقا أمام أي معاهدة أمريكية- إسرائيلية، لأن مثل هذه المعاهدة لابد أن تشتمل على التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حدود إسرائيل في حالة تعرضها لهجوم خارجي. ولكن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية جعل من الصعب على الجانبين وضع تعريف محدد ومقبول لـ "حدود" إسرائيل التي تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها بموجب أي معاهدة دفاعية بين الجانبين. ولذلك، جرى الاكتفاء باعتبار إسرائيل "حليفا من خارج الناتو" خلال تلك الفترة.

وقد أثيرت هذه المسألة مجددا خلال عقد التسعينيات، حيث طرحت هذه الفكرة في أواخر أيام حكومة شيمون بيريز عام ١٩٩٦ بمبادرة من الجانب الإسرائيلي، إلا أن هذه الفكرة واجهت وقتذاك معارضة شديدة من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي. فعلى الجانب الأمريكي، ظل الرئيس بيل كلينتون يؤجل إقامة علاقة تحالف رسمية مع إسرائيل، استنادا إلى أن وقت إقامة مثل هذه العلاقة لم يحن بعد، وأن التوقيت الملائم لهذه المسألة، من وجهة النظر الأمريكية، يتمثل في مرحلة ما بعد استعمال عملية التسوية العربية- الإسرائيلية. وعوضا عن ذلك، ركز الرئيس الأمريكي طيلة الفترة الماضية على تعويض الجانب الإسرائيلي من خلال التجاوب مع كافة الاحتياجات التسليحية الإسرائيلية. أما على الجانب الإسرائيلي، فإن بعض التحليلات تذهب إلى أن الجانب الإسرائيلي هو الذي مازال مترددا بشأن فكرة التحالف العسكري مع الولايات المتحدة، وذلك تحت تأثير الضغوط التي مارسها بعض كبار العسكريين الإسرائيليين الذين يرون دوما أن علاقة التحالف هذه سوف تمثل قيدا على حرية الحركة العسكرية الإسرائيلية. كما يخشون من أن مثل هذا التحالف ربما يقلل من التزام الاسرائيليين أنفسهم بالدفاع عن أمن إسرائيل. في حين أن علاقة التحالف الرسمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل لن تقدم - من وجهة نظرهم- إضافة حقيقية إلى العلاقات بين الجانبين. انطلاقا من أن هذه العلاقات تشتمل بالفعل على كافة عناصر التحالف العسكري والاستراتيجي. ومن ثم فإن إسرائيل تتمتع بالفعل بموقع الدول الحليفة لولايات المتحدة، من دون أن تترتب على هذه العلاقة أية التزامات أو قيود على حرية الحركة الإسرائيلية، أي أن عددا من كبار العسكريين الإسرائيليين يقفون ضد فكرة التحالف العسكري مع الولايات المتحدة.

وينتقل الكتاب الى الحديث عن اللوبي الصهيوني وتأثيراته على صانع القرار الامريكي، حيث يؤكد أن العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة وإسرائيل تأتي في اتجاهين متباينين، يرى أحدهما أن اللوبي الصهيوني هو الذي يمسك بدفة القرار في واشنطن، بينما يذهب الآخر إلى أن إسرائيل ليست إلا أداة لخدمة مصالح النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة. فمنذ البدايات الأولى لإقامة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على التراب العربي في فلسطين وحتى يومنا هذا، وجدت وجهتا نظر في تعليل الدعم السخي للمشروع الصهيوني والانحياز الصارخ ضد الحقوق العربية المشروعة في دوائر صناعة القرار ولدى الرأي العام في الدول الغربية، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فهناك من يرى أن العلة تكمن أساسا، وبالدرجة الأشد تأثيرا، في النفوذ اليهودي لدى القوى المؤثرة في صناعة القرار وتشكيل الرأي العام، وأن الصهاينة المستقوين بالإمكانيات اليهودية الواسعة في البنوك والجامعات وأجهزة الإعلام بصفة خاصة، وما ترتب على تلك الإمكانيات من نفوذ سياسي وعلاقات اجتماعية، أمكنهم أن يحملوا صناع القرار في أوروبا والولايات المتحدة على رهن مصالح بلادهم الواسعة في الوطن العربي والعالم الإسلامي لمصلحة المشروع الصهيوني، والنظر إليه وكأنه مصلحتهم الأولى بالرعاية والاهتمام.

وكان هناك، ولا يزال، من يؤمنون بأن الذي عزز قدرات اللوبي اليهودي وجعله شديد التأثير في صناعة القرار إنما يعمل في مناخ مواتٍ للغاية، إذ هو فيما يدعو ويعمل له لا يتناقض مع

الهيمنة الأمريكية للمنطقة، فضلا عن أنه تهويد فلسطين إنما يعمل لتحقيق رؤية المسيحية -الصهيونية وبالمقابل، كان ولا يزال، من يؤمنون بأن لإسرائيل وظيفة المصالح الغربية بهدف تعميق واقع والتخلف والتبعية فى وطننا العربى، بذلك لا ينكرون قوة مركز الصهاينة، وفاعلية النفوذ اليهودى فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية.

المشروع الصهيونى فى يقين هذا التيار يقع فى صلب الاستراتيجية الاستعمارية، والصراع كان ولا يزال على خلفية جيوسياسية، وإن كان هناك توظيف سياسى للأوهام والخرافات الدينية لتشجيع هجرة اليهود واستيطانهم فى فلسطين. فالفكر الصهيونى هو أحد إفرازات الفكر العنصرى الأوروبى، و"إسرائيل" ليست سوى إحدى الأدوات الاستعمارية، فقد أقيمت بقرار استعمارى استراتيجى غايته تعطيل الوحدة العربية وإعاقة تطور المجتمع العربى. وما كان اعتماد "إسرائيل" حاجزا بشريا فاصلا بين عرب آسيا وعرب إفريقيا إلا نتيجة دراسات، فـ"إسرائيل" ذات دور وظيفى فى خدمة الاستراتيجية الاستعمارية، وبالتالى فالتطلع لحياد أمريكى فى الصراع ليس إلا وهما.

وفى المرحلة الراهنة من الصراع العربى- الصهيونى والدور الأمريكى الكبير فيه، يغدو مهما تبين موقع "إسرائيل" فى السياسة الأمريكية. وبالعودة إلى الوثائق الأمريكية، يتضح أن واشنطن انتهت قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اعتبار الوطن العربى إحدى أكثر مناطق العالم أهمية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فى سبيل تأمين المصالح الأمريكية الكونية متسارعة النمو. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى، تضاعفت الأهمية النسبية للوطن العربى من وجهة نظر النخب الأمريكية المتطلعة لتمكين إمبراطوريتها الكونية.

ويختتم الكتاب بتناول مستقبل التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث باتت مسألة التحالف العسكرى مطروحة بقوة فى فترة ما بعد استكمال عملية التسوية العربية- الإسرائيلية، وذلك تحت تأثير العديد من الأسباب، وأبرزها أن إبرام معاهدة دفاعية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل -حسب بعض التحليلات الأمريكية والإسرائيلية- يمكن أن يكون تعويضا أمريكيا لإسرائيل فى حالة انسحابها من مرتفعات الجولان، بالإضافة إلى أنها تطرح كجزء من الضمانات الأمريكية لأمن إسرائيل فى فترة ما بعد التسوية. وفى الوقت نفسه، فإن فكرة إبرام هذه المعاهدة الدفاعية الأمريكية - الإسرائيلية يمكن أن تطرح بقوة فى حالة التفاوض بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. كما تطرحها بعض الكتابات الإسرائيلية أيضا بوصفها ردا على أى تسرب محتمل للأسلحة النووية أو المواد النووية من روسيا إلى بعض دول الشرق الأوسط. ويخشى الإسرائيليون من أن حدوث مثل هذا التسرب سوف يخلق نظاما متعدد الأقطاب النووية فى المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإن بعض المفكرين الإسرائيليين يشترطون لإقامة نظام أمن إقليمى فى الشرق الأوسط أن يتم إبرام معاهدة دفاع مشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل، باعتبار ذلك مكونا محوريا فى هذا النظام الأمنى.

أضف إلى ذلك أنه بموجب هذه المعاهدة، سوف تلتزم الدولتان بمساعدة بعضهما فى حالات التعرض لعدوان خارجى، بما فى ذلك إمكانية إرسال قوات لمساعدة كل منهما الآخر. والواقع أن أهمية هذا التطور تنبع من أن هذه المعاهدة سوف تؤدى إلى إقامة هياكل عسكرية ذات قيادات واستراتيجيات أمريكية- إسرائيلية موحدة، وهو ما يمكن أن يشتمل على إمكانية استخدام عناصر القوة العسكرية المشتركة للجانبين ضد مصادر تهديد مشتركة، وفى ظل تصور مشترك للمصالح والأهداف. وهو غالبا ما سوف يتم تنظيمه من خلال تخصيص قوات وعناصر تسلح ونظم قيادة وسيطرة واتصال لهذا الغرض.

محمد صادق إسماعيل

التقرير الاستراتيجى الخليجى ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

مركز الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الشارقة، ٢٠٠٧

اعتاد التقرير الاستراتيجى الخليجى على متابعة التطورات فى بلدان مجلس التعاون الخليجى من خلال تفاعلاتها البينية، ومع إقليمها، ومع بقية دول العالم. كما اعتاد التقرير أيضا رصد التوجهات العامة فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة داخلها التى تؤثر فى تطورها واستقرارها، وفى قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية. ولم يكتف التقرير برصد ما يجرى فى دول مجلس التعاون فقط ولكنه يبحث أيضا فى تطور الأوضاع فى البلدان الخليجية الثلاثة الأخرى (العراق، اليمن، وإيران)، بما فى ذلك أوضاعها الداخلية، وعلاقتها مع بلدان مجلس التعاون، وكذلك تفاعلها مع بقية العالم.

يتناول الفصل الأول من تقرير هذا العام تحديات داخلية وإقليمية ودولية تواجه مجلس التعاون الخليجى، ويعتبر أنها يمكن أن تعصف بالمجلس فى حال ما لم يتم التعامل معها بفعالية، لتجنب تداعياتها السلبية التى ستهدد فى كل الأحوال أمن ومصالح دول المجلس. ثم يناقش هذا الفصل حدود استجابة دول مجلس التعاون لتلك التحديات، ومدى تأثير تلك الاستجابة على عملية التطور الديمقراطى فى هذه الدول.

أما الفصل الثانى المعنون "الخليج والتفاعلات العربية"، فيرصد ويحلل ويقيم التفاعلات الخليجية - العربية على المستويين الجماعى والثنائى خلال عام ٢٠٠٦. ويناقش هذا الفصل التفاعلات الجماعية فى نطاقين، الأول: يتصل بنشاط الدائرة العربية فى اجتماعات مجلس التعاون فى مستوى القمة كما فى المستويات الوزارية، حيث تتصدر القضايا العربية الجوهرية جداول أعمال هذه الاجتماعات. أما الثانى، فيرتبط بالتفاعلات الخليجية - العربية فى نطاق الجامعة العربية فى مستوياتها المتعددة، كما ينظر فى هذا التفاعل فى حيزه المؤسسى الذى يظهر فى الزيارات المتبادلة بين المسئولين فى الأمانتين، أو فى التنسيق بينهما. ويتناول الفصل أيضا بحث القضايا التى سيكون لها تأثير كبير على إعادة رسم خريطة المنطقة وفى تحديد العلاقة بين بلدان المنطقة، كما فى داخل البلدان نفسها، ولعل أبرز هذه القضايا الأمن والإرهاب والملفان الإيرانى والعراقى.

أما الفصل الثالث، فيعالج التطورات المختلفة التى شهدها اليمن خلال عام ٢٠٠٦، وقد ركز البحث فى تضمينات البرنامج الحكومى بإيجابياته وسلبياته. ففى الجانب الأول، ركز البرنامج على إعادة الهيكلة المؤسسية من خلال

استحداث وزارات جديدة استهدفت ميادين الحياة العامة والخاصة، وحماية الحقوق والحريات. أما الجانب الآخر، فيتصل بحقيقة أن القضاء لا يملك استقلالا تاما نتيجة التدخلات المستمرة من أطراف كثيرة داخل المجتمع اليمنى.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادى، فإنه بالرغم من تضاعف الناتج المحلى عما كان عليه فى عام ١٩٩٠ وتحسن مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختلفة، لكن لا يزال اليمن يواجه تحديات كبيرة، لعل أهمها تخفيف حدة الفقر.

ويأتى الفصل الرابع ليتناول واحدا من أهم موضوعات التقرير وهو "التحديات الإيرانية الاستراتيجية"، حيث يحاول الاجابة على تساؤل مهم، هو: كيف تعاطى الداخل الإيرانى مع التحديات الخارجية وأثر التقلبات والتناقضات الداخلية على هذا التعامل؟

ويشير التقرير إلى أن إيران تتجه إلى مزيد من الانفتاح الداخلى والتعددية وتداول السلطة والانفراجات السياسية والاقتصادية والفكرية.

كما يعتبر أن التفاعلات الداخلية تعكس إلى حد كبير قدرة المرشد آية الله على خامنئى على إدارة لعبة ذكية أبقى بواسطتها على جميع الخيوط مشدودة إلى الزعامة الروحية، بل وأرسى سياسة "حافة الهاوية" فى الصدام مع "الشيطان الأكبر" الولايات المتحدة. وقد أدت هذه السياسة إلى خلق استرخاء اجتماعى ملحوظ، بات فيه الوضع خاليا من التوترات التى شهدها فى مرحلة سابقة، ومع ذلك بقى هاجس الوضع الاقتصادى الذى لم تستطع أية سلطة معالجته جذريا.

ويخصص التقرير قسما خاصا لموضوع الانتشار النووى، حيث يتناول عدة قضايا مهمة، تتعلق أولاها بالبرنامج النووى الإسرائيلى الذى تم تطويره منذ منتصف القرن الماضى بدعم فنى كبير وواضح من الدول الغربية، ولم يكن البرنامج النووى الإسرائيلى سرا وكان دائما محل شكوى الكثير من البلدان، لكن كانت الدول الغربية تحول دون ذلك بالنفوذ الكبير الذى تملكه فى المؤسسات الدولية ذات العلاقة. ولقد ساهمت مساندة الدول الغربية لإسرائيل فى تضييع فرصة ضبط عملية الانتشار النووى فى العالم.

أما الملف النووى الإيرانى، فقد شهد نزاعا سياسيا يرشحه لكى يتحول إلى نزاع عسكرى، فالطرف الإيرانى يشدد على سلمية برنامجه، ويؤكد أن التمسك بالبرنامج النووى حق تكفله الاتفاقيات الدولية، وتمليه الاحتياجات المستقبلية لتوليد الطاقة من مصادر جديدة. بينما يرى الطرف الأمريكى - تسانده بعض الدول الأخرى - أن غرض إيران من برنامجها هو الحصول على القوة النووية العسكرية.

وتبقى فى النهاية عدة تساؤلات تتعلق بمستقبل البرنامج النووى الإيرانى، من أهمها ما يتصل بالتداعيات الأمنية والإقليمية على منطقة الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة، والتى قد تنجم عن الخيار العسكرى الذى تلوح به الولايات المتحدة من حين إلى آخر فى مواجهة تمسك إيران بالمضى فى هذا البرنامج.

سمير زكى البسيونى

الملف النووى الإيرانى والصراع على الشرق الأوسط

رنا أبو ظهر الرفاعى

دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ٢٠٠٨

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين يتناول أولهما تطور ملف إيران النووى. أما القسم الثانى، فيتناول بالرصد والتحليل المتأنى تداعيات الملف النووى الإيرانى وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط.

يعرض القسم الأول من الكتاب المعنون بـ: "تطور ملف إيران النووى" فى بدايته للملابسات التاريخية التى أدت إلى إيجاد برنامج نووى إيرانى، ثم يعرض القسم ذاته إلى حقيقة التصعيد الإيرانى - الأمريكى الحالى بشأن الملف النووى الإيرانى. ويوضح أنه ليست أسلحة الدمار الشامل ولا دعم الإرهاب ولا قضية الحريات داخل إيران هى الأسباب الحقيقية للأزمة المتجددة بين إيران والولايات المتحدة، والتى دخلت فيها بريطانيا كوسيط سياسى، رغم أن هناك أكثر من سبب يدعو إلى الجزم بأن واشنطن لا تفكر أولا تستطيع أن تتعامل مع النظام الإيرانى بنفس الشكل الذى تعاملت به مع نظام حكم صدام حسين. والسببان الحقيقيان وراء هذا التصعيد هما الدورالإيرانى فى العراق والملف الفلسطينى، حيث العلاقة الوطيدة بين النظام الإيرانى وحركة المقاومة الإسلامية حماس.

ويوضح القسم الأول من الكتاب، فى الوضع الخاص بالخيارات الأمريكية المطروحة لمواجهة إيران، أنه مع توجيه الرئيس الأمريكى الحالى جورج بوش، فى معرض خطابه لبيان حالة الاتحاد أمام الكونجرس الأمريكى فى فبراير من عام ٢٠٠٥، تهديداً لم يكن مقنعاً لإيران حيال استمرارها فى برنامجها النووى، بدأت النقاشات تدور بين مختلف مراكز الدراسات والأبحاث فى واشنطن حول هذا الأمر، إذ دعا بعضها إلى مزيد من الحوار مع إيران، بينما دعا البعض الآخر إلى عرض المزيد من العضلات لمعالجة المسألة. وفى مقابل هذا وذاك، عرضت لجنة السياسة الإيرانية فى واشنطن، وهى عبارة عن مجموعة جديدة من الخبراء فى شئون منطقة الشرق الأوسط، خياراً ثالثاً بديلاً للمفاوضات التى يقولون إنها لن تصل إلى أى نتيجة ولاستعمال الخيار العسكرى الذى يقولون إنه مغامرة غير محمودة النتائج، يتمحور حول تغيير النظام القائم بإيران. ويدافع أعضاؤها عن هذا الخيار ويعتبرون أنه لا يمكن تنفيذه إلا من خلال دعم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة المقاومة الإيرانية فى الداخل والخارج. وبالتحديد تريد لجنة السياسة الإيرانية أن تدعم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حركة "مجاهدى خلق"، لكن عليها أولا أن تقنع إدارة بوش برفع هذه الحركة من لائحة المنظمات الإرهابية التى تتبناها وزارة الخارجية الأمريكية.

وتعتقد لجنة السياسة الإيرانية بأن النظام الدينى القائم فى إيران الآن يشكل خطرا على الولايات المتحدة لعدة أسباب، لعل أهمها استمراره فى السعى لامتلاك أسلحة نووية واستمراره فى دعم عدد من التنظيمات الإرهابية الدولية، وكذلك تصريحه العلنى بمعارضة عملية السلام العربية ـــ الإسرائيلية، علاوة على دوره المعرقل فى العراق وحرمانه للشعب الإيرانى من أبسط حقوق الإنسان.

ورغم أن الكثير من التحليلات السياسية الغربية تشير إلى صعوبة قيام الولايات المتحدة

الأمريكية بشن هجوم عسكرى ضد إيران، إلا أن إيران بقيادتها السياسية والعسكرية وضعت استراتيجية لمواجهة أى هجوم أمريكى أو إسرائيلى محتمل ضدها، تنطلق من الإصرار على تمسك إيران بحقها فى تخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووى مهما يكن الثمن الذى قد يترتب على ذلك، خصوصاً فى ظل اعتقاد إيرانى بأن مسألة الهجوم على إيران ستظل قائمة حتى ولو وافقت إيران على التخلى عن حقها فى تطوير تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأن الإدارة الأمريكية لن تأخذ فى الاعتبار ما قدمته طهران لواشنطن فى السنوات الأربع الماضية وما أبدته من تعاون فى الكثير من الملفات الإقليمية فى أفغانستان والشرق الأوسط، خصوصاً العراق.

أما القيادة العسكرية الإيرانية، فيشير عدد من المصادر العسكرية الإيرانية إلى أن القوات المسلحة الإيرانية من جيش وحرس ثورة أخذت كل الاستعدادات الميدانية اللازمة لمواجهة أى هجوم مباغت على أهداف داخل الأراضى الإيرانية، والتى قد لا تكون مقتصرة على المنشآت النووية الموزعة على مدن وأماكن مختلفة من بوشهر إلى أصفهان واراك وناتنز وطهران ويزد وغيرها، بل قد تشمل عدداً من المصانع العسكرية والصناعية والسدود المائية. كما أن القيادة العسكرية الإيرانية وضعت فى حساباتها احتمال قطع التواصل بين المواقع العسكرية الإيرانية وقياداتها المركزية، وذلك فى محاولة من الجانب الأمريكى لقطع الطريق على أى أوامر قد تصدر من القيادة بالرد على الهجوم. وتحسباً لذلك، أصدرت القيادة العسكرية الإيرانية أوامرها لكل قطاعات الجيش وحرس الثورة بالرد السريع خلال مدة لا تتعدى الساعة على الأهداف التى تم تحديدها وتعيينها مسبقاً دون انتظار للأوامر، وقطعاً للطريق على أى ضغوط سياسية دولية قد تجبر طهران على عدم الرد. والهدف من ذلك توجيه ضربة قاسية للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل فى البداية، ومن ثم إفساح المجال أمام المساعى الدولية للحد من تفاقم الأزمة أو اتساعها، بحيث تشتعل المنطقة، وبذلك تكون طهران قد ضمنت حق الرد.

وتؤكد المصادر العسكرية الإيرانية أن الهجوم الأمريكى على إيران لا يزال مدرجا على جدول البيت الأبيض، مادامت إيران تصر على حقها فى تخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووى. إلا أن واشنطن لا تزال غير مطمئنة لحجم ردة الفعل الإيرانية، الأمر الذى يدفعها إلى إعطاء الطرق الدبلوماسية والمفاوضات التى يتولاها الاتحاد الأوروبى فرصة لإقناع إيران بالتخلى عن برنامجها النووى، وبالتالى الابتعاد عن شبح التورط فى عمل عسكرى وردة فعل غير معروفة النتائج.

أما فيما يتعلق برؤية القيادة السياسية الإيرانية الحالية، المتجسدة فى شخص الرئيس محمود أحمدى نجاد حيال الأزمة النووية الإيرانية، فالملاحظ أن الرئيس نجاد يؤكد باستمرار أن إيران لن تتخلى عن أنشطتها النووية وأنها لن تعلق النشاطات النووية الإيرانية الحساسة مهما كلفها الاستمرار فى تطوير تكنولوجيا نووية إيرانية لخدمة أغراض التنمية فى المجتمع الإيرانى. بل وصل الأمر إلى حد اتهام نجاد للحكومة الإيرانية السابقة برئاسة محمد خاتمى بـ " تقديم تنازلات باسم الثقة حتى إنها علقت طوعاً نشاطات دورة الوقود فى كل من أصفهان وناتنز مع أنها مشروعة مائة فى المائة ولا يمكن توظيفها لغايات أخرى "، وهو ما اعتبره نجاد بمثابة تراجع عن أحد أبرز الثوابت المحورية فى السياسة الخارجية الإيرانية المتمثلة فى التمسك بالحق الإيرانى فى تطوير تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية.

ويأتى تصور نجاد حول ضرورة امتلاك إيران لبرنامج نووى متسقاً مع ما كشفت عنه مصادر دبلوماسية غربية وثيقة الاطلاع من أن التوافق العام الموجود داخل إيران على ضرورة امتلاك إيران للسلاح النووى ينطلق من مجموعة من القناعات والمعطيات، أولاها : إن إيران قوة إقليمية كبرى ويجب أن تملك الأسلحة اللازمة الكفيلة بدعم موقعها الإقليمى. وقد أظهرت تجربة الحرب الأمريكية على العراق أن إيران لن تستطيع أن تعتمد على المجتمع الدولى أو الأمم المتحدة أو الدول الكبرى لحمايتها، بل عليها أن تعتمد على قدراتها الذاتية، لذلك يجب أن تمتلك إيران فى وقت واحد قدرات نووية كافية لردع أى هجوم خارجى عليها، وقدرات هجومية كصواريخ أرض ــ أرض المتوسطة والبعيدة المدى للرد على أى اعتداء. أما ثانية القناعات، فتتعلق بلزومية أن تستفيد إيران من تجربتى العراق وكوريا الشمالية وطريقة تعاطى الدول الكبرى معهما فواشنطن هاجمت العراق وأسقطت نظام حكم البعث، لأن العراق لم يكن يملك السلاح النووى، ولو كان صدام حسين يمتلك قنبلة نووية لما كان الأمريكيون تجرأوا وشنوا الحرب عليه. فى المقابل، تملك كوريا الشمالية قنبلة نووية، أو أكثر، لذلك تمتنع الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى عن مهاجمتها عسكريا، وتحاول معالجة المشاكل المعلقة معها عبر المفاوضات. أما ثالثة القناعات، فترتبط بتقدير القيادة الإيرانية أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية ليست لديها فى هذه المرحلة وسائل وإمكانات ردع كافية، سياسية ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية، لمنع إيران من امتلاك القدرات اللازمة لإنتاج السلاح النووى كاليورانيوم العالى التخصيب مثلا. إذ إن إيران تستطيع الرد على أى هجمات عليها أو إجراءات كبيرة ضدها بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية وناقلات النفط، مما يؤدى إلى ارتفاع كبير فى أسعار النفط يهدد الاقتصاد العالمى. كما أن إيران تستطيع تفجير الوضع فى العراق على نطاق واسع، وكذلك تهديد بعض دول المنطقة وإشعال جبهة جنوب لبنان ضد إسرائيل، فتندلع حينذاك أزمة إقليمية - دولية ليس لها سابق.

أما القسم الثانى من الكتاب، وعنوانه "تداعيات الملف النووى الإيرانى وانعكاساته على المنطقة"، فيوضح أن الأزمة النووية الإيرانية تبدو شديدة الاختلاف عن كل المشكلات المشابهة لها فى العالم، وذلك لأن النتائج التى قد يفرزها دخول الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى النادى النووى لا تقتصر على تهديد الولايات المتحدة الأمريكية فى سياساتها ومصالحها ووجودها فى الشرق الأوسط، بل تتعداه إلى ما تراه إسرائيل تهديداً مباشراً لها وخطراً على وجودها. وبالتالى، فإن نجاح إيران فى السيطرة على دورة الوقود النووى وإنتاج اليورانيوم المخصب يعنى بالنسبة للقيادة الإسرائيلية اجتيازها نقطة اللاعودة فى الطريق على امتلاك السلاح النووى، ويضع أمام الدولة العبرية مجموعة من السيناريوهات، أولها خطر قيام إيران بشن هجوم مباشر على إسرائيل بالسلاح النووى بهدف تدمير الكيان العبرى واستعادة السيطرة على كل الأراضى الفلسطينية وعلى الأماكن المقدسة، والعودة إلى نظام الدولة الواحدة، فتصبح فلسطين دولة إسلامية يعيش فيها اليهود تحت حكم العرب والمسلمين. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يبقى احتمالاً نظرياً، إلا أنه لا يمكن للقيادة الإسرائيلية أن تسقطه من حساباتها الاستراتيجية وذلك بسبب الاعتبارات العقائدية المتطرفة التى تحكم خطابات القيادة الدينية فى طهران وأفعالها.

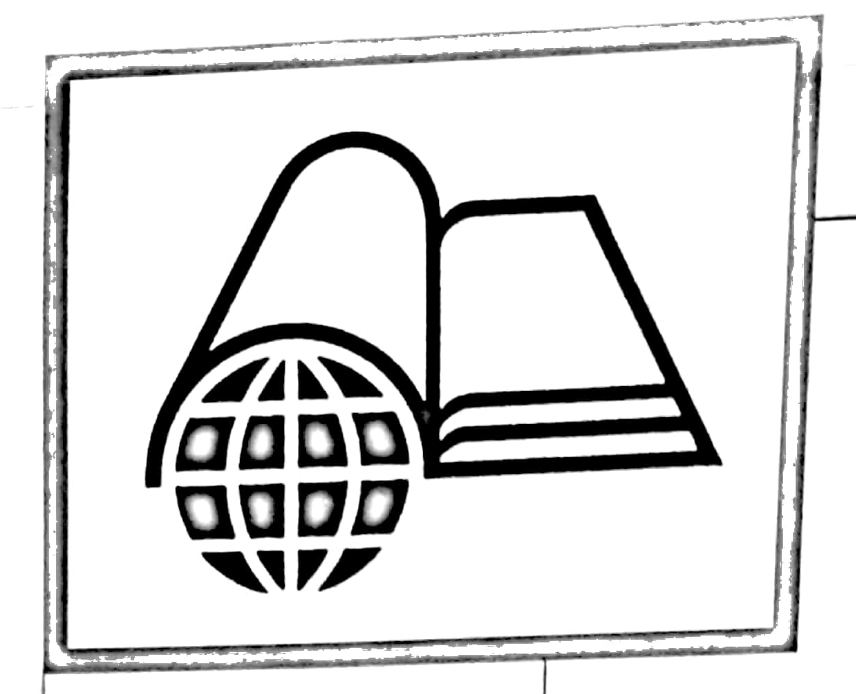
أما ثانى السيناريوهات، فيتمحور حول الخطر الناجم عن زيادة قدرة الضغط الإيرانية على إسرائيل من خلال قوى بديلة محمية بالمظلة

النووية الإيرانية، أو مستفيدة منها، ولاسيما حزب الله اللبناني. أما السيناريو الثالث المطروح، فيرتبط بمسألة خطورة إطلاق ديناميكية السباق نحو التسلح في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً مما يعرف بـ مبدأ الدومينو. فنجاح طهران في اختراق حاجز المحرمات النووية سيعطي الأعذار والمسوغات للكثير من الأنظمة في المنطقة بتحول البادي النووي، وذلك من باب الرد بالمثل وتحقيق التوازن، أو حتى من باب تحصين التحالف مع الجمهورية الإسلامية كسوريا. مثل هذا السباق عند انطلاقه لن يجد صعوبة في الوصول إلى أهدافه. فسوق التكنولوجيا والمعرفة النووية التي افتتحها العالم الباكستاني الشهير عبد القدير خان لا تزال نشطة ومفتوحة أمام من يرغب، وتجارة المعدات والخبراء التي تتطلبها المنشآت النووية الإيرانية باتت مفتوحة أكثر من أي وقت مضى، وهو ما قد يؤدي إلى تحول منطقة الشرق الأوسط بعد عقد من الزمن إلى منطقة متعددة القوى النووية. وعلى الرغم من أن تطوراً كهذا سيؤدي إلى زيادة المخاطر على النظام الإقليمي العربي برمته، إلا أنه سيكون ذا خطورة، خاصة على إسرائيل، فهي دولة صغيرة تعاني وضعاً جغرافياً هشاً، وهي دولة تفتقر إلى العمق الاستراتيجي وذات واقع ديموجرافي فقير نسبياً. ورغم تطور وسائلها الدفاعية وقدراتها، إلا أنها تبقى محدودة وغير كافية لحمايتها في ظل بيئة معادية تمتلك السلاح النووي.

وتجدر الإشارة إلى أن القسم الثاني من الكتاب قد أفرد ما يربو على المائة صفحة لتبيان حقيقة أن زيادة النفوذ الإيراني النابع من بروز إيران كقوة نووية في الشرق الأوسط قد أفضت إلى زيادة مساحة التجاذب الإقليمي عبر الساحة اللبنانية، وإعادة تشكيل خريطة التحالفات السياسية بالمنطقة ككل. ولعل لبنان هو الخاسر الوحيد وسط كل هذه التجاذبات الإقليمية على نحو ما توضحه الصورة الماثلة الآن بالواقع السياسي اللبناني، حيث غياب التوافق بين القوى السياسية اللبنانية التي يرتبط كل منها في الغالب بقوة إقليمية ما، بخصوص مسألة اختيار رئيس للجمهورية اللبنانية، وهو أمر قد يعيد لبنان مرة أخرى إلى دوامة الحرب الأهلية والانقسامات الطائفية التي عانى من مرارتها سابقاً.

محمد سامي عبد الرءوف

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



Israel in history The Jewish state in comparative perspective Derek J. Penslar, routledge, 2007.

إسرائيل فى التاريخ .. الدولة اليهودية من منظور مقارن، ٢٠٠٧

ظهرت فى الآونة الأخيرة مجموعة من الكتابات حول إعادة النظر إلى تاريخ إسرائيل، وأهم المقولات التى يتضمنها هذا التاريخ، وهل هناك استمرارية ام انقطاع فى مسار تاريخ دولة إسرائيل؟ وإذا كانت هناك استمرارية، فإلى أين؟ وما أهم ملامح هذه الاستمرارية؟ وإذا كان هناك انقطاع، فهل هناك محاولات لتجديد هذا التاريخ وإعادة قراءته من جديد ليستجيب للمتغيرات الجديدة على الساحة العالمية بصفة عامة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة؟

كانت هذه الأطروحات أهم الأسباب التى دفعت مؤلف هذا الكتاب لمحاولة قراءة إسرائيل فى التاريخ من منظور مقارن. ولا تأتى أهمية هذا الكتاب من موضوعه فحسب، بل وأيضا من لغته. فالموضوع هو مراجعة للمقولات التاريخية الإسرائيلية التقليدية عن نشوء إسرائيل وشرعية ما قامت به تجاه الفلسطينيين.

وينقسم الكتاب إلى جزءين، يدور الجزء الأول منهما حول "كتابة التاريخ الإسرائيلى" وفيه يعرض لتاريخ نشأة الدولة اليهودية، ويرى فيه المؤلف أن كل دولة أو مدينة فى أوروبا، كانت تسعى لفتح نوافذها ورمى اليهود إلى خارج بيوتها إلى فلسطين، وهو ما يفسر العلاقة القائمة بين الحركة الصهيونية والحركات الاستعمارية الغربية بأنها ليست جديدة، بل هى قديمة ومستمرة، أعلن عنها نابليون عندما جاء إلى مصر وفلسطين غازيا عام ١٧٩٧، وصرح بأنه مستعد لمنح الحركة الصهيونية بيتا فى فلسطين إن قام اليهود بمساعدته فى حربه تلك. وكانت حملة نابليون التى لقيت معارضة بريطانية الشرارة الأولى لبدء الصراع الاستعمارى الأوروبى للسيطرة على الوطن العربى، وبالتالى ساهمت فى إذكاء حدة الخلاف والعداء بين فرنسا وبريطانيا. وفى المقابل، لفتت أنظار العرب إلى الخطر الداهم الذى بدا يعصف بهم جراء تزايد الخطر والتنافس الأوروبى على بلادهم. فقد كانت الحكومات الأوروبية جميعها تصدر يهودها إلى فلسطين، مانحة إياهم جوازات سفر وحماية وأمنا خلال سفرهم وترحالهم وحلهم، وبهذا قامت هذه الحكومات الغربية من خلال قنصلياتها ووسطائهم بشراء أراض فلسطينية، جرى تحويلها إلى اليهود حال خروج الدولة العثمانية من فلسطين، وبهذا قامت هذه القنصليات بدور "السمسار" للحركة الصهيونية التى تمكنت من إقامة العديد من البؤر الاستيطانية فى ظل الحماية الأوروبية.

لقد التقت الأطماع الأجنبية والمصالح الأوروبية مع الحركة الصهيونية لتنفيذ المخطط الصهيونى بإقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين وعلى خلفية دينية متطرفة، واعتمادها على قوة قانونية وشرعية الامتيازات التى منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية. وقد لعبت قنصليات بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا أدوارا مهمة وسافرة فى مجال الدعم المباشر لإنشاء الوطن اليهودى فى فلسطين، وتسهيل الهجرة اليهودية.

ونجح قناصل تلك الدول الذين خالفوا القوانين والأعراف الدولية المنظمة للبعثات الدبلوماسية، فى إقامة مد نافذ فى مختلف المدن الفلسطينية ما بين ١٨٤٠ و ١٩١٤، وتركزت جهودهم على تسهيل وتهريب المهاجرين من اليهود، وعلى إثارة النعرات الطائفية لتهيئة البيئة الملائمة من التوتر والقطيعة بين أبناء بلاد الشام وفلسطين، واللعب على التناقضات بين الطوائف المسيحية والإسلامية. وساهم النشاط التبشيرى لبعض الإرساليات الأجنبية فى زيادة حدة الاحتقان بين الطوائف، وتدخلهم فى الحياة اليومية والمعيشية لهم فى التأسيس للوجود اليهودى والاستيطان فى فلسطين، وتسهيل مهمة الحركة الصهيونية وفى وضع استراتيجياتها وسياستها وخططها موضع التنفيذ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتوظيف الدين لخدمة أهدافهم غير النبيلة.

ويرى المؤلف أن علم التاريخ فى إسرائيل يواجه منذ أكثر من عقد ظاهرة مهمة سرعان ما خرجت عن الإطار الأكاديمى، ووصلت إلى معظم شرائح الرأى العام الإسرائيلى عن طريق الإعلام، وهى مدرسة "المؤرخين الجدد" أو ما يسميه البعض مدرسة "التحريفيين" أو مدرسة ما بعد الصهيونية. وهؤلاء المؤرخون الإسرائيليون هم جيل من المحرضين، يريدون أن يهزوا قواعد الوعى التاريخى لخلفية الدولة العبرية وبداياتها، ويهدفون بذلك إلى تغيير الذهنية والتصورات الإسرائيلية المعاصرة عن ولادة دولة إسرائيل وما رافق هذه الولادة من مغالطات.

ويرى الكاتب أن الساحة الإسرائيلية الداخلية تحولت إلى حلبة الصراع الحقيقية فى وقت قصير، وأصبحت القضايا التى يثيرها المؤرخون الجدد بالغة الأهمية. وهى وإن كانت لم تصل إلى التساؤل بشأن شرعية وجود إسرائيل، فإنها تكاد تحوم حولها. ومن هذه القضايا مسئولية الحركة الصهيونية عن تهجير الفلسطينيين والعودة إلى فكر جابوتنسكى وبن جوريون لإثبات أن فكرة التهجير كانت موجودة فى صلب المشروع الصهيونى منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وأن الهجرة الفلسطينية بالتالى لم تكن

طوعية أو انصياعا لنداءات من الحكام العرب إبان حرب ١٩٤٨ للفلسطينيين بأن يغادروا أماكن القتال.

وينقض المؤرخون الجدد الصورة الطوباوية التي رسمتها الأدبيات الكلاسيكية الإسرائيلية عن التجمعات الاستيطانية الأولية "اليشوف" لناحية العلاقات التعاونية والإنتاجية فيما بينها، وكذا نظرتها الطيبة إلى الجيران العرب. فما يقرأ في التاريخ الجديد، ما يكتبه "توم سيجيف" مثلا، يجد أن تلك التجمعات كانت عدائية ومتنافرة وتعصر بالأحقاد والمشكلات الداخلية، وأن نظرتها إلى العرب كانت احتقارية واستعدائية. وفي مراحل لاحقة، فإن التاريخ الإسرائيلي الجديد قلب كثيرا من المسلمات تجاه حقيقة السياسة الإسرائيلية الخارجية منذ الخمسينيات وحتى أوسلو، والقائمة على أن إسرائيل كانت دوما تريد السلام، لكن العرب كانوا يريدون الحرب. وأثبتت دراسات "آفي شلايم" و"بني موريس" عكس ذلك تماما. كما يرى المؤلف أن هناك ابتعادا عن الصورة التقليدية لصورة الضحية لليهود واستبدال صفة جلاد بها، وهو الأمر الذي يعتبر "تجرؤا" كبيرا بالنسبة لشرائح واسعة من القراء الإسرائيليين يصعب قبوله، حيث يتم تجاهل التراجيديا الفلسطينية بشكل كامل بالإضافة طبعا إلى التهجير والمجازر. والحقيقة أن الجزء الأكبر من أراضي العرب وبيوتهم ومناطق وجودهم انتقل إلى أيد يهودية. ولا يفهم كل ذلك كجزء من النقاش التاريخي، بل كجزء من عملية تأسيس دولة إسرائيل، ويبقى البلد وسكانه بلا تاريخ.

أما الجزء الثاني من الكتاب، فهو بعنوان "الاستمرار والانقطاع" ويرى فيه أن السبب الأساسي لأمراض إسرائيل هو الدين اليهودي. فالصهيونية حين ولدت كفكرة، كانت "متنورة ومثيرة وغنية بالوعود"، ولكنها لم تعرف "كيف تفصل المستقبل الصهيوني عن الماضي اليهودي" وفسرت التمييز العنصري ضد العرب بأنه "نابع من الشذوذ الإسرائيلي الناجم عن تبني النموذج الرجعي الذي تطرحه اليهودية الأرثوذكسية في إسرائيل، والذي يؤثر عليها" فالدولة الصهيونية - في تصورها- أصبحت دولة دينية، مع أن الأيديولوجية الصهيونية أيديولوجية علمانية، قومية ليبرالية. وتصور أن إسرائيل "أصبحت" دولة دينية وهم يسيطر على كثير من الصهاينة، كما أن تصور هذه الدولة باعتبارها دولة يهودية، إما بالمعنى الديني أو المعنى الإثني الثقافي أو العرقي، وهم يسيطر على معظم العرب. علاوة على ذلك، يرى المؤلف أن الكيان الإسرائيلي كيان استعماري، ومن ثم فإن الطريق لحل الصراع لن يكون إلا عن طريق تبني سياسة معادية للاستعمار.

كما أن الصهاينة الأوائل لم يكونوا متدينين، لكنهم كانوا متحمسين بشدة للأساطير اليهودية ومنها استمدوا الأساس للصهيونية. هذه الظاهرة لم تكن مميزة أو مختلفة عما هو دارج في الحركات القومية العلمانية التي مجدت أبطالا قوميين أسطوريين قدر ما استطاعت. وقد تبنى الصهاينة غير المتدينين قصص التوراة لغرض مماثل، فهم يهدفون لخلق أيديولوجية وأساطير قومية شبه تاريخية صهيونية.

لقد تكون الجانب الاستعماري للصهيونية عندما تحولت الهجرة إلى فلسطين إلى واقع ملموس، واستوطن الوافدون الجدد على حساب السكان الأصليين. والصهيونية لم تكن فريدة في ذلك، فهي انطلقت من الرأي الذي ساد في أوروبا في ذلك الوقت، والذاهب إلى أنه يمكن الاستيطان في أي مكان خارج أوروبا، ويمكن طرد سكان الأرض الأصليين وإبادتهم ومصادرة أرضهم، فهم -حسب التصور الغربي- شعوب متخلفة، بل ليسوا من بني البشر.

هذه هي نقطة الانطلاق الحقيقية للحركة الصهيونية. أما ما يسمى "الصهيونية الدينية"، فهي لم تقم بأي دور مهم، حتى يونيو ١٩٦٧. إن محاولة تفسير الانعزالية الصهيونية عن المواطنين العرب وخلق مجتمع منافس لهم في فلسطين، أمر لا يمكن تفسيره بالعودة إلى الدين اليهودي، لأن الصهيونية، كحركة استعمارية استيطانية، لم يخطر لها ببال استيعاب الفلسطينيين. والدافع الأول لتأسيس حركة "أرض إسرائيل الكاملة" جاء من الجانب اليساري العلماني للمجتمع الإسرائيلي. و"مشروع" الاستيطان في الضفة الغربية هو من بدايته احتلالي واستعلائي والعنصر الديني فيه هامشي.

ومن ثم، فتصور المؤلف هنا أن إسرائيل ليست دولة يهودية، وإنما دولة استعمارية استيطانية إحلالية. وهذا التصنيف له أهميته في رصد سلوكها والتنبؤ به، ويفسر الدعم الأمريكي لها، فالقضية هي قضية الاحتلال وليس يهوديته.

وهنا، يتساءل الكاتب سؤالا مفاده أين موقع البعد الديني هنا؟ إن الصهيونية حركة سياسية، عنصرية، عدوانية، متطرفة، تسعى الى اقامة دولة لجميع اليهود في فلسطين، تستطيع من خلالها ان تحكم العالم. والصهيونية الحديثة فكرة استعمارية ظهرت في اوروبا في عصر صعود حركة الاستعمار والاستيطان في أوروبا.

كما يشير الكاتب إلى الجذور التاريخية للصهيونية، إلى أن وصلت إلى العصر الحديث، ممثلة في الحركة الفكرية الاستعمارية، التي دعت الى اقامة دولة يهودية في فلسطين لخدمة الدول الاستعمارية. الصهيونية الحديثة، التي كان رائدها ثيودور هرتزل. ومن أبرز أهداف هذه الحركة قيادة اليهود الى حكم العالم، بدءا بإقامة دولة لهم في فلسطين، ومن هنا يتبين لنا الخطر المحدق بالعالم أجمع من جراء الصهيونية الحديثة وأفكارها. ومنذ بروز الصهيونية الحديثة، أحكم اليهود تنظيماتهم، وأصبحوا يتحركون بدهاء لتحقيق اهدافهم التدميرية التي أصبحت نتائجها واضحة للعيان في هذا الزمن.

لا شك في أن الصهيونية تستمد معتقداتها وفكرها من الكتب المقدسة، وتعتقد الصهيونية أن جميع يهود العالم أعضاء في حسبة واحدة هي الجنسية الاسرائيلية. وقد صاغت الصهيونية فكرها في بروتوكولات حكماء صهيون. كما عقدت الحركة مجموعة من المؤتمرات تضمن أهداف الدولة الإسرائيلية. ومن أهم هذه المؤتمرات:

- مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧، والذي عقد برئاسة ثيودور هرتزل. وقد تم في هذا المؤتمر تأسيس الصهيونية الحديثة، وحدد المؤتمر أن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، ودعا المؤتمر اليهود إلى الهجرة الى فلسطين.

- المؤتمر الصهيوني الثاني عام ١٨٩٨ في سويسرا، حيث انشئ صندوق الاستيطان اليهودي وهو عبارة عن الجهاز المالي للمنظمة الصهيونية العالمية.

- المؤتمر الصهيوني التاسع عام ١٩٠٩ في ألمانيا، حيث تقرر اقامة مستوطنات تعاونية في فلسطين.

- المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون ١٩٥١ والذي عقد لأول مرة في فلسطين المحتلة، حيث أقرت وثيقة القدس الداعية إلى تركيز الاستيطان وإلى استيعاب مهاجرين جدد.

- المؤتمر السابع والعشرون عام ١٩٦٤ في القدس، حيث تقرر أن المهمة الأولى للحركة هي نشر الفكر الصهيوني كنهج للحياة.

وفي عام ١٩٩٧، وبمناسبة مرور مائة عام على نشأة الصهيونية الحديثة، عقد مؤتمر صهيوني في مدينة بازل السويسرية، وقد حضره العديد من قادة اسرائيل.

ومن ثم فعلى الرغم من المراجعات التاريخية التي تمت لقراءة تاريخ نشأة الدولة اليهودية، والعلاقة بين اليهودية والصهيونية، وحجم الانتقادات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، فلا تزال هناك علاقة قوية قائمة بين اليهودية من ناحية والصهيونية واستمرار قوة الدولة الإسرائيلية من ناحية أخرى، فهناك علاقة قائمة بينهما لا يمكن فصلها، وربما اعتبرها البعض العمود الفقري لقوة الدولة في الخارج، على الرغم من فداحة الانقسامات الداخلية.

ولاء البحيري

لنحيا مع الصراع
ليل نفسى - اجتماعى للمجتمع اليهودى فى إسرائيل

دانيال برطال
كرمل، القدس (٢٠٠٧)

ترجع أهمية هذا الكتاب الصادر باللغة العبرية إلى أنه يمثل دراسة جادة للصراع العربى - الإسرائيلى بصفة عامة وللصراع الإسرائيلى - الفلسطينى بصفة خاصة، حيث يرى الكاتب أن هذا الصراع يعد ضمن إطار الصراعات الخطيرة التى يطلق عليها "صراعات لا يمكن السيطرة عليها". فاليهود والفلسطينيون على حد سواء يتعرضون لمعاناة شديدة من هذا الصراع، حيث يقتل الآلاف ويصاب العشرات وتهدم الممتلكات ويتعرض الآلاف للطرد من بيوتهم ليصبحوا لاجئين، ويقع الملايين تحت ضغط دائم يتمثل فى التهديدات والأخطار والشعور بالخوف.

يوضح الكاتب أن الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى لم يقتصر فقط على الشعوب الواقعة فى منطقة البحر المتوسط، إلا أنه قد ظل لعقود عديدة موضع اهتمام أساسى لدى المجتمع الدولى، الذى يرى أن الصراع يمثل خطرا على السلام العالمى كله.

يعرض الكتاب فى صفحاته الأولى بداية ونشأة الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى، فيوضح انه قد بدأ فى بداية القرن العشرين كصراع عرقى على ارض إقليمية والمعروفة باسم "فلسطين". ونشأ هذا الصراع بين اليهود، الذين بدأوا فى الاستيطان على تلك الأرض، استنادا إلى اسباب ودوافع قومية ودينية طبقا لمعتقداتهم، وبين السكان العرب من جهة أخرى الذين يقطنون تلك الارض. يرى الكاتب ان هذا الصراع تحول خلال عدة سنوات إلى صراع إقليمى دولى، على الرغم من ان بدايته كانت بمثابة صراع على المكان.

تناول الكتاب اهم الأخطار التى يتعرض لها كلا الشعبين من جراء الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى، فهو يعرض الفلسطينيين للخطر والتى تتمثل فى حقهم فى تقرير مصيرهم،وحقهم فى قيام الدولة وحقوقهم فى الحصول على الأمن والأرض والموارد اللازمة لعيشهم بكرامة.

أما بالنسبة للوصول إلى حل لهذا الصراع، فيوضح الكاتب أنه "ليس هناك عجب فى أن الصراع قد أصبح على مدى سنوات عديدة كيانا مفروضا وموجودا ليس له أى حل". ففى تلك السنوات، لم يكن هناك طرف واحد على الأقل مستعدا للوصول إلى تسوية.

ويحاول الكاتب عرض صورة مركبة وكاملة ومنهجية للأسس النفسية والاجتماعية والسياسية المؤثرة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وذلك من خلال تحليل للمجتمع اليهودى فى إسرائيل.

فقد جاء الكتاب ليصف القاعدة النفسية للصراع العربى - الإسرائيلى، المعروف بقوته واستمراره، والذى يلعب دورا مهما فى حياة كل من المجتمعين. لا يتباهى هذا الكتاب بتحليله لجميع العناصر، والآليات والعمليات النفسية المتورطة والمتداخلة فى الصراع، بل إنه يبحث فى النقاط الأساسية لتلك الصراعات، التى من بينها تعايش المجتمعين على أرض واحدة على الرغم من غياب الأمن والاستقرار بينهما. وكذلك رؤية الإسرائيليين إلى أساس وجودهم على الأرض باعتبارها أرضهم وليست أرضا فلسطينية، إضافة لاعتقادهم بوجود الأرض المحددة لهم.

ينبغى علينا توضيح أن التحليل الوارد فى الكتاب لا يتناول تحليل تصرفات القادة والشخصيات المميزة فى إسرائيل، ولا يتناول ظروفا محددة مثل العلاقات والمفاوضات بين إسرائيل والدول الأخرى، إلا أنه يصف وجهات نظر ومعتقدات ومواقف وتصرفات المجتمع بأكمله. فالمجتمع اليهودى فى إسرائيل مجتمع عرقى، معروف كمنظومة اجتماعية، أو كجماعة من الأشخاص ذوى إحساس اجتماعى مشترك ومتشابه، الأمر الذى يميزهم عن الجماعات الأخرى على حد وصف الكاتب.

وبناء على رغبتهم فى تبنيهم وجهة نظر واحدة هى وجود الأرض المحددة، فقد قاموا بخلق التقاليد والثقافة والذكرى الجماعية ومجموعة من المعتقدات الاجتماعية المشتركة، وقاموا بخلق - ايضا - مفهوم اجتماعى وأسسوا لكل ذلك شبكة إعلامية. وهنا، يميز الكاتب بين الافتراض الصحيح القائل إن "المجتمع هو الذى يخلق من بداخله" وبين ما يجرى الآن فى المجتمع اليهودى وهو أن من بداخل المجتمع هم الذين يخلقونه.

يضم هذا الكتاب أحد عشر فصلا، لكاتبه دنيال بر طال، وهو بروفيسور فى مجال علم النفس الاجتماعى السياسى فى جامعة تل ابيب وقد حصل على عدة جوائز تقديرية على أعماله العلمية، خاصة عن تلك المتعلقة بالأسس النفسية الاجتماعية للصراعات التى لا يمكن السيطرة عليها.

يستعرض الفصل الأول - الذى يقع تحت عنوان "تصور عام للبنية النفسية الاجتماعية للصراعات التى لا يمكن السيطرة عليها - فى أساس الأمر للتصور النموذجى العام للفترة التى كان فيها الصراع فى ذروته، وهذا التصور يساعد فى فهم تطور الصراع واستمراره، كما أنه يساهم فى فهم التغيرات المطلوبة للتوصل إلى حل لهذا الصراع. بالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا الفصل لشرح للمصطلحات الواردة فى الكتاب، منها "صراع لا يمكن السيطرة عليه"، والمقصود به صراع ظل لفترة طويلة دون التوصل إلى حل وذلك لصعوبة التفاهم والحوار بين الجانبين، و"الذكرى الجماعية"، والمقصود من هذا المصطلح الذكرى التى جمعت كل الشعب اليهودى وهى المحرقة النازية (الهولوكوست) حيث إنها أثرت بصورة كبيرة فى وجهات نظرهم، و"أدبيات الصراع"، والمقصود بها منظومة العادات والتقاليد والأخلاق التى خلقها هذا الصراع. وجدير بالذكر أن التصور المقترح بداخل هذا الفصل لا يقتصر فقط على الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى، بل إنه يشكل الأداة لتحليل الصراعات الأخرى التى لا يمكن السيطرة عليها التى تحدث فى العالم.

وقد ركز الفصلان الثانى والثالث على الذكرى الجماعية السائدة لدى المجتمع اليهودى فى إسرائيل إزاء هذا الصراع، التى تؤثر بصورة كبيرة فى بلورة الصراع العربى - الإسرائيلى، كما أنها تؤثر أيضا فى طرق إدارة هذا الصراع.

ويبحث الفصل الرابع تحت عنوان "الذكرى الجماعية للمحرقة اليهودية (الهولوكوست)" فى ذكرى الحادث الأساسى الذى تسبب فى صدمة نفسية للشعب اليهودى، وهى كارثة المحرقة اليهودية فى ألمانيا، فيصف كيف مرت تلك الأحداث على المجتمع اليهودى فى إسرائيل ومدى التأثير الذى تركته فى نفوسهم.

أما الفصل الخامس، فيبحث من جديد فى الذكرى الجماعية للصراع العربى - الإسرائيلى فى ظل نمو وازدياد ثقافة الصراع، كما يقف هذا الفصل على مغزى مقتل أبناء المجتمع اليهودى فى إسرائيل أثناء الصراع العنيف.

ويستعرض الفصل السادس تحت عنوان "أدبيات الصراع اليهودى الإسرائيلى" ثمانية معتقدات فى المجتمع اليهودى الإسرائيلى، منها - على سبيل المثال - الاعتقاد الذى يفترض أن

المجتمع اليهودى هو الذى خلق ما بداخله من عادات وتقاليد وجعل هناك طابعا مميزا لهذا الصراع. وهناك من يعتقد العكس وهو أن الصراع العربى - الإسرائيلى هو الذى أنتج أدبيات كل من المجتمعين، وهو الذى يتحكم فى تصرفاتهما الواحد تجاه الآخر. ومن أكثر الاعتقادات أهمية لدى اليهود هو الاعتقاد بأن كارثة المحرقة قد أدت إلى ضياع ستة ملايين من الشعب اليهودى، وهى المعتقدات التى ظهرت وتطور مفهومها فى السنوات التى كان فيها الصراع فى ذروته. ويشير الفصل السادس إلى التغيرات التى طرأت فى تلك المعتقدات على مدى سنوات عديدة من الصراع، ومن هذه التغيرات زيادة حدة الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين بصفة عامة وبين الفلسطينيين وبعضهم بعضا بصفة خاصة، ومن تلك التغيرات أيضا صعوبة التوصل إلى حل لهذا الصراع، وغياب الأمن.

أما الفصلان السابع والثامن، فيركزان بصورة أوضح على فكرتين أساسيتين فى موضوع المعتقدات الاجتماعية لأدبيات الصراع. فنجد الفصل السابع يحلل فكرة شرعية العرب من ناحية وجودهم فى إسرائيل وتداخلهم فى المجتمع اليهودى الإسرائيلى وكيف ينظر إليهم اليهود. أما الفصل الثامن، فيتناول فكرة أساسية مهمة للغاية، وهى غياب الأمن بين الجمهور اليهودى فى دولة إسرائيل، الأمر الذى يجعلهم يعتقدون أن السبب وراء ذلك هو وجود الفلسطينيين فى أرضهم، حيث إنه وجود غير شرعى من وجهة نظرهم.

وبعد عرض المعتقدات الأساسية لأدبيات الصراع، يركز الفصل التاسع على المشاعر الجماعية السائدة فى المجتمع اليهودى الإسرائيلى، وهو إحساس بالخوف وعدم الأمان. فهذا الفصل يحلل طبيعة هذا الخوف ويشرح لماذا يزداد الخوف كلما كانت هناك إمكانية وجود أمل للتوصل إلى حل للصراع عن طريق السلام. ومن هنا، تنتقل أفكار الكتاب إلى موضوع آخر، وهو كيفية تحقيق هذا الأمل ليكون السبب الأساسى فى دفع عملية السلام.

ويأتى الفصل العاشر تحت عنوان "من صراع لا يمكن السيطرة عليه إلى وفاق" ليبحث مسألة المصالحة والوفاق كشرط أساسى لإقامة علاقات سلمية مستقرة وثابتة بين المجتمعين الواقعين تحت الصراع الخطير. فيعرض هذا الفصل لطبيعة هذا الوفاق كنتيجة أساسية للإجراءات النفسية المقترحة وشروط نجاحه. وينهى الكاتب كتابه برؤيته أن هذا هو الطريق الأمثل للتوصل إلى السلام والانتهاء من الخوف المسيطر على كلا الشعبين. ويقترح بعضا من أهداف التغيير من شأنها التحفيز على الانتهاء من هذا الصراع الذى نتورط فيه، وتدفع المجتمعات المتداخلة فيه ثمنا غاليا جدا وتعانى منه أشد المعاناة. قائلا فى النهاية: "أنا أومن بأن هناك شرطا مهما للغاية من أجل حدوث التغيرات والتوصل إلى السلام، وهو إدراك - بصورة واضحة - الأسباب النفسية التى تعرقل تلك المسيرة".

جدير بالذكر أن الكاتب، من أجل تعضيد ادعاءاته الواردة فى فصول هذا الكتاب، قد استعان ببعض المصادر المهمة، منها على سبيل المثال: نتائج استطلاعات الرأى العام التى تنتشر فى أوساط الجمهور اليهودى فى إسرائيل وبعض الأبحاث والتوقعات والشهادات من مصادر مختلفة، وأجزاء من خطابات القادة والحملات الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية. فكل هذا من أجل توضيح وجهات نظر ومعتقدات ومواقف وقيم ومشاعر المجتمع اليهودى فى إسرائيل، حيث يمثل ذلك كله التاريخ الثقافى والأخلاقى لهذا المجتمع، كما يمثل أيضا تجاربه فى الماضى والحاضر.

وبعد عرضه لما جاء فى الكتاب، يتضح أن الكاتب من المحايدين الذين يرغبون فى التعايش مع الفلسطينيين. فهو ممن يسعون إلى التوصل إلى السلام وإلى حل عادل لكلا الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى. وتتضح محايدة الكاتب من اسم الكتاب وهو "لنحيا مع الصراع"، حيث إنه يرى أنه يجب أن نتعايش مع الصراع إذا فشلنا نهائيا فى التوصل إلى السلام. وهو ضد الأفكار التى تدعو إلى إبادة الفلسطينيين أو تهجيرهم، كما أنه استخدم مصطلح "صراع لا يمكن السيطرة عليه" كثيرا لتأكيد أنه يجب التعايش مع هذا الصراع، سواء وجدنا له حلا أم لم نجد له حلا.

رغدة حمدى السعداوى

Breslin, Shaun. China and the Global Political Economy. New York: Palgrave Macmillan, .2007

الصين والاقتصاد السياسى العالمى

إن بزوغ نجم الصين كقوة اقتصادية كبرى، ليس فقط على مستوى محيطها الإقليمى (جنوب شرق آسيا) ولكن أيضا على المستوى العالمى، قد استرعى انتباه العديد من الخبراء الاقتصاديين الدوليين. وقد تناولت العديد من الكتب ذلك الموضوع الشيق وقامت بتحليله، منها كتاب صدر عام ٢٠٠٧ بعنوان "الصين والاقتصاد السياسى العالمى" للدكتور شون بريلسن، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ورويك الإنجليزية، والباحث بمركز البحوث الآسيوية بجامعة مردوخ الاسترالية.

يتكون الكتاب من مقدمة وستة فصول وخاتمة.

فى مقدمة الكتاب، يشير المؤلف إلى أن الصين تعتبر قوة نووية منذ ستينيات القرن الماضى وهى عضو دائم فى مجلس الأمن الدولى منذ عام ١٩٧١، وكانت لاعبا أساسيا فى سياسات الحرب الباردة، إلا أنها لم تكن قوة اقتصادية كبرى قبل أقل من ثلاثين عاما. ثم يوضح المؤلف هدفه من الكتاب، ألا وهو تحليل كيفية اندماج الصين فى الاقتصاد السياسى العالمى وبدء عملية الإصلاح منذ ديسمبر عام ١٩٧٨.

إن فصول الكتاب الستة تتمحور حول تحليل أربع نقاط أساسية، هى: العوامل التى أدت إلى تحقيق الصين لهذا النجاح، وأمثلة على ذلك النجاح، والجوانب السلبية لهذا النجاح، وأخيرا عدد من الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الصينى.

ويشير المؤلف إلى تعدد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى تحقيق الصين لهذا النجاح الاقتصادى بالرغم من وجود نظام سياسى متسلط يحكم البلاد ومن أهمها:

- الابتعاد عن سياسة العزلة والتحول التدريجى من النظام الاشتراكى والاندماج النشيط فى عدة كيانات اقتصادية عالمية وإقليمية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) فى عام ٢٠٠١ إلى جانب تجمع جنوب دول شرق آسيا المعروف اختصارا باسم "آسيان" وأخيرا منظمة تعاون شنغهاى.

- اتباع الحكومة الصينية - ممثلة فى الحزب الشيوعى الصينى - لسياسة محددة فى التعامل مع الاستثمارات الأجنبية ألا وهى تشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية، ما دامت تفيد الاقتصاد الصينى والحد منها، ما دامت تهدد المنتجين المحليين تؤثر سلبا على الاقتصاد.

- دعم التعاون ما بين القطاعين العام والخاص وإعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص للقيام بدوره فى تحقيق النمو بدءا من عام ١٩٨٨، حيث بلغ حجم مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى فى أواخر التسعينيات ٦٣٪ فى نموالناتج المحلى الإجمالى إلى ٨٠٪ وإلى ١٠٠٪ فى عدد الوظائف.

- إتاحة الفرصة لإقامة عدد من الجمعيات الأهلية العاملة فى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى المناطق الريفية، مما

على تقليل نسبة البطالة.

الصحيح لمواطنى أكثر دول العالم تعدوا حاجز المليار نسمة.

عدد كبير من الباحثين فى العديد ومنها العلاقات الدولية ليس فقط البلاد بل وكذلك للحصول على الماجستير والدكتوراه من الجامعات خاصة الأمريكية والأوروبية. وعندما عملهم فى الصين، قاموا بتطبيق الحديثة التى تعلموها.

استقدام أساتذة أجانب لتدريس أحدث النظريات وإقامة مشاريع بحثية مشتركة مع نظرائهم الصينيين.

ويعرض المؤلف بعد ذلك للعديد من الأمثلة على ذلك النجاح الصينى، حيث حققت الصين العديد من المكاسب، من أهمها أن الصين حاليا تعتبر ثانى دولة فى العالم بعد الولايات المتحدة من حيث حسابات القوة الشرائية، ومن المتوقع أن تأتى فى المرتبة الأولى عالميا فى عام ٢٠٢٠.

ولقد أصبحت الصين فى عام ٢٠٠٦ ثانى دولة بعد اليابان فى امتلاك احتياطى هائل من النقد الأجنبى.

كما أصبحت منذ عام ٢٠٠٥ رابع أكبر دولة فى العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى واليابان، فى تجارة السلع والخدمات، حيث تعدى حجم تجارتها مليارا وأربعمائة مليون، دولار. ومن المتوقع أن تصبح الصين ثالث أكبر دولة فى العالم فى تجارة السلع والخدمات قبل نهاية هذا العقد.

ولقد تعدى الفائض التجارى للصين ١٠٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥.

كما تخطت اليابان فى عام ٢٠٠٣، لتكون ثالث أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة الأمريكية بعد كل من كندا والمكسيك. والمتوقع أن تتخطى كذلك المكسيك فى المستقبل القريب لتكون ثانى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة.

وشاركت الصين الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٢ فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد وصل معدل النمو الصينى إلى أكثر من ٨٪ عام ١٩٩٨، الأمر الذى أدى إلى تحسين مستوى معيشة الملايين من قاطنى الأحياء الفقيرة فى المدن، وانخفاض مستوى الفقر خاصة فى المناطق الريفية، وأخيرا نجاح الصين فى الحصول على شرف استضافة دورة الألعاب الأوليمبية الصيفية لعام ٢٠٠٨.

ثم تناول المؤلف الجوانب السلبية لهذا النجاح. فبالرغم من النجاحات المذكورة سابقا، إلا أن هذا النجاح قد صاحبه عدد من السلبيات، من أهمها:

- إن الصين لم تصبح بعد دولة مرتفعة الدخل، فقد تحولت فى العقود الثلاثة السابقة من دولة منخفضة إلى دولة متوسطة الدخل.

- فيما يتعلق بنصيب الفرد، فان الصين تأتى بعد العديد من الدول منها كازاخستان وناميبيا وإيران وغينيا الاستوائية وتايلاند وكوستاريكا.

- إذا كان هناك تحسن فى حياة الملايين، سواء فى المناطق الحضرية أو الريفية، فهناك أيضا الملايين التى لم تتحسن أحوالهم المعيشية. ففى الصين، مايقرب من ١٠٠ مليون شخص مازالوا يعيشون تحت خط الفقر ومعرضون للعديد من المخاطر، منها الفيضانات والمجاعات والإصابة بمرض "سارس".

- إن هذا النمو كانت له آثاره السلبية على البيئة فى الصين، وتمثل ذلك فى استمرار إزالة عدد من الغابات واستخدام أخشابها فى العملية الصناعية والإنتاجية، وسوء استخدام الأراضى الزراعية، واهتمام الشركات بالنواحى الإنتاجية على حساب النواحى البيئية.

كما أنه على الرغم من استحداث المستثمرين الأجانب لتقنيات جديدة فى تنفيذ مشاريعهم فى الصين، إلا أنهم لم يعيروا اهتماما للآثار البيئية السلبية لتلك الأعمال. وهذا ينطبق بشكل خاص على مستثمرى دول جنوب شرق آسيا الذين جاءوا للصين بغية تحاشى تنفيذ الاشتراطات البيئية القائمة فى دولهم.

وأخيرا يسرد المؤلف عددا من الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الصينى، ويشير إلى أن الصين تعتبر كيانا جغرافيا واسعا، وبالتالى كان من الضرورى إعادة بلورة السياسة الإحصائية فى البلاد وعدم الاعتماد على الإحصاءات المركزية بل على مكاتب الإحصاء المحلية فى جمع البيانات المطلوبة.

وفى إطار الحديث عن أمثلة نجاح الصين اقتصاديا والجوانب السلبية المرتبطة بذلك النجاح، فانه يجدر الإشارة إلى ذكر عدد من أهم الإحصاءات التى جمعتها تلك المكاتب:

- فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٤ و١٩٩٧، استطاع الاقتصاد الصينى توفير أكثر من مائة مليون فرصة عمل فى المجالات غير الزراعية فى المناطق الريفية.

- انخفاض عدد الفقراء فى المناطق الريفية من ٢٥٠ مليون شخص فى عام ١٩٧٨ وهو العام الذى بدأت فيه الحكومة تطبيق الإجراءات الإصلاحية إلى نحو ٢٥ مليون شخص فقط فى عام ٢٠٠٦، ولكن حدثت زيادة فى نسبة الفقر فى عام ٢٠٠٣ نتيجة للكوارث الطبيعية المتكررة التى تعرضت لها البلاد فى ذلك العام.

- إن الوعى البيئى يزداد بشكل سريع، فقد قامت الحكومة - ولأول مرة فى ابريل عام ٢٠٠٥- بإنشاء جمعية أطلقت عليها اسم "All China Environment" وقدمت لها دعما ماديا لمساعدتها فى عملها فى حماية الحقوق البيئية. ولقد تبع ذلك إنشاء ٣٠٠٠ جمعية أهلية عاملة فى مجال البيئة، انضم لعضويتها نحو ربع مليون شخص، ٨٠٪ منهم تحت سن الثلاثين، و٩٠٪ منهم يحملون شهادات جامعية. ولكن عدد تلك الجمعيات ما زال صغيرا وينقص معظمها الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق أهدافها.

أما خاتمة الكتاب، فيضع فيها الكاتب النتائج التى توصل إليها، ومن أهمها:

- إن الصين ظهرت كقوة اقتصادية كبرى بمواردها المحلية، بمفهومها الخاص وبقيمها الثقافية المختلفة عن الغرب، وأصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح العديد من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

- إن قوة الصين الاقتصادية قد أثرت بالإيجاب على حدوث نمو اقتصادى لمنطقة جنوب شرق آسيا ككل وإطلاق اسم "النمور الآسيوية" على كل دول المنطقة.

وفيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادى للصين، فهناك حاجة لإعادة التوازن للنمو الاقتصادى عن طريق الاعتماد بشكل أكبر على الطلب المحلى، ذلك أن الحكومة المركزية تعلم جيدا أن النمو وحده لن يلبى كافة احتياجات بلايين الصينيين.

- أما فيما يتعلق بالمستقبل السياسى للصين، فهناك حاجة لإجراء المزيد من الإصلاحات الديمقراطية والتى بدأت بالفعل مع ظهور الطبقة المتوسطة فى البلاد بشكل أوضح، وإنشاء عدد من منظمات المجتمع المدنى. يجب على الحكومة السماح باقامة عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية وتقديم دعم مادى وتقنى ومؤسسى لها وإعطاء المزيد من الحريات لأساتذة الجامعات.

إن هذا العمل قد أوضح كيف أصبحت الصين أحد أهم النمور الآسيوية خلال فترة زمنية قصيرة، بل وأصبحت مثل يحتذى به لكثير من الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية. وليتنا فى مصر نستفيد من تلك التجربة، خاصة أننا بدأنا طريق الإصلاح الاقتصادى، مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية والثقافية للبلاد. وحقا، فان نابليون كان صادقا، حين قال منذ أكثر من مائتى عام "إن العالم سيهتز عند استيقاظ المارد الصينى".

د. ماهيتاب مكاوى

Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army
Jeremy Scahill
Publisher: Nation Books, 2006

المرتزقة قادمون .. بلاك ووتر كبرى شركات تصدير فرق الموت

ألقت حرب العراق الضوء على ظاهرة خطيرة باتت تنتشر فى العديد من دول العالم، وهى شركات الأمن الخاصة التى تقوم بتوظيف آلاف المرتزقة الذين يتقاضون مرتبات مرتفعة تتراوح ما بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ دولار فى اليوم الواحد للمرتزق، من أجل حماية الأفراد والمؤسسات والمنشآت، إضافة إلى خوض الحرب المباشرة نيابة عن الجيوش النظامية، مستخدمة كافة أنواع الأسلحة وتحقق أرباحاً سنوية طائلة. فقد أشارت مجلة "الايكونوميست" البريطانية إلى أن احتلال العراق رفع أرباح الشركات العسكرية فى بريطانيا من ٣٢٠ مليون دولار قبل الحرب إلى ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤، الأمر الذى جعل الأمن أفضل الصادرات البريطانية للعراق وأكثرها ربحا ، للدرجة التى أصبح فيها عدد جنود القوات الخاصة البريطانية السابقين الذين يعملون مرتزقة فى العراق يفوق عددهم الحالى فى الخدمة الفعلية .

ومن هنا، تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يكشف عن قصة صعود أكبر شركة أمن خاصة فى العراق، وهى شركة "بلاك ووتر" وطبيعة عملها وتورطها فى مقتل العديد من المدنيين العراقيين، وكيف أصبح لدى هذه الشركة آلاف من الجنود ينتشرون فى عدة دول ، وأسطول خاص من المروحيات والمدفعية، ووحدة طائرات تجسس ، ولها تعاقدات مع الحكومة الأمريكية بمئات الملايين من الدولارات، وتقوم الآن بمهام الجيش الأمريكى فى العراق. وقد وصف المؤلف قصة تلك الشركة بأنها فصل ملحمى فى تاريخ الصناعة العسكرية ، وأنها التجسيد الحى للتغيرات التى جاءت بها الثورة المعاصرة فى الشئون العسكرية وأجندة الخصخصة التى توسعت بها إدارة بوش تحت ستار الحرب على الإرهاب.

يكشف المؤلف فى بداية كتابه عن الصلة الدينية التى تجمع بين شركة "بلاك ووتر" وإدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش ، مؤكداً فى هذا السياق أن مؤسس الشركة، وهو الملياردير إيريك برينس، يعتنق معتقدات اليمين المسيحى مثل الرئيس بوش، بل إنه كان أحد المولين الأساسيين لحملات انتخاب الرئيس بوش ، ولأجندة اليمين المسيحى الصهيونى ، كما أنه ينتمى لعائلة جمهورية نافذة فى ولاية ميتشيجان، كان لها دور أيضاً من خلال تبرعاتها فى نهوض اليمين المسيحى فى الولايات المتحدة .

ونجح برينس من خلال ثروته الطائلة والمساحة الشاسعة من الأراضى التى يمتلكها، والتى تبلغ مساحتها سبعة آلاف فدان على شاطئ بحيرة ماكاناوا بولاية كارولينا الشمالية، فى تأسيس الشركة عام ١٩٩٦ وفى تشكيل مجلس إدارة يضم شخصيات قيادية فى دائرة صنع القرار السياسى، مثل الجنرال المتقاعد جوزيف شميتز، الذى عمل مفتشاً عاماً بوزارة الدفاع الأمريكية فى عهد الرئيس ريجان ، وكان مسؤولاً عن رسم خريطة الشركات الأمنية الخاصة، ومن بينها شركة بلاك ووتر فى بدايات فترة الحرب الأمريكية على الإرهاب ، والسياسى المحافظ جيرى بوير ، المعروف بعلاقاته مع الجماعات المسيحية الإنجيلية، وانحيازه المطلق لإسرائيل، والجنرال كوفر بلاك، وهو رئيس سابق لإدارة مكافحة الإرهاب فى وكالة المخابرات الأمريكية ".

وقد استعرض المؤلف المناخ العام الذى تأسست فيه شركة بلاك ووتر ومراحل صعودها والشخصيات التى لعبت دوراً مؤثراً فى هذا المجال ، فقد تأسست الشركة وسط دعوات من جانب الجيش الأمريكى ووزير الدفاع آنذاك، ديك تشينى لخصخصة الصناعات العسكرية، وذلك فى الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٣ بهدف تقليل الإنفاق العسكرى ، من خلال إسناد الأعمال اللوجيستية للمتعاقدين الخصوصيين، وتوفير عدد أكبر من الجنود للمهمات القتالية. وبالفعل، تم اختيار شركة هاليبرتون عام ١٩٩٢ - التى تولى تشينى نفسه إدارتها بعد ذلك- للقيام بجميع أعمال المساندة للجيش الأمريكى فيما وراء البحار لمدة خمس سنوات تالية. ونجح تشينى فى خفض الإنفاق العسكرى خلال عامه الأول بوزارة الدفاع بمقدار عشرة مليارات دولار.

وفى عام ١٩٩٦، أسس برينس مركز بلاك ووتر للتدريب فى نورث كارولينا بالقرب من مستنقع، أخذت منه الشركة اسمها الذى يعنى "الماء الأسود". وبحلول عام ١٩٩٨، كانت "بلاك ووتر" تدير تجارة رائجة من خلال دورات التدريب على استخدام الأسلحة التى كانت توفرها لجهات حكومية وخاصة. وفى عام ١٩٩٩، أقامت "بلاك ووتر" مدرسة جديدة أطلقت عليها اسم "آر يو ريدى" لتدريب الضباط. بعد ذلك، وقعت الشركة عقدا لمدة خمس سنوات مع إدارة الخدمات العامة فى الحكومة الأمريكية، تقوم من خلاله ببيع الخدمات والبضائع ذات الطابع العسكرى للمؤسسات الفيدرالية المختلفة. وكانت قيمة العقد الأول ١٢٥ ألف دولار، ارتفعت إلى ٦ ملايين دولار عند توقيع العقد الثانى لمدة خمس سنوات أخرى.

وكما كان لديك تشينى دور فى ظهور بلاك ووتر ، كان لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد دور كبير فى تصاعد نفوذ الشركة ، حيث كان من أشد المطالبين بتوسيع الدور الذى تلعبه الشركات الخاصة - مثل "بلاك ووتر" - فى حروب الولايات المتحدة. فقبل ساعات من وقوع هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، ألقى خطاباً فى البنتاجون، تحدث فيه عن التهديدات التى تواجه الولايات المتحدة والتى تفرض استحداث نموذج جديد يقوم على القطاع الخاص. وجاءت هجمات الحادى عشر من سبتمبر بمثابة الفرصة لرامسفيلد لكى ينفذ ما ورد فى خطابه من الاعتماد على شركات أمنية خاصة، ومن بين هذه الشركات شركة بلاك ووتر .

وزادت وتيرة الخصخصة عقب هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وشن واشنطن ما تسميه بالحرب ضد الإرهاب، وكانت بلاك ووتر من أكبر المستفيدين من تلك الحرب ، حيث ازدادت مكاسب الشركة بنسبة ٣٠٠٪ منذ عام ٢٠٠١ . فبعد أسبوعين فقط من أحداث سبتمبر، كانت "بلاك ووتر" توقع عقودا مع مكتب التحقيقات الفيدرالى(FBI) بقيمة ٦١٠ آلاف دولار ، وأصبحت تدير دورات تدريب عسكرية وأمنية للدوائر الحكومية الأمريكية .

وفى عام ٢٠٠٢، تأسست شركة "بلاك ووتر للاستشارات الأمنية"، وأبرمت أول عقد لها مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (ضقشلخ حصلت بمقتضاه الشركة على مبلغ ٥,٤ مليون دولار نظير حماية محطة السى. آى. ايه فى كابول لمدة ستة أشهر.

٢٨ أغسطس ٢٠٠٣، حصلت الشركة عقودها بقيمة ٢٧,٧ مليون دولار قيامها بتأمين الحماية الشخصية المدنى الأمريكى للعراق بول بريمر، إلى مروحيتى حراسة له. وخطورة تلك أنها كانت بمثابة تغيير نوعى كبير خطير على المبدأ الذى ظل سائدا حتى والذى يقول إن الجيش الأمريكى لا المهمات الحرجة للمتعاقدين الخصوصيين.

وتوالت بعد ذلك التعاقدات، خاصة مع الخارجية الأمريكية، والتى بلغت قيمتها ٧٥٠ مليون دولار منذ شهر يونيو ٢٠٠٤ وذلك لحماية السفراء، والدبلوماسيين الأمريكيين فى بغداد والمكاتب التابعة لهم.

فى تلك الأثناء، ظهرت أكثر من ٦٠ شركة أمنية أجنبية فى العراق، ومن تلك الشركات "كونترول ريسك جروب" و"دين كورب" و"ايرينيس" و"ايجيس" و"أرمر جروب" و"هارت" و"كرول" و"ستيل فاونديشن"، وجميعها منظمة فى اتحاد واحد تحت اسم "اتحاد الشركات الأمنية فى العراق". ويتراوح الأجر اليومى للجندى المرتزق ما بين ٩٠٠ و ٣ آلاف دولار أمريكى، وكلها تنشر الآلاف من المرتزقة فى العراق وتدير حملات تجنيد نشيطة لمرتزقة جدد من جميع أنحاء العالم. واستطاعت تلك الشركات الخاصة أن تسيطر على القتال فى العراق، حيث تقوم بمحاربة المسلحين، واستجواب السجناء، وحراسة جنرالات الجيش الأمريكى.

ويصف المؤلف رجال "بلاك ووتر" فى العراق بأنهم تجسيد حى لصورة الأمريكى القبيح، فقد كانوا نماذج لأبطال كمال الأجسام، يضعون نظارات غامقة ذات استدارة تحيط بوجوههم، والكثير منهم يرتدى "الكاكى" ويلفون أكمامهم عاليا. وكانوا بقصة شعرهم القصيرة وزنودهم المفتولة العارية والرشاشات الخفيفة التى يحملونها، يشبهون صورة كاريكاتورية للمقاتل، وكان سلوكهم يتسم بالهمجية والعشوائية والاستهتار بحياة المدنيين العراقيين، ويتحكمون بالصحفيين والمراسلين، ويطلقون الرصاص على السيارات التى تعترض قوافلهم، ويحطمون سيارات العراقيين.

ثم ينتقل المؤلف للحديث عن تحول آخر فى مسيرة "بلاك ووتر" تم على يد السفير جون نجروبونتى، الذى قال المؤلف إنه ليس غريبا على عمليات سفك الدم المفرطة وفرق الموت منذ عام ١٩٨٦، عندما كان سفيرًا فى هندوراس، فساهم فى تغذية فرق الموت فى دول أمريكا الوسطى، وتنسيق دعم واشنطن السرى لفرق الموت التابعة للكونترا فى نيكاراجوا، والتغطية على جرائم الكتيبة ٣١٦ الدموية التابعة للسلطة الحاكمة فى هندوراس.

وقام نجروبونتى بتكرار نفس الدور فى العراق، فازدادت أعداد المرتزقة المتعاقدين مع قوات الاحتلال وشركات إعادة الإعمار، واتبعت واشنطن مع المقاومة العراقية نفس "الخيار السلفادورى" الذى يعود تاريخه إلى إدارة ريجان فى مطلع الثمانينيات، حيث قامت بتمويل القوى الوطنية التى تضم فرق موت مكلفة بملاحقة وقتل زعماء التمرد والمتعاطفين معه ضد التمرد اليسارى الذى شنه رجال العصابات فى السلفادور. بل إن الكاتب يرى أن الهدف الأساسى وراء تعيين نجروبونتى سفيرًا لواشنطن فى بغداد هو لكى تقوم الولايات المتحدة باستخدام فرق الموت العراقية لملاحقة المقاومة والتشجيع على الاقتتال الطائفى، وهو ما تحقق بالفعل، حيث شهد العراق ميليشيات يقودها أصدقاء وأقارب مسئولين ووزراء وشيوخ عشائر. فبحلول شهر فبراير ٢٠٠٥، أصبح هناك سبعة وخمسون ألف جندى عراقى يعملون فى فرق الموت، خاصة من البشمركة الكردية والميليشيات الشيعية التى تساندها الحكومة العراقية وتمولها بالتنسيق مع الولايات المتحدة التى خصصت مبلغ ثلاثة مليارات دولار تستقطع بشكل غير معلن من مبلغ الـ ٨٧ مليار دولار الذى خصصه الكونجرس للعراق فى شهر نوفمبر ٢٠٠٣.

وانتقد الكاتب رامسفيلد الذى استقال نهاية عام ٢٠٠٦ بعد أن أشرف على ما سماه الكاتب أكبر عملية تحول شامل فى وضعية القوة الكوكبية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لاعتماده المتزايد على المقاولين الخاصين، لدرجة أن معدل جنود الولايات المتحدة الميدانيين، مقارنة بجنود المقاولين الخاصين المنتشرين بالعراق، يكون واحداً إلى واحد، وهو تورط غير مسبوق للقطاع الخاص فى ساحة الحرب، أدى إلى ضعف الجيش الأمريكى إلى درجة دفعت كولن باول، وزير الخارجية السابق، إلى أن يعلن نهاية ٢٠٠٦ أن الجيش الميدانى يكاد يكون قد تبدد. ورغم ذلك، زاد اعتماد الإدارة الأمريكية على المقاولين الخاصين، واتسع دورهم بشكل ملحوظ ليشمل حماية الرئيس بوش والسفير الأمريكى بالعراق وكل المسئولين الأمريكيين الذين يزورون العراق، بل تم تكليف بلاك ووتر من قبل الحكومة الأمريكية بتدريب قوات البحرية فى منطقة بحر قزوين، وإنشاء قاعدة عسكرية متاخمة لحدود إيران الشمالية فى محاولة السيطرة على نفط بحر قزوين. وبلغت قيمة عقد بلاك ووتر ٢,٥ مليون دولار لمدة سنة واحدة فى مشروع "حارس قزوين" للانتشار فى أذربيجان لحماية المصالح النفطية للولايات المتحدة هناك. كما تسعى شركة "بلاك ووتر" للوجود والعمل فى السودان فى إطار قوات حفظ السلام أو الحصول على عقد فى إقليم دارفور، غرب السودان، مستخدمة فى ذلك ما لديها من جماعات ضغط، وربما يكون هذا سببا من أسباب تمسك الرئيس بوش بضرورة نشر قوات دولية فى دارفور.

ونقل المؤلف عن شهادة الجنرال الأمريكى فى العراق، ديفيد بتريوس، قوله أمام لجنة فى مجلس النواب إن وجود عشرات الآلاف من الجنود التابعين لشركات خاصة مهم جدا لتنفيذ المهمة الأمنية فى العراق، واعترافه بأن حراسته لم تكن من الجيش وإنما من قبل الشركات الأمنية.

يوجه المؤلف انتقادات شديدة للحاكم المدنى الأمريكى السابق فى العراق بول بريمر، واعتبره مسئولاً عن المآسى والانتهاكات التى ارتكبتها شركة بلاك ووتر وكل الشركات الأمنية الخاصة بحق العراقيين المدنيين العزل ودون أى مبررات، كما كشفت بعض التحقيقات مؤخرًا، وذلك بإصداره قرارًا فى ٢٧يونيو ٢٠٠٤ يمنح شركات "الأمن الخاصة" حرية العمل فى العراق، ومنحها حصانة قضائية، وبالتالى لا يمكن للقانون العراقى ملاحقتها، كما لا يمكن للبنتاجون أن يراقبها أو يضبط سلوكها، رغم أن هذه الشركات تستخدم كافة أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة فى أعمالها، وتأتى من حيث عدد أعضائها فى المرتبة الثانية بعد جنود الاحتلال. فالمرتزقة يشكلون اليوم ثانى أكبر قوة عسكرية فى العراق، ويقدر عددهم بنحو مائة ألف مرتزق، منهم ٤٨ ألفاً يعملون كجنود خاصين، طبقاً لتقرير صادر عن مكتب المحاسبة الأمريكى.

أما عن موقف الشركة، فقد وصفه المؤلف بالتناقض وغير المنطقى. ففى الوقت الذى ترفض فيه إخضاع جنودها الخصوصيين لقانون العدالة العسكرية الموحد الذى يطبق على منتسبى وزارة الدفاع الأمريكية، وذلك بحجة أن رجالها من المدنيين، تطالب بالحصانة ضد الملاحقات القضائية المدنية بحجة أن قواتها جزء من القوة الكلية الأمريكية، وأن السماح بذلك يهدد قدرة البلاد القتالية.

عطا السيد الشعراوى